

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الأمن أولاً.. قبل الندم؟

مفارقات التعايش مع "القنبلة"

مايكل كريبون

الأمن أولاً.. قبـل الندم!

مفارقات التعايش مع "القنبلة"

Authorized translation from the English language edition, entitled
Better Safe Than Sorry
THE IRONIES OF LIVING WITH THE BOMB.
First published in 2009 by Stanford University Press, California,
This edition is published by arrangement with The Board of
Trustees of the Leland Stanford Junior University.

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2012

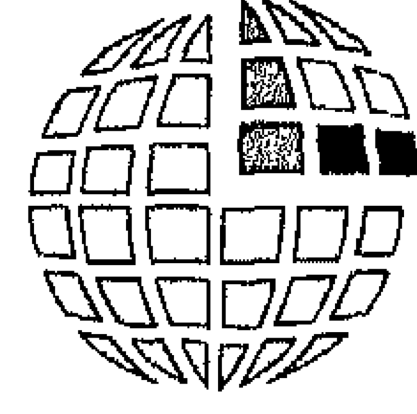
النسخة العادية ISBN 978-9948-14-509-7
النسخة الفاخرة ISBN 978-9948-14-510-3
النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-511-0

توجه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541
فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركــز الإمــارات للدراســات والبحــوث الاستراتيجيــة

دراسات مترجمة 49

الأمن أولاً.. قبل الندم!
مفارقات التعايش مع "القنبلة"

تأليف: مايكل كريبون

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعّال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

تقديم

رأت فكرة هذا الكتاب النور في حزيران/ يونيو عام 2006، حين كنت قابعاً أرتجف برداً فوق قمة أحد جبال الأنديز في مكان يدعى تريز كروسيز دي أورو *Tres Cruces d'Oro*؛ حيث تقع منابع نهر الأمازون إلى الأسفل بنحو ثلاثة عشر ألف قدم، عند نهاية طريق ترابية وعرة تعصف بها الرياح الشديدة. ولم أكن لأجلس هناك إلا بعد أن قيل لي: إنه أفضل مكان على الإطلاق لمشاهدة شروق الشمس.

بدأت خيوط الضياء تنتشر لتغطي السماء بلونها الفضي الداكن، وتتشابك فيما بينها وسط الغيوم المتراكمة. بعد ذلك، أحالت أشعةُ الشمس المتجهة لأعلى هذه السحب، وعلى نحو مذهل، إلى ما يشبه جبالاً جليدية تطفو في محيط السماء الزرقاء؛ ولفرط ما بهرني ذلك، شعرت وكأنني قد نُقلت، بصورة من الصور، إلى حيث جلاسير باي Glacier Bay، فوق الأمازون. تلا ذلك، تحول محور مشهد الشروق هذا إلى أخدود ذي لون برتقالي متورد يشق طريقه بين ثنايا السحب. وإلى الأسفل، بدأت تُبلور ملامح صورة من طراز رائع لأشعة الشمس التي اتخذت الآن شكل نصف قبة. وهنا، صرت أرقب بزوغ الشمس عبر لوحة من إبداع الطبيعة لا تكاد لفرط روعتها تصدّق؛ فخلفي تنتصب تلك الجبال المقدّسة، وإلى الواجهة تتدفق تيارات مياه جارفة تنساب عبر غابات تشابكت أشجارها بكثافة، على نحو أحسن نظامه. من ذلك المكان المرتفع؛ حيث أرقب هذا المشهد، كانت قوة الشمس المانحةِ الحياة تغمر كل شيء.

بعد ذلك، بدأت القبة التي كونتها أشعة الشمس المتصاعدة ترسم صورة أخرى أراها محفورة في ذهني إلى الأبد؛ إنها صورة انفجار قنبلة هيدروجينية اتخذ شكل قوس تمتد بدءاً من نقطة الانفجار، وتعلو لتأخذ شكل غيمة هائلة شبيهة بنبتة الفطر. وبدا واضحاً أن علماء الفيزياء قد تعلموا من التفاعلات الحرارية داخل الشمس، بل استعاروها لصنع القنبلة الهيدروجينية، وغيرها مما لا حصر له من الأدوات والآليات لإحراق

المدن، وتحويل كل أشكال الحياة إلى رماد. وهنا، خطر في ذهني فجأة قبة "نصب السلام" في هيروشيما (المعروفة بـ"قبة غينباكو" Genbaku Dome)؛ وهو نصب يمثل هيكلاً معدنياً مجوفاً بشكل قبة أقيمت فوق أطلال صالة المعارض التجارية القديمة التي أبقي حطامها على ما هو عليه؛ ليكون شاهداً صريحاً يذكّر الناس بما حدث في شهر آب/ أغسطس من عام 1945؛ وبما لا يجوز أن يحدث ثانية على الإطلاق.

ارتفعت هذه الشمس الرائعة حتى أصبحت فوقي تماماً، وصارت أسطع من أن أحدق إليها ببصري. بدأ الدفء المنبعث منها يغمرني كما لو أنه يحيطني بطبقات عازلة تقيني البرد القارس الذي كان يقشعر له بدني. في ذلك الصباح، لاح أمام ناظري في آنٍ واحد الإنجازات المهنية الأهم التي حققتها في حياتي، وما جادت به عليّ نعمة السفر، عندما قارنت بين ما للشمس من قدرات تمنح الحياة، وأخرى تسلبها. وحين تساءلت عما يمكننا نحن البشر أن نجنيه من قدرات الشمس هذه، بدا لي أن الوقت قد حان لتأليف كتاب آخر عن "القنبلة".

ولعل في مقدوري هنا أن أقول: إنني أمضيت شوطاً طويلاً من حياتي المهنية في السعي للحيلولة دون وقوع "انفجارات ضخمة"؛ فقد عملت لدى الكونجرس الأمريكي، وكنت أحد أعضاء السلطة التنفيذية لإدارة الرئيس جيمي كارتر، غير أني أمضيت الشطر الأكبر من وقتي في العمل بشكل مستقل في الميادين الخارجية؛ محاولاً حث من هم في الداخل على تخطي الحدود المقررة سلفاً للإمكانات المتاحة الراهنة. وفي هذه الميادين، كان إحساسي بالارتياح في درجاته العليا؛ فقد أسهمت في إنجاز مشروعات آمنت بها، وكانت لي أحاديث ومؤلفات تعبر عن آرائي ومواقفي الذاتية، وإلى جانب هذا وذاك، كنت أشعر بالامتنان حين يرد إلى سمعي صدى أفكار ومبادرات، كنت عملت على إخراجها إلى النور. ولقد كانت قاعدة "عملياتي" ممثلة بمركز هنري إل. ستيمسون Henry L. Stimson Center، المنظمة غير الحكومية التي شاركتُ في تأسيسها عام 1989، والتي تتخذ من واشنطن مقراً لها.

وعلى أي حال، فقد توالت عليّ المنح والهبات من مؤسسات شاركتني تطلعاتي واهتماماتي، وآزرت مشروعاتي التي أقمتها؛ فأمضيت السنوات الأخيرة في العمل على منع اختبار أسلحة الفضاء، وفي الدعوة إلى إيجاد تسوية للنزاع الناشب في كشمير، وفي تطوير خطوات وتدابير قد تفكر الحكومتان الهندية والباكستانية بتبنيها في مجال الحد من الأخطار النووية.

غير أن أياً من هذه المشروعات لم يأخذني إلى أبعد مما يجب عن مسألة "القنبلة"؛ فالأقمار الصناعية، على سبيل المثال، تقدم خدمات حيوية لا غنى عنها حين تسهم في إرشاد عربات الإسعاف وسيارات الشرطة إلى وجهاتها بأسرع وقت ممكن؛ بفضل النظم العالمية لتحديد المواقع. وتسهم هذه الأقمار أيضاً في إيصال النداءات العاجلة عبر الهواتف الخلوية، ومن دونها لا تعود أجهزة الاستدعاء (البيجر) صالحة للعمل، وسيصيب الشلل فرق الإنقاذ والإغاثة في أوقات الكوارث والحالات الطارئة. ويمكن الأقمار الصناعية أيضاً مراقبة حالة كوكبنا "الصحية"، والمساعدة على حماية أرواح جنودنا الذين يتم نشرهم في المناطق الخطيرة.

ويتم ربط الأقمار الصناعية بالقوات النووية التابعة للقوى الكبرى؛ بغية توفير منظومة إنذار مبكّر عن أي هجمات وشيكة، وتَقَصّي المعلومات الضرورية والحصول عليها، وتحقيق التواصل بين حلقات سلسلة القيادة، صعوداً وهبوطاً. وفي حال تعرض هذه الأقمار للهجوم، أو تحول الفضاء إلى "صالة للتدريب" على الرماية، فإن هناك دولاً قد تجد نفسها مهددة إلى الحد الذي يجعلها تفكر في استخدام أسلحتها النووية. وحتى إن هي لم تفعل ذلك، فإن حروب الفضاء يمكنها أن تولد حطاماً مهلكاً من شأنه تدمير الأقمار الصناعية بصورة عشوائية، وإن قطعاً من هذا الحطام، ربما لا يزيد حجم كل منها على حجم كرة الرخام، يمكن أن تنطلق في مدارات أرضية منخفضة بسرعة تفوق بعشرة أضعاف سرعة رصاصة البندقية، ويمكن بوضعها هذا، أن تتحول إلى كارثة مدمرة يمتد أمدها عقوداً عدة.

وقد دعوت – ومازلت – إلى وضع "مدونة سلوك" تلتزمها دول مسؤولة اعتادت ارتياد الفضاء؛ بهدف جعله "حرماً" خالياً من الأسلحة. وكان لهذه الفكرة صدى كبير، ولاسيما بعد إقدام الصين، في كانون الثاني/ يناير عام 2007، على اختبار سلاح مضاد للأقمار الصناعية؛ ما يكشف مقدار الضرر الدائم الذي يمكن أن يترتب على استخدام هذه الأقمار؛ بوصفها أدوات "للتدريب" على إصابة الأهداف.

وفي هذا المضمار نفسه قطعت الهند وباكستان شوطاً طويلاً منذ أن امتلكت كل منهما قنابل نووية. فهما قد واجهتا سلسلة من الأزمات المفزعة، وخاضتا حرباً حدودية واحدة. وفي غضون ذلك، تحولت باكستان أيضاً، إلى مركز رئيسي لنشاطات الانتشار النووي؛ ما سهّل على كوريا الشمالية وإيران تنفيذ برنامجيهما النوويين. ومع أن الهند وباكستان تمانعان فرض قيود على قدراتهما النووية، إلا أنهما صارتا في السنوات الأخيرة تحرصان على إظهار قدر عالٍ من المسؤولية إزاء ما يتعلق بإدارة هذه القدرات والإشراف عليها. وفي هذا الخصوص، دخلت الدولتان في مفاوضات قادتهما إلى تبني مجموعة تدابير؛ استهدفت بناء الثقة وتقليل المخاطر النووية بشكل سليم؛ كتطوير وسائل الاتصال وقت الأزمات، وتقديم تحذير مسبق عند القيام بالتجارب الصاروخية والمناورات العسكرية.

وربما لا نكون بحاجة إلى القول: إن النزاع في كشمير لم يعد مستعصياً على الحل بالقدر الذي كان عليه من قبل. ولطالما كانت الأرض، والسيادة، والدين، والتراث، هي العوامل التي تقف وراء هذا النزاع؛ وهي لعمري أسوأ مسببات الحروب! غير أن القادة الهنود والباكستانيين شرعوا خلال السنوات الأخيرة في إعطاء كل ما يصب في مصلحة الكشميريين ورفاهيتهم الأولوية؛ فصاروا يسمحون بلقاءات تتم بين أبناء العائلات المقسّمة، وأقاموا منافذ للتجارة والعبور عبر خط التقسيم، وأجازوا عمليات التواصل الثقافي وزيارة الأماكن والأضرحة الدينية في كلا الجانبين.

ونتيجة ذلك، أن الهند وباكستان باتتا اليوم أقرب من أي وقت مضى إلى التوصل لتسوية للنزاع في كشمير. وما العقبة الكبرى – وهي التي تقف الآن على طريق تسوية

كهذه - إلا السياسات الداخلية المتبعة في كلا البلدين. وبرغم أهميتها، فإن هذه العقبة تعكس في واقع الحال تدني حدة العوائق السابقة التي كانت تسبب بشكل كبير جداً، إشعال فتيل الحرب. ولعل الزعامة المستنيرة التي باتت معالمها واضحة في كل من الهند وباكستان هي التي تستحق أن ينسب إليها الفضل في التقدم المحرز نحو حسم المسألة الكشميرية، وتحقيق "الاستقرار النووي"؛ ما يعد الخطوة النهائية نحو تقليل الأخطار النووية. ولي أن أفخر بما حققتُه باتجاه تعزيز تدابير بناء الثقة هذه من خلال البرامج والخطط التي وضعها مركز ستيمسون والمطبوعات التي يصدرها.

وإضافة إلى ذلك، نجد أن هناك كثيراً من التحركات الناجحة ذات الصلة بقضية "القنبلة"؛ بما في ذلك: النجاحات التي تُحقق يومياً بشكل هادئ في مجال الحد من انتشار الأسلحة والمواد الخطيرة. والأوضاع في مجملها ليست سيئة تماماً؛ فمع أن الهموم والهواجس النووية ترتكز إلى أسباب وعوامل قوية، فإن كل من تجاوز الخامسة والعشرين من العمر كان قد عاش أوقاتاً أشد عسراً. وقد قال لي أحد الحكماء ذات يوم: إن علاج هذه المعضلة أو تلك، غير ممكن، عند معالجتها من حيث كونها "مشكلة" فقط في الإطار الضيق للكلمة، وإنما عبر النظر إليها في سياق أوسع يشمل كل أبعادها؛ وهكذا، فكلما فكرت ملياً في هذه النصيحة، ازددت اقتناعاً بها. وأنا من خلال هذا الكتاب، إنما أسعى لانتهاج رؤية أرفع مستوى في تعاملي إزاء المشكلات المستعصية على الحل.

ولسوف يصعب على المرء أيضاً - إضافة إلى ذلك - إحراز تقدم نحو حسم المشكلات العويصة، إن هو لم يتخلص مما يعتريه من هواجس عميقة مقلقة. وليست النظرة التشاؤمية ذات جدوى في الأوقات المضطربة؛ مثلما هي حال المواقف المتفائلة الساذجة. ومركز ستيمسون الذي سبقت الإشارة إليه، يتخذ من مقولة: "خطوات براجماتية نحو أهداف مثالية" شعاراً له؛ كما أنني أتخذ من هذا الشعار أساساً لفلسفتي؛ فأنا مؤمن بقيمة التفاؤل الممزوج بقدر من الواقعية؛ فالتفاؤل إنما هو "واقعية" يتم توظيفها في جهد نافع.

كما أنني مؤمن بأن حس الفكاهة والمرح قد يكون مفيداً في أثناء التعامل والمشكلات النووية؛ فالنيات الطيبة يمكنها أن تفضي إلى نتائج بغيضة؛ مثلما يمكن النتائج الطيبة أن تكون أحياناً وليدة مخططات شنيعة؛ ومن هنا، فإن قانون "العواقب غير المقصودة" يمكنه أن يفعل فعله في كلا الاتجاهين: خيراً أو شراً. ولقد أسهمت فلسفة "الأمن أولاً.. قبل الندم! better safe than sorry"، في الحؤول دون تحول الحرب الباردة إلى أخرى "ساخنة". ولكن القوتين العظميين؛ ولكي تبقى كل واحدة منهما في الجانب الآمن، فقد حرصتا على إنتاج ما يزيد على 125 ألف سلاح نووي؛ ففي عام 1966، بلغت الترسانة النووية الأمريكية ذروتها عندما ضمت 31700 سلاح نووي تقريباً، وفي عام 1986، كان مخزون الاتحاد السوفييتي من هذه الأسلحة يربو على 41 ألف سلاح.[1]

وكان لا بد من أن ترتفع أيضاً، التكلفة الاقتصادية اللازمة لضمان الجاهزية النووية. ومع حلول عام 1998، كانت قيمة "فاتورة الحساب" الأمريكية قد تصاعدت إلى 5.5 من تريليونات الدولارات.[2] وفي ذلك الوقت، وبتأثير الخيارات الخاطئة، ومشاعر القلق التي شاعت بين عامة الناس، تمّ حرف أولويات الإنفاق عن مساراتها الصحيحة على نحو فاضح وخطير. وحتى السنوات الأخيرة، صارت الولايات المتحدة الأمريكية تنفق على الدفاعات الصاروخية، (وهي التي تشكل آخر الخطوط الدفاعية المضادة للأخطار النووية)، عشرة أضعاف ما تنفقه على صيانة الأسلحة والمعدات الأشد فتكاً وتدميراً، وهي التي تمثل الخط الدفاعي الأول الذي يحمي الأمة على المستوى القومي. والكونجرس الأمريكي يخصص قرابة مليار دولار سنوياً؛ لمنع وقوع الأسلحة والمعدات الأشد خطورة في الأيدي الأكثر خطورة. وفي عام 2007، خصص الكونجرس الأمريكي 286 مليار دولار؛ لتوفير إعانات حكومية في إطار القانون الزراعي لذلك العام.[3] وكان الرئيس جورج بوش، شديد الإيمان بأن لا مفر من شن حرب لإطاحة صدّام حسين؛ كي يضمن الأمن؛ حتى لا يقع أسير الندم لاحقاً. واليوم، فإن ما تنفقه الولايات المتحدة الأمريكية في العراق كل ثلاثة أيام، يعادل ما تنفقه في العام الواحد؛ للمحافظة على القنابل النووية والمواد والمعدات التي يتم تصنيعها في أماكن أمينة، وإغلاق منافذ الحصول عليها.[4]

إن المآزق والمخاطر النووية التي يشهدها العصر الرقمي - على وجه التعميم - ليست نسخاً "طبق الأصل" لما وقع منها في الماضي؛ فهناك تهديدات جديدة صارت تبرز الآن، بينما تبددت القديمة منها؛ فلا وجود اليوم لخطر هجوم سوفييتي مباغت، أو لتهديد من الترسانة النووية السوفييتية التي تضم قرابة 39 ألف سلاح.[5] ولم يعد الأمريكيون يعيشون في ظل هاجس هجوم صاعق مفاجئ يدبره الكرملين وقوات الصواريخ الاستراتيجية السوفييتية؛ مثلما لم يعد الجيش الأحمر مستعداً لتوجيه هجوم ساحق خاطف على أوربا الوسطى، يصحبه إطلاق المئات من الأسلحة النووية التكتيكية.

من البدهي أن تُبدد المخاوف القديمة، وأن تنشأ أخرى جديدة، سواء ارتبطت بالقنبلة أو لم ترتبط؛ ولأن الهواجس النووية غالباً ما توصف بالأخطار التي تتهدد الوجود ذاته، فيمكنها أن تتخطى حدود الواقع، حتى عندما تثبت التحليلات العقلانية أن هذه الهواجس قد تمّ تضخيمها. وكثير من الأمريكيين لما يبلغوا بعد السن التي تجعلهم قادرين على عقد مقارنة بين المخاوف النووية المعاصرة وتلك التي واجهها آباؤهم.

والسؤال هنا، هو: كيف السبيل، إذاً، إلى المقارنة بين قديم هذه المخاطر النووية وجديدها؟ إن مخاطر الإرهاب والانتشار النوويين تشكل تهديدات حقيقية تثير القلق فعلاً، ولكنها أخطر كثيراً من التهديدات والأزمات النووية التي ارتبطت بالحرب الباردة. والمخاطر القديمة هي - يقيناً - من النوع الذي يتهدد البقاء ذاته؛ إذ يمكن أن تسبب إزالة الولايات المتحدة الأمريكية من الوجود، وإيجاد أزمة بيئية كونية أسوأ بكثير من تلك التي يمكن أن يشعل فتيلها أكثر سيناريوهات الاحتباس الحراري خطورة وتأثيراً. وبرغم جدية مخاطر الإرهاب والانتشار النوويين، فإن الأمريكيين قد خبروا حقاً! أوقاتاً أصعب بكثير.

وفي الواقع، فإن التكهنات المُنذرة بالخطر الأعظم كانت قد ضُخّمت إبّان الحرب الباردة؛ مثلما هي الحال بالنسبة إلى الحلول العلاجية المقترحة. والحال اليوم، لا تختلف كثيراً. وعلى أي حال، فقد نجح الزعماء الوطنيون، إبّان حقبة الحرب الباردة، في قيادة

سفنهم في بحـــار خطيرة، من خلال التصرف بحذر شديد خشية الإضرار بما لديهم من خيارات وفرص، كما وضعوا قدراتهم الدفاعية على أتم أهبة دائماً. وقد استطاعوا إيجاد "ممرات آمنة" باحتواء خصومهم الخطيرين وردعهم، والاحتفاظ بإمكانات عسكرية قوية، وتقليل المخاطر التي تواجههم، وضمان تماسك القوى المحلية والحليفة وتلاحمها، من خلال العلاقات والترتيبات الدبلوماسية المشتركة. ولقد أفلحت جهود التواصل والتنسيق المتأنية والدؤوب في تحقيق اختراقات دبلوماسية تم تقنينها على شكل اتفاقيات لمراقبة الأسلحة والحد منها. ولم يعمد القادة الأمريكيون، في أثناء الحقب الشاقة السابقة، إلى الانتقاص من قدر الاتفاقيات التي دخلوا طرفاً فيها، أو خرقها. ولم تكن التطمينات التي تقدمها يومئذٍ، القوى والأطراف ذوو الصلة بذلك؛ لتقل أهمية عن قدرات ردع الأعداء والخصوم؛ محافظة على السلام.

ولا بد هنا، من تأكيد أن هذه الوسائل والأدوات ما كانت لتحقق النتائج المثلى إلا عند توظيفها مجتمعة. وهي على هذا النحو، قد أسهمت في شق "ممر آمن" عبر وجود مخاطر وتهديدات نووية، أكبر كثيراً مما نشهده في يومنا هذا. وإلى جانب ذلك، يمكنها أيضاً أن تقف في وجه أي تهديدات جديدة تترتب على الإرهاب والانتشار النوويين؛ شرط تكييفها وتحويرها لمواجهة التحديات الجديدة.

وإضافة إلى ما تقدم، فإني أُحاضر في قسم العلوم السياسية بجامعة فرجينيا يوماً في الأسبوع. وفي كل فصل دراسي أمضيه هناك، أشعر بالذهول عندما أرى كم تبدو قضية "القنبلة" غريبة وجديدة في نظر طلابي؛ فالأحداث والوقائع، التي مابرحت تبدو جديدة وحيوية في تقديري، تمّت قبل أن يأتوا إلى الدنيا. وقد رأيت أن تقديم عرض انطباعي، يسلط الضوء على الموضوعات والقضايا ذات الصلة بـ "القنبلة"، سينفع طلابي – وآخرين غيرهم – أكثر مما ينفعهم سرد تاريخي لها فقط. ومع أن هذا العرض قد اشتمل على أحداث ربما ليست مألوفة للقراء – إضافة إلى أخرى ربما لا تعد جديرة بإدراجها في السجلات التاريخية الدبلوماسية – إلا أن هذه الأحداث، يمكنها أن تكشف بوضوح تام معاً، طبيعة "تعاملنا مع "القنبلة"" وتعاملها وإيانا.

إن للمخاوف النووية في الوقت الحاضر، وقعاً أعمق بكثير؛ لا بسبب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر فحسب، ولكن أيضاً لأن أركان إدارة الرئيس جورج بوش، وكذلك أشد منتقديها حدة، قد عمدوا إلى استغلال هواجس الرأي العام الأمريكي ومخاوفه؛ بغية الترويج للسياسات المفضلة لديهم. أما أنا فأتبنى مقاربة مغايرة. لا خلاف على جدية الأخطار النووية، وعلى حماقة تصرفات إدارة بوش وتهورها؛ بيد أن الخطوات والتدابير التصحيحية مابرحت مطلوبة، وقد تناولتها بالحديث والنقاش. كما أنني مؤمن بأن هذه المخاطر قد تمّ تضخيمها والمبالغة في تصويرها، وبأن منابر الحوار والنقاش المفتوحة التي يتردد فيها صدى هذه المخاوف، تمثل أحد مكونات المشكلة. فقد سبق للولايات المتحدة الأمريكية أن اجتازت أوقاتاً وحقباً أشد سوءاً من المحن النووية، واستطعنا – مع ذلك – أن نجد "ممراً آمناً" لأنفسنا؛ ولسوف نستطيع الخروج من هذا المأزق أيضاً. وفي هذا الخصوص، فإن كتابي هذا يعد بآمال كبيرة.

ليس هنا من دون ريب، أي نقص في الكتب أو الدراسات التي تتقصى الأحداث والوقائع التي سلطت الضوء عليها في الصفحات اللاحقة. ولا أزعم أنني في هذا الكتاب أغطي كثيراً من جوانب تاريخنا النووي، ولكنني اعتمدت بالفعل على تقارير صحفية رائعة عن المفاوضات النووية، وسجلات تاريخية مفصلة وممتازة للعلاقات الأمريكية – السوفييتية؛ وفي حال اجتذبت هذه الواقعة أو تلك، اهتمام القارئ، ففي وسعه الرجوع إلى هوامش الكتاب؛ ليتعرف إلى المزيد مما يتعلق بها. وفي المجال نفسه، فإن هناك أيضاً، كثيراً من الأبحاث المعاصرة التي تعتمد أساساً على وجهات نظر يؤمن بها أصحابها إيماناً عميقاً. وفي تقديري، فإن الكتب التي يطغى عليها التفاؤل الشديد، أو البساطة المفرطة، لن تكون مجدية في تحديد معالم مستقبلنا النووي.

ولقد حاولت، بوجه عام، تأليف كتاب يسهل فهم مضمونه، حول قضايا صعبة على الفهم؛ رغبة مني في إيصال أفكاري إلى عامة القراء، إضافة إلى الطلبة وذوي الاختصاص في هذا الميدان. ومع أن أولئك الذين تعاملوا و"القنبلة" بمختلف جوانبها، يتشاطرون لغة

مشتركة، (أو ما يعرف بـ "حديث القنبلة")، إلا أنهم تفرقوا زمراً وجماعاتٍ تضيع في متاهات التفصيلات الدقيقة، وتخوض مستنقعات النقاشات العتيقة البالية. ولهؤلاء أقول: إن الوقت قد حان لمد جسور التواصل وأبناء أوطانهم؛ فالتقدم إلى الأمام، يتطلب تضافر الجهود.

وقد كتب هنري إل. ستيمسون، مرة يقول محذراً: «ليس في وسعنا أن نتخذ من وهم الحلول التي لا لون لها ملاذاً لنا».[6] لقد عمل ستيمسون، مستشاراً بدرجة وزير لعدد من الرؤساء الأمريكيين، ابتداءً بـ "تافت" وانتهاءً بـ "ترومان"، وقد كتب تحذيره هذا عام 1947؛ أي في زمن المعسكرين اللذين لا ثالث لهما - إن كان لزمن كهذا وجود على الإطلاق - حين كان العالم موزعاً على جبهتي المواجهة التاريخية الكبرى بين المعسكر الشيوعي والعالم الحر. وقد عكف ستيمسون، على التفكير ملياً في الخطر النووي، الذي جعل المخاطر الأخرى التي تصدى لها - في اعتقاده - تتضاءل أمامه؛ بما في ذلك: المخاطر التي أثارتها ألمانيا النازية، واليابان الإمبراطورية؛ وقد أشرف ستيمسون؛ بصفته وزيراً للحرب، على إعداد "القنبلة"، والسماح بإلقائها؛ لإنهاء الحرب العالمية الثانية بأسرع وقت ممكن؛ ليعلن من بعد، عزمه على أن يفعل ما في وسعه لمنع أي زعيم وطني آخر من اتخاذ قرار مماثل أبداً. وبدا مقتنعاً أن الطريق إلى السلامة النووية تكمن في تقبل الأوضاع المعقدة ومواجهة الخطر. وقد كان فيما يبدو، مستعداً أيضاً، لسلوك الطريق الشاقة المؤدية إلى إزالة الأسلحة النووية.

وأحسب أن بإمكاني تفهم السبب؛ فنحن لدينا في مركز ستيمسون، بقايا تذكارية، تشتمل على نسخة من تقرير موجز عن "القنبلة"، كان ستيمسون، قد تلقاه من الجنرال ليزلي جروفز، المكلف بإدارة ما عرف بـ "مشروع مانهاتن". وقد أُعطيت هذه النسخة لهارفي بوندي، صديق ستيمسون المقرب في وزارة الحرب وكاتم أسراره، وهو الذي مررها إلى ابنه ماكجورج. وهذا الأخير، كان قد شغل منصب مستشار الأمن القومي للرئيس جون إف. كينيدي، إبّان "أزمة الصواريخ الكوبية". وقبل وفاته، سلّم ماكجورج، باندي، هذا التقرير الموجز لمركز ستيمسون؛ ليضمن المحافظة عليه في مأمن.

إن التقارير الموجزة، كانت – وقتئذٍ – تقدم بشكل أطر موضوعة على حوامل خشبية، والتقرير الذي نتحدث عنه اشتمل على صور كبيرة الحجم، أُلصقت على لوحات من الورق المقوى، تبلغ مساحة كل منها ست أقدام، وهي تمثل الصور الأولى التي تم التقاطها للقنبلة؛ وأولاها، كانت صورة لـ "سحابة الفطر" التي خلفتها أول تجربة نووية، أجريت في مدينة ألاموجوردو (بولاية نيومكسيكو)، أما اللوحات اللاحقة، فهي صور التقطت من الجو لمدينتي هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين، قبل إلقاء "القنبلة" عليهما، وبعده. وكلما حدقت في هذه الصور التي التقطت بالأبيض والأسود، أمكنني تفهم السبب الذي دفع ستيمسون، إلى تحذيرنا من اللجوء إلى الحلول القاطعة والمحددة.

إنني أستهل كتابي هذا، بلمحة موجزة لحالنا التي نحن عليها اليوم، ثم أعود بالزمن إلى الوراء؛ لعرض وصف للحقب الفائتة التي شهدت – كما نفترض – المخاطر النووية العظمى؛ وما قصدت من تقديم هذه اللمحات المختصرة، إلا وضع المخاوف والهموم المعاصرة في سياق تاريخي؛ فتناولت في الفصلين الثالث والرابع، العصرين النوويين الأول والثاني؛ متخذاً من عام 1991، خطاً فاصلاً؛ ففيه انهار الاتحاد السوفييتي، وفيه أيضاً، أزاحت القوات الأمريكية النقاب عن البرنامج النووي الذي أقامه صدّام حسين، وهو الذي كان قد بلغ مرحلة متطورة تدعو إلى الدهشة. وبين أول هذين العصرين وثانيهما، تبدو المخاطر النووية والسبل المقترحة لمعالجتها مختلفة إلى حد بعيد. وقد وفر لي هذان الفصلان، سياقاً أعرض فيه تقويمي لسيناريوهات المستقبل النووية البديلة اللاحقة، ولطبيعة القوى الفاعلة الرئيسية التي يمكنها أن تحدد لنا ملامح ما يخبئه لنا هذا المستقبل (الفصل الخامس). وبتسليط الضوء على الأحداث التي من شأنها إيقاع درجات الضرر العليا؛ فإني أقصد توضيح الخطوات والتدابير الوقائية النافعة، وتعزيزها.

ولعل أحد الدروس التي آمل أن يغدو واضحاً عبر الصفحات اللاحقة، هو أن التشاؤم لن يسهم في بلوغ أي غرض نافع في إطار التعامل ومخاطر الانتشار والإرهاب النوويين. وعلى أي حال، فإن المخاطر النووية كبيرة وحقيقية، ولا مفر من الإقرار بها، غير

أن المبالغة في تصوير الخطر؛ قد تقود إما إلى الشلل التام، أو الخطوات المنقوصة. وبرغم التعثرات التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد مرت بها من قبل، فإنها أفلحت أيضاً، في اجتياز أوقات عصيبة وفي استرداد عافيتها. وبانتهاج الحكمة، والمثابرة، وبشيء من الحظ، فإن النجاح سيكون حليفها مرة أخرى، في الإبحار عبر ممر مظلم آخر.

الفصل الأول

كبـار البنـاة و"المهدّمين"

يمكن تشبيه النظام العالمي لمنع الانتشار النووي الذي استغرق إنشاؤه عقـوداً كثـيرة من الزمن، بمشروع لتشييد مبنى؛ ولاشك في أن أسس مبنى كهذا، ستستمد قوتها من قوة التصميم المشترك للدول الخمس المالكة للأسلحة النووية، وللأعضاء الـدائمين في مجلـس الأمن أيضاً. وتتحمل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة؛ بـصفتها القـوة العظمـى في العـالم، المسؤولية العظمى كذلك، إزاء ما يتعلق بصون هذا المبنى والمحافظة عليه، ولو أنها تخلـت عن هذه المهمة، لما عاد موقع البناء آمناً. وحتى لـو أن واشـنطن؛ أدت مهمتهـا هـذه عـلى أفضل وجه، فسيظل لزاماً على كل من روسيا والصين وفرنسا وبريطانيا العظمـى، تقـديم الدعم لهذا المشروع ومساندته؛ ومتى ما حرص أعضاء مجلس الأمن الدائمون الخمسة على توحيد جهودهم وضمان انسجامها في وجه مخاطر الانتشار النووي، فـسيغدو هـذا المبنـى ملاذاً يُعول عليه. أما إن هم أعطوا مصالحهم الأمنية والتجاريـة الوطنيـة الأسـبقية، عـلى هموم الانتشار النووي ومخاوفه، فسيصبح المبنى آيلاً إلى السقوط.

ويمكن أيضاً، تشبيه ما يعرف بـ "الجدران الحاملة"؛ أي التي حُمّلـت أكـبر الأثقـال، بالاتفاقيات والمبادئ والمعايير التي صممت بالشكل الـذي يحـول دون انتـشار الأسـلحة النووية. وفي هذا السياق، فإن المعاهدات التي فرضت تعهدات ملزمة قانونـاً، تمثـل هنـا، الروافد والعوارض الفولاذية التي تُبقي هذا المبنى منتصباً. ولعل المبادئ الأهم، هي تلـك التي حددتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي التي تـم التفـاوض بـشأنها عـام 1968، وأبرمت وقتئذٍ؛ تأسيساً على تفاهمين محوريين اثنين: تعهـد الـدول المالكـة للقنبلـة بالتخلي عنها، وتعهد الدول غير المالكة لها بمواصلة الامتناع عن امتلاكها؛ مادامت قـادرة على قطف ثمار الاستخدامات السلمية للذرة. وفي بادئ الأمـر، لم يـزد عـدد الـدول التـي وقعت على المعاهدة، على 43 دولة؛ ولكنه ظلَّ يتزايد ببطء. وفي عام 1992، انضمت إليهـا

اثنتان من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن؛ هما: الصين وفرنسا. وتُعد هذه المعاهدة اليوم، أكثر المعاهدات شمولاً لدول العالم، بعد أن دخلت كل الدول أطرافاً فيها، باستثناء إسرائيل والهند وباكستان.

ويزداد هذا المبنى اتساعاً، بإضافة "نزلاء" جدد، فضلاً عن قيود تصديرية، ومعاهدات جديدة، وقواعد وضوابط إدارية، صيغت جميعاً؛ لمنع الانتشار النووي. ويتخذ القائمون على إدارة المبنى من فيينا مقراً لهم؛ حيث أُسست الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي التي تُدار من مجلس محافظين، يمثلون خمساً وثلاثين دولة. وتتخذ القرارات المهمة، بموافقة ثلثي أعضاء المجلس، بينما يقتضي وضع القرارات موضع التطبيق دعم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويتولى الزعماء الوطنيون، توفير "اللبنات" اللازمة لهذا المبنى الهائل، ويقوم الموظفون الدوليون بمده بـ "البلاطات" التي يحتاج إليها.

ويمكن أن نقول، إجمالاً: إن إنشاء نظام عالمي كهذا؛ لمنع الانتشار النووي، هو أحد الإنجازات الكبرى التي تُنسب إلى الحرب الباردة؛ فلم يكن من اليسير إقناع دول العالم بالامتناع عن حيازة أشد الأسلحة قوة وتأثيراً؛ ولاسيما أن كثيراً من هذه الدول كان يمتلك القدرة على إنتاجها. وتنقل لنا أحداث التاريخ المدونة، أن الإنسان سعى لامتلاك الهراوة؛ كي يستخدمها ضد أعدائه، وعندما وحّدت الكائنات البشرية صفوفها لتكوين القبائل، صارت تتطلع للحصول على هراوات ذات حجم أكبر. وحين تحالفت القبائل فيما بينها لإقامة الدول، ازدادت تطلعاتها هذه قوة؛ وصولاً إلى امتلاك الأسلحة النووية؛ بصفتها "الهراوة" النهائية. بيد أن سلاحاً كهذا، بلغ درجة من الفاعلية، بحيث إن الامتناع عن امتلاكه بات أمراً لم يكن بالإمكان تصوره إلا في ظل أنماط معينة أخرى من الحماية.

ولا بد لأي قرار بالامتناع عن حيازة الأسلحة النووية، أن يكون وليد حسابات عقلانية، لا وليد فعل إيماني، أو تعبيراً عن حسن النيات فحسب. والحسابات العقلانية كانت تنطلق من أن اندفاع عدد أكبر من دول العالم؛ للحصول على "القنبلة"، سيجعل دولاً أخرى تحذو حذوها؛ ولن تكون المحصلة النهائية إلا اتساع دائرة انعدام الأمن. كما

أن حسابات كهذه، باتت مرهونة أيضاً بعمليات رقابية وتفتيشية ذات طابع مفاجئ، وبإسناد من الدول التي تمتلك "القنبلة"، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي؛ وهما القوتان اللتان ما كانت ستقوم قائمة لهذا "المبنى"، من دون تصميمهما المشترك على منع الانتشار النووي.

وهناك "مبنى" سابق، كان قد اشتمل على أول معاهدة؛ للحد من التجارب النووية، وضوابط جديدة للتعامل إزاء الصادرات النووية، وعمليات تفتيش وضمانات شاملة تطبق على المنشآت النووية؛ وللمحافظة على التوازن داخل حلبات التنافس النووي، وتعزيزاً لما يترتب لهما من غايات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وافقت كل من واشنطن وموسكو على فرض قيود طفيفة على قواتهما النووية، وأخرى مهمة على دفاعاتهما الصاروخية. ومع انتهاء الحرب الباردة، تمّ التفاوض بشأن معاهدات توجب إجراء تخفيض كبير في حجم القوات النووية، بل إلغاء فئات معينة منها؛ وهو ما أسهم - أيضاً - في تقوية ركائز المعاهدة الآنفة الذكر.

ولم يكتمل العمل في بعض ملاحق "الطابق الأول" من هذا المبنى تماماً؛ فقد بنيت غرفة واحدة فقط لمعاهدة تضع حداً للتجارب النووية بشكل نهائي، من دون أن يتقدم أحد لشغلها. وكان قد تم التفاوض بشأن هذه المعاهدة عام 1996، ولكنها بقيت طيَّ النسيان؛ بسبب اعتراض كل من: الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند وباكستان، ودول أخرى غيرها، على ما جاءت به من أحكام وشروط. وثمة ملاحق أخرى، كان يُعتزم تشييدها ضمن "المبنى" ذاته، ولكنها لم تنفذ قط، ومنها - تحديداً - معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية التي تدخل في صنع الأسلحة النووية.

وكان بناء "الطابق الأول" من هذا الصرح، قد استلزم تحقق توافق آراء لا القوى العظمى فحسب، بل الدول التي امتلكت الأسلحة النووية والتي امتنعت عن إنتاجها، معاً، أيضاً؛ وعلى أي حال، فقد حافظ النظام على قوته خلال العصر النووي الأول. وعلى الرغم من أن مخزون الترسانات النووية لكلتا القوتين العظميين، قد تزايد على نحو مذهل،

فقد خضع الوافدون الجدد على النادي النووي للرقابة ضمن حدود معقولة، وثمة دول ثلاث وضعت نفسها داخل هذه الحدود؛ أولها إسرائيل التي كانت قد امتلكت "القنبلة" سراً، إضافة إلى الهند وباكستان. بيد أن دولاً كثيرة أخرى، كانت قد أخذت الخيار النووي على محمل الجد، قررت ربط مصيرها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويبدأ العصر النووي الثاني عام 1991؛ أي مع زوال الاتحاد السوفييتي، واكتشاف برنامج نووي متطور بشكل مفاجئ في العراق. ومع أن حجم الترسانتين النوويتين الأمريكية والسوفييتية، كان قد تراجع كثيراً، فقد تزايدت المخاوف حيال ما عرف بالانتشار النووي "الأفقي"؛ ولاسيما في كل من: الهند وباكستان وكوريا الشمالية وإيران. واتسع في الوقت عينه أيضاً، نطاق مشكلة الانتشار النووي؛ ليشمل الجماعات المتطرفة، والوسطاء المتربحين، والصفقات التي اعتادت الدول "المارقة" إبرامها فيما بينها.

ولم يكن "المبنى" الذي أقيم؛ للحيلولة دون الانتشار النووي إبّان العصر النووي الأول، قد صمم على النحو الذي يتيح لـه التعامل وأعضاء النادي النووي الجدد، أو التهديدات التي أوجدها الإرهاب النووي؛ حتى إن بعض الناس تنبأ بانهياره؛ ففي عام 2003، أعلنت كوريا الشمالية انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في وقت كان يتوقع فيه لإيران أن تحذو النهج نفسه. وفي تلك الأثناء، لم يعمد أي من أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمين؛ بصفته طرفاً فاعلاً ذا مصلحة في هذا المضمار، إلى التصرف بشكل قوي وطريقة مؤثرة خلال العصر النووي الثاني. وفي أحسن الأحوال! لم يفعل هؤلاء الأعضاء غير تأكيد تعهداتهم – قولاً لا فعلاً – بإزالة "القنبلة"، بل واجهوا مصاعب عدة؛ في سعيهم لتكوين جبهة موحدة؛ تستهدف إنهاء البرنامج النووي الإيراني. وعلى صعيد آخر، تمّت إساءة استخدام التفاهم المحوري الثاني الذي ارتكزت إليه المعاهدة، وهو القاضي بـ"أحقية" الدول التي تمتنع عن امتلاك الأسلحة النووية في اكتساب التطبيقات السلمية للطاقة النووية؛ فقد أسهمت المتاجرة بالمواد النووية في مساعدة كوريا الشمالية على تصنيع أسلحة كهذه؛ وهو المسار نفسه الذي تسلكه إيران في الوقت الحاضر.

ويجدر القول هنا: إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كانت قد صممت لتتلاءم وحقبة مبكرة، سبقت انفراد قوة عسكرية واحدة بالسيطرة، وظهور شبكات سرية للتجارة النووية، وخلايا إرهابية تسعى للحصول على أسلحة نووية ومواد انشطارية. ومن الواضح أن هذه المعاهدة كانت تستند إلى أسس أقوى بكثير في عالم ثنائي الأقطاب، حين كانت القوى العظمى تمسك جميعاً، بزمام السيطرة متى ما اتفقت فيما بينها على أمر ما. وكان واضحاً أيضاً، أن العصر النووي الأول عدّ فترة يتم خلالها "التمرن" على تطبيق معايير منع الانتشار النووي وترسيخها؛ وهي المعايير التي يسّرت أيضاً، ممارسة الضغوط على الدول التي فضلت اتخاذ موقف المتفرج وقتذاك. وعلى الرغم من أنها لم تحل دون انتهاك قواعد منع الانتشار ومبادئه، فإنها سهّلت أيضاً، فرض العزلة على القوى التي تخرق هذه القواعد، أو إيقاع العقاب بها، أما في العصر النووي الثاني فقد أصاب الوهن تلك المعايير، ولم يكن هناك قدر كافٍ من الضوابط والنظم اللازمة لإعادتها إلى سابق قوتها.

وجاء دور عبد القدير خان، وهو الذي يُطلق على نفسه لقباً هو "أبو" القنبلة الباكستانية؛ ليزيح الستار عن مكمن الخلل البنيوي الذي أصاب "الطابق الأول" المشار إليه. ولم يعد خافياً أن الشبكة التي يقودها خان، كانت قد زودت إيران وكوريا الشمالية وليبيا – وربما "زبائن" آخرين – بالمعدات التي تحتاج إليها لإنتاج القنبلة. وفي غضون ذلك، توجه عدد من قدامى أركان المؤسسة النووية الباكستانية إلى أفغانستان؛ للقاء أسامة بن لادن، وغيره من كبار قادة تنظيم القاعدة وحركة طالبان. ويوم وجهت القاعدة ضرباتها في 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001، بدا جلياً أمام أنظار الجميع، المخاطر والتهديدات الكبيرة التي يوجدها الانتشار والإرهاب النوويان؛ فكان لا بد من اتخاذ تدابير استثنائية؛ بغية إصلاح ذلك الخلل.

ولم يكن خافياً أيضاً، أن الحلقة الداخلية من أركان الإدارة الأمريكية الأكثر قرباً إلى الرئيس جورج بوش، تتبنى مواقف سلبية حادة حيال فاعلية المعايير الكونية لمنع الانتشار النووي والمعاهدات ذات الصلة بذلك، وحيال نفعها؛ فصارت تدعو إلى بناء "طابق" ثانٍ

تتم فيه معالجة التحديات الجديدة، باستخدام أدوات ووسائل جديدة هي الأخرى. ولم تكن "الغرف" التي ستُبنى في هذا الطابق، بحاجة إلى "تراخيص" بناء يتم التوافق بشأنها؛ نظراً إلى أن "الطابق" الثاني هذا، كان يتطلب عقد اتفاقيات وصكوك ذات طابع قسري افتقر إليها "الطابق" الأول.

وفي واقع الحال، فإن هذا "المشروع"، قد أنجز مهمته بشكل جيد في حدود الصواب؛ إذ أولت إدارة بوش، صوغ مدونات سلوك؛ تستهدف محاربة الانتشار النووي، اهتماماً إضافياً، واتخذت شكل اتفاقيات سياسية عقدتها واشنطن، مع دول تشاطرها الميول والأفكار ذاتها؛ بقصد توحيد جهودها؛ للحيلولة دون وقوع نشاطات خطيرة؛ ففي مايو/ أيار عام 2003، أطلق الرئيس بوش، ما عُرف بـ "المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار النووي"، وهي التي حدد هدفها المعلن بالاستيلاء على أسلحة التدمير الشامل، أو مكوناتها، في أثناء نقلها من مكان إلى آخر. ولم يمضِ إلا أربعة أشهر على ذلك، حتى شُكلت مجموعة رئيسية من 11 دولة، أعلنت موافقتها على "بيان مبادئ"؛ يستهدف تحريم الانتشار النووي. وقد حرصت هذه المجموعة بعد ذلك، على دعوة دول أخرى إلى إقرار هذه المبادئ، ولو اختلفت درجات الالتزام بها من دولة إلى أخرى.[1]

والإنجاز الآخر الذي ينسب إلى إدارة بوش، الفضلُ في تحقيقه، هو إقامة قاعدة سلوك كونية؛ لتجريم الانتشار النووي. وقد جُسد النظام الأساسي لقاعدة التجريم هذه، في مضمون قرار مجلس الأمن ذي الرقم 1540، الذي تبناه بالإجماع في نيسان/ إبريل من عام 2004، وهو الذي يفرض على جميع الدول الأعضاء، تعهدات ملزمة بـ «اتخاذ تدابير إضافية فاعلة؛ لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية ووسائل إطلاقها». ويدعو القرار أيضاً، دول العالم قاطبة إلى إقرار ضوابط محلية فعالة؛ بما في ذلك: التشريعات والقوانين التجريمية؛ بهدف منع الانتشار النووي.[2]

وقد عبّرت الإدارة، إلى جانب ذلك، عن دعمها "مدونةَ لاهاي لقواعد السلوك"؛ وهي الرامية إلى تعزيز المعايير التي تحد من انتشار الصواريخ الباليستية القادرة على حمل

أسلحة التدمير الشامل. وتدعو هذه "المدونة"، التي اكتمل صوغها عام 2002، جميع دول العالم، إلى ممارسة ضبط النفس في مجال اختبار هذه الصواريخ وتطويرها.[3] وقد أعلن القسم الأكبر من دول العالم، إقراره هذه المبادئ، باستثناء الصين وباكستان والهند وكوريا الشمالية وسورية وإيران.

وعلاوة على ما تقدم، اتخذت إدارة بوش خطوات مهمة؛ من شأنها توسيع النطاق الجغرافي للبرامج التي وضعتها؛ واستهدفت توفير المعدات والدورات التدريبية التي تتطلبها نشاطات منع الانتشار النووي؛ ففي حزيران/ يونيو عام 2002، اجتمع مندوبون عن الولايات المتحدة الأمريكية ودول صناعية أخرى؛ لإطلاق "الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل". وفي تموز/ يوليو عام 2006، أعلن الرئيسان الأمريكي جورج بوش والروسي فلاديمير بوتين، ولادة "المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي"، وهي التي تركز اهتمامها على تحسين سبل الوقاية من المواد المدمّرة، والتحكم فيها، وتحديد مصيرها؛ إضافة إلى تقوية أواصر التعاون إزاء ما يتعلق بكشف عمليات المتاجرة غير المشروعة بها ووضع حد لها، وتعزيز القدرات اللازمة للتعامل والنتائج والآثار التي تخلّفها الأعمال الإرهابية.[4]

إن النظام العالمي لمنع الانتشار النووي، كان بحاجة إلى بناء "طابق" ثانٍ؛ ولعل الفضل في هذه المبادرة، يعود إلى إدارة بوش. وعلى أي حال، فإن "المخطط التصميمي" الذي وضعته هذه الإدارة، كان يحمل معه خللاً جوهرياً ممثلاً بتركيز الإدارة كلياً تقريباً على "الطابق" الثاني، وترك مكمن الضعف البنيوي الذي أصاب "الطابق" الأول من دون علاج. ولي أن أقول هنا: إن إدارة بوش، أولت الطابق الثاني تحديداً جلَّ اهتمامها؛ لأنها اختلفت بشكل جوهري مع "متعهدي البناء" السابقين، بشأن طبيعة المواد التي يجب أن تشكّل "الجدران الحاملة" الخاصة بالطابق الأول.

كان البناة الأصليون للنظام العالمي لمنع الانتشار النووي، قد وضعوا في حسابهم أن هذه "الجدران الحاملة"، يجب أن تمثل المعايير والقواعد التي تحظر استخدام الأسلحة

النووية أو التهديد باستخدامها، واختبارها، وإنتاج المواد الانشطارية التي تجعل هذه الأسلحة مهلكة إلى هذا الحد. وقد أمكن إيراد بعض هذه المعايير والقواعد - لا كلها - ضمن أحكام المعاهدات ذات الصلة بذلك. وفي السياق نفسه، رأى مهندسو الطابق الأول أن مبناهم لن يكون كاملاً ومتيناً من الناحية البنيوية، إلا باستخدام "حديد التسليح" الذي توفره لهم هذه المعاهدات، وخاصة معاهدة حظر التجارب النووية.

أضف إلى ذلك، أن النظام إبّان العصر النووي الأول، كان قد أُسس استناداً إلى المبدأ الرئيسي القائل: إن القواعد والمعايير يجب أن تطبق على الجميع من دون استثناء؛ وهو المبدأ الذي كان له دور جوهري في تجسير هوة الخلافات التي أحدثتها الأسلحة النووية، ونشوء عالم ثنائي القطب. ولعل "الطابق" الأول، ما كان ليشيّد أبداً لو أن البناة كانوا قد اتجهوا نحو تخصيص مجموعة من القواعد لدول تتصرف؛ وفقاً لإحساسها بالمسؤولية، ومجموعة أخرى لـ "لاعبين سيئين"؛ لمعرفتهم أن "طواقم" البناء، ربما لا تكون قادرة على وضع كل فئة منهما في الموضع الذي تنتمي إليه. ومع كل ذلك، فإن المهندسَين اللذين أشرفا بشكل رئيسي على بناء الطابق الأول، هما: واشنطن وموسكو. ويجب هنا، تأكيد أنه ما من قواعد ومبادئ تمنع الانتشار النووي، كان سيمكن كتابتها في حال التفريق بين "الأخيار" و"الأشرار"، أو في غياب تعهدات جميع الدول التي تمتلك "القنبلة" بالتخلص منها.

بيد أن إدارة بوش، استخدمت في سياق جهدها لتشييد الطابق الثاني، قواعد بناء تختلف اختلافاً جوهرياً، حين طرحت معياراً جديداً تسترشد به في مجال الانتشار النووي، وهو أن المشكلة الرئيسية لا تتعلق بـ "القنبلة" نفسها، بل بالدولة التي تمتلكها. وما يكتسب أهمية قصوى هنا، هو طبيعة هذه الدولة، وليس أنها تصنّع "القنبلة" أو لا تصنّعها؛ ووفقاً لذلك، اقترحت إدارة بوش، مجموعة من القواعد والضوابط المخففة، يتم تطبيقها على الدول "المسؤولة"؛ كالهند؛ وأخرى أشد صرامة تطبق على "اللاعبين الأشرار"؛ كإيران مثلاً. وهي قد رفضت تصديق معاهدة تحظر جميع التجارب النووية بشكل نهائي، ووضعها موضع التطبيق؛ بينما توجد لمصلحة الهند، وهي الدولة "المسؤولة"، استثناءات للقواعد الدولية الخاصة بتجارة المواد النووية.

وإلى جانب ذلك، عملت إدارة بوش، على إضفاء قدر كبير من الشرعية على مقاربة تتعلق بالتعامل وقضية الحد من الانتشار النووي؛ وهي أن المعايير والمبادئ المطبقة في هذا الشأن، تعد عادلة ومنطقية؛ مادامت لا تحد من حرية الولايات المتحدة الأمريكية على التحرك، أو تفرض قيوداً على تحركات أصدقائها وحلفائها؛ ولاسيما أولئك الذي يمكن أن يشكلوا ثقلاً مضاداً في وجه الصين أو إيران. وفي الاتجاه نفسه، تصبح الترتيبات غير الرسمية التي يتم تثبيتها في "مدونات سلوك"، صالحة ونافعة، أما القواعد الرسمية التي تتضمنها المعاهدات الجديدة، فيجب الالتفاف عليها وتجنب التزامها. وإذا كان من المحتمل أن معاهدة يُراد بها وضع حد لإنتاج المواد الانشطارية، (وهي التي تدخل في صناعة "القنبلة")، ستفرض قيوداً على دول مسؤولة، لا على دول غير مسؤولة، فإن معاهدة كهذه، قلما تشكل أولوية في هذا المضمار. والدول المالكة للأسلحة النووية، ليست بحاجة إلى أخذ شرط نزع أسلحتها هذه؛ (تطبيقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية)، على محمل الجد، على حين صار لزاماً إنزال عقوبات أكثر خطورة بحق دول جديدة تسعى لامتلاك "القنبلة"!

إن تبني مقاربة عقيمة كهذه؛ لتقوية النظام العالمي لمنع الانتشار النووي ما كان ليحدث إلا في بلد يمتلك قدرات تسلطية، ويميل إلى فرض صيغ حادة ونهائية لا تقبل حلولاً وسطى. وهي الصيغ التي أوقعت أقرب حلفاء أمريكا، وأبرز مهندسي هذا النظام، في حيرة شديدة، بل أثارت فزعهم - أيضاً - في بعض الأحيان. وهؤلاء، إنما ألفوا المبادئ الأساسية الأكثر اعتدالاً وتقبلاً، وخاصة تلك القواعد والنظم التي تكفل إشاعة النظام، وتتيح في الوقت عينه، حرية التحرك التي لا تلحق الضرر أو الأذى بالآخرين. وفي واقع الحال، فإن ركائز النظام العالمي لمنع الانتشار النووي، كانت قد بنيت على تلك المبادئ الأساسية المعتدلة.

ومما لا شك فيه، أن أي شركة بناء حسنة السمعة لا يمكنها أن تقيم مبانيها فوق أسس متداعية، من دون أن تضمن تقوية "الجدران الحاملة" الخاصة بهذه المباني، ولكن

إدارة بوش، كانت قد بدأت تشكك في أهمية بعض هذه "الجدران"؛ فصارت تزعم أن الحرب الباردة قد وضعت أوزارها، وأن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى الحد الأقصى من حرية الحركة، وأن المعايير والمبادئ النافذة، يمكن تأويلها على النحو الذي يصب في مصلحة الدول "المسؤولة". والمعاهدات ليست ذات قيمة في نظر "اللاعبين الأشرار"، ممن لا يستبعد لجوؤهم إلى الخداع والتحايل، أما عمليات التحقق، فهي إما مستحيلة التطبيق أو أنها عديمة الجدوى، لا بل إن إدارة بوش، لم تكن لتعير الجهود الدبلوماسية المشتركة، أو خطط الردع والاحتواء التي طبقتها ضد هؤلاء "اللاعبين"، وهي التي نجحت بصورة مميزة، إبّان الحرب الباردة، اهتماماً كبيراً؛ وهكذا، فقد تحول التيار التقليدي الأمريكي المحافظ إلى ضحية من ضحايا 11 أيلول/ سبتمبر.

ومع ذلك، فإن مقاربة إدارة بوش الجديدة، حيال النظام العالمي لمنع الانتشار النووي لم تتمخض عن نتائج سارة؛ فقد تمّ بناء "الطابق الأول" من هذا النظام؛ وفقاً للمفاهيم والأساليب التقليدية القديمة، بينما تولى أنصار النظرية "التفكيكية" تصميم الطابق الثاني. وأياً كان حجم فائدة "الغرف" التي بنيت في الطابق الثاني، فإن المبنى لم يؤدِّ مهمته على نحو سليم وشكل مناسب. والأسوأ من ذلك، أن قواعد البناء التي استخدمت في الطابق الثاني، جاءت مناقضة تلك التي طبقت في بناء الطابق الأول؛ وعلى أي حال، فإن المبنى في مجمله بات متداعياً؛ نظراً إلى أن مهندسي الطابق الأول، وأركان إدارة بوش، قد وظفوا قواعد تصميمية تختلف فيما بينها اختلافاً جوهرياً.

ولقد كانت إدارة بوش، على صواب حين خلصت إلى وجوب توطيد أسس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإلى الحاجة إلى تبني مستوى مقاربة أشد فاعلية وتأثيراً في ضوء التهديدات الجديدة التي أفرزها الانتشار والإرهاب النوويان. وعند أخذ كل شيء في الحسبان، يبدو واضحاً أن إدارة بوش، قد ألحقت بالنظام العالمي لمنع الانتشار النووي، من الضرر أكثر مما قدمته إليه من نفع؛ فالحرب الانتقائية التي شنتها؛ للحيلولة دون الانتشار النووي في العراق، قد عجّلت في إقامة برامج نووية في كل من: كوريا الشمالية

وإيران؛ الأمر الذي عجّل في تبني استراتيجيات تحوطية؛ للوقاية من المخاطر النووية في مناطق أخرى. وعلى الرغم من وجوب إتمام عمليتي تمتين أسس هذا "المبنى"، وتشييد طابق ثانٍ فيه؛ فإن المقاربة التي تبنتها إدارة بوش، قد تركت لخليفتها كثيراً مما يجب عليها القيام به من أعمال الصيانة والترميم.

الفصل الثاني

التحذيرات الأُخروية!

مافتئ إطلاق الخطب والرسائل على نحو متواصل؛ بما يشبه قرع طبول الحرب، يذكّر الأمريكيين بالأوقات المرعبة التي يعيشونها. ويبدو أن تقديرات عدد مشاهدي القنوات التلفزيونية، تعتمد – في المقام الأول – على مدى إثارة قلق المتفرجين الجالسين باسترخاء على كراسيهم المريحة؛ فالقنوات الإخبارية المحلية تستهل برامجها بقصص عن جرائم القتل والتمثيل، وأعمال العنف العشوائية، أما التقارير الصحفية الوطنية والدولية فهي قاتمة باستمرار، وتزخر بأنباء التفجيرات الانتحارية، والعواصف المدمرة، وضحايا الحروب والصراعات، ومقتل الأبرياء، بل إن نشرات الأحوال الجوية نفسها، تثير في المشاهد الإحساس بالخوف وانعدام الأمن. ولا تتيح الإعلانات التجارية الدعائية للمشاهد، فرصة لالتقاط الأنفاس؛ إذ تركز اهتمامها على أمراض الشيخوخة، وتساقط الشعر، والعجز الجنسي، وزيادة الوزن. وثمة مخاوف أخرى تنتظر البشر في عيادات الأطباء ومحطات النقل. والعاصمة واشنطن – تحديداً – غارقة في التوتر. وعلى جانبي المشهد السياسي، يطلق أعضاء الكونجرس، أبواق التحذير من مواطن النقص في الجاهزية الأمريكية؛ كما حدث تماماً إثر إطلاق [القمر الصناعي السوفييتي]، سبوتنيك *Sputnik*، حين «هبّ مشرعو هذه الأمة بغتة؛ وهم أشبه بمدمني الخمر عندما يسمعون فرقعة غطاء قنينة الشراب».[1] ومابرحت تتردد في أذهاننا حتى الساعة، أصداء الهجمات التي عُرِّض لها البرجان التوأمان ومبنى البنتاجون.

ويوم بلغت مشاعر الإحباط ذروتها في أمريكا، قال الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت، للأمريكيين: إن الشيء الوحيد الذي يجب عليهم أن يخشوه هو الخوف نفسه. غير أن الأمريكيين استمعوا إلى رسائل مختلفة تماماً من قادتهم إثر هجمات 11 أيلول/ سبتمبر المباغتة. وقد أمضت إدارة الرئيس بوش، ومعها أعضاء في الكونجرس،

وقتاً أطول مما يجب في التعامل ومكامن ضعف أمريكا ومخاوفها ومعالجتها، في إطار حرب مفتوحة على الإرهاب.

لقد بات الخوف يحتل موقعاً عميقاً في ضمير الأمة وعقلها؛ ليتحول إلى عنصر أساسي من عناصر التحركات والأجندات السياسية المتصارعة فيما بينها. ولم يكن الإحساس بالخطر لدى أشد منتقدي الرئيس بوش، أدنى مستوى؛ فصاروا يحذرون من أن الإدارة نفسها تضاعف هذا الإحساس، من خلال ما تظهره من إهمال وما تتخذه من أحكام خاطئة.[2] وفي آخر المطاف، تضافرت التحذيرات التي أصدرها أركان البيت الأبيض ومنتقدوه؛ لتعزز مواقف كل طرف حيال الآخر، ولتقيم مجالاً تتردد فيه أصداء مخاوف عامة الناس.

ولم تعد واشنطن، تعرض صوراً مفعمة بالأمل والتفاؤل، بل إن إدارة بوش، صارت – عوضاً عن ذلك – تمارس "تصدير" الخوف والغضب؛ على حد تعبير ريتشارد أرميتاج، النائب السابق لوزير الخارجية الأمريكي.[3] وبالعودة إلى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي اشتملت على سنوات "الخطر الأعظم" الأولى، عندما شرع الاتحاد السوفييتي في إحكام سيطرته على دول أوربا الشرقية، نصح دين أتشيسون، وزير الخارجية الأمريكي وقتئذٍ، الرئيس هاري ترومان، بتعبئة الرأي العام الأمريكي (وهو الذي كان قد أنهكته الحرب)؛ لشن حملة طويلة الأمد ضد عدو لا يعرف الرحمة، بأن يكون «أكثر وضوحاً من الحقيقة نفسها». وفي تقدير الوزير، فإن تضخيم المخاطر؛ دعماً للحرية ومقتضيات الأمن القومي، ليس من الرذائل؛ مثلما أن تحوير المعنى ليس من الفضائل. وكما يروي أتشيسون، لاحقاً في يومياته، فـ«إن مهمة المسؤول الحكومي الذي يسعى لإيضاح تحرك سياسي مهم، وكسب التأييد له؛ ليست كمهمة من يكتب رسالة دكتوراه؛ فلكي ينجح في إقناع الآخرين بوجهة نظره على نحو فاعل وشكل مؤثر، فإن عليه أن ينحي جانباً البلاغة الرفيعة المستوى، والدقة البالغة، والبحث في الفوارق الدقيقة؛ لتحل محلها البساطة في التعبير، والصراحة الشديدة التي قد تصل إلى حد القسوة...؛ فإن نحن أفلحنا في عرض وجهات

نظرنا بشكل "أكثر وضوحاً من الحقيقة نفسها"، فلن نختلف عن أغلب المرشدين الناصحين، وربما لا يكون أمامنا خيار آخر إلا أن نفعل ذلك».[4]

وإضافة إلى ما تقدم، فإن الهواجس النووية، وهي التي برزت بعد الحادي 11 أيلول/ سبتمبر، دفعت هي الأخرى، إدارة بوش إلى أن تكون "أكثر وضوحاً من الحقيقة نفسها". ومع أن الرئيس بوش، وأعضاء الحلقة الضيقة المقربين إليه، كانوا قد أدركوا خطورة شن حرب استباقية في العراق؛ فإنهم خلصوا إلى أن الأخطر من ذلك، هو السماح لصدّام حسين أن يعيد تسليح نفسه؛ ولكسب دعم الرأي العام الأمريكي لـ "حرب اختيار" كهذه، أبدى كبار مسؤولي إدارة بوش، براعة فائقة في المزج بين المخاطر والتهديدات التي يثيرها أسامة بن لادن وصدّام حسين؛ ففي حزيران/ يونيو عام 2002، وقف الرئيس بوش؛ ليعلن أن «السبب الذي يدعوه إلى الإصرار على أن هناك علاقة بين العراق وصدّام والقاعدة، هو أن هناك بالفعل علاقة بين العراق والقاعدة».[5] وفي شباط/ فبراير عام 2003، وقد شدد كولن باول، وزير الخارجية الأمريكي، في خطابه أمام الأمم المتحدة، وهو الذي أراد به انتزاع التأييد لفكرة الحرب، على وجود «"علاقة آثمة" بين [صدّام] حسين وتنظيم القاعدة...؛ وإذا كان المسؤولون العراقيون ينكرون اتهامات صلتهم بالقاعدة، فمن الواضح إن نكران هذه الصلة غير جدير بالتصديق».[6] وسلط ديك تشيني، نائب الرئيس الأمريكي، خلال حديثه في نيسان/ إبريل عام 2007، لمستمعي البرنامج الإذاعي الذي يقدمه روش ليمبو Rush Limbaugh، الأضواء على "أبو مصعب الزرقاوي"؛ بوصفه حلقة وصل بين [صدّام] حسين والقاعدة؛ قائلاً: إن الزرقاوي «هو الذي يشرف على تنظيم عمليات القاعدة داخل العراق، حتى قبل ظهورنا على الساحة هناك».[7] وعندما تراجعت نسبة الدعم الشعبي لحرب العراق الثانية إلى مستويات متدنية خلال عام 2007، عاد الرئيس بوش؛ ليثير هذا الموضوع ثانية بقوله: «إن إرهابيي القاعدة الذين نتصدى لهم في العراق اليوم، يمثلون جزءاً من العدو ذاته الذي هاجمنا في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001».[8]

وعلى أي حال، فلم يكن في مقدور مجتمع المخابرات الأمريكي، تأكيد صحة أي من هذه المزاعم. ولم تكن هناك أي علاقات عملياتية بين صدّام حسين والقاعدة؛ لأن الأول كان يرى في هذا التنظيم خطراً يتهدد نظام حكمه، ولأن تواطؤه والقاعدة سيمثل دعوة صريحة إلى غزو أمريكي لبلاده. وعلى الرغم من دعوته إلى الخروج باستنتاج مغاير، فقد أكدت وكالة المخابرات المركزية، على لسان مديرها السابق، القول: إنها «لم تجد أي صلة بين صدّام و11 أيلول/ سبتمبر قط».[9] وكان واضحاً أن الضغوط التي عُرِّض لها أفراد جمهور الناخبين الأمريكيين جعلتهم لا يضعون حدوداً فاصلة تذكر بين صدّام حسين والقاعدة، وهي التي كان الزعماء الأمريكيون قد عقدوا العزم على تصفيتها؛ ومن هنا، فقد توصل استطلاع للرأي، أجراه مركز هاريس Harris، في شباط/ فبراير عام 2005، إلى أن 64٪ من الذين استطلعت آراؤهم، يعتقدون بإقامة صدام حسين صلات قوية بالقاعدة، وأن 47٪ منهم يرون أنه قد أسهم في تقديم الدعم إلى مختطفي الطائرات في 11 أيلول/ سبتمبر، بينما رأى 44٪ منهم أن المختطِفين عراقيون![10]

ومهما يكن من أمر، فإن الحجة "الدامغة" التي سيقت؛ لتسويغ شن حرب استباقية على صدّام حسين، لخصت بأن الأمريكيين لن يمكنهم التيقن على الإطلاق من مدى سرعة حصول الزعيم العراقي على أسلحة نووية. وفي الوقت الذي كانت فيه الصورة التي انطبعت في الذهن لأعمدة الدخان المتصاعدة من حطام مركز التجارة العالمي، ماتزال متوهجة في وجدان عامة الأمريكيين، ظهرت كوندوليزا رايس، وهي التي كانت تشغل – يومئذٍ – منصب مستشار الأمن القومي، على شاشات التلفزيون الوطني؛ لتقول: «نحن لا نريد للدليل القاطع أن يكون سحابة فطر».[11] وبعد أربعة أسابيع، يستخدم الرئيس بوش، تعبيرات ومصطلحات مماثلة، حين أكد أن «أمريكا لا يجوز أن تتجاهل التهديدات التي تتراكم ضدنا، ونحن حين نواجه دلائل الخطر واضحة أمامنا، لا يعود في وسعنا انتظار الدليل النهائي (القاطع) الذي قد يأتي بشكل سحابة الفطر».[12]

ويعود ديك تشيني، نائب الرئيس الأمريكي، ليقدم تصوراً جديداً لطبيعة التحرك الذي قد تلجأ إليه واشنطن بعد الهجمات التي عُرِّض لها البرجان التوأمان ومبنى البنتاجون؛ فالصفقات النووية غير المشروعة قد تتيح، في تقديره، طرائق مختصرة؛ للوصول إلى "القنبلة". وفي إطار هذا الهاجس تحديداً، تصبح سوق التجارة النووية السوداء، التي أقامها عبد القدير خان، مركز الاهتمام الآني المباشر؛ وهنا، يشدد تشيني القول: «إذا كان هناك احتمال، ولو بنسبة 1٪، بأن علماء باكستانيين يساعدون القاعدة على بناء سلاح نووي أو تطويره، فسيكون علينا التعامل وإياه؛ بوصفه حقيقة لا ريب فيها، من حيث طبيعة الرد الذي سنقدم عليه. وجوهر المسألة هنا، ليس التحليلات التي نجريها، أو الأدلة الكثيرة التي نتوصل إليها، وإنما الرد الذي سنتخذه».[13]

وليس من الممكن، بطبيعة الحال، زج القوات المسلحة الأمريكية في حروب أينما برز احتمال وجود خطر داهم، وإن بنسبة لا تزيد على 1٪؛ إلا أن تشيني - كما بدا واضحاً - كان قد حصر اهتمامه بهدف محدد بعينه. وقد قال نائب الرئيس، في خطاب وجهه لمشاهدي إحدى قنوات التلفزيون الوطني: أظهر صدّام حسين، براعة فائقة في إخفاء ما يريد إخفاءه عن أعين المفتشين، و«قد وفر جهوده ومساعيه كلياً لامتلاك أسلحة نووية». وأعاد تشيني، في إشارة منه إلى اتفاق مجتمع المخابرات الأمريكية في الرأي معه، تأكيد «أننا نعتقد بأنه قد أعاد بالفعل بناء أسلحة كهذه»؛[14] وهكذا، فإن الغايات تسوغ الوسائل في الأوقات العصيبة؛ فصار مبدأ "واحد في المائة"، يجيز التوسع في تفسير الشواهد والأدلة المتوافرة، بما نسبته مائة في المائة!

ومع ذلك، فقد كان صدّام حسين، في واقع الأمر، يشغل مركز اهتمامات إدارة بوش، حتى قبل وقوع هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، وأمست أيامه معدودة بعدها؛[15] ولأنه كان سيخسر كثيراً؛ حالَ خوضه مواجهة مباشرة ضد الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد أصبح بحاجة إلى التقرب إلى أسامة بن لادن، وتنظيم القاعدة. وعلى وجه التعميم، فإن الحكام المستبدين، المتنعمين بالسلطة، الحريصين على نقلها إلى ذريتهم، لن يروق لهم أن

يُطاحوا من على سدة الحكم. وإذا كانت الأدوات والوسائل التقليدية التي توظفها الولايات المتحدة الأمريكية عادة في تدبر أمورها - كالاحتواء، والردع، والجهود الدبلوماسية - يمكنها أن تحبط بصورة فاعلة، مخططات القادة السوفييت والصينيين لتوريث السلطة، فيفترض بها أن تفعل فعلتها ضد ما كان يخطط له صدّام حسين أيضاً، بيد أن المقاربات التقليدية هذه، لم تعد، بعد 11 أيلول/ سبتمبر، ذات جدوى؛ وهو ما يعزى في أحد أسبابه إلى أن المسارات القياسية الأساسية المؤدية إلى الانتشار النووي، صار يمكن اختصارها بفضل العون الذي يمكن الوسطاء تقديمه؛ وتأسيساً على ذلك، فإن جوهر معضلة الانتشار النووي قد تغير الآن؛ فلم يعد يدور حول بضع دول، تشكل مصدراً للقلق، بل اتسع ليشمل شبكات غامضة مشبوهة، ومساجد، وصفقات تُعقد في الأزقة الخلفية. وإذا كان الانتشار النووي الذي تقف وراءه دول ما بعينها مدعاة إلى لخوف، فإنه على أي حال، قابل للتحكم فيه؛ ولكن الانتشار الناجم عن نشاطات الجماعات المتطرفة يجسد حالة أخرى مختلفة تماماً. أضف إلى ذلك، أن العقوبات التي كانت الأمم المتحدة قد فرضتها على العراق أصبحت عرضة للتفكك والانهيار؛ وعلى هذا، فإن المقاربات المعتادة، وهي الممثلة بالاحتواء والردع والجهود الدبلوماسية، لم تعد في نظر الحلقة الداخلية المقربة من إدارة بوش قابلة للتطبيق.

ولعل بالإمكان أن نقول: إن الانفعال الشديد كان طاغياً على تقديرات المخاطر التي نتجت بعد 11 أيلول/ سبتمبر؛ وهنا، يتكهن جراهام أليسون، وهو المتخصص في العلوم السياسية، والمعروف بآرائه وأفكاره الرصينة والعقلانية، أن «الإرهاب النووي؛ وفقاً لمسار الأوضاع الراهنة، بات أمراً محتوماً. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى غيرها ستواصل القيام بما تقوم به في الوقت الحاضر، فإن تعرض أمريكا لهجوم إرهابي نووي خلال العقد المقبل يكاد يكون أمراً مؤكداً».[16] وكان السيناتور ريتشارد لوجر، قد استطلع عام 2005، آراء خمسة وثمانين من أبرز خبراء الانتشار النووي غير الحكوميين؛ بغية الاطلاع على تقويماتهم لاحتمالات وقوع أنواع مختلفة من الهجمات الإرهابية. وقد

جاء متوسط توقعاتهم لخطر استخدام سلاح نووي في عمل إرهابي في مكان ما من العـالم، بنسبة 10 في المائة وبنسبة 20 في المائة خلال السنوات الخمس والعشر المقبلة، على التعاقب. وبالنسبة إلى هجوم تستخدم فيه القنبلة "القذرة" – وهي السلاح الإرهـابي الـذي يطلـق مواد إشعاعية من دون أن يحدث "سحابة الفطر" – فإن هاتين النسبتين، يمكنهما أن ترتفعا خلال الفترتين عينهما إلى 25 في المائة و40 في المائة، أما توقعات هؤلاء الخبراء لخطر شـن هجوم تستخدم فيه أسلحة التدمير الشامل فتـصل إلى مـا بـين 50 في المائـة و70 في المائـة، خلال هاتين الفترتين، على التوالي.[17] وبحسب وليم بيري، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، وسام نان، العضو السابق في مجلس الـشيوخ، وآخـرين غيرهمـا، فـإن التوقعـات الخاصـة بـاحتمالات تفجـير سـلاح نـووي في إحـدى المـدن الأمريكيـة تتجـه نحـو التـصاعد، لا النقصان، منذ أن وقعت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر.[18]

ومع أن هذه المخاوف كان لها ما يسوغها، فإنها قد أوقعت الحيرة والتشوش في نفوس أعداد كبيرة من المواطنين الأمـريكيين. وإذا كـان زعـماء أمريكـا قـد حـاولوا تبديـد هـذه المخاوف على نحو ما فعل الرئيس آيزنهـاور، إثـر إطـلاق [القمـر الـصناعي الـسوفييتي] سبوتنيك عام 1957، فلربما كانوا سيصبحون عرضة للسخرية والتهمـيش. وقـد وصـف آيزنهاور – لأنه كان حريصاً على عدم الكشف عن حجم النفقات العسكرية الأمريكيـة – أول قمر صناعي على الإطلاق من صنع الإنسان، بـ "الكرة الصغيرة" التي لا تغير شيئاً في المعادلات العسكرية، غير أن عدم اكتراث آيزنهاور الواضح – وهو الذي لم يمنعه إطـلاق القمر السوفييتي البتة عن ممارسة هوايته في لعب الجولف على النحو المعتـاد – والإخفـاق الذي آلت إليه الجهود الأمريكية في مجال الفضاء، قد سببا هبوط مقيـاس شـعبية الـرئيس بنـسبة 30 في المائــة تقريبـاً.[19] وبـالعودة إلى الهجـمات التـي اسـتهدفت أمريكـا في 11 أيلول/ سبتمبر، نجد أن هذا كان أمراً أبشع من أن يتم التقليل مـن شـأنه بـأي شـكل مـن الأشكال وشيئاً أكثر جرأة؛ حتى إن ضبط النفس بدا خياراً خاطئاً، بينـما عـدت النـداءات والبيانات الداعية إلى توخي الحيطة والحذر شيئاً ليس من الوطنية في شيء. وتعـود أمريكـا

ثانية؛ لتعيش حقبة جديدة من حقب "الخطر الأعظم"، ولا بد من إعلان الحرب؛ رداً على الاعتداءات المدمرة التي عُرّض لها التراب الأمريكي. والسؤال هنا هو: الحرب على من؟ أو على ماذا؟

وجاء قرار البيت الأبيض بخوض حرب مفتوحة على الإرهاب؛ ليشكل خياراً بارعاً من الناحية السياسية؛ وهو، في البداية على أقل تقدير، لم يترك حيزاً كبيراً للخروج بخيارات أخرى أو لتوجيه الانتقادات؛ فالتحدي الذي أوجده الإرهاب بدا حقيقياً تماماً، ولا يقف عند حد أو زمن معينين؛ ومن ثم، فإن سنوات "الخطر الأعظم" القادمة حالت دون توجيه الاتهامات - أياً كانت - للسلطة التنفيذية؛ إذ كيف يمكن أحداً ما، أن يعترض على حرب تشن على الإرهاب؟ أو أن يزعم أن هناك اختلافاً بين الإرهابيين والحكام المستبدين الدمويين المولعين بامتلاك أسلحة التدمير الشامل؟ وهكذا، فقد تمّ الجمع بين الإيمان بقضية حقيقية والتحركات الماكرة لغرض التصدي لخطر صريح قائم بالفعل؛ وهنا، اجتمعت حركة طالبان، والقاعدة، إلى جانب صدّام حسين؛ ليصبح الجميع العدو نفسه.

وكان صدّام حسين وولداه، قد شكلوا تهديدات ربما يمكن التخلص منها؛ ولكنهم قد يتمكنون يوماً ما - إن هم استمروا في السلطة - من الضلوع في نشاطات إرهابية نووية؛ ومن هنا، أضحت الاستعدادات للحرب - وخاصة نشر القوات الأمريكية - أمراً واقعاً لا مفر منه؛ إذ إن إلغاءها كان من شأنه أن يضعف مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وأن يتشجع صدّام حسين، على تعزيز قدراته. وقد عبّر عدد من أعضاء الكونجرس عن تجاوبهم وإدارة بوش، من خلال إعطائها القيام بالعمل العسكري الذي تتهيأ له الضوء الأخضر. ومع أن مجلس الأمن لم يفعل ذلك، فقد عدّ هذا، مسألة غير جوهرية تتعلق بالتفصيلات فقط؛ فقد أجمعت الغالبية العظمى من السياسيين والخبراء والمواطنين الأمريكيين على أنها تفضل شن حرب وقائية على تعرض البلاد لهجوم مباغت آخر.

وفي مقابل ذلك، فإن من قال: إن خطر الإرهاب النووي، قد تمّ تضخيمه لم يكن إلا ثلة قليلة من المحللين أو الأكاديميين، من دون أن يكون بينهم أي سياسي بارز. ولعل أي محاولة للتقليل من شأن هذا التهديد؛ كانت ستجعل هذا السياسي أو ذاك المحلل هدفاً لسخرية مهلكة، أو تسبب قطع أي صلة لهما بما سيدور من نقاشات سياسية؛ حالَ وقوع هجوم ثانٍ. وما هُم إلا بضعة رموز بلغت بهم الشجاعة حد عدم السقوط في هاوية المخاوف الشديدة التي عمت البلاد بأسرها؛ فكان لجون ميلر، وهو أستاذ العلوم السياسية، مداخلات مطولة؛ ليبرهن من خلالها أن «ردة فعلنا على الإرهاب قد أحدثت قدراً من الضرر يفوق ما يتطلبه هذا التهديد»، وأن هناك سياسيين انتهازيين قد وجدوا «أن من الأنفع لهم - من الناحية السياسية - استثارة أكبر قدر ممكن من مشاعر الفزع». ويخلص ميلر، إلى القول: «إن الشعور بالقلق حيال الإرهاب له ما يسوغه، أما الذعر والترويع والهستيريا فأمور لا مسوغ لها».[20] ويتفق وإياه في الرأي زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي الأسبق، قائلاً: «إن "الحرب على الإرهاب"، قد أشاعت ثقافة الخوف في أمريكا، وإن سعي إدارة بوش، منذ وقوع أحداث 11 أيلول/ سبتمبر المروعة، للارتقاء بهذه الكلمات الثلاث إلى مستوى الشعار القومي، قد أحدث آثاراً ضارة بالديمقراطية الأمريكية، وبالروح الأمريكي، وبمكانة أمريكا في العالم».[21]

السيناريوهات الأسوأ

لم يكن ليصعب تخيل السيناريوهات الأسوأ التي كانت ستحدث بعد 11 أيلول/ سبتمبر، أما الأصعب من ذلك، فهو وضعها في سياق تاريخي. وعلى الصعيد الفعلي، فإن الأخطار النووية المتوقعة بعد ذلك التاريخ بدت متواضعة إذا ما قورنت إلى التطورات الأشد خطورة التي شهدتها الحرب الباردة؛ ففي المراحل التي تمخضت عن قيام هذه المواجهة الهائلة، كان زعيمان اثنان يمتلكان أسلحة نووية، ومصابان بجنون العظمة، ومولعان بالقتل الجماعي: جوزيف ستالين وماوتسي تونج أبرز خصوم أمريكا. وكانت كل من: واشنطن وموسكو، تحتفظ خلال العصر النووي الأول في ترسانتها، بآلاف من

الأسلحة النووية التي وضعت في حالة تأهب قصوى؛ فعاش الأمريكيون والعالم بأسره يومذاك، في ظل خطر سباق تسلح نووي تمخض عن صنع عشرات الآلاف من هذه الأسلحة. وخلال الفترة ما بين نشوب أزمة الصواريخ الكوبية وسقوط جدار برلين، كان كل منهما يجري اختباراً لسلاح نووي واحد كل أسبوع.

وإثر تفكك الاتحاد السوفييتي عام 1991، حلت الاختلالات في موازين القوة محل التنافس الثنائي الأقطاب الذي شاع إبّان الحرب الباردة، وحل التهديد باندلاع حرب لاتماثلية محل خطر سباق التسلح، أما في العصر النووي الثاني، فإن ما كان تجب مراقبته وإبداء القلق حياله، هو نزعة الانتشار النووي الأفقي، لا الانتشار النووي العمودي؛ وهو ما اتضح بشكل خاص في إقامة برنامجين نوويين في إيران وكوريا الشمالية؛ فأصبح مبعث الخوف الرئيس هجوماً مفاجئاً لا يشنه الكرملين هذه المرة، وإنما إرهابيون تسلحوا بأسلحة نووية.[22]

ومع أن التعامل وإيران وكوريا الشمالية ليس بالأمر اليسير، فإن إدارة العلاقات بالاتحاد السوفييتي والصين الشيوعية، كانت قد تطلبت بذل جهود مضنية أكبر. وعلى الرغم من الهواجس والهموم التي يثيرها الزعيمان الكوري الشمالي كيم جونغ إيل والإيراني محمود أحمدي نجاد، فإنهما لا يضاهيان ستالين وماو في هذا الخصوص. لقد نجح الزعماء الأمريكيون السابقون، في احتواء التهديدات النووية وتقليصها عندما استعانوا بالصبر، والمثابرة، وبالسياسات الحكيمة؛ ولسوف يغدو ممكناً - أيضاً - التغلب على المخاطر النووية الجديدة بتحسين القدرات القيادية، وبذل جهود دائبة وشاقة، وتبني استراتيجيات سليمة.

وفي المراحل التي شهدت تكون الحرب الباردة، شاع الاعتقاد على نطاق واسع، بأن "القنبلة" سيتم استخدامها في ساحات الحرب، إن عاجلاً أو آجلاً، وبأن الإنسانية ستجد نفسها ثانية في مواجهة خطر مروع. وفي بادئ الأمر، نجد أن التكهنات التي كانت تنذر بوقوع الكارثة قد أسهمت في إطلاق جهود طموح؛ تستهدف تحريم "القنبلة"،

وإخضاع وسائل إنتاجها للرقابة الدولية. وحين كان الإخفاق مصير تلك الجهود، بات بقاء العالم - كما تنبأ بذلك ونستون تشرشل - هو الوليد السليم لمبعث الرعب هذا: ("القنبلة")؛ فقد اجتمعت مواطن الضعف التي تعانيها دول بعينها، والإبادة الجماعية الهائلة التي تسبب "القنبلة" إحداثها؛ لتتحولا إلى درع واقية غريبة من نوعها، ضد أي قوة تحاول تخطي العتبة النووية؛ (أي استخدام "القنبلة") ثانية.

غير أن وسائل "حماية" كهذه، ربما لا تحمل معها شعوراً دائماً بالرضا والاطمئنان. ومخاوف أمريكا النووية المبكرة، ربما كانت ستسبب إشاعة الاضطراب والارتباك في كل البلاد، أو دفعها إلى انتهاج سياسات خاطئة وغير مسؤولة إلى حد كبير. وعوضاً عن ذلك، فقد استقر رأي القادة الأمريكيين الذين تعاقبوا على السلطة من كلا الحزبين السياسيين، على اللجوء إلى مخططات الردع، والاحتواء، والاعتماد على القوة العسكرية، والعمل الدبلوماسي؛ للتقليل من خطورة التهديدات النووية. وفي آخر الأمر، مهد التعاون والتنسيق في المجال الدبلوماسي، السبيل إلى الدخول في مفاوضات مطولة أسفرت عن إبرام معاهدات؛ استهدفت مراقبة الأسلحة الأشد خطورة في العالم والحد من إنتاجها. وبرغم الشكوك التي أثيرت على أوسع نطاق؛ فقد تمخضت اتفاقيات مراقبة الأسلحة عن نتائج إيجابية على نحو مثير للدهشة!.

وفي حقبة الحرب الباردة، كان هناك أداتان رئيسيتان لضمان نجاح الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الأخطار النووية؛ وهما: الإمكانات القيادية الاستثنائية، والعزم والتصميم اللذان لا يتزعزعان؛ وقد جُسد ذلك على أحسن وجه ببول نيتز؛ فما من أحد قرع نواقيس الخطر النووي بأقوى مما فعل نيتز، أو أكثر، عندما كان مستبعداً من أوساط السلطة. ولكنه فعل كثيراً؛ للحد من هذه الأخطار، حين أسندت إليه مسؤولية عدد من المناصب الرسمية. وفي وقت مبكر من فترة الحرب الباردة، كان نيتز، قد أسدى النصيحة الآتية إلى أولئك الذين فقدوا الأمل في منع انتشار "سحب الفطر": «عليكم بذل أفضل جهد ممكن؛ للحد من مخاطر الحرب النووية على مدى الفترة الزمنية القريبة ذات الصلة

بهذه الحرب، ولعلكم ستصابون باليأس؛ إن أنتم انشغلتم بالمستقبل البعيد المدى».[23] وهذه النصيحة – أي معالجة المعضلة النووية يوماً بعد آخر، وشهراً بعد آخر، وسنة بعد أخرى – لم تفقد صلتها بالأوضاع السائدة اليوم، عندما تشيع طائفة جديدة من المخاطر النووية مشاعر الخوف والجزع على نطاق واسع في نفوس عامة الناس.

ولعل التطرق بشكل موجز، إلى سنوات "الخطر الأعظم" المفترض السابقة، يمكنه أن يساعد على وضع المخاوف السائدة اليوم في بيئتها التاريخية، وتوفير الشواهد المرجعية؛ لتقويم المقاربة الاستراتيجية المركزية التي تبنتها إدارة بوش؛ للتخفيف من خطورة التهديدات النووية. وتكتسب مقاربة كهذه، أهمية كبرى؛ نظراً إلى أن المكونات الرئيسية لأي استراتيجية من هذا النوع، يجب أن تكون مترابطة منطقياً، وأن يتم ترتيب أولوياتها بشكل سليم، فتكون – من ثم – قادرة على حشد الدعم والتأييد على المستويين القومي والدولي؛ وفي حال فُسرت هذه المقاربة تفسيراً خاطئاً، فإن أداء مزيج الاستراتيجيات المساندة سيكون أقل فاعلية. ومن المهم أيضاً، ضمان الترتيب السليم للأولويات؛ نظراً إلى تعدد أوجه مشكلات الانتشار والإرهاب النوويين، إلى الحد الذي يستلزم صوغ كثير من المبادرات المتداخلة فيما بينها.

وثمة سلسلة مختلفة من المصاعب، يمكنها أن تواجه أي إدارة أمريكية لا تحرص على توضيح المقاربة الاستراتيجية المحورية التي تتبناها؛ للتقليل من المخاطر النووية؛ ومتى ما حدث شيء كهذا، فمن المرجح كثيراً أن سياسات السلطة التنفيذية، ستصبح أكثر ارتجالاً وأضيق نطاقاً، وأكثر عرضة للوقوع أسيرة للأحداث والتطورات الخارجية، وسيصعب أيضاً الدفاع عنها في وجه الانتقادات والتفسيرات الخاطئة التي تُوجه لها من الداخل. إن إدارة الرئيس بيل كلينتون، وهي التي ورثت بيئة نووية جديدة حافلة بالمصاعب، كانت – على سبيل المثال – قد حققت كثيراً من الإنجازات في فترة ولايتها الأولى، وخاصة إزاء ما يتعلق بـ "تأمين" الممتلكات النووية للاتحاد السوفييتي السابق، وإقناع الدول الحديثة الاستقلال، التي توزعت على الحدود الخارجية لروسيا، بالتخلص

من حصتها من إرث الأسلحة النووية الذي آلت إليها بشكل مفاجئ. غير أن الرئيس كلينتون لم يتمكن قط، من تحديد مفهوم استراتيجي لهذه الجهود، والتعبير عنه بشكل واضح؛ فكان أن فقدت إدارته شيئاً فشيئاً، سيطرتها على الأجندة النووية، ولم تعد قادرة على تنفيذ خططه الرامية إلى تعديل بنود معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية، أو وضع حد للتجارب النووية.

سنوات العيش في خطر

من بين سنوات العيش في خطر، إبّان العصر النووي، يمكن الحديث عن خمس سنوات بدت مرعبة بشكل استثنائي؛ أولاها، هي سنة 1945، التي أعلنت فيها "القنبلة" أول ظهور مذهل لها. والتهديد الذي شكّلته "القنبلة" للحضارة كان في نظر كثيرين يتطلب حلولاً جذرية؛ من بينها: إقامة "حكومة عالمية" تؤدي مهماتها على أفضل وجه، وإلغاء فكرة الحرب، وفرض سيطرة دولية على الطاقة الذرية؛ ولأن الحلول الجذرية لم تكن قابلة للتطبيق؛ فما كان من القادة الوطنيين إلا الاضطلاع بالمهمة الشاقة ذات المدى الأطول؛ للحيلولة دون استخدام ثالث للأسلحة النووية في ساحة الحرب. ولقد أثبتت الحلول الجزئية، والجهود الإضافية التي بذلت، فاعليتها، من حيث هي تدابير مضادة في وجه الأخطار النووية.

وثانية هذه السنوات، هي سنة 1949/ 1950، التي شهدت اختبار الاتحاد السوفييتي أولى قنابله الذرية، وإقرار الرئيس ترومان، برنامجاً عاجلاً ومكثفاً؛ للمضي قدماً في إنتاج القنابل النووية – الحرارية (أو الهيدروجينية) الأشد قوة وتأثيراً، واندلاع الحرب الكورية. ووقتذاك، ظل التساؤل قائماً حول احتمالات استخدام القنابل الذرية مجدداً؛ لإنهاء حرب برية أخرى في آسيا، ربما لم تكن كفتها أحياناً تميل إلى مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، وقبل أن تتفاقم فتتحول إلى مأزق حاد لا خلاص منه. وفي السياق نفسه، عمد عدد من محرري النشرة الصحفية، التي حملت اسم "**صحيفة علماء الذرة** *Bulletin of the Atomic Scientists*"، (تحولت إلى مجلة لاحقاً)، وهي التي أصدرها قدامى الخبراء والعلماء الذين

عملوا في "مشروع مانهاتن"، وأحسوا بالندم بعد ذلك؛ جراء ما صنعت أيديهم، إلى ابتداع صورة "ساعة" جُعلت رمزاً للكارثة النووية. وخلال عام 1949، كان قد تم تثبيت عقرب الدقائق لهذه الساعة، عند الدقيقة الثالثة قبل منتصف الليل، وهو الذي كان يمثل ساعة يوم الحساب. ومع أن الرئيسين ترومان وآيزنهاور، كانا قد وضعا في حسابهما توجيه ضربات وقائية لكل من الاتحاد السوفييتي والصين الشيوعية، إلا أنهما رفضا الفكرة؛ لا لأنها غير حكيمة فحسب، بل لأنها تدخل في عداد المستحيل أيضاً.

ثالثة سنوات الرعب الخمس، هي سنة 1962، التي نشبت فيها، على مدى ثلاثة عشر يوماً، أزمة "الصواريخ الكوبية"، قبل حلول عصر أقمار الاتصالات الصناعية، و"الخطوط الهاتفية الساخنة"، فقد كان تشفير أولى رسائل نيكيتا خروتشوف، إلى الرئيس جون إف. كينيدي، وبثها (عبر شركة ويسترن يونيون)، وترجمتها، يستغرق قرابة نصف يوم. وفي تلك الأثناء، وفي غضون بضع دقائق، أخذت تتكشف فصول أحداث درامية، كانت ستغير مسار تاريخنا النووي: غواصة سوفييتية على متنها ثلاثة ضباط يناقشون فكرة عصيان الأوامر المعطاة لهم وإطلاق سلاح غواصتهم النووي، بينما هي تتعرض للهجوم عليها؛ بغية إجبارها على الصعود إلى سطح البحر، وطائرة تجسس أمريكية من طراز يو-2 يتم إسقاطها فوق كوبا ساعة بلغت الأزمة ذروتها، واختبار ناجح لقذيفة باليستية عابرة للقارات، تحمل رأساً حربياً وهمياً، في إطار مناورات تدريبية يجريها سلاح الجو الأمريكي فوق المحيط الهادي، ولكنْ، اختيرتوقيتها بشكل سيِّئ على نحو لا سابق له على الإطلاق.[24] وخلال سنة 1962نفسها، وفي إنذار "سخي"، تمّ تثبيت عقرب دقائق "ساعة" **صحيفة علماء الذرة**، عند الدقيقة السابعة قبل منتصف الليل.

ورابعة سنوات العيش في خطر، كانت 1983؛ فهي السنة التي رأى فيها الرئيس رونالد ريجان، أن الاتحاد السوفييتي هو "بؤرة الشر" في العالم، عندما فاجأ الجميع تقريباً، بالإعلان عن إطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي تستهدف إقامة شبكة دفاعية واقية أشبه بالقبة ضد الهجمات الصاروخية، وفيها، أسقطت دفاعات الجو السوفييتية طائرة تابعة للخطوط

الجوية الكورية ضلت طريقها على نحو ميئوس منه، وفيها أيضاً شرعت الولايات المتحدة الأمريكية، في نشر صواريخ جديدة في قواعد بأوربا الغربية، وانسحب الاتحاد السوفييتي، من المفاوضات النووية. وكان كل من رونالد ريجان ويوري أندروبوف، زعيم الكرملين والرئيس السابق لجهاز المخابرات السوفييتية KGB))، على قناعة بأن "الخطوط البيانية للأحداث trend lines"، باتت تسلك مسارات مضادة، بينما كان القلق يساور كبار مستشاري كلا الزعيمين، حيال التعرض لهجوم نووي صاعق ومفاجئ.

وفي أواخر السنة ذاتها، كانت الأوضاع قد بلغت نقطة الغليان، حين أخفقت حملة مكثفة لاستعراض العضلات قادها الكرملين، في الحيلولة دون قيام حلف الناتو بنشر صواريخ قادرة على التحليق بسرعة فائقة، أو بصورة خفية، بحيث لا يمكن تعقبها أو كشفها؛ وهي الصواريخ التي يرجح لها استهداف المراكز الحساسة في منظومة القيادة والسيطرة السوفييتية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في وقت من الأوقات، قد أقامت قدرات أكبر من تلك التي تميزت بها مصانع "إنتاج التجهيزات الهندسية" السوفييتية، وهي التي صممت في الواقع؛ لإنتاج كميات كبيرة من الصواريخ. وفي تقدير عدد من كبار أركان المؤسسة العسكرية السوفييتية، من المصابين بجنون الارتياب، فإن رد حلف الناتو السريع الغاضب على تعاظم قدرات الاتحاد السوفييتي الصاروخية، كان سيشل قدرات الكرملين على التنبؤ بأي هجوم يمكن أن يُعرَّض له.

وفي الوقت الذي كان فيه بعض مسؤولي إدارة ريجان، مقتنعاً أن الاتحاد السوفييتي قد حقق بالفعل، التفوق على الصعيد الاستراتيجي، وقد يلجأ إلى الاستفادة منه فعلياً، كانت أجهزة مخابرات الكرملين، تراقب سير العمل في مصارف الدم الأمريكية، وتتحقق من عدد المصابيح المضاءة ليلاً، في مباني وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكيتين؛ بحثاً عن شواهد ومؤشرات؛ ربما تنبئ بشن هجوم مباغت وشيك.

أما خامسة سنوات الخطر، فهي سنة 2001، التي أصبح فيها الأمريكيون على وعي تام بمكامن ضعفهم؛ نتيجة الغضب العارم الذي استبد بتسعة عشر رجلاً في مقتبل

العمر، معظمهم من السعوديين؛ فدفعهم إلى استخدام وقود الطائرات، قنابل فجروا بها البرجين التوأمين ومبنى البنتاجون. ولا خلاف على أن مشاعر السخط والاستياء التي يضمرها المسلمون للولايات المتحدة الأمريكية، ليست بالشيء الجديد. وفي الأوقات العصيبة الماضية، وهي التي تبدو اليوم من خلال المقارنة، مختلفة على نحو مثير للاهتمام، كانت الطائرات المختطفة، تستخدم لضمان حصول "الرفاق" السجناء على حريتهم، أما الآن، فهي تستخدم لقتل الأبرياء على أوسع نطاق، وبث الرعب في نفوس أبناء المجتمع برمته. وإذا كان حسن أداء البنى الإدارية لكبريات المدن الأمريكية، وهي التي نجحت إلى حد ما في تحقيق الانسجام بين مفاصلها التي لا تعد ولا تحصى، يعد أمراً مفروغاً منه، فإن عملاً إرهابياً كبيراً؛ يستهدف المناطق الحضرية، لا بد أن يسبب انهيار الآليات المعقدة التي تستند إليها النشاطات والممارسات اليومية المعتادة، بما يقرب إلى النفوس صور فظائع الموت الجماعي، ويحفز القدرة على تخيل احتمالات أشد بشاعة وترويعاً. ومازال حية في ذاكرتنا حتى الآن، تداعيات أحداث الحادي 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001، التي يمكن تشبيهها بالواقعة الأحدث بين كثير من المنعطفات الأكثر إثارة للقلق في تاريخنا النووي.

تكهنات بالخطر الأعظم

استطاع الأمريكيون بطريقة ما، العيش في ظل شبح "الخطر الأعظم" كثيراً طوال السنوات التي تقدمت الإشارة إليها. ولعل الأمر الأقوى والأكثر شهرة، كان الدعوة التي وجهت للأمريكيين؛ لتحصين أنفسهم ضد التهديدات والمخاطر الخارجية، وهي تلك التي حملها التقرير رقم 68 الذي أصدره مجلس الأمن القومي، وهو الذي أعده – أساساً – بول نيتز؛ ليعرضه على الرئيس ترومان.[25] وقد كان الرئيس ترومان آنذاك، رهين لعبة شد الحبل: ففريق من مستشاريه يدفعه إلى انتهاج سياسة نزع السلاح النووي، وفريق يجره لإعطاء الضوء الأخضر للبدء في عملية شاملة لإعادة التسلح. وكان هذا التقرير قد نشر في نيسان/ إبريل عام 1950؛ أي بعد مضي ثمانية أشهر على قيام الاتحاد السوفييتي بإجراء أول اختباراته النووية، وانقضاء أربعة أشهر على فرار تشيانج كاي-شيك إلى تايوان؛

ليتخلى بذلك عن الوطن الأم لماو [تسي تونج]. ولم يمضِ إلا عشرة أسابيع، أو أقل، على إحالة التقرير إلى الرئيس ترومان؛ حتى اندلعت الحرب الكورية.

ولعل التقرير الآنف الذكر، ما كان ليكتب إلا في وقت استفحلت فيه مشاعر القلق والخوف على المستوى القومي، على غرار ذلك الوقت؛ وفي حال قورنت إليها، فإن المخاوف السائدة في الوقت الحاضر حيال الإرهاب النووي، ربما تبدو متواضعة؛ فبينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية - يومئذٍ - عاكفة على التقليل من قدراتها الحربية وإعادة تأهيل قواتها العسكرية، كان الاتحاد السوفييتي قد شرع في إحكام قبضته على أوربا الشرقية. ولعل ما كان يخشاه ذلك الفريق الذي حرر تقرير مجلس الأمن القومي السالف الذكر، هو أن شهية الاتحاد السوفييتي؛ ربما لا تقف عند بولندا وتشيكوسلوفاكيا ودول بحر البلطيق؛ فهو قد وجد «في النظرة الجديدة المتطرفة حافزاً يشجعه»، على السعي نحو «فرض سيطرته المطلقة على ما تبقى من بقاع العالم».

ومن هنا، لم يكن مستغرباً أن يشدد التقرير على الدعم التام لخطط إعادة التسلح؛ بما في ذلك: تسريع الجهود الرامية إلى امتلاك القنبلة الهيدروجينية إلى أعلى قدر ممكن، قبل أن ينجح ستالين، في إضافة الأسلحة النووية - الحرارية إلى قائمة العناصر التي تضمن تفوقه في ميدان القدرات العسكرية التقليدية. ويوم أُصدر تقرير مجلس الأمن القومي رقم 68، كان واضحاً أن امتلاك ستالين، الأسلحةَ الذرية مايزال في عداد الاحتمالات، ولما يكن مؤكداً بعد. ولكن ما لم يكن واضحاً على الإطلاق، هو إمكانية حصوله على القنبلة الهيدروجينية؛ وعلى أي حال، فقد أقر أولئك الذين أعدوا التقرير، أن نجاح جهود الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، الرامية إلى تخزين الأسلحة النووية - الحرارية وتفجيرها؛ قد يتمخض عن عواقب «أخلاقية، وسيكولوجية، وسياسية»، أما كون الاتحاد السوفييتي سيسبق الولايات المتحدة في امتلاك القنبلة الهيدروجينية أولا، فإن الخطر الممثل بـ «الضغوط التي يمارسها الاتحاد السوفييتي على سائر دول العالم الحر، أو في هجوم يشنه على الولايات المتحدة الأمريكية سيتعاظم إلى حد كبير جداً».

وبدا أيضاً، أن التقرير كان يسعى لإقامة الدليل على أن «الكرملين بات - بالمعنى الحقيقي للكلمة - ضحية حماسته الشديدة؛ وهي التي قد تتحول إلى نقطة ضعف في حال كان إطفاؤها ممكناً...، ومع ذلك، فإن الكرملين غير قادر على التخفيف من حدة الظروف التي توجدها الأزمة وتعبئة القدرات؛ لأنه - بذلك - سيفقد ديناميته». وفي ظل ظروف كهذه، فإن الصراع ضد الاتحاد السوفييتي، أمسى "صراعاً مزمناً"، سواء أكان ذلك «بالوسائل العنيفة أو غير العنيفة؛ وتبعاً للاملاءات التي يفرضها النهج الذرائعي المتبع». والتهديد قد يقع عبر: وسائل الهجوم المباغت، أو حرب باردة، أو بـ «عدوان يُنفذ على أجزاء».

وعلى وجه التعميم، فإن التقرير يحمل معه تحذيراً؛ مفاده: أنه «مع تطوير أسلحة تدمير شامل تثير الرعب بصورة متزايدة، فإن كل واحد منا، سيواجه خطر الفناء بشكل دائم؛ حالَ دخل ذلك الصراع مرحلة الحرب الشاملة». ولقد جُسدت الخلاصة النهائية لهذه المخاوف جميعاً بالاستنتاج القائل: إن «هذه الجمهورية ومواطنيها يواجهون أعظم المخاطر، حتى وهم يتجهون صوب أوج قوتهم»؛ وعلى هذا، فإن البلد الأقوى في العالم بات يقف الآن في مواجهة الاختبار الأشد قسوة: «إن سلامة نظامنا وقدرته على النماء والحياة تواجهان خطراً أكبر من أي خطر آخر واجهناه طوال تاريخنا».

ولكي تستطيع واشنطن «الحيلولة دون تعاظم القوة العسكرية السوفييتية أكثر فأكثر»، فقد كان عليها تبني سياسة "الاحتواء"؛ الأمر الذي تطلب «بناء قوة شاملة أكثر تفوقاً»، سواء من الولايات المتحدة الأمريكية منفردة، أو في إطار «تجمع جدير بالتعويل عليه، يضم دولاً أخرى تشاطرها الأفكار والمواقف ذاتها». ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية، يمكنها «على الدوام ترك أبواب التفاوض والاتحاد السوفييتي مفتوحة»، ولكنْ، ليس في تلك الأوقات التي تتراجع فيها قدرات أمريكا، ويزداد الكرملين جرأة.

وعلى الرغم من أن التقرير يذهب إلى القول: إنه «ربما كان في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية على المدى الطويل، إزالة الأسلحة الذرية بصورة عملية وبشكل فعّال»؛ فإن

احتمالاً كهذا لم يكن وارداً، ولا بد في تلك الأثناء، من إحباط أي عـدوان سـوفييتي محتمـل، وبناء على ذلك، فقد بات لزاماً «تعزيز قـدراتنا الذريـة بالـسرعة التـي تـسمح بهـا المـؤثرات والمعطيات الأخرى». ويتكهن التقرير بأن سنوات "الخطر الأعظم"، يمكنها أن تحل «خلال السنوات الأربع أو الخمس المقبلة»؛ ويجب اتخـاذ كـل التـدابير الـضرورية؛ للحـؤول دون وقوع محصلة كهذه، ولكن «يجب أيضاً، توخي الحرص التـام؛ لتفـادي إلحـاق أضرار دائمـة باقتصادنا، أو بالقيم والمؤسسات الأساسية التي تقع في صلب نمط عيشنا». وليس كافياً بنـاء القوة العسكرية برغم ضرورتها؛ فالولايات المتحدة بحاجة أيضاً، إلى تأسيس «برنامج إيجابي واضح المعالم»، من شأنه «إنارة الطريق نحو إشاعة السلم والنظـام بـين دول العـالم، في ظـل نظام قائم على الحرية والعدالة». ومن دون تأكيد العناصر الإيجابية، فليس للولايات المتحـدة الأمريكية أن تأمل في «استعادة روح المبادرة ثانية والمحافظة عليها».

ويأتي نداء التحذير المهم اللاحق من الأخطار النووية، في سياق تقرير "لجنة جيثـر"، نسبة إلى إتش. روان جيثر الابن، أحد أبرز أعضاء مؤسستي: "راند" و"فورد"؛ وقد كـان الرئيس آيزنهاور، كلفه بـ "الصوغ والدراسة لتصور شامل"، لأهمية قدرات الدفاع المـدني ضد أي هجوم نووي.[26] وكان آيزنهاور وقتذاك، هدفاً لانتقادات قاسية؛ جراء ما بـدا مـن تراخٍ في مواقفه، حيال تنامي القدرات النووية السوفييتية؛ حتى إن ولايته الثانية كانت قـد تميزت بالتحذيرات التي أطلقها منتقـدوه في الـداخل، مـن الفجـوات القائمـة في ميـداني الصواريخ والطائرات القاصفة، ومن النجاحات المثيرة للقلق التي حُققت لبرنامج الفضاء السوفييتي. بيد أن آيزنهاور، أصر على عدم الاكتراث بهذه الانتقادات، ولم يتخلَّ عن قلقـه حيال وضعية "قطاع الصناعات العسكرية"؛ فعاد لينبه الجميع إليها في خطابـه الـوداعي، وظل ثابتاً على إيمانه بما كان يصفه بمبدأ «المحافظة على الموارد الماليـة».[27] ومهـما يكـن مـن أمر، فقد كانت إحدى العواقب التي ترتبت على هـذه الـسياسات، هـي اعـتماد واشـنطن المكثف عسكرياً على الأسلحة النووية، أما الأخرى فهي تزايد الأصوات المحذرة من فنـاء وشيك داهم. وشـيئاً فـشيئاً، تحـول تقريـر "لجنـة جيثـر"، إلى أداة لتـسليط الـضوء عـلى الهواجس والمخـاوف الأمنيـة، والتعامـل والـضعف الواضـح في الـسياسات العـسكرية

والنووية التي انتهجتها الإدارة. ومرة أخرى، يبرز بول نيتز، على رأس قائمة الشخصيات التي أعدت هذا التقرير، وهو الذي أحيل إلى الرئيس آيزنهاور، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1957، ولم يكن قد مضى إلا أربعة أيام على إطلاق القمر الثاني من سلسلة أقمار "سبوتنيك" [السوفييتية]. ويشدد التقرير في خلاصته، على أن «الدلائل تظهر بشكل واضح، تهديداً متزايداً؛ وربما يصبح خطيراً جداً عام 1959، أو مطلع عام 1960». ويبدو أن توجهات الأحداث، كانت تنذر بالشؤم. ويمضي التقرير إلى القول: إن «مبدأ وحدة الهدف الذي تمكنوا في خلاله من تسريع عملية تطوير صناعاتهم العسكرية، هو الذي يقف وراء تحقيق هذا التقدم المذهل». وقد تكهن التقرير بأن مخزون الاتحاد السوفييتي من المواد الانشطارية، كان يكفيه لبناء ترسانة تضم ما لا يقل عن 1500 سلاح نووي، (وبالعودة بالذاكرة إلى أحداث تلك الفترة، نجد أن مجلس حماية الموارد الطبيعية يقدر حجم الترسانة السوفييتية في تلك السنة بنحو 660 سلاحاً).[28]

وكان مستوى قوات الردع الأمريكية، (وهي التي نشرت آنذاك في قواعد للقاصفات الاستراتيجية بشكل رئيسي)، أضعف مما يجب بكثير؛ ما تطلب اتخاذ "تدابير تصحيحية فورية". وعلى نحو يدعو إلى التشاؤم الشديد، يحذر التقرير من أن الاتحاد السوفييتي "ربما" سيكون بحلول عام 1959، قادراً على مهاجمة قواعد القاصفات الأمريكية، باستخدام صواريخ باليستية عابرة للقارات، محملة برؤوس حربية، (بقوة تقاس بالميغاطن)؛ حيث تصبح القيادة الجوية الاستراتيجية "ضعيفة تماماً تقريباً" أمامها؛ وهنا تبرز الحاجة إلى بناء قوات للدفاع الصاروخي، إضافة إلى شبكة من الملاجئ الواقية من المواد الإشعاعية، تغطي البلاد بأسرها. وأوضح التقرير، عدم كفاية نظم الإنذار المبكّر التي تحذر من الهجمات الوشيكة؛ مشدداً على ضرورة زيادة عدد الصواريخ التي نصبت على الحدود الخارجية للاتحاد السوفييتي بما يصل إلى ستة أضعاف، وزيادة تعداد الصواريخ العابرة للمحيطات إلى سبعة أضعاف. وكان لا بد أيضاً، من تسريع برامج تطوير غواصات جديدة، وصواريخ يتم إطلاقها من الغواصات.

وفي إحدى أبرز حالات إساءة تقدير تقويمات المخاطر والتهديدات المؤكدة؛ خلص تقرير جيثر، إلى أن وضع توصياته موضع التنفيذ، «ربما يتطلب تخصيص نفقات تتخطى حجم الموازنة الدفاعية الحالية البالغة 38 مليار دولار». وينتهي التقرير البالغ السرية - وهو المؤلف من 14 صفحة - باستنتاج؛ مفاده: أن «السنتين القادمتين يمكن أن تكونا حاسمتين في نظرنا. فإن نحن أخفقنا في التحرك فوراً، فلن تكون المخاطرة في تقديرنا مقبولة». ولم يمضِ إلا ستة أسابيع على إحالة التقرير إلى الرئيس آيزنهاور، حتى كانت استنتاجاته قد سُربت إلى الصحافة.[29] وفي السنوات اللاحقة من عمر إدارة آيزنهاور، تردد صدى نداءات التحذير، وهي التي انطلقت من التقويمات المحفوفة بالمخاطر للخبراء المستقلين البارزين، في سياق تقارير "تقديرات المخابرات الوطنية" التي يصدرها مجتمع المخابرات الأمريكية؛ وعلى سبيل المثال، فإن "تقديراتها" لعام 1959؛ كانت قد خلصت إلى أن «الاتحاد السوفييتي، ستتاح له عام 1961، الفرصة الفضلى؛ لتحقيق التفوق بشكل متميز على الولايات المتحدة الأمريكية، من النواحي العسكرية والسياسية والسيكولوجية، من خلال سرعة نشر صواريخه الباليستية العابرة للقارات»؛[30] أما السبب الذي ربما كان سمح لآيزنهاور، بأن يجعل إدارته؛ هدفاً لاتهام قاطع كهذا، فيظل مادة للنقاش والجدل بين مؤرخي حقبة الحرب الباردة.

وفي عهد إدارة جيرالد فورد، انطلق نداء النفير الآتي تحذيراً من الأخطار النووية؛ فالرئيس فورد، ووزير خارجيته هنري كيسنجر، كانا ينتهجان سياسة الوفاق والانفراج في العلاقات الدولية، ويسعيان لإبرام اتفاقية؛ للحد من الأسلحة الاستراتيجية، في وقت شاعت فيه مظاهر الاضطراب والقلق. ولم تكن مخططات التوسع في بناء ترسانات الأسلحة السوفييتية وبرامجه؛ لتظهر أي مؤشر على التراجع والانحسار، بينما بدت تحركات الكرملين، أكثر جرأة في تصديه للولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط. كما أن الرئيس فورد، بات قد عُرِّض خلال إحدى الجولات الانتخابية التمهيدية (التي يتم خلالها اختيار المرشحين للرئاسة)، لانتقادات الحاكم رونالد ريجان؛ لتهاونه في التعامل والمخاطر التي تتهدد البلاد.

وبينما كانت ولاية إدارة فورد، تقترب من نهايتها، قرر جورج بوش الأب، وكان مدير وكالة المخابرات المركزية آنذاك، إجراء مراجعة جديدة "للتقديرات" التي تصدرها وكالته بشأن التهديد السوفييتي؛ وكان السبب الذي وقف وراء القيام بمراجعة "مستقلة" لتقديرات الوكالة (الفريق - أ)، قد أوضحه لاحقاً المؤرخ ريتشارد بايبس، (وهو خريج جامعة هارفارد)، رئيس المجموعة التي تولت تقديم "تقويمات منافسة" (الفريق - ب). ومهمة هذا الفريق الأخير - بحسب بايبس - قد قُصرت على التوصل إلى قرار حول: «هل هناك من الحجج القوية ما يدعو إلى الاعتقاد يقيناً بأن الغايات الاستراتيجية السوفييتية أكثر طموحاً مما تبدو عليه أو لا؟ وهي - من ثم - تنطوي ضمناً على مخاطر تتهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية»، وهل ثمة أعظم من تلك التي تراءت لخبراء مجتمع المخابرات الأمريكية المحترفين؟ وقد انضم إلى معسكر بايبس، بعد ذلك زملاء له، عُرف عنهم تشكيكهم في جدوى سياسة الوفاق؛ ومنهم: وليم فان كليف، والفريق دانييل جراهام، وبول وولفويتز، وبول نيتز.

وكانت لجنة تابعة لمجلس الشيوخ، أجرت - لاحقاً - تقويماً لتقرير (الفريق - ب)، توصلت إلى أن تشكيلة الفريق قد فرضت سلفاً، طبيعة التحليلات التي خلص إليها وحددت نوعيتها.[31] وقد وجد هذا الفريق، أن التقديرات الرسمية «أساءت فهم الدوافع التي تقف وراء البرامج الاستراتيجية السوفييتية كثيراً؛ وبذلك، فهي؛ [أي التقديرات الرسمية]، تعمد بشكل منهجي ثابت إلى التقليل من قوتها ونطاقها، والاستخفاف بما تنطوي عليه من تهديدات ضمنية»؛[32] وكان من بين الأسباب التي ذكرت لمثل هذا التوجه المنهجي، اعتماد (الفريق - أ)، على ما يوصف بالبيانات "الصلبة" hard data؛ (أي البيانات الموثقة؛ كالجداول الإحصائية والرسوم البيانية، وما شابهها)، على حين أنه إما «استخف بقدر كبير مما يعرف بالبيانات "الناعمة" soft data؛ (كالتسريبات والمعلومات التي ترد من مصادر غير موثقة لا يمكن التعويل عليها)، وهي ذات الصلة بالخطط والتصورات الاستراتيجية السوفييتية، أو أنه أخطأ في تفسيرها». ولم يكن محللو الوكالة على قدر كافٍ من الوضوح، إزاء ما يتعلق ببيان نقاط الاختلاف بين القوى العظمى، بل

إنهم - عوضاً عن ذلك - صاروا يدانون بجرم «عرض تصوراتهم لتصرفات العدو وتحركاته، على أنها انعكاس لما تتخذه أمريكا من تدابير وإجراءات فقط». وإذا كان همّ السواد الأكبر من الأمريكيين، إشاعة الاستقرار في حلبة التنافس الاستراتيجي بين القوتين العظميين؛ فهذا لم يكن ليعني أن الكرملين، كان يتصرف؛ وفقاً للقواعد ذاتها؛ وكان من بين النتائج التي توصل إليها (الفريق - ب)، اختلاف الأهداف الاستراتيجية السوفييتية اختلافاً جوهرياً عن تلك التي حددتها الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها؛ ولأن المجتمع المخابراتي الأمريكي لم يأخذ في حسابه «المقاصد السياسية الأوسع نطاقاً، وهي التي تقدم تفسيراً» لهذه الأهداف، «وتشكل الأساس الذي تستند إليه»، فقد خلص (الفريق - ب) إلى أن هناك كثيراً من مواطن الخلل، في تقديرات وكالة المخابرات المركزية.

وقد اعتقدت إدارة فورد؛ سيراً على خطى سابقتها، بأن سياسة الوفاق يمكنها أن تكون مجزية على نحو متبادل، وبأن كلتا القوتين العظميين باتت تقر بما صار يسمى مبدأ «التدمير المتبادل المضمون»، وهو الذي مهد الطريق أمام تنفيذ مشروع لحفظ الاستقرار والتوازن، من خلال إبرام اتفاقيات للحد من الأسلحة الاستراتيجية؛ ولذا، نتساءل: ما الذي يمكن أن يتوصل إليه أي تفسير سليم للمفاهيم والأفكار الاستراتيجية السوفييتية؟

وجواباً على ذلك، قدم (الفريق - ب)، ما رأى فيه دراسة اشتدت الحاجة إليها؛ بسبب إخفاق الأجهزة المخابراتية في توصيف قدرات القوات النووية السوفييتية، والنشاطات والتطورات العالمية، والبيانات والفعاليات التي انطلقت في الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية، وعدم رصدها وتحليلها. وقد فات المجتمع المخابراتي، "التقاط الصورة الكبرى"؛ بسبب تنافس الأجهزة المخابراتية فيما بينها، ومنح الأفكار ووجهات النظر المدنية، الغلبة على الرؤى المتشككة التي تبنتها الأجهزة الاستخبارية العسكرية؛ والنظر إلى أي من التطورات والأحداث المثيرة للقلق بشكل مستقل وبمعزل عن الآخر؛ وفرض «ضغوط واعتبارات سياسية» معينة.

ونظراً إلى أن محتوى تقرير (الفريق – ب) ربما كان سيسهل تأويله؛ بوصفه شكلاً من أشكال الضغوط السياسية، فإن فرضية الفريق القائلة: إن تقديرات الأجهزة المخابراتية الأمريكية قد خضعت للتسييس – وهي تهمة لم تظهر في أي من تقريري: "مجلس الأمن القومي رقم 68"، و"لجنة جيثر" – بدت حساسة إلى حد بعيد، وبحاجة إلى التوضيح. وكما ذكر الفريق في تقريره، فإن الكوادر الاستخبارية التي خرجت بهذه التقديرات، كانت «في بعض الأحيان»، تظهر «ميلاً واضحاً إلى التقليل من القدرات الاستراتيجية السوفييتية إلى أدنى حد ممكن؛ بسبب ما تنطوي عليه من أهمية بالنسبة إلى سياسة الوفاق، وإلى مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، والمواقف التي يتخذها الكونجرس، إضافة إلى قوى أمريكية معينة». ولم يكن خافياً غموض أحدث هذه التلميحات؛ ولعله كان ذا صلة بالمضاعفات والتداعيات السلبية التي كانت ستنجم؛ حالَ اعتراف المجتمع المخابراتي بالتقدم الدرامي الذي حققه السوفييت في هذا المجال. وافترض الفريق – من ثم – أن «هذا لا يعني القول: إن هذه التقديرات، التي يبدو أنها تعكس دعماً سياسياً، هي أحكام "موجهة" بصورة قاطعة لا تقبل الجدل؛ وإنما هي بالأحرى – على ما يظهر – وليدة وعي قوي مفهوم من محرري تقارير تقديرات المخابرات الوطنية للقضايا السياسية التي كانت على المحك».

وقد عمد (الفريق – ب)؛ إذ أوضحَ الأسباب التي تقف وراء التقديرات الخاطئة، إلى عرض أحكام تصحيحية في تقديره، كما يأتي: إن محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، تعد «وسيلة لتعزيز الميزات والمنافع الأحادية الجانب»، وإن «وتيرة تطور جهود التسلح السوفييتية تثير الذهول، وإن التعبئة العسكرية لحلف وارسو؛ يمكن تفسيرها على أفضل وجه، من حيث التوجه نحو الترهيب والغزو»، وإن «كثافة الجهد الحربي السوفييتي الراهن ونطاقه، في وقت السلم، لا مثيل لهما في تاريخ القرن العشرين؛ وما من نظير لهما إلا المشروعات والبرامج في العسكرة النازية التي نفذت في ثلاثينيات القرن الماضي»؛ وما من هدف لهذا الجهد، إلا بسط «السيطرة على العالم»؛ وسيلةً يمكن من خلالها «تحييد الولايات المتحدة الأمريكية احترازياً، أو تدميرها بشكل فاعل عند الاقتضاء». والفريق لا يساوره

إلا «القليل من الشك»، في أن القادة السوفييت «عاقدون العزم على بلوغ أقـصى مستوى يمكن تحقيقه من التفوق الاستراتيجي على الولايات المتحدة الأمريكية».

ورداً على التساؤل حول ما يعنيه هذا بالنسبة إلى الجدول الزمني "للمخاطر العظمى"، يمضي الفريق إلى الاعتقاد بأن «مفاهيم السوفييت وتصوراتهم، باتت توحي إليهم أن الفجوة ما بين القدرات البعيدة المدى والأهداف القصيرة الأجل تضيق شيئاً فشيئاً؛ وهذا ربما يعني أن الزعماء السوفييت، قد اقتنعوا أن أهدافهم النهائية أمست اليوم أقرب إلى التحقق من أي وقت آخر قبلاً». وخلال العقد المقبل، فإن «السوفييت ربما ستتعاظم آمالهم في تحقيق درجة من التفوق العسكري تتيح لهم بذل مساعٍ أكثر قوة لتحقيق أهدافهم التسلطية»؛ وما لم يتم اتخاذ تدابير وخطوات عاجلة؛ لعكس مسار النزعات الحالية، فلسوف تتضح بشكل جلي «احتمالات نشوء تهديد قريب الأجل نسبياً وقد يبلغ ذروته، افتراضاً، خلال الفترة 1980 – 1983، إضافة إلى الخطر البعيد الأجل الأكثر وضوحاً».

ولم يتردد هنري كيسنجر؛ بصفته أحد أبرز الرموز الذين استهدفهم تقرير الفريق، في أن يعدّ التقرير محاولة "لتخريب" معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية التي كان يسعى مع الرئيس فورد لإبرامها؛ خلافاً لرغبة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد.[33] وعلى أي حال، فقد عمد الرئيس فورد لاحقاً، إلى شطب مصطلح "الوفاق" من قاموسه السياسي. وعلى الرغم من أنه تصدى بشكل فاعل للتحدي الذي أثاره الحاكم رونالد ريجان، فإن آماله في التوصل إلى اتفاقية حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية، قد أحبطت بصورة فعّالة حتى قبل هزيمته في انتخابات عام 1976، أمام جيمي كارتر. وقد جاء دور كارتر، وهو الذي كان تواقاً إلى عقد معاهدة جديدة؛ ليحل بديلاً من فورد وكيسنجر؛ هدفاً للانتقاد من أولئك الأكثر قلقاً وتخوفاً حيال التهديدات السوفييتية؛ وكانت النتائج التي توصل إليها تقرير (الفريق – ب)، قد سربت للصحافة أولاً، في وقت كان فيه كارتر، عاكفاً على اختيار أعضاء حكومته.[34]

وقد شكّل عضوَا الفريق: بول نيتز ويوجين روساتو، نواة مجموعة عرفت باسم "لجنة الخطر الداهم Committee on the Present Danger"، وهي التي وجهت انتقادات حادة لمواقف إدارة كارتر التفاوضية، وتحذيرات مفزعة، من طبيعة الأهداف الاستراتيجية السوفييتية.[35] ولم يمضِ إلا أسابيع قلائل على تنصيب إدارة كارتر؛ حتى أصدرت اللجنة كتيباً أقره مكتبها السياسي، تؤكد فيه أن «الضغوط السوفييتية، إذا ما دُعمت بالتفوق العسكري على المستويين الاستراتيجي والتقليدي؛ فإنها قد تستهدف إرغامنا على التخلي كلياً عن ممارسة دورنا القيادي في الشوؤن العالمية، وعزلنا عن المجتمعات الديمقراطية الأخرى التي ربما لا يطول بها البقاء بعد ذلك».[36]

إن سهام النقد هذه، التي أطلقها أعضاء "لجنة الخطر الداهم" وحلفاؤهم في الكونجرس، حققت بالفعل آثارها المتوخاة؛ فقد تخلى الرئيس كارتر، عن مبادرات الحد من الأسلحة، واحدة بعد الأخرى؛ بما في ذلك: المفاوضات الرامية إلى حظر الأسلحة الفضائية، وفرض قيود على تحويلات الأسلحة الصغيرة، ووقف التجارب النووية. وتخلى كارتر، إلى حد كبير أيضاً، عن تطلعاته التي كان يأمل تحقيقها عبر مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية SALT؛ لحماية برامج تحديث القطاع النووي الأمريكي التي يعدها منتقدوه حيوية جداً. وخلال الفترة التي استغرقها إنجاز صوغ نص المعاهدة الثانية للحد من هذه الأسلحة، كانت هذه الاتفاقية معلقة بخيط رفيع جداً، وهو الذي قطعه ليونيد بريجنيف، ومجموعة منتقاة من مستشاريه في المكتب السياسي، عندما قرروا غزو أفغانستان في كانون الأول/ ديسمبر عام 1979.

وقد جاء هذا الغزو؛ ليشكل دليلاً دامغاً على صحة التحذيرات التي أطلقها أعضاء "لجنة الخطر الداهم"، و(الفريق – ب)، و"لجنة جيثر"، ومحررو تقرير مجلس الأمن القومي رقم 68، غير أن التاريخ يمضي بطيئاً على طريق الكشف عن المفارقات ذات الدلالات العميقة؛ فقرار احتلال أفغانستان، وهو الذي افتقر إلى الحكمة، لم يتحول إلى منطلق لغزوات أخرى تلبي طموحات أكبر، بل إنه – عوضاً عن ذلك – أتاح لأعداء

الاتحاد السوفييتي، الفرصة لنصب الكمائن للجيش الأحمر في أرضٍ معادية ليذوق فيها الأمرين. وفي سياق المقاومة الأفغانية، تبرز المفارقة الكبرى، عبر شراكة المصلحة التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع أسامة بن لادن وأقرب أعوانه. وتزايدت في غضون ذلك، الآثار العكسية للمغامرة الجريئة التي أقدم عليها الكرملين؛ فعجّلت بانهيار الاتحاد السوفييتي، وغرست في الوقت عينه، بذور مخاطر العصر النووي الثاني.

وقبل أن تتضح معالم مفارقات كهذه، تبوأ كثير من "العرافين"، ممن اعتادوا التنبؤ بـ "الخطر الأعظم"، عدداً من مواقع المسؤولية في إدارة الرئيس رونالد ريجان الجديدة؛ فشغل ريتشارد بايبس، منصب الخبير في الشؤون السوفييتية، ضمن موظفي مجلس الأمن القومي، وأصبح يوجين روستو، وهو الرئيس الفخري لـ "لجنة الخطر الداهم"، مديراً لوكالة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح، فيما اختير بول نيتز؛ ليكون أحد كبار المستشارين في وزارة الخارجية الأمريكية؛ فصارت تقارير تقديرات المخاطر التي تصدرها الحكومة، تعكس - الآن - النتائج والاستنتاجات التي كان قد خلص إليها أعضاء "لجنة الخطر الداهم"، و"الفريق - ب". وفي عام 1983، كان تقرير البنتاجون السنوي، الموسوم بـ **"القوة العسكرية السوفييتية"**؛ يحذر من أن «الهدف الرئيسي»، الذي يضعه الاتحاد السوفييتي نصب عينيه، هو «الاستفادة وقت السلم، من الضغوط القسرية التي تتيح له قواته النووية الجبارة ممارستها؛ لإيقاع الشلل والفوضى والاضطراب في المجتمعات الحرة. أما وقت الحرب، فهو يعد استخدام هذه القوات أحد العوامل الأساسية التي تمنحه البقاء وكسب الحروب».[37]

والآن أيضاً، أصبح خبراء الشؤون السوفييتية - وهم العاملون في وكالة المخابرات المركزية - في حالة من الاتفاق التام مع تصعيد حدة تقديرات المخاطر؛ فقد توصل تقرير **"تقديرات أجهزة المخابرات الوطنية"**، الذي أصدر في 15 شباط/ فبراير عام 1983، تحت عنوان **"القدرات السوفييتية للصراعات النووية الاستراتيجية، 1982 - 1992"**، إلى أن الكرملين يسعى لامتلاك «مستوى قدرات أعلى؛ لخوض حرب نووية ضد الولايات

المتحدة الأمريكية والفوز بها؛ ومايزال يجهد نفسه في تحسين فرصه لتحقيق الغلبة في أي صراع من هذا النوع». [38] وفي العام اللاحق؛ خلصت تقويمات مجتمع المخابرات الأمريكي إلى أن الكرملين صار في واقع الحال يصدّق المعلومات الدعائية التي يبثها هو؛ فالقادة السوفييت أمسوا «يتعاملون والسياسة ذات الصلة بالأسلحة الاستراتيجية في سياق صراع قاسٍ طويل الأمد، بين النظامين العالميين الممثلين بالاشتراكية والرأسمالية، وهو الذي سيكتب لمعسكر الاشتراكية - بقيادة موسكو - الانتصار فيه أخيراً». [39] وفي إطار التهيؤ للدخول في مواجهة مباشرة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، تكهن محللو وكالة المخابرات المركزية، بأن تعمد عناصر المخابرات السوفييتية إلى «تكثيف عمليات الرصد والاستطلاع...؛ بغية الحصول على معلومات تفصيلية عن سلسلة طويلة من قدرات القوات الاستراتيجية الأمريكية وجاهزيتها». [40] ولعل ما فات مجتمع المخابرات الأمريكية التنبه إليه، هو أن وكلاء المخابرات السوفييتية، كانوا قد شرعوا في القيام بذلك تماماً عام 1981، بناءً على أوامر من أندروبوف، رئيس جهاز المخابرات السوفييتية (كي. جي.بي).

وفي واقع الأمر، فإن أندروبوف ورفاقه، ممن أصيبوا في الكرملين وأجهزة المخابرات السوفييتية بجنون الارتياب، لم يكونوا يعدون العدة لخوض مواجهة مباشرة ضد أمريكا؛ وإنما كانوا يخشون من أن إدارة ريجان، هي من كان يهيئ نفسه لبدء مواجهة كهذه؛ وخلافاً لتكهنات أجهزة المخابرات الأمريكية، فإن أندروبوف ورفاقه، لم يتخيلوا أن كفة ميزان القوة أخذت تميل إلى مصلحة الكرملين، بل إن المخاوف باتت - بدلاً من ذلك - تساورهم من تدهور قدرات الاتحاد السوفييتي، ومن احتمال استفادة الولايات المتحدة الأمريكية من برامجها التسليحية إلى حد شن هجوم صاروخي مفاجئ. [41] وفي الوقت ذاته الذي كان فيه أركان إدارة ريجان، يعلنون عزمهم على عكس مسار التفوق الاستراتيجي السوفييتي، كان ضباط المخابرات السوفييتية يتقصون بدقة، أي مؤشرات تنم عن هجوم أمريكي داهم. [42] وبدا أن الخطر الماثل في إساءة الزعماء الأمريكيين والسوفييت فهم بعضهم بعضاً إلى حد كبير، كان غائباً في خضم نبوءات الدمار والخراب التي شاعت إبّان ثمانينيات القرن الماضي.

وقد انعكس وطيس التكهنات المهولة خلال عهد ريجان في التقـويمات المخيفـة التـي خرجت بها أجهزة المخابرات الأمريكية إبّان إدارة جورج بوش، حول قدرات العراق على إنتاج أسلحة التدمير الشامل؛[43] فقد توصلت التقديرات المتعلقة بالعراق، بثقـة عاليـة، إلى أنه كان «ماضياً في إعادة بناء برنامج الأسلحة النووية الخاص به». وتقول هذه الأجهزة في أكثر تقويماتها إثارة للقلق: إنه «حالَ استطاعت بغداد الحصول على كميات كافية من المواد الانشطارية من الخارج، فستكون قادرة على تصنيع قنبلة نوويـة خـلال فـترة تـتراوح بـين أشهر عدة وسنة واحدة»، وإذا نفذ صدّام حسين، برنامجه بما يتوافر لـه مـن معـدات، فقـد يتمكن من امتلاك "القنبلة" خلال الفترة بين عـامي 2007 و2009؛ وقـد استندت هـذه التقديرات إلى «أدلة قاطعة» تثبت عمل صدام على بعث مـشروع لتخـصيب اليورانيـوم، وأنه قد قطع «شوطاً طويلاً على طريق إعادة بناء برامج أسلحته البيولوجية»، كما «شرع في إنتاج كميات جديدة»، من مختلف الأسلحة الكيماوية.

أما بالنسبة إلى الأسئلة الأهم، وهي المتعلقة باحتمال قيـام صـدّام حـسين باسـتخدام أسلحة التدمير الشامل هذه ضد الولايات المتحدة الأمريكية، والوقت المتوقع لذلك، فلم تكن الأحكام التي خرجت بها تلك التقديرات تنطلق عن قناعة عالية؛ والسيناريو الأكثـر ترجيحاً هنا! هو ذلك الذي يبلغ فيه اليأس به حداً لن يخسر عنده إلا القليل، إن هو هاجم الولايات المتحدة الأمريكية بتلك الأسـلحة. وإزاء مـا يتعلـق بعلاقـات صـدّام حـسين، بتنظيم القاعدة – وهي التي يمكن من خلالها مد قوات النخبة التابعـة لأسـامة بـن لادن، بالأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية التي تحتاج إليها – فقد توصلت التقديرات التي هي موضوع البحث إلى احتمال كون صدام حسين، ربما لا يلجأ «حتى وقـت قريـب»، إلى التواطؤ والقاعدة أو تحويل أسلحة كهـذه إليهـا؛ «خوفـاً مـن أن افتـضاح تـورط العـراق سيعطي واشنطن، مسوغاً أقوى لشن الحرب عليه».

غير أن مكتب استـخبارات وزارة الخارجيـة، أبـدى اعتراضـه عـلى هـذه الأحكـام والتقديرات، ولم تختلف وإياه وزارة الطاقة إلا في استنتاج واحد بعينـه، بيـنما تـم الاتفـاق

التام بينها وبين وكالة المخابرات المركزية ووكالة الاستخبارات العسكرية على ذلك. وفي تلك الفترة؛ لم تأتِ الضغوط الرامية إلى تقديم تقديرات "السيناريو الأسوأ"، من أطراف خارجيين أقلقهم اقتناع الإدارة بمواقفهم أكثر مما يجب، وإنما من عناصر داخل إدارة جورج بوش، أقوى تصميماً على الذهاب إلى الحرب.

إساءة تقدير الخطر النووي

في إطار استعدادات واشنطن للحرب الأمريكية الثانية ضد صدّام حسين، فإن تقديرات مجتمع المخابرات الأمريكية المنذرة بالشؤم بدت - بناءً على ما تقدم - جديدة، لا من حيث النوع، بل من حيث النتائج التي خلّفتها. وبالعودة إلى الحرب الباردة، حين كانت القوى المعارضة للحكومة تطلق تكهنات مبالغاً فيها عن الخطر النووي السوفييتي، نجد أنها كانت تنجح عادة في تسريع العمليات والمشروعات في إنتاج المزيد من القنابل والطائرات والغواصات والصواريخ الأمريكية. ولنا أن نفترض أن الكرملين كان لا بد له أن يتبنى على نحو مماثل، مواقف سلبية عدائية حيال القدرات العسكرية الأمريكية. وما كان يفضي إليه ذلك من تنافس نووي، لم يكن يرتكز أساساً على قيام كل جانب ببناء قدرات تتطابق وما لدى الجانب الآخر - كما يعتقد النقاد والمعارضون - قدر ارتكازه على توفير المتطلبات والضرورات لما كان يمكن أن يعد تخطيطاً عسكرياً حكيماً. ويمكن أن نقول عموماً: إن سباق التسلح النووي الذي شهدته الحرب الباردة كان مرهقاً للأعصاب، وباهظ الكلفة، وبالغ الخطورة أحياناً؛ ولكنه لم يسبب إشعال فتيل الحرب؛ وربما كانت له - على العكس من ذلك - آثار احترازية، تميز بعضها بطابع المفارقة؛ فلأن ترسانات القوى العظمى النووية قد تضخمت إلى حد كبير جداً؛ وبسبب ضخامة الأضرار المتوقع حدوثها في حال نشوب الحرب، فقد حرص العقلاء من قادة العالم على تجنب اجتياز العتبة النووية، بصرف النظر عن الاتجاهات والمواقف الأيديولوجية؛ فوُطدت - من ثم - أسس مبادئ الردع وضبط النفس، برغم النزوع إلى المغامرة أحياناً، واندلاع ما يعرف بحروب "الوكالة".

وكان منظرو "سيناريو الحالة – الأسوأ"، ممن أطالوا التأمل في هـذه المسائل، قـد رأوا أنهم حين يرسمون "الصورة الكبيرة"، فهم سيضعون أنفسهم في مصاف أنصار المذهب الواقعي إلى حد الإفراط، وأن إحساسهم الفطري – وهو القائل: إن الأفضل للمرء، في عالم زاخر بالمخاطر، أن يسارع ليضمن الأمن لنفسه بدلاً من أن ينـدم لاحقـاً – بـات يقـوم عـلى أسـس متينـة؛ وهـم، لـذلك، صـاروا يـدعون إلى تـوخي قـدر أكـبر مما يجب مـن الحـذر والاحتراس. وقد رُسمت هذه الصورة الكبيرة بفرشاة فنان من أتباع فـن الرسـم التنقيطـي، وما النقاط هنا إلا الشحنات المتفجرة للرؤوس الحربية، ونسب حـدوث الـضربات النوويـة المتبادلة، أما "الوصفات العلاجية" لهؤلاء المنظرين فصارت تدعو إلى إقامة برامج للأسـلحة النووية، ورسم خطط لخوض حروب شبيهة بتلك التي ينطوي عليهـا التهديـد الـسوفييتي. وبعد أن كان أعضاء (الفريق – ب)، قد حذروا من أن تأتي نيات أمريكـا الـسلمية اسـتجابة لنيات مماثلة من الكرملين، باتوا الآن، بدلاً من ذلك؛ يعزون النيات الأمريكية "الأسـوأ" إلى ما يصدره الكرملين من نيات كهذه، و"الصورة الكبيرة" التي رسمها هذا الفريق لم تقم عـلى أساس الارتباط القوي بواقع الاتحاد السوفييتي الحالي، وإنـما ارتكـزت إلى قـراءات لرسـوم بيانية وعقائد قتالية، ولتاريخ القياصرة الروس، بل إن هذا الفريق تفوق على قيادة الكـرملين نفسها، من حيث جدية التعامل وهذه الرسوم والعقائد القتالية.

وبالنسبة إلى أولئك الذين يقومون بتفسير العقائد القتالية الأجنبيـة وتحليلهـا؛ بوصـفها مصدراً للرزق، يصبح من الصعب كثيراً اتقاء التقديرات المضخّمة للمخاطر والتهديـدات؛ فغالباً ما تكون تقويمات العقائد العسكرية والنووية مـن نـصيب أولئـك الـذين يبـالغون في تبسيط القضايا والمشكلات التي هي مدار البحث. وسـواء بحكـم العـادة أو بـالفطرة، فـإن المتخصصين في هذه العقائد، قد دربوا على استبعاد الجوانب الإيجابية؛ فالرؤية القتالية تقوم – من حيث الجوهر – على مبدأ إنزال العقاب؛ وفي أي تفسير مكتـوب لرؤيـة قتاليـة مـا، فـإن "أخلاقيات المقاتل" تنتقل إلى القارئ عـبر الكاتـب عـادة، وأولئـك الـذين يتولـون تفـسير العقائد وتحليلها لا يتقاضون أجورهم؛ كي يأخذوا في حسبانهم هواجس القـادة الـسياسيين

وهمومهم وإيجاد الحلول لها؛ فهؤلاء القادة لهم الرأي الأخير إزاء ما يتعلق - على سبيل المثال - بتقرير احتمال كون خطط الحرب النووية ستنفذ بالفعل أوْ لا.

وإذا كان مجتمع المخابرات الأمريكي يضطلع بمهمة شاقة، فإن التوصل إلى تقديرات سليمة تماماً للأخطار والتهديدات يدخل في عداد المهمات المستحيلة؛ فهذه التقديرات تأتي أدنى مما يجب أحياناً، وأكبر مما يجب غالباً. والعواقب التي تترتب على التقديرات التي تقلل من شأن المخاطر الكبرى، قد ترقى إلى تهميش صاحبها عن الحياة العامة والمناصب الحكومية. وفي الجهة الأخرى، فإن أولئك الذين يبالغون في تصوير المخاطر، لا يوقع عليهم العقاب عادة؛ نظراً إلى أن التحذيرات التي يطلقونها، سينسب إليها فضل الحيلولة دون وقوع سيناريوهات "الحالة - الأسوأ"؛ ولذا، فإن تضخيم الخطر، لا التخفيف من حدته، كان - ومايزال - هو الاحتمال الأكثر ترجيحاً.

ولكي ينال دعاة تضخيم الأخطار والمبالغة في تصويرها حقهم، فلا بد من القول: إن الأذى الناجم عن إصدار تحذيرات مبالغ فيها، لم يكن إلا جزءاً يسيراً من ذلك الذي كان سيحدث لو صدقت تحذيراتهم. وكانت التقديرات المبالغ فيها للأخطار خلال الحرب الباردة؛ قد أفضت إلى الإفراط في الإنفاق العام، وألحقت على الصعيد السياسي، الضرر بأولئك الذين قيل: إنهم قد تقاعسوا في أداء واجبهم. غير أن التقديرات التي أُصدرت إبان الحرب الباردة، لم تكن هي الذرائع التي أريد بها تسويغ شن حروب وقائية أو توجيه ضربات إجهاضية. وفي حقبة الحرب الباردة، كان لمبدأ "ضمان الأمن قبل الندم"، حدوده القصوى التي يقف عندها.

ومهما يكن من أمر، فإن تضخيم التقديرات المتعلقة بخطر برامج أسلحة التدمير الشامل التي أقامها صدّام حسين؛ كانت له عواقب مختلفة تماماً؛ ففي حقبة الحرب الباردة، كان مفهوم "ضمان الأمن قبل الندم"؛ يعني شراء المزيد من الأسلحة النووية ووسائل إطلاقها. وإثر هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، ساقت إدارة بوش من الحجج ما

يكفي لإقناع الآخرين بأن هذا المفهوم؛ يعني شن حرب من اختيارها، بدلاً من البقاء مكتوفة الأيدي؛ انتظاراً لتلقي ضربة مباغتة أخرى.

وبعد هذه الهجمات، تغيرت طبيعة المخاطر التي قد تترتب على سوء تقدير للتهديدات ذات الصلة بذلك؛ لا بسبب رفع مستويات التهديد فحسب، ولكن أيضاً لأن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك القوة العسكرية الأكثر تفوقاً، ولأن القوة العظمى الحامية للعراق قد فُككت. وخلال الحرب الباردة أيضاً، كانت التكهنات بحلول سنوات أقصى مستويات الخطر، قد أشاعت الرعب في نفوس دافعي الضرائب، أما خلال الحرب على الإرهاب، فإن قائمة "ضحايا" تنبؤات التهديدات الأخروية، باتت تشتمل على صدّام حسين، وعلى أعداد لا تحصى من العراقيين، والقوات المسلحة الأمريكية. ومن هنا، فإن "ضمان الأمن قبل الندم"؛ أضحى يتطلب الآن – أكثر من أي وقت مضى – توفير تقويمات وبيانات استخبارية أكثر دقة ونفعاً.

أنهاية العالم الآن؟

بالعودة إلى حقبة الحرب الباردة، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية، كانت قد ضمنت لنفسها البقاء في وجه أعظم المخاطر المحتملة طوال سنوات كثيرة. وخلال تلك الحقب، كانت مخاوف عامة الناس قد بلغت مستويات عالية، ولكن التهديدات النووية المعاصرة لها اليوم تأثير مغاير وأكثر شيوعاً؛ فالتهديد النووي السوفييتي كان قابلاً للقياس والتقويم، وقد تم احتواؤه من الناحية الجغرافية، زد على ذلك! أن هذا التهديد غالباً ما كان يتم تأطيره وفهمه على أنه نزاع بين مؤسستين عسكريتين، وليس بين شعبين أمريكي وروسي. وخلافاً لذلك، فإن التهديدات الإرهابية، صار يغلب عليها الطابع "الشخصي" أكثر فأكثر؛ فالجهود الدبلوماسية النشيطة المشتركة، وجولات المفاوضات النووية بين واشنطن وموسكو، قد أوجدت إحساساً بالاطمئنان إلى أن الزعماء الوطنيين، يسعون نحو تخفيف حدة التهديدات والمخاطر المتخيلة. وعلى العكس من ذلك، فقد تأخر كثيراً، الحوار الذي أجرته إدارة بوش مع كوريا الشمالية، ولم تزد اتصالاتها بإيران على حدودها

الدنيا. وبطبيعة الحال، لم يكن بالإمكان توظيف الجهود والمبادرات الدبلوماسية لتبديد هواجس الولايات المتحدة الأمريكية، حيال القاعدة وطالبان.

وإثر هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وهي التي اتخذت من بعض "الرموز" في الولايات المتحدة الأمريكية أهدافاً لها، ازدادت تقديرات المخاطر والتهديدات حدة؛ فاتسعت قائمة أعداء أمريكا؛ لتشمل إضافة إلى الدول، تنظيمات غامضة مجهولة، وأشخاصاً تم إقصاؤهم فصاروا يعملون بشكل مستقل لحسابهم الخاص، ويقيمون بعيداً عن الوطن، أو وجدوا لأنفسهم ملاذات آمنة لدى "إخوانهم في العقيدة". ولم تعد الحرب تشن ضد الجنود النظاميين فحسب، بل غدا عابرو السبيل الأبرياء أهدافاً رئيسيين. وصورة الإرهابي، التي قد يراها المرء بصرياً أو بالحدس، يمكن أن تمثل الآن بجارٍ له، أو راكبٍ في حافلة أو قطار أنفاق، أو مسافرٍ على متن طائرة. والخطط الاستراتيجية – وهي التي كانت قد أعدت للتعامل والتهديد النووي السوفييتي، وخاصة ما يتعلق بالقتل الجماعي الذي يسببه، أو بمكامن الضعف داخل البلاد – لم تعد لها أي فائدة قط، أمام تهديدات "القنابل النووية المطلقة السراح" وعمليات الإرهاب النووي. وفي المقابل، فإن استراتيجيات "الحروب الوقائية والضربات الإجهاضية" تحديداً، وهي التي لم تطبق في مواجهة الخصوم القدامى، قد أعيد إليها الروح بعد هجمات 11/ 9، في وقت يفترض فيه، أن يكون التفوق العسكري الأمريكي قد بلغ مستوى منقطع النظير. ومهما يكن من أمر، فقد فاقمت النقاشات، التي دارت حول هذه المسائل، شواغل الرأي العام الأمريكي وهواجسه.

وفي حقبة ما بعد 11/ 9، لم يعد هناك في منابر الحوار والجدل العامة، وجود للتقديرات الأقل حدة تجاه التهديدات، بل إن أولئك الذين قللوا من شأن الإرهاب النووي، كان مصيرهم الإقصاء عن جولات النقاش السياسي؛ كمصير أولئك الذين حاولوا أن يثبتوا – ومنهم مثلاً: روبرت أوبنهايمر – انتفاء الحاجة إلى القنبلة الهيدروجينية للرد على التهديد السوفييتي إبّان مراحل تكون الحرب الباردة. ووقتئذٍ، كان للانتقادات

اللاذعة التي توجه للسياسات المتشددة، أثرها في تهدئة المخاوف والهواجس؛ خلافاً لمنتقدي سياسات إدارة بوش الذين أسهموا في ترسيخ السيناريوهات المتشائمة حول المخاطر والتهديدات. وهؤلاء يرون أن سياسات استعراض العضلات لم تخفق في التصدي للتهديدات الجديدة فحسب؛ بل سببت أيضاً تفاقمها ومضاعفة خطورتها. وفي يومنا هذا، فإن النهج المتبع في بث الأنباء المحلية – وهو القائم على جني المزيد من العائدات والأرباح من خلال عرض قصص وتقارير عن أعمال الإيذاء والعنف العشوائية الطابع بقصد الإثارة – قد تمّ توسيع نطاقه ليشمل البرامج والنشرات الإخبارية التي تقدم طوال الساعات الأربع والعشرين؛ حتى تداخلت القصص المحلية حول الاعتداءات وهجمات السرقة التي تحدث في الأزقة الخلفية، مع تقارير الأخبار العالمية؛ فصارت هذه تُبث معاً؛ لتتحول إلى وسيلة لتعزيز هواجس المواطن العادي ومخاوفه بشكل يومي. ونال ضيوف البرامج الحوارية، نصيبهم من الشهرة والأهمية؛ بصفتهم لسانَ حال ضحايا الاعتداءات وأعمال العنف، متخذين من هذه البرامج منابر لتوجيه المزيد من الانتقادات للساسة والمسؤولين الحكوميين، وإيجاد أسباب أقوى لإثارة غضب الجمهور وكراهيته.

إدارة جورج بوش

جاء المفهوم الاستراتيجي المركزي الذي تبنته إدارة بوش، في إطار سعيها للحد من آثار المخاطر النووية، منسجماً تماماً وتلك الأوقات الحافلة بالقلق والتوتر؛ وبتعبير أوضح، فإن هذا المفهوم، يقوم على توظيف السيطرة الأمريكية، على الصعد العسكرية والسياسية والاقتصادية؛ للمحافظة على أمن الأمريكيين وسلامتهم. لقد جاءت أحداث 11/ 9 المرعبة نذيراً بتهديدات جديدة مُثِّلت بـ: الإرهاب النووي، والقنابل السائبة التي لا سلطان عليها، والمواد الانشطارية التي يساء التحكم فيها؛ وقد أظهرت إدارة بوش براعة فائقة في صوغ خيارات؛ من قبيل: "إما.. أو"؛ فأمريكا "إما" أن تظل مكتوفة الأيدي لتتلقى ضربة جديدة، "أو" أن تتبنى استراتيجيات استباقية فاعلة. وبدا الجواب على هذا الخيار "الثنائي" واضحاً بعد هجمات 11/ 9.

ويستند أساس المفهوم الاستراتيجي المقنع والمؤثر الذي تبنته إدارة بوش، إلى تعريف دقيق مختصر للمشكلة، وصفها بالخطر الكامن في احتمال وقوع أشد الأسلحة فتكاً في أيدي أشد الجماعات خطراً. وقد انطلقت الحرب على الإرهاب، بطموحات واسعة سعة نطاق المعضلة البعيدة الأجل التي تستهدف هذه الحربُ حسمها والقضاء عليها. وقد أُحسن اختيار هذا الوصف؛ بغية حشد الدعم السياسي الشعبي، وإسكات أصوات المعارضين، إلا أن اختياره بدا سيئاً؛ إن كان القصد هو معالجة المشكلة الآنية بشكل ناجح؛ إذ إن شن حرب على "أعراض مرضية" فقط، أمر مختلف عن شن حرب على عدو معروف. وفي حال تم التعامل والحرب على الإرهاب بصورة جدية، فإنها قد تتحول إلى حرب لا نهاية لها؛ وإذا ما تمّ تقويمها بأمانة، فإن احتمال تحقُّق النصر لها هو كاحتمال تحققه لحرب عالمية تُشن على الفقر مثلاً. وعندما توجه من اعتادوا المبالغة في تبسيط الأمور والمتاجرة بغضب عامة الناس، لترجمة الحرب على الإرهاب إلى "حرب على الإسلام"، فإنهم إنما زادوا المشكلة تعقيداً؛ وسببوا نفور حلفاء محتملين؛ ربما كانوا سيقدمون أفضل العون وأكبره.

وقد جُعلت الهجمات التي شنت على البرجين التوأمين، تعويذة يُرمز بها إلى الرعب النووي؛ مثلما ترمز مدينتا هيروشيما وناجازاكي إلى التدمير الذري. وبطبيعة الحال، فإن نطاق الدمار الذي أحدثته القنبلتان الذريتان، وآنية الصدمة، يختلفان كثيراً؛ فالرعب الذي تولد منهما لم يصل بدرجته القصوى، إلى ضمير الرأي العام ووجدانه، إلا بعد مضي أكثر من سنة، عندما خصصت صحيفة **نيو يوركر** *The New Yorker*، عدداً خاصاً للتقرير الذي أعده جون هيرسي. وعلى العكس من ذلك، فإن انهيار البرجين التوأمين، قد وقع على مرأى أعداد لا حصر لها من البشر في كل أرجاء العالم، لحظة وقوعه فعلياً. ومع إعادة عرض المشهد مرة بعد أخرى باستمرار، تتعمق مشاعر الخوف في كل خلية من خلايا النفس البشرية، غير أن ردات أفعال المشاهدين في 11/ 9، لم تختلف – من حيث الأساس – عن ردات أفعال أولئك الذين استوعبوا أول مرة، المدلول المظلم "للقنبلة" في عام 1945: وهو أن ما حدث يمكن أن يحدث في أي مكان آخر؛ والدمار في المرة القادمة قد يكون أعظم بكثير.

وفي وثيقة "استراتيجية الأمن القومي"، التي أُصدرت بعد مضي عام واحد على هجمات 11/ 9، قدمت إدارة بوش، ردها بشكل تام ومتقن على هذا التهديد؛ إذ جمعت بين استعراض القوة العسكرية الأمريكية الاستثنائية، وبين حماسة وتفانٍ اتسما بطابع ديني تبشيري، كان عنوانها "الحيلولة دون وقوع الأسلحة الأشد خطراً في أيدي العناصر الأشد خطراً"؛ وتأسيساً على ذلك، صار بالإمكان توظيف السيادة العسكرية الأمريكية، مع ما يمكن تسميته "تحالفات الإرادة الواحدة"؛ لغرض «التصدي لمثل هذه التهديدات المتنامية قبل أن تأخذ شكلها التام النهائي...، ولسوف يفرض التاريخ أحكاماً قاسية، في حق أولئك الذين يرون هذا الخطر الداهم؛ فيعجزون عن التحرك لمواجهته». وبالتوازي وأجندات منع الانتشار النووي ومحاربة الإرهاب، سيتم العمل على تنفيذ أجندة، تتخذ من الحرية أساساً لها؛ ومن هنا، فـ «نحن سنعمل على حماية السلام بمحاربة الإرهابيين والحكام الطغاة، وسنصون السلام من خلال بناء علاقات طيبة ما بين القوى الكبرى، وسنعمل على توسيع نطاق السلام وتعزيزه، بمد يد العون والدعم للمجتمعات الحرة المنفتحة في قارات العالم كلها»؛[44] وعلى هذا، فقد بدأت المعركة ضد التطرف الإسلامي. ومع ذلك، فلو كان قد اتضح وقتئذٍ المدى الذي ستبلغه القوة العسكرية الأمريكية في اتساعها، لكانت "استراتيجية الأمن القومي" لعام 2002، قد واجهت انتقادات حادة؛ جراء المشكلات والأزمات الكثيرة التي ستثيرها في وجه واشنطن؛ ولأن الإدارة الأمريكية – فيما بدا – قد قررت بشكل واضح مسبقاً – طبقاً لهذه الاستراتيجية – أن تفعل في المستقبل ما اعتزمت فعله تماماً.

وسرعان ما اتضحت بشكل جلي، العناصر الأساسية لاستراتيجية الأمن القومي الجديدة هذه. ولسوف تصاغ مبادئ وقواعد عالمية جديدة؛ للحد من الإرهاب النووي، وتفادي إنشاء مؤسسات وهيئات إدارية (بيروقراطيات) دولية جديدة، وسيتم التعامل بأسلوب جديد، إزاء ما هو قائم حالياً من أحكام عالمية، تتعلق بالانتشار النووي، ولن يتم التعامل وجميع الدول المالكة للأسلحة النووية على قدم المساواة؛ فالمشكل لم يعد يكمن في "القنبلة" ذاتها، بل المهم الآن هو طبيعة مالك القنبلة وسماته المميزة؛ فدول صديقة

"مسؤولة"؛ كالهند، لا يجوز تعريضها للعقاب؛ جراء أفعال سابقة، أو - بناءً على ذلك - على أفعال لاحقة. وبرغم كل شيء، فإن جوهر المشكل اليوم - كما قلنا - هو وقوع الأسلحة الأشد خطراً في أيدي العناصر الأشد خطراً.

ومن وجهة نظر إدارة بوش، فإن عالم ما بعد 11/ 9، ليس بالعالم الذي يصلح للخجول المتردد والرعديد. وأولئك الذي يختبئون في "مناطق رمادية"، إنما يتفادون اتخاذ خيارات صعبة، ولكنها حاسمة في الوقت نفسه. والحرب العالمية الثانية لم تندلع؛ بسبب مواقف "رمادية"؛ وما كان النجاح سيحالف الحرب الباردة إلا عندما عمد رونالد ريجان، إلى تأطير القضايا البالغة الأهمية بمصطلحات وتعبيرات قاطعة ومباشرة لا مجال فيها للبس أو شك. ومرة أخرى، ها هي ذي أمريكا في حالة حرب، وإثر الهجمات التي عُرِّض لها مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاجون، فإن سياسة الأمن القومي الأمريكي، مرة أخرى، لم يعد فيها مكان للمواقف الرمادية.

وقد ارتكز المفهوم الاستراتيجي، وهو الذي تبناه جورج بوش؛ لدرء المخاطر النووية الجديدة، بالدرجة الأولى، على قدرات بلاده العسكرية الكبيرة، إزاء ما يتعلق بمراقبة البرامج والصفقات النووية المعادية والتحكم فيها، وإجهاضها عند الاقتضاء. وبعد أخطر اعتداءات على الولايات المتحدة الأمريكية خلال تاريخها، فإن مسألة المحافظة على أمن الوطن، لا بد أن تحتل موقع المركز في هذا المفهوم، وأن تصبح حرية واشنطن على الحركة أحد أبرز أهدافها وأهمها، والحرب من دون حدود؛ تعني تبني استراتيجية هجومية تأخذها إلى حيث العدو؛ وبطبيعة الحال، فالأفضلية الآن، هي للضربات الإجهاضية والحروب الوقائية، لا الجلوس انتظاراً لتلقي ضربة أخرى. وستكون موضع ترحيب! تلك الأحكامُ والمبادئ التي تضيق الخناق على الآخرين، أما تلك التي تحد من خيارات واشنطن العسكرية فلا بد من الاعتراض عليها، أما المعاهدات النافذة حالياً، فتصبح جديرة بالدعم، إن هي أسهمت في تيسير عمليات استعراض القوة، وأما التي هي بخلاف ذلك، فستقابل بالرفض والإهمال، قديمة كانت أو جديدة.

وعلى وجه التعميم، فإن سجل الأحداث السابقة الذي سطرته إدارة بوش؛ لتقليص المخاطر النووية يبدو متضارباً، في أحسن وصف له؛ وتقول الإدارة رداً على ما وجه لها من انتقادات: إنها كانت مرغمة على العمل في ظل ظروف صعبة جداً. وعالم ذو قوة عسكرية مسيطرة واحدة لا بد له أن يساند النزوع إلى انتشار الأسلحة النووية؛ نظراً إلى أن "القنبلة"، تصبح هي القوة المضادة التي تلجأ إلى امتلاكها تلك الدول التي تشعر أنها مهددة تحديداً بالقوة العسكرية الأمريكية. ولسوف يصعب على هذه الدولة، وهي التي تمسك منفردة بزمام السيطرة، الحصول على دعم قوى كبرى أخرى لجهودها الرامية إلى التحكم في نشاطات الانتشار النووي، عندما لا تأتي رؤية روسيا والصين – على سبيل المثال – لحالات الانتشار النووي متطابقة ورؤية الولايات المتحدة الأمريكية لها؛ خوفاً أو قبولاً. وعلى صعيد المقارنة، نجد أن منظومة العلاقات الدولية القديمة ذات الثنائية القطبية، قد حققت نجاحاً معقولاً في التصدي لنشاطات الانتشار النووي. فقد كان في مقدور كلتا القوتين العظميين، العمل معاً على مواجهة هذا التهديد المشترك، ونشر مظلات نووية موثوق بها، فوق الأصدقاء والحلفاء.

وثمة أسباب أخرى، كانت قد جعلت إدارة بوش، تشق طريقها بجهد بالغ؛ فمع أن وقف مسار الانتشار النووي العمودي كان مهمة صعبة، فإن الأصعب من ذلك هو وقف مساره أفقياً في حقبة ما بعد الحرب الباردة؛ لأن التخلص من فوائض الأسلحة النووية القديمة البالية، أسهل – من دون شك – من إقناع القوى الجديدة التواقة إلى الحصول على "القنبلة" بالتخلي عنها. أضف إلى ذلك، أن نطاق المشكلة التي تواجهها إدارة بوش، قد اتسع كثيراً جداً، وبات يضم جماعات وتنظيمات غامضة غير معروفة لا تخضع للشروط والإملاءات التقليدية القائمة على: الردع، والحماية، والعقاب. وبطبيعة الحال، فإن من دأبوا سابقاً على التنبؤ بسنوات "الخطر الأعظم"، ما كانوا ليشغلوا بالهم بـ"غرف الدردشة"، عبر شبكة الإنترنت التي يتم من خلالها توجيه أوامر القتل والتدمير وإيصالها، ومن خلال الوسطاء الذين يتاجرون بقطع غيار أجهزة الطرد المركزي ومعداتها، وبالمواد الإشعاعية التي يمكن استخدامها في تصنيع "القنابل القذرة"، وكذلك في معالجة أمراض السرطان.

وكانت الحلقة الداخلية المقربة في إدارة بوش، قد عقدت العزم، حتى قبل وقوع هجمات 11/ 9، على انتهاج مقاربة مختلفة في تعاملها ومخاطر الانتشار النووي؛ فضمان الأمن قبل الندم؛ صار يعني زيادة الاعتماد على القوة، وتقليله على الجهد الدبلوماسي؛ أي صار يعني أن الأفضلية ستكون للضوابط القسرية والتدابير العسكرية - أو "مكافحة الانتشار النووي" باللغة السائدة في هذا الميدان - على مفاوضات الحد من الانتشار النووي المثيرة للضجر. وربما كان عنوان "مراقبة الأسلحة"، سيزال من جميع الهياكل التنظيمية للإدارات الحكومية، باستثناء هيكل وزارة الخارجية. وثمة مبادرات مبتكرة ستطلق باتجاه عقد "تحالفات الإرادة الموحدة"؛ بقصد اعتراض "السلع المهربة" المحظورة قانوناً، وصوغ الأحكام والضوابط التي تضمن تجريم نشاطات الانتشار النووي؛ شرط ألا تتداخل هذه العملية وعملية المفاضلة والتمييز؛ فإدارة بوش، قد تبنت - أيضاً - مقاربة: "اللاعب الصالح/ اللاعب الشرير"، في تعاملها وهذه النشاطات. فالأول يستحق شيئاً من المرونة والتسامح، أما الثاني، فالعزلة هي الإجراء الذي يطبق بحقه، بدلاً من التواصل والحوار.

وقد ازدادت هذه الأجندة صرامة أيضاً، إثر هجمات 11/ 9؛ فالعزلة لم تعد الآن عقاباً كافياً يفرض على "الأشرار"، وبدلاً من ذلك، فإن ضمان السلامة من أي تهديدات نووية جديدة؛ لم يعد يعني تصفية أسامة بن لادن فحسب، بل صدّام حسين أيضاً؛ فالعقوبات التي فُرضت على هذا الأخير، قد أخذت - في تقدير إدارة بوش - تفقد تأثيرها؛ بينما صارت الجهود الرامية إلى تضييق الحصار عليه، تستنزف قدرات القوات الأمريكية ميدانياً. وقد استطاع في هذه الأثناء، جني كثير من الأموال من مبيعات نفطية غير قانونية؛ وكان واضحاً أنه لم يتخلَّ عن تطلعاته نحو امتلاك أسلحة تدمير شامل؛ ووفقاً لهذه الرؤية، فإن محاولات صدّام حسين هذه، سيكتب لها النجاح، إن عاجلاً أو آجلاً؛ ما يعني أن إيران ستعمد إلى مضاعفة جهودها؛ ابتغاء الحصول على أسلحة نووية. وعلى أي حال، في السياق نفسه، كان لا بد من التوصل إلى نهاية مناسبة لأول حرب على العراق، وهي التي لم تذهب بالقوات الأمريكية إلى بغداد نفسها لإطاحة صدام حسين.

وقد يسهل على المرء؛ حالَ استعاد أحداث الماضي وتأملها، أن يسخر من تواتر هذه الأفكار على هذا النحو؛ ولكن مبدأ "ضمان الأمن قبل الندم"، اتخذ معنى جديداً إثر "الهزات الارتدادية" التي أحدثتها هجمات 11/ 9؛ فلو كان فرانكلين ديلانو روزفلت، قد امتلك الفرصة السياسية المناسبة لضرب ألمانيا النازية، قبل أن يبلغ خطرها الكبير المتعاظم أوج قوته، لكان بالإمكان إنقاذ كثير من الأرواح، وتجنيب أوربا الدمار الشامل الذي لحق بها، ولكن روزفلت، وجد نفسه محاصراً في بلد يعاني انقساماً حاداً في الرأي، وتحت ضغوط الجناح الانعزالي في الحزب الجمهوري. وجورج بوش، هو الآخر كان يقود بلداً منقسماً على نفسه بشكل حاد أيضاً، إثر انتخابه المختلف عليه؛ ومن هنا، فقد كان لهجمات 11/ 9، أثرها في إطلاق يدي بوش ومنحه حرية التصرف؛ فإثر تحركات خاطئة مبكرة، اكتشف الرئيس الدور الذي زعم أن البارئ قد قدّره له؛ وهو استخدام قوة السلاح لحماية البلاد من الأشرار الآثمين.

غير أن "أسفار" العلاقات الدولية! وعلى العكس من "العهدين القديم والجديد"، حافلة بالمفارقات والمواقف الساخرة؛ فالعواقب السياسية والدبلوماسية المعاكسة التي نجمت عن "حرب الاختيار" ضد صدّام حسين عام 2003، ربما كان سيمكن التخفيف من حدتها، لو كانت العمليات القتالية قد كشفت النقاب عن وجود مخزونات خفية من أسلحة التدمير الشامل، ولو كانت الاستراتيجية الأمريكية الشاملة قد تمّ رسمها وتطبيقها بشكل ذكي بعد الانتهاء من شن الحملة العسكرية الأولية. وحتى لو حُقق ذلك، فإن مشروع إعادة بناء العراق، لا بد أن يكون شاقاً وعسيراً جداً؛ وأنه سيدخل في عداد الغطرسة والتعجرف، الاعتقاد بأن طاقم "الممثلين" العراقيين المشاكسين، بعد تحرره من طغيان صدّام حسين، سيوافق على أخذ تعليماته كما يمليها عليه "المخرج" الأجنبي. ولم يكن بالإمكان تفادي العواقب العكسية التي ترتبت على حرب العراق الثانية، إزاء ما يتعلق بمسألة الانتشار النووي، بعد أن ثبت عدم وجود أسلحة الدمار الشامل التي قيل: إنها كانت في حوزة صدّام حسين، وعندما أسهمت القرارات التي اتخذت وطبقت بصورة خاطئة في تحويل القوات الأمريكية من محررة إلى غازية إلى بلد

مجزأ. وعلى صعيد آخر، فحين تشن القوة المسيطرة الكبرى حرباً من اختيارها، حتى لـو كانت لأسباب قاطعة مقنعة، فإن التوتر لا بد أن يـشوب علاقاتهـا بحلفائهـا وبـالقوى الرئيسية الأخرى. وإذا كان الذهاب إلى حرب من هذا النوع؛ سيتم استناداً إلى فرضيات زائفة ومعلومات استخباراتية خاطئة، فلا بد أن تتضاعف الآثار المضادة التـي سـتلقي ظلالها على نشاطات منع الانتشار النووي.

إن التماسك الذي يُفترض أن يميز مواقف القـوى الكـبرى؛ بوصـفه شرطـاً مـسبقاً لضمان فاعلية الجهود الدولية التي تبذل لمنع الانتـشار النـووي وتأثيرهـا، كـان قـد انهـار ضحية للحرب الأمريكية الثانية على صدّام حسين. ولم يكن أمام إيران وكوريـا الـشمالية، وهما الدولتان اللتان شعرتا أنهـما الأكثـر احتياجـاً إلى قـوة ردع تحـول دون شـن حـروب اختيارية ضدهما، إلا تسريع نشاطاتهما النووية؛ وبـسبب الأخطـاء الفادحـة في المعلومـات الاستخبارية الأمريكية، وافتقار الدبلوماسية الأمريكية إلى القدرة على إقناع الآخرين قبـل إسقاط صدّام حسين، لم تجد إدارة بوش، نفسها في وضع قوي يمكّنهـا مـن قيـادة الجهـود الدبلوماسية الرامية إلى وقف العمل بالبرنامجين النوويين الكوري الشمالي والإيراني؛ ومـن ثم قلب مسارهما؛ فدخلت بكين، في حوار وتواصل جادين مع كوريا الشمالية؛ عـلى حـين كلف الحلفاء الأوربيون - وإن بشكل متقطع - بمهمة الاتـصالات الدبلوماسـية بـإيران، وحين كانت السبب في توريط القوات البرية الأمريكية في العـراق، فـإن إدارة بـوش، قـد فقدت أدوات النفوذ والضغط التي تستطيع توظيفها للتحكم في طبيعة البرنامجين النوويين الكوري الشمالي والإيراني ونوعيتهما. ولعل الأنكـى مـن هـذا كلـه أن تـصبح إيـران هـي المستفيد الأكبر من الحرب الأمريكية الثانية على العراق، وهي التي حولته إلى دولـة ممزقـة خاضعة لسيطرة الشيعة.

الفصل الثالث

العصر النووي الأول

لعل العصر النووي الأول، يجد تعريفاً له في أوضاع ومفاهيم؛ من قبيل: الحرب الباردة، والقتل الجماعي بالأسلحة النووية، و"التدمير المتبادل المضمون"؛ فحتى عام 1986، كانت مخزونات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي من الأسلحة النووية قد بلغت ذروتها؛ إذ اشتملت، مجتمعة، على 69 ألف سلاح نووي تقريباً،[1] وآلاف منها كانت محملة بالفعل على منصات إطلاقها وجاهزة للاستخدام في أي لحظة، وفي غضون دقائق. وفي ظل تلك الظروف القائمة أيضاً، لم يقف أي من هاتين القوتين في البحث عن "الأفضلية" النسبية، أو سبل تجنب العيوب والعوائق، وتداعيات مواطن الضعف.

ومن الناحية العملية، كانت بنية الصراع الثنائية القطب، خلال حقبة الحرب الباردة، هي الجانب الوحيد الذي أجيد تنظيمه بعناية فائقة إبّان العصر النووي الأول؛ حتى إن التنافس النووي نفسه كان مشوشاً، ويتسع نطاقه من دون انتظام، ويتميز بالخطورة الشديدة من حين إلى آخر؛ ولأن أموراً كثيرة وقتذاك كانت على المحك؛ كالقوة والنفوذ والأيدولوجيا - من بين أمور أخرى - فإن طبيعة حدود هذا التنافس لم تكن واضحة، إن كانت ستكون له حدود على الإطلاق؛ ففي وقت من الأوقات، قطع نيكيتا خروتشوف، رئيس الوزراء السوفييتي، على نفسه عهداً، بأن يطمر أمريكا تحت التراب، في الوقت الذي تنبأ فيه الرئيس رونالد ريجان، أن الاتحاد السوفييتي ستنتهي به الحال في مزبلة التاريخ. وقد جاء ذلك التعهد وهذه النبوءة كلاهما، خلال نقطتي تحول حادتين بشكل استثنائي خلال الحرب الباردة، وهي التي شهدت كثيراً من هذه المنعطفات.

وخلال هذا العصر أيضاً، حلت الأزمات الحادة بديلاً من الحرب المباشرة بين هاتين القوتين العظميين. ولم يكن هناك مَن أمكنه التنبؤ يقيناً بكيفية حسم مثل هذه الأزمات

التي دفعت بالقوات المسلحة في كلا البلدين، إلى أن تكون شديدة القرب من أسلحتها النووية. وعندما أمكن حسم أسوأ أزمتين منها: (بشأن برلين وكوبا)، وبعد أن صارت واشنطن وموسكو تتفاديان الدخول في مواجهات ساخنة أخرى، انتقل التنافس بينهما إلى ميدان "الحروب بالوكالة"؛ لتعاقب كل واحدة منهما الأخرى؛ جراء ما أقدمت عليه من محاولات توسع مخفقة، وحسابات خاطئة؛ في فيتنام أولاً، ثم في أفغانستان من بعد.

وابتداءً بالمعاهدة الثانية للحد من الأسلحة الاستراتيجية (SALT-2)، وهي التي اكتمل صوغها عام 1979، ولم يتم تصديقها قط، كانت القوى العظمى قد تعلمت أخيراً، كيف تضع منافساتها على مسارات معينة، من خلال تقليص القدرات النووية المتوافرة لكل منها؛ فجاءت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى (وهي التي وقعت عام 1987)؛ لتشكل مستهل عمليات التخفيض المتبادل المتفق عليه للأسلحة النووية. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تسعى فيها القوى الكبرى للتفاوض بشأن الحد من أسلحتها الأشد خطورة وتأثيراً؛ فهذه القوى كانت، في عشرينيات القرن الفائت وثلاثينياته، قد سعت للتقليل من قدرات أكبر صنوف سفنها الحربية وأكثرها تسليحاً، من حيث حجمها ومقدار الأسلحة المزودة بها؛ وهي التي كانت تمثل جزءاً من قواتها الاستراتيجية في زمن غابر، والقادرة على قطع مسافات طويلة، وتوجيه فوهات مدافعها الضخمة صوب أهداف مهمة جداً، بيد أن هذه الجهود، انهارت تحت وطأة ضغوط المصالح القومية المتضاربة التي يتعذر التوفيق بينها. وفي حقبة الحرب الباردة، كان هناك من بين من شككوا كثيراً في جهود مراقبة الأسلحة الاستراتيجية والحد منها، مَنْ تنبأ بقناعة ويقين بمصير مماثل لهذه المحاولات.

وبطبيعة الحال، فقد تحولت المفاوضات النووية، إلى مسرح مضاف لصراعات القوى العظمى، وكان محكوماً على الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الظلال القاتمة التي خلفتها "القنبلة"، أن تكون مثيرة للخلاف والقلق، شأنها شأن محاولات تعزيز القدرات النووية وتطويرها. وثمة نقاشات حامية، كانت تدور حول عدالة نتائج المفاوضات

المحققة، والغايات والمقاصد المتعارضة التي تقف وراء ما يتم إبرامه من عقود وصفقات. وبدا أن مشكلات العصر النووي الأول، ذات الطابع الثنائي، كانت ملائمة تماماً لأفكار أولئك الذين يسعون لإيجاد حلول قاطعة وصريحة؛ وصار طرفا النقاش يوصفان بـ "الصقور" و"الحمائم"، برغم أن كل واحد منهما، كان يطلق غالباً على الآخر تسميات أشد قساوة من هذه.

ومهما يكن من أمر، فإن كلاً من الصقور والحمائم قد وجد في الحجج والدعاوى المتضاربة ما يعزز مواقفه. والمفارقة الأساسية التي تبرز في هذه النقاشات، وهي التي أجاد الطرفان التدرب عليها، كانت حاجة كل معسكر منهما إلى اعتراضات الآخر عليه. وكذلك، فإن الغالبية العظمى من الأمريكيين تتطلع – بداهة – إلى أن تقف على "توليفة" فكرية تجمع بين الرأي والرأي النقيض. وامتلاك زمام السيطرة في أي مواجهة ضد العدو، لن يكون عملاً ناجحاً في غياب التواصل الدبلوماسي؛ مثلما هو إيمان المرء بصحة موقفه إيماناً تاماً، من دون أخذ وجهة نظر خصمه في الحسبان؛ فالتعامل إزاء المخاطر النووية يقتضي الحوار والتفاعل، إلى جانب اليقظة والحذر. والاستمرار في التهيؤ للحرب وتأمين متطلباتها، لا يكون مقبولاً إلا إذا تزامن ومفاوضات واتفاقيات لمراقبة الأسلحة، وهي التي يفترض بها أن تخفف في آخر الأمر، حدة المخاطر النووية. غير أن هذه التركيبة الفكرية لم تجد سبيلاً للتطبيق بيسر وسلاسة قط؛ لسببين: أولهما، حدة النقاشات التي دارت بين الخبراء المعنيين، وثانيهما، أن الحوارات الدبلوماسية التي دارت بين الجانبين قد أسهمت هي الأخرى في إذكاء مخاوفهما، وفي دفعهما إلى اتخاذ تدابير وقائية أكبر في المجال النووي.[2]

وقد طال الزمن بهذه الجدلية؛ حتى تفكك الاتحاد السوفييتي على نحو مباغت ومثير للدهشة؛ والذي كان لكل من الصقور، بنهجهم التسليحي، والحمائم، بدعوتهم إلى الحوار والجهد المشترك، دور في حدوثه. وقد صيغ مصطلح "السلم النووي" حينئذٍ، بشكل غير متقن؛ ليضاف إلى مفاهيم؛ من قبيل: الردع، والاحتواء، والقوة العسكرية، والنشاطات الدبلوماسية المشتركة، ومراقبة الأسلحة. وفي حقبة الحرب الباردة، أمكن تحقيق ذلك

التوازن المحتوم، برغم غرابته، بين نقيضين، فإما حرب نووية شاملة، لا يقبل بها "الحمائم"، وإما دمار شامل على المستوى الوطني لا يقبل به "الصقور"؛ جراء غياب التفوق النووي؛ الأمر الذي أسهم في إبقاء التهديدات والمخاطر النووية تحت السيطرة خلال العصر النووي الأول.[3]

ومع ذلك، فإن هاتين الحقيقتين المرتبطتين بوجود هذا المعسكر أو ذاك، لم تمنعاهما خلال الحرب الباردة، من ركوب موجة الخطر في حالات عدة، وعلى نحو مفزع؛ فثمة قطع قتالية بحرية كبيرة زودت بأسلحة نووية، كانت يومئذٍ تبحر في أعالي البحار أو تحتها؛ وقاصفات تحمل على متنها أسلحة حرارية - نووية اعتادت التحليق بشكل متواصل وبنسق دقيق، في انتظار الأوامر و"شيفرة الإطلاق"؛ كي تأخذ طريقها إلى أراضي العدو، وطائرات مقاتلة تسلك خطوطاً مباشرة صوب مناطق ساحلية أجنبية؛ لا لشيء إلا "تشغيل" دفاعات العدو الجوية؛ بوصفها الوسيلة المثلى؛ لتحسين خطط الاستهداف الخاصة بها؛ تمهيداً لتنفيذ عمليات حقيقية فعلية، وهناك وحدات عسكرية ميدانية زُودت بأسلحة نووية تستطيع استخدامها في قاذفات يمكن حملها يدوياً؛[4] وعلى هذا، فقد كان هناك كثير مما يمكن أن يقع من أخطاء فادحة خلال العصر النووي الأول، ولكنها لم تحدث؛ لهذا السبب أو ذاك. ولكن من المؤكد أن مشهد "سحابة الفطر" النووية الماثل في الأذهان، لم يحل دون اندلاع أزمات خطيرة بشأن برلين وكوبا. ومع أن حوادث جساماً قد وقعت بالفعل من حين إلى آخر، إلا أن أياً منها؛ لم يسبب إشعال فتيل "القنبلة"؛ ولنأخذ بضعة أمثلة: ففي الرابع والعشرين من كانون الثاني/ يناير عام 1961، تحطمت في أثناء التحليق فوق مدينة جولدزبورو (بولاية كارولينا الشمالية)، قاصفة من طراز B-52، وكانت محملة بقنبلتين هيدروجينيتين؛ وجراء ذلك، تعطلت في إحدى هاتين القنبلتين، خمسة من أصل أجهزة السلامة الستة الخاصة بها، ومع ذلك لم تنفجر القنبلة. وطمرت أجزاء من القنبلة الأخرى في أحد المستنقعات، ولم يتم استخراجها قط. وفي 17 كانون الثاني/ يناير عام 1966، اصطدمت قاصفة من الطراز ذاته، تحمل أربع قنابل هيدروجينية، بطائرة صهريج (tanker)، في أثناء التزود بالوقود جواً؛ ما سبب سقوط قنبلتين في أرض

زراعية على مقربة من بالوماريس (في إسبانيا). وبرغم انفجار المواد المتفجرة المحيطة بالجزء المركزي من القنبلتين وحدوث نشاطات إشعاعية، فإنهما لم تنفجرا، بل أمكنت استعادة القنبلة الثالثة سليمة تماماً، وفقدت الرابعة في البحر بادئ الأمر، ثم استخرجت بعد أربعة أشهر من ذلك التاريخ. وفي 22 كانون الثاني/ يناير عام 1968، تحطمت قاصفة أخرى من الطراز عينه، محملة بأربع قنابل هيدروجينية أيضاً، قرب قاعدة ثول الجوية في جزيرة جرين لاند؛ مسببة انبعاث مواد إشعاعية؛ وهذا اقتضى القيام بعملية تنظيف واسعة النطاق؛ لإزالة ما تلوث من مياه وجليد. وفي 15 أيلول/ سبتمبر من عام 1980، شبت النيران في قاصفة من الطراز نفسه، بينما كانت جاثمة على مدرج في قاعدة غراند فوركس (بولاية داكوتا الشمالية)؛ ومن ذلك: أسلحتها النووية، طوال أكثر من ثلاث ساعات. ومرة أخرى، لم تنفجر الأجزاء المركزية من القنابل، برغم أن مواد حساسة شديدة الانفجار، كانت تحيط بها.[5]

وبالمقارنة إلى الأسلحة النووية المنصوبة على الطائرات القاصفة والصواريخ العابرة للمحيطات، فإن الأسلحة النووية التكتيكية، وهي التي تستخدمها القوات القتالية في ميدان المعركة، تأتي في مستوى أدنى بكثير، من حيث توافر متطلبات السلامة والأمان. ففي كانون الثاني/ يناير عام 1977، اقتحمت إحدى زمر عصابة بادر - ماينهوف الألمانية المتطرفة، قاعدة تابعة لحلف الناتو في مدينة جيسن (بألمانيا الغربية)، تخزن فيها أسلحة كهذه. وحاول المقتحمون صرف الأنظار عن عمليتهم بتفجير شاحنة وقود خارج محيط القاعدة، باستخدام عبوة مفرغة، ولكنهم أخطأوا في قراءة مقياس وقود الشاحنة، فظنوا أن خزانها مليء، بينما هو يكاد يكون خاوياً. وقد اخترقت العبوة الخزان فوق مستوى الوقود الموجود فيه؛ ولو أنهم كانوا قد صوبوا العبوة بمستوى أدنى، أو أن الخزان كان مليئاً بالوقود، لكان تكتيك تحويل الانتباه هذا، قد حقق النجاح المطلوب. وعلى أي حال، ومع أن الزمرة المهاجمة استطاعت اختراق الحاجز الأمني للقاعدة، إلا أن تبادلاً لإطلاق النار، منعهم من اختراق الحاجز الأمني الآخر المحيط بموقع خزن الأسلحة النووية.[6]

إن أياً من هذه الأحداث - وغيرها من الأزمات الخطيرة الأخرى - كان يمكن أن يفتح صفحة جديدة من صفحات التاريخ. وهي لما تزل ماثلة بوضوح في ذاكرة فئة قليلة من البشر. وعلى أي حال، فلم تكن "الحوادث النووية"، إبّان العصر النووي الأول، هي الوحيدة التي كانت تنذر بنشوب معركة (أرمجدون) الفاصلة، أو حرب فناء الكون؛ فالحسابات الخاطئة، وإخفاقات الأجهزة المخابراتية، والنصائح والمشورة غير السليمة، والحماسة المفرطة من القادة العسكريين، كان يمكن أن تخلف هي الأخرى نتائج كارثية. ففي عام 1983، عندما كانت إدارة ريجان، تشدد القول على أن الاتحاد السوفييتي ماضٍ في تحقيق التفوق على المستوى الاستراتيجي، كان الكرملين - في واقع الحال - مقتنعاً بأنه مايزال متخلفاً في هذا المجال، وبأن صقور البنتاجون والبيت الأبيض - في تقديره - يعدون العدة لتوجيه ضربات استباقية مستفيدين من تنامي القوة العسكرية الأمريكية. غير أن عملاء المخابرات السوفييتية في أمريكا كانوا، في غضون ذلك، يراقبون بشكل دقيق أعمال مصارف الدم الأمريكية، ويحسبون عدد الأنوار المضاءة ليلاً في مباني وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكيتين؛ بوصفها مؤشرات على هجوم أمريكي محتمل.[7] والحق هو أن قيادات البنتاجون، كانت بالفعل تقضي ساعات إضافية في العمل خلال تلك الفترة، ولكنْ؛ لإعداد منشورات وتقارير متقنة الصنع ومقنعة، تسلط الضوء من خلالها على مظاهر التطور الجديدة التي حققها السوفييت على الصعيد العسكري؛ بغية تسويغ الحاجة إلى اللحاق بالمستوى نفسه الذي بلغته الآلة الحربية السوفييتية.

ولعل الحدث الأبرز بين كل ما تقدم ذكره هو ذلك الذي وقع في أثناء أزمة الصواريخ الكوبية، عندما أمر الرئيس جون إف. كينيدي، بفرض حصار على كوبا؛ وهو ما عملت البحرية الأمريكية على فرضه أيضاً، وبحماسة بالغة على الغواصات والسفن الحربية السوفييتية. وكان كل من: غواصات "فوكستروت Foxtrot" السوفييتية، وهي التي لم تكن معروفة وقتذاك لقادة البحرية الأمريكية، قد زودت بطوربيد واحد يحمل رأساً نووياً. والأوامر المعطاة لهذه الغواصات جميعاً، تقضي عدم استخدام أسلحتها النووية هذه إلا عند تلقيها ترخيصاً بذلك من موسكو، ولكن ضباط

الغواصة بي-59 الثلاثة، كانت لهم خططهم الخاصة بهم. فقد قرروا أنهم، في حالات الضرورة القصوى، سيتجاهلون الأوامر الموجهة لهم؛ أي أنهم إذا ما عُرّضوا لهجوم، ولم يتمكنوا من الاتصال بموسكو، فإنهم سيطلقون الطوربيد الذي تحمله غواصتهم؛ حالَ وافق ثلاثتهم على إطلاقه.

وفي السابع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر عام 1962؛ أي اليوم نفسه الذي أُسقطت فيه فوق كوبا طائرة استطلاع أمريكية من طراز يو-2، كانت الغواصة السوفييتية بي-59؛ هدفاً لقصف مكثف بقنابل الأعماق لإجبارها على الصعود إلى سطح الماء. وشرع قائد الغواصة ومساعده وضابط الشؤون السياسية فيها، تحت وطأة الضغط الشديد الذي واجههم، في مناقشة مصير هذا الكوكب؛ فصوت اثنان منهم لمصلحة استخدام سلاحهم النووي، بينما جاء تصويت مساعد القائد؛ لينقذ العالم من كارثة نووية، وليصبح فاسيلي ألكسندروفيتش أركيبوف، وهذا هو اسمه، البطل المجهول لأزمة الصواريخ الكوبية.[8] ولقد كان "مجهولاً" لمجلة **تايم** *Time* أيضاً، يوم اختارت البابا يوحنا الثالث والعشرين، رجلَ ذلك العام بدلاً منه!

وعلى نحو ما، فإن أياً من هذه الأحداث، والحسابات الخاطئة، وإخفاقات الأجهزة المخابراتية، لم يكن ليطلق "سحابة الفطر" النووية؛ وهي التي ربما كانت حينذاك؛ ستسبب إطلاق فورة عنيفة من التفجيرات النووية. ولا ريب في أن تطورات كهذه، لم يتم تضمينها في محتوى نظرية الردع التي لم يفكر مهندسوها ملياً في شيء لا يمكنهم إخضاعه لسيطرتهم. وعوضاً عن ذلك، فإن أكثر منظّري "الردع النووي" نفوذاً وتأثيراً، ركزوا اهتمامهم على ما يمكنهم استغلاله والتلاعب به؛ ومن هنا، فقد اكتسبت الجوانب النوعية والكمية للميزان النووي أهمية بالغة؛ ما يعني أن متطلبات الأسلحة النووية وضروراتها، إبّان حقبة الحرب الباردة، صارت طوال الوقت تقع ضمن المقاييس النسبية؛ فالقوتان العظميان لم تحصلا قط، على كفايتهما من الأسلحة بالمعنى المطلق لها.

ولعل ما يدعو إلى الدهشة هنا! هو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت في تلك الحقبة قد أنتجت ما يناهز 70 ألف سلاح نووي، وأجرت عليها أكثر من ألف اختبار، أما الاتحاد السوفييتي، فقد صنّع من هذه الأسلحة ما يقرب من 55 ألفاً، وأخضعها لأكثر من 700 اختبار.[9] وهذه الأرقام، تشكل مجموعاً إجمالياً قدره 125 ألف سلاح نووي لم يستخدم أي منها في معركة، ولم يتم تفجيره عن إهمال أو عن غير قصد. وبدلاً من ذلك؛ ولإيضاح ما تنطوي عليه من نتائج مهلكة، وتعزيزاً لنظرية الردع المطلق، فقد حرصت كل من: واشنطن وموسكو، على اختبار ما معدله سلاح نووي واحد أسبوعياً، طوال الفترة ما بين أزمة الصواريخ الكوبية وسقوط جدار برلين.

الردع وتدابير الطمأنة

استندت نظرية الردع النووي، خلال العصر النووي الأول، إلى تهديدات الإبادة التامة؛ وكي يمتلك هذا الردع "صدقية" كبرى، دأبت القوتان العظميان كلتاهما على تبادل رسائل تعكس صلابة تصميم كل منهما؛ وهو ما فرض على كل معسكر استعراض قواته النووية مرة بعد أخرى. وقد اتخذ هذا الأمر، شكل اختبارات لأسلحتهما النووية، إلى جانب عرض نماذج متطورة جديدة من القاصفات والصواريخ والغواصات؛ فتم إخضاع عشرات الصواريخ لتجارب إطلاق فعلية، وإنتاج المئات منها سنوياً.

وقد كان لهذه "الرسائل"، تأثير مزعج إلى أبعد الحدود؛ إذ إن قرع طبول الحرب كان قد أوجب بذلَ جهد متزامن لطمأنة قلق الرأي العام بأن ساسة البلاد يعملون جاهدين؛ للحيلولة دون حدوث كوابيس نووية. وهذا – من دون شك – وضع صعب ودقيق يجب التعامل وإياه بدقة كبيرة؛ فالردع في غياب التطمينات، يمكنه أن يؤجج المخاوف إلى حد كبير؛ على حين أن الجهود الرامية إلى إشاعة الطمأنينة يمكنها أن تضعف قوة الردع.[10] وبموازاة ذلك، كان لا بد أيضاً، من شق طريق للجهود الدبلوماسية المشتركة؛ لئلا تُترك للمصادفة مخاطرُ الإبادة النووية والتهديد بها. وابتداءً بعام 1960، كانت المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، قد

شرعت في تدارس إحدى صيغ "الطمأنـة"، التـي عُرفـت بنظريـة "مراقبـة الأسـلحة". وبحسب صوغ اثنـين مـن مؤسـسي هـذه النظريـة؛ (وهمـا: تومـاس شـيلينغ ومورتـون هالبيرن)، فإن أحد الأهداف الأساسية لمراقبة الأسلحة، كان تجنب اندلاع حرب لا يريـد أي من الجانبين دخولها، وتقليل تكاليف سباقات التسلح ومخاطرها إلى أدنى حد ممكـن.[11] ولنا أن نقول هنا: إن مفهوم "مراقبة الأسلحة"، شأنه شأن "الردع النـووي"، كـان أحـد منتجات "القنبلة" الفريدة من نوعها.

وكانت مهمة توجيه رسائل متباينة، تتباين مضامينها بين تهديد وتطمـين، بـين عـدوين أيديولوجيين، مثار جدل وخلاف على الصعيد السياسي. وعلى حـد تعبـير الجنـرال تومـاس باور، القائد السابق للقيادة الجوية الاسـتراتيجية، فـإن مثـل ذلـك التـصرف يـشبه ارتـداء الملابس وخلعها في وقت واحد؛[12] فالقائمون على مراقبة الأسلحة، ممن أخذوا عـلى عـاتقهم مهمة الطمأنة؛ أمسوا هدفاً للسخرية؛ جراء "سذاجتهم"، وتخليهم عن أوراقهم التفاوضـية، أما المحللون الاستراتيجيون المتخصصون في الأسلحة النووية، ممن اضطلعوا بدور التهديـد والوعيد، فلم يسلموا هم أيضاً من السخرية؛ بسبب مخططاتهم "الأخروية" غير السوية التي يريدون بها إحراق الحضارة حية، وتلويثها بالإشعاعات النووية. وكان محكومـاً عـلى هـاتين الثقافتين أن تتعارض كل منهما والأخرى؛ فأي مفاوضات ناجحة؛ كانت ستسبب - لا محالة - عرقلة تنفيـذ خطـط الخـبراء الاسـتراتيجيين ودعـاة الحـرب؛ مـثلما أن بـرامج التحـديث الاستراتيجية، لا بد أن تقطع الطريق على طموحات المفاوضين وتطلعاتهم.

وإثر ظهور "القنبلة" بشكل مروع، كانت نظرية الردع في طريقها سريعاً إلى التبلـور، بدءاً بصدور كتاب بيرنارد برودي الموسوم، "**السلاح المطلق** *The Absolute Weapon*"، وفيه يقول: إن «الغاية الأساسية لمؤسستنا العسكرية حتى الآن هي كسب الحروب، ولكن هذه الغاية يجب من الآن فصاعداً أن تكون تفادي الدخول فيها»؛[13] وهناك أسـباب عـدة؛ جعلت ظهور نظرية مراقبة الأسلحة يتقدم على تطوير نظرية الردع؛ وفي مقدمها: أن تدمير مدينتي هيروشيما وناجازاكي بسلاح نـووي واحـد، كـان قـد أثـار في الحـال (إلى جانـب

البدايات الأولى لنظرية الردع)، توجهاً قوياً لحظر القنبلة النووية، لا التحكم في أعدادها فحسب. وتعرض مجموعة من المقالات، نشرت عام 1946، في كتاب حمل عنوان "**عالم واحد أو لا عالم** *One World or None*"، خلاصة لطبيعة هذا التوجه. وفي هذا السياق، كتب ألبرت آينشتاين قائلاً: إن التهديد بتدمير المدن على هذا النحو المباغت، «يمكن أن يوفر النتيجة التي قد يجد حتى أكثر القادة إحساساً بالمسؤولية أنفسهم حيالها، مجبرين على شن حرب وقائية».[14] وقد ركّز المسهمون في هذا الكتاب اهتمامهم، بوجه عام، على ضرورة إلغاء الحرب ما بين القوى العظمى؛ لمنع استخدام "القنبلة" مرة أخرى؛ ولكي يمكن إلغاء الحرب، فلا مناص من إنشاء مؤسسات جديدة تتخطى في صلاحياتها حدود الولاية الوطنية، بحيث تكون لها سلطات غير مسبوقة. وهنا، فإن المشكلة، كما يعرضها برودي، هي إيجاد السبيل التي تمكّن «السياسة من مواكبة الفيزياء».[15]

وعلى الطريق نحو حظر "القنبلة"، وفي فترة زادت قليلاً على شهرين، صاغ روبرت أوبنهايمر، عالم الفيزياء الذي فعل ما لم يفعل غيره في مجال صنع الأسلحة الذرية، خطة "ملحمية"؛ بناء على طلب من دين أتشيسون، مساعد وزير الخارجية، وديفيد ليلينثال، رئيس هيئة وادي تينيسي. وتقوم خطة أتشيسون – ليلينثال، من حيث الجوهر، على ضمان رقابة دولية على استخراج المواد التي تدخل في بناء " القنبلة" وتصنيعها. وفي وقت لاحق، أعدت خطة بديلة من برنارد باروك، رجل الأعمال الذي اختاره الرئيس هاري ترومان؛ لعرض الخطة الجديدة على الأمم المتحدة، غير أن التعديلات التي جاء بها باروك، وهي التي اشتملت على قيام المنظمة الأممية بإنشاء آلية لصنع القرار، لا تخضع للفيتو: (حق النقض)؛ لتنفيذ الخطة، جوبهت بالنقض من الاتحاد السوفييتي؛ فالكرملين لما يكن مستعداً بعد، للقبول بالعمليات التفتيشية المفاجئة، وهي التي كان سيفرضها أي نظام واقعي من نظم الرقابة الدولية؛ وقد طالب جوزيف ستالين؛ إذ كان يسعى بشكل محموم لامتلاك قنبلته النووية الخاصة به، الرئيسَ ترومان، بالتخلي عن قنبلته قبل البحث في أي مشروع لنزع السلاح. وعلى الرغم مما بذله من جهود فاعلة وكبيرة، فقد أقرّ أوبنهايمر نفسه، بأن

تصرف ستالين، لم يترك لخطته الأصلية أي "بصيص أمل"، يجعل من الممكن وضعها موضع التطبيق.[16]

وبعد الإخفاق المدوي لخطة أتشيسون – ليلينثال، تبادلت موسكو وواشنطن، سيلاً من الرسائل والخطابات البلاغية المنمقة التي تعبّر كل منهما فيها عن رغبتها القوية في تحقيق نزع تام وشامل للسلاح. وأعقب ذلك قيام الاتحاد السوفييتي في آب/ أغسطس عام 1949، بإجراء أول اختبار لقنابله الذرية. وضاعت بعد وقت قصير على ذلك التاريخ، الفرصة المهمة التي تلت فرض ضوابط على القوة التدميرية للقنبلة، عندما أمر الرئيس ترومان، بتأسيس برنامج عاجل ومكثف لإنتاج أسلحة نووية اندماجية؛ فالقنابل الذرية كانت ستبدو ضئيلة القيمة بالمقارنة إلى القنبلة الهيدروجينية. وكان يمكن تحديد الفارق بينهما بجمع جسيمات مادية مشعة بواسطة "معدات استنشاق sniffers"، يتم تحميلها على طائرات تعد خصيصاً لهذا الغرض. وهذا – بكلمة أخرى – يشكل وسيلة أساسية لمراقبة امتناع واشنطن وموسكو، بصورة مشتركة عن أجراء تجارب على القنابل الهيدروجينية لكل منهما.[17] ولكن الوقت – فيما بدا – كان مبكراً لتدارس فكرة كهذه، تنطوي على تغيير جذري. ومرة أخرى، تعود المحاولات الأمريكية إلى امتلاك التفوق في الميدان النووي، وهي التي اقترنت بغياب الثقة في التزام ستالين، بالامتناع عن هذه التجارب؛ لتسبب تنامي حجم الترسانات النووية بمعدلات سريعة مطّردة.[18]

وخلال خمسينيات القرن الماضي، أبدى كثير من المحللين الاستراتيجيين، استياءهم حيال القيود التي فرضها الرئيس آيزنهاور؛ بهدف تقليص الإنفاق؛ وهي التي أفضت إلى اعتماد إدارته اعتماداً كبيراً على الأسلحة النووية، ووضع خطط لهجمات نووية واسعة النطاق، بينما يتم تقليص الموازنات الدفاعية للقوات التقليدية؛ ومن بين أكثر منتقدي خطط إدارة آيزنهاور، وضوحاً وصراحة هنري كيسنجر؛ فهو الذي كان يتولى إدارة مجموعة بحثية تابعة لمجلس العلاقات الخارجية، وكانت قد شكلت نقطة البداية لكتابه المؤثر الموسوم "**الأسلحة النووية والسياسة الخارجية**". وقد ركز كيسنجر، اهتمامه على

الفجوة الفاصلة بين الرؤية الحربية النووية، وهي التي كانت تعتمد على العمليات الانتقامية الشاملة، وبين متطلبات العمل الدبلوماسي وإدارة التحالفات. وكانت هذه الفجوة الواسعة؛ هي ما دفع كيسنجر، إلى تبني مفهوم "الحرب النووية المحدودة".[19]

وفي كل الأحوال، فإن العلاج الذي اقترحه كيسنجر، جاء مثيراً للجدل وموضعاً للتشكيك؛ نظراً إلى أن إقناع الرأي العام الأمريكي - فضلاً عن الاتحاد السوفييتي - بقبول هذا المفهوم كان مهمة شاقة جداً، ولكنه حين جعل الفكرة المركزية تقوم على أن «أي رؤية نووية أحادية البعد، لن تكون كافية لتحمل أعباء قوة الردع والجهود الدبلوماسية»، فإن كيسنجر، كان قد مهد بذلك، السبيل إلى التوصل إلى مفهوم "مراقبة الأسلحة"، الذي سيبرز لاحقاً. ولقد كان من دون شك على صواب في اعتقاده بأن اعتناق إدارة آيزنهاور، مبدأ الرد الانتقامي الشامل - وهو الذي لم يدم طويلاً - لم يكن إلا طريقاً مسدودة سواء بالنسبة إلى الاستراتيجية العسكرية أو السياسة الخارجية؛ ومع ذلك، فإن كيسنجر، في مقاربته هذه، يبدو ضيق الأفق إلى حد بعيد؛ فنمط الجهود الدبلوماسية الأمريكية، وإدارة التحالفات، ما كان سيمكن الارتقاء بها وتعزيزهما من خلال تحسين خيارات خوض الحروب النووية، من دون تقديم ضمانات وتطمينات أكبر، إزاء ما يتعلق باستخدام "القنبلة".[20] وإذا كانت الخيارات النووية المحدودة، تشكل تدبيراً احترازياً لا غنى عنه ضد عدو أجاد تسليح نفسه، فإنها ربما لا تبعث على ما يكفي من الاطمئنان.

وإذا كان سيتم التخلي عن الخيارات النووية المحدودة، وكان نزع السلاح التام والشامل أمراً ليس مرجحاً تحققه، فما المسار الأكثر منطقية من غيره؛ إذاً؟ وقتذاك، كان ستالين، قد مات ووري التراب؛ ما أنعش الآمال في أن زعماء الكرملين الجدد، ربما جاءوا معهم بأفكار جديدة. وإدارة آيزنهاور، كانت قد شرعت في إذابة حاجز الجليد الدبلوماسي الذي كان قائماً بينها وبين الكرملين، وصارت تبحث معه - وإن من دون طائل - مسألة المخاوف المرتبطة بالهجمات المفاجئة. وفي هذا الخصوص، برزت الحاجة إلى تأسيس آلية جديدة تقلل من احتمالات شن هجمات كهذه، وتصلح لتكون مدخلاً للعودة إلى فكرة

نزع السلاح التام والشامل. وكان واضحاً أن هذه المقاربة الجديدة، كانت مطلوبة لتقديم التطمينات لعامة الناس، ولفرض القيود على سباق التسلح النووي، وللحؤول دون الاستخدام العرضي أو الاستخدام؛ جراء نوبة غضب للترسانات الناشئة، (وهي المكونة من القنابل الهيدروجينية والأسلحة النووية التكتيكية)؛ ولتدارس هذه الموضوعات، تمّ تشكيل مجموعتي عمل من شخصيات أكاديمية بارزة؛ لتعملا بالتزامن في كل من: لندن وكامبردج (بولاية ماساشوسيتس). وبوجه عام؛ خلصت المجموعتان إلى المحصلة ذاتها التي سميت "مراقبة الأسلحة".

وقد عكفت المجموعة التي اجتمعت في لندن، على مناقشة أوراق عدة، أعدها هيدلي بول، الباحث في معهد الدراسات الاستراتيجية؛[21] وقد ضمنها لاحقاً في كتابه الموسوم **"مراقبة سباق التسلح"** المنشور عام 1961. وتمّ تعريف مفهوم مراقبة الأسلحة، بـ «الضوابط التي تُفرض دولياً على سياسات التسلح، سواء إزاء ما يتعلق بمستوى الأسلحة، أو طبيعتها، أو نشرها، أو استخدامها». ويبدأ بول، أطروحته بما يعكس رفضه هذا التعريف؛ فهذا المفهوم في حقيقة الأمر، لا يتعلق – من حيث الأساس – بتوفير الأموال، أو بمبادئ الأخلاق، أو بوقف سباقات التسلح التي تفضي حتماً إلى اندلاع الحروب؛ فهذه كلها افتراضات يرفضها الباحث. وفي المقابل، فإن مفهوم "مراقبة الأسلحة"، يُعنى في المقام الأول برسم سياسات وصوغ اتفاقيات دولية تسهم في «تقليل الأخطار التي يمكن عالمنا المدجج بالسلاح المنقسم في الرأي على نفسه أن يوجدها». ومع ذلك، فليس للمرء، في عالم كهذا، أن يتوقع من عملية مراقبة الأسلحة اجتراح المعجزات؛ إذ إن «مبدأ مراقبة الأسلحة لا يقدم وسيلة تمنع تأثر وضع سياسي ما، بإرادة دول معينة تسعى لتغييره مستقبلاً؛ وهو – أي المبدأ – لا يحدد مقدماً المسار الذي تتخذه سياسات الدول في المستقبل ولا يلزمها به»، أما من الناحية العملية، فإن مراقبة الأسلحة يمكن أن تشكل آلية توجيهية؛ ربما استطاع الحكماء من القادة السياسيين الاستفادة منها؛ لتقليل المخاطر النووية؛ وحالَ التعامل والسلاح المطلق، فـ "لن يكون

هناك إلا أمن نسبي"؛ وربما لا تساعد التدابير المتخذة في إطار مراقبة الأسلحة، مثل هؤلاء القادة إلا في «تعزيز تدابيرهم الأمنية في مواجهة الحرب».[22]

وفي منطقة بوسطن، تم تحديد الملامح الأساسية لأجندة ذات نطاق أوسع وأكثر طموحاً لمراقبة الأسلحة. وقد قام دونالد برينان وبرنارد فيلد، من خلال عملهما تحت رعاية الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، بتنسيق سلسلة من جلسات العصف الذهني؛ تمخضت عام 1961، عن كتابين مهمين: الأول من تحرير برينان، وقد حمل عنوان: "**مراقبة الأسلحة، ونزع السلاح، والأمن القومي**"، أما الثاني، وهو الذي يعد من أبرز الآثار في هذا المجال، فهو كتاب"**الاستراتيجية ومراقبة الأسلحة**"، وكان من تأليف توماس شيلينغ ومورتون هالبيرن.

وقد أسهمت في كتاب برينان، مجموعة منتقاة من الباحثين والكتاب المرموقين؛ كان منهم: هيرمان كان، وهو الذي تناول الطرائق التي يمكن بدء الحرب من خلالها، وإيريك فروم، عالم النفس الفرويدي، ومؤلف كتاب "**فن الحب** *The Art of Loving*"، الذي تحدث عن نزع تام للسلاح من جانب واحد، وإدوارد تيلر، "أبو القنبلة الهيدروجينية"، وجيروم وايسنر، النصير القوي لمبدأ مراقبة الأسلحة، وهو الذي أصبح مستشاراً علمياً للرئيس كينيدي، وهنري كيسنجر، والسيناتور هيوبرت همفري، وهو الذي دافع بقوة داخل الكونجرس، عن فكرة تأسيس وكالة جديدة لمراقبة الأسلحة ونزع السلاح. وكان سيعد تصرفاً غبياً من برينان، لو أنه حاول دفع هذا الفريق من المفكرين، إلى الإقرار بما كان يمكن أن يشكل عملية متينة الأسس لمراقبة الأسلحة. وبدلاً من ذلك، فإن هؤلاء الباحثين قد قدموا في الواقع تصوراتهم الأولية لموضوعات ستكون مادة لنقاشات وخلافات حادة، على مدى السنوات الخمس والعشرين اللاحقة.

ومهما يكن من أمر، فقد تردد برينان، في الفصل التمهيدي من كتابه في وضع تعريف لمفهوم "مراقبة الأسلحة"، وقد يعود ذلك إلى طبيعته "التجريبية"؛ وهي الخاصية التي ربما

كانت ستطبق أيضاً، على نظرية الردع النووي، وقد استندت نظريته - من حيث الأساس - على أن «من المفيد التفكير بصورة شاملة، في فكرة مراقبة الأسلحة، من حيث كونها مقاربة تعاونية أو متعددة الأطراف لسياسات التسلح»، وهي التي يمكن أن تشتمل «على مقدار الأسلحة والقوات الموجودة بالفعل وأنواعها، وعلى خطط تطوير مثل هذه القوات ونشرها واستخدامها كذلك، سواء أكان ذلك وقت السلم، أم كان خلال فترات التوتر، أم كان في زمن الحروب الضارية».[23] ويرى مشارك آخر، وهو روبرت بووي Robert R. Bowie، الذي ترأس لاحقاً، مكتب التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، أن مفهوم مراقبة الأسلحة، يمكنه أن يشكل «أي اتفاقية تبرم بين قوى عدة؛ بهدف تنظيم جانب ما، من جوانب قدراتها وإمكاناتها العسكرية».[24]

ويأتي دور شيلينغ وهالبيرن؛ ليعرضا في كتابهما الصغير في حجمه، ما لم يستطع فريق بريتان، التوصل إليه، ولم يكن ذلك إلا المفهوم المنطقي المترابط المستند إلى أسس صيغت بشكل محكم لما كان سيعرف في وقت قريب بـ "قواعد مراقبة الأسلحة". ومراقبة الأسلحة في تقديرهما، ليست بذلك المشروع المستقل عما سواه، بل إنه حري به أن يمثل تتمة "طبيعية" للسياستين الخارجية والعسكرية، و«امتداداً لنطاق الاستراتيجية العسكرية». ويمضي شيلينغ وهالبيرن، إلى الاعتقاد بأنه مع ظهور القنبلة إلى الوجود، فإن «علاقتنا العسكرية بأي أعداء محتملين، لن تكون علاقة صراع ومجابهة فحسب، وإنما ستنطوي على عناصر قوية لمصلحة متبادلة في تفادي حرب لا يريد أي من أطرافها دخولها، وفي تقليل تكاليف سباق التسلح وأخطاره إلى أدنى حد ممكن، وفي الحد من نطاق الحرب وما يرافقها من أعمال عنف في حال وقعت بالفعل». وفي ظروف معينة، قد يترتب على هذه الفرضيات، ظهور «مصلحة مشتركة في فرض ضوابط للحد من التسلح وتطبيقها وفق قاعدة المعاملة بالمثل». وقد بدأ العمل فعلياً، بـ "فن الممكن"، مع الإقرار بأن «هناك تبادلاً للتقويات وردات الأفعال بين قواتنا العسكرية والصراعات التي تفكر ملياً فيها وتؤثر بها في الوقت عينه».[25]

ويرى شيلينغ وهالبيرن، أن "مسألة" مراقبة الأسلحة " الجديدة" هذه، تجسد «موضوعاً عميقاً ومتعدد الجوانب، لم يتم فهم أبعاده وتأثيره في السياسات الأمنية والشؤون العالمية إلا بشكل غامض ومبهم». ومن خلال تسليط ضوء كاشف على "عالم الفرص" الجديد هذا، يشدد الكاتبان على القول: إنه «إذا أمكن استيعاب فكرة مراقبة الأسلحة بشكل سليم، فإنها لن تكون بالضرورة مناوئة لأي سياسة عسكرية يتم استيعابها بشكل سليم أيضاً، أو مخالفة لها، أو بديلاً منها».

إن أهداف كلٍ من: مراقبة الأسلحة والاستراتيجية العسكرية الوطنية، يجب أن تكون متطابقة من حيث الجوهر. وقبل أن يذهب أحدنا إلى أن يعد هذا القول تفسيراً شديد الضيق لمفهوم مراقبة الأسلحة، عليه أن يتأمل في إمكانية أن يعدّه أيضاً، بياناً شديد العمومية لما يجب أن تكون عليه أهداف الاستراتيجية العسكرية.

ويخلص الكاتبان إلى استنتاج يبدو قاتماً، بقولهما: إن «التطور يحدث بوتيرة بطيئة، والتعاون العسكري ما بين الأعداء المحتملين ليس بالفكرة التي يمكن أن تُحقق بصورة طبيعية...، والطابع التحفظي الذي تتميز به السياسة العسكرية، هو الذي جعل "مراقبة الأسلحة"، تبدو وكأنها ميدان عمل بديل، ومضاد أيضاً».[26] وكانت عملية صوغ مفهوم لمراقبة الأسلحة، قد جوبهت بشكوك قوية منذ البدء؛ ووقتذاك، أشار المنتقدون إلى أن الجهد المهم الوحيد الذي اقترب إلى حد ما، مما كان يدور في ذهن شيلينغ وهالبيرن، (وهو الذي نجده ممثلاً بمحاولة قام بها دبلوماسيون: أمريكيون وبريطانيون وفرنسيون وألمان ويابانيون؛ لفرض قيود على حجم القوات البحرية لبلدانهم وقدراتها العسكرية)، قد أجهضته صراعات القوى الكبرى وطموحاتها المتضادة على الصعيد الجيو-سياسي. وقالوا أيضاً: إن إخفاق جهود القوات البحرية في عشرينيات القرن الماضي وثلاثينياته، وهي التي استهدفت تطبيق ضوابط متفق عليها، على حجم سفنها الحربية الرئيسية وقدراتها الحربية؛ كان سبباً لنشوب حرب كونية؛ فما الذي يدعونا، إذاً، إلى تكرار ذلك الإخفاق ثانية؟.

إن شعوراً مغايراً كان يخامر جون إف. كينيدي، بعيد انتخابه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، وفي تلك الأثناء، كان ظهور مؤسسي نظرية مراقبة الأسلحة، في جامعة هارفارد ومعهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا، قد جاء في الزمان والمكان المناسبين تماماً. فيلحق بعضهم بكينيدي، إلى واشنطن؛ حيث حاولوا وضع النظرية الأكاديمية موضع التطبيق العملي، بينما يقر كينيدي، بضرورة إنشاء وكالة لمراقبة الأسلحة ونزع السلاح، تُلحق بوزارة الخارجية. وبعد ذلك، خرجت الفرصة من رحم الأزمة؛ فأزمة الصواريخ الكوبية، قد أجبرت الجميع على النظر ملياً مرة أخرى في عواقب الكابوس النووي، وكانت حافزاً على صوغ التدابير الأولى في هذا الشأن، بالشكل الذي ربما لا يحقق نزعاً تاماً وشاملاً للأسلحة، ولكنها تحول دون اندلاع الحرب بصورة غير مقصودة، وتشيع الطمأنينة في نفوس الرأي العام وتبدد مخاوفه. وفي عام 1963، وبعد مضي ثمانية أشهر على الأزمة الكوبية، كانت اتفاقية "الخط الساخن" الجديدة، قد وضعت في صيغتها النهائية، وأقيمت محطات الخط في البنتاجون والكرملين؛ بغية تسريع عملية التواصل وقت الأزمات.

وفي وقت لاحق من العام نفسه، اتفق الزعيمان: الأمريكي كينيدي، والسوفييتي خروتشوف، على وقف إجراء التجارب النووية في الفضاء، بعد أن بات مشهد "سحابة الفطر" النووية مألوفاً جداً، ويذكّرنا بالمخاطر النووية، بينما أصبحت هذه المخاطر أكثر واقعية من ذي قبل؛ فالغبار المشع المتساقط، من الاختبارات الفضائية؛ بدأ يسبب كارثة صحية عامة، اقترنت بمؤشرات مفزعة لظهور آثار للنظير الإشعاعي سترونتيوم-90، ونواتج الغبار الثانوية الأخرى، في حليب الأمهات والصور الشعاعية التي تؤخذ للأسنان. وفي غضون ذلك، عبّر خبراء الردع الاستراتيجيون عن قلقهم، من أن الوسائل الرئيسية لاستعراض القوة النووية، يمكنها أن تزول تماماً، من خلال التوصل إلى معاهدة تفرض حظراً جزئياً على التجارب النووية، ويمكنها أن تدفع بالدول النووية، إلى إجراء تجاربها تحت الأرض مستقبلاً. ولكن، أول مرة في العصر النووي الأول، صار واضحاً وقتذاك، أن تأثير التظاهرات الشعبية، كان أقوى مما تمليه نظرية الردع النووي؛ فقد انتصرت حاجة الناس إلى الطمأنينة، على رغبات مصممي القنابل والخبراء

الاستراتيجيين المتخصصين في الحرب النووية.[27] ولقد انعكس الدعم الذي حظيت به معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية، في موافقة أربعة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ عليها. وفي العصر النووي الأول، نجد أن الإنجاز الأكبر في مجال مراقبة الأسلحة، كان سيُحقق عما قريب، من خلال المعاهدة التي سترسي الأساس لنظام عالمي؛ يستهدف منع انتشار الأسلحة النووية.

أصول نظام منع الانتشار النووي

كان العصر النووي الأول، معنياً في المقام الأول بالانتشار النووي العمودي، لا الانتشار النووي الأفقي؛ فقد تعاظم حجم ترسانات القوى العظمى النووية إلى حد كبير، في وقت كان عدد الدول الأخرى التي امتلكت "القنبلة" صغيراً على نحو يدعو إلى الدهشة. وثمة ظاهرة أخرى تميز بها هذا العصر، وهي نجاح كل من الخصمين الأيديولوجيين في محاورة الآخر بشأن سبل تفادي الدخول في حرب يمكن أن تقضي عليهما معاً. وقد بدأ هذا الحوار من منطلقاته الأساسية، بالتزامن وإبرام اتفاقية "الخط الساخن"، وغيرها من الاتفاقيات القاضية ضمناً، أن يتجنب كل منهما إسقاط الأقمار الصناعية الجديدة المتطورة التي يطلقها الآخر؛ بقصد التجسس. ومع أن هذا الحوار سلك مسارات شاقة جداً؛ كي يشتمل على مفاوضات تتناول الجوانب الكمية والنوعية للتنافس النووي، فقد تمخض آخر الأمر عن معاهدات من مئات الصفحات التي تتضمن أحكاماً تقضي تنفيذَ عمليات تفتيشية مفاجئة، وتفكيك أعداد من الصواريخ والقاصفات والغواصات. وإذا كان هذا التقدم الاستثنائي، قد حقق كثيراً من الإنجازات، فإن أياً منها لم يرتقِ في أهميته إلى أهمية الشراكة التي أسهمت في إقامتها واشنطن وموسكو، في سياق مساعيهما الهادفة إلى منع الانتشار النووي.

ولعل من الممكن تعقب جذور تعاون القوى العظمى، في ميدان منع الانتشار النووي الأفقي، في دراسة سرية أجريت عام 1965، بتكليف من الرئيس ليندون جونسون؛ ففي أوائل أيام المستنقع الفيتنامي، كان على إدارة جونسون، اتخاذ قرار صعب

آخر، يُمثل بإمكانية بناء قوى نووية مضادة للاتحاد السوفييتي والصين الشيوعية - وهي التي كانت قد أجرت للتو اختباراً لأول أسلحتها النووية - بتسليح الهند واليابان وحلفاء واشنطن، في حلف الناتو بأسلحة نووية، ولم يكن الخيار البديل إلا مساندة الجهود الدبلوماسية العالمية الرامية إلى منع الانتشار النووي.

وكان الانقسام العميق في الرأي واضحاً بين أركان إدارة جونسون، حول طبيعة الخطوات الواجب اتخاذها؛ فالبنتاجون، كان يحث الرئيس جونسون، بدعم من وكالة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح التي أنشئت حديثاً، على مؤازرة جهود منع الانتشار النووي؛ ولأن وزارة الخارجية كانت مدركة هموم الأصدقاء والحلفاء ومشاغلهم الأمنية، فقد رأت في تزويدهم بالأسلحة النووية، وسيلةً لإحلال الطمأنينة في نفوسهم؛ وفي ضوء ذلك، عمد الرئيس جونسون، إلى الخروج من هذا المأزق، إلى تشكيل "هيئة عقلاء" من عشرة أشخاص، برئاسة روزويل جيلباتريك، وهو الذي كان قد تقاعد تواً من منصبه مساعداً لروبرت ماكنمارا، وزير الدفاع. وإلى جانب جيلباتريك، ضمت الهيئة عدداً من رموز الحرب الباردة المرموقين الأقوياء؛ مثل: ألان دوليس، المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية، والجنرال ألفريد جرونثير، القائد الأعلى السابق لقوات الحلفاء في أوربا، والمبعوثين الرئاسيين: جون ماكلوي، وآرثر دين.

وقد قررت هيئة جيلباتريك، بإجماع الآراء، أن تعدّ منع الانتشار النووي أولوية أمنية قومية قصوى، وأوصت في الوقت نفسه بـ «أننا إذا كنا سنأمل في تحقيق النجاح في منع انتشار الأسلحة النووية»، فسيتعين على الولايات المتحدة الأمريكية «أن تكثف إلى حد كبير»، تحركها في إطار استراتيجية للشراكة، لا تُقصَر على التحاور وموسكو فحسب، بل التحور وبكين أيضاً.[28] ومع أن إيجاد دافع مشترك مع ماو [تسي تونج]، كان يدخل في عداد الاحتمالات البعيدة جداً، إلا أن "مقاتلي" الحرب الباردة، من أعضاء هيئة جيلباتريك، كانوا على صواب حين افترضوا أن واشنطن؛ إذا اختارت عدم منح ألمانيا الغربية نصيباً من الأسلحة النووية، فإن موسكو - عندئذٍ - قد تصبح شريكاً فعّالاً في جهود منع الانتشار النووي.

وبالعودة إلى أحداث الماضي وتفهمها، نجد أن إعطاء منع انتشار الأسلحة النووية مرتبة الأولوية القصوى على صعيد الأمن القومي، كان قراراً سهلاً جداً، ولا يتطلب طول تفكير؛ وكما خلصت لجنة جيلباتريك، فقد كان واضحاً تماماً، أن انتشار مثل هذه الأسلحة في المناطق المتوترة والمضطربة، كان سيفضي إلى تحييد القوة الأمريكية؛ وقد «يثير آخر المطاف، تهديدات عسكرية مباشرة في وجه الولايات المتحدة الأمريكية». ومع ذلك، فإن طرائق العلاج التي اقترحتها الهيئة بدت، عام 1965، متطرفة حقاً! إذ هي اشتملت على توصيات تدعو الرئيس ليندون جونسون، إلى دعم المعاهدات المتعددة الأطراف بشكل قوي، والعمل بجدية على إنهاء جميع أنواع التجارب النووية، والترويج لفكرة إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، ووقف إنتاج المواد الانشطارية التي تدخل في صنع أسلحة كهذه.

وقد تأثر ليندون جونسون، بهذه النصائح تأثراً عميقاً؛ فصار يؤازر بحماسة بالغة، إبرام ما صار يُعرف بعيد ذلك، بـ "معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية"؛ متخطياً بذلك مخاوف وزارة الخارجية؛ حيث يمكن هذا، أن يلحق بالعلاقات بالدول الحليفة والصديقة المهمة أضراراً. ولا بد من القول هنا: إنه ما من معاهدة أخرى، حظيت بعدد من الملتزمين بها أكبر من ذلك الذي حظيت به هذه المعاهدة؛ فدخل طرفاً أميناً فيها، ما يزيد على 180 دولة. وقد وافقت الدول غير المالكة للأسلحة النووية، على الانضمام إليها؛ انطلاقاً من إدراكها خطورة التهديد الممثل بانتشار هذه الأسلحة؛ وبفضل المنافع ذات الصلة بالطاقة النووية التي وُعد بها المنضمون، والتعهدات التي قطعتها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن على نفسها بإزالة هذه الأسلحة. ولم تتضمن أي معاهدة أخرى، ضمانات وعمليات تفتيشية ذات شمول أكثر ونطاق أوسع، مما تضمنته هذه المعاهدة، حتى إنها غطت أكثر من 150 دولة. وخلال ما تبقى من حقبة الحرب الباردة، أسهمت التوصيات الأخرى التي خرجت بها لجنة جيلباتريك، كلها في بلورة السياسات الأمريكية ذات الصلة بمنع الانتشار النووي، وتعزيزها.

وفي الوقت الذي لعبت فيه تركيبة الثنائية القطبية، وهي التي استند إليها تنافس القوى العظمى، دوراً مهماً في تعزيز حالة الانتشار العمودي، فقد كان لها آثار سلبية في

ظاهرة الانتشار الأفقي؛ إذ كان في مصلحة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، الحيلولة دون انضمام أعضاء جدد إلى النادي النووي؛ حيث كان في حوزتهما ما يحتاجان إليه من "جزر وعصي"؛ لإعادة الدول "التي قد تخرج على الطريق"؛ (كتايوان وكوريا الجنوبية مثلاً)، إلى الحظيرة. وكان هناك، إبّان العصر النووي الأول، دولتان: (إسرائيل وجنوب إفريقيا)، خرجتا من فلك نفوذ القوى العظمى إزاء ما يتعلق بالقضايا النووية، واثنتان أخريان: (الهند وباكستان)، كانتا تقفان على أعتاب امتلاك الأسلحة النووية.

وماعدا ذلك، عدّت الضمانات التي تقدمها القوى العظمى مجزية وتبعث على الرضا، كما اتسمت تحالفاتها بالاستقرار والتوازن، ولم يكن هنا إلا القليل جداً من الدول الراغبة في الدخول في صدام ضد واشنطن وموسكو. ولعل أي نظام عالمي لمنع الانتشار النووي، ما كان سيمكن أن يبنى في غياب هذا الثنائي الغريب، أو من دون ربط مبدأ الإلغاء بتعزيز التطبيقات السلمية للذرة. وربما لم يكن ممكناً تجسير الهوة التي أوجدها تصدع السياسات الدولية؛ جراء ظهور "القنبلة"، إلا بقبول الجميع، المحصلة الصفرية نتيجة نهائية لكل قوة من هذه القوى، وبمؤازرة خطط ومشروعات في الاستخدامات غير العسكرية للطاقة الذرية؛ وعلى أي حال، فإن الوعود التي قدمت لمد دول العالم بالطاقة النووية – كما جُسدت في أكثر صورها وضوحاً ببرنامج "الذرة من أجل السلام" الذي أطلقه الرئيس آيزنهاور – هي التي زرعت؛ من غير قصد، بذور معضلات الانتشار النووي التي شهدها العصر النووي الثاني.

إن هذا النظام – سواء على صعيد النظرية أو صعيد التطبيق – كان يعني أن "القنبلة" ذاتها، هي المشكلة من حيث الأساس، لا دولة بعينها امتلكتها بالفعل، أو تتطلع إلى امتلاكها. وقد كان من السهل، والأكثر فاعلية، منع الانتشار النووي بجعل "القنبلة" محوراً للمشكلة، بدلاً من محاولة التمييز بين "الأخيار" و"الأشرار"، ولاسيما أن القوى العظمى، ربما لا تتمكن من الاتفاق على تعريف لـ "الأشرار". ولعل الأساس الذي أقيم

عليه النظام العالمي لمنع الانتشار النووي، ما كان سيحافظ على صلابته خلال العصر النووي الأول؛ إلا لأن القوى العظمى - حالَ اتفقت بالفعل على أمر ما - ستبذل في الغالب، ما في وسعها لتحقيقه؛ وحينئذٍ، كان الانتشار العمودي، قد بلغ حداً شديد الخطورة، أما الانتشار الأفقي، فربما سيزيد الأوضاع سوءاً على سوء. وتبعاً لذلك، وفي فترات تأزم صراع القوى العظمى خاصة، فإن الأطراف الرئيسيين من أصحاب المصلحة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باتوا يسلكون نهجاً أكثر وقائية، مما كان سائداً قبله؛ وصار الأمل يحدوهم في أن تتمكن واشنطن وموسكو أخيراً، من تجاوز خلافاتهما، وأن تنجحا في التفاوض بشأن عقد معاهدات؛ لمراقبة الأسلحة وتخفيضها. وفي تلك الحقب الشديدة الاضطراب، لم يكن هناك ميل قوي إلى أخذ هذه المعاهدة رهينة، ومطالبة القوى العظمى بتحقيق النجاح في مفاوضاتها؛ شرطاً لإطلاق سراحها. فلم تكن ممارسة لعبة حافة الهاوية في إطار النظام العالمي لمنع الانتشار النووي - في وقت كانت فيه القوى العظمى تمارس اللعبة ذاتها فيما بينها - إلا لتجلب المزيد من المخاطر النووية.

ولقد عُدّ تباطؤ وتيرة الانتشار النووي خلال العصر النووي الأول، عاملاً حاسماً وضرورياً؛ نظراً إلى أنه أتاح المجال أمام القوى الكبرى، والدول المجاورة، والمؤسسات الدولية المعنية، لاستيعاب التغيرات والتطورات غير المرحب بها؛ فبعد أن أثبتت واشنطن وموسكو، "سيادتهما" على ساحة القدرات الذرية في أربعينيات القرن المنصرم، حذت بريطانيا العظمى حذوهما في خمسينياته؛ لتنضم إليهما في العقد الذي تلاه، كل من: فرنسا والصين وإسرائيل،[29] ويأتي الدور بعد ذلك إلى جنوب إفريقيا، وإن لفترة وجيزة، أواخر سبعينيات القرن.[30] ومع اقتراب العصر النووي الأول من نهايته، استطاعت باكستان، أواخر ثمانينيات القرن العشرين، امتلاك قدرات نووية تشغيلية،[31] وتلتها الهند، مطلع التسعينيات.[32] وقد جاء تعاقب الأحداث على هذا النحو البطيء، متوافقاً ومحاولات التكيف والتأقلم التي تمّت على المستويين الدولي والإقليمي؛ وهو ما يُعزى - وإن جزئياً - إلى أن النمو الموازي للمؤسسات المعنية بمنع الانتشار النووي، وقيوده، وأعرافه، كان بطيئاً هو الآخر، وإن كان مطرداً. وفي هذا السياق، تمَّت تقوية

الضوابط المفروضة على الصادرات، واتسع نطاق العضوية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ودارت المفاوضات حول التوصل إلى معاهدات تحد من التجارب التي تجرى على الأسلحة النووية.

ولطالما عدّ هذا التباطؤ المتوقع في انتشار "القنبلة"، شرطاً أساسياً بالنسبة إلى المتفائلين بتداعيات الانتشار النووي داخل الأوساط الأكاديمية، ممن اقتنعوا بها لهذا الانتشار من نتائج إيجابية في تحقيق الاستقرار. ويذهب كينيث والتز، زعيم هذا المنهج الفكري، إلى القول: إن «الأسلحة إن لم تكن متناسبة تماماً ومتطلبات الاحتلال، فلسوف ينعم الجيران براحة بال كبرى»،[33] أما أولئك الذين اقتفوا خطوات والتز، من الذين رأوا في الانتشار النووي عاملاً مهماً من عوامل إشاعة الاستقرار في العلاقات الدولية، فصاروا يميلون إلى أن يكونوا منظّرين، يرهنون أفكارهم ووجهات نظرهم بما هو عقلاني من تصرفات الدول ذات الصلة بذلك وتحركاتها. ولعل الصيغة القصيرة جداً لابتهالاتهم، هي تلك التي تقول: إن "القنبلة" تفرض فرضاً على الجميع، توخي الحذر والاحتراس، وإن الغرماء، ممن امتلكوا بالفعل الأدوات التي تمكنهم من إطلاق "سحب نووية" في الجو، لن يأخذهم الغباء إلى حد اجتياز العتبة النووية.

ويفترض هؤلاء المتفائلون بمنافع الانتشار النووي، التوصل إلى قرارات منطقية، ووجود نظم محكمة للقيادة والسيطرة، كما يفترضون تطبيقاً دقيقاً للقرارات التي تُتخذ وقت الأزمات الحادة. ويبدو أن مصطلح "الجهاد"، لا وجود له في ملاحق كتبهم وفهارسها، وأن الحوادث الكارثية، لا يتم تدارسها والتأمل فيها بصورة جدية؛ ومثل: أصحاب نظرية "الردع النووي"، فإن هؤلاء المتفائلين يركزون قدراتهم العقلية الهائلة على ما يمكن التحكم فيه، لا على ما قد يؤول إلى الإخفاق الشديد؛ فالقوى المالكة "للقنبلة" أشبه بعقربين في قنينة زجاجية «كل منهما قادرة على قتل الأخرى، ولكن في مقابل المجازفة بحياتها». وكان روبرت أوبنهايمر، المدير الفني لمشروع مانهاتن، هو من عرض هذه الصورة الإيحائية في وقت مبكر من زمن المواجهة النووية، وظلت عالقة في الذهن برغم

المشكلة الواضحة التي اقترنت بها، وهي التي تكمن في الافتراض بأن العقارب تمتلك ما يكفي من القدرة على ممارسة ضبط النفس![34] ولم يتم نشر أوائل تلك الكتب التي طبقت ما يعرف بـ "قانون مورفي Murphy's Law"، على الأسلحة النووية حتى منتصف ثمانينيات القرن العشرين.[35] وقد أخذ من أشرتُ إليهم بالمتفائلين، يسندون حججهم إلى حقيقة ربما لا يختلف عليها اثنان؛ ومفادها: أن القنبلة لم تستخدم قط في حالة غضب إبّان الحرب الباردة. ولم يتأخر رد المتشائمين حيال تداعيات الانتشار النووي، وجاء بشكل سلسلة السيناريوهات والتصورات المرعبة التي كشفت عن مدى حسن حظ العالم؛ لأنه نجا من المعركة الفاصلة الكبرى (أرمجدون)، وخاصة في أثناء أزمة الصواريخ الكوبية.

وسواء كان ذلك بفضل طول الأناة، أو حكمة قرارات اتخذها البشر، أو العناية الإلهية، أو حسن طالع وحده فقط، فإن سماء العصر النووي الأول لم تتلبد، من بعد واقعة ناجازاكي، بـ "سحابة نووية" قط. ومع أن منهج الردع قد لعب دوراً مهماً في منع تحول الحرب الباردة إلى أخرى "ساخنة"، إلا أنه يتطلب استعراضاً متواصلاً للقوة النووية، يتخذ شكل اختبارات فعلية للصواريخ، وعرض منظومات أسلحة جديدة؛ ولا ننسَ، بالطبع، التجارب النووية. غير أن استعراض العضلات النووية على هذا النحو، كان قد خلَّف نتيجة غير مرغوب فيها، وإن كانت معقولة تماماً، مُثِّلت بجعل القنبلة ذات جاذبية كبرى، بالنسبة إلى البلدان الأقل قوة. وكانت تلك - من دون ريب - هي الأيام الطيبة الخوالي، حين كان الانتشار النووي مشروعاً أسهل على الانقياد والتحكم، وفيه تنهض الدولة ومؤسساتها بالدور الرئيسي.

"اللغة" النووية

جلب لنا العصر النووي الأول معه لباس البحر المعروف باسم "البكيني"؛ (نسبة إلى الجزيرة التي تحمل الاسم نفسه والتي تمّ فيها تفجير القنبلتين الذرية والهيدروجينية)، وفيلم "د. سترينجلوف *Dr. Strangelove*"، و"ساعة يوم الحساب"، التي ترينا كيف أن حماقاتنا النووية تأخذنا أقرب فأقرب إلى لحظة قيام الساعة عند "منتصف الليل"،

وتدريبات الحماية والإخلاء المدرسية، الواجب اتباعها؛ حالَ سببت "القنبلة" تعطيل الدراسة. وفي هذا السياق، قام فريق من أساتذة جامعة هارفارد، بتأليف كتاب حول تعلم "التعايش مع "القنبلة""؛ (وكان الحل في تقديرهم هو "الاعتدال")،[36] غير أن هذه النصيحة الحكيمة لم يؤخذ بها إلا نادراً؛ فكل ما له صلة بـ "القنبلة"، كان استثنائياً ومدهشاً؛ كخطط الاستهداف، ومقدار المخزونات، والتطور المذهل في تصميمات القنابل؛ حتى صار يمكن تركيز التأثير الأقوى في حيز ضيق جداً: (تصميم الرأس الحربي المدمج، بات يسمح بحشر عدد كبير من الرؤوس الحربية على متن الصاروخ الواحد)؛ وعلى سبيل المثال، فإن التصميم الأكثر تعقيداً الذي ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية، هو الذي مُثِّل بقنبلة الجاذبية (بي-83)، وهي المكونة من 6619 جزءاً.[37]

ولقد اكتسبت "القنبلة"، لغتها الخاصة بها، وهي التي تناغمت وطبيعة هذا السلاح الدخيل المجهول، والتي أضحت مطلوبة بعد أن أمسى اللجوء إلى اللغة الصريحة المألوفة للبحث في استخدامها يثير المخاوف، وغير صحيح من الناحية السياسية. وفي مستهل العصر النووي الأول، نُشر كثير من المؤلفات التحليلية الموضوعية التي تتناول آثار القنبلة، ولكنها كانت توضع على الرف بكل هدوء، فقد كانت أشد قتامة من أن تقرأ؛ فضلاً عن أن "الغاية الأولى والأخيرة" من "القنبلة" هي الردع، لا الاستخدام. وبطبيعة الحال، نجد أنه؛ لكي يردع المرء عدواً بسلاح كهذا، يجب أن يكون مستعداً لاستخدامه؛ ومن هنا، برزت الحاجة إلى "لغة" تتعلق تحديداً بمسألة الردع، ومع أنها بدت معقدة، فقد كان يجب أن تسهم في تبديد المخاوف وتسكين الآلام؛ بهدف تسويغ النفقات العامة الضخمة، وردع الأصوات المعارضة المحتملة، وتفادي الرفض والاحتجاجات من الرأي العام، والعمل في الوقت نفسه، على منع أي جدل أو نقاش بشأن الآثار والنتائج التي يمكن أن يخلفها مثل هذه الأسلحة.

وكان من بين الحقائق المزعجة المرتبطة بهذا الشأن، تلك القائلة: إن استخدام قنبلة بشكل منفرد ضد مدينة بعينها، ينطوي على خرق لقواعد الحرب التي تفرض على

المجتمعات المتحضرة أن تبذل قصارى جهدها لتتجنب استهداف المدنيين غير المقاتلين، وخاصة عند استخدام أسلحة تولد آثاراً طويلة الأمد وذات طابع عشوائي. ولم يكن استهداف المدن وقتئذٍ، يوصف بـ "غير الشرعي"، وإنما هو استهداف "البدل المقابل للمنفعة"، بحسب لغة المال. ولم تكن المدن ذاتها، قد أدرجت ضمن أهداف خطط الحرب النووية الأمريكية؛ إذ حرصت واشنطن (وموسكو)، على استهداف المنشآت والمراكز الحربية والصناعات المساندة للحرب التي أنشأت داخل المدن أو على مقربة منها: (أكثر من 150 سلاحاً نووياً - حرارياً؛ كانت تستهدف منظومات الصواريخ الباليستية الدفاعية التي أقيمت حول موسكو).[38]

إن المصطلح الرئيسي الآخر الذي شاع استخدامه إبّان العصر النووي الأول، هو "التحكم في وتيرة التصعيد"؛ فقد كان يجب أن يجعل هذا المفهوم حجر الزاوية لنظرية الردع؛ فخروج "التصعيد" على نطاق السيطرة؛ يعني الدخول في حروب إبادة، أو دمار كوكبنا برمته. وكانت "الإبادة" إحدى الكلمات التي حظر استخدامها كلياً في "لغة" القنبلة النووية. وبات هذا واضحاً، عند أحد المنعطفات الحاسمة لمسار تطور القنبلة، حين صارت تستخدم بشكل نادر جداً، وإن بصورة مزعجة، من مجموعة قليلة من العلماء "النادمين" الذين سبق لهم العمل في إطار "مشروع مانهاتن"؛ بصفة مستشارين مستقلين لدى إدارة الرئيس ترومان، وهي التي كانت تسعى جاهدة لحسم موقفها إزاء ما يتعلق بتصنيع القنبلة الهيدروجينية أو عدم ذلك؛ فالقوة التدميرية لهذه "القنبلة السوبر" - كما وُصفت آنئذٍ - كانت ستفوق إلى حد كبير جداً، قوة القنابل الذرية التي حولّت هيروشيما وناجازاكي، إلى سحابات بخار ودخان وغبار، وأغرقتها بالمواد الإشعاعية.

وكانت الرؤية السائدة لدى أبرز العلماء الأعضاء في هذه الهيئة الاستشارية، بقيادة روبرت أوبنهايمر، ترى «أن هذه القنابل "السوبر"؛ إذا كان سيمكن تصنيعها حقاً! فلن يكون للقوة التدميرية التي سيتم تحقيقها بواسطتها، حد تقف عنده؛ ولذا، فإن هذه القنبلة يمكنها أن تتحول إلى سلاح للإبادة الجماعية». وقد تزامن موقف مماثل ولكن أشد

وضوحاً، وهذه الرؤية: «من المحتم أن سلاحاً كهذا؛ سيتخطى كثيراً حدود أي هدف عسكري، وسيدخل نطاق الكوارث الطبيعية الهائلة. وبحكم طبيعته ذاتها، فلن يمكن قصره على هدف عسكري بعينه، وإنما سيصبح، من حيث التأثير الفعلي، أحد أسلحة الإبادة الجماعية، بصورة أو بأخرى».[39] وقد انطوى مثل هذه الأفكار على شيء من الخطورة بشكل خاص؛ نظراً إلى أنه يمكنه أن يتسع ليشمل المشروع النووي برمته، وهو الذي تقوم عليه أساساً نظرية الردع. وعلى أي حال، فلم يكن علماء مشروع مانهاتن، "النادمون" راغبين جميعاً في توسيع نطاق رؤيتهم تلك إلى هذا الحد؛ (بديلاً من هذه "القنبلة السوبر"؛ فقد دعا أوبنهايمر، إلى تبني خيارات أكثر لقنابل ذرية ذات مستويات قدرات تدميرية أقل).

بيد أن قرار ترومان، وهو المتعلق بالقنبلة الهيدروجينية، جاء ليتخطى كثيراً من العتبات. ومن الآن فصاعداً، لم يعد مرحباً بأولئك الذين ترد على ألسنتهم كلمة "إبادة"، في أي مهمات أو مناصب استشارية أو رسمية ذات صلة بـ "القنبلة". وفي محاولة غير عادية لزيادة الطين بلة، بالنسبة إلى أوبنهايمر، ألغيت التصاريح الأمنية الخاصة به قبل يوم واحد فقط من تاريخ انقضاء أمدها؛ ليخضع بعد ذلك لمحاكمة سرية اعتباطية انتهت إلى عده "خطيراً أمنياً"، وليصبح بذلك أمثولة لكل المعترضين على "القنبلة"؛ إن كان قد بقي أي منهم على الإطلاق؛[40] فقد خلص الرئيس ترومان، إلى أن لا خيار أمامه إلا المضي قدماً في تنفيذ مشروع "القنبلة السوبر"؛ مادام يتعامل وجوزيف ستالين، وهو الذي لا يستطيع أحد أن يثق بأنه سيمتنع عن تطوير سلاح مضاد للقنبلة النووية؛ وهكذا، وابتداءً بخمسينيات القرن العشرين، أمست القنابل الهيدروجينية المكون الرئيس للترسانتين الأمريكية والسوفييتية. وإذا كان من السهل اجتثاث كلمة "إبادة"، من قاموس المشاورات والنقاشات التي دارت حول "القنبلة"، فإن الأصعب بكثير، هو تطبيق مفهوم "التحكم في وتيرة التصعيد"، وتفادي حدوث الإبادة الجماعية؛ حالَ نشوب مواجهات نووية فعلية متقطعة؛ وللتعامل و"أحجية" كهذه، كان لا بد من إضافة مصطلحين اثنين جديدين إلى معجم "لغة" القنبلة؛ لتبديد المخاوف؛ وهما: "تقليل الأضرار"، و"التحكم في وتيرة التصعيد".

ومن المؤكد أن تقليل الأضرار، كان المفهوم الأكثر تقبلاً عند التعامل وأي أخطار نووية، أياً يكن نوعها. ومع ذلك، نجد على صعيد "الاستهداف النووي"، أن مبدأ "تقليل الأضرار"؛ كان يعني ضرب قوات العدو النووية قبل أن يسارع هو ليكون صاحب الضربة الأولى؛ ومادامت ترسانتا القوتين العظميين قد تضخمتا كثيراً إبّان العصر النووي الأول: (كان لدى كل من موسكو وواشنطن قرابة 6000 سلاح نووي يمكن أياً منهما إطلاقها في غضون دقائق لتصل أراضي البلد الآخر)، فإن هذا المبدأ ربما تطلب إطلاق موجات من الضربات النووية، في إطار ما يشبه المعركة الفاصلة الكبرى (أرمجدون).

وقد كثّفت إدارة آيزنهاور، في سياق تعاملها والحالة الطارئة التي كانت ممثلة باجتياح الجيش الأحمر - وهو المتفوق عددياً - كل أرجاء أوربا، اتكالها على الأسلحة النووية التكتيكية التي زودت بها القوات العاملة في القارة الأوربية، وأعلنت أنها تعد الأسلحة النووية جزءاً لا يجتزأ من متطلبات خوض الحروب. وقد أوردت وثيقة "سياسة الأمن القومي الرئيسية" السرية التي صاغها آيك [الرئيس الأمريكي آيزنهاور]، هذا الإعلان على النحو الآتي: «متى ما اندلعت العمليات الحربية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستعد الأسلحة النووية متاحة للاستخدام، شأنها شأن أي أعتدة أخرى».[41] وفي تلك الفترة، لم تكن الضربات النووية الكاسحة خياراً فحسب، وإنما كانت الخيار الأساس لاستهداف القوات النووية.

وكان بول نيتز، من بين المحللين الاستراتيجيين الذين تركوا أثراً واضحاً في هذه الخطط؛ حيث كان نائباً لرئيس فريق دراسة عمليات القصف الاستراتيجي الأمريكي في المحيط الهادي، وتولى تقويم تأثير سلاح الجو الأمريكي، في المحصلة التي آلت إليها الحرب العالمية الثانية، أما الذين رأوا بأم أعينهم الآثار التي تركتها "القنبلة" في هيروشيما وناجازاكي، مباشرة؛ فمعظمهم: إما أنه اعتنق "الرؤية النووية"، أو ارتد عنها. غير أن خيار نيتز، كان واضحاً منذ البداية، عندما بذل أقصى جهده في إعداد تلك الدراسة، بمثابرة ودقة متميزتين. وقد قال بعد مضي أربعين سنة: إن «مهمتنا مُثلت بالخروج بتقويم

دقيق للآثار المادية [للقنبلة]...، باستخدام أدوات القياس الهندسية، بدلاً من وصفها بتعبيرات ومصطلحات عاطفية انفعالية. وقد عملت جاهداً على الإتيان بمقاييس كمّية لما كان قد عُدّ غير قابل للقياس». ولم يدخر نيتز، على امتداد حياته المهنية الطويلة، وهي التي أمضاها في الخدمة العامة، وسعاً في «توظيف أدوات القياس الهندسية لدراسة الحطام المتخلف»؛ بغية الحيلولة دون استخدام آخر للقنبلة خلال العصر النووي الأول».[42]

وقد شدد نيتز، في إحدى كتاباته عام 1965، عن استراتيجية خوض الحروب النووية، على القول: إن «الحرب الذرية؛ حالَ أصبحت أمراً لا سبيل إلى اجتنابه، فإن من مصلحة الغرب استخدام الأسلحة الذرية الأصغر حجماً في المناطق الأقل مساحة». ولعل القدرات النووية وأعدادها ستكون بالغة الأهمية؛ نظراً إلى أنها يمكنها أن تحدد مواقع الأعداء ومواقفهم في حقبة ما بعد الحرب، بافتراض إمكانية تفادي وقوع حرب شاملة أو سلسلة من الهجمات المتقطعة المباغتة؛ و«بهذا المعنى – والرأي لنيتز – فإنه يمكن هذا الطرف أو ذاك، في أي حرب نووية شاملة، أن "يحقق فوزاً" حاسماً. ومع تقدم الحرب وتواصلها، فإن أي اختلال أولي في ميزان القدرات الحربية، مهما صغر، يمكنه أن يتطور سريعاً، برغم تكافؤ الجوانب الأخرى، إلى اختلال حاسم واضطراب فاصل». وكان هذا هو المنطق القوي الذي دفع بنيتز لاحقاً، إلى أن يقف موقف المناهض لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية؛ فبات يرى أن «من الأهمية القصوى، أن يحتفظ الغرب لنفسه بهامش كافٍ من قدرات التفوق»؛ سواء بالنسبة: إلى منع الاتحاد السوفييتي من إشعال فتيل حرب شاملة، أو إلى تحقيق "الأفضلية" النسبية؛ حالَ نشبت الحرب فعلاً. وكلما كبرت هذه "الأفضلية" في فترة ما بعد الحرب، كان المنتصر في وضع أقوى يمكّنه من إملاء شروطه، ويصبح المهزوم أشد اضطراراً إلى الإذعان لهذه الشروط، «أو مواجهة شاملة للفوضى أو الانهيار التام».[43]

وهكذا، تأتي رؤية نيتز، صريحة من دون تزويق، وهو المحلل الشديد الفطنة، والخبير البارع في المنطق الرمزي، والباحث الصارم إلى حد القسوة في عرض الحقائق المرة. غير أن

المنطق الذي ارتكز إليه نيتز، كان – في واقع الحال – قد بُني على فرضيات واهنة، ابتداءً بتلك القائلة: إن مراكز القيادة والسيطرة لقوات العدو النووية، ربما لا تصاب بأي أذى برغم تداعيات الهجمات المتبادلة. وثمة فرضية رئيسية أخرى؛ مفادها: أن القادة السوفييت، ربما سيقرون – أيضاً – منطقه هذا ويعملون على تفادي الهجمات المتقطعة. ومع ذلك، فإن نيتز، يسلّم بأن الهجمات النووية الخارجة على نطاق السيطرة «يمكن تخيلها من الناحية الفنية»، ولكنها غير مرجحة الحدوث، إلا إذا كانت الحرب ستخاض «بأسلوب غير عقلاني تماماً».[44]

ولقد انعكست استراتيجية نيتز، وهي المفضلة في وثائق الخطط الحربية الخاصة بوزارة الدفاع الأمريكية؛ لأن فرضية «العدو الذي يفتقر إلى العقل والمنطق»، تجعل مثل هذه الخطط لا أساس له على الإطلاق؛ وقد تمخضت هذه الخطط عن غزارة في "منظومات إطلاق" الأسلحة النووية، بعضها يتميز بقصر مداه، وبعضها الآخر عابر للمحيطات. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها روبرت ماكنمارا، وزير الدفاع آنذاك، بعد ذلك؛ لتوظيف قدراته الفكرية الاستثنائية المذهلة للخروج بخيارات هجومية نووية أكثر تميزاً، فإن ما تمخض من حسابات نهائية، كان مايزال يتسم بطابع الإبادة الجماعية. وكانت خطط الاستهداف، التي تتوخى تقليل الأضرار الناجمة، وهي التي ورثتها إدارة نيكسون، قد اقتضت إنتاج ما لا يقل عن 4200 سلاح نووي؛ تستهدف قرابة 6500 من المنشآت والمركز السوفييتية.[45]

وفي حقبة ما بعد ماكنمارا، تباين نمط تطور خطط الاستهداف النووية؛ فدخلت قاموس اللغة النووية، خلال سبعينيات القرن الماضي، عبارة "الخيارات النووية المحدودة". وفي سياق معالجة إشكالية تخويل استخدام أسلحة كهذه، يمكن أن تدخل في عداد أسلحة الإبادة الجماعية، تم تحسين "خطوط الإنتاج"، وجعل المنتج أكثر تعقيداً وتطوراً؛ فقد ارتفع عدد الأسلحة النووية المنشورة العابرة للمحيطات إلى عشرة آلاف، أو إلى ما يزيد على ذلك، في كل جانب. وازدادت الرؤوس الحربية دقة وفتكاً؛ فصار يؤمل

للرؤوس الأمريكية الأكثر تطوراً، (وهي المحملة على صواريخ عابرة للمحيطات)، أن تسقط في منطقة تحيط بهدفها لا تزيد مساحتها على مساحة ملعب لكرة القدم، وأن تصبح الصواريخ الجوالة (كروز)، أشد دقة من ذلك بكثير؛ وعلى أي حال، فإن تطور قدرات خوض الحروب وتطور خياراتها على هذا النحو، جعلا نظريات "التحكم في وتيرة التصعيد" والمخاوف المترتبة عليها أكثر جدارة بالثقة.

إن أي نظرية من هذه النظريات؛ يعني – من حيث الأساس – أنه إثر بدء تبادل الهجمات النووية، فإن القوة العظمى التي تمتلك قدراً أكبر من الأسلحة، وخيارات هجومية أشد تأثيراً، ومستوى قدرات دفاعية أفضل، هي التي تملي مسار الحرب، بإجبار الطرف الأضعف على الاستسلام. ولن يدخل هذا الميدان، إلا أولئك الذين تمكنهم شجاعتهم وشدة بأسهم من رؤية ملايين الضحايا يتساقطون على عدوتي خط المواجهة من دون أن يرفّ لهم جفن. ولنا أن نقول هنا: إن الفرضية الأساسية التي اعتمدها هؤلاء – وهي القائلة: إن هناك رابحاً وخاسراً في أي حرب، مهما يكن نوعها، والحرب النووية ليست استثناءً من هذه القاعدة – قادتْهم بعناد واضح إلى تبني خطط واستعدادات عقيمة؛ ولا ريب في أن النصر هو حليف ذلك الطرف الذي يدخل الحرب وهو أفضل استعداداً بملاجئ مضادة للقنابل، وخيارات هجومية نووية.

وقد حلَّ العصر النووي الأول، مؤطراً بخيارات مطلقة وقاطعة؛ فالسيناتور الأمريكي ريتشارد رسل، وهو الصوت الأشد فاعلية وتأثيراً، (إزاء ما يتعلق بقضايا الأمن القومي)، في الكونجرس إبّان ستينيات القرن الماضي، قد عرض الوضع كما يأتي: «كان علينا أن نبدأ ثانية بآدم آخر وحواء أخرى، فأنا أريد لهما أن يكونا أمريكيين، لا روسيين».[46] ولم يكن ريتشارد رسل، بحاجة إلى تسويغ اتخاذه خياراً رئيسياً كهذا؛ فهو على أي حال، كان رئيساً للجنة التخصيصات في مجلس الشيوخ، أما الآخرون فقد أوقعوا أنفسهم في متاعب كبيرة، عندما أطلقوا خطباً عاطفية أو محددة بالقدر ذاته، حول استراتيجية خوض الحروب النووية؛ وبناءً على ذلك، فقد كان لزاماً على أنصار «إقامة

الدفاعات المدنية والقدرات الهجومية»، التحلي طوال الوقت بالموضوعية والرصانة، وبالقدرة على كبح جماح عواطفهم؛ فهذا الصرح الكبير من خطط الحرب النووية، إنما بني على أساس من الحسابات العقلانية، وأمكن إقناع الرأي العام به، بعد تغليفه بـ "غطاء الأمان" الذي جاءت به نظرية الردع. وكان من الواجب العمل، من دون ملل أو تعب، في بناء القدرات الهجومية والدفاعية لبلوغ الميزة التفاضلية، (أو "الأفضلية" النسبية)، فلا تعود هناك – من ثم – حاجة إلى تنفيذ خطط الحرب النووية على الإطلاق. ولكن كلما ازدادت الخطط النووية الأخرى واقعية، (بشكل تجارب في الغلاف الجوي)، ازدادت احتجاجات الرأي العام واعتراضاته قوة؛ فالتجارب من هذا النوع، وهي التي تُجرى في أماكن؛ مثل: نيفادا، وسهول كازاخستان، والقطب الشمالي، وأستراليا، والجزائر، باتت تخلف نشاطات إشعاعية على المستوى العالمي، وترفع مستويات الإشعاع في حليب الأمهات، والأسنان، والعظام؛ ومن ثم صارت هذه التجارب، تجرى تحت سطح الأرض، ابتداءً بعام 1963. ولعل ما أثار دهشة أصحاب نظريات الردع! هو الاحتجاجات العالمية والمحلية التي أسهمت عام 1996، في إبرام معاهدة تحظر حتى تلك التجارب التي تُجرى تحت الأرض.

وإلى جانب ذلك؛ أدت تدابير دفاعية أيضاً، إلى تأجيج الاعتراضات على خطط خوض الحروب النووية؛ ففي خمسينيات القرن الماضي، حظيت الملاجئ التي تقام في البيوت، بتقبل الرأي العام لها فترة محدودة، قبل أن يقرر عامة الأمريكيين، توجيه اهتماماتهم الجماعية لاقتناء المزيد من الأجهزة المنزلية، والسيارات الجديدة، ومواصلة "البحث عن السعادة"، في مصادر أخرى. وفي العقدين اللاحقين، لقيت ترحيباً واسعاً، الدفاعاتُ الصاروخية التي أقيمت على مقربة من مدن؛ مثل: بوسطن ونيويورك؛ نظراً إلى أن الوسيلة الوحيدة الجديرة بالتعويل عليها والمتاحة حينذاك؛ لتوفير "الحماية" من ضربات الصواريخ الطويلة الأمد، مُثلت باستخدام منظومات اعتراض مجهزة بأسلحة نووية؛ وهكذا، فقد تم تزويد صواريخ (سبارتان) الاعتراضية، (وهي التي أُنتجت باقتراح من إدارة نيكسون)، برأس حربي نووي تبلغ قوته التفجيرية 5 من ميجاوات

الأطنان؛ أي ما يزيد بأكثر من 300 ضعف على قوة الرؤوس الحربية التي دمّرت مدينتي هيروشيما وناجازاكي، تدميراً تاماً.

وكان الاختبار الذي أجرته إدارة نيكسون، تحت الأرض؛ لتفجير هذا الرأس الحربي في السادس من تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1971، هو الأضخم الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية على الإطلاق. ويظل قرار هذه الإدارة باختباره - أي الرأس الحربي - بكل طاقته، شاهداً على المتطلبات الملحة التي برزت إبّان العصر النووي الأول؛ فقد استلزم هذا الاختبار، توافر قدرات وجهود هندسية فذة؛ فوزنه لم يكن ليقل عن 850 ألف رطل، وسلاح بهذا الحجم وبهذه القوة التفجيرية، كان لا بد من دفنه عميقاً في باطن الأرض؛ لمنع تسرب الإشعاعات النووية، وتهدئة المخاوف والهواجس ذات الطابع السياسي. وفي هذه الحالة، كان لا بد من إبقاء السكان المحليين، بعيداً عن موقع الاختبار قدر الإمكان، ومراعاة أن يكونوا عديمي الخبرة في الشؤون السياسية؛ ولهذا الغرض، فقد أمكن الالتفاف على مقولة: "ليس في فناء منزلي الخلفي"، وهي التي شاعت لازمةً نمطية وقتذاك، باختيار جزيرة من سلسلة جزر ألوشيان Aleutian، موقعاً للاختبار، وهي تقع في بحر بيرنج، على مقربة من ساحل ألاسكا. ويومذاك، حاول زعماء قبائل أوك Auke، المنتشرة في منطقة جونو، لفت انتباه الرئيس نيكسون، إلى معتقدات التلنجيت Tlingit، القائلة: إن هذه الجزر تعد أماكن "مقدسة"، ولا يجوز - من ثم - انتهاك قدسيتها؛ غير أن تحذيراتهم هذه، لم تلقَ آذاناً صاغية في واشنطن. أضف إلى ذلك أن جزيرة أمتشيتكا، وهي التي كانت ستُقدم قرباناً على المذبح النووي، لم تكن لتبعد إلا خمسين ميلاً فقط عن الشواطئ السوفييتية.

وتنبع السمات المميزة لهذه التجربة، بكثير من الضغوط والإملاءات التي فرضها العصر النووي الأول. وكما يروي دين كولوف Dean Kohlhoff، مؤلف كتاب **"أمتشيتكا والقنبلة"**، فإن الاختبار اقتضى حفرة عمقها 6150 قدماً؛ أي ما يعادل أربعة أضعاف ارتفاع مبنى "أبراج سيرز" في شيكاغو. وحُدد موقع حجرة الانفجار الأفقي،

التي كان يجب حفرها يدوياً، عند قعر هذه الحفرة، وقد بلغ قطرها 26 قدماً. وبلغت قوة الانفجار 7.0 درجات على مقياس رختر، وهي الدرجة ذاتها التي سجلتها الهزة الأرضية التي ضربت سان فرانسيسكو عام 1989، وعطلت مباريات البطولة العالمية للبيسبول المعروفة باسم "وورلد سيريز"، أما اختبار جزيرة أمتشيتكا، فقد رفع مستوى خط تصدع زلزالي يقع في بحر بيرنج، بمقدار 42 إنشاً.[47]

وفي الثلاثين من آب/ أغسطس عام 1961، أجرى الاتحاد السوفييتي، وهو الأقل مراعاة لاعتراضات الرأي العام ومواقفه، اختباراً في الغلاف الجوي، على رأس حربي مرعب، بلغت قوته 57 ميجاطناً. وهو الاختبار الذي دفع بكل من: كيرتس ليماي، قائد سلاح الجو، والسيناتور هنري جاكسون، إلى المطالبة بتصنيع سلاح مماثل؛ لئلا تجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في موقع تنافسي غير مُوَاتٍ.[48] ولطالما شعر المحللون الاستراتيجيون الأمريكيون، من أصحاب نظرية الردع، بالإحباط الشديد حيال عمل آليات الديمقراطية الأمريكية وأدائها؛ وهي التي كثيراً ما سببت إجهاض الجهود الرامية إلى تطوير قدرات مؤسسات الدفاع المدني؛ وقد اعتاد تي. كي. جونز – وهو الموظف السابق في البنتاجون، وأحد أبرز دعاة هذا التوجه – إسناداً لحجته، على استخدام صورة، التقطت بعد أسابيع من إحراق هيروشيما، تظهر قطاراً كهربائياً (تراماً) كان مايزال عاملاً حتى ذلك الوقت.[49] وفي تقدير جونز، فإن هذا، يعد شاهداً على حكمة وضع الخطط اللازمة لمواجهة الكوارث النووية، وتوفير القدرات الكفيلة باستعادة البلاد عافيتها ثانية. غير أن معظم من كان يصغي لجونز، لم يكن مقتنعاً بحجته هذه، ووقتذاك، كان واضحاً اختلاف حسابات الكرملين؛ فمابرحت موسكو، حتى يومنا هذا، "محمية" بصواريخ اعتراض مزودة برؤوس حربية نووية.

وفي عهد إدارة الرئيس ريجان، حين كان البنتاجون قد تبنى علانية ودونما حاجة إلى التسويغ، هدف تحقيق الانتصار في أي حرب نووية محتملة، افترض جونز، أن 98٪ من سكان روسيا، قد تكتب لهم النجاة من أي هجوم نووي شامل؛ بفضل خطط الإجلاء

وفعاليات الدفاع المدني التي وضعتها السلطات السوفييتية المعنية؛ ولكي تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية، القدرة على المنافسة، يجب على الأمريكيين أن يفعلوا المثل. وفي السياق نفسه، يقول جونز، في إشارة منه إلى فوائد الملاجئ المضادة للقنابل النووية: «إذا كان هناك ما يكفي من الجرافات التي يمكن تشغيلها، فإن الجميع سيقوم ببناء ملاجئ كهذه...؛ وسيكون الناس كلهم في أمان تحت الأرض».[50]

غير أن تصريحات كهذه؛ تركت تأثيراً مضاداً لذاك الذي كان يرجى منها؛ فبعد أن خابت مساعيهم مرات عدة، في إمكانية بناء قدرات دفاعية، لم يكن في وسع المحللين الاستراتيجيين الأمريكيين، وضع خطط "التحكم في وتيرة التصعيد"، موضع التطبيق إلا بتأكيد مسألة القدرات الهجومية، بيد أن هذه الخطط، كانت تستلزم تبني فرضيات شجاعة، تقتضي – علاوة على قدرة الزعماء الوطنيين على خوض حرب نووية "عقلانية" تخضع لمقاييس محددة – استعدادهم لخوضها أيضاً. ومهما يكن من أمر، فإن ما تمخض من خطط حربية، أثار أكثر مما يجب من الأسئلة لا الإجابات؛ فإن كانت خلافات القوتين العظميين عميقة إلى حد دخولهما عمداً في حرب نووية، فلماذا يجب على هذا الطرف أو ذاك، القبول بالهزيمة؟ وإلى أي مدى يمكن تنسيق سيناريوهات خوض الحروب؛ كما يتم تأليف موسيقا الباليه؟ وكيف سيمكن أي قوة من هاتين القوتين، التيقن من قدرتها على تقويم غايات القوة الأخرى في أثناء تبادل الهجمات النووية، أو على تقويم الأضرار التي لحقت بها هي ذاتها؟ وهل سيكون بالإمكان إبقاء آلاف الأسلحة النووية، (وهي الجاهزة للإطلاق)، على شكل مخزونات احتياطية، عندما تكون معرضة للهجوم عليها، إلى حد كبير؟

ومع أن إحدى المفارقات الساخرة الأساسية التي اقترنت بمقاربة التعايش مع "القنبلة"، هي تلك التي يزعم أصحابها أن نظرية الردع النووي من نتاج مذهب العقلانية، فإن "الردع النووي" ذاته، ليس بالأمر العقلاني؛ ففي غضون العصر النووي الأول، حاول أفضل المحللين الاستراتيجيين وأكثرهم فطنة، الوفاء بوعد تحقيق الأمن والسلامة بتسليط الضوء على سيناريوهات التدمير الشامل، وتقوية صدقية أسلحة بالغة

الخطورة، هي أشد فتكاً من أن يتم استخدامها فعلياً. ولا غرابة أن تكون هذه المحاولات، على تناغم تام بينها وبين محاولات السخرية والتهكم، وبرغم ذلك، لم يتعرض لها أحد بقدر تعرض هيرمان كان، مؤلف كتب عدة، تناولت - في المقام الأول - أزمة الصواريخ الكوبية؛ ومنها مثلاً: "**التفكير فيما لا يقبل التفكير** *Thinking About the Unthinkable*"، و"**حول الحرب الهيدروجينية** *On Thermonuclear War*"، و"**حول التحكم في التصعيد** *On Escalation Control*". ومن مخيلة هيرمان كان، الخصبة المضطربة، جاء المقطع التوضيحي الآتي: «قد يميل هذا الطرف إلى التصعيد، وعلى وجه التحديد إلى تهديد الطرف الآخر، بشن حرب شاملة عليه، أو بقصد استفزازه، أو لإثبات قوة التزامه بتعهداته، أو لإظهار حماقته... وهلم جراً. وقد تروم دولة ما، أيضاً التصعيد لأسباب احترازية وقسرية أيضاً: إما لمنع وقوع ما هو أسوأ، أو لمعالجة مشكلة ما، أو لتعد عدتها لمواجهة تصعيد محتمل من الطرف الآخر، إلى آخره».[51]

ولكنْ، ما من أحد، سخر من "ثقافة القنبلة"، سخريةَ ستانلي كيبريك، منها في فيلم "د. سترينجلوف، أو: كيف تعلمت وقف القلق وحب القنبلة *Dr. Strangelove or: How I Learned to Stop Worrying and Love the Bomb*"؛ وهو الفيلم الذي صُوِّر بعد مضي عام واحد من أزمة الصواريخ الكوبية، واستقبل بمواقف نقدية حادة ومتناقضة؛ فبينما كانت ذكريات الأزمة ماتزال طرية في الأذهان، فإن مرتادي دور السينما من عامة الناس، كانوا في واقع الحال ينشدون الفرار من الواقع إلى الخيال، لا السخرية مما سمي حرب فناء الكون (أرمجدون). وفي عام 1964، لم يحقق "د. سترينجلوف" إلا 8 ملايين دولار ربحاً صافياً. وفي تلك السنة، جاء فيلم "الأصابع الذهبية"، على رأس قائمة الأفلام التي حققت أضخم الأرباح، بينما ذهبت جائزة الأكاديمية [الأوسكار]، إلى فيلم "توم جونز".[52]

وقد بدا كيبريك، أكثر قدرة مما يظن على التنبؤ بالغيب؛ فقد كشفت محاضر المشاورات السرية التي أجرتها إدارة كينيدي، بعد ذلك، نظيرين ينتميان إلى العالم الحقيقي،

شبيهين بالجنرال باك تورجدسون والجنرال جاك دي. ريبر، وهما الشخصيتان اللتان جسدهما الممثلان جورج سي. سكوت وسترلنج هايدن؛ فكل من الجنرال ليماي، قائد سلاح الجو، والأدميرال جورج دبليو. أندرسون، قائد العمليات البحرية، كان يدعو بقوة إلى توجيه ضربات استباقية لكوبا، يعقبها غزو عسكري. وعلى الرغم من أن عضوي هيئة الأركان هذين، لم يكونا على دراية بأن أسلحة نووية تكتيكية سوفييتية، كانت قد نشرت بالفعل في كوبا، فلا بد أنهما كانا – يقيناً – مدركين أن دعوتهما تلك؛ كانت ستؤدي؛ حالَ الأخذ بها، إلى ما كان يوصف يومئذٍ – بالمصطلحات الأقل حدة – بـ "تبادل ضربات استراتيجية رئيسية" والاتحاد السوفييتي. ولا ريب في أن احتمالاً كهذا؛ كان سيفضي إلى إطلاق توصيات بشن هجمات وقائية ضد روسيا – الأم.[53] وهذه العروض التي أطلقت سراً، بدت مماثلة على نحو يبعث على الخوف، للمقطع الأنموذجي الذي جاء على لسان الشخصية التي جسدها الممثل جورج سي. سكوت، في فيلم "د. سترينجلوف"، عندما قال، بعد دعوته إلى توجيه ضربات أمريكية شاملة: «أنا لا أقول: إن كل واحد منا لن يعمد إلى نفش شعره!».

والجهاز الكارثي الذي استخدمه السفير السوفييتي عند نهاية فيلم "د. سترينجلوف"، له هو الآخر نظير يعود إلى عالمنا الحقيقي هذا؛ فالنظام السوفييتي كان يعرف باسم Perimetr، ويُكّنى "The Dead Hand"، لدى المحللين الأمريكيين الذين لم يعرفوا عنه أشياء كثيرة إلا في وقت متأخر؛ وفي حال شن هجوم نووي أمريكي، وعجز القادة السوفييت عن إيصال أوامرهم بالسماح بإطلاق أسلحة نووية، فإن تعليمات القيادة والسيطرة ذات الصلة بالأمر سيمكن تخطيها من أشخاص كلفوا مسبقاً، باتخاذ هذا الإجراء تحديداً، ممن يتمركزون في مواقع قيادة شديدة التحصين أقيمت تحت الأرض؛ وإثر تلقي تحذير (حقيقي أو زائف) من هجوم وشيك الوقوع، يتم تفعيل النظام المذكور؛ ومتى ما حدثت تفجيرات فوق الأراضي السوفييتية، ولم يتسنَّ لقادة الكرملين نقل أوامر إطلاق الصواريخ، فإن القيادات البديلة قادرة على ذلك، وعلى إعطاء الأوامر بإطلاق ما تبقى من أسلحة نووية لم تصب بأذى جراء الهجوم. وكان التفويض بإنشاء هذا النظام، قد

بدأ منذ عام 1974، ووضع قيد التنفيذ عام 1985، حين ساور القلق بعض قادة الكرملين حيال هجوم نووي استباقي؛ قد تلجأ إلى شنه إدارة ريجان تحديداً. ويفترض أن هذا النظام مايزال قيد الاستخدام حتى يومنا هذا، في وقت رجحت فيه كفة التفوق الاستراتيجي لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي التي باتت تلتزم مبدأ "استخدام الأسلحة النووية أولاً"، وتُبقي مئات عدة، من الصواريخ النووية في حالة إنذار يمكنها فيها أن تنطلق رداً على أدنى مستويات الاستفزاز أو التحذير من غارة ما.[54]

ويمكن أن نقول عموماً: إن هذا النظام، قد أزاح النقاب عن مكامن الخلل في نظرية الردع؛ بينما تكشف المزيد منها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وإثر نشر وثائق جديدة بالثقة، تتضمن موجزاً للخطط السوفييتية الخاصة بخوض الحروب النووية. ويبدو أن المحللين الاستراتيجيين الأمريكيين، من الخبراء في نظرية الردع، لم يكونوا في مواجهة شريك مطاوع سلس، وبدلاً من ذلك، فإن آلة الحرب النووية السوفييتية، كانت قد صممت على نحو تستجيب معه للضربات الشاملة، بما ينسجم و"خيار شمشون"؛[55] [نسبة إلى المشروع الإسرائيلي المعروف بهذا الاسم]؛ حالَ تعرض البلاد لهجوم أمريكي مباغت. وبقدر ما اشتكى الخبراء الاستراتيجيون الأمريكيون المتشددون من مبدأ "التدمير المتبادل المضمون"، فقد عجزوا بالقدر ذاته عن الاعتراض على هذه الحصيلة التي توصلوا إليها.

ونعود إلى فيلم "د. سترينجلوف"، فقد لعب دوره فيه، الممثل بيتر سيللرز، وخلا من الجنس، واستحوذت "القنبلة" عليه موضوعاً رئيسياً له؛ حيث تمّ النظر إلى حب "القنبلة"، والتنفيس عن المخاوف ذات الصلة بها، على أنهما من السمات الذكورية بشكل خاص. وفي واقع الأمر، فإن أبرز الخبراء الاستراتيجيين المتخصصين بشؤون القنبلة، هم جميعاً من الذكور؛ مثلما هي الحال بالنسبة إلى السياسيين والضباط العسكريين العاملين في هذه الميادين. ولم تظهر النسوة في الصورة أخيراً، إلا بصفة ناشطات يقدن حملات عنيفة ضد "القنبلة"، بعد أن أثارت مخاوفهن، في ثمانينيات القرن العشرين، سياسات إدارة ريجان ذات الطابع الصدامي. وفي تلك الأثناء، اجتمعت سياسات المساواة بين الجنسين،

مع سياسات مناهضة القنبلة؛ لتشكلا مزيجاً سريع الاحتراق، عندما كان "عشاق" القنبلة يوصفون بذكور يعانون عقدة النقص، والرغبة الجارفة في امتلاك معدات أشد فتكاً.[56]

ومهما تنامت أعداد "الأسواق المركزية للذرة atomic supermarket"، داخل الولايات المتحدة الأمريكية، فمايزال هناك "مستهلك ذكر"، تُعلق عليه الأهمية العظمى؛ وذلكم هو القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية؛ ومادامت منظومات القيادة والسيطرة تؤدي عملها بالشكل السليم، فإن زمام القيادة يظل في يد الرئيس. ومهما اتسمت خطط الحرب النووية بالتباين والعشوائية - وأياً يكن "عائد" هذه الأسلحة أو التأثير الكلي المخطط لها، وأياً تكن طبيعة الأهداف الثانوية المحددة - فلن يمكن أي عملية من عمليات التطوير، جعل هذا الخيار أكثر سهولة ويسراً.

وخلال العصر النووي الأول، لم يكن هناك ضمان أكبر من الهوة الفاصلة ما بين الخطط التي يضعها الاستراتيجيون النوويون، وبين القدرات السياسية الطبيعية للزعماء الوطنيين؛ فهذه العوالم المستقلة التي يعيش فيها هؤلاء المخططون والقادة السياسيون، قد تحولت إلى آلية مهمة مضمونة ضد الإخفاق؛ لتحول دون نشوب محرقة نووية. ويفترض أن آليات مثل هذه، تحول دون وقوع الحوادث المؤسفة، أو الاستخدام غير المرخص به لسلاح نووي. ومن الناحية التقليدية، نجد أن الآليات (الضمانات) "الميكانيكية" و"الإجرائية" المتعددة، والتدابير الأمنية الأخرى ذات الصلة بذلك، قد تتم إقامتها؛ لمنع وقوع أخطاء فاضحة ومحاولات عابثة. وفي آخر الأمر، فإن الضمانات الميكانيكية، قد تمّ تطويرها إلى الحد الذي يجب معه إصدار شهادة تؤكد أن هذا السلاح أو ذاك، يعدان "آمنين عند نقطة معينة واحدة" قبل الترخيص بإدخالها الترسانة الأمريكية؛ وهذا يعني أنه حالَ تفجير المادة الشديدة الانفجار التي تغلف المادة الانشطارية الموجودة في الجزء المركزي من القنبلة؛ لأي سبب كان، عند أي نقطة كانت، فإن احتمالية توليد تأثير نووي يتجاوز في قوته، تأثير أربعة أرطال من مادة تي إن تي (TNT)، ستكون أقل من واحد في المليون.[57]

ولكن ماكجورج باندي، وهو الذي وقف إلى جانب الرئيس كينيدي، إبّان أزمة الصواريخ الكوبية، كان قد كتب عن نوع من الضمانات مختلف تماماً؛ انطلاقاً من موقف استثنائي نادر: «في ضوء التوقعات المحتملة لردات الأفعال الثأرية، لم يكن هناك في الواقع أي احتمال بأن تختار بقصد، أي سلطة سياسية سليمة العقل، سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفييتي، البدء بحرب نووية...، وهناك فجوة هائلة بين ما يدور حقاً! في أذهان القادة السياسيين عن الأسلحة النووية، وبين ما يفترض في إطار الحسابات المعقدة لـ "الأفضلية" النسبية في الحروب الاستراتيجية المزعومة...؛ فـ[الخبراء النوويون الاستراتيجيون]، يعيشون في عالم غير واقعي، أما في العالم الواقعي؛ حيث يعيش القادة السياسيون الواقعيون – سواء هنا أو في الاتحاد السوفييتي – فإن أي قرار؛ من شأنه أن يسبب إسقاط ولو قنبلة هيدروجينية واحدة على مدينة واحدة من مدن بلادنا، سيعد كارثة غير محسوبة ولا سابق لها».[58]

وفي هذا المقطع، ترد كلمتان أساسيتان؛ هما: " سليمة العقل" و"بقصد"؛ ولربما كانتا أقل انطباقاً على العصر النووي الثاني الذي سأنتقل إليه (في الفصل الرابع)؛ فقد كان اللجوء إلى الخيار المنطقي العقلاني من المعالم البارزة في العصر النووي الأول. وعلى الرغم من أن رجال فريقي: خبراء الأسلحة النووية الاستراتيجيين، ودعاة مراقبة الأسلحة، قد اختلفوا فيما بينهم اختلافاً حاداً بشأن الخيارات السياسية وبرامج الأسلحة الموضوعة، فإن اختلافهم هذا؛ استند – أساساً – إلى فرضيات ومقدمات عقلانية؛ فقد بدا منطقياً في نظر الفريق الثاني الافتراض بأن الاتحاد السوفييتي، يميل إلى تفادي الدخول في حرب نووية، وفي سباق تسلح نووي أيضاً؛ فكان مستعداً – بناءً على ذلك – للقبول بقيود وضوابط متبادلة في هذا المجال، وكان من المنطقي أيضاً، في نظر الفريق الثاني الافتراض بأن الكرملين يتبنى أفكاراً مختلفة للمنافع والمخاطر، وبأن السلامة تكمن في التصدي بشجاعة للاحتمالات المخيفة؛ بما في ذلك: احتمال وقوع حرب نووية.

وفي العصر النووي الأول؛ تمخضت الخيارات العقلانية التي تتخذها الدول في المقام الأول، عن أفكار وحجج نظرية لا نهاية لها بشأن متطلبات نظرية الردع وشروطها، وحول

الحكمة (أو الحماقة)، في التلويح بما هو متاح من السيوف الأشد مضاءً. وعلى أي حال، فإن دعاة إلغاء الأسلحة النووية، وأنصار مراقبة الأسلحة، ومخططي الحروب النووية، قد اجتمعوا كلهم على الخوف من حدوث النتيجة ذاتها؛ أي أن تستخدم "القنبلة" مرة أخرى في حالة غضب، سواء عاجلاً أو آجلاً؛ ما يثير الغضب والاحتجاجات في كل أرجاء العالم؛ فكانت هذه المخاوف هي التي وقفت وراء رغبة دعاة الإلغاء في إزالة هذه الأسلحة، وسعي مراقبي الأسلحة لمعالجة المخاطر النووية، بينما مضى مخططو الحروب النووية في رسم خططهم.

وعلى وجه التعميم، فالكل قد استخدم قدراته الفكرية؛ للخروج من هذا المأزق. غير أن هناك حسابات "عقلانية"؛ كانت قد أفضت إلى علاجات متباينة تماماً، وتوافقات غريبة من نوعها، وعبّر خبراء الأسلحة النووية الاستراتيجيون عن قناعتهم بأن باندي، ومن شابهه، كانا على خطأ في تصوراتهما لحسابات الكرملين، حيال "القنبلة". ويبدو أن هؤلاء الخبراء كانوا يهتدون بتشابه الأوضاع في المعسكرين، برغم أن "القنبلة"، تعكس حالة فريدة من نوعها. وفي تقدير هؤلاء، أن أمة كُبِّدت عشرة ملايين ضحية لإلحاق الهزيمة بألمانيا النازية، ستكون أشد عزماً وتصميماً، من أن تقبل مأزقاً ذا طابع استراتيجي؛ ولأن الكرملين – على ما يبدو – بدا مقتنعاً بأنه قادر على خوض حرب نووية وتحقيق الانتصار فيها، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية، بحاجة إلى إقناع الكرملين بعكس ذلك، وذلك بإثبات قدرتها على حرمانه من بلوغ الأهداف التي يسعى لتحقيقها عبر هذه الحرب؛[59] ومن هنا، فقد شرع أولئك الخبراء المتشددون، بقيادة بول نيتز، في الدعوة إلى تبني مقاربة من نوع مختلف، تعمل واشنطن – وفقاً لها – على إيجاد الأوراق الرابحة التي تضمن بها تفوقها على القدرات والاستراتيجيات النووية التي تكفل لموسكو، كسب الحرب.

القدرات النووية: الدفاعية والهجومية

استندت نظرية الردع إبّان العصر النووي الأول، إلى مبدأ التهديد بعقاب شامل كاسح. ولا بد من القول أولاً: إن الدفاعات الصاروخية كانت من الناحية العملية، قد

استبعدت وفق أحكام معاهدة الحد من منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وهي التي وقعها، عام 1972، مقاتلا الحرب الباردة التقليديان، ريتشارد نيكسون وليونيد بريجنيف. ولم تجزْ هذه المعاهدة إلا توفير الحد الأدنى من القدرات الدفاعية لمناطق محدودة، بيد أنه لم يدم طويلاً، ذلك الإحساس بالارتياح الذي شاع بين عامة الناس، بعد إبرام هذه المعاهدة، واتفاقية أخرى، فرضت قيوداً ثانوية على القوات الهجومية؛ فالمعاهدة أخفقت في تحقيق الوعود المتوخاة منها. وفي الجهة الأخرى، كان مراقبو الأسلحة – وهم الذين أفلحوا أخيراً في إقناع السلطتين التنفيذية والتشريعية بأن السلامة تكمن في فكرة "الهشاشة المشتركة" الغريبة من نوعها – يعقدون الآمال على أن منع إقامة قدرات دفاعية، من شأنه كبح جماح سباق التسلح النووي الهجومي. غير أن شيئاً من هذا لم يحدث، وما حدث، بدلاً من ذلك، هو الشكوك والمخاوف المشتركة المتعلقة بالدفاعات المتبقية التي دفعت بالطرفين إلى انتهاج استراتيجيات وقائية؛ أسهمت في مضاعفة جهودهما الرامية إلى بناء المزيد من القدرات الدفاعية.

ولعل أكثر تلك الاستراتيجيات ضرراً، هي التي جُسِّدت بقرار إدارة نيكسون، بتزويد الصواريخ الأمريكية العابرة للمحيطات بأكثر من رأس حربي واحد؛ ليحذو الكرملين – من ثم – حذوها. وخلافاً للدفاعات الصاروخية، فإن "حاملات المنظومات الراجعة والمتعددة الرؤوس والمستقلة الاستهداف Multiple, independently targetable reentry vehicles"، (وهي المعروفة اختصاراً باسم MIRVs)، عدت عملية من الناحية الفنية، وأكثر جدوى قياساً إلى تكلفتها؛ وتبعاً لحجمها، فإن صاروخاً باليستياً واحداً، يمكنه حمل رؤوس حربية يتراوح عددها بين ثلاثة واثني عشر، وتكون موجهة لأهداف مستقلة، تقع ضمن مساحة تقرب من 30 ألف ميل مربع؛ وبعبارة أخرى، فإن منظومة سوفييتية؛ تستهدف واشنطن العاصمة، يمكنها أن تدمّر: فيلادلفيا، وبالتيمور، وريتشموند، في الوقت نفسه بواسطة الرؤوس الحربية التي زودت بها.

وتكشف قصة منظومات MIRVs، هذه: كيف أن قرارات تعد "آمنة" من الناحية السياسية، يمكنها أن تؤجج سباقات التسلح. إن توخي السلامة والأمن في مواجهة عدو

قوي غير جدير بالثقة؛ يعني الحرص على عدم التخلف في سباق للتسلح وراء خصم شرس عنيف، وضمان الأمن يتطلب مزيداً من الحذر والحيطة، وقوة نارية هائلة، في الوقت عينه. وما يمكن وصفه بالتكلفة المجدية؛ يعني زيادة القوة النارية بنصب رؤوس حربية أكثر، على منظومات إطلاق الصواريخ، بدلاً من حفر المزيد من مخازن الصواريخ تحت الأرض. وعلى الجانب الآخر، فإن الخروج من حلبة التنافس، ينطوي على مخاطر كثيرة، لا على مستوى الأمن القومي فحسب، بل على صعيد المهن والمناصب السياسية؛ ولضمان الأمن قبل الندم، كان يجب بناء ما حذّر منه الرئيس آيزنهاور تحديداً، وهو "المجمع العسكري - الصناعي"، الذي اشتمل على ما لا يقل عن ثلاثة مختبرات رئيسية، تركز نشاطاتها بالدرجة الأولى، على تصميمات الأسلحة النووية، وهندسة المنظومات الخاصة بها.

وباستعادة أحداث الماضي وتأملها، فليس من المستغرب على الإطلاق، أن تكون الغلبة "للصقور" مرة بعد أخرى، على "الحمائم" في المناظرات والنقاشات السياسية المحلية بشأن "القنبلة"؛ فقد استطاعوا تأطير الجدل المحلي، بحجج تستند إلى ما يسمى "المنطق الدائري circular arguments"، وهي تبدو صحيحة عادة: فالحاجة إلى أسلحة نووية جديدة وذات مستوى أفضل، باتت ملحة؛ لأن الاتحاد السوفييتي لا يمكن الوثوق به؛ ومن ثم، وعندما يتمكن "المجمع العسكري - الصناعي"، السوفييتي من إيجاد إنتاج أسلحته النووية الجديدة الأفضل، فإن ما أبداه الصقور من تحفظ وحذر، سيوصف ببعد النظر والتبصر، وسيطالب هؤلاء - من ثم - بتطبيق المزيد من "الوصفات العلاجية" المفضلة لديهم؛ وعلى هذا، لم يكن أمام الحمائم - في الجانب الآخر - إلا المحاجة بأن الفهد "يمكنه" أن يغير جلده. والصقور غالباً ما يكونون على حق؛ لأن "وصفاتهم" هذه، كانت تضمن انطلاق سباق التسلح الذي كانوا قد تنبأوا بحدوثه. وخلافاً لذلك، يتم التأكد من حين إلى آخر، من خطل تصورات الحمائم؛ نظراً إلى أن "ضبط النفس"، الذي عقدوا آمالهم عليه، لا يجد عادة طريقاً للتحقق على أرض الواقع. وقصارى القول: مادامت معركة (أرمجدون) الكبرى الفاصلة لم تندلع، فلن يمكن على الإطلاق، الحكم على الصقور بخطأ الرأي، ولا على الحمائم بصوابه.

ويبلغ سباق التسلح النووي خلال العصر النووي الأول، مستويات لم تكن متوقعة؛ نظراً إلى أن أياً من القيادتين لم يكن في حالة تهيؤ؛ لكبح جماح القوى السياسية والمؤسسية المحلية المتنفذة، وهي التي كانت تساورها شكوك عميقة، حيال كل ما يمكن أن ينطوي على ضبط النفس و"سذاجة" التفكير، وهذه – في نظر تلك القوى – إنما هي نذر توحي تبني سياسات "المهادنة"؛ وعلى حد ما اعتاد بول سي. وارنكي Paul C. Warnke، قوله، وهو أحد أقوى مناصري مشروع مراقبة الأسلحة، فإن هذه العملية برمتها تمثل تطوراً غير طبيعي.[60] وإذا كانت الأموال الذكية، تُقدّم رهاناً على قوة العضلات، لا المفاوضات، فلا أحد من أذكى المحللين الاستراتيجيين النوويين، كان في السنوات الأولى، وهي التي أعقبت ولادة القنبلة، قد تكهن بأن أحجام ترسانات القوى العظمى، يمكنها أن تصل إلى مستويات مذهلة كهذه. ولا بد أن أفضل هؤلاء المحللين وألمعهم، كان يمتلك فهماً عميقاً لما للقنبلة من قوة تدميرية رهيبة؛ وهم – نتيجة لذلك – ما كانوا ليتخيلوا أن هناك خيارات عقلانية، يمكنها أن تتمخض فيما بعد، عن إنتاج عشرات الآلاف من الأسلحة النووية.

إن الموجة الكبيرة الأولى من هذه الأسلحة، كانت قد صنّعت لترافق الجنود في الميدان، أما بالنسبة إلى القوات السوفييتية؛ فلتمكينها من إيقاع الصدمة بقوات حلف الناتو، وإشاعة الرعب بين صفوفها؛ ليسهل عليها تحقيق تقدم سريع في كل أوربا الغربية، وأما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ فهي لمنع السوفييت من القيام بهذا الهجوم الخاطف. وكانت ترسانات القوى العظمى الهائلة من الأسلحة النووية التكتيكية، قد بلغت ذروتها أواخر ستينيات القرن الفائت؛ أي وقت الشروع في إنتاج الدفعة الثانية من هذه الأسلحة تماماً. وقد اشتملت هذه الدفعة، على رؤوس حربية، تحملها صواريخ عابرة للمحيطات، وهي تعمل بتقنيات دفاعات الصواريخ الباليستية، ومنظومات MIRVs، التي تقدم ذكرها.

وبدا الاتحاد السوفييتي في الأصل، أكثر تقدماً في مجال الدفاعات الصاروخية، كما هو متوقع من دولة عانت كثيراً أعمال الغزو، وسبق لها أن أنشأت شبكة هائلة للدفاعات

الجوية لحماية البلاد، أما الولايات المتحدة الأمريكية، فكان واضحاً تقدمها في ميدان منظومات MIRVs، ولكن ما يظل موضع خلاف - كما هي الحال دوماً - هو مقدار "الأفضلية النسبية" التي يفترض أن يمتلكها كل طرف؛ وهو ما لم تستطع الأجهزة الاستخبارية توضيحه بشكل كافٍ، أو لعلها فضلت ألا تفعل ذلك. وكان أحد مصادر الخلاف، تقرير هل كان الكرملين، عاكفاً على تحديث الدفاعات السوفييتية - وهي المصممة أصلاً لإسقاط الطائرات التي تحلق على ارتفاعات شاهقة - لجعلها قادرة أيضاً، على اعتراض الصواريخ الباليستية، أو لا؟ أو معرفة ما مدى الشوط الذي قطعه بالفعل بهذا الاتجاه؟ أما المصدر الآخر للخلاف، فهو معرفة هل كان الاتحاد السوفييتي، قد بدأ بإجراء تجاربه على منظومات MIRVs، أو أن ذلك هو بداية برنامج لنصب عدد من الرؤوس الحربية غير الموجهة، على بعض الصواريخ السوفييتية؟

ومع أن مسألة التمييز بين هاتين العمليتين كانت مهمة جداً، إلا أنها فقدت أهميتها إلى حد بعيد، في غمرة النقاشات السياسية، والالتباس المرتبط بالجوانب الفنية؛ وبتعبير أبسط، فإن بناء رؤوس حربية غير موجهة، يعد عملاً أقل استفزازاً من إنتاج أسلحة نووية تتميز بدقة استهداف عالية. ومع هذا، ففي حال مواصلة اختبارات الإطلاق الفعلي، فإن الرؤوس الحربية غير الموجهة، يمكن تحديثها بمنظومات توجيه تزيد دقتها، كما أن مضاعفة عدد هذه الرؤوس المنصوبة على الصاروخ، من شأنه تقوية المخاوف من شن هجمات مباغتة؛ وعند ذاك، ربما سيكون من المحتم اتخاذ خطوات مضادة، لا بد أن تسفر عن زيادة مهمة في الأسلحة النووية الاستراتيجية، في الوقت ذاته الذي يتم فيه تقليص أعداد الأسلحة النووية التكتيكية.

وقد يقول قائل: كان من الأفضل والأسهل وقف التجارب الفعلية على الرؤوس الحربية غير الموجهة، وهو ما لم يحدث، ومرة أخرى، بدا أن من الأفضل توخي الأمن والسلامة؛ تفادياً لأي شعور بالندم فيما بعد، ومرة ثالثة؛ تتمخض التحليلات العقلانية لتولد نتائج غير عقلانية. ومن الواضح أن العناصر الداعية إلى وضع نظام لمراقبة

الأسلحة، كانت قد أدركت أن ظهور الدفاعات الصاروخية ومنظومات MIRVs، سيعزز هذين الجانبين على نحو متبادل؛ لأن توقعات نشر قدرات دفاعية؛ ستوجد الدافع إلى بناء المزيد من القدرات الهجومية، والعكس صحيح أيضاً؛ ولذا، فقد حاولت هذه العناصر، وقف التجارب التي تُجرى على هذه الدفاعات والمنظومات في آنٍ واحد. وقد ساند مجلس الشيوخ بأغلبية ضئيلة، هذه الخطة الجريئة مع بداية عهد إدارة نيكسون، غير أن التوصل إلى قرار سياسي حاسم بشأن هذا "المزيج من القدرات الدفاعية والهجومية"، بشكل مستدام، وسليم استراتيجياً، كان مهمة شاقة أكثر مما يجب؛ لأسباب عدة.

ابتداءً، كان التوقيت سيئاً جداً؛ إذ إن تقنيات منظومات MIRVs، والدفاعات الصاروخية، كانت تفرض على كل من: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، اتخاذ قرار صعب، حتى قبل أن يبدأ الجانبان مناقشة مسألة مراقبة الأسلحة الاستراتيجية. وبدا لزاماً التوصل سريعاً إلى اتفاقات؛ ليكون في الإمكان تجميد التجارب التي تجرى على هذه المنظومات. وقد أبدى الرئيس ليندون جونسون، وكبار مستشاريه، استعدادهم للقيام بما يتعين عليهم القيام به في هذا المضمار؛ ما أثار قلق المعارضين المتشددين، غير أن الحاجة إلى التحرك بشكل عاجل؛ كانت تعني قلة ما كان يجب إنجازه من أعمال تحضيرية؛ لإبرام الاتفاقيات المطلوبة. ومع هذا، فقد أبلغ السفير السوفييتي، البيت الأبيض في التاسع عشر من آب/ أغسطس عام 1968، بالموعد الذي يمكن أن تعقد فيه أول قمة بين البلدين؛ لمناقشة قضايا مراقبة الأسلحة النووية. ولكن القوات السوفييتية، تغزو تشيكوسلوفاكيا بعد يوم؛ فيتم تأجيل هذه المباحثات، إلى حين تولي إدارة نيكسون، السلطة.[61]

إن اختلاف الثقافات الاستراتيجية؛ سبب هو الآخر، صعوبة التوصل إلى اتفاق؛ ففي بادئ الأمر، لم يكن ليخطر على بال أحد، أن يقبل الكرملين، أي قيود أو ضوابط تفرض على دفاعاته التي أقامها لحماية روسيا – الأم، من أي هجوم قد تتعرض له. وفي عام 1967، وعندما أوضح ماكنمارا، وزير الدفاع الأمريكي، لأليكسي كوسيجين، رئيس الوزراء السوفييتي، أنه ربما كان من الأفضل عدم نشر دفاعات من الصواريخ الباليستية،

بدت هذه الفكرة أغرب من الخيال في نظر كوسيجين؛ فالقدرات الدفاعية، لم تكن - من وجهة نظر سوفييتية - أسلحة عدوانية.[62]

وفي آخر الأمر؛ وخشية من تبعات التقدم التكنولوجي الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية، صار الكرملين، على قناعة بأنه قادر على الاستغناء عن دفاعاته الصاروخية. ولكن هذا الانقلاب في الرأي، لم يسهم إلا في تعزيز القرار المضاد الذي اتخذه الصقور المتشددون الأمريكيون، إزاء ما يتعلق بمراقبة الأسلحة الاستراتيجية.

ولم يكن خافياً أن انعدام الثقة كان شديداً إلى حد أن ما كان يُحقق من تقارب في أثناء المفاوضات، غالباً ما كان ينهار بفعل تغير المواقف مرة بعد أخرى بشكل مفاجئ؛ فكل اتفاق ينال قبول الطرف الثاني، سيُعد اتفاقاً ضاراً في نظر الطرف الأول، حتى لو كان هو الذي اقترحه أصلاً. وخلال محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، علّق أولئك الذين لما يكونوا قد فقدوا روح الدعابة بعد، بشكل ساخر، بالقول: إن أرضية واسعة كانت ماتزال متاحة للتوصل إلى اتفاق، والمشكلة لا تعدو أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، لم يتفقا في الوقت نفسه على القضايا الأساسية ذات الصلة بذلك![63]

وهكذا، فقد اجتمع سوء الظن، وسوء التوقيت، وإذعان الأجهزة المخابراتية للضغوط التي تُعرض لها؛ لتؤدي إلى غياب القيود التي كان يجب أن تفرض على منظومات MIRVs؛ فالبنتاجون، كان قد شرع في إجراء التجارب على هذه المنظومات خلال السنة التي سبقت إطلاق مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، بينما بدأ الكرملين إجراء اختباراته على منظومات مماثلة تحتوي على العناصر الأساسية التي تتألف منها منظومات MIRVs؛ وهي التي خلص مسؤولو الأجهزة الاستخبارية الأمريكية من دون عناء، وبمساعدة البنتاجون، إلى تعذر التفريق بين المنظومتين. ولم تكن واشنطن وموسكو، لتثق أي منهما في أن الأخرى ستقوم بوقف هذه التجارب، وما كانت إدارة نيكسون ستفعل ذلك؛ فالسوفييت كانوا قد بدأوا نشر ما يتراوح ما بين 200 و300 من الصواريخ الباليستية الجديدة سنوياً، من النوع الضخم المناسب لحمل رؤوس حربية متعددة؛ ويومئذٍ، سببت الضغوط التي مارسها

أعضاء في الكونجرس - وهي الداعية إلى إظهار شيء من المرونة، إزاء ما يتعلق بمنظومات MIRVs - إثارةَ حفيظة البيت الأبيض والبنتاجون؛ لأن هذه المنظومات، كانت - يومذاك - تشكل، على المدى القصير، القوة المضادة الرئيسية في وجه تنامي القدرات العسكرية السوفييتية؛ ولأن "صقور" الكابيتول هيل، كانوا سيغيرون مواقفهم لو أن نيكسون وكيسنجر، قد قررا بالفعل التخلي عن هذه المنظومات.

ولعل المرء ليس بحاجة إلى قدرة عظيمة على التنبؤ؛ ليدرك أن الكرملين، سيعمل على اللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية، من حيث العدد الإجمالي لما تمتلكه من رؤوس حربية، بنشر منظومات MIRVs، ولكن ما كان يصعب على كلا البلدين كثيراً، هو التخلي عن دفاعات الصواريخ الباليستية؛ فالتخلي عن منظومات MIRVs، وعن بناء القدرات العسكرية الهجومية، كان سيتجاوز حدود الممكن؛ ولذا، فقد شرعت كلتا القوتين العظميين، خلال مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، بعرض اقتراحات تقوم على وقف استخدام هذه المنظومات، ولكنها - أي الاقتراحات - لم يكتب لها القبول. فقد طالب نيكسون وكيسنجر، بإجراء عمليات تفتيشية موقعية؛ للتحقق من عدم نشر هذه المنظومات سراً، وبفرض قيود على الدفاعات السوفييتية المضادة للقاصفات والصواريخ في وقت واحد. (وكان لا بد من مضي أربعة عشر عاماً من المفاوضات، ومجيء ميخائيل جورباتشوف، إلى الكرملين؛ كي تقبل موسكو، آخر الأمر بإجراء مثل هذه العمليات التفتيشية؛ وربما كان سيطول الوقت بموسكو، إلى الأبد؛ كي توافق على القيود التي تفرض على دفاعاتها الجوية). ويرد الكرملين الجميل؛ فيطالب بأن يكون له الحق في القيام باختبارات مماثلة لتلك التي تجريها واشنطن، على منظومات MIRVs، ويعد في الوقت عينه، بألا ينشر ما سيتقن تصنيعه منها، وما يمكن أن تعجز الولايات المتحدة الأمريكية عن التحقق منه. وقد وقع الكرملين والبيت الأبيض في عهد نيكسون، إثر تراجعهما عن تطبيق القيود على هذه المنظومات، اتفاقاً يتم - وفقه - إجراء تقليص كبير في قدرات الدفاعات الصاروخية، بينما يزيد في الوقت نفسه، وتيرة تنافس القوتين العظميين في مضمار الأسلحة الاستراتيجية.

تعميق الجراح

في عام 1972، تمخضت محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (SALT)، عن اتفاقيتين اثنتين: الأولى: معاهدة الحد من منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، والثانية: اتفاقية مؤقتة للحد من القدرات الهجومية؛ ولكن مآلها كان الانهيار والإخفاق؛ نظراً إلى أن الاتفاقية الناجحة حقاً! كانت ستقتضي وقف تصنيع كل من منظومات MIRVs، ودفاعات الصواريخ الباليستية، ومن الواضح أن احتمالاً كهذا، لم يكن وارداً حينئذٍ، ولعل ثانية الاتفاقيات المثلى كانت ستُمثل بنشر قدرات دفاعية ووقف انتشار القدرات الهجومية؛ ولكن الأولى لا تخلو من العيوب والنواقص، بينما الثانية مضمونة من دون ريب. وعلى الرغم من أن خيار الحد من القدرات الدفاعية والسماح بتنامي القدرات الهجومية، (وهو ذلك الذي تبناه كل من ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر وليونيد بريجنيف)، لم يكونا بالمحصلة الجيدة، فإنهما لم يكونا سيئين سوءَ رفع القيود كلياً، عن كل من القدرات الدفاعية والهجومية معاً.

غير أن كيسنجر، عبّر في وقت لاحق، عما يشبه تأنيب الضمير، حيال السماح ببناء المزيد من منظومات MIRVs، فأقرَّ بالقول: «أتمنى أنني في عامي 1969 و1970، قد فكّرت ملياً وبتأنٍ أكثر مما فعلت، إزاء ما يتعلق بتداعيات انتشار منظومات MIRVs، في عالمنا هذا!»،[64] بل إنه كتب قائلاً بعد ذلك، عندما تبنت إدارة ريجان، مبدأ تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بدلاً من مراقبتها: إن «حلول عصر منظومات MIRVs، قد حكم على معاهدة SALT، بالانهيار».[65] إن الحكمة ونفاذ البصيرة، كان يُفترض أن يكونا مصدر قوة نيكسون وكيسنجر؛ ولكنهما وقعا في الفخ الذي نصبته لهما الأوضاع التي سادت وقتئذٍ، وهي التي لم يتمكنا من استغلالها والتأثير فيها. وعلى أي حال، فقد كان من الصعب بالفعل تقنين مبدأ "الهشاشة المتبادلة على الصعيد الوطني"، أو أنه كان ينطوي – في تقدير النقاد – على قدر من التهور والمجازفة، ولم يكن مقبولاً في الوقت عينه، وقف بناء القدرات الهجومية الجديدة الواعدة.

ولم تكن السنوات الأولى من سبعينيات القرن الماضي، بالوقت المناسب؛ للحد من الأسلحة الأشد قوة على الإطلاق، من تلك التي تم اختراعها حتى ذلك الوقت. وكان منشق سوفييتي، على اطلاع مباشر على عملية التفاوض، قد كتب يقول: إن «محادثات (SALT)، كانت مؤلمة ألم الولادة بالنسبة إلى السوفييت، ولاسيما إلى صنوف القوات المسلحة؛ فبعد عقود من السرية التامة التي أحيطت بها الإنجازات العسكرية، لم يكن لأحد تخيل إمكانية الكشف أمام العدو، ولو عن أسماء منظومات الأسلحة السوفييتية. وكان من المثير للسخرية ألا يتمكن السوفييت من حمل أنفسهم على استخدام مصطلحاتهم الخاصة بهم ذاتها، وأن يقرروا استخدام التسميات التي يطلقها حلف الناتو عادة على أسلحتهم هم. وقد استبد الغضب بوزير الدفاع جريشكو، طوال عملية التفاوض...، وكان من حين إلى آخر - خروجاً على الموضوع المطروح للبحث - يوجه محاضرات توبيخية عن الطبيعة العدوانية للإمبريالية التي مابرح يؤكد لنا أنها لم تتغير، وأن ليس ثمة ضمانة تحول دون نشوب حرب عالمية جديدة، غير المضي قدماً في بناء القدرات العسكرية السوفييتية وتعزيزها».[66]

وكان نظير جريشكو، في مجلس الشيوخ الأمريكي، هو السيناتور الديمقراطي هنري "سكوب" جاكسون، الذي كان أحد الرموز القوية التي يحسب لها الحساب داخل لجنة القوات المسلحة.[67] وكان من بين مساعدي جاكسون، موظف في مقتبل العمر اسمه ريتشارد بيرل، وكان يتمتع في تلك الفترة بإمكانات استثنائية، على تحديد شروط النقاش وقواعده. وعندما تمّ توقيع معاهدة SALT، عام 1972، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد امتلكت من الرؤوس الحربية قرابة أربعة أضعاف ما كان لدى الاتحاد السوفييتي منها، وقد تمّ تحميل بعضها على الصواريخ الأمريكية، والقسم الأكبر منها على طائراتها القاصفة، وهو المجال الذي كان لأمريكا الأفضلية الكبرى فيه خلال العصر النووي الأول.[68] ولكن أولى الاتفاقيات الخاصة بالحد من القدرات الهجومية، كانت تغطي الصواريخ فقط، وهو الميدان الذي امتلك السوفييت فيه، "الأفضلية" النسبية،

وعدّوه قوة موازنة للأفضلية التي حُققت لواشنطن، بنسبة أربعة إلى واحد في مجال الرؤوس الحربية، وغيرها من القدرات النوعية الأخرى.

وبسبب الأفضلية التي أتاحتها معاهدة SALT، للسوفييت في مجال قاذفات الصواريخ، فقد نجح جاكسون وبيرل، في تصوير تلك الاتفاقية، بـ "صفقة شنيعة" بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وتكاد تقترب من المهادنة على الصعيد النووي؛ فالسوفييت لم يعد متاحاً لهم امتلاك أعداد أكبر من الصواريخ فحسب، لكن صواريخهم باتت أكبر حجماً من تلك التي في حوزة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه أفضلية مزدوجة كانت موسكو، ستستفيد منها يقيناً، من خلال تزويد صواريخها بمنظومات MIRVs، (وفي هذا الخصوص، وفي ضوء الأثر الذي خلّفه جريشكو، فقد كانا على صواب تماماً؛ الأمر الذي أضفى أهمية كبرى على منظومات MIRVs، الأمريكية). ولعل التساؤل البلاغي: "ما العيب في التكافؤ؟" وهو الذي أطلقه جاكسون؛ لإيجاد تأثير خطابي، كان قد حقق الغرض المطلوب تماماً؛ لأن الجواب كان سيتطلب سيلاً من الكلمات، والأرقام، والتفصيلات الفنية.

ويقترح جاكسون، بعد ذلك تعديلاً ليس في مقدور أحد رفضه؛ فهو يقضي أن أي معاهدة تبرم مستقبلاً، لا يجوز أن تقيد الولايات المتحدة الأمريكية، بـ «مستويات من القدرات الاستراتيجية العابرة للقارات، أقل من تلك المستويات التي تتاح للاتحاد السوفييتي»؛ فهل هناك من إحساس بالوطنية أكبر من هذا؟ ومع ذلك، فلم يتم اعتماد هذا التعديل بالأغلبية الساحقة؛ (صوت لصالح التعديل 56 عضواً واعترض عليه 35 عضواً)؛ ما يعكس امتناع كثير من أعضاء مجلس الشيوخ عن تصديق التركيبة الجديدة للبرامج النووية التي يعمل البنتاجون والبيت الأبيض على إقامتها؛ بوصفها قدرات مضادة مكافئة للتدابير الاحترازية التي يتخذها الكرملين.[69] وإلى جانب ذلك، فقد تم صوغ التعديل بذكاء شديد؛ لضمان مؤازرة كل من: الرئيس نيكسون، ومستشار الأمن القومي هنري كيسنجر له، ولاسيما بعد أن عُرِّضت قدراتها التفاوضية لانتقاد وتقريع

حادين، بل إن التعديل جاء إيذاناً بشن حملة؛ لتطهير السلطة التنفيذية من عدد من العاملين في مجال مراقبة الأسلحة، ممن ارتبطت أسماؤهم بمعاهدة SALT.

ومع أن معاهدة SALT، لعام 1972، كانت قد قنَّنت مفهومي: "الهشاشة المتبادلة على الصعيد الوطني"، و"الإبادة الجماعية بواسطة القنبلة النووية" – وهما الظاهرتان المميزتان إبّان العصر النووي الأول – إلا أنها فعلت ذلك، بطريقة ضارة بشكل خاص. فقد تسابقت واشنطن وموسكو، كما كان متوقعاً تماماً، على مضمار بناء كل ما هو جديد من: الغواصات، والصواريخ الباليستية، والقاصفات، ومنظومات MIRVs؛ لتعززا بذلك، مخاوف "الصقور" و"الحمائم" وشكوكهم، معاً. وفي هذا الشأن، كان وزير الدفاع، ميلفن ليرد، على درجة عالية من الصراحة، عندما قال من على منصة الشهود: إن «السلام لا يُشترى بسعر بخس»،[70] وقد اختارت إدارة نيكسون؛ اعترافاً منها بمخاوف المشككين المعترضين، ألا تصف أولى اتفاقياتها حول معاهدة SALT، وهي التي تحد من القدرات الهجومية، بأنها معاهدة ذات أمد غير محدد، حالها حال المعاهدة الثانية المرتبطة بها، وهي التي تتحكم في القدرات الدفاعية، وبدلاً من ذلك، عدتها اتفاقية مؤقتة، أمدها خمس سنوات، وسيتم استبدال نص معاهدة أشمل بها، ويفترض أن تكون أفضل.

ومجمل القول، هو أن الضغوط الهائلة التي عُرضت لها المعاهدة الخاصة بالقدرات الهجومية، قد أسهمت في دحض كثير من المسوغات التي سيقت؛ لإبرام ما تم إبرامه من اتفاقيات، وهي التي كان كل من نيكسون، وكيسنجر، وليرد، ووزير الخارجية وليم روجرز، قد أفرطوا في الترويج لها على نحو ضار ومؤذٍ. وقد أشاد الرئيس نيكسون، في حديث له أمام جلسة مشتركة للكونجرس الأمريكي، بعد عودته من قمة موسكو، بمعاهدة SALT، قائلاً: إنها تمثل «الخطوة الأولى نحو عصر جديد، يشهد اتفاقاً متبادلاً على ضبط النفس والحد من الأسلحة...، ولقد بدأنا نتحكم في هذا الارتفاع التصاعدي الخطير، والارتفاع الإسرافي في حجم الأسلحة النووية».[71] وفي وقت لاحق، أدلى كيسنجر، بشهادة أمام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ، قال فيها: إن معاهدة

الحد من منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، تسهم في «تقليص الدوافع التي تسبب مواصلة نشر المنظومات الهجومية»،[72] أما روجرز، وهو الذي كان كيسنجر، قد استبعده من المفاوضات، فمضى إلى ما هو أبعد من ذلك، بالقول إزاء ما بدا زلة لسان: إن «كوابح، قد تم وضعها أمام البناء المتزايد للقوات الاستراتيجية السوفييتية».[73] وقد قال ليرد، وهو البراجماتي الواقعي، متطوعاً: إن معاهدة SALT، «وضعت حداً للزخم القوي الذي يوظفه الاتحاد السوفييتي، في ميدان بناء الأسلحة الهجومية الاستراتيجية».[74]

غير أن ردات الأفعال المضادة لهذه المعاهدة، جاءت عاصفة جداً من شخصيات؛ كالسيناتور جاكسون؛ حيث كانت مصيبة في تكهنها باتساع برامج بناء القدرات التسليحية، وهو الذي أعقب إبرام تلك المعاهدة، وعارضت - من دون تعب أو ملل - أي تدابير تحول دون ذلك. ومما لا شك فيه، أن هذه الحصيلة المزدوجة، وهي المتمثلة بتنامي القدرات الهجومية وغياب الدفاعية منها على المستوى القومي، قد ألحقت الإهانة بالجميع تقريباً؛ فجادل "الصقور" بأن مفهوم "الهشاشة المتبادلة على الصعيد الوطني"، يتعارض والرؤية السوفييتية، وهو مرفوض من الناحية الأخلاقية، أما "الحمائم" فرأوا أن البناء المتزايد للقدرات التسليحية، إجراء عديم الجدوى؛ وخاصة حالَ حظر إقامة قدرات دفاعية فعّالة؛ وتبعاً لذلك، فإن الاتفاقيات التي أبرمت عام 1972، باتت تقف وراء الجهود التي بذلت لاحقاً بقصد إبطالها. وقد دعا هنري كيسنجر، منذ أن كان عضواً في المجتمع الأكاديمي؛ أي قبل خوض مفاوضات SALT، بشكل قاطع، إلى حصيلة تفاوضية مختلفة إلى حد كبير؛ حيث قال: «إن تأسيس نظام للمراقبة، سيسهم في توطيد دعائم الاستقرار؛ مادام سيعقّد حسابات المهاجم، وييّسر حسابات المهزوم، أو كون الهدف؛ بتعبير آخر، يجب أن يكون تقوية الشكوك في عقل المعتدي، بإمكانية تحقيق النجاح، وإضعاف الإحساس بالهشاشة لدى المدافع».[75]

ويعلن "الصقور" موافقتهم، بل يذهبون إلى ما هو أبعد مما ذهب كيسنجر إليه؛ فهم يقترحون تدابير علاجية، مُثلت بتطوير القدرات الهجومية، وبناء المزيد من القدرات

الدفاعية. وفي المقابل، تعالت أصوات "الحمائم"، بالدعوة إلى ضبط النفس أكثر فأكثر؛ ما جعلهم يظهرون بمظهر السذج، فضلاً عن ضعف موقفهم أساساً من الناحية السياسية على امتداد العصر النووي الأول برمته. وإذا كانت الأخطاء التي تشوب أحكام "الصقور"، يمكن تصحيحها لاحقاً بواسطة المزيد من الوصفات العلاجية القديمة ذاتها، فإن أخطاء أحكام "الحمائم" - ومنها مثلاً: تكهنهم بأن الاتحاد السوفييتي سيبطئ وتيرة بناء قدراته الهجومية، متى ما حقق لنفسه تكافؤاً تقريبياً مع الولايات المتحدة الأمريكية - قد سببت إضعاف مشروعهم التصحيحي المفضل، وهو الداعي إلى إظهار المزيد من ضبط النفس. وفي هذا الخصوص، لا بد من القول: إن آليات سباق التسلح النووي ومكوناته، في كلا المعسكرين، تُعد من النوع الذي يمكن أن يحمي نفسه بنفسه، من أي قوى مضادة خارجية؛ ومن هذه المكونات: مراكز تصميم الصواريخ في الاتحاد السوفييتي، وشركات المقاولات الدفاعية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومختبرات الأسلحة، والرموز السياسية المتنفذة، والأجهزة الإدارية المتحفظة، وعمق مشاعر القلق والخوف، والقوة الإشعاعية للقنبلة. و"الصقور"، في أغلب الأحيان، قادرون على تحقيق مرادهم، إلا إذا جاءت اقتراحاتهم التصحيحية، مثيرة للقلق أكثر مما يجب؛ كإجراء التجارب النووية في الغلاف الجوي، أو اختيار مواقع قريبة من المناطق الحضرية مكاناً لوضع القنابل؛ وبناء على ذلك، كان النجاح حليف دعوات "الحمائم"؛ لإجراء هذه التجارب تحت الأرض، ووقف تصنيع أسلحة فضائية، وإقامة دفاعات صاروخية، تشمل البلاد بأسرها.

ولربما أمكن الجزم هنا، أن احتمالات انطلاق سباق للتسلح، كانت قد ازدادت قوة خلال العصر النووي الأول؛ وإذا كانت عملية "مراقبة الأسلحة"، قد حققت تقدماً متواضعاً، فإن الأولوية القصوى قد أعطيت للتهيؤ؛ لشن هجمات استراتيجية مضادة؛ حالَ انعدام الثقة بأن السوفييت سيلتزمون تعهداتِهم، وللتيقن من عدم حدوث إخفاقات عسكرية جديدة. وما كان هامش السلامة، وهو الواجب توافره؛ للدخول في مفاوضات نووية، ليسمح بتحقيق تحولات مهمة حتى ظهور قادة وطنيين قادرين على تغيير مجرى الأحداث، ولا يرتضون مكاسب ثانوية طفيفة. ولطالما تكرر تحميل المفاوضين

والمسؤولين الإداريين، المعنيين بعملية مراقبة الأسلحة، أوزار غيرهم في سياق ما يبذلونه من جهد في هذا السياق؛ فقد نفذ البيت الأبيض في عهد نيكسون، أولى حملات التطهير التي استهدفت استرضاء منتقدي معاهدة SALT؛ وللإيحاء بأن عملية إبرام المعاهدة المقبلة، ستجرى بمزيد من الدقة واليقظة؛ فالأسلوب الذي كان قد اتبع في إدارة مفاوضات SALT، أثار كثيراً من الشكاوى والانتقادات؛ إذ إن نيكسون وكيسنجر، كانا قد أعطيا المفاوضين الأمريكيين، قائمة بالتوجيهات والتعليمات، على حين تمّ التفاوض في السر حول شروط مغايرة، وفي غياب المترجمين الأمريكيين في معظم الأحيان. وغالباً ما كان يطلب إلى الخبراء الحكوميين المكلفين بتقديم الدعم لهذه المفاوضات، دراسة عدد من مختلف الخيارات التفاوضية التي ترى إدارة نيكسون، أن لا حظَّ لها في النجاح. وفي مؤتمر القمة الذي عقد في موسكو، تم في عجالة واضحة، إبرام أولى الاتفاقيات المتصلة بـ SALT، بينما فُرض على المفاوضين الأمريكيين الانتظار في هلسنكي. وقد حذَّر كيسنجر، قبل ذلك - حين كان في الوسط الأكاديمي - من القيام بتحركات دبلوماسية بالغة الدقة والحساسية في الميدان النووي، قائلاً: «ربما لا يكون مجدياً الاعتقاد بأن معضلات معقدة كهذه، استحوذت على اهتمام العالم عقداً ونصف العقد من الزمن، يمكن حسمها في غضون أيام قلائل، على يد سياسيين مجهدين، يجتمعون علانية تحت الأضواء. ولا يمكن أن يكون في مصلحة النظم الديمقراطية، اعتماد أسلوب للعمل الدبلوماسي، يعلق كل الأهمية على قرارات تتخذها قلة من الزعماء فقط».[76]

وبطبيعة الحال، فقد كان هذا بالضبط، هو ما فعله هنري كيسنجر، (حين صار مستشاراً للأمن القومي)، والرئيس نيكسون، عندما طارا إلى موسكو، عاقدين العزم على التوصل إلى اتفاق، أما أولئك الأكثر استياءً من هذه العملية، فقد أصبحوا أشد منتقدي المعاهدة حدة. وليس ثمة أحد استشاط غضباً أكثر من بول نيتز، وهو الذي كان ممثلاً لوزير الدفاع ضمن الفريق التفاوضي؛ فقد اقترح إجراء تقويم رئيسي شامل للمفاوضات، إلا أنه لم يلقَ تجاوباً من البيت الأبيض، الذي كان ساكنه ريتشارد نيكسون غارقاً حتى أذنيه في مستنقع فضيحة ووترجيت. وبعد أن تقدم باستقالته، التحق نيتز، بصفوف

جاكسون، وغيره من أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين المعنيين بالقضايا الدفاعية؛ بغية تغيير مسار عملية المفاوضات، وهي التي دعمت - في تقديرهم - تعاظم القوات الاستراتيجية السوفييتية، وحالت دون توفير مقومات حماية البلاد. وقد يمكن تلخيص النقطة الجوهرية في انتقادات نيتز، بقوله: إن الكرملين، قد نجح عبر المفاوضات في امتلاك «قدرات تمكّنه من كسب الحرب»، وقد يسعى للاستفادة منها قطعاً.[77]

وربما لا يبدو واضحاً بشدة، في الذاكرة الآن، أن هذه الاتفاقيات؛ وهي التي أمست هدفاً لكل هذه الانتقادات القاسية، لم يصوت ضدها إلا اثنان من أعضاء مجلس الشيوخ، ومثلهما من أعضاء مجلس النواب. ولكن الكونجرس والرأي العام الأمريكيين، كانا عام 1972، على ما يبدو، يتوقان إلى إذابة جليد الحرب الباردة، والتحرر من مخاوف الأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن الإحساس بالإحباط وخيبة الأمل، حيال معاهدة SALT، صار يتنامى سريعاً؛ حتى إن جيرالد فورد، وهو الذي حل رئيساً بدلاً من نيكسون، وجد أن من الضروري شطب كلمة "وفاق" من مفرداته. وفي عام 1974؛ أي بعد سنتين فقط من تصويت الكونجرس بأغلبية ساحقة لصالح معاهدة SALT، كان كيسنجر، يحاول جاهداً التوصل إلى اتفاق مع الكرملين، يستند إلى المستويات المتكافئة التي يمليها تعديل جاكسون. وكان هذا الاتفاق المقترح، سيرتقي بعدد قاذفات الصواريخ والقاصفات إلى 2400 في الحد الأقصى لكل من الدولتين؛ ويمكن كل قاذفة وقاصفة، حمل عدد كبير من الرؤوس الحربية، ولكنه جوبه بمعارضة قوية من دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع، ورونالد ريجان، حاكم كاليفورنيا، الذي كان ينافس فورد، على تسمية الحزب الجمهوري له مرشحاً لانتخابات الرئاسة، والسيناتور جاكسون، الذي أصبح - بالطبع - الحكم الذي له القول الفصل، في تحديد مدى الامتثال لبنود تعديله.

انهيار معاهدة SALT

استؤنفت محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية SALT، في ظل إدارة جيمي كارتر، الرئيس الديمقراطي الجديد، ذي القيم والأعراف القروية، التي بدت - حينذاك -

أشبه بترياق مرحب به لعلاج آثار فضيحة ووترجيت. وبالتزامن وعملية "تبديل الحرس" هذه، تزايدت بشكل ملموس، المخاوف ذات الصلة بهذه المحادثات؛ فإن كان الكرملين قد استطاع الاحتيال على نيكسون وكيسنجر، وتجريدهما من كل أوراقهما، فكيف سيكون أداء هذا الوافد المبتدئ الجديد على البيت الأبيض، وخاصة أنه يتلقى النصح والمشورة من مناصرين متحمسين لفكرة مراقبة الأسلحة؟ ولقد أُكدت هذه المخاوف؛ حالَ إلقاء كارتر خطاب تنصيبه، وهو الذي شجب فيه «سباق التسلح الهائل» هذا، ووعد بأن يقطع خلال سنة واحدة، خطوة مهمة «نحو بلوغ هدفنا النهائي؛ وذلك هو إزالة كل الأسلحة النووية من على وجه كوكب الأرض هذا».[78] (وفي واقع الأمر، فإن هذا التوجه من الرئيس كارتر، يفقد أهميته إذا ما قورن إلى مواقف الرئيس اللاحق، الحاكم السابق، رونالد ريجان، الذي كان بطلاً لأحد المشاهد البارزة التي شهدها مسرح البيت الأبيض، والذي سأتناوله بالبحث لاحقاً).

ويسمّي كارتر، لمنصب كبير مفاوضيه، بول وارنكي، المعروف بانتقاداته اللاذعة لمن يبالغ في تخوفه من القدرات النووية. وفي الوقت الذي كان فيه "الصقور" منشغلين تماماً بحجم الصواريخ، والفوارق في الوزن الكلي للرؤوس الحربية، كان وارنكي، يشدد القول بأنه «عندما يقوم كلا الجانبين بتجميع الآلاف من الرؤوس الحربية، فلا يعود من المفيد ممارسة لعبة الأرقام».[79] وقد لمح أيضاً، إلى أن مادة المهاد (الملش)، التي تستخدم في الحدائق، ربما كانت أكثر نفعاً من حيازة أوراق تفاوضية جديدة تتخذ شكل قاصفات، وصواريخ، وغواصات، بل كتب قبل تسنمه منصبه، قائلاً: «لا طائل من شراء أشياء لا حاجة بنا إليها؛ أملاً في أن هذا، قد يجعل الاتحاد السوفييتي أكثر تجاوباً؛ فالسوفييت يميلون إلى المقاومة أكثر بكثير من ميلهم إلى الاستسلام». وهو يقترح - عوضاً عن ذلك - الشروع في عملية تستهدف تحقيق ضبط النفس بصورة متماثلة. ولم ترتكز وجهة النظر هذه، إلى معارضة خطط تعزيز بناء القدرات العسكرية التي تزامنت ومحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية فحسب، بل إلى خدمة وارنكي، السابقة في وزارة الدفاع أيضاً؛ حيث عمل إلى جانب سايروس فانس، (وهو الذي سيصبح وزيراً للخارجية في عهد إدارة

كارتر)، إبّان حرب فيتنام؛ وهذه التجربة القاسية خلفت لدى الرجلين نزوعاً منطقياً إلى التشكيك في المناورات التي يمارسها "الصقور"، وميلهم إلى رفع سقف مطالبهم. ويمضي وارنكي إلى القول: «إننا ننفق أكثر مما يجب على الأسلحة والأيدي العاملة العسكرية...؛ وإذا واصلنا ذلك، فلسوف نلحق الضرر بأوضاعنا الاقتصادية، ونعرض أمننا القومي الحقيقي للخطر». وكأن أقوال وارنكي هذه، لم تكن تحريضية بما يكفي؛ فيعمد إلى مهاجمة "المجمع الصناعي - العسكري"، بشكل حاد قائلاً: «لسنا بحاجة إلى أن نكون شرطي العالم، بل لا يمكننا ذلك...؛ فنحن نواجه تهديداً عسكرياً واحداً، لا عالماً بأسره يناصبنا العداء».[80]

وبدا واضحاً، أن المسرح بات معداً لنشوب معركة من أجل أمننا القومي وجهوزيتنا العسكرية، وأن كفتها ستميل إلى مصلحة "الصقور"؛ نظراً إلى أن التوقعات تشير عادة إلى قيام السوفييت، بمضاعفة قدراتهم النووية كماً، وإلى أنهم ليسوا جديرين بالثقة. وعلى أي حال، فقد عومل وارنكي، بفظاظة خلال جلسات الاستماع الخاصة بتثبيته في منصبه، وهي التي كان الجزء الأفضل - (أو الأسوأ) - فيها، هو تشكيك بول نيتز، بولاء وارنكي، لأمريكا.[81] وفي آخر الأمر، يصوت أربعون عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ، ضد ترشيح وارنكي، لمنصب كبير مفاوضي محادثات SALT، في رسالة تحذير يراد بها إبلاغ كارتر، أن عليه بذل جهود شاقة؛ كي يضمن تصويت ثلثي الأعضاء لصالح تصديق معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية.

وقد تضاءلت فرص إقرار المعاهدة، حين طلب الرئيس كارتر، إلى فانس طرح اقتراح، بإجراء تخفيضات أكبر من تلك التي تفاوض كيسنجر، حولها عام 1974؛ ولكنه سرعان ما تراجع إلى الحدود الأساسية التي عرضها كيسنجر، أمام رفض الكرملين، تلك التخفيضات. ولم يكن خافياً أن كارتر، قد "نجح"، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من ولايته، في ترسيخ مخاوف "الصقور"، ومعاناة "الحمائم" في آنٍ واحد؛ ولكي يزيد الكرملين، الطين بلّة، صار يتظاهر بأنه صعب الاسترضاء والمنال. وكلما طال أمد

المفاوضات، اشتد بالمنتقدين الاستياء والسخط. وبينما كان الكرملين، يرتكب الشرور عامداً في مواقع نائية، كان الأمريكيون يترنحون تحت وطأة ارتفاع أسعار الوقود ومعدلات الفائدة، بينما يواصل الرئيس كارتر، إطلاق مبادرات طموح في مجال مراقبة الأسلحة؛ ومنها – على سبيل المثال – ما تعلق بتحويلات الأسلحة التقليدية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وإلغاء التجارب النووية؛ ولكن تلك المبادرات، كانت توأد في مهدها؛ وهكذا، فقد كانت مقاصد كارتر النبيلة، يتم إجهاضها بفعل اقتران عناد السوفييت في الخارج، بتصلب التيارات المعارضة في الداخل؛ ومن ثم، فإن سجل الإخفاقات هذا، قد أسهم في ترسيخ مواقف قاسية، تستهجن سذاجة كارتر، وقدراته التفاوضية، وأسلوب إدارته لموضوع "القنبلة".

وكان لا بد من مضي سنتين، قبل أن يتمكن الرئيس فورد، والأمين العام [للحزب الشيوعي السوفييتي] بريجنيف، من التوصل إلى مستويات التخفيض التي وردت في المعاهدة الثانية للحد من الأسلحة الاستراتيجية في معاهدة SALT-2، وهي التي كان فورد، قد انسحب منها بعد أن اعترض عليها وزير الدفاع رامسفيلد، وجناح محافظ ناشئ من داخل الحزب الجمهوري؛ ومن ثم، كان الرئيسان كارتر وبريجنيف، بحاجة إلى ثلاث سنوات طويلة أخرى؛ للتوصل إلى اتفاقية أكثر شمولاً، ولكنها ليست بأفضل من سابقتها إلا قليلاً؛ فالصيغة النهائية لمعاهدة SALT-2، وتفصيلاتها، وهي التي فاقت معاهدة عام 1972، المؤقتة طولاً بثلاثة أضعاف، قد أغدقت على "الصقور" كثيراً من المسوغات المعززة لموقفهم. ومع ذلك، فإن أهمية هذه التفصيلات، بدت أقل من أهمية المزاج العام السائد وقتئذٍ، يوم شاعت على نطاق واسع، مخاوف الرأي العام بشأن حالة الاتحاد؛ فكان المعارضون لسياسة الوفاق، يوجهون الأنظار إلى "الجسر القتالي" الذي تم اكتشافه في كوبا، في وقت متأخر، وإلى مغامرات الكرملين، في القرن الإفريقي، وهو الذي أصبح، في نظر بعض الأوساط، موطئ قدم ينطلق منه الكرملين؛ لتحقيق مخططات أكثر طموحاً. وفي غضون ذلك، تراجعت قدرة واشنطن، على فرض تأثيرها في تصرفات موسكو؛ إذ

عجز كارتر، عن الوفاء بوعده في زيادة حجم المبادلات التجارية بينها وبين الاتحاد السوفييتي، بعد أن قطع عليه الطريق إلى ذلك، إصرار السيناتور جاكسون، على ربط عقد الاتفاقيات التجارية بحرية الهجرة من داخل الاتحاد السوفييتي.

وعلى الجانب الآخر، طلب أنصار المعاهدة إلى معارضيها التحلي بالصبر؛ متذرعين بأن معاهدة SALT-2، أتاحت الفرصة أخيراً؛ لتفهم طبيعة التنافس النووي، وأسهمت في إغلاق الفجوات التي تركها نيكسون وكيسنجر مفتوحة، وأنشأت نظاماً يتم في إطاره إجراء تخفيضات تدريجية بمرور الوقت. صحيح أن القيود التي فرضتها المعاهدة تظل متواضعة، وكما جاء في شهادة لبول وارنكي؛ فـ «إن ما يمكنك الحصول عليه من الجانب الآخر في أي مفاوضات، يظل مرهوناً، إلى حد كبير جداً، بما يمكنك التخلي عنه طائعاً...، ونحن لم نتخلَّ إلا عن القليل جداً في إطار SALT-2».[82] وفوق هذا وذاك، فإن عدم إبرام هذه المعاهدة، كان سيشعل فتيل سباق جديد للتسلح، ويضعف مكانة أمريكا عالمياً، بيد أن هذه الحجج لم يكن لها تأثير كبير؛ فقد وحد "الصقور" صفوفهم، بقيادة شخصيات ديمقراطية، شعرت أنها قد أزيحت من مواقعها على يد إدارة كارتر، مع عناصر من الحزب الجمهوري؛ لتشكيل ما سمي "لجنة الخطر الداهم Committee on the Present Danger"، وقرع جرس التحذير مما عدّته هذه الشخصيات مخططاً سوفييتياً ناجحاً؛ لتحقيق التفوق الاستراتيجي الذي بدت الولايات المتحدة الأمريكية، «راغبة في التخلي عنه».[83]

وفي تلك الأثناء، كانت الآمال المعقودة على تحقيق الانفراج، آخذة في الانحسار شيئاً فشيئاً. وعلى حد وصف هيئة الأركان المشتركة، فإن معاهدة SALT-2، تعد «متواضعة ولكنها مفيدة»؛ وهو إقرار لم يلقَ صدى يذكر، كما أنه لا يرقى إلى مستوى الانتقادات القوية المؤثرة التي يطلقها المعترضون على المعاهدة. وأمام حفل عشاء توزيع جوائز "منظمة أصدقاء الحرية"، وهو الذي استضافه "التحالف من أجل أغلبية ديمقراطية"، عشية توقيع المعاهدة، ألقى السيناتور جاكسون، خطاباً وصف فيه سبعينيات القرن الماضي بعقد المهادنة والتقهقر.[84] ويعلن يوجين روستو، رئيس "لجنة الخطر الداهم"، أن تصديق معاهدة SALT-2، يمكن أن يعد «عملاً من أعمال الخنوع».[85]

وإبّان العصر النـووي الأول لم يكـن مـضي الوقـت، يـصب في مـصلحة مـشـروع مراقبة الأسلحة على المستوى الاستراتيجي؛ فكلما طال أمد المحادثات ذات الصلة، كثرت الأسباب التي تثير حفيظة الجماعات المتـصلبة، سـواء في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أو الاتحاد السوفييتي، حيال النتائج المحققة؛ فلطالما كان المفاوضون يسعون لمواكبة مـا يُحقـق بالفعل من إنجازات تكنولوجية؛ ففي فـترة الاسـتعدادات التـي سـبقت إبـرام معاهـدتي SALT، الأولى والثانية، كان "الخصم التكنولوجي" الأكبر في مواجهـة المتفاوضـين، هـو منظومات MIRVs، والصواريخ الجوالة (كروز)، على التعاقب.

وخلافاً للصواريخ الباليستية، وهي التي تسلك مساراً مقوساً في تحليقها نحو أهداف نائية، فإن الصواريخ الجوالة (كروز) لا تغادر الغلاف الجوي للأرض أبداً، بل يمكنهـا أن تحلق بسرعة عالية أو سرعة متدنية، ويصعب تعقبها وكشفها في الحالين؛ وهي – من ثـم – لا تتيح فرصة كبيرة للتحذير من هجماتها. وتـستطيع صـواريخ كـروز، سـلوك مـسارات مباشرة أو متعرجة؛ ما يزيـد صـعوبة تهيئـة الـدفاعات المـضادة لهـا. وكـان النـازيون قـد اسـتخدمـوا هـذه الأسـلـحة أول مـرة؛ بوصـفـها قنـابـل بدائـية طنـانـة، (أو مـا يـعرف بـ "التلقائية")؛ لإثارة الرعب داخل بريطانيا العظمى أبداً وعادت إلى الظهور مرة أخرى؛ بوصفها أحد الإنجازات التكنولوجية المذهلة، وورقة تساومية رابحـة، وسـلاحاً مضاداً للصواريخ التي حملت اسم blunderbuss، وهي التي كان يتم تـصنيعها بكميـات هائلة داخل مراكز تصميم الصواريخ السوفييتية. وتتميز الجوالة (كروز)، بمرونتها وخفة حركتها؛ وقد أسهمت في ترجيح أفضلية الولايات المتحـدة الأمريكيـة النـسبية في سـباق التسلح إبّان الحرب الباردة، ويمكن إطلاق هذه الصواريخ مـن الأرض والبحـر والجـو؛ وبفضل قدرتها على تفادي الرادارات، فإنها جعلت الاسـتثمارات الـسوفييتية الـضخمة في مجال الدفاعات الجوية غير ذات قيمة. لقد أقام الاتحاد السوفييتي، مشروعات خاصـة بـه، في ميدان الصواريخ الجوالة (كروز). وبوجه عـام، كانـت معاهـدة SALT-2، قـد أبقـت الخيارات مفتوحة إزاء ما يتعلق بهذه الصواريخ.

إن تعدد قدرات الصواريخ الجوالة ودقتها، أكبر بكثير من أن تحتجز حصراً في خطط خوض الحروب النووية وحدها؛ فمن بين جميع "الأوراق التفاوضية الرابحة"، وهي التي أمكن تصورها إبّان محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، اكتسبت هذه الصواريخ القيمة العسكرية الكبرى؛ حالما تمّ استبدال متفجرات تقليدية برؤوسها النووية. والمفارقة التي برزت مع مضي الوقت، هي الدور الذي لعبته الصواريخ الجوالة (كروز) آخر الأمر، في تخلي البنتاجون، عن مشروعاته وخططه النووية؛ نظراً إلى أن تزويد هذه الصواريخ برؤوس تقليدية، يجعلها ذات نفع كبير من الناحية العسكرية، على حين أن نظائرها المجهزة برؤوس نووية، ربما لا يمكن استخدامها إلا في معركة (أرمجدون)، الفاصلة الكبرى. ومع ذلك، فإن التركيز على الصواريخ الجوالة، خلال سبعينيات القرن العشرين، كان قائماً بالدرجة الأولى على إمكانية استخدامها في الحروب النووية. وخلال السنوات العشر، وهي التي دارت خلالها مفاوضات SALT، لم يتم بناء أي مخزن جديد للصواريخ تحت الأرض، بينما تمّ تطوير الصواريخ الموجودة بالفعل، كماً ونوعاً. فقد ارتفع بنسبة 200٪ عدد الرؤوس الحربية المنصوبة على الصواريخ الأمريكية والسوفييتية العابرة للمحيطات، وازدادت طاقتها التفجيرية المقدرة لها بنسبة 30٪، وتضاعفت إلى 200٪ أيضاً، قدرتها التدميرية، (وهي التي تجمع بين الطاقة التفجيرية ومستوى الدقة)، على ضرب الأهداف الشديدة التحصين.[86] وجاءت معاهدة SALT-2؛ لتضيف صواريخ (كروز)، إلى هذا المزيج، مقدمة بذلك شاهداً جديداً على أن "عملية" مراقبة الأسلحة الاستراتيجية، تبدو أكثر قدرة على "صنع" أسلحة استراتيجية جديدة، بدلاً من التوصل إلى اتفاقيات جديدة لمراقبة هذه الأسلحة.

ويوم خرجت معاهدة SALT-2، أخيراً إلى الوجود عام 1979، إثر مفاوضات طال أمدها كثيراً، لم تكن نسبة شعبية جيمي كارتر، لتزيد على 29٪؛ أي أقل مما حُقق لجورج بوش عام 2007، عندما دعا إلى زيادة عدد القوات العاملة في العراق، بعد تمكن الديمقراطيين من استعادة سيطرتهم على كلا مجلسي الكونجرس. ووقتذاك، كان الحاكم رونالد ريجان، وهو أحد أقوى منافسي كارتر، قد اعترض بشدة على هذه المعاهدة؛ ما أقام

سابقة لغيره من المرشحين الجمهوريين؛ ومن هنا، فلم يتسنَ لأي معاهدة رئيسية قط، اجتياز عقبة اعتراض زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ عليها؛ وهو في هذه الحالة السيناتور هوارد بيكر، الذي اتخذ موقفاً مناوئاً لمعاهدة SALT-2، وكان هو الآخر يتوق إلى نيل منصب كارتر. ولربما كان في وسع كيسنجر، أن يخفف من حدة المواقف المناهضة لهذه المعاهدة (وهي – على أي حال – قد اشتملت على بنود أفضل قليلاً من تلك التي كانت من صنعه هو)، ولكنه لم يتردد هو الآخر، في إبداء تحفظاته عليها. ومهما يكن من أمر، فإن معارضته إياها، تظل متواضعة إذا ما قورنت إلى معارضين متشددين؛ أمثال: هنري "سكوب" جاكسون وبول نيتز.

غير أن جلسات الاستماع في مجلسي النواب والشيوخ، طال أمدها أربعة أشهر، ولم تكن تقف إلا لعقد جلسات اختيار المرشحين للرئاسة؛ لتشكل بذلك مؤشراً جديداً على سوء التوقيت. وفي غضون ذلك، رأى وارنكي، أن من الحكمة أن يعفي نفسه من دور "مانعة الصواعق"، ويقدم استقالته من منصب كبير المفاوضين، قبل ثمانية أشهر من موعد حفل توقيع المعاهدة. وقد قال سايروس فانس، وزير الخارجية، وأحد أهم أركان الإدارة المساندين للمعاهدة: إنها – أي المعاهدة – قد حافظت على استقرار توازن القوى العسكري، وزادت قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التنبؤ بقدرات الاتحاد السوفييتي العسكرية وفهمها بشكل صحيح، ووطدت ركائز التحالفات الأمريكية وموقع الزعامة العالمية الذي تتبوأه؛ وخلص فانس إلى القول: إن الولايات المتحدة الأمريكية، إجمالاً، ستكون أفضل حالاً في ظل معاهدة SALT-2، مما هي عليه في غيابها، بيد أن هذا البيان الفاتر في دعمه المعاهدة، لم يكن له أثر كبير في وجه الانتقادات القاسية التي وجهت لها. كما أن هارولد براون، وزير الدفاع، لم يقدم دعماً يذكر لموقف الإدارة، عندما تذرع بأن الكرملين، من دون معاهدة SALT-2، يمكن أن يفعل المزيد لاستغلال ما لديه من ميزات وأفضليات.[87] ويمكن أن نقول، عموماً: ما من حجة داعمة للمعاهدة، أقل إقناعاً من مقولة: "ربما كانت الأمور ستكون أسوأ".

ومهما يكن من أمر، فسوف نجد - بعد أن ملأت الشهادات التي تليت أمام لجنتي العلاقات الخارجية والقوات المسلحة، التابعتين لمجلس الشيوخ، عشرة مجلدات و4399 صفحة - أن معاهدة SALT-2، كانت ماتزال توشك على الانهيار، ولكنها شقت طريقها بصعوبة بالغة عبر اللجنة الأولى؛ حيث صوت تسعة أعضاء لصالحها، واعترض عليها ستة آخرون، أغلبهم من الجمهوريين، إضافة إلى ديمقراطي واحد. وصوت لصالحها كل من: رئيس اللجنة وأحد أبرز أعضائها؛ وهما: فرانك تشيرتش وجاكوب جافيتس، (على التعاقب)؛ ولكنهما تعرضا للهزيمة، عندما رشحا نفسيهما لإعادة انتخابهما لرئاسة اللجنة وعضويتها، أما لجنة القوات المسلحة، وهي التي يبسط السيناتور جاكسون، سيطرته عليها، فقد وجهت اتهاماً قاسياً للمعاهدة، بالقول: إنها «لا تصب في مصلحة الأمن القومي» الأمريكي، وإن القيود التي تفرضها على القوات السوفييتية، «لا أهمية لها من الناحية العسكرية». وطالب جاكسون، ولجنته، بإدخال «تغييرات أساسية» عليها.[88] وجاء الغزو السوفييتي لأفغانستان، في كانون الأول/ ديسمبر عام 1979؛ ليكون القشة التي قصمت ظهر البعير، وليعبر الرئيس كارتر، عن أسفه العميق ودهشته حيال الغزو، ويطلب إلى الزعامة الديمقراطية لمجلس الشيوخ، تأجيل أي جلسات إضافية تعقد للنظر في المعاهدة.

ولعل ما حدث يمثل - من أوجه عدة - ناتجاً أرحم من ذلك الذي كان سيُحقق؛ حالَ التصويت إزاء المعاهدة في مجلس الشيوخ؛ فعندما تقدم الرئيس بيل كلينتون - على سبيل المثال، بعد عشرين عاماً من ذلك التاريخ - إلى زعامة المجلس (وكانت بيد الجمهوريين)، بطلب مماثل لوقف النظر في المعاهدة التي تحظر جميع التجارب النووية في جميع الأوقات، فقد تلقى توبيخاً موجعاً؛ وفي مسعى منه، لدفع كلينتون إلى موقف حرج، والمحافظة على خيار التجارب قائماً، طلب ترينت لوت، زعيم الأغلبية في المجلس، إجراء التصويت على المعاهدة؛ حيث صوت الأعضاء الجمهوريون ضدها.

ولو أن معاهدة SALT-2، كانت - على نحو ما - قد وضعت موضع التطبيق، لكانت قد ابتليت بما لا نهاية له من الاعتراضات، سواء من الجانب السوفييتي، أو من

المناوئين لها في الداخل الأمريكي. وقد عمد أعضاء المجلس المحاصرون من أنصار المعاهدة؛ في محاولة لإظهار دعمهم خصوم المعاهدة ومراعاة لمخاوفهم، إلى إرفاق مشروع القرار، الذي قدموه لتصديق المعاهدة، بالعشرات من الشروط الإضافية الثانوية. وتجادل أشخاص بارزون كثيرون؛ ومنهم: أندريه ساخاروف، بأن «مشكلة تقليل خطر إبادة الإنسانية بحرب نووية لها الأولوية المطلقة على "الاعتبارات" الأخرى جميعاً».[89] ولكن هذا، لم يحل دون قيام أعضاء المجلس بإضافة أحكام جديدة إلى معاهدة SALT-2، تتعلق بالخبراء العسكريين السوفييت في كوبا، وبمدى القاصفات السوفييتية المتوسطة المدى وحمولتها، وأوزان المركبات العائدة (إلى الغلاف الجوي للأرض)، وهي المنصوبة على أنواع جديدة من الصواريخ الباليستية، وقدرة مثل هذه المركبات (المتصلة بنوع معين من الصواريخ السوفييتية) على المناورة. وقد كانت هذه، هي العروض "الرحيمة" التي تقدم بها أنصار SALT، أما المعارضون للمعاهدة فكانوا تواقين للإجهاز عليها كلياً.

إن القيود التي فرضت على الأسلحة الاستراتيجية، كانت قد شكلت حجر الزاوية لسياسة الانفراج؛ الأمر الذي جعل زوالها – أي القيود – مسألة جوهرية جداً، بالنسبة إلى المتشددين من المعادين للاتحاد السوفييتي، وأمراً لا مفر منه؛ متى ما تدهورت العلاقات بين القوى العظمى.[90] ويمكن أن نقول هنا: إن مفاوضات SALT، تلك، قد تحولت إلى قوة جاذبة للمخاوف والهواجس التي شاعت في حقبة الحرب الباردة، ابتداءً بتمديد فترة حكم فيدل كاسترو في هافانا، ومروراً بوجود الخبراء العسكريين السوفييت في كوبا، وانتهاءً باختلال توازن القوى بين أمراء الحرب في القرن الإفريقي. وقد عُززت، إلى جانب ذلك، الهموم الجيو-استراتيجية؛ جراء المخاوف المرتبطة بتغير التوازن النووي. ويوم انطلقت مفاوضات SALT، كان الاتحاد السوفييتي مايزال يحاول مواكبة الإنجازات التكنولوجية، وقد تم وجود ذلك له حقاً! مع انتهاء الأعوام العشرة التي أجريت خلالها محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، بل إنه – في تقدير أصحاب المواقف المتشددة – كان قد بلغ أوج تفوقه الاستراتيجي. وعند انطلاق مفاوضات SALT أيضاً، أعلن

الرئيس نيكسون، أن الاكتفاء الذاتي النووي، هو المعيار الأساس بالنسبة إلى أمريكا، لا التفوق النووي؛ وهو الذي لن يسبب إلا إطلاق سباق تسلح لا يقف عند حد، ويحكم على المفاوضات بالإخفاق. ويبدو أن هذا التحول غدا ضرورياً؛ لأن قوة من القوتين العظميين، ما كانت ستقبل بتقنين مبدأ "الدونية"، ولكنه - مع ذلك - أثار استياء الرأي العام المحلي وقلقه، داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن بين المفارقات الكبرى التي ارتبطت بالمفاوضات النووية خلال حقبة الحرب الباردة، تلك التي مُثلت بحاجة الرأي العام الأمريكي إلى التطمينات التي تبدد مخاوفه، ولكن الذي يتم بالفعل، هو محاولات إقناعه بألا يمنح المعاهدات التي يراد بها توفير مثل هذه التطمينات له، ثقتَه. غير أن أولى المعاهدات التي تحد من الخيارات النووية - وهي معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام 1963 - جاءت استثناءً لهذه القاعدة، ولأسباب تثقيفية نافعة؛ فهذه المعاهدة تحظر التجارب التي تجرى في الجو، والتي كانت تشكل خطراً صحياً، وكانت مبعث قلق كبير لمعظم الأمريكيين. وهي - إلى جانب ذلك - قد تم التفاوض بشأنها في فترة كانت فيها كفة التفوق الاستراتيجي، تميل بشكل واضح إلى مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية؛ فحظيت بالدعم؛ انطلاقاً من الرغبة في تعزيز هذا التفوق. أما معاهدة SALT، فأمرها يختلف؛ كون الأرقام هي مادتها الرئيسية، والأرقام يصعب تقويمها وقياسها على نحو مثير للملل الشديد؛ نظراً إلى اختلاف تركيبة الترسانتين الأمريكية والسوفييتية ومحتوياتها. ولم تكن مفاوضات SALT، وهي التي تمّت بين واشنطن وموسكو، إلا فرصة لإعادة استخلاص الدروس التي كان قد خلص إليها حينذاك، كل من: رامزي ماكدونالد، رئيس الوزراء البريطاني، وهربرت هوفر، الرئيس الأمريكي، خلال مباحثات معاهدة لندن البحرية عام 1930، بشأن تحديد حمولة السفن الحربية الرئيسية وطبيعة أسلحتها. وفي هذا الخصوص، كتب ماكدونالد يقول: «إن مسألة التكافؤ هذه سيئة جداً، وأنا واثق من أنها لم تخطر في بال الرئيس وبالي؛ إلا محاولة لإضفاء واقع حسابي فعلي على تصورات وهمية زائفة».[91]

ومن المؤكد أن هناك متغيرات أخرى كثيرة، يمكن اعتمادها لقياس القدرات النووية الأمريكية والسوفييتية، غير معيار التكافؤ التقريبي في قدرات السفن الحربية الرئيسية. وذلك الفريق الذي يطغى على تفكيره سيناريو الوضع الأسوأ - والواقع هو أن جميع الذين يأخذون سيناريوهات الحروب النووية على محمل الجد، يعدون أعضاء في هذا الفريق - قد اقتنع بأن الجوانب، التي حقق فيها الاتحاد السوفييتي الأفضلية لنفسه، تعد حاسمة في هذا الشأن. وليس مستغرباً هنا، أن أولئك، الذين اعتقدوا بأن السعي لتحقيق الأفضلية النسبية في سيناريوهات خوض الحروب النووية بين القوى العظمى، إنما هو جهد عقيم، لم يكلّفوا أنفسهم عناء عقد مقارنات بين الوزن الإجمالي للرؤوس الحربية لكلتا القوتين.

إن دراسة الدلالات العددية للقدرات النووية، قد وضعت الخبراء المتخصصين في مواجهة ما لا حصر له من نقاط الخلاف والجدل. ووقتذاك، كانت الغالبية العظمى من الأمريكيين، قد اعتادت استخلاص أفكارها ومواقفها من الوضعية العامة للعلاقات الأمريكية - السوفييتية. وخلال سنوات حكم بريجنيف، وهي التي اتسمت بالخمول بشكل واضح، اكتسبت "الأرقام" أهمية بالغة؛ نظراً إلى أنها - فيما بدا - كانت تسهم في ترسيخ إحساس أكثر عمومية بتقهقر الولايات المتحدة الأمريكية، وشيوع روح المغامرة في الاتحاد السوفييتي، أما في ظل زعامة ميخائيل جورباتشوف، فإن أهمية خصائص التوازن النووي وتفصيلاته كانت قد تدنت كثيراً؛ لأن الأمريكيين في أغلبهم كانوا قد اقتنعوا بقدرة جورباتشوف، على إحداث تحولات جوهرية. وإذا كان رئيس أمريكي محافظ؛ كرونالد ريجان، قد بارك الصفقات التي تم إبرامها، فعلامَ القلق والهم إذاً؟

لم تكن التخفيضات المقترحة في الأسلحة الاستراتيجية، قد تم التفاوض بشأنها إلا بعد عقدين تقريباً من تخيل الدخول في مفاوضات SALT، أول مرة. وفي تلك الأثناء، كان أي من التفصيلات الدقيقة التي أخضعت للتفاوض، يبدو مهماً وحاسماً في أعين خبراء كلا المعسكرين المتخاصمين. وثمة قضايا، كانت في سياقات أخرى، تعد ثانوية،

تحولت إلى أحداث تحتل الصفحات الأولى؛ فالسوفييت - على سبيل المثال - "مارسوا الغش" في مفاوضات SALT، برفضهم التزام البيانات الأمريكية الأحادية الجانب التي أقامت حدوداً للزيادات الكمية المرخص بها؛ حالَ تطوير الصواريخ القديمة إلى أخرى أحدث طرازاً. وتبدو الجملة السابقة، وكأنها كتبت بلغة منسية، أما في سياق ما دار في مفاوضات SALT، من حديث حول "غدر" السوفييت، وليونة إدارتي نيكسون وكارتر، فقد تحول هذا الرفض إلى قضية محورية، في إطار إثارة مخاوف الرأي العام، حيال ما يتوافر للكرملين، من قدرات على خوض الحروب النووية. وفي ظل حسابات يشوبها التأزم والتوتر كهذه، فإن لكل أفضلية نووية أهميتها، ويجب أن تؤخذ في الحسبان. وفي هذا الصدد، يحذّر بول نيتز، من أن «الأفضلية ستكون من نصيب الطرف الأكثر قدرة على معالجة العواقب العملياتية الناجمة عن ازدياد حدة المخاطر ذات الصلة...، أما الطرف الآخر، فهو ذلك الذي ينوء تحت ضغوط أقوى، وهو يشق طريقه بصعوبة فائقة؛ بحثاً عن مفر آمن للخلاص».[92] ولعل الأسوأ من هذا! هو تحجج "الصقور"، بأن المسؤولين الأمريكيين قد غضوا أبصارهم عن كون السوفييت يتحايلون؛ ليضمنوا لأنفسهم الأفضلية، عند خوض حروب نووية؛ وهكذا، فقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية، نفسها محاصرة في فخ يمثل بعمليتي إنكار وخداع للذات؛ ولم تكن الطريق إلى الخلاص والبقاء، إلا لتمر عبر القضاء بشكل تام على معاهدة SALT.

وفي خضم هذه النقاشات، وجد أنصار معاهدة SALT، أنفسهم في وضع غير مؤاتٍ بالمرة؛ وهو ما كان يعزى - وإن جزئياً - إلى تعذر تهدئة مخاوف عامة الأمريكيين، بإطلاق الإيضاحات التفصيلية المطولة؛ ففي سياق حوارات سياسية مضطربة ومحمومة كهذه، لن يكون للتفصيلات أثر كبير في دحض الحجج المضادة وتفنيدها؛ بل قد كانت سبب تأكيد صحتها. ومتى ما اقترن القلق والاضطراب بالتفصيلات المطروحة، فلن يمكن تبديدهما إلا بحدوث تحولات إيجابية كبرى في الأجواء السياسية السائدة، تطغى على التفصيلات المربكة المملة. وخلال مفاوضات SALT، كانت المخاوف قد ارتبطت

بتفصيلات هذه المحادثات في الحال، ولم تمكن إزالتها؛ نظراً إلى أن المسارات التي اتخذتها الأحداث في تطورها، كانت سلبية في واقع الأمر؛ فالقدرات النووية التي أخضعت لأحكام معاهدة SALT، كانت تتنامى، كماً ونوعاً، حالَ تفاقم حالات التوتر على شتى الجبهات الإقليمية.

إن الحلقة الضيقة الحاكمة في الكرملين - عندما اتخذت قرارها بغزو أفغانستان - كانت من الناحية العملية، قد قضت بذلك على هذه الاتفاقات. وعلى أي حال، فإن معاهدة SALT - والحق يقال - لم يكن قد تبقى منها الشيء الكثير في تلك المرحلة. وعلى الرغم من أن بول وارنكي - وهو أبغض الناس في أعين "الصقور" إبّان العصر النووي الأول - غالباً ما استطاع التنبؤ بما يخبئه المستقبل؛ فإن قراءته للغيب يمكن أن تكون خاطئة أيضاً؛ فخلال جلسات الاستماع التي خصصت لمناقشة معاهدة SALT-2، تنبأ وارنكي، أن «ليس ثمة معاهدة مثلى، سيمكن التفاوض بشأنها، إلا بعد وضع هذه المعاهدة موضع التطبيق».[93] لكن ما من أحد - سواء وارنكي أو "الصقور" الذين عارضوه بقوة - استطاع التكهن بما سيحدث أخيراً بالفعل، إثر انهيار مفاوضات SALT؛ فقد تمكنت واشنطن وموسكو، خلال الفترة ما بين عامي 1987 و1993، من التفاوض، لا حول معاهدة واحدة، بل ثلاث معاهدات استثنائية، قوضت بشكل جدي "الرؤية النووية"، وأنهت سباق التسلح النووي تماماً.

وقبل بلوغ هذه المحصلة، كان أولئك الذين جلسوا على حافات مقاعدهم، في حالة ترقب شديد لما سيحدث، بحاجة إلى ضمان البقاء بعد زوال موجة قاسية أخرى من المخاطر النووية، ومواجهة ما كان سيحدث بعد وفاة ثلاثة من القادة السوفييت، كانوا قد بلغوا أرذل العمر، و"التعود" على وجود مصلح راديكالي في الكرملين، اسمه ميخائيل جورباتشوف، وترقب نتيجة معركة مطولة بين البراجماتيين والمتشددين الذين اعتادوا تقديم النصح والمشورة لرونالد ريجان، واكتشاف أن مواقف هذا الأخير، وهي المناهضة بالفطرة للأسلحة النووية، أقوى من عدائه للشيوعية أيضاً.

وبعد انهيار معاهدة SALT، كان لا بد من بداية جديدة وأهداف أكثر طموحاً، ومن تغير في "المصائر" والمفاهيم أيضاً؛ فأمريكا، بدت بحاجة إلى أن تشعر بالرضا عن نفسها، بينما كانت القيادة الجديدة في الكرملين، بحاجة إلى إقناع نفسها بضرورة تغيير أولوياتها، بعيداً عن خوض سباق للتسلح. وبكلمة أخرى، كان لا بد من أن تُبدد مخاوف الأمريكيين، وأن تزداد هموم السوفييت، بما يكفي للتصدي لمخاطر من نوع جديد.

رونالد ريجان: "يمين" المسرح السياسي

لم يكن الكرملين مستعداً للتعامل وإدارة أمريكية جديدة كإدارة ريجان؛ اعتقاداً منه بأنه سيواجه تجربة أخرى شبيهة بتجربته مع الرئيس نيكسون؛ أي - بتعبير أوضح - مع رئيس جمهوري محافظ يوجه انتقادات حادة للاتحاد السوفييتي، قبل تسنمه منصبه، ثم يأتي من بعد؛ ليساوم بطريقة براجماتية حول سباقات التسلح. غير أن رونالد ريجان كان حريصاً، خلال أول مؤتمر صحفي يعقده، على أن يوضح للجميع أنه ليس "نيكسوناً" آخر، مشيراً إلى إن للسوفييت «أن يحتفظوا لأنفسهم بحق ارتكاب أي جريمة كانت، وأن يمارسوا الكذب [و] الخداع»؛[94] وهكذا، فإن عوامل؛ من قبيل: انقضاء أجل معاهدة SALT، والغزو السوفييتي لأفغانستان، وصعود نجم الجناح المحافظ في الحزب الجمهوري، كان لا بد أن تُحدث تغييراً في طبيعة علاقات القوتين العظميين على النحو الذي لم تكن القيادة السوفييتية المتعنتة قد أعدت عدتها له.

لقد كان رونالد ريجان سياسياً موهوباً، وهو غير واقعي إلى حد ما، بينما كان يوري أندروبوف، نظيره في الطرف المقابل، زعيماً ينحدر من خلفية مخابراتية، ومصاباً بجنون الارتياب؛ وإذا كان يفترض به أن يكون بارعاً في جعل قادة أمريكا "يفقدون توازنهم"، فقد كان ريجان هو من أربك عجزة الكرملين إلى حد كبير بعدائه "الأبوي" للشيوعية. والخبير في شؤون الاتحاد السوفييتي لدى إدارة ريجان، كان ريتشارد بايبس، المؤرخ المتخصص بالثورة الروسية وأصول الشيوعية السوفييتية، وهو الذي تحول باهتمامه مؤخراً

إلى الرؤية النووية السوفييتية؛ ليخلص إلى الاعتقاد بأن الكرملين يفكر بجدية تامة، في مسألة الذهاب إلى حرب نووية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وكسب هذه الحرب.[95]

واختار ريجان، كاسبر واينبرجر وزيراً للدفاع؛ وهو المعروف بصلابة توجهه لبناء القدرات الدفاعية الأمريكية التي ترى شريحة واسعة من الجمهوريين، أنها قد أُضعفت على نحو مخزٍ في عهد كارتر. ويتفق واينبرجر، في الرأي مع ريتشارد بيرل، أحد أكثر مستشاريه نفوذاً، على أن مبدأ مراقبة الأسلحة ما هو إلا "عقار مسكّن".[96] والمشكلة، في تقدير واينبرجر وبيرل، لا تُقصر على قساوة السوفييت فحسب، بل على "عاطفية" الأمريكيين المبالغ فيها؛ فالمسؤولون الأمريكيون قد تباحثوا فيما بينهم حول ما يمكن أن تكون عليه الصفقة "العادلة"، ثم توصلوا من خلال تسوية خلافاتهم مع الكرملين، إلى صفقة ذات ضعف أشد. وفي ظل ظروف كهذه، يصبح الحصول على نصف رغيف أسوأ من التضور جوعاً. وبحسب بيرل، فإن «النظم الديمقراطية، لن تقدم التضحيات لحماية أمنها في غياب إحساسها بالخطر...، وفي كل مرة نوجد فيها الانطباع بأننا نتعاون والسوفييت، ونخفف من حدة المنافسة القائمة فيما بيننا، فإننا بذلك إنما نضعف ذلك الإحساس».[97]

ويشرع واينبرجر، في إعادة صوغ مفردات ما عده اللغة السليمة سياسياً، وهي التي يمكن أن تتواءم والسياسة النووية الأمريكية؛ فجاءت – على سبيل المثال – "وثيقة التوجيه الدفاعي"، وهي التي أُصدرت في نيسان/ إبريل عام 1982، بعبارات قاطعة ومباشرة لا لبس فيها ولا غموض: «فلا بد أن تكون الغلبة للولايات المتحدة الأمريكية، وأن تكون قادرة على إرغام الاتحاد السوفييتي، على التماس نهاية للعمليات الحربية بوقت مبكر جداً؛ وفقاً لشروط مرضية للولايات المتحدة الأمريكية». وبحسب مقاطع من هذه الوثيقة السرية تم تسريبها تحريرياً، نجد أن التوجهات الدفاعية الأمريكية، قد اشتملت على شن ضربات حاسمة مدمرة لمراكز القيادة والسيطرة، وعلى امتلاك القدرات اللازمة لخوض مواجهات نووية مطولة.[98] فكاد هذا يكون صورة مطابقة للتفسير الذي خرج به

بايبس للرؤية النووية السوفييتية. وعلى الرغم من أن القدرات النووية الأمريكية، لم تكن لتشهد تغييراً ملموساً في وقت قريب، (مع أن خطط التطوير التي أقرتها إدارة كارتر، كانت تنفذ في مواعيدها، فقد كان لا بد من مضي عقد أو أكثر؛ كي يمكن وضع البرامج النووية الجديدة، التي أطلقتها للتو إدارة ريجان، في الخدمة الفعلية)، فإن صراحة وزير الدفاع الجديد، كانت قد أثارت حفيظة قادة الكرملين.

وفي مضمار الشؤون العامة، فإن واينبرجر، ينتمي إلى المدرسة التي تقوم على مبدأ "عدم التنازل عن بوصة واحدة". وخلال شهر واحد، تم تسريب توجهاته الدفاعية الجديدة للصحافة؛ ما أثار موجة واسعة من الفزع، دفعت زعيم البنتاجون الصعب المراس هذا، إلى توجيه الرد الآتي لمن انتابه الخوف: «دلوني على وزير دفاع لا يخطط لتحقيق الغلبة، فأدلكم على وزير دفاع يجب أن يوضع في قفص الاتهام».[99] ويختار ريجان، لرئاسة وكالة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح يوجين روستو، رئيس "لجنة الخطر الداهم"، وهو الذي رأى أن معاهدة SALT، ما هي إلا فخ أريد به تطويق الولايات المتحدة الأمريكية، بقيود المنزلة الدنيا على الصعيد الاستراتيجي. ويقف إلى جانب روستو، أولئك الذين أجهدوا أنفسهم؛ بحثاً عن انتهاكات ارتكبها السوفييت، واختارت الإدارات الأمريكية الأكثر إذعاناً، التستر عليها؛ وإذا أجبرت ضغوط القوى الداخلية والحلفاء، الإدارة على التراجع عن النتائج المحققة المفضلة لديها، فقد قضت الخطة البديلة التي وضعها المتشددون، التحركَ علانية ونشر لائحة اتهام بهذه الانتهاكات؛ وبذلك، يصبح من الصعب بمكان إبرام أي اتفاقيات جديدة.

وحمل أولُ الأوامر التي أصدرها "المجتمع" النووي في إدارة ريجان، قراراً بتسريع تنفيذ برامج الأسلحة النووية؛ لا لاتخاذها أوراقاً تساومية رابحة، وإنما لتكون أدوات جوهرية من أدوات الردع، وخوض الحروب الفعلية، إذا اقتضت الحاجة ذلك. وفي تلك الأثناء، تم تعليق محادثات مراقبة الأسلحة؛ حتى تنتهي الولايات المتحدة الأمريكية من إعادة بناء قدراتها بمستوى كافٍ من القوة والثبات. وكان من بين الدعائم المركزية التي

استندت إليها هذه العملية، هي القاصفات من طراز بي-1، وهي التي كان الرئيس كارتر، قد قرر إلغاءها؛ ليتبنى - بدلاً منها - برنامجاً للصواريخ الجوالة (كروز)، الأكثر تطوراً من الناحية الفنية والأجدى اقتصادياً، وصواريخ أخرى أكبر حجماً من طراز blunderbuss، يمكنها حمل عشرة رؤوس حربية، وكان كارتر قد أقرها، وأطلق ريجان، عليها لاحقاً اسم "حافظ السلام Peacekeeper". وبقدر ما كانت تسمح به ردات أفعال والضغوط لدى الرأي العام المحلي والدول الحليفة، فقد حرصت إدارة ريجان، على إبقاء الكرملين، "قيد الانتظار"؛ ومتى ما تقدمت فعلاً باقتراحات تفاوضية، فيتم الإتيان مع افتقاد التوازن والانسجام، بما يشي بزهد الجانب الأمريكي في المفاوضات عموماً، وعدم اكتراثه بها.

وفي عهد إدارة كارتر، كانت قد بدأت المحادثات ذات الصلة بما سمي "الصواريخ الأوربية" الجديدة؛ وتشتمل هذه، على: صواريخ باليستية متوسطة المدى، وأخرى جوالة (كروز)، تقرر نشرها في كل من: المملكة المتحدة وإيطاليا وبلجيكا وهولندا، إضافة إلى ألمانيا الغربية التي كان نشر هذه الصواريخ فيها، ينطوي على مغزى مهم بالنسبة إلى الكرملين. وبالعودة إلى اقتراحات إدارة ريجان التفاوضية، نجد أن أولها - على سبيل المثال لا الحصر - كان قد طُرح على القادة السوفييت بعد عشرة أشهر من تولي إدارة ريجان السلطة، وهي تدعو الكرملين فيه، إلى إزالة "صواريخه الأوربية" وتفكيكها، مقابل وقف الولايات المتحدة الأمريكية، العمل على إنتاج أسلحة مضادة. ومن النمط ذاته، جاء الاقتراح الذي افتتحت به واشنطن المحادثات الخاصة بالصواريخ العابرة للمحيطات: تخفيضات كبيرة وشاملة في القوات السوفييتية، وتقليص متواضع في فئات معينة، لا في غيرها. وقد جاء هذا العرض، بعد ستة عشر شهراً من تنصيب ريجان رئيساً.

العيش سنة في خطر

في كانون الثاني/ يناير عام 1983، وقع الرئيس ريجان، المرسوم التوجيهي المتعلق بالأمن القومي ذي الرقم 75، وهو الذي يدعو إلى ممارسة «الضغوط على الاتحاد السوفييتي داخلياً؛ بقصد إضعاف أصول الإمبريالية السوفييتية»، وكذلك استغلال «عدد

من مواطن الضعف والهشاشة داخل الإمبراطورية السوفييتية».[100] وفي آذار/ مارس من العام نفسه، وقف ريجان، خطيباً أمام الاتحاد الوطني للإنجيليين National Association of Evangelicals، في أورلاندو؛ ليدين المذهب الشيوعي السوفييتي؛ بوصفه «بؤرة الشر في العالم الحديث». (في كلمة له أمام البرلمان البريطاني في الصيف السابق لهذا التاريخ، أطلق ريجان مقولته الشهيرة التي تكهن فيها بأن الاتحاد السوفييتي، سينتهي الأمر به في «مزبلة التاريخ»). وقد حظي ريجان، بحفاوة وترحاب شديدين من الإنجيليين، بينما كانت الفرقة الموسيقية، تعزف نشيد "أماماً جند النصارى".[101] وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، بعث ريجان، القشعريرة في بدن الكرملين، وفي المؤسستين النووية والعسكرية الأمريكيتين، وفي عواصم الحلفاء أيضاً، بإعلان رؤيته لدرع دفاعية صاروخية، تغدو الأسلحة النووية أمامه، معدات «عقيمة وعتيقة الطراز» فقط.

ويقول ريجان، في حديثه عن "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" المحببة إلى نفسه: إنها «يمكنها أن تمهد الطريق أمام برامج مراقبة الأسلحة، لإزالة الأسلحة نفسها، ولسنا نسعى للتفوق العسكري أو لتحقيق ميزات سياسية. ولا غاية لنا - وهي التي تشاركنا كل الشعوب فيها - إلا البحث عن سبل يمكن من خلالها التقليل من مخاطر الحرب النووية».[102] وبدا واضحاً أن ما ورد على لسان ريجان - وهو يزيح الستار عن مبادرته هذه - من هرطقة وبدع، ألصقت بالرؤية النووية وثيولوجيا الردع الأمريكيتين الراسختين، قد فاق ما ورد على لسان أي رئيس أمريكي سابق على الإطلاق؛ ولأن فئة قليلة فقط، كانت ستصدق أن ريجان، يمكنه أن يكون جاداً في تبنيه أفكاراً كهذه، فقد أصبح شغل واشنطن وموسكو الشاغل، هو البحث عن أجندات خفية، تقف وراء تبنيه هذه المبادرة، والعمل لاحقاً على وضعها موضع التطبيق. وبعد أربعة أيام من المشاورات، جاء تقويم الكرملين لخطاب ريجان، على لسان الزعيم السوفييتي أندروبوف؛ ليعلن أن مبادرة الدفاع الاستراتيجي، ما هي إلا «محاولة لتجريد الاتحاد السوفييتي من سلاحه في مواجهة الخطر النووي الأمريكي».[103] وفي منتصف ليلة الأول من أيلول/ سبتمبر عام 1983، أسقطت الدفاعات الجوية السوفييتية، فوق شبه جزيرة كامتشاتكا، طائرة مدنية

كورية انحرفت كثيراً عن خط تحليقها، وعلى متنها 269 مسافراً، بينهم عضو الكونجرس المسجّل في جمعية جون بيرتش. ويسارع جورج شولتز، وزير الخارجية، إلى وصف الحادث، بأنه عمل همجي لا يغتفر، ارتكب بدم بارد،[104] وليس "خطأً مأساوياً"، وهو الوصف الذي كانت مصادر المخابرات الأمريكية ووسائلها، قد شرعت تلمح إليه. وقد عمدت إدارة ريجان؛ لتقوية دعواها إلى إذاعة تسجيلات صوتية "غاية في السرية"، داخل الأمم المتحدة. غير أن الرواية الحقيقية لهذا الحدث المأساوي كانت مختلفة كلياً؛ فقد كانت طلعات طائرات الاستطلاع الجوي الأمريكية، على امتداد الحدود الآسيوية للاتحاد السوفييتي، مصدر إزعاج دائم لكبار ضباط الدفاعات الجوية السوفييتية ونظرائهم في هيئة الأركان العامة؛ وكان يراد بهذه الطلعات، تشغيل هذه الدفاعات؛ بوصفها الوسيلة المثلى لتحديد مواقعها، ومراقبة تردداتها حالَ اندلاع حرب عالمية ثالثة. وفي أثناء تحليق الطائرة الكورية المنكوبة، كانت إحدى الطائرات الأمريكية، تقوم بمهمة استطلاعية من هذا النوع.[105] وقد حدث هذا، في الفترة ذاتها التي نفذت خلالها غواصات هجومية أمريكية عمليات اقتحامية؛ لمطاردة الغواصات السوفييتية.

لقد خلص المسؤولون العسكريون السوفييت إلى أن توخي السلامة والأمن خير لهم من الاكتواء لاحقاً بنار الندم؛ لأن الوقت كان يمضي سريعاً، ولعجزهم عن تمييز الطائرة الكورية من طائرة "استفزازية" أمريكية مفترضة أخرى، فالتزموا قواعد العمل المعيارية، وأسقطوا هذا "الطائر الدخيل". وبدا مستحيلاً على إدارة ريجان، من الناحية العملية، التبرع باستجابات طوعية، في ظل الظروف التي أحاطت بهذه الواقعة التراجيدية. وعندما بدأ ريجان، يطلق علانية تأويلاته الأسوأ لنيات الزعماء السوفييت ودوافعهم، فإنه بذلك، قد رسخ تأويلات الكرملين، وهو المرتاب أصلاً، لنيات الرئيس نفسه ودوافعه؛ فقد كشفت مقاطع من محاضر جلسات المكتب السياسي السوفييتي، نشرت بعد تسع سنوات، أن القيادة السوفييتية بكل أعضائها، كانت موقنة أن الحادثة هي "استفزاز متعمد"، وأن إسقاط الطائرة، في ضوء هذه الظروف، كان إجراءً مسوغاً تماماً.[106] وعندما نشر أناتولي دوبرينين، سفير موسكو المزمن لدى الولايات المتحدة الأمريكية، يومياته، فقد نقل ردة فعل

أندروبوف، على حادثة إسقاط الطائرة؛ إذ وصفها بـ «خطأ جسيم»، اقترفه «أولئك الجنرالات الحمقى». ويذكر دوبرينين أيضاً، أن «هذه الحادثة الشنيعة في مجملها، قد خلّفت ذكريات مرة ودائمة في سجل علاقاتنا بالولايات المتحدة الأمريكية، وبالرئيس ريجان نفسه؛ فقد كان قادتنا على قناعة بأن الرئيس استغل الحادثة عامداً، وعلى نحو غير تناسبي، للإساءة إليهم، وبأن الأجهزة الأمنية الأمريكية، كانت ضالعة فيها، بهذا الشكل أو ذاك».[107]

وفي أوائل شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ذاته، أجرت الولايات المتحدة الأمريكية، مناورات رفيعة المستوى لمنظومات القيادة والسيطرة، أطلقت عليها اسماً رمزياً هو "أيبل آرتشر Able Archer – 83"؛ بقصد اختبار عمل وسائل الاتصالات ذات الصلة بإطلاق الأسلحة النووية، واستخدامها حالَ نشبت الحرب ضد الاتحاد السوفييتي. وبقلق شديد، رصدت أجهزة المخابرات السوفييتية هذه المناورات، ومعها الرفاق المقربون إليها في المكتب السياسي، وقد قال الماريشال ديمتري أوستينوف، وزير الدفاع السوفييتي في تعليق له بعيد المناورات: إنه بات «من الصعب أكثر فأكثر»، التمييز بين المناورات «وعمليات انتشار فعلية لقوات مسلحة؛ تمهيداً لشن العدوان»؛[108] ومن هنا، فقد سارعت وكالات المخابرات السوفييتية، إلى توجيه رسائل إضافية لوكلائها في الولايات المتحدة الأمريكية، للتنبه إلى أي مؤشرات تنبئ بأن إدارة ريجان، تخطط لتكون البادئة بتوجيه ضربة نووية.

وفي منتصف الشهر نفسه، بدأت تصل إلى أوربا أولى دفعات الصواريخ الجوالة (كروز) والباليستية الأمريكية، بالتزامن بينها وبين أصوات برلمانية تدعو إلى المضي قدماً في عملية نشرها. ويومذاك، كتب الماريشال نيكولاي أوجاركوف، رئيس هيئة الأركان العامة السوفييتية، قائلاً: إن «الولايات المتحدة الأمريكية تعمل بشكل مكثف، على بناء قوات نووية استراتيجية؛ لتكون قادرة على شن هجوم نووي ساحق»، وشبّه في الوقت نفسه أساليب إدارة ريجان، بتلك التي اتبعتها حكومات فاشية في ثلاثينيات القرن الفائت، باللجوء إلى «الأكاذيب والافتراءات الفجة».[109]

وفي العشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1983، بثت قناة أي بي سي ABC، التلفزيونية في وقت الذروة، فيلماً مرعباً حمل عنوان "اليوم التالي *The Day After*"، ويدور حول الآثار التي قد تنجم عن الحرب النووية، ولم يمضِ إلا ثلاثة أيام، حتى كان المفاوضون السوفييت في جنيف، يلملمون أوراقهم وينسحبون من المفاوضات.

وهكذا، فقد تحولت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، عام 1983، إلى ما يشبه سفينتين تتسللان تحت جنح الظلام، وقد جعل أبرز أفراد طاقميهما، من أنفسهم رهائن لسيناريوهات وتقويمات للوضع الأسوأ، وحينئذٍ، كان عقرب الدقائق في ساعة يوم الحساب، وهي التي أبدعها أصحاب "صحيفة علماء الذرة *Bulletin of the Atomic Scientists*"، قد ثُبت عند الدقيقة الرابعة قبل منتصف الليل. ولكنه ازداد عام 1984، اقتراباً منه دقيقة واحدة؛ ليقف عند الدقيقة الثالثة قبله.[110]

العودة من المواجهة إلى الانفراج

في عام 1984، كان الرئيس ريجان، قد بدأ يكون أكثر ميلاً إلى تغيير مواقفه في الاتفاقيات التي يعقدها مع الكرملين؛ وهناك أسباب صريحة ومباشرة إلى حد معقول، وقفت وراء هذا التحول؛ فقد جرت العادة أولاً، أن يتولى الرؤساء الجمهوريون المحافظون، إدارة الصراعات الداخلية التي تنشب بين البراجماتيين وأصحاب المواقف المتصلبة، وفي عهد إدارة ريجان، اعتاد شولتز، وزير الخارجية، وصف النزاعات الداخلية بشأن المفاوضات النووية، بأنها أشبه بـ «قارب خصومات».[111] وعادة ما يكون المتشددون هم الأقوى موقعاً في الولاية الأولى للرئيس، إلا أنهم يفقدون لاحقاً موقع القوة هذا كلما طال أمد بقائهم في السلطة، وبعد أن تبدأ أوساط واسعة داخل الرأي العام المحلي وفي الكونجرس والدول الحليفة، تشعر بالقلق والضجر حيال سياسات المجابهة التي تدفع بأعداء أمريكا، في أغلب الأحيان، إلى الرد عليها بأسوأ ما في جعبتهم. وغالباً ما يعمد المتشددون إلى مواءمة ما لديهم من وقائع وحقائق – مهما اختلفت – والاستنتاجات نفسها

التي يتوصلون إليها. وبطبيعة الحال، فكلما تغيرت الحقائق، وجدنا أن تكرار الاستنتاجات ذاتها بصورة ببغائية، لا بد أن يجردها من صدقيتها.

ونجد ثانياً، أن الحقائق قد بدأت تشهد تغيراً مهماً بالفعل، حين قرر رفاق ميخائيل جورباتشوف، في 11 آذار/ مارس عام 1985، ترقيته إلى منصب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي، بديلاً من كونستانتين تشيرنينكو؛ فبعد رحيل ثلاثة من أوهن زعماء الجيل القديم، صوت المكتب السياسي لصالح إحداث تحول في طبيعة أساليب العمل المتبعة. وفي الوقت الذي كان فيه خبراء الشؤون السوفييتية في مجتمع المخابرات الأمريكي، يتوقعون زعامة من طراز قديم بلباس جديد، إلا أن مارجريت تاتشر، كانت لها رؤية مغايرة؛ استندت إلى نبؤة أكثر قرباً إلى الواقع؛ فهي كانت قد التقت جورباتشوف، في مقر إقامتها الريفي (المعروف باسم "تشيكرز")، قبل ترقيته إلى منصبه الجديد؛ وأطلعت لاحقاً (بي بي سي) البريطانية على تقويمها له قائلة: «إنني أشعر بتفاؤل حذر، وقد أعجبت بالسيد جورباتشوف، وأعتقد أن بإمكاننا العمل معاً».[112] ولا ريب في أن المداخلات والحوارات التي أجرتها تاتشر، مع ريجان وقتئذٍ، وفي مناسبات أخرى لاحقة، قد أسهمت في تيسير عملية إبحار سفينة الإدارة الأمريكية، نحو مرفأ آمن، سواء في خضم تعاملاتها والكرملين، أو في تصديها للأصوات المعارضة في واشنطن، وهي التي واصلت الإعراب عن شكوكها في توجه زعيم الكرملين الجديد حقاً، نحو إدخال تغييرات جذرية في الرؤية السوفييتية. وبدا أن هذه الشكوك، بلغت في عمقها حداً دفع بالرئيس جورج بوش الأب، وهو خليفة ريجان، إلى التفكير بإجراء استعراض شامل للأفكار المطروحة، قبل مواصلة التعامل وجورباتشوف. وهنا، تجدر الإشارة إلى الوصف الشهير الذي أطلقه السكرتير الصحفي للرئيس بوش، بعد تسلمه منصبه بأربعة أشهر، عندما شبه جورباتشوف بـ "راعي بقر الصيدلية"؛ [في إشارة إلى الفيلم الأمريكي "*Drugstore Cowboy*"]، وكأنه يريد القول: إنه يسمع جعجعة ولا يرى طحناً.[113]

وثالث الأسباب التي جعلت ريجان، ينتقل خلال رئاسته الثانية، من موقف المجابهة إلى عقد الصفقات، كان – من دون شك – تعهده الذي شاطرته إياه نانسي ريجان، أقرب مستشاريه إليه وشريكة حياته، بأن يحقق، خلال ما تبقى من سنوات ولايته في البيت الأبيض، مآثر وإنجازات كبرى في مجال تقليل المخاطر النووية. وقد اكتشف شولتز، حين استطاع أن يلتقي رونالد ريجان، في غياب "حراسه الشخصيين" المتشددين، أن الرئيس كان يهمه حقاً، التوصل إلى اتفاقيات تاريخية مع الكرملين، وأنه مقتنع بقدراته على إقناع السوفييت بذلك؛ فأسعده هذا كثيراً؛ نظراً إلى أن ويليم كيسي، مدير المخابرات المركزية الأمريكية، «لم يكن يريد الدخول في صفقات مع السوفييت...، وأن نفوذه الأيديولوجي في مجال السياسة الخارجية كان قوياً»، إلى الحد الذي جعل شولتز، «يشعر بالقلق حيال مدى موضوعيته هو، وموضوعية تقويمات وكالته الاستخباراتية». وفي هذا الخصوص، كتب وزير الخارجية شولتز، في يومياته قائلاً: إن «ما عرفناه عن الكرملين، كان ضئيل القيمة، وإن تقويمات وكالة المخابرات المركزية – كما علمت – جاءت خاطئة في أغلب الأحيان». ويصر شولتز، على أن السياسة الخارجية الأمريكية لا يجوز أن تظل أسيرة تطبيقات تجريبية؛ للتمرن على دراسة «علم الكرملين»؛[114] وهكذا، فقد جاء اهتمام الرئيس الشخصي هذا؛ ليشكل طوق نجاة يعيد الحياة إلى المفاوضات؛[115] كما أن تعليقاته وملاحظاته التي صار يدلي بها علناً، أمست تعكس تطلعه إلى مواصلة هذه المفاوضات، حتى إبّان أحداث عام 1983، المفزعة.

ولعل السبب الرابع الذي يكون قد دفع إلى تغيير توجه الرئيس ريجان، هو ديانته ذات الطابع العلماني التي ربما دعته إلى اتخاذ تدابير "بطولية"؛ للحؤول دون وقوع محرقة نووية. ويقول لوي كانون Lou Cannon، أبرز كتّاب السيرة الذاتية لريجان: إنه وجده «مسكوناً بهاجس (أرمجدون)؛ وهو المفهوم الإنجيلي لمعركة نهاية العالم بين الخير والشر، وهي التي تنبئ بالمجيء الثاني للمسيح. ويذكّرنا روبرت ماكفرلين، وهو الذي كان مستشاراً للأمن القومي، عند كشف النقاب عن "مبادرة الدفاع الاستراتيجي"، بحديث الرئيس عن هذه المعركة، بالعبارات الآتية: «وقد يقول لنا: "إنني أؤكد لكم أنها آتية...؛

اذهب لتقرأ كتابك المقدس"».[116] ويوجز ماكفرلين، تصوره عن الرئيس؛ بوصفه «رومانسياً، مقداماً، يؤمن بقدرات "البطل" الخارقة على تحقيق الانتصار؛ حتى في معركة (أرمجدون).[117] ولربما لم يكن في مقدور ريجان، تحقيق نتائج "بطولية"، بالاتكال على مبادرة الدفاع الاستراتيجي، من دون أي شيء آخر غيرها؛ فقد كان بحاجة إلى مواجهة غرمائه وجهاً لوجه.

وأحسب أن خامس العوامل، التي قد تكون ساعدت ريجان، على تغيير مواقفه، يجب أن يظل الآن قائماً على الحدس والتخمين إلى حد ما؛ حتى الساعة التي تُروى فيها كاملة - على أقل تقدير - حكاية التقويمات الخاطئة التي خرجت بها أجهزة المخابرات الأمريكية لنيات الكرملين، مطلع ثمانينيات القرن الماضي؛ فقد بدا أن ريجان، قد اقتنع كلياً بتقويمات مستشاريه المخيفة للقوة العسكرية للاتحاد السوفييتي ونياته؛ فصار هذا، يشكل الركن الأساس لهجومه الحاد على "إمبراطورية الشر"؛ والسبب الذي جعله يؤمن إيماناً قوياً، بأن بناء قوة عسكرية أمريكية كبيرة، بات أمراً جوهرياً؛ لا لردع الكرملين فحسب، بل لمنعه أيضاً، من استغلال تفوقه عسكرياً في ساحة الحرب الفعلية. وقد أدرك رونالد ريجان، في وقت ما، عند منتصف ولايته، أن سياسته، وخطابه الحماسي الطنان، صارا يجعلان احتمال اندلاع معركة (أرمجدون) الفاصلة، قريباً إلى الواقع أكثر مما يجب.

ولقد تبين أن مَنْ نقل هذه الأنباء المفاجئة الطيبة، كان العميل المزدوج أوليغ غورديفسكي، نائب رئيس قسم المخابرات السوفييتية (KGB)، في لندن.[118] ورسالته التي حملها البريطانيون الذين جندوه، تعرض وضعاً مغايراً كثيراً للاعتقاد القائل بتمتع الاتحاد السوفييتي بتفوق نووي على المستوى الاستراتيجي؛ فكبار قادة الكرملين، كانوا - في واقع الحال - في خشية من التقدم الكبير الذي تحققه الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أنها ربما تسعى لاستثمار ما صار لها من أفضليات وميزات، بتوجيه ضربات استباقية.

وعلى أي حال، فإن السرية الشديدة مابرحت تلفّ الرواية الكاملة للدور الذي لعبه غورديفسكي، في إيجاد الفرصة أمام "الدبلوماسية النووية"؛ لتؤدي دورها بعد انتهاء

ولاية ريجان الأولى؛ فمع أنه التقى سراً، كلاً من: ريجان وتاتشر، بعد انشقاقه عام 1985، فإن اسمه لا يظهر في يوميات أي من اللاعبين الأساسيين وقتذاك. وليس هناك ما يؤكد صراحة، الوقت الذي بدأت فيه المخابرات البريطانية بالفعل، تزويد واشنطن بالمعلومات التي يدلي بها غورديفسكي؛ إلا أن ما يتوافر من شواهد وأدلة، يوحي أن معلوماته هذه، بدأت تنقل إلى واشنطن، بعد وقت قصير من انتهاء مناورات "أيبل آرتشر"، العسكرية في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1983.[119] وثمة مقتطفات منشورة من يوميات ريجان، قد اشتملت على المقطع الآتي المؤرخ في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1983: «أعتقد بأن السوفييت، يشعرون بالخوف من احتمال تعرضهم للهجوم، ويتملكهم هاجس تأمين القدرات الدفاعية، إلى حد أننا إن لم نعاملهم بصورة معتدلة فحري بنا إبلاغهم أن لا أحد هنا يضمر النية للقيام بشيء كهذا».[120]

وخلافاً للتصور الشائع، بتوجه الزعامة السوفييتية القاطع نحو بسط سيطرتها على العالم، فقد ذكر غورديفسكي، أن موجات قوية من المخاوف والقلق، كانت من حين إلى آخر، تهز أركان الكرملين وقياداته الطاعنة في السن، ولاسيما من أولئك المنحدرين من خلفيات مخابراتية؛ بما فيهم: زعيم الحزب أندروبوف، المعتل الصحة. وحين بلغت هذه التقارير علم ريجان، قيل: إنه نقل إلى مكفارلين، ملاحظة له بهذا الشأن: «لا أفهم كيف يمكنهم أن يصدقوا شيئاً كهذا». ومرة أخرى، فإن ما كشفت عنه هذه التقارير، قد دفع ريجان، إلى التفكير مجدداً بنبوءة (أرمجدون)، التي جاء بها الكتاب المقدس؛ فبات قلقاً من أن هذا السيناريو؛ سيفضي إلى سلسلة أحداث؛ «قد تسبب إنهاء الحضارة بشكلها هذا الذي نعرفه».[121] وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1983 نفسه، يجيز ريجان، تشكيل مجموعة تحضيرية صغيرة، تتولى فتح قنوات جديدة للحوار مع الكرملين.[122]

لقد كان ريجان – على الرغم من إيمانه بمفهوم (أرمجدون) – يعمل بحماسة شديدة؛ ليمنع اندلاع هذه المعركة في أثناء فترة حكمه. ومن دون الإشارة إلى غورديفسكي بالاسم، يقول ريجان في يومياته: إنه ذُهل حين علم أن قادة الاتحاد السوفييتي، «يخشوننا؛

لا بوصفنا خصوماً لهم فحسب، بل بوصفنا غزاةً محتملين، يمكن أن يرشقوهم بأسلحة نووية في الهجمة الأولى». وقد استهل ريجان، سنة "العيش في خطر" هذه، بتشديد القول في أن «الاتحاد السوفييتي؛ وفقاً لكل مقاييس القوة العسكرية، يتمتع من الناحية الفعلية بأفضلية لا جدال حولها».[123] ولكنه أنهاها وهو مدرك أن كبار زعماء الكرملين، يتملكهم شعور عميق بهشاشة قدراتهم؛ الأمر الذي عزز لديه الرغبة في «الانفراد بزعيم سوفييتي في غرفة، ومحاولة إقناعه بأننا لا نخطط لشيء ضد الاتحاد السوفييتي، وأن لا شيء يدعو الروس إلى التخوف منّا».[124]

ركوب قطار المفاوضات

إثر فترة بحث وتقويم أولية، عندما رحل ألكسندر هيج، وريتشارد ألين، ويوجين روستو، وهم الذين اختارهم ريجان، لمناصب وزير الخارجية، ومستشار الأمن القومي، ومدير وكالة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح (على التعاقب)، فقد أُصِّلت هوة الخلاف الرئيسي الذي دب في إدارة ريجان، بين مؤيد ومعارض للدخول في صفقات مع السوفييت؛ فانضوى المتشددون تحت لواء كاسبر واينبرجر، وزير الدفاع، بدعم من كل من ريتشار بيرل، ووليم كيسي، مدير وكالة المخابرات المركزية، وحلفاء آخرين يشغلون مواقع مؤثرة في مجلس الأمن القومي، والمجتمع المخابراتي، ووكالة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح، أما الموقع المركزي لمعسكر عقد الصفقات فهو، بطبيعة الحال، وزارة الخارجية بقيادة الوزير شولتز، ويقف إلى جانبه بكفاءة عالية "الثعلب الفضي" بول نيتز. ونيتز هذا، يمثل قوة لا بد أن يحسب لها الحساب، سواء داخل الدائرة الداخلية الضيقة المعنية بمناورات الإدارة النووية، أو خارجها. فلا أحد خارجها يمكنه أن يكون أشد ضراوة منه، وهو في صف المعارضة، ولا أحد في داخلها يمكن أن يكون أشد عناداً وتصلباً منه، حين يعتصم في خنادق الدعوة إلى هذه القضية أو تلك ومؤازرتها. وبيرل الذي تكمن مواهبه في إحاطة القضايا والمشكلات بإطار بلاغي رنان، وفي إقامة العقبات والحواجز، كان مصيباً حين وصف نيتز، بـ «حلال المشكلات العريق» و«الشديد الاهتمام بطريقة

مرضية بالنتائج المحتمل حدوثها».[125] ولعل العناصر المهمة التي لم يكن ظهورها متوقعاً في حلبة التنافس هذه، هي تلك التي شكلت موكباً من مستشاري الرئيس، في مجالي السياسة والأمن القومي، غير أن العنصر الأبرز بينها كان رونالد ريجان نفسه.

ومهما يكن من أمر؛ فإن ما خلص إليه مبكراً، كل من: واينبرجر وشولتز ومستشاريهما – إضافة إلى ما غدا واضحاً للعالم الخارجي في وقت متأخر – هو أن ريجان كان شخصاً "هجيناً" من نوع فريد: فهو الرئيس الأشد عداءً للشيوعية والقنبلة النووية، بين كل الرؤساء الذين شغلوا البيت الأبيض؛ وعلى حد وصف كينيث أديلمان، وهو الذي حلَّ بديلاً من يوجين روستو، مديراً لوكالة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح، فإن الرئيس «رجل ينعم على نحو استثنائي بالقدرة على تبني وجهات نظر متناقضة من دون ضيق أو عناء»؛[126] فقد توزع على حجيرات دماغ ريجان، ميل قوي إلى بناء قوات نووية أمريكية، وخطاب قاسٍ مناوئ للسوفييت، وعرض مقدم إلى الكرملين؛ لتشاطر دفاعات صاروخية؛ ربما تبدو الأسلحة النووية أمامها معدات «عقيمة عتيقة الطراز». ومهما يكن من أمر، فإن قيام ريجان، بكشف النقاب بغتة عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي في نهاية خطاب مخصص لتسويغ النفقات الدفاعية، كان موضع اعتراض شولتز وواينبرجر معاً، في السر؛ إذ هما أدركا المصاعب التي يمكن هذه المبادرة إيجادها إزاء ما يتعلق بإدارة التحالفات، والمظلة النووية التي نشرتها الولايات المتحدة الأمريكية فوق الدول الحليفة، والموازنات الدفاعية، والعلاقات داخل الكونجرس.

ولم يكن مستغرباً! أن يثير موقف ريجان المناهض للشيوعية و"القنبلة" حفيظة مستشاريه وقادة الكرملين في آنٍ واحد؛ فقد قال شولتز، في رده الفوري على إزاحة الستار بصورة مفاجئة عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي: إن «أعناق هيئة الأركان العامة المشتركة كان يجب أن تلوى»؛ لعجزها عن الخروج بتقويم لما كان يتم على أرض الواقع.[127] وعبّر واينبرجر، عن خشيته من أن هذه المبادرة، قد تجعل من الصعب على شركاء أمريكا في حلف الناتو المضي قدماً في اتخاذ التدابير المضادة لتنامي القدرات العسكرية السوفييتية.

وتحفل يوميات واينبرجر، بكثير من الحجج التي يدافع بها عن موقف ريجان، وموقفه هو، الذي اتخذه لاحقاً؛ دعماً للمبادرة. والمأخذ الوحيد الذي يقر به واينبرجر، هو ذلك المتعلق بطوق السرية الذي أحيطت به مبادرة الرئيس سلفاً، ولم يبذل جهداً إلا في اللحظة الأخيرة، (وكأن الأمر لا يعني وزارة الخارجية كثيراً)؛ لإبلاغ كبار شركاء أمريكا؛ لئلا «يأخذهم شريكهم الرئيسي على حين غرة كلياً».[128] ولكن واينبرجر، يعود سريعاً؛ ليضم اسمه إلى قائمة الموالين للرئيس؛ فليس هناك بين المناورات التفاوضية ما يمكن أن يكون عقبة أقوى من التزام ريجان القوي، بنشر دفاعات صاروخية ثورية؛ كانت قطعاً ستسبب "سكتة دماغية" لقادة الكرملين.

وبعد ولاية أولى، حفلت بصراعات داخلية، (وإن ليس أمام أنظار الرئيس)، ومآزق تفاوضية حادة، عاد شولتز ونيتز، إلى تبني فكرة اتخاذ مبادرة الدفاع الاستراتيجي وسيلة؛ لإجبار الاتحاد السوفييتي على إجراء تخفيضات مهمة في قواته النووية. فهذه المبادرة – كما يروي شولتز في يومياته – قد «أثبتت أنها الورقة التفاوضية الرابحة النهائية، ولقد وظفناها بكل ما تستحقه من جهدنا»،[129] أما واينبرجر وبيرل، فقد جددا العهد على أن يقفوا إلى جانب مبادرة الرئيس، والدعوة إلى إجراء تخفيضات من شأنها أن تلغي كثيراً من قدرات الاتحاد السوفييتي النووية التي يستخدمها في خوض الحرب؛ ومواصلة العمل في الوقت نفسه، على تنفيذ برامج التحديث الاستراتيجية الأمريكية.

وعلى الرغم من أن الاقتراحات الافتتاحية التي طرحتها واشنطن، على طاولة المفاوضات، كانت قد اتسمت في ظاهرها بالتكافؤ والتماثل، فإنها – من حيث نتائجها غير المتكافئة – كانت قد صممت؛ لانتزاع رفض الكرملين، هذه الاقتراحات انتزاعاً. ومن وجهة نظر أقوى المشككين في مفاوضات القوى العظمى، نجد أنه كلما ازدادت المبادرات غير المنطقية وتلك الداعية إلى مراقبة الأسلحة، كان ذلك أفضل.[130] وفي هذا الشأن، نجح فريق ريجان، بذكاء واضح في التفوق على الديمقراطيين المناصرين لفكرة مراقبة الأسلحة، وعلى أبرز الناشطين من دعاة تجميد برامج إنتاج أسلحة نووية جديدة، والتقدم باقتراحات

تفاوضية؛ تستهدف إجراء تخفيضات مهمة في القدرات الحربية. وتمّ استبدال المسمى الجديد "ستارت START"، بمصطلح "SALT"؛ للدلالة على اهتمام الإدارة الأمريكية بالدخول في محادثات؛ تستهدف تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، لا مراقبتها فحسب. وقد دعت واشنطن، في أول اقتراحاتها ذات الصلة بالصواريخ الأوربية، إلى إلغاء هذه الأسلحة؛ وهو ما لم يكن يرجح له أن يحظى بقبول الكرملين؛ نظراً إلى أن صواريخ هذا الأخير، كانت قد نشرت بالفعل، بينما كانت نظيرتها الأمريكية، ماتزال في طور الإنتاج. وإزاء ما يتعلق بالصواريخ العابرة للمحيطات الأكثر إثارة للقلق، اقترح فريق ريجان، تخفيضاً متساوياً في عدد الرؤوس الحربية المنشورة لكل طرف قدره 2500 رأس؛ وهو ما كان سيفضي إلى شطب 60٪ من الرؤوس السوفييتية، مقابل زيادة في الرؤوس الأمريكية، بنسبة تصل 16٪ تقريباً.

وحالما قرر جورباتشوف، ممارسة هذه اللعبة ذاتها - أي مقارعة الأوهام بمثلها، وإجهاض اقتراح ريجان الداعي إلى إجراء تخفيض جوهري، بطرح آخر؛ يهدف إلى إزالة الأسلحة النووية بشكل تام - انحرفت المفاوضات بعيداً عن مسارها الطبيعي وصارت تدور في فلك سريالي غير منطقي.[131] وكان هناك من ذكّر أديلمان، ببيت للشاعر السير والتر سكوت، يقول فيه: «آه! أي شبكة معقدة ننسج حين بدأنا بممارسة الخداع»؛ فـ «الرفاق الغرباء»، أمسوا الآن يستنجدون بأفكار ريجان الشديدة التناقض؛ فها هو ذا بيرل، الذي رأى يوماً ما، أن رؤية الرئيس لعالم من دون أسلحة نووية، ليست إلا «وهماً مطلقاً»،[132] وفكرة «سخيفة»، و«غير واقعية إلى حد ميؤوس منه»؛[133] ينضم اليوم، إلى جورباتشوف، في مفاوضات تمهيدية غير محضر لها بعناية؛ بغية إزالة الأسلحة النووية جميعها. (وكما كتب أديلمان لاحقاً، فإن «إدارتنا لا تخضع للمساءلة»).[134] ويواصل واينبرجر أيضاً، تقوية قناعة الرئيس ريجان، بمبادرة الدفاع الاستراتيجي؛ لإحباط مخططات كل من شولتز، ونيتز، ومارجريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا، التي أرادوا بها توظيف تأثير هذه المبادرة؛ لجني مكاسب التخفيض الكبير في الأسلحة الاستراتيجية. وينشب شجار بين واينبرجر وشولتز، (وهما اللذان سبق لهما أن

عملا معاً في شركة بكتال قبل الالتحاق بإدارة ريجان)، حول أي من نزعتي ريجان المناهضتين للسوفييت و"القنبلة" ستكون لها الغلبة. ويروي شولتز، في مذكراته أنه «إثر أن تجد مجموعة معينة من الأفكار والافتراضات، مكاناً لها في عقله؛ [أي عقل الرئيس ريجان]، فربما لا يكون بإمكاني أبداً إخراجها منه».[135]

ويحقق شولتز، الانتصار في معركته ضد واينبرجر؛ فيتجه هو، ومعه نيتز ومارجريت تاتشر، إلى نصب العوائق بشكل منهجي أمام مبادرة الدفاع الاستراتيجي، باتباع طرائق تتساوق وميول ريجان الفكرية، وأخرى ليس في مقدور واينبرجر وبيرل، الاعتراض عليها من الناحية الفعلية. وتقوم تاتشر، بزيارة لريجان، بعد إعادة انتخابه لولاية ثانية في كانون الأول/ ديسمبر عام 1984، وتتوصل معه إلى صيغة لبيان مشترك، حول هذه المبادرة؛ يؤكد أن الهدف منها ليس بلوغ التفوق، وإنما المحافظة على توازن القوى، وأن نشر معدات هذه المبادرة ومنظوماتها، سيكون محل تفاوض لا إملاء شروط؛ وأنها تستهدف تقوية أسس الردع، لا تقويضها؛ وأن المفاوضات المقبلة المرتقبة، يجب أن تلتمس تخفيض الأسلحة، (ولم يحمل البيان أي إشارة إلى تحويل الأسلحة النووية، إلى معدات «عقيمة عتيقة الطراز»).[136]

ويتلقى نيتز، بعد شهرين من ذلك التاريخ، ترخيصاً من البيت الأبيض، بالإعلان عن المعايير الخاصة بنشر منظومات مبادرة الدفاع الاستراتيجي؛ ما أثار ارتباكاً شديداً داخل صفوف أنصار الدفاعات الصاروخية الأشد حماسة. وقد عرض نيتز، في خطابه الذي ألقاه أمام مجلس الشؤون العالمية في فيلادلفيا، الخطوط التوجيهية العامة الآتية:

«يجب توظيف التقنيات المقصودة؛ لإنتاج منظومات دفاعية قادرة على الصمود والبقاء. وبخلاف ذلك فإن القدرات الدفاعية نفسها؛ ستُحول إلى أهداف مغرية في الضربة الأولى؛ الأمر الذي يمكن أن يضعف الاستقرار، بدلاً من تقويته. ويجب أن تكون المنظومات الدفاعية الجديدة مجدية، من حيث تكلفتها، ومن حيث عائدها الحدي؛ أي أن تكون رخيصة الثمن بما يكفي؛ لإقامة قدرات دفاعية إضافية، فلا يكون لدى الطرف

الآخر، دافع إلى بناء قدرات دفاعية مضافة؛ للتغلب على قدراتنا الدفاعية؛ وإذا لم يُستوفَ هذا المعيار، فإن المنظومات الدفاعية، يمكنها أن تشجع على انتشار تدابير مضادة وأسلحة إضافية؛ للتغلب على القدرات الدفاعية التي يتم نشرها بالفعل، عوضاً عن نقل مسار الجهود المبذولة من الهجوم إلى الدفاع».[137]

غير أن هذه المعايير البسيطة، المنطقية - القدرة على البقاء، والاستقرار، والجدوى الاقتصادية - وهي التي لا تثير اعتراضاً من أحد، قضت نهائياً على مشروع المبادرة؛ إذ إن مادة متفجرة عادية الصنع، توضع في الفضاء إلى جانب محطة قتالية باهظة الكلفة من محطات مبادرة الدفاع الاستراتيجي، يمكنها أن تلغي "معايير نيتز" هذه. وربما لا يمكن مواصلة نشر منظومات المبادرة؛ إن كانت النتيجة النهائية، ستنطوي على توجيه المزيد من الهجمات؛ ما يتعارض بشكل مباشر ورؤية الرئيس رونالد ريجان، لعالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ولقد كان نيتز؛ بصفته نائباً لشولتز، بحاجة - أيضاً - إلى عقد صلة ما بين معاييره هذه ورؤية الرئيس ريجان، لعملية إزالة الأسلحة النووية كلياً؛ ومن هنا، فإنه قد عرض في خطابه السالف الذكر، لمحة موجزة عن مفهوم استراتيجي تُحول في إطاره كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، من عالم يستحوذ عليه الفكر الهجومي، بترساناته التي تضم آلاف الأسلحة النووية، إلى آخر يخضع لنزعات دفاعية، ويمكن فيه إلغاء الأسلحة النووية قاطبة آخر الأمر. وفي بضع فقرات مقتضبة، يعرض نيتز، المخطط الحكومي لمنع الأخطار النووية الأكثر طموحاً منذ إطلاق خطة أتشيسون - ليلينثال عام 1946؛ بهدف "تدويل" وسائل إنتاج الأسلحة النووية.

ووفقاً لخطة نيتز الانتقالية الاستراتيجية، فإن السنوات العشر الأولى منها، ستتميز بتخفيضات جذرية في الأسلحة النووية، وباستقرار المعادلة الهجومية - الدفاعية. وستُدرج عملية التحول هذه، في "جهد تعاوني"، تنهض به القوى العظمى بشكل مشترك، بينما يتم نشر القدرات الدفاعية، "بنسبة مدروسة"، أما عملية تخفيض المزيد من

الأسلحة النووية، فقد يطول بها الأمد عقوداً من الزمن، ولسوف تقترن نهاية الخطة الانتقالية، بالقضاء التام على الأسلحة النووية، وبنشر قدرات دفاعية فعّالة غير نووية، على نطاق واسع.[138]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن نيتز، لو كان مبعداً عن مراكز السلطة، لربما كان من أقسى منتقدي هذه الخطة الساذجة وأشدهم ضراوة؛ فالأوضاع السياسية أولاً، لم تكن قد نضجت بما يكفي؛ لاستيعاب مثل هذه التحولات الجذرية في بنية النظام النووي، والثقة غائبة، ونظم التحقق واتفاقياته كانت مدعاة إلى الإحباط؛ وما من إشارة إلى استراتيجيات وخطط تكفل اتقاء أعمال الغش والاحتيال، وعالم من دون أسلحة نووية، هو عالم يحظى فيه السوفييت بالتفوق العسكري في مجال الأسلحة التقليدية، وهو - إضافة إلى ذلك - عالم تغيب فيه المظلة النووية التي تقيمها أمريكا؛ حماية لأصدقائها وحلفائها في البقاع المضطربة. وكان لا بد أيضاً، من أن يؤخذ في الحسبان ما في حوزة دول ثالثة من الأسلحة النووية، وما شابه ذلك. ولكن نيتز الآن، هو أحد أركان الإدارة، وواجبه يملي عليه فعل المستحيل؛ لتطوير مبادرة الدفاع الاستراتيجي، وتقديمها في أفضل شكل لها.[139]

ومهما يكن من أمر، فإن نيتز، لم يصب بأذى وهو يعرض هذا "الترياق" المتميز ذا التركيبة السرية؛ فلا أنصار المبادرة كانوا في واقع الأمر سيعترضون على معاييره التي أطلقها، ولا دعاة عقد الصفقات مع الكرملين؛ لأن مشروع نيتز، الاستراتيجي كان يُعد على نطاق واسع، جزءاً من أجندة خفية؛ تستهدف وضع نزعتي الرئيس المتناقضتين: (تنفيذ مبادرة الدفاع الاستراتيجي، وإلغاء الأسلحة النووية)، في سياق مراحل زمنية يُعطى تخفيض جذري في الأسلحة، الأولوية خلالها. وهو عندما يسبغ خبراته الفكرية الواسعة المتميزة، على رغبة ريجان المزدوجة، فإن هذا "الثعلب الفضي" [نيتز]، إنما يضفي على أفكار هذا الأخير الضحلة، قدراً من الأهمية الفكرية. (ولم يتضح إلا في وقت لاحق، أن نيتز نفسه، صار يفكر بجدية كبرى في مسألة إزالة الأسلحة النووية).

وفي منتصف فترة إدارة ريجان، كان صعباً جداً أن ترى أحداً، غير الرئيس، يؤمن إيماناً حقيقياً بمبادرة الدفاع الاستراتيجي، وبإمكانية إلغاء الأسلحة النووية في آنٍ واحد، بل إن تطلعات ريجان، المتناقضة هذه، قد وفرت مرتعاً خصباً تنتعش فيه الأجندات الخفية الرامية إلى دفع الرئيس صوب هذا القطب أو ذاك. ولكن ما غدا واضحاً - من ثم - هو تحول كفة الميزان داخل الإدارة، إلى مصلحة مناصري الدخول في صفقات مع السوفييت، بعيداً عن العناصر المتشددة، إثر التدخلات العلنية بهذا الاتجاه، من مارجريت تاتشر وشولتز ونيتز، أضف إلى ذلك، تفهم الرئيس - أخيراً - مخاوف السوفييت وهواجسهم، وولعه القديم بأداء دور البطولة في دراما إنجيلية، تنتهي بتخليص البشرية من كوارث الأسلحة النووية.

وهكذا، فقد تغير مزاج الرئيس تغيراً ملحوظاً؛ فبعث قبل انتهاء عام 1983، برسالة إلى أندروبوف المعتل الصحة، يقول له فيها: إن لدى الولايات المتحدة الأمريكية «أفكاراً جديدة تحاول من خلالها كسر الجمود الذي وصلت إليه مسألة مراقبة الأسلحة النووية».[140] كما عكست سلسلة خطب ألقيت عام 1984، رغبة متجددة لتهدئة مخاوف الكرملين؛ ففي كانون الثاني/ يناير، وعبر حديث لريجان من الغرفة الشرقية في البيت الأبيض، قال: «لقد عقدنا العزم على معالجة خلافاتنا بصورة سلمية، بالمفاوضات». وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، أعلن ريجان، أن عام 1984، هو «عام الفرص المتاحة أمام السلام»، واقترح في الوقت نفسه، بذل «جهد كبير»؛ لإحراز تقدم على هذا المضمار. وبينما كان الرئيس ريجان، في طريقه إلى تحقيق انتصار انتخابي ساحق، يعاد فيه انتخابه لولاية ثانية، ألقى في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، خطاباً أمام الأمم المتحدة، لم ترد فيه كلمة واحدة تعبر عن نقد للاتحاد السوفييتي أو موقف مناهض حياله، بل إنه تحدث فيه عن «وحدتنا وتماثلنا؛ بوصفنا سكاناً في هذا الكوكب»، مضيفاً «نحن ندرك أنه ما من بديل عقلاني للمفاوضات بشأن مراقبة الأسلحة».[141] ومع اقتراب موعد ترقية جورباتشوف، (إلى منصب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي)، بدت الأجواء مهيأة الآن؛ للدخول في مفاوضات لا تشبه غيرها على امتداد العصر النووي الأول.

ميخائيل جورباتشوف: "يسار" المسرح السياسي

لطالما شكل الزعماء الأمريكيون والسوفييت "ثنائيات غريبة"؛ ومن هؤلاء على سبيل المثال: هاري ترومان، تاجر الملابس الرجالية، والسياسي الرأسمالي المتعصب، وجوزيف ستالين، المسكون بهاجس العظمة، وهو الذي لا يعرف الرحمة، وجون إف. كينيدي، الرفيع التهذيب، ونيكيتا خروتشوف، نتاج طبقة البروليتاريا الكادحة، الذي ضرب الطاولة التي جلس إليها في الأمم المتحدة بحذائه، وجيمي كارتر، الذي اشتهر بنقاء النفس وفضائل الأخلاق، وليونيد بريجنيف، التشاؤمي المثير للضجر. ولكن ليس هناك على الإطلاق ثنائي أكثر إقناعاً من رونالد ريجان وميخائيل جورباتشوف؛ مثلما أنه لم يسبق لثنائي قبلهما، أن تفاوض بشأن مخاطر أعظم من تلك التي تفاوض بشأنها هذان الزعيمان. ومع أن ريجان وجورباتشوف، ربما لم تكن لهما تجارب وطباع أكثر اختلافاً عن غيرهما، ولكن طرفي هذا "الثنائي الغريب"، يتشاطران سمات مميّزة، جعلت الاتصالات والحوارات التي تمّت بينهما مثار إعجاب المراقبين الخارجيين، بينما أثارت – في المقابل – قلق مستشاريهم وجزعهم إلى حد بعيد. والرجلان يثقان كثيراً بما يمتلكان من قدرات، ويركبان المخاطر من دون مشقة أو انشغال بال، وقد سئما الأفكار والآراء الشائعة المألوفة؛ فباتا في تطلع دائم إلى كل ما هو جديد منها، بعد أن تحررا من خوفهما من الأسلحة النووية.

وقد حدث ما كان يتمناه أنصار عقد الصفقات مع الاتحاد السوفييتي، وما كان يخشاه المتشددون؛ وذلك هو عودة المواقف الأمريكية الأحادية الجانب إلى الظهور على مسار المحادثات المتعلقة بالصواريخ الأوربية، وتخفيض الأسلحة الاستراتيجية؛ فقبل انسحاب السوفييت، من المحادثات أواخر عام 1983، دخل نيتز، ونظيره السوفييتي، يولي كفيتسينسكي، في محادثات منفصلة غير رسمية، كانت ستقلل حجم الأسلحة السوفييتية المنشورة فعلاً، ومما سينشر من أسلحة أمريكية، غير أن هذه التفاهمات الأولية، لقيت استقبالاً فاتراً في الكرملين، ورفضاً من أصحاب المواقف المتصلبة في وزارة الدفاع الأمريكية، ممن صاروا يحتكمون إلى تطلعات ريجان إلى إزالة الأسلحة النووية.

وإثر الانتصار الساحق الذي حقق لريجان، بانتخابه لولاية ثانية، أبدى الكرملين، استعداده لاستئناف المفاوضات. فقد أخفقت الحملة التي شنها الكرملين؛ لمنع نشر صواريخ حلف الناتو في تحقيق أهدافها، كما أن انسحاب موسكو، من المحادثات أفقدها كل ما لديها من قدرة على التأثير في نتائجها. ولم تكن التهديدات وبيانات الشجب والإدانة الحادة لتفلح في إحداث تأثير يذكر، وبات واضحاً منذئذٍ أن هناك حاجة ملحة إلى الزعامة الجديدة، وأساليب العمل الحديثة؛ وهو ما حُقِّق في شخص ميخائيل جورباتشوف.

وهكذا، فقد أطلق الزعيم الجديد هذا، طائفة واسعة من المبادرات الدرامية الجديدة؛ فمع حلول عيد الفصح لعام 1985، يعلن جورباتشوف، تجميد نشر الصواريخ "الأوربية" السوفييتية، طالباً إلى الولايات المتحدة الأمريكية الرد بالمثل؛ ويقترح في الوقت ذاته، تجميد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، ووقف نشر أسلحة في الفضاء، وفي أيلول/ سبتمبر من ذلك العام، يتقدم جورباتشوف، باقتراح يقضي تخفيض ترسانات الأسلحة النووية الهجومية بنسبة 50٪.[142]

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، يلتقي ريجان وجورباتشوف، أول مرة في جنيف؛ ويتوصلان – من حيث المبدأ – إلى اتفاق بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية إلى النصف، وإلى اتفاقية مؤقتة بشأن الصواريخ "الأوربية". ولعل النتاج الأهم الذي تمخضت عنه هذه القمة، هو تخفيف الضغوط وتبديد المخاوف التي خيمت على الأجواء يومئذٍ، وهو ما جُسد باتفاق ريجان مع جورباتشوف، على ما قاله هذا الأخير من أن «أي حرب نووية لن يمكن كسبها، ولا يجوز دخولها على الإطلاق».[143] وهكذا، وفي "تحرك" خطابي بلاغي مفاجئ، استطاع الزعيمان، إضعاف موقف الجماعات المعارضة المتصلبة في واشنطن، والقيادات التي استبدت بها الهواجس والشكوك في الكرملين. وبرغم أن جورباتشوف، ظل معارضاً قوياً لمبادرة الدفاع الاستراتيجي، فإنه بدأ يقتنع بأن الرد المضاد الأفضل منه، يُمثل باقتراحات تدعو إلى إزالة الأسلحة النووية، وإحداث تخفيض كبير في الأسلحة؛ وهذا يضعف – من ثم – الدعم الذي يحظى به حلم ريجان، بإقامة درع دفاعية.

وفي كانون الثاني/ يناير من عام 1986، عاد السوفييت إلى طرح اقتراحهم بإلغاء الأسلحة النووية، (وهي التي طالما شكلت الركيزة الأساسية التي قامت عليها المواجهة بين القوتين العظميين في مستهل حقبة الحرب الباردة)، عندما اقترح جورباتشوف، إزالة الأسلحة النووية بصورة تامة، في سياق عملية على ثلاث مراحل، يتم إنجازها بشكل كامل بحلول عام 2000؛ وإذا كانت هذه الأسلحة النووية ستلغى تماماً، فنتساءل من هنا: هل من حاجة بعد إلى مبادرة الدفاع الاستراتيجي؟ وعلاوة على هذا، فإن مخطط جورباتشوف الكبير؛ وهو الهادف إلى إزالة هذه الأسلحة، كانت له نتيجة أخرى، مُثلت بإعادة تفعيل مبادرة إدارة ريجان الأولية، التي ارتأت إزالة جميع الصواريخ "الأوربية"، (وهي المبادرة التي عرفت بـ "خيار الصفر")، وطرحها مجدداً بصورة رسمية. وقد أراد ريجان، مؤازرة أفكار جورباتشوف غير التقليدية هذه، من خلال تأكيد أنه إذا اتفقت القوتان العظميان على إجراء تخفيضات جذرية، فإنه سيدرس مسألة فرض قيود محددة زمنياً على برامج اختبار القدرات الدفاعية "الثورية" الجديدة، ونشرها.

وفي ظل أجواء كهذه، باتت الأوضاع مواتية؛ لعقد قمة طارئة؛ وقد تمّ بالفعل التحضير لعقدها بعجالة في ريكيافيك (بآيسلندا)، في شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 1986. وفي الوقت الذي كانت فيه إدارة ريجان، تتوقع عقد مباحثات غير رسمية، جاء جورباتشوف، محملاً باقتراحات شاملة وبعيدة المدى. وما تلا ذلك، هو ما خرج به جورج شولتز، واصفاً إياه وصفاً دقيقاً لا يغيب عن الذاكرة، قائلاً: إنه «لعبة البوكر التي تمّت بأضخم الرهانات على الإطلاق».[144] وفي سياق محادثات (ستارت)، يعود جورباتشوف، إلى تأكيد مبتغاه في تحقيق تخفيض بنسبة 50٪، ومباركته دعوة ريجان، إلى إزالة الصواريخ "الأوربية" كلياً، (خيار الصفر)؛ على أن تكون هذه التخفيضات مرهونة بوقف العمل عشر سنوات، بحق الانسحاب من معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ الباليستية (ABM).

وفي مقابل ذلك، تقدم فريق ريجان، باقتراح؛ لإجراء تعديل على الترتيبات التي جاء بها جورباتشوف، على النحو الآتي: تنفيذ عملية تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية،

بنسبة 50٪ في غضون خمس سنوات، وأن تتم خـلال السنوات الخمس اللاحقـة، إزالـة الصواريخ الباليستية العـابرة للمحيطـات قاطبـة. وستبقى معاهـدة الأسـلحة المضادة للصواريخ الباليستية (ABM)، نافذة خلال هذه السنوات العشر، على أن تعطى الحريـة بعد ذلك، للولايات المتحدة الأمريكيـة، في نـشر مـا تـشاء مـن قـدرات دفاعيـة. لكـن جورباتشوف، رفض هذا المخطط؛ لسببين رئيسيين اثنين: أولهما، أن واشـنطن، بعـد إزالـة الصواريخ، ستحتفظ لنفسها بأفضليات مهمة، إزاء ما يتعلق بالقاصفات، وثانيهما، أن بقاء احتمال نشر منظومات مبادرة الدفاع الاستراتيجي قائماً، يظل أمراً غير مقبول. وقد عرض جورباتشوف، في رده على الاقتراحات الأمريكية الأخيرة، إزالة الأسلحة النووية كافة، لا الصواريخ الباليستية فحسب؛ وهو الهدف الذي وافق عليه ريجان، من دون تـردد في قمـة ريكيافيك، بيد أن العقبة التي ظلت ماثلة، هي إصرار جورباتشوف، على بقاء الحظـر عـلى عمليات اختبار معدات مبادرة الدفاع الاستراتيـجي ونشرها في الفـضاء، وهو ما لم يقبـل به ريجان؛ فتنتهي القمة والوجوه مكفهرة، والأمزجة قاتمـة. ويومئـذٍ، شـاع – عـلى نطـاق واسع – الاعتقاد بأن عملية ريكيافيك المتسرعة، تصلح أن تكون أمثولة نموذجيـة لعـدم التـورط في شرك مـؤتمرات القمـة؛ فالجانـب الأمريكـي عـانى كثـيراً، نقـصاً شـديداً في المعلومات الاستخبارية عـما يخطـط لـه جورباتـشوف، ومـا يـشغل بالـه، فـضلاً عـن أن الاقتراحات الأمريكية، وهـي التـي عـدت أكثـر مـا طـرح في مفاوضـات نوويـة، أهميـة وخطورة على الإطلاق، جاءت مرتجلة تماماً وتختص بمسألة محـددة بعينهـا؛ وفي المحـصلة النهائية، أثارت المفاوضات روع حلفاء أمريكا؛ إذ هي ستزيل المظلة النووية التي يحتمـون بها، ولم تطرح خلالها للبحث قضايا التحقق. وحين انهارت قمة ريكيافيك، صار لزاماً على ريجان، ومبادرته الأثيرة إلى قلبه، تحمل تبعات ما حدث.

وعلى أي حال، ففي غضون عام واحد أو أقل، صار واضحاً أن قمة ريكيافيـك، قـد مهدت الطريق أولاً، أمام إبرام معاهدة ذات طموح أكبر، بين كل ما سبق التفاوض بشأنه من معاهدات إبّان العـصر النووي الأول، وتلك هي "معاهدة القوات النوويـة المتوسـطة

المدى" Intermediate-Range Nuclear Forces Treaty، التي وُقعت عام 1987، وأزيلت - وفقها - الصواريخ "الأوروبية" كلياً، وأمام إجراء تخفيضات جوهرية في الأسلحة الاستراتيجية، ثانياً، بمقتضى معاهدتين تم التوصل إليهما، بعد أن غادر ريجان سدة الحكم. وقد حددت هذه المعاهدات قواعد ومعايير جديدة؛ للقيام بعمليات تفتيشية موقعية مفاجئة؛ وهو مطلب مافتئ يدعو إليه أي رئيس أمريكي يأتي إلى السلطة، منذ هاري ترومان؛ فعمليات من هذا النوع، باتت ملحة؛ نظراً إلى أن التخفيضات الكبيرة التي أجريت، أثارت المخاوف من عدم امتثال السوفييت لها، وإلى أن الكرملين، لم يكن أهلاً للثقة. وفي موسكو، استطاع جورباتشوف، إقناع قيادته العسكرية، ورفاقه في المكتب السياسي، بقطع كل صلة بالماضي، والتكيف وأي تخفيضات في الأسلحة تحدث مستقبلاً؛ فلم يعد خافياً أن ميدان سياسة الانفتاح، (الغلاسنوست)، التي تبناها قد اتسع؛ ليشمل القوات المسلحة السوفييتية.

وقصارى القول، هي أن ريجان - جورباتشوف، قد حققا كل ما تمنى أسلافهما تحقيقه وعجزوا عنه؛ فهما قد نجحا في وضع نهاية لسباق التسلح النووي، عندما رفضا عقوداً من الرؤية النووية التي تسترت بكثير من الأغطية والحجب، وسخرا مما كانت تفرزه خطط الحروب النووية من دلالات وحسابات رقمية للأسلحة النووية. وقد آمن ريجان بقوة، أن التخلص من هذه الأسلحة، أهم بكثير من الأفكار والمفاهيم المجردة الخاصة بنشر مظلة نووية - وهي المفهوم المقدس لقوة الردع الأوسع نطاقاً - فوق رؤوس حلفاء مذعورين. وقد أدرك جورباتشوف - خلافاً لأسلافه - أن لا داعي إلى خوض مواجهة؛ بسبب مبادرة الدفاع الاستراتيجي؛ لأن المعارضين لها في الكابيتول هيل، وهم الذين يشكّلون الأغلبية، سيكونون قادرين على إبطالها؛ حالَ تغيرت نحو الأفضل، الديناميات السياسية ما بين القوى العظمى؛ وإذا كانت القدرات الدفاعية الجديدة المتطورة، ستكون لها الغلبة، بصورة من الصور، على التحديات الفنية والمعارضة السياسية داخل الكونجرس، فإن الاتحاد السوفييتي، يستطيع التعامل وهذا التهديد، بتدابير وإمكانات مضادة رخيصة

الثمن نسبياً؛ (ومن هذه مثلاً: "ألغام الفضاء" التي يمكن أن تحوم على مقربة من المحطات القتالية الأمريكية)، بدلاً من الحملات السياسية الصاخبة. وفي سياق مراجعة مجريات قمة ريكيافيك، قال جورباتشوف: إنه «سيكون هناك رد على مبادرة الدفاع الاستراتيجي...، مع أنه ربما لا يكون رداً تماثلياً...، ولن نضحي بكثير في هذا الشأن».[145] ولقد كان لهذا التقويم الجدي الذي يلفت النظر، أثره في الدفع بمسألة التخفيضات الجوهرية، إلى بؤرة الاهتمام، بكل ما تمخضت عنه من نتائج مهمة جداً.

وفي المعسكر الأمريكي، ترك نجاح ريجان، في تبني "خيار الصفر"، كثيراً من المعلقين والمحللين الاستراتيجيين في المجال النووي، في حالة من القلق والذهول؛ ومنهم: ريتشارد نيكسون، وهنري كيسنجر، وجين كيركباتريك، السفيرة الأمريكية السابقة لدى الأمم المتحدة؛ بينما كظم كاسبر واينبرجر وريتشارد بيرل، وهما اللذان كانا قد غادرا البنتاجون، شكوكهما ومخاوفهما، قبل موافقة الكرملين، على اقتراحهما الخاص بالصواريخ "الأوربية"، الذي عدّ افتراضاً أنه غير قابل للتفاوض؛ وكانت الحماسة الشديدة التي أبداها ريجان، حيال إجراء تخفيض مهم في حجم الأسلحة النووية العابرة للمحيطات؛ سبباً آخر لإثارة القدر ذاته من القلق والخوف داخل هذه الأوساط نفسها. ويرى نيكسون، في معرض انتقاداته، أن تخفيضاً من هذا النوع، من شأنه أن يزيد مواطن ضعف الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الاستراتيجي، لا أن يقللها. ويمكن مثل هذا التخفيض – في تقدير كيسنجر – أن يمثل «خطوة مهمة أخرى، تبعدنا عن استراتيجية الردع التي سعينا لانتهاجها، على مدار حقبة ما بعد الحرب كلها»، بل قد تُحوّل إلى «خطوة أخرى نحو تجريد الأسلحة النووية من شرعيتها»، ومن دون العمل على تقليل حالات الخلل في القدرات التقليدية التي تميل كفتها إلى مصلحة الاتحاد السوفييتي.[146] غير أن هذه الانتقادات، لم تكن لتشغل بال ريجان؛ فالأسلحة النووية – من وجهة نظره – هي المشكلة، وليست الحل. إن الحل يكمن في مبادرة الدفاع الاستراتيجي، وتخفيض الأسلحة إلى أبعد حد، بل إزالتها كلياً.

نهاية سعيدة مفاجئة للعصر النووي الأول

شكّل إبرام معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، وتخفيض حجم الأسلحة النووية الاستراتيجية بشكل جذري، محصلة مذهلة وغير متوقعة. فما كان "الحمائم" ليتخيلوا حصولها، وهم الذين أثارت روعهم السياسات والبيانات التي استهلت بها إدارة ريجان، فترة حكمها. وما كان ليدور في خلد "الصقور" أبداً، أن يتحول ريجان، إلى خبير بارع في شؤون مراقبة الأسلحة. ولقد التقى ريجان، بعناده وتصلبه، وجورباتشوف، بنبوغه وسعة حيلته؛ ليشكلا فريقاً مثالياً بالفعل؛ فلم يكن في مستطاع أي من هذين الزعيمين، أن يحقق هذه الإنجازات في غياب الآخر؛ وقد أدى كل منهما الدور الرئيس في سيناريو لم يكن لأحد أن يتخيله، ووضعت له نهاية سعيدة، على نحو بدا وكأنه منافٍ للعقل والمنطق. وهذا الثنائي الأغرب من نوعه! بين كل الثنائيات التي جمعت قادة أمريكيين وسوفييت، استطاع إلغاء عقود من الانتشار النووي العمودي. وما جاءا به من أفكار وآراء غير تقليدية، قد أسهم في إزالة الضغوط الخانقة التي أطبقت بها نظرية الردع على المفاوضات النووية.

وبأي حال من الأحوال، فقد كان مؤكداً أن تتباين ردات الأفعال، حيال الاتفاقيات التي أبرمها ريجان وجورباتشوف؛ بقصد «تجريد الأسلحة النووية من شرعيتها»؛ فقد حظي جورباتشوف، باحترام وتقدير عاليين في الولايات المتحدة الأمريكية، على حين تعرض للانتقاد على نطاق واسع في بلاده؛ (فقد رأى دوبرينين أن جورباتشوف – على سبيل المثال – بدا «عاجزاً تماماً في مواجهة المشكلات الفعلية» التي كان يريد إيجاد حلول لها، «باتخاذ خطوات عفوية متعجلة وطائشة»؛ ليصبح بذلك «شاهداً لا حول له ولا قوة، على العواقب التي خلفتها سياساته ذاتها»)،[147] وفي الجهة الأخرى، يُستقبل ريجان بحفاوة بالغة، داخل الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنه عجّل أفول الاتحاد السوفييتي، غير أن دوره في المفاوضات النووية، لم ينل اهتماماً يذكر؛ لأن أنصاره كانوا هم – أيضاً – قد تبنوا نظرية

الردع النووي، ولأن منتقديه لم يكونوا ليضعوا في حسابهم أن الرئيس يمتلك القدرة على التخطيط؛ لتحقيق نتائج طيبة وناجحة كهذه.

فلطالما وفرت وجهات نظر ريجان، وأفكاره المفرطة في بساطتها، مادة كبيرة للرسوم الكاريكاتيرية، وخاصة إيمانه الشديد بمبادرة الدفاع الاستراتيجي. وكان أربعة من أبرز الخبراء المتخصصين في شؤون الدبلوماسية، ومراقبة الأسلحة - وأعني: ماكجورج باندي، وجورج كينان، وروبرت ماكنمارا، وجيرارد سميث - قد رفضوا، من حيث الأساس، فكرة بناء مظلة دفاعية وقائية؛ متذرعين بأن هذا «الهدف مستحيل على التحقيق، وأدوات التنفيذ غير مدروسة، والتكاليف صاعقة».[148]

ولم تكن انتقادات حماة نظرية الردع النووي، بأقل قساوة؛ فهذه المبادرة، بدت في نظر جيمس شليزنجر - وهو الذي سبق له أن شغل منصبي وزير الدفاع والطاقة - وكأنها مغامرة غير محسوبة العواقب، في ميدان "الدبلوماسية الشخصية":

«لقد تعين علينا جميعاً، وبشكل مفاجئ إلى حد ما، أن نتعلم أن الردع مفهوم "منقوص" و"غير أخلاقي"؛ ومصطلحات كهذه، بدت وكأنها استعيرت من أساقفة كاثوليكيين. ومع أن هناك قناعة كبيرة بإمكانية القبول بجوانب معينة من مواقف اليسار؛ استرضاءً له، فلا يكاد يكون محتماً، تقويض الأسس التي يجب أن يرتكز إليها أمن الغرب في المستقبل المنظور.»[149]

وإضافة إلى ما تقدم، فإن افتقار ريجان، إلى الاهتمام بخصائص نظرية الردع النووي وتفصيلاتها، ورفضه الفلسفة الجوهرية التي بنيت عليها، قد زودا منتقديه بقدر كبير من الذخائر التي يمكنهم توجيهها نحوه؛ فلم يكن خافياً، أن اعتناق ريجان، مبدأ إلغاء الأسلحة النووية، ومبادرة الدفاع الاستراتيجي، وعداءه الشديد للشيوعية وللقدرات النووية، في الوقت نفسه، أمور لا بد أن تثير شكلاً من أشكال التضارب والتصادم بين

تطلعاته هذه. ولقد عجز ريجان، هذا "المحاور العظيم"، نفسه، عن التعبير بشكل واضح عن كيفية تشابك أفكاره وتداخلها على هذا النحو. وبرغم ذلك، فهذه "العقاقير" الوهمية البسيطة التركيب، قد تعايشت بسلام في عقل الرئيس؛ لتضع بذلك أمام مستشاريه المشاكسين، كثيراً من الفرص؛ لتبني أجندات مضادة تماماً وتنفيذها؛ وعلى حد وصف أحد أبرز معارضي ريجان، فإن مبادرة الدفاع الاستراتيجي، هي «الانتصار الأكبر الذي حققه [ريجان]؛ بصفته الممثل - "الحكواتي"».[150] ولكن المبادرة، تحولت أيضاً، إلى وسيلة ملائمة؛ لبلوغ غايات استثنائية؛ فكثيراً ما انتقد ريجان؛ لكونه «شخصاً منعزلاً، ومشوش العقل أحياناً»،[151] وبأنه «الرئيس الذي يخلط ما بين الحلول العديمة الجدوى والسياسة، وبين الأحلام والاستراتيجيات».[152] وفي ضوء تقويمات وتعليقات كهذه، تعاظمت مكانة جورباتشوف وشولتز ونيتز؛ لنجاحهم في تضييق نطاق حركة أصحاب المواقف المتصلبة، وفي التمهيد لانتصار نزعات ريجان، المناهضة للأسلحة النووية.

ومع أن هذه التقويمات، تحمل معها من دون أدنى شك، قدراً كبيراً من الحقيقة؛ فإنها تنتقص في الوقت عينه، من شأن الدور الذي أداه ريجان، غير أن دوبرينين - في الجهة الأخرى - يوفي ريجان، حقه:

«إن قوته الواضحة، تكمن في قدرته - التي لما أتيقن بعد، بأنها كانت مكتسبة أو فطرية - على مزج جميع النقائض في البساطة الظاهرية التي تتميز بها مقاربته، وفي اقتناعه بأن أفكاره صحيحة، وإن كانت أحياناً خاطئة، أو لا يمكن تعزيزها. والمهم هنا، هو معرفته أنها - برغم ذلك - تحظى بدعم السكان لها، وبتصميمه الواضح والقوي، والثابت، على وضع أفكاره موضع التطبيق».[153]

ولا شك في أن ريجان، لم يستطع تحقيق "خيار الصفر"، الذي ابتغاه؛ بفضل قدراته التحليلية، أو سلوكه التفاوضي النموذجي، أو نظرية الردع؛ وإنما - كما يقول دوبرينين - بفضل ثباته على قناعاته وأفكاره؛ وعلى نحو مماثل، فإن تبنيه مبادرة الدفاع

الاستراتيجي بصورة عفوية، من دون اعتماد المناهج التحليلية، قد أجبر الخبراء الاستراتيجيين السوفييت، على «إعادة تدارس مواقفهم...، وهو ما زادنا قرباً من نهج مراقبة الأسلحة».[154]

ولعل هذه الرؤية، وهي الأكثر تعاطفاً والدور الذي لعبه ريجان، في الأحداث الإيجابية التي انتهى بها العصر النووي الأول، تستحق قدراً أكبر من التقويم والتقدير؛ فقد كان دوره مركزياً، لا عرضياً، في إزالة أنواع معينة من الصواريخ بشكل تام، وفي إجراء تخفيض جوهري في أنواع أخرى منها. وقد يصح القول: إن ريجان ما كان سينهي سباق التسلح النووي، من دون عون مهم من كل من: جورباتشوف وتاتشر وشولتز ونيتز؛ ولكن هذا "الأداء" الفذ، ما كان سيحالفه النجاح أيضاً؛ ما لم يكن ريجان هو صاحب أحد "دوري البطولة" فيه. وبكلمة موجزة، فإن العصر النووي الأول، لم يبلغ خاتمته بضربة كونية كبرى - وهي ما كان كثيرون جداً يخشون وقوعه في حقبة الحرب الباردة - وإنما بعقد معاهدات يمكن التحقق من التزامها، وقد أمكن - وفقاً لها - شطب أعداد كبيرة من القوات الصاروخية، ونبذ المبادئ الرئيسية التي قامت عليها نظرية الردع، وتم تخطيها.

حصيلة مفاجئة أخرى: صمود "المحظور" النووي

في الأيام الخوالي، كان نقل السلطة ومقاليد الحكم، يُرمز إليه بتسليم التاج والصولجان للزعيم الخلَف. ومع قدوم "القنبلة"، أمسى نقلهما يُجسد بتحديد هوية من ستكون "كرة القدم" النووية رفيقاً دائماً له. و"كرة القدم" النووية هذه، إنما هي حقيبة تحمل باليد، وهي تحتوي على رموز وحلقات اتصال، يمكن القادة الوطنيين استعمالها لإعطاء الإذن باستخدام الأسلحة النووية. وهنا يجدر القول: إن الإرث الأكثر أهمية الذي خلفه لنا العصر النووي الأول، هو أن "كرة القدم" هذه لم تستخدم قط.

وعلى الرغم من سنوات حافلة بالمخاطر، وأزمات في منتهى الحدة، وأحداث خطيرة، ومخزونات هائلة مخيفة من الأسلحة النووية، وطبيعة أحكام "قانون مورفي Murphy's

Law"، التي لا ترحم، فلم يحدث أن استخدمت أسلحة نووية، في نوبة غضب خلال الحرب الباردة. ولكن استخدامها قد تكرر حقاً؛ بوصفه وسيلة ضغط، ورسالة قوية وصارمة تبعث بها دول معينة؛ للتذكير بقدرتها في هذا المجال؛ (وثمة أكثر من ألفي اختبار لسلاح نووي قد حققت هذين الغرضين)؛ غير أن إرث عدم استخدامها صار يتعاظم عاماً بعد آخر، وحرباً بعد أخرى؛ والفضل كل الفضل وراء هذا الإنجاز غير العادي، إنما يعود إلى طيف متنوع من الزعماء الوطنيين الذين عُرضوا من حين إلى آخر، لإغراءات قوية وضغوط مكثفة لإطلاق سلاح نووي، ولكنهم آثروا إبقاء معداتهم القتالية، وهي الأشد قوة وهولاً، مخفية في صوامعها. وبوجه عام، فإن فوات كل فرصة من فرص استخدام "القنبلة"، يجعل أي قرار لاحق لاجتياز هذه العتبة صعباً أكثر.

ويدين تقليد عدم استخدام "القنبلة"، بالشيء الكثير للرئيسين ترومان وآيزنهاور، وهما اللذان تورطا في كوريا في حرب برية بلغت حالة الجمود، قبيل بلوغ "القنبلة" مرحلة التطور التام. وكان آيزنهاور، قد هدد باستخدامها لكسر هذا الجمود ضد الصين، وهي التي لم تكن قد امتلكت سلاحاً مماثلاً ترد به على ضربة كهذه. والمفارقة التي تبرز هنا، هي أن الرئيس آيزنهاور نفسه، وهو الذي أولى "القنبلة" اهتماماً أكبر مما فعل سائر من خلفه من الرؤوساء الأمريكيين، قد لعب دوراً حاسماً في تقوية أسس "المحظور" النووي. ولو كان آيزنهاور، أو ترومان من قبله، قد استخدما سلاحاً نووياً بالفعل، فإن فصول العصر النووي الأول، كانت ستتكشف على نحو مغاير تماماً. ويسلط توماس سي. شيلنج، الضوء على هذه النقطة، بقوله: «إذا انهار تقليد عدم استخدام القنبلة، فمن المهم التفكير في طبيعة التقاليد الجديدة ذات الصلة بذلك، وهي التي سيتم إطلاقها؛ فالطريقة التي يتم من خلالها استخدام هذه الأسلحة، ستوجد أكثر من سابقة واحدة للحروب التي لن تعود الأسلحة النووية تُستثنى منها لاحقاً».[155] ولو كان تقليد استخدام أسلحة نووية، ضد عدو لا يمتلكها، قد رُسِّخ في الحرب الكورية ابتداءً - أو بعدها بوقت قصير، عندما لحقت الهزيمة بالفرنسيين في الهند الصينية، فطلبوا إلى الرئيس آيزنهاور، إمدادهم بطوق نجاة من

هذا المأزق deus ex machina، بشكل "سحابة فطر" نووية - لكانت حالات الانتشار النووي، قد خرجت على نطاق السيطرة خلال العصر النووي الأول.

إن اتساع سجل حالات عدم استخدام الأسلحة النووية في الحروب، برغم البطء فيه، لم يكن متوقعاً عموماً، شأنه في ذلك شأن التنامي المذهل في ترسانات القوى العظمى النووية. ويوم أطلت "القنبلة" برأسها أول مرة، على ذلك النحو المروع المباغت، شعر معظم المراقبين بالخوف الشديد لافتراضهم أنها لا بد أن تستخدم لاحقاً. فكان هذا الخوف، حافزاً قوياً لاستنباط نظريتي الردع النووي ومراقبة الأسلحة؛ بينما بعثت الصدمة الأولى التي أحدثتها القنبلة، الروح في الخطط والأفكار الطموح التي استهدفت إلغاء الحرب أساساً، وأسهمت في تأسيس الأمم المتحدة، وتعزيز محاولات فرض رقابة وإشراف دوليين، على وسائل إنتاج المواد التي تدخل في تصنيع "القنبلة".

وإثر ترسيخ حدود تقف عندها الفلسفة المثالية، أوائل العصر النووي الأول، وبعد بناء الستار الحديدي لتجزئة أوربا، وبعد امتلاك جوزيف ستالين، القنابل الذرية والهيدروجينية؛ بدت احتمالات تأسيس سجل يؤرخ حالات عدم استخدام هذه الأسلحة في ساحات الحروب ضئيلة إلى حد بعيد، إن لم تكن مستحيلة. فلم يرضخ نيتز، لأي طلبات تدعوه إلى التخلي عن استعداده لمواجهة الوقائع والمعطيات القاسية، والتهيؤ لاستخدام هذه الأسلحة المروعة. غير أن نيتز، كان واقعياً وصاحب رؤية في الوقت نفسه، وفي إطار التعامل ومسألة الاستخدام المحتمل للقنبلة في أثناء الحرب، جاءت نصيحته حكيمة على نحو يلفت النظر: «يجب بذل أفضل جهد ممكن؛ لتقليل مخاطر الحرب النووية خلال الفترة الزمنية القادمة ذات العلاقة بذلك؛ فأنت ستشعر بالاكتئاب، إن كان القلق سيساورك حيال المستقبل البعيد المدى».[156] وكانت حروب كثيرة، قد اندلعت خلال العصر النووي الأول؛ ومن ذلك: حروب بين دول تمتلك "القنبلة"، وأخرى لما تمتلكها بعد؛ وكان واضحاً أن جذور عرف عدم استخدامها في الحرب الفعلية كانت، إبّان

هـذا العـصر، تُرسخ يوماً بعـد آخر، وشهراً فشـهراً، وسنـة بعـد أخـرى.[157] لقـد لعـب نيتز، أيضاً - وهو ذلك الرجـل الـذي سبب رفـع مـستوى الخطـر، وآزر جهـود تعزيـز القدرات النووية، وأخذ على محمل الجد، القضايا ذات الصلة بخوض الحروب النوويـة - دوراً مهماً جداً في تصميم خاتمة آمنة لسباق التسلح النووي، ولن يلبث أن يصبح أحد أهم دعاة نزع الأسلحة النووية.

وفوق هذا وذاك، فقد شهد العصر النووي الأول، تحقيق كثير من الإنجازات المهمـة الكبرى؛ وأحدها قطعاً، هو: تعاون القوى العظمـى فـيما بينهـا؛ للحيلولـة دون الانتـشار النووي، على غرار مـا جُسِّد في المفاوضـات التـي أجريـت بـشأن معاهـدة عـدم انتـشار الأسلحة النووية. وكذلك، هي - أيضاً - المعاهدات التي منعت إجراء تجـارب نوويـة في الغلاف الجوي، ووضعت حداً لتنافس عقيم بين القوى الكبرى، على بناء قدرات دفاعيـة صاروخية؛ تسبب هدراً كبيراً للموارد والأموال. ومن المعاهدات التي يجب أن توضـع في عداد الإنجازات الفذة، تلك التي أزالت كليـاً، فئـات معينـة مـن الـصواريخ الباليـستية، وقضت إجراءَ تخفيض جذري في أعداد الصواريخ العابرة للمحيطات، غير أنه لـيس مـن بين إنجازات العصر النووي الأول الهادفة إلى تقليل المخـاطر النوويـة، مـا هـو أهـم مـن التأسيس لتاريخ؛ للامتناع عن استخدام الأسلحة النووية في الحروب، حتى لو كان يرجح لعمل كهذا، أن يحقق مكاسب على المدى القصير، وبحسب شيلنج، فإن الإنجاز الأكبر في مجال مراقبة الأسلحة، هو ترسيخ القناعة بأن «الأسلحة النووية، تقع ضمن فئـة لا تنتمـي إلى الأسلحة التقليدية؛ فهي أسلحة ملعونة، ويكاد اسـتخدامها يكـون مـستحيلاً، بـرغم الرعب الشديد الذي تثيره، والمنزلة الرفيعة التي يرتقي إليها عادة من يمتلكها».[158]

ويُختتم العصر النووي الأول، بزوال الاتحاد الـسوفييتي عـام 1991. وهـذا العـصر الذي استهل باحتمالات حدوث محرقة نووية، قد انتهى بإحساس حقيقي بالدهشة، حيـال إبرام معاهدات فريدة من نوعها، أحدثت تخفيـضاً جـذرياً في القـوات النوويـة التـي يـتم نشرها عادة، على خطوط المواجهة الأمامية. وثمة مفارقات مهمة، كان لها تأثير واضـح في

تحقق هذه المحصلة؛ فالمتشددون قد أسهموا، من دون قصد، في إيجاد الظروف المواتية؛ لإجراء مثل ذلك التخفيض؛ فالذين ذبحوا التنين النووي لاحقاً، كانوا أوصياء عليه يوماً ما. وقد استثمر "الصقور"، وسائل وأدوات، كان "الحمائم"، قد تبنوها قبلهم؛ كي يحققوا - أي "الصقور" - نتائج عجز "الحمائم" عن تحقيقها بأنفسهم. واجتمع شبح "الإبادة النووية"، ومبادرة ريجان للدفاع الاستراتيجي؛ ليجعلا التخفيض الكبير في الأسلحة الاستراتيجية، غاية قابلة المنال، وعلى امتداد العصر النووي الأول، كان الإحساس بالهشاشة، حيال كوارث "القنبلة"، قد مهد الطريق؛ لتوفير الإمكانات التي تكفل الحماية من أخطارها.

وبدأ هذا العصر أيضاً، برسم خطط طموح؛ لإنشاء هيئات للحوكمة العالمية، وأخرى لفرض رقابة مركزية على وسائل إنتاج الأسلحة النووية. ومع أن هذه الخطط، لم تأخذ طريقها إلى التحقق بشكل تام، فإن ما لم يُحقق على أرض الواقع أيضاً، هو المخاوف الأسوأ التي كانت تساور أصحاب هذه الخطط ودعاتها. وأمكن أيضاً، استنباط نظريتين جديدتين للردع النووي ومراقبة الأسلحة؛ للحؤول دون وقوع صدامات نووية؛ وقد كان لهاتين النظريتين الفضل في إرساء أسس ما يمكن تسميته "ثقافة" عدم استخدام الأسلحة النووية في الحروب الفعلية، برغم تعارض كل منهما والأخرى طوال الوقت. وقد تخطت الإنجازات التكنولوجية التي وُظفت؛ لدعم نظرية الردع النووي مسألة مراقبة الأسلحة، حتى نهاية العصر النووي الأول، عندما أفلح رونالد ريجان وميخائيل جورباتشوف - وهما المقامران اللذان حطّما "الأفكار والمعتقدات التقليدية" التي كانت سائدة إبّان الحرب الباردة في كلا المعسكرين - في وضع نهاية حاسمة لسباق التسلح النووي.

وقصارى القول، هي أن العصر النووي الأول، قد انتهى على نحو مباغت في غمرة مؤشرات وإنجازات واعدة، لا تغيب عن الذاكرة، وفي وقت كان فيه العصر النووي

الثاني، يوشك على القدوم، متزامناً – هو الآخر – وبعض الأحداث التي كانت على درجة كبيرة من الخطورة والأهمية.

الفصل الرابع

العصر النووي الثاني

بدأ العصر النووي الثاني عـام 1991،[1] بعـد تفكـك الاتحـاد الـسوفييتي، واكتـشاف القوات الأمريكية في العراق، وجود برنامج متطور للأسلحة النووية، كان مفتشو الوكالـة الدولية للطاقة النووية قد أخفقوا في العثور عليه. ومن المفترض أن هذه الوكالـة تمثـل مـا صار يعرف في أدبيات مراقبة الأسلحة بـ "كلب الحراسة"، الـذي يراقـب تطبيـق أحكـام معاهدة عدم انتـشار الأسـلحة النوويـة؛ إلا أن حـرب العـراق الأولى، أثبتـت أن "كلـب الحراسة" هذا لا أنياب له، وقلّما يعلـو لـه نبـاح! وخـلال العـصر النـووي الأول، كـان الانتشار العمودي هو التوجه الطاغي، مـع قيـام واشـنطن وموسـكو، بإنتـاج عـشرات الآلاف من الأسلحة النووية، أما في العصر النووي الثاني، فقد بدأ مخزون هاتين الدولتين، وكذلك مخزون كل من: بريطانيا وفرنسا، بالتراجع والانكماش. واستمر الانتشار عمودياً؛ ولكن مع دخول دول؛ كالهند وباكستان والصين هذا الميدان، وتواصـل عمليـات تحـديث قواتها النووية وتوسيعها، فإن التنافس ضمن هذا المثلث، كان يتم بـسرعة قياسية؛ ولعـل السبب الرئيسي وراء ذلك، هو أن النمو الاقتصادي، لم يعطَ الأولوية في بكـين ونيـودلهي، مقارنة إلى نمو الترسانة النووية؛ ولذا يمكن أن نقـول: إن الانتـشار الأفقـي، لا الانتـشار العمودي، كان هو محور الاهتمام الرئيسي في العصر النووي الثاني.

وأحدث طامحَين إلى امتلاك القنبلة، هما: إيـران وكوريـا الـشمالية اللتـان تـشكلان مبعث قلق كبير؛ ففي إيران يتنافس ملالي القرون الوسطى وجيل الشباب مـن الحـرس الثوري، الذي يقوده المتزمتون، على الإمساك بزمام السيطرة. وفي كوريا الشمالية، يقـود آخرَ النظم الستالينية في العالم، أحمق هاوٍ للإثارة والسلع الفاخرة، ويحكم البلاد بجنـون العظمة وتجويع شعبه، وينفق على برامجه النووية وقواته المسلحة من عائـدات صـادرات غير شرعية.

وثالث الطامحين إلى الحصول على الأسلحة النووية، كان صدّام حسين، وهو الذي نجا من أول حرب له ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وبقي يحكم بالخداع وجنون العظمة والقمع. ولم يكن هناك وجود لأسلحة التدمير الشامل التي سعى للحصول عليها؛ لاتقاء خطر حرب ثانية ضد الولايات المتحدة؛ ولكنه كان يخشى أن يؤدي الاعتراف بوجودها صراحة، إلى تشجيع أعدائه على مهاجمته.[2] كما لم يكن أي من علماء صدام حسين، ليجرؤ على أن يقول له: إنهم لا يحققون إلا تقدماً ضئيلاً. ولكن الرئيس الأمريكي جورج بوش، ونائبه ديك تشيني، وكل من سواهما تقريباً - إلى جانب مفتشي الأمم المتحدة الذين كانوا فعلاً على أرض الواقع في العراق - افترضوا خلاف ذلك. وقد رأى صدّام حسين، أن أسلحة التدمير الشامل، هي الأساس المنطقي الذي ستعتمده إدارة بوش؛ لتسويغ شن حرب وقائية ضده؛ وهو الذي لم يكن ليحدث إلا إثر الهجمات المفاجئة على الأرض الأمريكية، وما اقترن بها من قلق شديد.

وعلى أي حال، فإن أول حرب وقائية من نوعها خاضتها إدارة بوش، ضد انتشار الأسلحة النووية؛ كانت قد سببت تسريع البرامج النووية في كوريا الشمالية وإيران؛ لمنع استهدافهما بضربة عسكرية أمريكية محتملة؛ وهكذا، فإن استخدام "المناورات ذات الصلة بالقدرات النووية"، ضد السيطرة الأمريكية، أصبح السمة الأخرى المميزة للعصر النووي الثاني؛ ولأن حرب "الاختيار" على العراق، قد استندت إلى افتراضات خاطئة ومعلومات استخبارية غير دقيقة، فإن السمة المميزة الأخرى لهذا العصر، هي أن الخيارات الإجبارية للقوة العظمى المسيطرة، وهي التي يمكن تطبيقها ضد محاولات اتقاء الخطر كهذه، باتت تواجه معوقات كبيرة.

واختلال توازن القوى في العصر النووي الثاني؛ كان يعني أيضاً، أن تحل الحروب اللاتماثلية محل سباقات التسلح؛ بوصفها إحدى سماته المميّزة؛ وحروب من هذا النوع؛ تعني - من حيث الجوهر - استعمال وسائل غير تقليدية لمواجهة قوات العدو؛ مثل: ابتكار الأجهزة المتفجرة المتطورة ضد مركبات الدوريات المدرعة. وعلى النقيض من

ذلك، فإن سباق التسلح، هو أحد أعراض التسابق بين الأنداد، كما هي الحال بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. والحرب الباردة إنما هي منافسة داخلية ومنافسة خارجية معاً؛ فقد كانت المختبرات النووية، وشركات المقاولات الدفاعية، ومكاتب التصميم في كلا البلدين، تتنافس فيما بينها؛ لإنتاج رؤوس حربية وصواريخ أشد فعالية إلى حد ما، ثم يتم اختبارها ونشرها؛ ومن ثم، فإن من شأن كل تجربة تقام وصاروخ جديد ينتج، تأجيج تنافس القوى العظمى.

وبعد انتهاء الحرب الباردة، نجد أن اختلال موازين القوى، جعل سباق التسلح لا معنى له؛ لأن طرائق أكثر كفاءة أصبحت متاحة لردع أقوى الخصوم أو إخضاعهم؛ بدءاً من برامج الأسلحة النووية البدائية إلى الحروب غير التقليدية. ومايزال من حين إلى آخر يتخلل العصر النووي الثاني، إطلاق "أجهزة الإنذار"، إزاء ما يخص سباق تسلح محتمل، من مراقبي الأسلحة، أو الأطراف الأضعف في معادلات القوة، وهم الذين يتذرعون في ذلك بالسعي للحصول على مكاسب ضد أعداء أقوى.

ومصدر القلق الآخر الذي تميز به العصر النووي الثاني، هو احتمال حيازة القنبلة أو عناصرها الرئيسية من المتطرفين الدينيين، أو من يسمون "العدميين". وقد تخطت هذه المشكلة حدود العالم الإسلامي، إلى حيث المناطق الحدودية والدول الضعيفة التي توفر – أحياناً – ملاذاتٍ آمنة في أوربا وآسيا، وحيث يعاني المسلمون المهاجرون إقصاء مزدوجاً من دولهم الأصلية ومن تلك التي اختاروها لأنفسهم؛ وعلى أي حال، فإن الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالانتشار النووي في العصر النووي الأول، لم تشر بشيء إلى جماعات مستقلة، تعمل وفقاً لأجنداتها الذاتية من خريجي المدارس الدينية، كما لم توفر الدراسات التي تناولت نظرية الردع التقليدي، دعماً كافياً لتلك الإضافات التي أدخلت على قوائم التهديدات والمخاطر ذات العلاقة بذلك.

كما أن جانب التوريد في عملية الانتشار، أصبح أكثر تعقيداً خلال العصر النووي الثاني بعد كشف النقاب عن أن عمليات المشتريات النووية، وهي التي تخضع لسيطرة

الدولة في باكستان، قد أسهمت في تعزيز نشاطات شبكة المراكز التجارية الربحية الموازية التابعة لعبد القدير خان وتوسيعها. وعبد القدير خان هذا، وهو الذي عدّ "الأب" الروحي للبرنامج النووي الباكستاني، قد أصبح أيضاً "أم" كل الكوابيس النووية؛ بعد أن صار يبيع تصميمات الأسلحة، وأجهزة الطرد المركزي؛ وهو الذي يعرف جيداً ما يثير اهتمام المشترين المحتملين؛ وهكذا، فإن الدولة خلال العصر النووي الأول، كانت هي المركز الذي تنطلق منه عمليات الانتشار النووي، أما الآن، فإن قائمة المشترين المحتملين، قد طالت؛ لتضم الجماعات العابرة للحدود الوطنية، والمتطرفين الدينيين، بمساعدة رجال الأعمال من وسطاء المشتريات.

وخلال العصر النووي الثاني، أصبح تحقيق نجاحات مهمة في مجال منع الانتشار النووي أكثر صعوبة؛ نظراً إلى أن الانتشار الأفقي، بات يصعب وقفه مقارنة إلى الانتشار العمودي؛ وبتعبير آخر، فإن الانتشار الذي يراد به استعراض العضلات، أسهل على أن يتم وقفه من الانتشار الذي تقف وراءه هموم ومخاوف أمنية إقليمية وتعصب ديني؛ ولذا، كان يجب على قدرات الدولة والأجهزة الاستخبارية، مواكبة الأحداث في العصر النووي الثاني؛ وهي – لذلك – قد تم تصميمها وإعدادها بشكل أفضل؛ بغية معالجة تحديات الانتشار المألوفة المرتبطة بالبلد نفسه تحديداً، أما موضوع الإرهاب النووي والخلايا غير المركزية فشيء آخر. وبعد أن كانت حدود تحديات الانتشار النووي خيطية، في أثناء العصر النووي الأول، تحولت في العصر النووي الثاني إلى "فيروسية" وخيطية، في الوقت عينه؛ وفي صوغ آخر لمقولة هرمان ملفيل (في رواية "*Moby Dick*")، فإن الوقائع تواجه خطر تخطي حدود الفهم.

لقد كانت القوى التقليدية الدافعة إلى الانتشار النووي في العصر النووي الأول، ممثلة بـ: الردع، وتعزيز المتطلبات الأمنية، وتكثيف الضغوط على الأعداء، وبلوغ مكانة متميزة، إضافة إلى عوامل داخلية؛ من بينها: تأثير جماعات الضغط المحلية القوية. وهناك دافع آخر قد أضيف إلى هذه القائمة خلال العصر النووي الثاني، وهو إعادة ترتيب النظام

النووي القائم بالفعل؛ فثمة وافدون جدد، قد انضموا إليه؛ بدافع من الإحساس بالهشاشة والضعف، أو الإذلال، أو لإحقاق العدالة.

وكانت حرب عام 1971، بين الهند وباكستان، وهي التي كان من نتائجها تقسيم باكستان وظهور دولة بنغلاديش الجديدة؛ قد أدت إلى ظهور برنامجين نوويين اثنين، بدلاً من برنامج واحد. فقد شعرت الهند المنتصرة، بالاستياء العميق حيال محاولات إدارة نيكسون، وقف الحرب بإرسالها حاملة طائرات إلى خليج البنغال. وفي وقت لاحق، أعطت إنديرا غاندي، رئيسة وزراء الهند، الضوء الأخضر لإطلاق مشروع التجارب النووية "السلمي"، أما رئيس الوزراء الباكستاني، ذو الفقار علي بوتو، فقد تعهد، بعد هزيمته أمام الهند، بالحصول على القنبلة «حتى لو اضطررنا إلى أكل العشب»، على حد قوله.[3] وكان تشين يي، وزير خارجية الصين الأسبق، قد عرض الفكرة نفسها بطريقة طريفة، عندما استذكر حاجة الصين إلى القنبلة قائلاً: «حتى لو اضطررنا إلى رهن سراويلنا».[4] (تحولت الصين في أثناء الحرب الباردة إلى الطرف المستهدف للتهديدات النووية من كلتا القوتين العظميين). ويمكن إضافة كثير من هذه المقولات في مجال الحصول على القنبلة.

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، بدأت "خطوط التصدع" الدينية بالبروز بعد تراجع حدة الخلافات الأيديولوجية؛ ونتيجة لذلك، فان الانتشار في العصر النووي الثاني قد اتخذ طابعاً دينياً ليكون تطوراً مشؤوماً آخر؛ ففي العصر النووي الأول، عُد مصطلح "القنبلة الإسلامية"، أحد المفاهيم الملفقة المعادية للإسلام؛ لأن قادة الجيش الباكستاني لم يكونوا على استعداد لبيع أثمن ما تمتلكه الأمة الباكستانية إلى أشقائهم في الدين عبر الحدود، وربما باستثناء المملكة العربية السعودية. وقد شعرت المؤسسة العسكرية الباكستانية أيضاً، وهي التي كان يرجح تواطؤها إلى حد ما، تجاه تعاملات عبد القدير خان، بالإهانة إزاء تسمية "القنبلة الإسلامية"؛ فهل كان هناك من تحدث عن قنبلة "هندية" أو "يهودية"، مثلاً؟ حتى إنها أحست بالحرج إزاء تعاملات عبد القدير خان، الجانبية.

ومن المشكوك فيه ظهور كشف شامل موثوق به، يتضمن تعاملات خان وصفقاته الخاصة؛ فعندما كان المشروع النووي الباكستاني في بدايته، كان هناك كثير من الزوايا التي أهملت، والمشهد العام كان ضبابياً، وتم اتباع كثير من التدابير والإجراءات ذات الطابع الشخصي. غير أن تنافس مراكز القوة فيما بينها، وتغير القوى والقيادات المتنفذة، نجم عنه تغيير في التحالفات القائمة، وظهور فرص المتاجرة غير الشرعية؛ فخان، لم يعقد أي صفقة للحصول على الرشاوى فقط، بل إنه تحدث أيضاً عن الالتزام بمبادئ العقيدة الدينية، والحاجة إلى دعم المجتمع الإسلامي، أو "الأمة" الإسلامية؛ للوقوف في وجه التهديدات الخارجية. وكان تعدد أجزاء البرنامج النووي الباكستاني ومكوناته، وحالات التواطؤ التي ارتبطت به، قد سوغت الشكوك التي أحاطت بالتقويمات الواسعة والمؤثرة المتعلقة بمدى مباركة السلطات العليا لأعمال خان.[5]

وفي العصر النووي الثاني، فإن أكثر ما كان يدعو إلى القلق، من المعضلات ذات الصلة بالانتشار، لم يكن صراع الحضارات، بل الصراع داخل الإسلام نفسه؛ فلو نجحت إيران في امتلاك ما يُسمى القنبلة "الشيعية"، فإن القنبلة الباكستانية "السنّية"، ربما لا يمكن عدّها قوة مضادة كافية في نظر دول سنّية أخرى؛ كالمملكة العربية السعودية ومصر وتركيا. ومن المرجح أن إسلام أباد، لن تدخر وسعاً؛ للمحافظة على علاقات ودية بإيران؛ فهي لا تريد إضافة "صراع سنّي – شيعي" إلى قائمة هومها الأمنية الإقليمية. غير أن المتطلبات النووية الباكستانية، سوف تتضاعف إذا ما أفلحت إيران، في الحصول على "القنبلة". ومن المحتمل أن باكستان، ومن خلال قواتها الرمزية الموجودة في المملكة العربية السعودية، ربما تُستدعى في يوم ما؛ لمساعدة الرياض في مجالات أكثر أهمية.[6] إن توسيع نطاق الردع؛ عبر قيام قوة نووية كبرى، بنشر مظلة أمنية لحماية الأصدقاء الأكثر ضعفاً، كان حقيقة قائمة في العصر النووي الأول في أوربا والشرق الأقصى، أما في أثناء العصر النووي الثاني، فإن قدرات الردع ذات النطاق الأوسع، يمكنها أن تمتد لتشمل العالم الإسلامي أيضاً.

وكلما ازدادت دائرة الانتشار الأفقي اتساعاً إلى ما وراء حدود القوى العظمى (الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن)، تزايدت الاضطرابات والقلاقل الناجمة عن تنامي أعداد الحائزين على "القنبلة". غير أن منظّري العلاقات الدولية، والمتفائلين بالنتائج الإيجابية التي يمكن أن تُحقق بالانتشار في العصر النووي الأول، كانوا يتحركون ضمن حدود جغرافية محددة. وحتى الساعة التي شقت فيها الصين، طريقها عنوة إلى النادي النووي عام 1964، فإن الانتشار النووي، كان ظاهرة غربية بامتياز. وعندما فسحت حماسة الصين الثورية، المجال أمام مزيد من الطموحات التقليدية؛ لتكديس القوة والثروة، اضطر الأعضاء الخمسة في مجلس الأمن إلى إقرار مبدأ ملزم، مضاف إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يفرض عليهم - آخر المطاف - تحقيق نزع للسلاح النووي، والاحتفاظ في الوقت عينه، بالامتيازات التي يوفرها امتلاكهم الأسلحة النووية.

وخلال العصر النووي الأول، كانت القوتان العظميان في حالة تنافس شديد في مجالات عدة؛ ولكنهما كانتا شريكتين في توطيد أسس النظام العالمي لمنع الانتشار، كما أن امتناع الصين، على نحو غير عادي، عن بناء ترسانة أسلحة نووية، وتعهدها بعدم استعمال الأسلحة النووية أولاً، قد أسهما في إدامة كفاءة هذا النظام وفاعليته.[7] وحرصت كل من: بريطانيا وفرنسا، على البقاء عند الحدود الخارجية للديناميات النووية؛ لأن تحقيق المكانة الرفيعة، لا الاهتمام بالشؤون الأمنية، قد لعب دوراً كبيراً، إزاء ما يتعلق بحساباتهما لامتلاك "القنبلة". وإلى جانب اهتمام كل منهما، بتخفيض حجم ترسانتها النووية، فقد أسهمتا أيضاً، خلال العصر النووي الأول، في تعزيز ركائز النظام العالمي لمنع الانتشار النووي وترسيخ مبادئه.

وقد تم في أثناء العصر النووي الثاني، فتح باب عضوية النادي النووي، أمام أعضاء أكثر تنوعاً وتبايناً. والأعضاء الجدد؛ هم أولئك الذين يقيمون في مناطق شديدة الاضطراب؛ كجنوب آسيا مثلاً؛ فالهند وباكستان خاضتا حروباً عدة؛ من أجل ثروات الطبيعة وهباتها، والدين، والسيادة، والأرض؛ وقد أصبحت الأوضاع أكثر خطورة

بإضافة الأسلحة النووية إلى حلبة الصراع. والقادمون الجدد، الذين اقتحموا النادي النووي، كانوا بحكم طبيعتهم، من ذوي القيم المتطرفة؛ ولا يمكنهم الاعتماد على الآخرين؛ لضمان الحماية لأنفسهم.

غير أن السياسات المحلية، ومجموعات المصالح القوية، ظلت تشكل قوى دافعة مهمة، تقف وراء الانتشار الأفقي الذي شهده العصر النووي الثاني. كما أن النظم الديمقراطية لم تكن أقل عرضة للتأثر بإغراءات الحصول على "القنبلة" من الدكتاتوريات الاستبدادية. حقاً! إن النظم الديمقراطية، وجدت أن التخلي عن "القنبلة" أصعب عليها؛ مقارنة إلى زعماء دول الحزب الواحد؛ لأنها أشد التزاماً بالسياسات المحلية من هؤلاء القادة.[8] وربما لا يبدو مستغرباً! أن أكثر حالات نزع الأسلحة النووية نجاحاً، كان قد حصل خلال مراحل التغيير السلمي للنظم في الدول غير الديمقراطية؛ كجنوب إفريقيا ودول الاتحاد السوفييتي السابق الحديثة الاستقلال. ويأتي تخلي ليبيا معمر القذافي، عن مشروع امتلاك قنبلة نووية منسجماً تماماً وهذا التوجه، غير أن التحول نحو الديمقراطية كان له دور في إعاقة، المراحل المبكرة للانتشار، أو تأخيرها، وقبل أن تجتذب برامج تصنيع "القنبلة"، اهتمام الكيانات السياسية وجماعات المصالح المتنفذة؛ وعلى سبيل المثال، فإن الزعماء المدنيين الذين انتخبوا حديثاً، في: البرازيل والأرجنتين، كانوا قادرين على إزالة برامج التسلح النووي، وهي التي كانت قد حظيت عام 1991، بدعم القادة العسكريين الذين أزيحوا عن السلطة.

كما أن دخول باكستان والهند، إلى النادي النووي، بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، كان ينذر بمستقبل نووي غير مؤكد إلى حد كبير؛ فالقنبلتان "الإسلامية" و"الهندية" قد دخلتا الحظيرة النووية، برغم أن زعماء البلدين، يرفضون هذه التوصيفات؛ وبتعبير أدق، فإن الشعور بالفخر إزاء هذه المنزلة الرفيعة المتأتية من الإنجازات التكنولوجية المحققة، قد شاع أول مرة في العالم الإسلامي والوطن الهندوسي. ويمكن أن نقول بشكل عام: إن لكلتا الدولتين ضرورات أمنية واضحة، تدعو كلتيهما إلى الحصول على الأسلحة النووية؛

فالهند تريد اتخاذها قوة مضادة، تشهرها في وجه الصين الناهضة، وباكستان تريدها كذلك، ولكنْ؛ لتلوح بها في وجه الهند!

المثلث النووي

لم يكن هناك خلال العصر النووي الأول، ما هو أهم من العلاقة الثلاثية الأطراف التي جمعت بين واشنطن وموسكو وبكين؛ حيث شكلت الصين الطرف الأضعف فيها؛ فهي في بادئ الأمر قد ارتبطت بشكل وثيق بالاتحاد السوفييتي؛ ومن ثم عملت على تطبيع علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، أما في العصر النووي الثاني، فقد ظهر مثلث نووي ثانٍ، وإن هو اتخذ شكل المثلث الأصلي، فإنه ضم واشنطن، في جهة، وموسكو وبكين في الجهة الأخرى، حين لم تعودا بحاجة إلى التنافس على قيادة الحركة الشيوعية، بل إنهما الآن باحتياج أقوى إلى إيجاد التوازن إزاء القوة الأمريكية المسيطرة. وثمة علاقة نووية ثلاثية، هي الأخرى باتت تضم الصين والهند وباكستان. هذا التنافس الثلاثي الجديد، باتت تغذيه دوافع تنطلق من الرغبة الشديدة في شغل منزلة رفيعة، ومن تداعيات النزاعات الحدودية، والمظالم والأحقاد التي خلّفتها الحروب السابقة.

ولا تعد أضلاع مثلث "الصين – الهند – باكستان" متساوية؛ ما يعني، هندسياً، حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار، مع زيادة محتملة في حدة التنافس. ولكن الدول الثلاث جميعاً، أوضحت علناً عدم رغبتها في تجديد التنافس، وهو الذي كان قد انطلق خلال حقبة الحرب الباردة، على بناء قدرات عسكرية فائضة؛ مثلما احتدم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي؛ ومن ذلك: أخطاء سباقات التسلح. وفي الوقت ذاته، فإن التسلسل الهرمي في منطقة جنوب آسيا – وهو الذي يبدأ بالصين، تليها الهند، فباكستان – بات يزعج نيودلهي وإسلام أباد إلى حد كبير. وحتى ذلك الوقت، لم تبدِ الصين تنازلاً تقبل في إطاره، رغبة الهند في إجراء حوار بشأن "القنبلة"؛ ومن ذلك: مناقشة قضايا الاستقرار النووي وتدابير بناء الثقة. وربما سيكون للقادة الصينيين، رأي آخر بعد قيام نيودلهي، بأن تلفت انتباه بكين، بإجراء تجارب على أسلحة نووية حرارية من النوع الذي يمكن نصبه

فوق صواريخ جديدة قادرة على الوصول إلى بكين وشنغهاي؛ وإذ لا يمكن باكستان، أن تنافس الهند في مجال الأسلحة التقليدية، فإن الجنرالات الباكستانيين، لم يدخروا مناسبة إلا أعربوا فيها عن نياتهم في منافسة الهند في حقل الأسلحة النووية.

وعلى أي حال، فإن التنافس النووي الثلاثي الجوانب، بين الصين والهند وباكستان، جاء أقل اندفاعاً بكثير من ذلك الذي كان قائماً خلال العصر النووي الأول؛ فالشكل الهندسي للتنافس السابق كان قد مُثِّل بمثلث ذي ساقين متساويتين في القوة؛ وأعني بهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، بينما كانت الصين الشعبية، هي الطرف الثالث الذي يصل بينهما. ولقد تحولت بكين، وهي التي شكلت الساق القصيرة في هذا المثلث، إلى هدف لتهديدات القوتين العظميين ومناوراتها الدبلوماسية. كما أن الصين، كانت الشريك الذي تخلى – أو كاد يتخلى – عن النهج التقليدي الذي ساد تلك المنافسة الثلاثية؛ فهي – في البداية – سخرت من "القنبلة"، واصفة إياها بأنها "نمر من ورق"؛ لتكتفي – من ثم – ببناء ترسانة نووية متواضعة، مابرحت تحتفظ بها حتى اليوم بقناعة تدعو إلى الدهشة.

لما تكن القيادة الصينية، قد حصلت بعد على القنبلة في أثناء نشوب الحرب الكورية، يوم كانت معرضة لتهديدات نووية متتالية من الولايات المتحدة الأمريكية. وكان الجنرال كيرتس لي ماي، قائد القوة الجوية الاستراتيجية حينذاك، قد دخل في نقاش مع مسؤولين حكوميين، رأى خلاله أنه «لا توجد أهداف استراتيجية مناسبة في كوريا. ومع ذلك، فإن بإمكاني إلقاء بعض القنابل على مواقع ملائمة في الصين [و] منشوريا». واقترح، إلى جانب ذلك، قصف روسيا بالأسلحة النووية، قائلاً: «لم نقم يوماً برفع قيمة الرهان...، وقد كنا نطالب دائماً بمبلغ الرهان نفسه، وعلينا في بعض الأحيان رفع قيمته»؛[9] وقد اختار الرئيس آيزنهاور؛ مثل سابقه ترومان، عدم استخدام "القنبلة"؛ لكسر حالة الجمود الذي تؤول إليه حرب برية؛ وهو بذلك، إنما يمنح "المحظور" النووي الفرصة لتقوية أسسه.

لقد كشفت التهديدات الأمريكية، حاجة الصين إلى الحصول على القنبلة. وفي هذا الخصوص، تعهد الكرملين، بمد يد العون إلى جاره الشيوعي الشقيق، ولكنه أعاد النظر فيما بعد مع احتدام التنافس بين العملاقين الشيوعيين. وكان سحب الدعم السوفييتي عن المشروع النووي الصيني، قد ارتبط - من حيث الظاهر - بمحادثات حظر التجارب النووية التي كان الكرملين، قد بدأها مع إدارة آيزنهاور؛ ولكن ذلك كان عذراً واهناً؛ فقد كان واضحاً أن بكين وموسكو، كانتا تسلكان طريقين مختلفتين؛ ففي عام 1959، أعلنت موسكو، أن وعودها بخصوص تصميمات القنبلة والمخططات والبيانات التقنية الأخرى، لن تكون جاهزة في وقت قريب، وأنها بصدد تعليق المساعدات مدة سنتين. وبعد بضعة أشهر، غادر الخبراء السوفييت الصين في إجازة، ولم يعودوا إليها قط. وخلال المفاوضات الخاصة بحظر التجارب التي أجريت في موسكو، أوعز الرئيس جون إف. كينيدي، إلى إيفرل هاريمان، كبير مفاوضيه، أن يبحث مع نيكيتا خروتشوف، موضوع توجيه ضربة وقائية للبرنامج النووي الصيني،[10] غير أن هذا الأخير، لم يستجب لهذه الفكرة. بعد ذلك، جاء دور ليونيد بريجنيف؛ ليطلب إلى ريتشارد نيكسون، إنهاء المشروع النووي الصيني الناشئ.[11] وفي ذلك الوقت، كان نيكسون، ومستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر، يدرسان مسألة إطلاق مبادرة جريئة للانفتاح على الصين.

وقد أدى كون الصين هدفاً لعداء القوتين النوويتين العظميين، إلى تقوية عزم ماوتسي تونج، على الانضمام إلى النادي النووي. وقد أوضح كتيب أصدرته الحكومة الصينية عام 1963، أنه «من غير المسموح به على الإطلاق أن تقوم دولتان أو ثلاث بالتلويح باستخدام أسلحتها النووية متى شاءت؛ بوصفها قوى نصّبت كل واحدة منها نفسها بنفسها حاكماً مطلقاً؛ لإجبار العالم على الانصياع لأوامرها وأحكامها؛ بينما يُراد للغالبية العظمى من الدول، أن ترضخ وتطيع هذه الأوامر طاعة عمياء، كما لو كانت إماءً لهذه القوى النووية».[12] وقد نجح ناي رونجشين، رئيس برنامج الأسلحة الاستراتيجية الصيني، في اختبار القنبلة الأولى عام 1964؛ أي بعد أربع سنوات من انسحاب الكرملين،

من ميدان التعاون النووي بين البلدين؛ لينتقل بعد ذلك إلى وضع تصميمات أسلحة نووية حرارية، وهي التي تم اختبارها بعد ثلاث سنوات، مع بداية الثورة الثقافية.

ورفض صانعو القنابل في الصين، التزام متطلبات تحديد الأهداف النووية الصارمة المقدمة من نظرائهم الأمريكيين والسوفييت؛ إذ إن الحد الأدنى من الردع الصيني النووي، لا يتطلب عناية فائقة وتحسيناً مستمراً. وكان زهانج إيبنج، وهو الذي تخصص في مجال التجارب النووية، وتمت ترقيته – من ثم – ليصبح نائباً لرئيس الأركان العامة، قد قال: «ليس من الضروري بالنسبة إلينا تحقيق الدقة العالية إذا اندلعت حرب نووية بين الصين والاتحاد السوفييتي؛ ولا أعتقد بأنه سيكون هناك فرق كبير؛ حالَ أخطأت الصواريخ الصينية هدفها المحدد سلفاً، وهو الكرملين، وأصابت بدلاً من ذلك مسرح البولشوي».[13]

وربما بدا أمراً محيّراً التخفيف من متطلبات الردع النووي إلى هذه الدرجة؛ ولكنه مع ذلك كان موضع ترحيب القوتين النوويتين العظميين. وعندما قام دينغ زياوبينج، بزيارة واشنطن، في كانون الثاني/ يناير عام 1979، وتعهد للرئيس كارتر، ومستشاريه الرئيسيين، بأن الصين على وشك تلقين فيتنام درساً في حرب الحدود، سُئِل: هل كانت بكين، معنية بخصوص رد موسكو حول دعم المشروع النووي الفيتنامي؟ فأجاب دينغ، بالنفي؛ إذ يكفي عدد قليل من الأسلحة النووية؛ لمنع أسوأ ما يمكن موسكو أن تقدمه.[14] ولعل المخططات الأمريكية التي كانت ستوضع في حالة مماثلة، ستتطلب مئات عدة، أن لم يكن آلاف الرؤوس الحربية.

والنموذج الصيني للردع النووي، قد تم نسخه لاحقاً في الهند؛ فكل واحد من البلدين، قد أعطى التنمية الاقتصادية الأولوية، رافضاً – حتى ذلك الوقت – الانغماس في لعبة الأرقام النووية؛ بينما عكفت واشنطن وموسكو، على تطوير ثلاثي قوي من قاذفات القنابل، والغواصات المزودة بالصواريخ، والصواريخ الباليستية العابرة للقارات، ونشرها. وفي ذلك الوقت، كانت بكين، تعول كثيراً على الصواريخ التي تطلق من

الأرض. وبكين – على الرغم من إدراجها على قائمة أهداف القوى النووية العظمى، وتلقيها تهديدات متعددة خلال العصر النووي الأول – قد أعلنت التزامها مبدأ عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية. ولا تضم الترسانة الصينية الاستراتيجية المتواضعة أصلاً، إلا ما يقرب من عشرين صاروخاً تعمل بالوقود السائل، ومخبأة في الكهوف، ويستغرق إعدادها للإطلاق ساعات عدة. وليس هناك من قوة عظمى تبنت مفهوم الحد الأدنى من الردع بشكل صادق، أكثر مما تفعل الصين.

وتتسارع وتيرة التحديث النووي في الصين، بعد أن أقر سلاح الجو الأمريكي رؤية قتالية جديدة، تقوم على مبدأ "التحكم في الفضاء"، وهي التي استندت فيها حرية أمريكا، إلى التصرف في الفضاء، على قاعدة حرمان الآخرين من ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، سعى دعاة الدفاعات الصاروخية داخل إدارة بوش، لنشر أعداد من منظومات اعتراض الصواريخ الباليستية البعيدة المدى، تزيد على أعداد الصواريخ الصينية العابرة للمحيطات؛ متذرعة ظاهرياً بحجة إحباط التهديدات القادمة من الدول المارقة. وكان البيت الأبيض، في عهد بوش، قد اعتمد – بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر – استراتيجية استباقية للأمن القومي، أجازت صراحة القيام بعمل عسكري وقائي مسبق.

ورداً على ذلك، لم تعد الصين تبدي تهاوناً إزاء ما يتعلق بتأمين متطلبات قدراتها في الردع النووي؛ فباتت تعجل وتيرة تطوير قواتها الصاروخية العابرة للمحيطات وتوسيعها؛ ولسوف تقوم في نهاية المطاف، بإنتاج غواصات جديدة قادرة على حمل صواريخ باليستية. ومع ذلك، فإن برامج التحديث الاستراتيجية الصينية ستظل أقل التزاماً بالمستويات الصارمة المطلوبة؛ قياساً إلى معايير الحرب الباردة.[15] وبدا أن بكين، ستواصل تركيز اهتمامها على محيطها الخارجي، وعلى حالة الطوارئ في أوضاعها الأشد أهمية في نظرها، وهي الممثلة بخوض صراع ضد الولايات المتحدة الأمريكية؛ بسبب تايوان. وتقوم الصين، في الوقت الحاضر بإنتاج ما يقرب من 100 صاروخ قصير المدى سنوياً، إضافة إلى نشرها. وهذه الصواريخ يمكن إطلاقها بشكل رشقات ضد تايوان، كما

يمكنها أن تبلغ القواعد الأمريكية القريبة.[16] وبكين؛ حين تجعل رسالة الردع هذه واضحة بهذا القدر، فإنها بذلك تقرر أن عملية تحديث قواتها النووية الأبعد مدى، يمكن مواصلتها بشكل أبطأ.

كما بعثت بكين، برسالة ردع أخرى، عندما أقدمت، في كانون الثاني/ يناير عام 2007، على تفجير أحد أقمارها الصناعية القديمة بواسطة صاروخ متوسط المدى. إن اختبار سلاح مضاد للأقمار الصناعية على هذا النحو، وهو الثاني من نوعه – حيث نفذت الأول إدارة ريجان عام 1985 – ربما كان يهدف إلى التوضيح بأن البنتاجون لن تكون له الغلبة في الفضاء؛ حالَ وقوع اشتباك بخصوص تايوان.

وخلال العصر النووي الأول، كانت هشاشة المدن في كلا الجانبين، أمام الهجمات الصاروخية، قد وفرت الدعامة الأساسية لقوات الردع بالنسبة إلى القوى العظمى. ولسوف تسعى هذه القوى، خلال العصر النووي الثاني، لردع بعضها بعضاً في الفضاء، كما هي الحال على الأرض. وحتى لو لم تكن إدارة بوش، قد أصدرت استراتيجية للأمن القومي تقوم على الهجمات الاستباقية ونشر الدفاعات الصاروخية، فإن السيطرة العسكرية الأمريكية حُولت إلى مسوغ لتوثيق العلاقات بين روسيا والصين، وهما الدولتان العظميان اللتان يساورهما قلق شديد حيال تعاظم القوة الأمريكية؛ وإذ سارعت إدارة بوش – في إطار ردة فعل غريزية – إلى توجيه جلَّ اهتمامها لهدفين مهمين جداً بالنسبة إلى موسكو وبكين؛ (وهما: السيطرة على الفضاء، ونشر دفاعات صاروخية على حدودهما المحيطية الخارجية)، فإنها بذلك إنما ضاعفت المخاوف من أنها قد تحاول استغلال السيطرة العسكرية الأمريكية؛ للحد مما توافر لديهما – أي موسكو وبكين – من قدرات الردع النووي.

وإذا كان زمن مثلث الحرب الباردة القديم "المتساوي الساقين" قد ولى، فإن الحياة قد عادت ثانية إلى الشراكة القديمة بين بكين وموسكو؛ فإدارة بوش، أمست تضع في تصوراتها إبقاء حجم احتياجاتها النووية متقدماً على القدرات النووية لكل من روسيا

والصين مجتمعتين. وفي تلك الأثناء، كانت موسكو قد أبدت استعدادها لمساعدة بكين؛ كي تصبح قوة مضادة مكافئة تقف في وجه السيطرة الأمريكية، وإن كان هذا؛ يعني المخاطرة بمواجهة مصاعب كبيرة ضد الصين لاحقاً. وكانت "الساقان" الضعيفتان لهذا المثلث، تتشاطران مصالح مشتركة لتأمين الحد الأدنى من قدرات الردع النووي؛ للتصدي للقدرات الأمريكية الممثلة بدفاعاتها الصاروخية وخياراتها في مجال حرب الفضاء.

ولم يكن شريك بكين، في المثلث النووي الثاني إلا الصديق القديم باكستان. وكانت بكين، قبل فرض القيود على صادراتها، قد ساعدت باكستان؛ لتصبح قوة مضادة بوجه طموحات الهند النووية، بنقل الصواريخ إليها، وتزويدها - وفقاً لبعض التقارير - بتصميم لرأس حربي نووي، بل رحبت بزيارة مسؤولين باكستانيين، لمواقع التجارب النووية الصينية.[17] وقد ردت باكستان، ذلك الجميل إلى حد كبير حقاً؛ فبعد هجمات القاعدة على السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا في آب/ أغسطس عام 1998، أطلقت إدارة كلينتون، وابلاً من الصواريخ الجوالة (كروز)، عبر الأجواء الباكستانية؛ لضرب معسكرات في أفغانستان، كان من المفترض أن يكون أسامة بن لادن فيها. ولكن هذه الهجمات؛ سببت مقتل مواطنين باكستانيين، كانوا يقدمون العون لحركة طالبان وتنظيم القاعدة، أما أسامة بن لادن، فكان في مكان آخر. ولعل الناتج الأهم لهذه الضربات المخفقة، هو أن عدداً قليلاً من هذه الصواريخ، قد سقط داخل الأراضي الباكستانية؛ حيث تم الاستفادة منها - كما نفترض - من باكستان والصين؛ لتحديث مستوى ما في حوزتهما من قدرات الردع.

وتدعي نيودلهي، شأنها في ذلك شأن بكين، التمسك بالحد الأدنى من الردع النووي، وبمبدأ عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية. ولم تكن الهند، في عجلة من أمرها؛ لبناء ترسانتها؛ والسبب يكمن، وإن جزئياً، في الموقف المزدوج المتناقض إزاء الأسلحة النووية. فهذه أمة تؤمن، أولاً، بمبادئ المهاتما غاندي؛ وتسعى، ثانياً؛ لتتبوأ مقعداً على طاولة الشؤون الدولية العليا، مع الدول الأخرى الحائزة على "القنبلة". وقد قال غاندي، ذات

مرة: «إن التصرف؛ وفقاً لمبدأ "العين بالعين"، سيجعل العالم كله أعمى في نهاية الأمر». ولكنْ، إذا صار للصين ولسائر الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، آليات؛ "تسبب العمى"، فإن الهند ستحصل عليها أيضاً، بطريقتها الخاصة. ولعل المؤشر الأكثر وضوحاً على تناقض الموقف الهندي وتذبذبه، هو ذلك الذي يمكن تبينه في انقضاء أربعة وعشرين عاماً بين أولى تجارب الأسلحة النووية الهندية وآخرتها.[18]

إن عملية صنع القرار في نيودلهي، تستند إلى درجة عالية من توافق الآراء؛ وهذا إنما هو سبب آخر للنهج الهندي المتأني في التعامل وكل ما هو نووي. وكانت القرارات المتعلقة بالمشتريات الدفاعية؛ قد أسفرت عن فضائح سابقاً؛ ما تولد منه المزيد من الحذر والتوجس اللذين زادا بطءَ وتيرة صنع القرار. كما أن كبار الموظفين المدنيين والبيروقراطيين المتنفذين العاملين في المؤسسات النووية والبحثية الدفاعية، يحرصون؛ انطلاقاً من إحساس بالغيرة، على حماية امتيازاتهم وحقوقهم المكتسبة ولو من كبار ضباط الجيش؛ وقد ترتب على ذلك، انعدام التنسيق المدني – العسكري؛ ما أدى بالنتيجة إلى إعاقة تقدم الهند في الميدان النووي. إن عملية تأسيس كوادر دفاعية ذات مهمات متكاملة، وهي التي كانت ستخضع لقيادة مماثلة لرئاسة الأركان المشتركة الأمريكية، قد أصبحت طيّ النسيان؛ بسبب التناحر الداخلي بين الصنوف العسكرية، حول الصنف الذي يجب أن ينهض بهذه المسؤولية. ومع أن مبدأ توافق الآراء، يمثل سمة مهمة من سمات النظم الديمقراطية الفاعلة، إلا أنه نادراً ما يطول به الوقت على نحو ما يحدث في الهند.

ويعرب القادة الباكستانيون، التزامهم بالحد الأدنى من قوات الردع؛ إلا أن تصرفاتهم توحي بغير ذلك؛ فمعروف أن باكستان، ليس لديها إلا القليل من المال تنفقه على قواتها التقليدية، والأقل من فرص الشراء الفعلية؛ (حتى إن موسكو التي لا يعرف عنها ترددها، إزاء ما يخص بيع الأسلحة، لم يحدث أن باعت إلى باكستان شيئاً، وربما كان ذلك – على ما يبدو – مراعاة لصفقاتها الكبيرة مع الهند).

وليس في وسع القادة الباكستانيين، في الوقت نفسه، استئناف دعمهم أي عملية "جهادية"، تنفذ ضد الهند، من دون المجازفة بمواجهة المزيد من الاحتجاجات المحلية، ومن الضغوط المتنامية من القوتين الرئيسيتين الداعمتين لها، وهما: الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وبرغم محدودية الخيارات العسكرية، تقليدية وغير تقليدية، لم يدخر الجنرالات الباكستانيون، أي نفقات لمنافسة الهند بشأن امتلاك الأسلحة النووية ووسائل حملها وإطلاقها. وقد تمكنوا حتى الآن، من تحمل تكلفة مواد ومعدات تعد "ترفية"؛ مثل: اليورانيوم المخصب بدرجة عالية، وبرامج إنتاج البلوتونيوم، إلى جانب تشكيل فرق لتصميم الأسلحة النووية، وإقامة برامج للصواريخ الباليستية.

إن ضخامة حجم متطلبات الحد الأدنى من قدرات الردع الموثوق بها بالنسبة إلى باكستان؛ ترجع إلى أن جنرالات باكستان، لا يصدقون تعهد الهند، بأنها لن تستخدم الأسلحة النووية أولاً، وإلى أن نيودلهي، نفسها تتبنى بالفعل رؤية "الرد الانتقامي الساحق"؛ إن هي هوجمت أولاً؛[19] وبناءً على ذلك، فإن الاحتياجات النووية الباكستانية، ستكون ذات طابع نسبي؛ اعتماداً على ما لدى الهند، وعلى ما تريد الحصول عليه؛ ولأن الهند، تعتزم امتلاك القدرة على إطلاق الأسلحة النووية من البحر، ومن قواعد الصواريخ الأرضية، والطائرات، فإن ما تريده باكستان، هو هذا المثلث نفسه من القدرات الحربية. ولأن الهند تطور صواريخ جوالة (كروز) وتنشرها؛ استكمالاً لصواريخها الباليستية؛ فإن باكستان، لا بد أن تفعل الشيء نفسه؛ وإذا ما استأنفت الهند، تجاربها النووية؛ للتحقق من كفاءة تصميمات تسليحية أكثر قوة، فمن المرجح كثيراً أن تحذو باكستان، حذوها.

وفي الصين، فإن متطلبات الحد الأدنى من الردع النووي أيضاً، وهو الجدير بالتعويل عليه، ستكون نسبية هي الأخرى، وليست مطلقة؛ وإذا كانت جميع أركان المثلث النووي، الذي يشمل الهند وباكستان، والصين، ستحاول تفادي الدخول في سباق للتسلح، فإن التنافس فيما بينها سيظل قائماً؛ وهو تنافس تزداد حدته يوماً بعد آخر. وقد تنبهت بكين، إلى أن إدارة بوش، اتخذت من الخطوات ما يضمن لها الاحتفاظ بقدراتها النووية الهجومية،

ونشر دفاعات صاروخية بإمكانها القضاء على قوات الردع الصينية؛ وإلى أن الهند تسعى لتحديث قدراتها نوعياً. ومن هنا، فقد صار لزاماً على الصين اتخاذ خطوات موازية مضادة؛ ومتى ما عملت الصين على زيادة مخزوناتها وقدراتها النووية، فلن تتردد الهند، في القيام بذلك أيضاً. وبكلمة موجزة، نقول: حيثما تتجه الهند، تتجه باكستان؛ وفي مثلث بكين - إسلام أباد - نيودلهي، تبدو الهند هي الطرف المختلف؛ ومثل هذه الديناميات؛ يسبب - عادة - زعزعة البنية "الهندسية" للمثلث؛ لأن المنافسة الثلاثية الأطراف أكثر تعقيداً من تلك الثنائية القطب. وهذه المنافسة تحديداً، تعتمد؛ للتخفيف من حدتها، عوامل؛ مثل: إعطاء الأسبقية للنمو الاقتصادي، وبطء حركة الأجهزة البيروقراطية.

التوترات النووية

إن من السمات الأخرى المميزة للعصر النووي الثاني، انهيار الدول الحائزة على أسلحة نووية، أو حدوث اضطرابات أخرى يمكن أن تفضي إلى فقدان السيطرة على القنبلة أو مكوناتها الأساسية. وثمة سابقة لانهيار داخلي، في دولة تمتلك أسلحة نووية، كانت قد وقعت خلال العصر النووي الأول، وذلك عندما عانت الصين، سنواتٍ عشراً من الثورة الثقافية الزاخرة بالتوتر؛ فحينذاك، لم يكن أولئك المكلفون بتطوير الأسلحة النووية في الصين، معنيين بتبادل تعاليم الثورة الثقافية ومبادئها بينهم وبين أفراد الحرس الأحمر. فقد كانت لدى ناي رونجشين، قنبلة هيدروجينية لا بد له من إجراء اختبار عليها؛ ومن النفوذ ما يكفي للإيعاز إلى القيادة العسكرية الإقليمية في منطقة زينج يانج، بتوفير الحماية للمنشآت التابعة له من نشاطات أفراد غير مرخص لهم، ومن فعاليات الشبان المتحمسين.[20] وعلى الرغم مما عُرِّض له البرنامج الصيني للأسلحة النووية من تأخير إبّان الثورة الثقافية، فإن صنّاع "القنبلة"، كانوا - عموماً - في معزل عن التصرفات الجنونية التي كانت تقع حولهم.[21]

وساد خلال العصر النووي الثاني، شعور بالخوف من انهيار باكستان، أو من سيطرة عناصر إسلاميين متطرفين عليها، يعملون - من ثم - على فرض سيطرتهم على أسلحة البلاد النووية وما فيها من مواد انشطارية. وبرغم أن مثل هذا السيناريو، لا يمكن

استبعاده تماماً، فإنه يبدو مبالغاً فيه. وعلى الرغم من مواطن الضعف في باكستان، وإخفاقاتها على المستوى الحكومي، فإن ما يلفت النظر، هو ضآلة الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية هناك ضد الحكام العسكريين والمدنيين، ممن أطلقوا كثيراً من الوعود، ولم يفوا إلا بقليل جداً منها. وفي الغالب، فإن تنظيم تظاهرات تجوب الشوارع، عمل يمكن الإعداد له مسبقاً، بتمويل من أحزاب سياسية، تريد بها توجيه رسائل محددة، لا إطلاق ثورة من الداخل، أو إسقاط النظام الحاكم، من حيث الأساس. وتتم بشكل منتظم، استثارة أعمال التمرد العفوية، والملتهبة، والمنفلتة، بتدبير من الجيش والقادة السياسيين في إسلام أباد؛ لتكون سبباً قاهراً لاستمرار الحصول على الدعم من واشنطن. وفي جميع تلك السيناريوهات، فإن المستفيدين من الاضطرابات الداخلية، هم المتعصبون الدينيون ذوو اللحى الطويلة.

ومع أن هذا التكهن المفزع، قد يجد طريقه إلى التحقق يوماً ما، فإنه – حتى بعد عقود من سوء الحكم وفساده – ليس هناك إلا أدلة قليلة جداً على إمكانية اندفاع باكستان، تجاه الأحزاب الدينية. وعلى الرغم من ضعف سلطة الحكومة الباكستانية على المناطق الحدودية مع أفغانستان، وفي مواقع أخرى تقع على المحيط الخارجي للبلاد، فإن من غير المرجح العثور في هذه المناطق على أي أسلحة نووية ومواد انشطارية، تعود إلى المؤسسة العسكرية الباكستانية. وإذا كان على باكستان، أن تسقط في هاوية الفوضى، فإن الوحدات المكلفة بحراسة الأسلحة النووية، ستقوم بحماية تلك الأصول بالعزيمة الصلبة ذاتها التي تصدت بها القوات العسكرية الصينية، لهجمات الحرس الأحمر في أثناء الثورة الثقافية؛ وعلى أي حال، فإن التهديد الأكبر الذي يمكن أن يسبب زعزعة الاستقرار النووي، وانهيار منظومات القيادة والسيطرة في باكستان، يُمثل بتصدع الجيش وانقسامه على نفسه، لا باستيلاء العناصر الإسلاميين المتطرفين على السلطة في البلاد.

إن هاجس انهيار باكستان، يكمن بشكل بارز في الكوابيس النووية؛ لأن الانفجار الداخلي لدولة مسلحة نووياً، قد حدث بالفعل؛ فانهيار الاتحاد السوفييتي، قد أشار إلى

بداية العصر النووي الثاني؛ موجداً فرصاً غير مسبوقة "للانشطار" النووي. وقد كان لدى الاتحاد السوفييتي، ساعة تفككه، 27 ألف سلاح نووي، وما يكفي من البلوتونيوم، واليورانيوم المخصب بدرجة عالية؛ لإنتاج 90 ألف سلاح آخر.[22] وهذه بالضرورة تقديرات تقريبية؛ فلا أحد كان ملزماً بالاحتفاظ بحسابات دقيقة خلال الحكم السوفييتي. وكانت القنابل والمواد التي تدخل في صناعتها، تحظى بحماية جيدة، وليس هناك مؤشرات على حدوث انهيارات في نظم القيادة والتحكم في المؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن الداخلي للدولة السوفييتية. وعلى الصعيد ذاته، فإن الأساليب الوحشية التي تتبعها الدولة الشمولية في قمع من ينشق عليها، تشكل أمثولة رادعة لكل من تبلغ به الحماقة حد التفكير في سرقة سلاح نووي أو مواد انشطارية من المنشآت المحصنة التي يتم إنتاجها فيها.

لكن كل هذا، قد تغير مع تمزق أوصال الاتحاد السوفييتي؛ حيث وجد حراس الأسلحة النووية، وصنّاع القنابل، وأركان سلسلة القيادة العسكرية، أنفسهم أمام سؤال لتحديد: هل كان ولاؤهم لبوريس يلتسين أو لميخائيل جورباتشوف؟ وعندما قام يلتسين ومجلس الدوما الروسي بتفكيك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، فإن كثيرين ممن كانوا يراقبون تطور الأحداث، شعروا بوخز التحولات الجيو-سياسية التاريخية التي كانت على وشك أن تتكشف فصولاً. وتابعت عيون فاحصة - بدلاً من ذلك - مصير ذلك الضابط العسكري الذي يرافق الرئيس السوفييتي، حاملاً الحقيبة التي تضم رموز إطلاق الأسلحة النووية. وبعد أن تم حل مشكلة الولاء السياسي سريعاً، ومن دون حدوث صراع بشأنها، ظهرت في الحال مجموعة أخرى من المشكلات ذات الصلة بالتركة النووية المفاجئة التي آلت إلى دول: أوكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء المستقلة لتوها.

فعندما فُتِّت الاتحاد السوفييتي، كانت أسلحته النووية مخزنة في أكثر من خمسين موقعاً؛ ومن ذلك: أربعة في أوكرانيا، وثلاثة في كازاخستان؛[23] فورثت الأولى على الفور، أفضل قطع أسطول البحر الأسود السوفييتي، ومصانع رئيسية لإنتاج الصواريخ، و176

صاروخاً باليستياً عابراً للقارات، وما يناهز 5 آلاف سلاح نووي؛ ما جعلها ثالث أكبر بلد نووي في العالم؛ حيث تجمع لديها من الأسلحة النووية أكثر مما تمتلكه بريطانيا وفرنسا والصين مجتمعة. وآل إلى الثانية، مجمع رئيسي لإطلاق المركبات الفضائية، ومنشآت متطورة للتتبع الفضائي واستخدامات الليزر، وموقع للتجارب النووية، و104 صواريخ باليستية عابرة للقارات، و1410 أسلحة نووية؛ فتحولت كازاخستان بذلك إلى رابعة كبرى القوى النووية في العالم، أما ميراث روسيا البيضاء النووي، فكان أقل إثارة للمشكلات؛ لأن قادتها في مينسك، كانوا يميلون إلى الإبقاء على علاقات وثيقة بموسكو؛ ومن ثم لم يكونوا ليرغبوا في الاحتفاظ بالأسلحة النووية التي حصلوا عليها مؤخراً.

ولو لم تكن "القنبلة"، إلا أداة كبيرة مضادة يراد بها تحقيق التوازن إزاء جار أكثر قوة، لكانت كل من: أوكرانيا وكازاخستان، قد احتفظتا بقدر يسير على الأقل من ميراثهما النووي المفاجئ. غير أن جذور النزعات الاستبدادية، تمتد عميقاً في روسيا، وكان لا بد من أن تسعى موسكو لإعادة تأكيد موقع الصدارة لنفسها بين الدول المجاورة. والأسلحة النووية تصلح بشكل مثالي؛ لدفع أي جار قوي إلى توخي الحذر في سلوكه وتصرفاته، كما أنها تمنح مالكيها منزلة خاصة؛ فلمَ التشكيك في الهدية؟ ولمَ البحث عن عيوب فيها؟

وعلى أي حال، فإن أوكرانيا وكازاخستان قد عانتا كثيراً، موضوعَ الذرة وما يرتبط بها من مشكلات ومحن؛ فالانفجار الذي وقع في محطة تشرنوبيل للطاقة النووية في أوكرانيا عام 1986، تطلب إنشاء منطقة حظر بمساحة 4300 كيلومتر، وإعادة توطين أكثر من 200 ألف شخص في أماكن أخرى.[24] كما أن موقع التجارب النووية السوفييتية في كازاخستان، قد صار أيضاً، موقعاً لإرث يتسم بالمرارة؛ فقد أجرى السوفييت 116 تجربة جوية في منطقة سيميبالاتينسك، و340 تجربة أخرى تحت الأرض، بوسائل وأدوات غير مطابقة للمواصفات؛ أدت إلى تسرب الإشعاع إلى المناطق الريفية المحيطة بها، وهي التي تستخدم للزراعة؛ وهكذا، فقد خلّفت التجارب السوفييتية، آثاراً عميقة من الحزن والتخريب الوراثي عبر السهوب الكازاخستانية.[25]

ولا شك في أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الرئيسية الأخرى في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أسباباً وجيهة تدعوها إلى إقناع أوكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء، بالتخلي عن ميراثها النووي؛ فهذه المعاهدة يمكنها أن تصمد أمام الانتشار الفردي البطيء، ولكنها لم تخضع من قبل، لاختبار يُمثل بالتحاق أعضاء جدد كثر بالنادي النووي بشكل فوري؛ وإذا انضم طامحون جدد من آسيا الوسطى إلى أولئك الذين قدموا من جنوب آسيا، ومن الشرقين: الأوسط والأقصى، فإن غطاء الحماية ضد الانتشار النووي الذي توفره هذه المعاهدة، سيصبح أشبه بغطاء ممزق الحافات.

والسبب الآخر؛ لإقناع أوكرانيا وكازاخستان، بإعادة إرثهما النووي، هو أن موسكو، قد أصرت على استرجاع أسلحتها النووية قبل أن يمكن تنفيذ معاهدات الحد من الأسلحة الاستراتيجية التي تم التفاوض بشأنها عند انتهاء الحرب الباردة؛ إذ إن أهمية تلك المعاهدات، لا تكمن الآن في قدرة روسيا على صون قدرتها النووية وتعزيزها، بل في انعدام قدرتها على القيام بذلك.

إن تخفيضاً منهجياً قابلاً للتحقق منه في القوات النووية الروسية، يوفر قدراً من الاطمئنان إلى إمكانية تفادي مستقبل نووي فوضوي، بينما يمهد الطريق في الوقت نفسه؛ لإقامة إطار يستهدف توسيع مجالات التعاون النووي والولايات المتحدة الأمريكية. ومع أن الخطط وبرامج التدريب والصيانة والسلامة والممارسات الأمنية على الأراضي الروسية، باتت تنطوي الآن على مشكلات عويصة، فإن احتمالات حدوث أخطاء جسيمة، هي الآن أكبر بكثير في الدول المستقلة حديثاً، وهي التي قد يتعين عليها أن تبدأ من الصفر، إزاء ما يتعلق بفرض إدارتها وإشرافها على قدراتها النووية الخاصة بها. وعلى الرغم من احتمال عدم توافر ضمانات بقيام علاقات ودية بروسيا، من خلال إعادة الميراث النووي الذي آل إليهما بغتة، فإن العلاقات ستكون مضطربة جداً، بما بين أوكرانيا وكازاخستان وبين جارتهما المتضررة، والغرب؛ حالَ تم رفض القيام بذلك.

كل هذه العوامل مجتمعة، أعطت إدارتي جورج بوش الأب، وبيل كلينتون، الفرصة لإقناع الدول التي استقلت حديثاً، وهي المحيطة بروسيا، بإعادة الإرث النووي إلى موسكو. وأياً تكن قيمة الأسلحة النووية، فإنها لن تنشر الدفء في المنازل والمصانع في أوقات البرد القارس؛ ولذا، فإن إمدادات الطاقة الروسية، قد تصبح هي السلعة التجارية المناسبة. وعلاوة على ذلك، وفي غياب العون من الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة، والغرب بعامة، فإن أوكرانيا وكازاخستان، ستكونان في وضع غير مؤاتٍ ألبتة في أي مواجهة ضد روسيا. وكانت واشنطن، وعواصم حلف الناتو، قد بعثت رسائل واضحة تقول فيها: إن بناء علاقات مثلى يتطلب التزاماً بقواعد عدم الانتشار النووي. وإضافة إلى ما تقدم، فإن الأسلحة النووية التي ورثتها أوكرانيا وكازاخستان، محددة بفترة صلاحية معينة، ولا بد بعد ذلك من استبدال أخرى بها، باستخدام الخبرة والمال اللذين لا تمتلكهما هاتان الدولتان المستقلتان حديثاً؛ فضلاً عن أن موسكو، لم تكن على استعداد لمساعدة هذه الدول على معرفة التدابير الوقائية ورموز الإطلاق المصممة لمنع الاستخدام غير المصرح به لهذه الأسلحة النووية.

إن نجاح إدارة كلينتون، في إقناع قادة أوكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء، بإعادة إرثهم النووي إلى روسيا طواعية كان إنجازاً هائلاً؛ وإذا كانت تلك الجهود قد أخفقت، فإن النظام العالمي لمنع الانتشار النووي، كان سيشهد صدمة شديدة، وسيصعب في الوقت نفسه أكثر فأكثر، وقف الطموحات التي ستبرز لاحقاً لامتلاك "القنبلة". أضف إلى ذلك أن عملية تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، كان سيلفها النسيان، كما أن الخلاف بين موسكو وواشنطن، كان سيعرقل الشروع في تطبيق البرامج التعاونية؛ للحد من التهديدات النووية التي تستهدف - أي البرامج - تأمين الأسلحة والمواد الخطيرة في الاتحاد السوفييتي السابق وحمايتها. وكانت إدارة كلينتون، قد عقدت صفقات نزع الأسلحة النووية، من دون تقديم ضمانات أمنية لأوكرانيا وكازاخستان، وبدلاً من ذلك، فإن إقدام موسكو، على توفير إمدادات الطاقة لهما، وظهور احتمال تحسن العلاقات

بالولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف شمال الأطلسي، قد شكّلا العاملين الرئيسيين في إقناع قيادات أوكرانيا وكازاخستان، بالتخلي عن "القنبلة".[26]

تلا ذلك وقوع اضطرابات وتوترات نووية أخرى؛ فالاقتصاد الروسي، كان قد عانى انهياراتٍ عدة، في عهد بوريس يلتسين، وهو الذي كان "لإصلاحات السوق الحرة" التي أدخلها عواقب وخيمة فيها. فحتى لو توافرت الاحتياجات الأساسية، فإن شراءها لن يتم إلا بعد الوقوف ساعات في طوابير الانتظار. وقد ارتفع سعر الزبدة ست مرات؛ ليمثل واحداً من ثلاثين جزءاً من معدل الراتب الشهري للفرد الروسي. وبحلول عام 1997، كانت الحكومة الروسية، مدينة بمبلغ 9 مليارات دولار تقريباً، عن قيمة الأجور والميزات المتأخرة المستحقة للعاملين. وفي العام اللاحق، انهارت قيمة الروبل، وخسرت البورصة الروسية نصف قيمتها؛ وبوجه عام، فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي لروسيا، خلال تسعينيات القرن العشرين، بنسبة 40٪. وعلى النقيض من ذلك، لم تكن نسبة انخفاض هذا الناتج في الولايات المتحدة الأمريكية، لتزيد على 30٪ خلال فترة "الكساد الأعظم".[27]

وفي تلك الأثناء، كان النظام السوفييتي القديم لحماية الأسلحة النووية والمواد الانشطارية، في حالة من الانهيار التام؛ حيث تواترت تقارير عن حراس تركوا مواقع عملهم؛ بحثاً عن طعام لسد رمق أسرهم. ولم تكن هناك أصلاً حسابات دقيقة للأسلحة النووية الروسية أو المواد الخاصة بصناعة القنابل، كما أن مراكز بحوث اليورانيوم العالي التخصيب، لم يكن يتم تأمينها بشكل دقيق، بينما كانت مصادر المواد المشعة الصالحة لصنع القنابل "القذرة"، موزعة في جميع أنحاء البلاد.

وأحد الأسئلة الأكثر بعثاً على الحيرة في العصر النووي الثاني، يتعلق بعدم حدوث كارثة نووية برغم توافر الفرص والدوافع إلى حدوثها؛ ففي 24 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1995 – على سبيل المثال – نبّه شامل باساييف، أحد قادة المتمردين الشيشان، الصحفيين للبحث عن رزمة في ميدان إسماعيلوفيسكي، أحد أماكن الترفيه

الشعبية في موسكو. وقد وجدت قوات الأمن هناك بالفعل، صندوقاً يحتوي على غرام واحد من عنصر السيزيوم-137؛ وهي مادة صالحة تماماً لصنع قنبلة "قذرة". وقد تبين أن هذه المادة المشعة، قد جاءت من موقع للنفايات النووية في جروزني، عاصمة جمهورية الشيشان.[28] وقال باساييف، لمن أجرى معه المقابلة: إن «الناس يقولون هذه الأيام: إننا نمارس الخداع دائماً؛ اعتقاداً منهم بأننا لم نعد قادرين على ضرب الروس؛ ولذلك، سنبعث إليهم بإشارة صغيرة عما لدينا، ويمكنكم أن تعدوا ذلك عملية نزع سلاح صغيرة، ولكن تذكروا أننا جاهزون تماماً للقيام بأعمال إرهابية، سوف تكون ملموسة بالنسبة إلى روسيا». ولكن باساييف، قُتل عام 2006 على أيدي القوات الروسية في أثناء حملتها الوحشية الواسعة في الشيشان؛ ولما يحدث الرد الذي توعد به باساييف بعد.[29]

وهناك كثير من القصص المرعبة والتهديدات المخيفة، ولكنها لم تؤدِّ حتى الآن، إلى وقوع مآسٍ نووية؛ ومن هذه القصص:

- حصل أحد العاملين في مختبر في بودولسك، بينما كان زملاؤه في استراحة للتدخين، على عينات قليلة من اليورانيوم المخصب بدرجة عالية، بلغت في مجملها 1.5 كيلوجراماً ونصفاً تقريباً من مواد تستخدم في صنع القنابل. وقد تم اعتقاله عام 1992، في جريمة غير ذات علاقة بذلك، عندما كان يحمل حاويات من الرصاص لليورانيوم العالي التخصيب.[30]

- في كانون الأول/ ديسمبر عام 1994، قامت شرطة براغ؛ بناء على بلاغ من مجهول، بتفتيش سيارة من طراز (ساب)، ووجدت فيها قرابة 3 كيلوجرامات من اليورانيوم العالي التخصيب، والسيارة تخص زعيم عصابة، وهو عامل سابق في مجمع نووي روسي، (كان قد حاول في وقت لاحق، إنشاء مخبز ولكنه أخفق في ذلك)، وقد اشترك لذلك مع اثنين من المهربين، يعملان في شركة استيراد وتصدير بواسطة الشاحنات العاملة في أوربا الشرقية. ويعتقد بأن مصدر اليورانيوم العالي التخصيب، كان معملاً

لتصنيع الوقود، تابعاً لسلاح البحرية الروسية في أوبنينسك، وكانت المواد التي تدخل في صنع القنابل مطابقة لتلك التي عُثر عليها في لاندشوت بألمانيا قبل ستة أشهر.[31]

- في موسكو، وفي مصنع لإنتاج الوقود للمفاعلات النووية، قام عامل بسرقة كيلوجرامين من اليورانيوم -235، وبينما كان هذا العامل وثلاثة من شركائه يبحثون عن مشترٍ أجنبي، ألقت السلطات الروسية القبض عليهم، في آذار/ مارس عام 1994.[32]

- في شباط/ فبراير عام 2006، تم إلقاء القبض على مهرب روسي، من أوسيتيا الشمالية، في عملية خاطفة من السلطات الجورجية، وكان المهرب يحاول بيع 100 جرام من اليورانيوم العالي التخصيب، لرجل ظن أنه مندوب لمنظمة إسلامية. وقد رفضت السلطات الروسية التعاون والسلطات الجورجية؛ بسبب تدهور العلاقات بين الدولتين؛ ووصفت هذه القضية برمتها بأنها عمل استفزازي فقط.[33]

- في حزيران/ يونيو عام 2007، تمكنت السلطات الجورجية من وقف سيارة عند نقطة تفتيش حدودية، كانت محملة بالبلوتونيوم، والبريليوم (وهو مادة صاعقة تستخدم لإطلاق تفجيرات نووية)، وأعيدت السيارة إلى أذربيجان، بدلاً من مصادرتها. فقد كان «إبقاؤها في جورجيا مكلفاً جداً – وفقاً لما قاله مسؤول جورجي – إضافة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات خاصة للمحافظة على المواد».[34]

وفي تلك الأثناء، أنشأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قاعدة بيانات لرصد الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. وتضم القاعدة حالياً، بيانات عن الحوادث المبلغ عنها منذ كانون الثاني/ يناير عام 1993. وبحلول نهاية عام 2005، كانت هذه القاعدة قد سجلت 827 حادثاً مؤكداً أبلغت عنها 91 دولة. وقد قامت بإنشاء قاعدة بيانات موازية، جامعة ستانفورد (وتحتفظ بها الآن جامعة سالسبورغ)؛ استناداً إلى معلومات ترد إليها من مصادر معروفة، وقد سجلت 1440 حالة تهريب وسرقة للمواد النووية، ولمصادر الإشعاع

المجهولة. ومعظم تلك الحوادث، لا يشكل مخاطر عامة، ولكنْ، عُدَّ 25 منها على الأقل، خطيراً؛ لأنه ينطوي على إمكانية تحويل اليورانيوم العالي التخصيب أو البلوتونيوم.[35]

ولمنع حدوث "سيناريوهات الكوابيس"، اقترح عضوَا مجلس الشيوخ، سام نان وريتشارد لوغار - وكانا وقتذاك الرئيس (الديمقراطي)، للجنة القوات المسلحة، والعضو (الجمهوري) الثاني من حيث الأهمية في لجنة العلاقات الخارجية (على التعاقب) - تأسيس "برنامج تعاوني للحد من التهديدات النووية"؛ يستهدف تأمين الأسلحة والمواد الخطيرة في الاتحاد السوفييتي السابق، أما المبادرات الرئيسية لمنع الانتشار، ماعدا واحدة، فكان يتم صوغها من السلطة التنفيذية. ولم يكن هذا الاستثناء، إلا البرنامج الذي صار يعرف باسم برنامج "نان - لوغار". وتستخدم التمويلات التي يوفرها هذا البرنامج؛ للمساعدة في إعادة الأسلحة النووية إلى روسيا من أوكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء، وفي تفكيك الصواريخ وقاذفات القنابل المصممة لحملها. وتم إقرار أول عملية تمويل، بمبلغ 400 مليون دولار في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1991، بمعارضة ثمانية من أعضاء مجلس الشيوخ. وقد تضاعفت تمويلات هذه البرامج سنوياً، خلال فترة إدارتي كلينتون وبوش؛ لتقف عند مستوى مليار دولار عام 2006، عندما أبطل الكونجرس، التخفيضات التي اقترحت إدارة بوش، إدخالها على الموازنة العامة.[36]

وعلى الرغم من أن برامج نان - لوغار، تحظى بدعم كبير من كلا الحزبين الرئيسيين، فإن السلطتين التنفيذية والتشريعية، معاً، كانت لديهما ملاحظات لا تنتهي بخصوص إنفاق تلك الأموال بشكل صحيح، وحول احتمال كون السلطات الروسية سوف تحتفظ لنفسها بهذه الأموال أو لا، من خلال إجبار الآخرين على تحمل تكاليف تطوير وسائل السلامة الأمنية، في سياق إعادة بناء قواتهم النووية، أما الحجج المقابلة، فقد كانت أكثر إقناعاً؛ لأن كثيراً من مشروعات التطوير، ربما لا تكون ذات أولوية عالية بالنسبة إلى موسكو. كما أن السلطات الروسية سوف تمضي ببطء أكبر؛ إن هي لم تجد مساعدة خارجية؛ ما لم تجد ما يحفزها في أعمال الإرهاب النووي التي صممت البرامج والمبادرات

التعاونية السالفة الذكر لمنع وقوعها. وبرغم أنه كان من المؤكد أن موسكو، ستكون قادرة على إنفاق الروبلات على قواتها النووية، والتي لم تكن لتنفقها على تحسين متطلبات الأمن النووي، فإن مستويات القوات الروسية ستواصل تدنيها، حين تصبح الصواريخ التي تعود إلى حقبة الحرب الباردة آيلة إلى الزوال كلياً.

لقد حقق برنامج نان – لوغار، بالفعل نتائج مهمة؛ وبمساعدة من واشنطن، أمكن الاتحاد الروسي، إبطال مفعول أكثر من 6900 رأس حربي نووي، وتفكيك ما يزيد على 600 صاروخ باليستي عابر للقارات، وتدمير 150، أو أكثر، من قاذفات القنابل الاستراتيجية، وأكثر من 900 صاروخ نووي جو – أرض، و30 غواصة تعمل بالطاقة النووية وقادرة على حمل الصواريخ، وأمكن – أيضاً – تحسين الشروط الأمنية فيما يزيد قليلاً على 80٪ من المنشآت الروسية المصممة لتخزين المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في صناعة الأسلحة النووية. وتمت معالجة 285 طناً من اليورانيوم العالي التخصيب المستخلص من الأسلحة التي تم تفكيكها؛ بغية استخدامها في المفاعلات المدنية. وهناك 49 من المنشآت التي كانت مخصصة لإنتاج الأسلحة البيولوجية، أصبحت الآن طرفاً في شراكات أقيمت مع معاهد في الولايات المتحدة الأمريكية.[37] وفي تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1994، تمت إزالة ما يقرب من 600 كيلوجرام من اليورانيوم الصالح لإنتاج الأسلحة، من (محطة أولبا للتعدين) في كازاخستان؛ إضافة إلى كمية كبرى من اليورانيوم المخصب، من مفاعل أبحاث يقع في ضواحي تبليسي، بجورجيا. وفي آب/ أغسطس من عام 1998، تم استخدام تمويلات برنامج نان – لوغار؛ لتشييد مرفق تخزين في ماياك، صمم؛ بوصفه مكاناً آمناً؛ لحفظ المواد الانشطارية التي تم استخراجها من حوالي 25 ألف سلاح نووي.

وقد تم تحقيق هذه النتائج المثيرة للإعجاب، برغم كثير من المعوقات المهمة. إن قدرة السلطات الروسية على التنبؤ باحتمالات وقوع حوادث طارئة خطيرة، تعد ضعيفة بالقياس إلى نظيراتها في الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من الحالات المؤكدة

لتهريب المواد النووية من المرافق الروسية. كما أن انعدام ثقة موسكو، بنيات واشنطن، ودوافعها؛ كان من شأنه تقليص مجال تطوير المنشآت النووية وتحديثها؛ ونجد - على سبيل المثال - أن تجميع الأسلحة النووية في عدد أقل من مواقع التخزين، بدا منطقياً إلى أبعد حد من وجهة نظر أمنية، ولكنه - أيضاً - كان يمكنه أن ييسر على الولايات المتحدة، وضع خططها الرامية إلى استهداف هذه الأسلحة وتنفيذها. وبالإضافة إلى مواقع تخزين الأسلحة، فإن المسؤولين الروس، كانوا يحجمون عن توفير التسهيلات اللازمة؛ لإجراء عمليات تفتيشية مفاجئة لمواقع تخزين النفايات، ومواقع تصنيع الرؤوس الحربية والأسلحة البيولوجية السابقة.[38]

كما أن السلطات الروسية، كانت تمتنع أيضاً، عن تقديم تنازلات أو وضع حدود للمسؤولية؛ حالَ وقوع الحوادث الناجمة عن مبادرات نان - لوغار أو المرتبطة بها، أضف إلى ذلك أن السلطات المعنية، في الدول التي استقلت حديثاً عن الاتحاد السوفييتي السابق، كانت تتطلع أيضاً، إلى فرض ضرائب على الواردات الأجنبية ذات الصلة ببرامج نان - لوغار. ولكن وضع حدود للمسؤولية، وفرض ضرائب كهذه، لم يحظيا بقبول الكونجرس والسلطة التنفيذية؛ ولذا فقد تباطأ تنفيذ هذه البرامج، بينما كان المحامون يساوم بعضهم بعضاً في كلتا الدولتين، وقد وافقت موسكو، عام 2006 - على الرغم من عدم رغبتها في الإذعان أمام مثل هذه المشكلات بصورة دائمة - على اتفاقية شاملة، أمدها سبع سنوات، تقدم من خلالها التغطية والحماية للعاملين الأمريكيين المرتبطين بمشروعات التعاون الرامية إلى تخفيض التهديدات النووية.

ومع هذا، فلا يجوز أن تعزى جميع أسباب محدودية نطاق برنامج نان - لوغار، إلى تباطؤ تحركات موسكو؛ فهناك عدد كبير من الوكالات الأمريكية المعنية بتنفيذ هذه البرامج؛ وهذا سبب غياب التنسيق وتحديد الأولويات بالشكل الأمثل. ثم هناك المعارضون في الكابيتول هيل، ممن وضعوا شروطاً تشريعية لإقرار التمويلات في إطار برنامج نان - لوغار؛ بما في ذلك: وجوب تخلي روسيا عن أي برنامج تحديث عسكري،

يتجاوز "متطلبات الدفاع المشروع عن النفس"، وفرض حظر على إعادة استخدام المواد الانشطارية والمكونات الأخرى المستخلصة من الأسلحة النووية المدمرة في عمليات تصنيع أخرى جديدة. وقد أرفق الكونجرس أيضاً، شروطاً تتعلق بممارسات حقوق الإنسان في روسيا. غير أن الكابيتول هيل، سمح بما يعرف بـ "الإعفاءات الرئاسية"؛ ومن ضمنها: الاعتراف بأنه في مثل هذه الحالات، فإن الضرورات تكون لها الغلبة على المبادئ، أو - كما قال فولتير ووزارة الدفاع السوفييتية القديمة - "الأفضل" يمكن أن يكون عدواً "للجيد"؛ أي إن المرء قد يدمر "الجيد" المتاح له؛ في سعيه للحصول على ما هو "أفضل". ولعل مستوى التمويل الذي توفره الولايات المتحدة، ودول الحلفاء للمبادرات التعاونية للحد من التهديد، ربما كان سيتناسب وحجم المشكلة؛ إذ إن مبلغ مليار دولار، وهو الذي يخصص سنوياً لهذا البرنامج، يعد مبلغاً تافهاً؛ للحيلولة دون وقوع أخطر الأسلحة والمواد في أيدي أخطر الأشخاص؛ إذا ما قورن - مثلاً - إلى فاتورة قانون مشروعات النقل التي أقرها الكونجرس عام 2005، والتي اشتملت على مشروع "جسر إلى لا شيء" السيِّئ الصيت في ألاسكا؛ فذلك التشريع قد تضمن 6373 إضافة تكميلية ذات اهتمام خاص لدى أعضاء الكونجرس، إزاء ما يتعلق بالتمويلات المخصصة. ولقد زادت تكلفة هذه الإضافات التكميلية، على 24 مليار دولار.[39]

شخصانية العصر النووي الثاني

هناك شخصان يجسدان المخاطر الجديدة في العصر النووي الثاني؛ حيث حُوّلت مفاهيم؛ مثل: الإرهاب النووي، و"الأسلحة النووية السائبة"، والانتشار الأفقي "الفيروسي"، إلى مصادر خوف وقلق بالغين. ويرتبط هذان الشخصان ارتباطاً وثيقاً بباكستان: الأول هو "أبو" القنبلة الباكستانية عبد القدير خان، والثاني أسامة بن لادن، الشخص الذي أشعل فتيل أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، والذي تحول، بمساعدة غير مقصودة من إدارة جورج بوش، إلى وحي ملهم لجيل جديد من المتطرفين الإسلاميين. وكان خان، منذ كشف النقاب عن تعاملاته النووية، يمضي اليوم آخر سنوات عمره في

أحد أملاكه العقارية في إسلام أباد، أما أسامة بن لادن،* فمن الصعب معرفة مكان وجوده، ولكنْ، يفترض على نطاق واسع أنه مقيم في باكستان.[40] ولقد استفاد كلا الرجلين كثيراً من رعاية الدولة الباكستانية لهما؛ فقد أدار خان، شبكتين لتوريد المواد النووية، بدلاً من واحدة فقط، وأمكنه استيراد مواد ومعدات دقيقة حساسة لدعم برنامج بلاده الرامي إلى بناء "القنبلة". ولقاء تلك الخدمات الحيوية، تلقى خان أوسمة الشكر والامتنان من الدولة التي غض قادتها أبصارهم عنه عندما بدأ يجني الأرباح الطائلة؛ ومهما يكن من أمر، فإن ممارسات كهذه، تعد مألوفة في التعاملات ذات الصلة بالدولة نفسها، علاوة على أن مجهودات خان، قد عادت بمنافع لا تقدر بثمن على تعزيز الأمن القومي الباكستاني، كما أنه قد تم تشجيعه على اتباع طرائق ربما لم تكن مشروعة؛ وصولاً إلى "القنبلة"؛ ولذا، لم يكن بالشخص الذي يمكن كبح نشاطاته بتدابير وإجراءات أمنية صرف.

ومنذ عام 1987، تخطت مواهب عبد القدير خان، ذات الطابع التجاري، حدود الواردات الحكومية المقررة إلى إنشاء برنامج خفي موازٍ للصادرات المربحة. وخلال السنوات الخمس عشرة هذه، تحول خان، إلى مثال القوة المحركة الأسوأ في العالم، وهي تلك التي تقف وراء اتساع دائرة الانتشار النووي، بعد أن صار يساعد الجارة إيران، على البدء ببرنامجها لتخصيب اليورانيوم، ويعرض على كوريا الشمالية طريقاً أخرى توصلها إلى القنبلة؛ مسهماً بذلك في تقويض الصفقة التي أبرمتها إدارة كلينتون، عام 1994؛ لتعليق برامج بيونغ يانغ، الخاصة بتخصيب البلوتونيوم. وتحت مراقبة دقيقة من أجهزة الاستخبارات الأجنبية،[41] قام خان، بفتح طرائق مختصرة خطيرة أمام الدولتين اللتين تمثلان الحالتين الأكثر إثارة للقلق في العصر النووي الثاني.

وكانت صفقة التصدير الرئيسية الأولى التي تعقدها شبكة عبد القدير خان، تمت عام 1987؛ حيث قدم تكنولوجيا الطرد المركزي، إلى إيران مقابل ثلاثة ملايين دولار.[42]

---

* قامت مجموعة خاصة من القوات الأمريكية، بقتله يوم 2 أيار/ مايو عام 2011، في بيت بإحدى المزارع قرب إسلام أباد، بباكستان.

وبدأت أولى عمليات تسليم الجيل الأول من أجهزة الطرد المركزي الباكستانية إلى إيران عام 1991، أما رسومات الجيل الثاني من هذه الأجهزة، فقد قدمت عام 1993؛ ومن ثم تم تسليمها في العام اللاحق. وفي عام 1997، تم تسليم كل الجيل الثاني من أجهزة الطرد المركزي لإيران؛ وهو العام نفسه الذي قامت فيه السلطات الليبية، بالاتصال بخان؛ طلباً للمساعدة النووية. وقبل انتهاء تسعينيات القرن الماضي، تم تسليم معدات الطرد المركزي وأدوات صنع "القنابل" لكوريا الشمالية. وفي عام 2000، تسلمت ليبيا أول شحنة من أجهزة الطرد المركزي مع كميات من المواد الخام. وبحلول عام 2001، كان هناك ما يكفي من الأدلة على نشاطات خان، غير المشروعة، ومن الضغوط الأمريكية؛ كي يقرر الرئيس مشرَّف، إبعاد خان، عن منصب رئاسة مختبره. وتلا ذلك، نقل مجمع الشبكة إلى دبي؛ حيث كان يتم تلقي الطلبات من دون قيود، حتى احتجاز الباخرة (بي بي سي تشاينا)، المتجهة لليبيا في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003. وكانت هذه الباخرة التي ترفع علم دولة أنتيجوا، وتعود ملكيتها إلى شركة ألمانية، محملة بمعدات مَكِنات دقيقة، وأنابيب ألمنيوم، ومضخات جزيئية، ومكونات لبناء الآلاف من أجهزة الطرد المركزي الغازي.[43]

وفي آذار/ مارس عام 2003؛ أي قبل سبعة أشهر من احتجاز الباخرة (بي بي سي تشاينا)، بعث الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي، رسائل إلى المخابرات البريطانية يوحي لها فيها باستعداده لوقف جهوده الرامية إلى الحصول على أسلحة التدمير الشامل، مقابل إنهاء العقوبات المفروضة على بلاده.[44] وكان صانعو القنبلة في ليبيا، قد حازوا في بعض الأوساط، لقب "العصابة التي لا تمارس الانتشار النووي بصورة مباشرة"، كما أصبح واضحاً بشكل مؤكد لبعض أفراد أسرة القذافي، أن قيمة عامل الردع النووي ضد الولايات المتحدة الأمريكية - على افتراض أن المعدات التي جاءت من شبكة خان، وهي التي مايزال معظمها في الصناديق، سيمكن تشغيلها يوماً ما - أقل من قيمة حقوله النفطية المحتاجة إلى الاستثمارات الأجنبية بشكل ملح وماس؛ ومهما يكن من أمر، فقد جاءت حادثة احتجاز الباخرة المذكورة؛ لتسلط الأضواء على الأوضاع السائدة؛ فما كان من القذافي، إلا أن بادر إلى مبادلة مساعدات أجنبية في مجال التنقيب عن النفط بهذه الصناديق،

أما الأطراف المتلقون الآخرون في تجارة خان، غير المشروعة، فقد علقوا أهمية كبرى، على نظرية الردع النووي.

غير أن اتخاذ إجراءات عقابية ضد خان، كان يتطلب أدلة لا يمكن المراقبين دحضها؛ كتلك التي وفرها احتجاز الباخرة (بي بي سي تشاينا)؛ ومن هنا، فقد عرض الرئيس مشرف، على خان، أن يظهر على شاشة التلفزيون لتقديم اعتذار (باللغة الإنجليزية، لا باللغة الأوردية للمشاهدين الأجانب)؛ ليتم بعد ذلك، وضعه قيد الإقامة الجبرية.[45] وحاول خان، تسويغ بيعه مكونات القنبلة، من منطلق التضامن الإسلامي، وهي الحجة التي كان يمكن أن تكون أكثر إقناعاً، لو لم يكن قد حصل بالفعل على 8 ملايين دولار أودعها في مختلف المصارف، فضلاً عن كثير من الأصول والممتلكات العقارية،[46] كما لم يكن التضامن الإسلامي حجة مقنعة أيضاً؛ لتسويغ مبيعاته لكوريا الشمالية!!

إن عملية التعقب السرية التي نفذتها إدارة جورج بوش، وأفضت إلى احتجاز حمولة الباخرة (بي بي سي تشاينا)، تدخل في عداد العمليات الرائدة؛ بوصفها حركة انقلابية استخبارية رئيسية، ولقد كانت كذلك حقاً! ولكن ما لم يُقل بالفعل، هو أن عبد القدير خان، كان مدرجاً على قائمة المراقبين استخبارياً، حتى قبل فراره إلى باكستان عام 1975، من مكان عمله في هولندا، حاملاً معه مواصفات أجهزة الطرد المركزي ورسوماتها. وبات منذ ذلك الوقت، وما بعده، يشغل موقعاً مهماً في جهود باكستان الرامية إلى إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب الصالح لتصنيع القنابل؛ حيث إن ضرورته المفترضة – جنباً إلى جنب مع قدرته على قول الحقائق غير المريحة، وإثارة زوابع سياسية محلية – جعلته لا يتأثر بالأدلة المتزايدة التي تثبت حصول حالات الفساد الفاضحة التي اقترنت باسمه، وتلك المتعلقة ببرامج رحلات سفره غير المألوفة.

وقد يسأل سائل: لماذا استغرق الكشف علناً عن رحلة خان، كل هذا الوقت، من مشترٍ لمواد ومعدات نووية إلى مصدّرٍ لها؟ هنا تبرز إجابات معقولة عدة، ولكن ليس بينها ما يعد مقنعاً. لقد استغرقت الأجهزة الاستخبارية وقتاً ليس بالقصير؛ لجمع ما يكفي من

المعلومات؛ لإعداد قضية خاصة مقنعة؛ وحالما فعلت ذلك، فإن المعلومات المتوافرة كانت ماتزال غير كافية لإجبار السلطات الباكستانية على مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن فضح أمر رجل عمل بجد؛ لجعل نفسه فوق النقد والمحاسبة، بل لقد تدخلت الاستخبارات الغربية؛ لاكتشاف المزيد من نشاطات خان وعملياته. وفي وقت لاحق، قال جورج تينيت، وهو المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية: إن «من البدهي غريزياً عندما تعثر على بعض المعلومات الاستخبارية عن انتشار الأسلحة النووية أن تتحرك على الفور. ولكن يجب التحكم في ذلك الاندفاع والتحلي بالصبر لمتابعة تلك الارتباطات ومعرفة الاتجاه الذي تأخذك نحوه؛ ليتسنى لكَ عند اتخاذ الإجراء المناسب، أن تأمل بالقضاء على جذور الشبكة المعنية والفروع التابعة لها».[47]

غير أنه لم يكن في وسع السلطات الباكستانية، وضع آثام عبد القدير خان، في سجلات الماضي؛ لأن شبكاتها، وهي المكلفة بتوريد المعدات والأدوات النووية الحساسة، كانت ماتزال تمارس نشاطاتها؛[48] كما لا يمكن هذه السلطات أيضاً، أن تسمح لوكالات المخابرات الأجنبية باستجواب خان، بخصوص صادراته غير المشروعة، من دون أن تعرض للخطر أسرار الدولة المتعلقة بالاستيرادات النووية، ولا بد من القول هنا: إن إدارة القطاع النووي في باكستان قد شهدت تحسناً كبيراً منذ فرض الإقامة الجبرية على خان، في محل سكناه بإسلام أباد. وتتولى مهمة الرقابة الأمنية على المنشآت النووية الآن، شعبة الخطط الاستراتيجية التابعة لقيادة الأركان المشتركة، وهي التي تضم حوالي 10 آلاف موظف، يعمل معظمهم متخفياً لمراقبة كبار الموظفين، والمنشآت الصاروخية والنووية في البلاد.[49] كما قامت الشعبة ذاتها مؤخراً، بتطبيق برامج؛ بقصد التحقق من موثوقية العاملين، مستفيدة من التجارب المثلى الخارجية في هذا المجال، وقد تم التوصل إلى اتفاقيات مع الهند لرفع مستوى كفاءة خطوط الهاتف الساخنة، وتوفير إشعار مسبق عن تجارب إطلاق الصواريخ الباليستية، واتخاذ إجراءات ثابتة ومحددة في حال وقوع حوادث نووية. ومن المتوقع إدخال المزيد من التحسينات على التدابير الأمنية، وتدابير الحد من

المخاطر النووية؛ ولكن ستظل تحوم حول باكستان وصمة العار التي نجمت عن تحول بطل قومي إلى العنصر الأكثر ضرراً، في العالم لنظام منع الانتشار النووي.

وإذا كان عبد القدير خان، قد باع مواد تصلح لتصنيع القنابل طلباً للربح، فإن أسامة بن لادن، وهو الشخصية الرئيسية الأخرى في العصر النووي الثاني، قد سعى للحصول على مواد كهذه؛ لإحداث الأذى والضرر عامداً. إن عبد القدير خان، هو أحد أبناء الطبقة المتوسطة من الذين سعوا للارتقاء بأوضاعهم إلى مستويات أرفع، أما أسامة بن لادن، فقد زهد في حياة الثراء؛ كي يصبح رمزاً ثورياً. وبالنسبة إليه، فإن الثروة هي الوسيلة التي يستخدمها لبلوغ غايته الممثلة بإطاحة العائلة السعودية المالكة ومعاقبة أمريكا التي تتكفلها بالحماية؛[50] وبالمثل، فخان قد عمل على تمكين دول معنية من الحصول على "القنبلة"، وتحويلها إلى خطر تهدد به الولايات المتحدة الأمريكية. وليس هناك حتى الآن، دليل معلن يثبت قيام شبكة خان، ببيع معدات نووية لأشخاص يعملون لحسابهم الخاص؛ وفي مقدم هؤلاء: أسامة بن لادن نفسه؛ إذ ليس هناك شخص أوجد من المتاعب لواشنطن، أكثر مما فعل أسامة بن لادن باستخدام المتفجرات التقليدية ووقود الطائرات. ولكن طموحات أسامة بن لادن، كانت أعظم من ذلك؛ فقد كان يتطلع إلى الحصول على أسلحة نووية ومواد انشطارية. ويعود تاريخ التقارير الأولية التي تحدثت عن رغبة أسامة بن لادن في امتلاك أسلحة نووية، إلى عام 1993، عندما كان مقيماً في السودان.[51] غير أن تقارير وتقويمات أخرى؛ ومنها: "تقرير لجنة 11/ 9"، تبين أن اهتمام القاعدة بالمواد النووية، يعود إلى عام 1997،[52] أما جورج تينيت، المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية، فيعتقد بأن أسامة بن لادن، يعد حيازة أسلحة التدمير الشامل "واجباً دينياً".[53] وفي أواخر تشرين الأول/ أكتوبر عام 2001، قامت السلطات الباكستانية، باحتجاز ثلاثة من قدامى المسؤولين في المؤسسات النووية الباكستانية؛ وهم: سلطان بشير الدين محمود، وميرزا يوسف بيك، وعبدالمجيد، بعد أن قدمت واشنطن، أدلة دامغة تؤكد سفرهم إلى أفغانستان، ولقاءهم أسامة بن لادن والاجتماع إلى اثنين من أقرب معاونيه؛ وهما: أيمن الظواهري، والملا محمد عمر، زعيم حركة طالبان. ومحمود هو المدير السابق لهيئة الطاقة

الذرية الباكستانية، أما يوسف بيك وعبدالمجيد، فيعملان بإمرة محمود، وقد كانت سفراتهم إلى أفغانستان، تعكس - في ظاهرها - مدى التزامهم العميق، بدعم عمليات إغاثة اللاجئين هناك. وقد شغل محمود، قبل تقاعده من منصبه في هيئة الطاقة الذرية الباكستانية عام 1999، مناصب عليا في مفاعل (خوشاب) للمياه الثقيلة، وهي التي تستخدم لإنتاج البلوتونيوم، كما سبق له العمل في مجال تخصيب اليورانيوم، قبل تولي عبد القدير خان، إدارة هذا البرنامج، أما عبدالمجيد، وهو الذي تقاعد عام 2000، فقد كان خبيراً في الوقود النووي في المعهد الباكستاني للعلوم النووية والتكنولوجيا.

وفي السياق نفسه، تم احتجاز ما لا يقل عن خمسة عشر عالماً من العاملين في منشآت الطاقة الذرية الباكستانية؛ لاستجوابهم من السلطات الباكستانية، إزاء ما يتعلق بضلوعهم في نشاطات شبكة التصدير التابعة لخان، أو بزيارات قاموا بها لأفغانستان؛ للقاء زعماء القاعدة؛ ومن ذلك: رحلة تمت بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. ولكن هؤلاء قد أطلق سراح معظمهم على عجل، أما محمود وعبدالمجيد، فقد احتجزا طوال ثلاثة أشهر؛ ومن ثم فُرضت عليهما الإقامة الجبرية في منزليهما.[54] وأعقب ذلك، إعلان الحكومة الباكستانية، أن أياً من علمائها لم يقدم دعماً، إلى طالبان أو تنظيم القاعدة، وأنهم قد أدينوا وفق حكم قضائي خاطئ؛ لا بسبب نقل أسرار الدولة، أو مواد صنع "القنبلة". ولكن السلطات الباكستانية، لم تتح لأحد سبيلاً إلى الالتقاء بهؤلاء العلماء؛ لإثبات ما يمكن أن يكون خلاف ذلك.

ومهما يكن من أمر، فإن من الصعب، أن نستخلص من الأدلة الواهنة المتاحة علناً، أن العلماء الباكستانيين الذين سافروا إلى أفغانستان، كان لهم دور في مخططات خان؛ إذ إن مختبره كان في حالة تنافس ومختبر محمود لبناء القنابل والصواريخ؛ كما أن علاقة خان، بإدارة هيئة الطاقة الذرية الباكستانية، كانت متوترة إلى حد بعيد. ومع ذلك، فإن هذا؛ لا يعني - بالضرورة - عدم كون خان، قادراً على العمل خلسة، مع أفراد من موظفي هيئة الطاقة النووية الباكستانية؛ لتقديم العون إلى أسامة بن لادن وأتباع تنظيم القاعدة. وفي واقع الأمر، فإن تقديم المساعدة إلى هذا التنظيم، سيخدم جميع دوافع خان ومقاصده؛

وتلكم هي: جني الربح، وتعزيز التضامن الإسلامي، وتحدي الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن القاعدة ما كانت قادرة على الاستفادة بشكل جيد من أجهزة الطرد المركزي، واليورانيوم الخام، وتصميات القنبلة، وهي التي تمثل في مجموعها المخزون "التجاري" لشبكة خان؛ إذ إن ظروف البداوة التي يعيشها تنظيم القاعدة، تتطلب منتجات جاهزة للاستخدام، لا بنى تحتية؛ ولكي تتمكن خلاياها من أن تشكل تهديداً نووياً للولايات المتحدة الأمريكية نفسها، أو لقواتها العسكرية، أو لحلفائها، فإنها كانت بحاجة إلى الحصول على ما تعود ملكيته إلى طرف آخر من أسلحة نووية، أو يورانيوم عالي التخصيب، أو مواد مشعة تصلح بشكل مثالي لصنع قنابل "قذرة".

وبالنسبة إلى القاعدة، فإن باكستان ليست هي المصدر الوحيد المحتمل للحصول على مواد انشطارية أو إشعاعية؛ فأوزبكستان، تمثل مصدراً محتملاً آخر لهذا الغرض؛[55] لأنها تمتلك مفاعلاً للطاقة النووية، وعناصر وقود غير مشعة تحتوي على يورانيوم عالي التخصيب. وقد سبق أن نُقلت من أوزبكستان، كمية أخرى من اليورانيوم العالي التخصيب والوقود النووي إلى روسيا لغرض المزج، بمقتضى ترخيص من برنامج نان - لوغار، كما أن أوزبكستان، كانت قد ورثت من الاتحاد السوفييتي، منشآت ومراكز خاصة بالأسلحة البيولوجية والكيماوية.[56] وقد نقل عن محمود وعبدالمجيد - عند احتجازهما لغرض استجوابهما - قولهما للمحققين الباكستانيين: إن أسامة بن لادن، قد حصل على مواد مشعة من الحركة الإسلامية في أوزبكستان، لا على يورانيوم عالي التخصيب، أو بلوتونيوم، يمكن استخدامها في صناعة أسلحة نووية. ولم تكشف عمليات التفتيش، التي أجريت في منزل أقام فيه محمود، عندما كان في كابل، وجود مواد تصلح لإنتاج مثل هذه الأسلحة؛ ولكنها كشفت وجود نشرات وتقارير، تتناول الحرب البيولوجية، وخاصة مادة الإنثراكس.[57] وفي عام 2002؛ خلص أحد كتاب سيرة أسامة بن لادن، إلى "عدم وجود دليل على الإطلاق"، يثبت أن القاعدة قد نجحت في تحويل «أي من المواد الكيماوية والنووية التي كانت تدور في مخيلتها»، إلى أسلحة.[58]

وعبر خصائص: "عضو الحلقة الداخلية الضيقة" و"الشريد"، و"البائع" و"المشتري"، و"التاجر" و"الثوري"، وهي التي تميز بها عبد القدير خان وأسامة بن لادن (على التعاقب)، فإنهما قد جسدا - بذلك - طيفاً واسعاً من التحديات إبّان العصر النووي الثاني. وبرغم خضوعهما لرقابة مكثفة من كثير من أجهزة المخابرات، فقد كانا، حتى عام 2000، مايزالان قادرين على تنفيذ نشاطاتهما ومخططاتهما؛ ليعرضا بذلك، مثالين نموذجيين لكيفية وقوع أخطر الأسلحة والمواد في أيدي أخطر الأشخاص. وبدا كل من: خان وأسامة بن لادن، مقتنعَين بأن هذا السيناريو قد حُقق بالفعل؛ لاعتقادهما بأن الولايات المتحدة الأمريكية، تمتلك وفرة من الأسلحة النووية؛ والحال نفسها، تصح بالنسبة إلى إسرائيل أيضاً. وقد أضاف أسامة بن لادن، برويز مشرَّف، إلى قائمة أعداء الإسلام بعد 11 أيلول/ سبتمبر، عندما انقلبت الحكومة الباكستانية، ضد قيادات طالبان والقاعدة.

وليس خان وأسامة بن لادن، بحاجة إلى مد قنوات اتصال تجمع بينهما؛ لإحداث تحولات مهمة في سياسة الأمن القومي الأمريكي؛ فقد كانت احتمالات قيام تنسيق بينهما - أو عقد صفقات أخرى غير شرعية ومهلكة - فقط، كافية؛ لدفع إدارة بوش، إلى شن حربها على الإرهاب؛ فتم الزج بالقوات البرية الأمريكية في هذه المعركة، من دون مساعدة كافية على الإطلاق، وعلى نحو يدعو إلى الأسى، ودونما معرفة بالدول التي خاضت هذه القوات الحرب ضدها؛ بغية تحريرها؛ فالحرب في العراق، حققت لأسامة بن لادن، أمنيته في الحصول على أعداد لا حصر لها من المجندين الساخطين الذين سحقتهم الأحقاد والمظالم، ممن هم على استعداد لإعطاء حياتهم المختزلة أصلاً معنى، بالإضافة إلى منح عائلاتهم الإحساس بالفخر (وحوالات مالية!). إن العصر النووي الثاني برمته، يدور حول الحرب غير المتماثلة؛ وليس هناك بين أنماط حروب كهذه، ما هو أكثر إثارة للخوف وأصعب على المواجهة من نمط تقديم القرابين في عمليات التفجير الانتحاري. ولن يكون أي فعل من أفعال الدمار حرقاً، أشد خطورة من ذلك الذي سيكون مقترناً بـ "سحابة الفطر" النووية؛ وتلك كانت هي الحجة التي استند إليها بوش؛ لإطاحة صدّام حسين، والتي بدا واضحاً فيها، أن التهديد والرد عليه قد عزز أحدهما الآخر.

التوفيقيون ودعاة السيطرة

خاضت الولايات المتحدة الأمريكية، خلال العصر النووي الأول، تنافساً حاداً وصراعاً فعالاً ضد الاتحاد السوفييتي، أما في العصر النووي الثاني، فقد واجهت صعوبات جمة؛ للتكيف في إطار ثنائي تنافسي جديد. فقد كانت "نعمة" انهيار الاتحاد السوفييتي؛ قد تمخضت عن حالة من الزهو والاعتداد بالنفس، وحدوث تحولات ثانوية طفيفة؛ ومن ثم ظهور توقعات بأن السيطرة التي حُققت للولايات المتحدة الأمريكية بشكل مفاجئ وطريقة بيّنة، يمكن أن تفضي إلى انتهاج مواقف مرنة. وخلال فترة قصيرة أعقبت تفكك الاتحاد السوفييتي، تحول معسكرَا: "الصقور" و"الحمائم" القديمان؛ (وهما اللذان اختلفا حول قضايا الأسلحة النووية، ومراقبة الأسلحة، والمكانة المناسبة لأمريكا في العالم)، إلى دعاة للسيطرة، ومناصرين للوفاق. فكان مناصرو "الوفاق"، يأملون أن تعمل أمريكا، برغم أنها القوة المسيطرة، على إقامة برامج تعاونية لتخفيض التهديدات، من شأنها تقليل الأخطار النووية بصورة تدريجية مستقبلاً، ودعوا - أيضاً - إلى إبرام معاهدات جديدة؛ تستهدف التقليل من أهمية الأسلحة النووية، أما "المسيطرون"، فرأوا أن تفكك الاتحاد السوفييتي، يؤكد جدوى اتباع استراتيجية للأمن القومي تقوم على التلويح باستخدام القوة، ويدعم الرؤية غير التسويغية لاستخدام القوة الأمريكية. ومن وجهة نظرهم، فإن السيطرة الأمريكية لا يجوز تقييدها أو الحد منها من خلال الدخول في معاهدات، إما أن تُبنى على مبدأ التكافؤ والمساواة، أو تختزل الخيارات العسكرية الأمريكية.[59] وقد وضع مثل هذه المخططات المختلفة قيد التجربة، خلال إدارات بيل كلينتون وجورج بوش.

لقد بدأ العصر النووي الثاني، وهو يحمل معه مؤشرات كافية لإنجازات واعدة. وخلال الولاية الأولى لإدارة كلينتون، أحرزت مبادرات نان - لوغار، تقدماً مدهشاً؛ إذ تم تفكيك القاذفات والصواريخ والغواصات العتيقة التي كانت في حوزة الاتحاد السوفييتي السابق، وأمكن نقل آلاف الأسلحة النووية من مواقع نائية من الاتحاد

السوفييتي إلى مواقع تخزين أكثر أمناً وقرباً. ونجحت إدارة كلينتون، في الوقت نفسه، في إقناع أوكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء، بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ بوصفها دولاً غير نووية؛ فتمكنت بذلك، من إعادة الروح إلى جهود منع الانتشار النووي.

وهذه إنجازات تاريخية حقاً! غير أن برامج نان - لوغار، فقدت القوة الدافعة لها، بدلاً من اكتسابها، خلال النصف الأخير من إدارة كلينتون؛ وتعزى هذه المشكلة - في أحد جوانبها - إلى أن روسيا، وهي ميدان العمل الرئيسي، كانت شريكاً مخيباً للآمال. ومع ذلك، فقد ساور موسكو، شعور مماثل حيال واشنطن، وخاصة بعد أن حل جورج بوش، محل كلينتون، وبدأ بإلغاء بعض قيود المعاهدات التي تصب في مصلحة موسكو، وتعزيز علاقات بلاده بالدول المحيطة بروسيا؛ وما لم يكن مستغرباً! هو أنه كلما ازدادت روسيا ميلاً إلى النزعات الاستبدادية، تحت قيادة فلاديمير بوتين، (وهو الذي ولِّي السلطة في كانون الأول/ ديسمبر عام 1999)، ازدادت صعوبة تطوير شراكة قوية فعالة؛ للحد من الأخطار النووية.

إن تردي الأوضاع في روسيا على هذا النحو، ما هو إلا أحد خيوط هذه القصة المثبطة للهمم؛ فالسنوات العشر التي فصلت بين انهيار الاتحاد السوفييتي، وهجمات 11 أيلول/ سبتمبر، كانت فترة الفرص الضائعة، والأولويات غير الحكيمة، والتحولات التي تتصف بالحماقة، في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فالولاية الثانية لإدارة الرئيس كلينتون، شكّلت تحولاً متواصلاً عن متابعة الأخطار النووية المتزايدة. فقد صعّدت الأغلبية الجمهورية، وهي التي تكرر وجودها في الكونجرس، من الحماقة الجنسية المروعة التي أقدم عليها الرئيس كلينتون؛ لتصل إلى إجراءات اتهام بالتقصير؛ انطلاقاً من فكرة احترام المبادئ السامية لسيادة القانون، وقدسية الإجراءات القضائية. وأصبح مثل هذا الاتهام، أداة "للإخصاء" على المستويين: السياسي والإعلامي. ويقرر مجلس الشيوخ أخيراً، رفض إطاحة كلينتون، ولكنْ، ليس قبل تلطيخه بوصمة العار. وخلال الفترة بين اعتراف

كلينتون، بفضيحته الجنسية في 17 آب/ أغسطس عام 1998، وتصويت مجلس الشيوخ في 12 شباط/ فبراير عام 1999، فإن بحثاً ظهر على قاعدة بيانات "لكسيس نكسيس Lexis Nexis"، قد ضم 82329 مرجعاً يتعلق بمونيكا لوينسكي، المتدربة التي شُغِف بها الرئيس؛ مقابل 10253 مرجعاً تخص أسامة بن لادن، وأربعة فقط لعبد القدير خان.

وخلال تلك الحقبة المحفوفة بالمخاطر، رفض الجمهوريون في مجلس الشيوخ، بإجراءات موجزة، ومن دون تردد، إبرام معاهدة لحظر التجارب النووية في جميع الأوقات؛ وهي التي كانت، طوال عقود، تشكل العنصر الرئيس في السياسة الأمريكية في مجال منع الانتشار النووي، والعمود الفقري لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ لأن اهتمام الكونجرس، كان منصباً على أمور أخرى؛ فلجنة الإصلاح الحكومي التابعة لمجلس النواب، وهي التي مثلت الفريق الأبرز في إدارة كلينتون، قد أصدرت ما لا يقل عن 1052 مذكرة استدعاء خلال الفترة 1997 – 2002؛ للتحقيق في مخالفات للقواعد الديمقراطية، أما اللجان التي قادها الجمهوريون، فقد أمضت 140 ساعة في جلسات استماع لإقرار قائمة بريد إدارة كلينتون، الخاصة باحتفالات عيد الميلاد، والتحقق من احتمال كونها قد استخدمت استخداماً غير سليم أو لا؛ أداةً لجمع "التبرعات السياسية"؛ وعلى سبيل المقارنة، فقد أمضى الكونجرس، وهو الذي كان تحت سيطرة الجمهوريين، اثنتي عشرة ساعة فقط، في عقد جلسات استماع، بشأن الممارسات التي ارتكبت في سجن "أبو غريب"، والتي ألهبت مشاعر الغضب في العالم الإسلامي إلى حد كبير.[60]

وقد كان الرئيس كلينتون، في سياق مساعيه ليكون وسيط سلام بين إسرائيل والقيادة الفلسطينية، واتقاء هجمات منتقديه، يواجه بالفعل صعوبة فائقة، في تركيز اهتمامه على مسألة زوال الزخم الذي كان يسهم في تنشيط برامج نان – لوغار؛ فضلاً عن إخفاقه في مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة؛ لتفكيك قاعدة عمليات أسامة بن لادن، في أفغانستان، في وقت لم توفر فيه باكستان، المساعدة المطلوبة، إضافة إلى ضآلة الإمكانات الاستخبارية الأمريكية في المنطقة. وعندما وافق كلينتون، أخيراً، على اتخاذ إجراء عسكري ضد القاعدة

في أفغانستان، بشكل ضربات غير مؤثرة بصواريخ كروز في آب/ أغسطس عام 1998، فقد اتهم على نطاق واسع، بأنه إنما كان يحاول صرف الاهتمام، عن فضيحة مونيكا لوينسكي.

11 أيلول/ سبتمبر والرئيس جورج بوش

إن أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، بوقع صدمتها الشديد، كانت بمنزلة تنبيه للأمة الأمريكية للأخطار التي ينطوي عليها التطرف الإسلامي، ولما يشهده العصر النووي الثاني من وقائع مرة؛ وإذا ما أضفنا الإرهاب النووي المحتمل، إلى القائمة التي تضم الأسلحة النووية السائبة، والمواد الانشطارية غير الخاضعة للرقابة، فإن هذا في مجمله، سيتطلب تركيزاً ذهنياً. والمشكلة التي شخصها الرئيس جورج بوش، محقاً بقوله: إنها تكمن في «وقوع الأسلحة الخطيرة في أيدي الأشخاص الأكثر خطورة»، قد تطلبت بالفعل، صوغ استراتيجية كبرى جديرة بها. ولقد تميزت "الحرب على الإرهاب"، بقدر من الطموح، يتناسب وحجم هذه المشكلة التي يراد قهرها. وقد كان من الجيد اختيار هذا الوصف؛ لحشد الدعم السياسي المحلي وإسكات المعترضين؛ ولكن اختياره يغدو سيئاً إذا كان يراد لهذه الحرب النجاح في المشكلة القائمة.

لقد أنهت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، جولات الجدل الدائر بين دعاة السيطرة والتوفيقيين؛ وتحول مركز التجارة العالمي إلى "أرض الصفر" ground zero، الجديدة للعصر النووي الثاني؛ فبعد الظهور البشع "للقنبلة"؛ لوضع حد للحرب العالمية الثانية، جُسدت ردة فعل المثاليين بالدعوة إلى مؤسسات راديكالية جديدة، وإعادة تعريف السيادة الوطنية؛ لغرض التعامل وهذا الخطر النووي غير المسبوق. وتعهدت مجموعة من الحكماء، ومن صنّاع القنابل، ومن علماء بارزين، بقيادة" دين أتشيسون، وديفيد ليلينثال، وروبرت أوبنهايمر، بوضع خطط لعالم خالٍ من الأسلحة النووية، تخضع فيه وسائل إنتاج الأسلحة النووية لسيطرة منظمة دولية، يتولى إدارتها موظفون دوليون. وطرحت هذه الخطة للنقاش، في منبر جديد أسس؛ للمحافظة على السلام، هو الأمم المتحدة. ومع أن تلك

الخطط الطموح، كانت جديرة بمواجهة مشكلات الحاضر التي لم يسبق لها مثيل، إلا أنها لم تكن قادرة على قهرها؛ فالقوة التي تتميز بها "القنبلة"، وغياب الثقة بين القوى العظمى، كانا أكبر من أن يتيحا لخطة أتشيسون - ليلينثال، فرصة للنجاح.

وبعد سقوط البرجين التوأمين، بلغ التعاطف العالمي وأمريكا، أعلى مستوياته على الإطلاق؛ فها هي ذي الدولة العظمى في تاريخ العالم تُضطهد؛ بوصفها ضحية لا حول لها ولا قوة؛ في وقت تملك فيه إدارة بوش، مجالاً واسعاً للرد وقدرة كبيرة عليه؛ فكانت تلك بالنسبة إلى أمريكا، هي "لحظة الأحادية القطبية"، وهذا هو عنوان مقالة كتبها المنظّر البارز تشارلز كراوتهامر، يوم كان الاتحاد السوفييتي يتفكك أجزاء متناثرة. وبعد الظهور الصادم "للقنبلة"، تجمع الدبلوماسيون؛ لمناقشة التدابير العلاجية. غير أن كراوتهامر، وآخرين من أنصار توظيف قدرة القوة الأمريكية على إحداث التغييرات الجذرية، لم يقفوا في صف هذا المجمع الدبلوماسي السري، بل قد خرجوا بصوغ لمفهوم "لحظة الأحادية القطبية"؛ بوصفه خياراً أساسياً بين القوة أو الدبلوماسية.

والوقت قد حان - كما يرى كراوتهامر - لنبذ المواقف التسويغية بخصوص استخدام القوة؛ لتحقيق المصالح الوطنية؛ أي وقف تقديم فروض الطاعة بشكل زائف، إلى مقام "تعددية الأطراف" الزائف هو الآخر؛ في وقت «تتصرف فيه القوة العظمى المسيطرة بشكل منفرد، من حيث الأساس؛ ولكنها؛ بسبب شعورها بالحرج حيال هذه الفكرة، ولأنها ماتزال تتعبد في محراب الأمن الجماعي، تلجأ إلى استئجار باخرة هنا، وتجنيد فرقة هناك، والتماس بركات الجميع؛ لا لشيء إلا لكي تضفي على تحركاتها الانفرادية، بريق الجماعية».[61] والأخيار يطبقون الأحكام التي احتوتها المعاهدات الدولية، بينما يهزأ بها الأشرار. فلماذا، إذاً، يجب على الولايات المتحدة الأمريكية، أن تحدد خياراتها العسكرية بالدفاع عن التزاماتها العالمية، ونمط عيشها؟ ولماذا يجب عليها تقييد تحركاتها؛ بفعل حياء الحلفاء وعجزهم؟[62]

ويتردد بين سطور الحديث المؤثر كراوتهامر، صدى مقولة شهيرة لباري جولدووتر، أطلقها في أثناء حملته الانتخابية الرئاسية لعام 1964، وهي أن التطرف في الدفاع عن الحرية

ليس رذيلة، وأن الاعتدال؛ لتحقيق الحرية ليس فضيلة. وفي بيئة التنافس وسباق التسلح النووي الناشبين بين القوى العظمى، بدا شعار جولدووتر، مخيفاً بشكل مطلق، أما اليوم، فإن دعوة كراوتهامر، تقابل بإيجابية كبرى؛ إذ هي تأتي في مرحلة لم يسبق لها مثيل من التفوق العسكري الأمريكي.

ولعل ما افتقر إليه إعلان كراوتهامر، المدوي هذا، الداعي إلى استخدام القوة العسكرية، من دون بيانات تسويغية، هو الإشارة إلى المبدأ الكلاسيكي الذي ورد نصه في إعلان الاستقلال الأمريكي، بخصوص تقديم الاحترام اللائق لوجهات نظر البشر. وبدلاً من ذلك، فإن القوة الأمريكية الآن – بحسب كراوتهامر – لا نظير لها إلى حد أن التطبيق الناجح لهذه القوة سيمنحها شرعيتها؛ ولذا، فإن عملية بناء المعايير والأعراف يجب – من الآن فصاعداً – أن تأخذ في حسبانها، مبدأ "الاستثنائية" الأمريكية. وإن كان الوقوف على وجهات نظر الدول الأخرى بدا تصرفاً منطقياً من الآباء المؤسسين، يوم كانوا يحكمون أمريكا الناشئة، فإنه ليس كذلك، بالنسبة إلى أمريكا التي انتصرت في الحرب الباردة، والقوة العظمى "الأوحد" في العالم.

وإثر 11 أيلول/ سبتمبر، كان لا بد من نشوء أمريكا جديدة؛ جزء منها يرتد إلى عصر سابق؛ وآخر يؤدي دور قوة التغيير لحقبة قادمة؛ وعلى سبيل المثال، فإن البرنامج التلفزيوني "الأب يعرف أفضل"، وهو الذي عرض في خمسينيات القرن الماضي، قد نُقل إلى أرض الواقع، بعد إجراء تغيير جذري عليه؛ فلم يعد الممثل الطيب القلب روبرت يونغ، يقوم بدور الأب المطلق الصلاحية، بل صار يؤديه – الآن – ثنائي مكون من ديك تشيني، نائب الرئيس؛ ودونالد رامسفيلد، وزير الدفاع. وفي مهمتهما التثقيفية؛ نجد أنهما يستهدفان "المقرر"[63] جورج بوش، الرجل الذي تمّت ترقيته إلى موقع الرئيس، قادماً من قصر الحاكم في أوستن (تكساس)؛ حيث كان يشغل منصباً زاخراً بالرمزية؛ إذ إن كثيراً من صلاحياته التنفيذية، تم التنازل عنه لمجلس الولاية التشريعي.

وقد جسد جورج بوش، دور "الابن المحظوظ"، الذي غنى له فريق "كريدينس كليرووتر ريفايفل Credence Clearwater Revival"، في أثناء حرب فيتنام، والذي جاء إلى الدنيا "وبيده ملعقة فضة"، وصار يتنقل بنعومة ويسر في جوانب الحياة المختلفة، بينما يساق الآخرون إلى الحرب. لم يكن فضولياً، أو ليشغل باله بشيء؛ وقد حصل على كثير من الدرجات العلمية من أرقى المعاهد التعليمية الأمريكية؛ وتوجه - من ثم - ليجرب شيئاً آخر، وكأنه حق اكتسبه بالفطرة. وهنا بدا عليه التعالي والتكبر؛ بوصف ذلك تطوراً بدهياً؛ وإن تلاشت فيه حالة التخبط والعشوائية عندما عثر على زوجة صالحة، وعلى مخلصه يسوع المسيح؛ وهكذا، وبعد أن اجتاز مرحلة التجدد والتحول هذه؛ بفعل عقيدته الدينية، اكتسب الثقة والطموح، وبدأ يعد عدته؛ لخوض تحدي العمر بالنسبة إليه.

وإلى ماعدا جارته المكسيك، قام بوش، بثلاث رحلات إلى دول أجنبية قبل أن يصبح رئيساً؛ فقد قام عندما كان طالباً في الجامعة، بزيارة والده الذي كان سفيراً لدى الصين، وترأس من بعد، وفد الولايات المتحدة الأمريكية؛ للاحتفال بيوم الاستقلال في غامبيا خلال فترة حكم والده. وعندما كان يفكر في ترشيح نفسه للرئاسة، قام بزيارة ابنتيه في إيطاليا، قبل أن ينضم إلى عدد من الحكام؛ للقيام بجولة في الشرق الأوسط.[64]

وتمّ توليف مقتطفات قصيرة مقتضبة، اقتطعت من خطابات سابقة، ودارت حول المصالح الوطنية، والحاجة إلى إعادة بناء مؤسسة عسكرية، استنزفت قدراتها عمليات حفظ السلام، ومهمات إعادة بناء الدول، ليُصاغ بها البيان الرئيسي الخاص بالأمن القومي الذي أعلنه خلال حملته الانتخابية الرئاسية. ولعل المقتطف الأجدر بالذكر من سواه، هو ذلك الذي جاء في خطاب ألقاه أمام جمعية "قدامى محاربي الحروب الخارجية"، في ميلووكي؛ حيث وعد المرشح بوش، بإصلاح "مؤسسة عسكرية آخذة في الانهيار":

«الأسباب واضحة: الافتقار إلى المعدات والمواد، قلة في عدد العاملين في الوحدات، والانتشار على نطاق أوسع مما يجب، وعدم تخصيص وقت كافٍ لقضائه مع الأسر، وجنود يقتاتون بكوبونات الطعام، إضافة إلى آخرين يقيمون في مساكن بائسة. إن لدينا أنا وديك

تشيني، رسالة بسيطة نبعث بها اليوم إلى رجالنا ونسائنا في الجيش، وإلى آبائهم وأحبائهم، وكل من يساندونهم...، العون في طريقه إليكم!».[65]

وكانت قضايا الأمن القومي وشؤونه، يديرها في أثناء هذه الحملة، فريق يضم أولئك الرموز الفاعلين، وهم المقتدرو الطموح والواثقون من أنفسهم، بقيادة كونداليزا رايس، وبول وولفويتز، وروبرت بلاكويل، وغيرهم، ممن وُلُّوا مناصب رسمية رفيعة في إدارة الرئيس جورج بوش الأب؛ ومافتئوا منذ ذلك الوقت، ينشدون تولي مهمات كبرى وصعبة في إدارة أخرى لآل بوش.[66] ويرى هؤلاء، أن ذهن بيل كلينتون، كان مشغولاً أكثر من اللازم بجملة من الاهتمامات والتطلعات الحماسية الساذجة؛ ومنها: سعيه لإحلال السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وإرسال قوات أمريكية لخوض حروب في البلقان – مثلاً – لمنع أشخاص، يضمرون عداوات قديمة من التصرف بشكل فاضح أو صورة خطيرة، أما إدارة بوش الجديدة، فستلتزم قواعد واستراتيجيات أخرى مختلفة؛ وهي تلك التي استعرضتها كونداليزا رايس، وهي التي كانت ستعين قريباً مستشارة للأمن القومي، في مقالة نشرتها لها مجلة **الشؤون الخارجية**. واشتملت قائمة انتقادات رايس، لإدارة كلينتون، المنصرفة على إخفاقها في ترتيب أولوياتها، عندما سعت لتقديم نفسها على أنها «تعني كل شيء بالنسبة إلى كل الناس». وتعهدت بأن إدارة جمهورية جديدة، ستجعل الولايات المتحدة الأمريكية تولي ثانية، المصلحة القومية العامة جلَّ اهتمامها، بدلاً من الانغماس في الأوهام والتخيلات "الويلسونية"؛ [نسبة إلى الرئيس وودرو ويلسون]؛ مثل: كون مساعي كلينتون، الرامية «إلى وضع "معايير" للسلوك على المستوى الدولي، تعد تضليلية في أفضل وصف لها»؛ حيث بلغت – المساعي – مستويات «وبائية».

وتعهدت رايس أيضاً، بأن الإدارة الجمهورية الجديدة، ستضع حداً للإهمال الذي تعانيه القوات المسلحة الأمريكية؛ إذ إن سوء استخدام إدارة كلينتون، هذه القوات المسلحة، نجمت عنه آثار «مدمرة: فقد تدنى مستوى الجاهزية العسكرية، وتراجعت الإمكانات التدريبية...، وهبطت المعنويات، والتهمت الخدمات المعدات المتوافرة...، وعلاوة على ذلك، بدأت الإدارة نشر القوات الأمريكية في الخارج بخطوات ووتائر

محمومة...، والوسائل المستخدمة غير متوائمة والمهمات المخصصة لها، والقوات المسلحة المنهكة فعلاً، (كما هو متوقع)، باتت قريبة جداً من حافة الانهيار»؛ فكانت النتيجة «إهمالاً غير عادي للمسؤوليات الموكلة إلى القائد العام». كما أن تعامل كلينتون، إزاء الحرب في كوسوفو، جوبه بازدراء شديد جداً؛ نظراً إلى أنها «أديرت بشكل غير كفء؛ وهو ما يعزى، أولاً، إلى أن الأهداف السياسية التي وضعتها هذه الإدارة للحرب بقيت متقلبة، وثانياً إلى أنها – أي الإدارة – لم تكن منذ البداية، قد التزمت استخدام القوة العسكرية بصورة حاسمة»؛ ومن هنا، فإن الدروس الأساسية التي يجب استيعابها من سوء استخدام إدارة كلينتون، للقوات المسلحة، تكمن فيما يأتي: «إذا كان الأمر يوجب القتال، فعليك أن تعد العدة لتحقيق الانتصار، كما يجب أن يكون هناك أيضاً، خطة عمل سياسية تتيح لنا سحب قواتنا»؛ وهكذا، فلا يجوز تكرار أخطاء كلينتون؛ «فعلى الرئيس أن يتذكر دائماً أن المؤسسة العسكرية...، ليست قوة سلام مدنية، كما أنها ليست حاكماً سياسياً. وهي حقاً! لم يتم إعدادها لبناء مجتمع مدني».[67]

وبعد 11 أيلول/ سبتمبر، ألقي جانباً دليل "القواعد والاستراتيجيات الأخرى المختلفة" هذا؛ فها هو ذا جورج بوش يولد ثانية؛ ولكنه هذه المرة بجزأين: أحدهما مثالي "ويلسوني"، وآخر تدميري. وكان لا بد من إطلاق مبادرات جديدة؛ لاتقاء خطر التطرف الإسلامي. وهناك أعداء خارجيون يقعون بالفعل، في مجال الرؤية المجردة؛ حيث ضمنوا لأنفسهم ملاذات آمنة في أفغانستان وباكستان؛ ولكن هناك غيرهم يختفون في أماكن أخرى، يعدون الخطط لإقامة محارق كبرى.

ويخرج الرئيس بوش، من تحت نيران 11/ 9، وآلامها بمهمة جديدة: فهو المدافع عن الأمة ضد المتطرفين الإسلاميين. وكان السيناتور هنري كابوت لودج، قد قال مرة عن خصمه اللدود، الرئيس وودرو ويلسون: «لو أنه كان جندياً، ورجلاً ذا مزاج قتالي، لكانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في خطر عظيم».[68] ومع أن الرئيس جورج بوش، لم يخدم في ساحات القتال في فيتنام، إلا أنه كان من دون شك رجلاً ذا مزاج قتالي.

وبرغم افتقار الرئيس إلى الخبرة الكافية التي تدعوه إلى الحذر عند اتخاذ القرار، وإلى الدراية بشؤون العالم الذي كان يوشك على قلب أوضاعه رأساً على عقب، فإن الأمة بدأت تتأهب لمواجهة الحرب. والحرب الوقائية، بوجه عام، ليست تقليداً عسكرياً أمريكياً. وكما كتب برنارد برودي، خلال نقاشات سابقة، تمّت في أمريكا حول هذا الموضوع، فإن المزاج العام «لا يميل إلا إلى دعم الأفعال الجريئة حقاً؛ استجابة لغضب عارم وتوافر مخاوف شديدة»، وكلا الأمرين كان حاضراً بأقصى قدر بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. ويمضي برودي، قائلا: «إن اتخاذ قرار بالإقدام على "إجراء مناسب في الوقت المناسب"، قد يتطلب أن يكون الرئيس على درجة غير عادية من القناعة والعزم، بل لا تكاد تقف عند حد».[69] ولقد كان لدى الرئيس جورج بوش، تلك القناعة وذلك العزم؛ وها هي ذي الآن حملة مقدسة جديدة في متناول اليد.

وعلى نحو مثالي، تمّ تجسيد المزاج العام والمواقف الأخلاقية التي ارتبطت بتلك اللحظة في بنود وثيقة "استراتيجية الأمن القومي"، وهي التي أصدرتها إدارة بوش، بعد مضي سنة واحدة على هجمات 11/ 9. وتم في الوقت نفسه، تجاهل مقاربة "أمريكا أولاً"، وهي التي كانت قد ارتكزت على منهج الواقعية، واستعيض عنها بأجندة طموح، شكّلت الحماسة الدينية التبشيرية المنطلقَ الرئيس لها؛ وهكذا، دخلت الإدارة المعركة ضد التطرف الإسلامي، واتخذت من استراتيجية الأمن القومي لعام 2002، الوثيقة الأساسية لهذه الحملة المقدسة. وفيما يأتي عينات مقتضبة مما جاء فيها:

- «إن قيم الحرية هذه، تظل صحيحة وحقيقية بالنسبة إلى كل شخص في أي مجتمع كان».
- إن هدف استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، هو «إيجاد توازن للقوى؛ دعماً للحرية الإنسانية».
- «سوف ندافع عن السلام، بمحاربة الإرهابيين والطغاة، وسوف نصون السلام، ببناء علاقات جيدة بين الدول الكبرى، وسنعمل على توسيع رقعة السلام من خلال دعم المجتمعات الحرة والمتفتحة في أي قارة كانت، كما سنعمل على تشجيعها».

- «وسوف تتصدى أمريكا، لمثل تلك التهديدات الناشئة قبل اكتمال تكونها...؛ وسيحكم التاريخ بقسوة على أولئك الذين كانوا شهوداً على قدوم ذلك الخطر، وعجزوا عن التحرك في وجهه».

- وفي هذا العالم الجديد الذي دخلناه، فإن «الطريق الوحيدة للسلام والأمن، هي طريق التحرك الفاعل».

- سوف نحمي أمريكا، «بتشخيص الخطر الذي يتهددنا، وتدميره، قبل أن يبلغ حدودنا».

- إن «هذه الاستراتيجية، ستقلب هذه المحنة إلى فرصة لبلوغ أهدافنا».[70]

وقد جاءت هذه البنود؛ لتصهر في بوتقة واحدة، عناصر الإيمان الحقيقي لجورج بوش، وعدم إلمامه بالأماكن النائية، مع مشاعر تشيني ورامسفيلد، بالارتياح حيال الاستخدام الفظ للقوة الأمريكية؛ فجاء المزيج المتحقق العالي النوعية، وهو المؤلف من اندفاع حماسي شديد لإحداث التحول وواقعية مفرطة، فريداً من نوعه في تاريخ سياسات الأمن القومي الأمريكية. وبطبيعة الحال، كانت أفغانستان، هي مركز الاهتمام الرئيسي المباشر؛ حيث يجب إلحاق هزيمة منكرة بالقاعدة وطالبان. وبؤرة الاهتمام اللاحقة كانت العراق، وهو الذي ما كان يمكن تخيل الحرب ضده، لولا الهجمات المفاجئة التي شنت على أهداف ذات مدلولات رمزية واضحة فوق الأراضي الأمريكية.

وقد تم التعبير عن الواقعية المفرطة التي انتهجتها الإدارة، من خلال تشكيك عميق بقدرة المؤسسات المتعددة الأطراف، والجهود الدبلوماسية التقليدية، على درء التهديدات الناجمة عن وقوع الأسلحة الأشد فتكاً في أيدي الأشخاص الأكثر خطورة، أما اندفاع الإدارة الحماسي لإحداث التغيير، فقد تم تطبيقه على مشروعات طموح إلى أبعد الحدود؛ ولعل أبرزها، إعادة بناء العراق؛ وهو المشروع الذي صار يتم الدفاع عنه لاحقاً بعبارات أكثر تعظيماً؛ كإعادة بناء الشرق الأوسط الكبير وإشاعة الديمقراطية فيه. ويقول نيكولو

مكيافيلي، في كتابه الأمير: «لا شيء يصعب على التخطيط، ويُشك في نجاحه، ومن الخطر إدارته، أكثر من إيجاد نظام جديد للأشياء».[71] وبدا أن بوش وتشيني ورامسفيلد، كانوا أكثر طموحاً من مكيافيلي.

وقد كان الرئيس بوش، ومستشاروه المقربون منه، قد آمنوا بعمق، أن «التحركات الجريئة» لا يجوز السماح بأن ينتقص منها المتخوفون، أو البيروقراطيون الحذرون، والمعارضون المشككون، والذين يبنون مواقفهم على الحدس والتخمين. إن أعضاء هذا الفريق القيادي، لم يشغلوا مناصبهم في وقت الأزمة؛ كي يواجهوا الأحداث البالغة الأهمية من دون مبالاة؛ ولكي يرسموا معالم المستقبل، فقد كانوا على استعداد للأخذ بزمام المبادرة، وقبول سهام النقّاد ونيرانهم، وانتظار حكم التاريخ. لقد تصرفوا بعزم وتصميم ثابتين؛ ليقولوا: إنهم هم، لا أعداؤهم اللدودون، من سيملي قواعد الاشتباك في حرب، تستحق التضحية بدماء أمريكا وثرواتها. وجوهر الزعامة إبّان الأوقات العصيبة – في تقديرهم – يكمن في مبدأ الأمر الواقع.

وربما لا يبدو هذا المزيج من الواقعية المفرطة والرغبة الحماسية في إحداث التغيير صحيحاً في وقت واحد بعينه، أو متناقضاً على أقل تقدير؛ فهل يمكن قادة الولايات المتحدة الأمريكية، أن يكونوا مفرطين في الواقعية، ومثاليين بشكل غير اعتيادي، في الوقت نفسه؟ إن سياسة الأمن القومي الأمريكي، في واقع الأمر، طالما عكست هاتين النزعتين، ولكنها نادراً ما فعلت ذلك إلى هذا الحد، بل لم تعكسهما معاً بشكل متزامن قط. لقد تمكنت إدارة بوش، من تحقيق هذا الاندماج، برفضها السماح لشكوكها العميقة، في قدرات الدبلوماسية التقليدية والمؤسسات المتعددة الأطراف، أن تفضي إلى إحساس بالانهزامية؛ وهو رد لم يكن مقبولاً قط، على التحديات التي كانت تواجه أمريكا، وبدلاً من ذلك، فإن الحلقة الداخلية في الإدارة، عقدت عزمها على تبني مبادرات بطولية لدحر الشر، وتعزيز دعائم الحرية، وإعادة تشكيل العالم؛ انطلاقاً من موقف قوة لم يسبق لها مثيل. إن المفهوم الأساسي الذي يمكن أن يقف وراء حرب وقائية، تشن ضد العراق، ربما لا

يمكن تنفيذه إلا ضمن سياق "الرؤية ما بعد 11/ 9"؛ وهي القائلة: إنه ليس كافياً اتخاذ أنصاف التدابير؛ لمواجهة تهديدات عدت تهديداً لوجود الأمة ذاته؛ وأنه يجب تبني خيارات صعبة لتفادي الكارثة. ومرة أخرى، فإن الأفضل أن تكون آمناً، بدلاً من أن تكون نادماً. وهكذا، فقد تكونت نقطة التجمع هذه؛ لتضم هذا الحشد من الرجال واللحظات، في حالة من التناقض التام، في الدولة الأقوى في العالم، وهي ترفض الوضع القائم، بدلاً من السعي لتثبيته.[72]

وبعد إيقاع الهزيمة بقيادة طالبان والقاعدة، اتجهت الحلقة الداخلية لإدارة بوش، بكل اهتمامها نحو تهيئة حملة عسكرية ضد صدّام حسين. وكان هذا الخيار المصيري، مدرجاً في الأصل على قائمة مهمات الماضي غير المنجزة، وكان يوشك أن يرتهن المستقبل؛ فالرئيس جورج بوش الأب، كان خلال الحرب الأمريكية الأولى ضد صدام حسين، قد قرر هو ومستشاروه المقربون عدم الإيغال في دحر القوات العراقية باجتياح بغداد، وجلب الطاغية إلى العدالة. وحين سُئِل عن هذا القرار، رد ديك تشيني، وهو الذي كان وزير الدفاع آنئذٍ، أن إسقاط صدّام حسين، غير جدير بمثل هذه التكلفة.

«لو ذهبنا إلى بغداد لكنا وحدنا تماماً، ولن يكون معنا أحد؛ وسيتحول الأمر إلى احتلال أمريكي للعراق، ولم تكن أي من القوات العربية، وهي التي كانت راغبة في القتال إلى جانبنا في الكويت، راغبة في غزو العراق؛ وإذا ذهبنا إلى العراق، واستولينا عليه، وأسقطنا نظام صدام حسين، فمن كنا سننصب بدلاً منه؟ هذا الجزء من العالم متقلب إلى أبعد حد؛ وإذا أُسقطت الحكومة المركزية في العراق، فعندئذٍ يمكن بسهولة مشاهدة العراق، وهو يتناثر أشلاء: فالسوريون يطمعون بالحصول على جزء منه، وهو المنطقة الغربية؛ بينما يطالب الإيرانيون بالجزء الشرقي، وقد حاربوا من أجل ذلك، مدة ثماني سنوات، أما في الشمال فلديك الأكراد، وإذا أفلت زمام السيطرة، وانضم الأكراد إلى أولئك الموجودين في تركيا، فسيكون في هذا تهديد لسلامة أراضي تركيا. إن المضي بعيداً إلى ذلك الحد، والاستيلاء على العراق، كانا سيشكلان مأزقاً حاداً. والمسألة الأخرى هي

مسألة الضحايا. فقد كان الجميع مبهورين بحقيقة قدرتنا على إنجاز المهمة بالعدد القليل الذي كُبِّدناه من الإصابات. ولكنْ، في نظر أسر الجنود الأمريكيين المائة والستة والأربعين الذين قتلوا في العمليات الفعلية، فإن الحرب لم تكن رخيصة الثمن. وبالنسبة إلى السؤال الموجّه للرئيس، وهو المتعلق بذهابنا إلى بغداد أو عدمه، وتكبد المزيد من الضحايا في إطار جهودنا لإسقاط صدّام حسين، فكان: كم من الضحايا الأمريكيين الإضافيين يستحق إسقاط صدام حسين؟ وقد كان قرارنا، أن العدد لا يجوز أن يكون كبيراً؛ وأعتقد بأنه كان قراراً صائباً».[73]

غير أن هجمات 11/ 9 – كما كان واضحاً – غيرت كشف حسابات تشيني؛ فصدّام حسين، ظلَّ قادراً على إعادة بناء ما في حوزته من أسلحة التدمير الشامل، وأوجد المتاعب أمام مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من عدم وجود سجل له يوحي بهذا في الماضي، فقد كان بإمكانه أيضاً، تزويد متطرفين إسلاميين بتلك الأسلحة؛ ولأن العقوبات آخذة في التآكل، فقد قرر الرئيس بوش الابن، إنجاز المهمة التي بدأها والده، وعجز عن إكمالها.

ويختار بوش، كولن باول؛ ليكون وزيراً للخارجية للتعامل ومشاعر القلق التي تساور الحلفاء. وعلى أي حال، فقد كان دور باول، هامشياً في قرارات الحرب والسلام، وهي التي كان محورها تشيني ورامسفيلد، وهما الرجلان "البئيسان" اللذان اختارهما بوش؛ لمساعدته في استخدام القوة الفظة. ويبدو أن رامسفيلد، وهو الشهير بطرح أسئلة لا حصر لها على مرؤوسيه، لم يطرح الأسئلة المناسبة، أو أنه – على الأقل – قد قبل بالأجوبة الخاطئة، وهو في مرحلة إعداد الولايات المتحدة الأمريكية؛ لشن الحرب الثانية على صدام حسين، أما مقدار ما يحتاج إليه بوش، من الاقتناع – إن كان بحاجة إلى ذلك – فمايزال بحاجة إلى التوضيح، من تقارير الشخص الأول بهذا الخصوص، ومؤرخي رئاسة بوش. ولكن ما بدا جلياً من المخطوطات الأولية للتاريخ، وهي التي ظهرت للعلن حتى الساعة، هو عدم وجود نصوص لمداولات في مجلس الأمن القومي، حول: هل يتعين على أمريكا

خوض أولى حروبها الوقائية ضد الانتشار النووي أو لا؟ ويبدو أيضاً، أن وزير الخارجية باول؛ اعتقاداً منه بأن الأمور قد حسمت بالفعل، لم يبدِ اعتراضاً جدياً على شن حرب وقائية في الشرق الأوسط، كما لم يقدم تفصيلات أمينة دقيقة عن العواقب السلبية الخطيرة التي ستنجم عن الذهاب إلى الحرب.[74]

والبيت الأبيض، لم يطرح على المجتمع المخابراتي الأمريكي، أكثر مما يجب من الأسئلة الصعبة، إزاء ما يتعلق بالحملة القادمة على العراق، كما أن وكالة المخابرات المركزية، لم تتطوع بتقديم أكثر مما يجب من الأجوبة غير السارة. ولم يشر جورج تينيت، مدير الوكالة، في مذكراته، إلى جهود كان قد بذلها للتحدث بشكل مباشر إلى الرئيس، أو إلى مجلس الأمن القومي، بشأن الاستنتاجات التي توصلت إليها الوكالة، إزاء ما يتعلق بالعواقب المرجح حدوثها، في حقبة ما بعد غزو العراق؛[75] وعلى أي حال، فإن تلك الاستنتاجات، وهي التي كان معظمها غيبياً، كانت قد أعدت في وقت متأخر من عملية التأهب للحرب، وقبل شهرين فقط من بدء العمليات القتالية؛ وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن طلب تقديم ذلك التقويم المهم، لم يأتِ من البيت الأبيض، أو من مدير الوكالة، وإنما من مدير قسم التخطيط السياسي بوزارة الخارجية.[76] وقد قيل: إن هذا التقويم، قد اختفى كلياً مع مواد أخرى، تتعلق بالتخطيط للحرب، كانت قد أرسلت أيضاً، إلى البيت الأبيض،[77] أما التقويمات الاستخبارية التي سبقت الحرب، وهي الخاصة بقدرات أسلحة التدمير الشامل العراقية التي ثبت أنها خاطئة بعد ذلك، فكانت هي الأخرى، قد تم إعدادها؛ بناء على طلب جاء من خارج هذا المجتمع، وكان صاحب الطلب في هذه المرة، هو الكونجرس.[78]

ولم يحدث من قبل، أن اتخذ البيت الأبيض، قراراً حيوياً وخطيراً كهذا القرار بهذا القدر الضئيل من الدرس والتمحيص، ولم يحدث أن تقدم أي من كبار مسؤولي الإدارة، ليقف في وجه هذا التيار الجارف، كما لم يُبذل أي جهد سياسي جدي؛ لوقف تطبيق القرار الذي اتخذ بشكل اعتباطي، ومن دون مناقشته في مجلس الأمن القومي، ولم يفرض

أحد من أصحاب المواقع المهمة، وضع تقويمات "غير سارة" للعواقب الخطيرة لهذا القرار في مقابل السيناريوهات "الوردية" التي كانت حكومة بوش، تتداولها وهي تعد عدتها للحرب.

ولا ريب أن غياب التقويم للحجج والأصوات المعارضة والمساندة، وهو الذي كان يتعين على مجلس الأمن القومي في إدارة بوش، القيام به بصورة منتظمة، شكّل عاملاً حاسماً؛ نظراً إلى أن الكونجرس، وهو الذي كان مايزال يترنح تحت تأثير صدمة هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، ربما كان سيوافق بأغلبية كبيرة على أي خطة عمل، يقترحها الرئيس؛ لمعاقبة أولئك الذين اعتقد بأنهم يشكلون خطراً جسيماً على البلاد. ولم يرفع إلا القليل من وسائل الإعلام "أعلاماً حمراً"؛ للتحذير من خطر مسار العمل الذي يبدو أن الرئيس قد حدده، أو من الأدلة الداعمة التي سيقت؛ لتسويغ الحرب الوقائية.[79] ولربما كان يمكن – وقتئذٍ – تقديم قضية مقنعة بما يكفي لإزاحة صدّام حسين، في ضوء المخاوف والأحاسيس المتعاظمة بالكبرياء، وهي التي شاعت في تلك اللحظة، واقترنت بنزوع السلطة التنفيذية، والكونجرس، ووسائل الإعلام، وكبار القادة العسكريين، إلى التخلي عن المسؤولية.[80]

وكان لا بد أن تتداعى الحاجة إلى التخطيط الدقيق، أمام اندفاع الإدارة القوي لإحداث التحولات التي تتطلع إليها. وكانت شروط استخدام القوة؛ لتنفيذ عمليتي: الغزو والاحتلال واستحقاقاتهما، قد اختزلت من فريق قيادة البنتاجون، وهو موضع الثقة العالية؛ ممثلاً برامسفيلد، ونائبه بول وولفويتز؛ ومن ثم من تركيا، الحليف ذي المواقف المتصلبة. ولم يكن بين أعضاء الكونجرس، إلا عدد قليل جداً ممن قرأ الوثائق الاستخبارية التي شنت الحرب؛ تأسيساً عليها، وأقل منهم، أولئك الذين شككوا فيها، قبل أن يجيزوا استخدام القوة في العراق، أما حفنة أعضاء مجلس الشيوخ والنواب، ممن أمكنهم استيعاب تلك التقارير الاستخبارية، فقد منعوا من الحديث عنها علناً؛ بدعوى سريتها.

وفي العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر عام 2002، وافق 296 من أعضاء مجلس النواب، على قيام الرئيس بوش، بشن الحرب المرتقبة ضد العراق. وفي الساعات الأولى من اليوم اللاحق، قدم 77 من أعضاء مجلس الشيوخ موافقة مماثلة؛ وهكذا، أسهمت مشاعر القلق التي استحوذت على عامة الناس، في إعطاء هذه المهمة الضوء الأخضر.

وقد حسمت النتيجة بالفعل؛ لصالح الحرب، بعد إجراء مقارنة إلى تجارب سابقة مماثلة؛ كتجربة ميونخ؛ وجرّاء التحذيرات من الانتظار أطول مما يجب؛ للتعامل والمخاطر المتجمعة؛ ومن ذلك: احتمال ظهور "سحابة الفطر" فوق الأراضي الأمريكية، بل إن القوة العسكرية الأمريكية، قد أثبتت بشكل حاسم، الخطأ الذي وقع فيه كثير من السيناتورات والنواب الديمقراطيين، حين صوتوا ضد تخويل الحرب الأولى على صدّام حسين، محذرين من السقوط في مستنقع جديد؛ ومن هنا، فإن قلة فقط، كانت تريد أن تقف في الجانب الخاطئ من التاريخ للمرة الثانية على التوالي، وخاصة أولئك الذين استحوذت عليهم طموحات سياسية قومية من أعضاء الكونجرس. وفيما مضى، سُجل على الكابيتول هيل، تأخره المحزن، في تشخيص المخاطر التي أثارتها النازية الألمانية: فقد أقر الكونجرس بأغلبية صوت واحد فقط، قانون الخدمة الإلزامية، وهو الذي اقترحه الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت، صيف عام 1941؛ ولذا، لم يكن يجوز للكابيتول هيل، أن يكون غافلاً هذه المرة - أيضاً - عن الأخطار الوشيكة، ولاسيما بعد الهجمات المباغتة التي شنت على الأرض الأمريكية.

وعلى أي حال، فإن المنطق الواهن - وإن كان يصعب إنكاره - وهو الذي أقيم استناداً إلى استخدام صدّام حسين، في السابق أسلحة كيميائية، وسعيه لامتلاك أسلحة نووية، وحاجته إلى أسلحة تدمير شامل لردع غزو أمريكي آخر، كان قد دفع كثيرين إلى افتراض أنه كان يهزأ بمفتشي الأمم المتحدة؛ لسبب وجيه. ولكن هذا المنطق، للأسف الشديد! لم يضع في الحسبان مواطن الخلل الوظيفي في نظام صدام حسين، وأعمال التآمر والخداع التي يمارسها. كما أن إدارة بوش، أظهرت هي الأخرى براعة غير عادية في صوغ

الخيارات السياسية؛ فالعقوبات الدولية المفروضة عليه، ما كانت - كما بدا - لتصمد وقتاً أطول، كما أن تحشيد القوات الأمريكية حول حدود العراق، كان يمضي قدماً بالفعل وبوتيرة عالية، عندما طُلب إلى الكونجرس، التصويت على التخويل بالحرب. ولعل التلويح برفض الخطط التي وضعتها إدارة بوش، بالفعل؛ ربما كان سيقوى عزيمة صدّام حسين، ويضعف ثقة حلفاء أمريكا وأصدقائها في المنطقة، ويوجد المزيد من المشكلات لها؛ وهكذا، فقد نجحت هذه الإدارة في حشر أعضاء من الكونجرس، ومواطنين آخرين ممن يعنيهم الأمر، بين خيارين بغيضين.

غير أن الإحساس بالندم لاحقاً! كان وقعه شديداً جداً داخل الكابيتول هيل، وفي بيتين اثنين من كل ثلاثة بيوت في جميع أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث خلّف مبدأ "الأمن أولاً.. قبل الندم"، آلاماً وأحزاناً لا تنتهي؛ فقد أثمرت سلسلة القرارات السيئة، خيارات بائسة ونتائج مؤلمة. وأرهقت القوات البرية الأمريكية على نحو خطير؛ وكانت قد زجت أصلاً، في ساحة المعركة؛ بناءً على فرضيات كاذبة ومعلومات استخبارية خاطئة، وتم نشرها بقدرات ومعدات لا تمتلك المستوى المطلوب، وفي غياب دعم دبلوماسي ودعم عسكري كافيين، بل أعيد إرسالها إلى ميدان الحرب بدورتين قتاليتين، وثلاث وأربع؛ لحماية أرض أجنبية مضطربة، ولمنع سقوطها في هاوية الفوضى؛ وعلى هذا، فإن مهمة تحقيق الانتصار، قد حُولت إلى مهمة البقاء أطول زمن يتطلبه تفادي وقوع حمام دم أخطر، والحيلولة دون تحول العراق، إلى ملاذ آمن لأولئك الذين يخططون لشن هجمات واسعة النطاق على الأراضي الأمريكية.

وأياً تكن الحال، فإن القوات الأمريكية، كانت قادرة تماماً على إنهاء نظام صدام حسين القمعي، وغير صالحة ألبتة للمهمة التي كانت ستعقب ذلك قطعاً. ومن المعتاد أن يقوم الزوار في معظم الدول الإسلامية، بخلع أحذيتهم قبل الدخول إلى منزل شخص ما. غير أن جنود الدوريات الأمريكية، وهي التي تجوب الأحياء "المشاكسة"، كانوا بحاجة إلى أحذيتهم القتالية ليركلوا بها الأبواب. وهؤلاء هم من القوات نفسها التي طالبها

بوش، بكسب القلوب والعقول؛ وهو الهدف المربك المعقد الذي جربت أمريكا بلوغه في وقت سابق في حرب فيتنام.

إن عملية المزج التي نفذتها إدارة بوش، بين الحماسة الدينية التبشيرية واستعراض القوة العسكرية، ما هي إلا جهد عابر مؤقت؛ فالسياسات المحلية داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وسياسات التحالف بين الأمم الحرة، لا يمكنها إدامة أوضاع راهنة بهذا الحجم، وخاصة ما يتم تنفيذه منها بشكل سيِّئ. وبحلول عام 2006، كانت القوات المسلحة الأمريكية، قد كُسرت تقريباً، (على حد تعبير كولن باول)؛ جراء حرب العراق.[81] فما كان يحدث هو تكليف أقل مما يجب من الجنود؛ لإنجاز أكثر مما يجب من المهمات. وفي هذا السياق، فإن الحقيقة التاريخية المهمة التي تعين على إدارة بوش، تعلمها مرة بعد أخرى، هي أن القوات العسكرية الأجنبية التي توصف بقوات احتلال، لا تحقق سجلاً طيباً لإنجازات إيجابية، نحو إحداث التحولات المطلوبة في العالم العربي.

إن الإقدام على أفعال وخطوات "بطولية"، باستخدام وسائل مثيرة للخلاف من الناحية السياسية، وذات طابع استباقي، لم تحقق نجاحاً بارزاً على مدى طويل من تاريخ السياسات الأمريكية، وخاصة إزاء ما يتعلق بمسائل الحرب والسلام. ولعل أي إدارة جمهورية، ترتاد أماكن يخشى المحافظون التقليديون الذهاب إليها، إنما هي توجد بذلك، الظروف التي تقربها من نهايتها. ومن المعروف أن أنصار المذهب المحافظ التقليدي، يكرهون هذا الاندفاع المحموم؛ لإحداث التغيير، وربما لا يحاولون إنشاء أي بنى أو منظومات جديدة ضخمة في هذا الميدان؛ حتى يغدو واضحاً - على الأقل - أن شيئاً ما، أفضل من النظام القائم، بات في متناول اليد فعلاً. وإدارة جورج بوش، ليست تقليدية أو محافظة بأي حال من الأحوال؛ إذا ما تمّ تقويمها - على الأقل - بحسب معايير العجز، أو السلطات المحدودة، أو فصل الكنيسة عن الدولة، أو حماية الخصوصية الشخصية، أو إعادة تشكيل النظام العالمي. والدعم الذي كان يحظى به مشروع العراق محلياً، صار يتداعى عندما باتت أعباؤه تتضح بشكل جلي على الجنود الأمريكيين، رجالاً

ونساءً. وإطاحة صدّام حسين، لم تكن لتسوغ ما يكابدونه من خسائر في الأرواح، وإصابات مؤلمة، وندوب خفية؛ فضلاً عن إنفاق ما تراوح بين 800 مليار و1.2 تريليون دولار.[82] ولا ريب في أن حرباً أسيء التخطيط لها وإلى تنفيذها، ليست جديرة بتضحيات عظام كهذه.

شبح الإرهاب النووي

إن الحملتين العسكريتين في أفغانستان والعراق - والأولى لا غنى عنها والأخرى طائشة - قد وفرتا لأسامة بن لادن، المجندين الذين حولهم قرابين يغذي بهم حرب العصابات التي يخوضها ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في العالم الإسلامي. وهناك بين أولئك الشبان الغاضبين، من يمكن أن يصبح إرهابياً نووياً؛ فقواعد البيانات الخاصة بالسرقة والتحويل من المنشآت النووية، تكشف عمليات تحرٍ ناجحة. ومهما يكن من أمر، فإن حالات الإخفاق، لن تتضح حتى وقوع أحداث مروعة. وحتى بعد مرور ما يقرب من عقدين من الزمن، على تفكك الاتحاد السوفييتي، لم يقع أي عمل من أعمال الإرهاب النووي.

وثمة أسباب عدة؛ تقف وراء عدم حدوث الكوابيس النووية حتى الآن؛ فالأسلحة النووية، تمثل "جوهرة التاج" في البرامج النووية الوطنية، وهذه "الجوهرة" لا تعرض للبيع عادة؛ وبفضل المبادرات التعاونية للحد من التهديدات النووية، فإن الأسلحة والمواد الخطيرة؛ أمست تحاط بمستوى أفضل من الحماية، وبات يصعب جداً الحصول عليها ولو توافر من يقدم العون من الداخل، أما إذا أمكن شراء الأسلحة النووية، فإنها قد تكون مزودة بأجهزة تعطل عملها؛ لمنع أي استخدام غير مصرح به. وقد أصبح الحصول على اليورانيوم العالي التخصيب، أسهل بكثير من شراء أسلحة نووية. وبرغم توافر المنافذ التي تتيح الحصول على التصميات الأولية اللازمة لتحويل اليورانيوم العالي التخصيب إلى "سحابة فطر"، فإن توظيف فريق عمل يمتلك المهارات المطلوبة؛ لتنفيذ هذه العملية، لم يعد أمراً سهلاً قط، ويمكن أن يوفر إشارات تنبيه للوكالات الاستخبارية.[83]

وبوجه عام، فإن حيازة المواد المشعة اللازمة لصنع قنابل "قذرة" بدائية، بات أمراً ممكناً بالنسبة إلى الشبكات الإرهابية. ومع أن هذه القنابل، لن تقتل من الأبرياء ذلك العدد الكبير الذي توقعه التفجيرات التقليدية الضخمة، ولكنها يمكن أن تحدث آثاراً نفسية عميقة؛ وربما كان سبب عدم استعمال القنابل "القذرة" إلى الآن، هو أن الجماعات المتطرفة، قد أثبتت – في غالب الأحيان – قدرتها على إيجاد الفوضى والدمار، بالتفجيرات التقليدية، والسيارات المفخخة، واختطاف الطائرات، دونما حاجة إلى اللجوء إلى "حرب إشعاعية"؛ ومن الأسباب الأخرى وراء غياب الكوابيس النووية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي: الجهود البطولية التي تبذلها السلطات الوطنية في مجال مكافحة التجسس. ومع تفكيك شبكة عبد القدير خان، ربما أصبحت هناك ندرة في الوسطاء الذين يمتلكون الوسائل اللازمة؛ لتزويد الجماعات الإرهابية "بالمعونات" النووية. وقد يدخل حسن الحظ والعناية الإلهية، ضمن العوامل التي نتحدث عنها؛ ومهما تكن الأسباب، فإن عدم وقوع أعمال إرهابية نووية كبيرة، في العصر النووي الثاني، يحيي الأمل في توسيع حجم سجل الإنجازات الناجحة هذه؛ إذا ما اقترن ذلك بانتهاج سياسات سليمة وبذل جهود دائبة.

وليس إلا الحمقى من سيسرهم وجود هذه الأخطار النووية. وعلى الرغم من تحقيق مكاسب مثيرة للإعجاب، بالجهود التعاونية الهادفة إلى تخفيض التهديدات النووية في الاتحاد السوفييتي السابق، فمايزال هناك كثير مما يجب القيام به؛ ففي منتصف عام 2006، خلص مسح أجري لهذه الجهود، إلى أن عمليات تحديث شاملة، قد اكتملت فيما يزيد قليلاً على نصف المباني المخصصة لتخزين المواد التي تدخل في صناعة الأسلحة النووية.[84] ومن إجمالي مبلغ 20 مليار دولار، وهو المبلغ الذي تعهدت ثماني دول صناعية بتوفيره في أثناء قمتها المعقودة في حزيران/ يونيو عام 2002؛ لتقديم العون لبرامج الحد من التهديدات، فإن أقل من خمس هذا المبلغ، قد تم إنفاقه – فعلياً – بعد أربع سنوات من ذلك التاريخ.[85]

ومايزال في حوزة روسيا، من المواد الانشطارية، ما يكفي لإنتاج قرابة 40 ألفاً من الأسلحة النووية؛ واستناداً إلى النسق الحالي، فإن الجهود الأمريكية التي من شأنها ضمان

أمن مواد صنع القنابل هناك، وفي غيرها من الأماكن، قد تستغرق ما يتراوح بين خمس عشرة وخمس وعشرين من السنوات.[86] وخلال السنوات العشر التي سبقت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، لم تنل برامج التعاون لتخفيض التهديدات النووية، وهي التي وفرت أماكن آمنة لحفظ الأسلحة والمواد الخطيرة، إلا زيادات ضئيلة في التمويلات المخصصة لها، ولكن تمويلها يظل متواضعاً؛ مقارنة إلى ميزانية البنتاجون: فمع حلول عام 2007، كان ما تنفقه إدارة بوش، في ثلاثة أيام على عملياتها الحربية في العراق، يعادل تمويلات البرامج التعاونية؛ للحد من التهديدات النووية طوال سنة كاملة.[87] وقد أوصت إحدى الهيئات البارزة، وهي التي اشترك الحزبان الرئيسيان في تشكيلها، بقيادة السيناتور السابق هوارد بيكر، والمستشار الرئاسي لويد كاتلر، بأن تخصيص مبلغ 30 مليار دولار، ينفق خلال فترة ما بين ثماني سنوات وعشر، سيكون مناسباً؛ لمنع إساءة استخدام الأسلحة والمواد الفتاكة التي تشكل «الخطر الأمني الأكثر إلحاحاً مما يتهدد الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الذي يتم التعامل وإياه حتى الآن».[88] ويشكل هذا المبلغ، زيادة التمويلات السنوية للبرامج التعاونية الرامية إلى الحد من التهديدات النووية، بما يقارب أربعة أضعاف أو خمسة.

هل انتهى العصر النووي الثاني؟

إلى متى سيطول أمد العصر النووي الثاني؟ ومادام العصران النوويان الأول والثاني بُدئا بصدمات شديدة، فقد يغدو من الأفضل، تجنب ظهور عصر نووي ثالث. وبالطبع، فإن الانقطاع الحاد القادم، يمكن أن يكون إيجابياً لا سلبياً؛ فقد كان لزوال الاتحاد السوفييتي، وهو الذي أشَّر بداية العصر النووي الثاني، جوانب إيجابية جداً، لأولئك الذين كانوا يختنقون تحت عباءة الشيوعية الحمراء الثقيلة. غير أن مجموعة جديدة من الأخطار النووية، رافقت هذا الحدث، ولما تتلاشَ بعد، بل قد تندلع في أي لحظة؛ وهكذا، فإن الأحداث التاريخية الإيجابية أيضاً، لها تداعيات سلبية شاملة.

إن الحدث التاريخي القادم؛ من الأرجح أن يكون سلبياً أكثر منه إيجابياً. والتطورات النووية المهمة الأكثر إثارة للقلق، وهي التي تنبئ بعصر نووي ثالث، هي التي سيتم بحثها

في الفصل اللاحق. وتشتمل قائمة هذه التطورات، على: الاستخدام الثالث لسلاح نووي من دولة ما، في حالة حرب فعلية، واستخدام السلاح النووي من جماعة متطرفة، وأول استخدام للأسلحة المشعة، أو القنابل "القذرة" التي تشجع الآخرين على شن هجمات مماثلة، وعودة عدد كبير من الدول إلى استئناف التجارب النووية، وانهيار الضوابط التي حددها النظام العالمي لمراقبة الانتشار النووي، وهو الذي ستشكل هذه التطورات، العوامل الأهم التي تقف وراءه؛ وحالَ تقويم العصر النووي الثاني؛ وفقاً لهذه التطورات، فقد يكون استمراره أمراً مرحباً به؛ شرط أن يكون استمراره مقترناً بما ينشب من سجال ومناوشات بين القوى الكبرى، وبالمحاولات المتواصلة لإفراغ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من محتواها، وباستراتيجيات (صناديق الاستثمارات العالية المخاطر)، وهي التي تتبناها الدول على نطاق واسع؛ تخوفاً من الطموحات النووية لجاراتها، وبالعمليات الخفية الهادفة لتحويل المواد النووية إلى الجماعات المتطرفة.

ولعل العصر النووي الثاني، ليس بحاجة إلى أن يقترن - بالضرورة - بهذه النزعات؛ فثمة سيناريوهات أكثر إشراقاً ممكنة الحدوث أيضاً؛ وهي التي يمكن في إطارها إصلاح نظام العلاقات القائمة بين القوى الكبرى، والتحكم في برنامج الأسلحة النووية الإيراني، كما هي الحال الآن في كوريا الشمالية. وقد يمكن - أيضاً - تمويل البرامج التعاونية وتنشيطها؛ للحد من التهديدات النووية، بسخاء أكبر؛ وربما لن يكون هناك داعٍ إلى ظهور "سحب فطر" جديدة في المستقبل النووي؛ فما زال بالإمكان إحباط أعمال الإرهاب النووي أو تفاديها. وليس في مقدور أحد، التنبؤ بما يخبئه المستقبل، في هذا المنعطف المضطرب المثير للقلق.

الفصل الخامس

خيارات المستقبل: سيناريوهات نووية بديلة

مثلما أسهم مسار تطور الأحداث في رسم معالم الماضي النووي؛ فإنه سيؤدي الدور نفسه في صوغ شكل المستقبل النووي أيضاً، غير أن مثل هذه المسارات، تحدده عادة أحداث جسام؛ والأحداث الجسام تتمخض عنها في الأغلب الأعم، آثار شاملة ومتشابكة في الوقت نفسه، كما أن أحداثاً بالغة التأثير والأهمية؛ مثل: استخدام الأسلحة الذرية لإنهاء الحرب العالمية الثانية، وظهور القنبلة الهيدروجينية، وأزمات حادة بلغت شفير الهاوية؛ كأزمة الصواريخ الكوبية، وتفتت الاتحاد السوفييتي؛ ولَّدت حوافز موازية ومتضادة؛ تستهدف التحكم في الذرة، وبناء "القنبلة"؛ ومثلما اقتضى الانتقال من أول العصور النووية إلى ثانيها، التخلص من الهموم والمخاوف القديمة، وتراكم أخرى جديدة؛ فأياً يكن ما يخبئه المستقبل، فإن من المنطق توقع المزيد من حالات التخلص والتراكم المماثلة، معاً.

وأي خيارات نووية مستقبلية، لن تبرز من فراغ، أو مصادفة؛ مثلما لن يمكن أيضاً، صوغ معالم المستقبل بشكل بارع؛ وفقاً لغايات مقصودة ومدروسة؛ فالأحداث المؤثرة الكبرى، يمكنها أن تفسد أفضل أنواع الخطط وأكثرها دقة، وحالات السعد والنحس واقعة لا محالة؛ وسواء أكانت المحصلات النهائية للأحداث التي ذكرناها سلبية أم كانت إيجابية، فهذا مرهون بطبيعة الحدث نفسه، وبردات أفعال الشعوب والقادة الوطنيين عليه. إن ردات الأفعال هذه، لن تحدد معالمها الآثار الجديدة المترتبة فحسب، بل البيئة السياسية التي تسبق وقوع الأحداث الكبرى التي تشكل العناوين الرئيسية للصحف كذلك. ويصح هذا تحديداً، عندما تنشأ مسارات الأحداث السلبية والإيجابية بصورة متزامنة؛ فإذا اتسمت البيئة السياسية هذه، بطابع إيجابي واضح، فلسوف تتزايد احتمالات احتواء العواقب السلبية المتوقعة، وكذلك احتمال تحقق محصلة إيجابية للحدث الذي هو موضوع

البحث، أما إذا كانت البيئة السياسية التي تسبق حدثاً جسيماً سلبية، فإن من المرجح أن يعجل هذا الحدث، في إثارة نزعات وتيارات سلبية هي الأخرى.

إن عمليات إرهابية مروعة – على سبيل المثال لا الحصر – مافتئت تقع في باكستان والهند، وإن التصعيد في أي مجال كان؛ يرجح له كثيراً أن يؤدي – في النتيجة – إلى فترات تتدهور فيها العلاقات الثنائية، في سياق تزايد معدلات التسلل عبر خط تقسيم كشمير، وقبل وقوع أعمال الإرهاب؛ وإذا وقع عمل إرهابي، من النوع الذي يستحوذ على اهتمام وسائل الإعلام، في سياق أزمة حادة أو مناوشات حدودية؛ فإنه قد يفضي إلى تعبئة القوات العسكرية على جانبي الحدود. وتضم قائمة الأحداث المؤثرة، أعمال الإرهاب النووي الذي تستخدم فيه "قنبلة قذرة"، أو هجمات في مراكز المدن، تنفذ بمتفجرات تقليدية توقع خسائر كبيرة في الأرواح، أو تفجير نصب تذكارية قومية أو مزارات وأضرحة دينية ينطوي كل واحد منها، على قيمة رمزية عالية. وكلما ازداد الحدث قبحاً، قويت احتمالات التصعيد. ومن بين كل ما تقدم ذكره من أحداث، فإن أكثرها إثارة للتصعيد والتوتر، هو ذلك العمل الإرهابي الذي يولد "سحابة الفطر" النووية المعروفة؛ وإذا وقعت عملية إرهابية كبيرة، في وقت يكون فيه القادة الوطنيون عاكفين على تحسين العلاقات الثنائية بين الدولتين، ويحرزون تقدماً نحو التوصل إلى تسوية لقضية كشمير، فإن هناك احتمالاً معقولاً في أن يسعى هؤلاء القادة لمضاعفة جهودهم، أو العمل – على أقل تقدير – على حماية عملية الوفاق والمصالحة، من أي محاولات قد يلجأ إليها أولئك الساعون لقلب مسارها أو إجهاضها.[1]

وتتخذ الأحداث في تطورها، مسارات تتشكل عادة على نحو غير ملحوظ بادئ الأمر، ثم يصبح هذا الأمر مؤكداً لا لبس فيه بمرور الوقت. ومن شأن الأحداث البالغة الأهمية تسليط الضوء على هذه المسارات، أو إبطاء وتيرتها، أو تحريكها في الاتجاه المعاكس. ويمكن نقاط التحول والمنعطفات المهمة، أن تكون وليدة نكبات ومحن، وقد تشجع أيضاً، على انتهاج مواقف تتسم بالغطرسة والتعجرف؛ ومن هنا، كان من المهم مراعاة الدقة في

انتقاء الخيارات المتاحة، ولاسيما حين تجد الأمم نفسها في مواجهة أحداث كبرى. ولعل التنبؤ بالأحداث الجسام - بأشكالها العامة السائبة على الأقل - أسهل بكثير من التنبؤ بعواقبها وتداعياتها النهائية. وأنا في هذا الفصل، أقدم عرضاً موجزاً للمسارات المضادة، وأنتقل - من ثم - إلى الأحداث الرئيسية التي يحتمل وقوعها كثيراً، والتي تشكل نقاط ارتكاز، تنعطف عندها مسارات السيناريوهات النووية المستقبلية. وابتداءً من الآن، وعلى مدى السنوات المقبلة، فإن ما سيحدث من التحركات والنشاطات الاستدلالية المبنية على الاستنتاج والتأويل - تركاً أو فعلاً - هي التي ستحدد ملامح الاتجاهات التي ستتخذها الأحداث اللاحقة في تطورها، مهما تكن الظروف والعواقب.

وبطبيعة الحال، فإن شيئاً كهذا، إنما هو ممارسة قائمة على الحدس والتخمين. وفي هذا الخصوص، فإن الصعوبة العظمى في فهم مقولة جورج سانتايانا، الشهيرة، بأن «العاجزين عن التعلم من دروس التاريخ محكومون بتكراره»، تكمن في تحديد أي الدروس التي تستحق التذكر ضمن قائمة الخيارات الطويلة. ومع أن تاريخنا النووي المشترك سيسهم، من دون ريب، في رسم معالم خياراتنا المستقبلية، فإن «عبارة "التاريخ يثبت" - كما أشار إلى ذلك برنارد برودي - تشير عادة إلى منطق عقيم، وتاريخ زائف».[2] وبرودي، وهو المؤرخ الحربي الذي أصبح من أوائل المفكرين، إزاء ما يتعلق بـ "القنبلة"، وربما من أفضلهم، إنما يحذرنا من أن «التاريخ في أحسن أوصافه، دليل قاصر، إن كان يرشدنا إلى المستقبل، بل يتحول إلى خطر على الرأي القويم؛ حالَ تمّ فهمه وتفسيره على نحو منقوص».[3] وفي هذا الصدد، ينصحنا كينيث والتز، منظّر العلاقات الدولية، بأن «التاريخ أيضاً لا يخبرنا إلا بما نود نحن معرفته».[4]

وفي الحياة، يحدث كثير مما هو سار من المفاجآت، أو غير سار؛ وربما لا يبدو مألوفاً عدم انطباق هذه الظاهرة على "القنبلة" أيضاً. ومع أن أحداثاً كبيرة سابقة، تبدو منطقية - إن تأملناها اليوم - فهي ساعة وقوعها عُدت مباغتة. إن الأحداث في تواصلها، يمكنها أن تتراكم؛ حتى تبلغ نقطة الانهيار؛ فتُولد - عندئذٍ - حالات انقطاع وفجوات

مهمة جداً. وعلى الرغم من أن المنطق السليم والتحليل الدقيق، يوحيان أن كل فعل من أفعال الانتشار النووي، ينطوي على جوانب فريدة من نوعها، فإن كل جانب جديد من جوانب الانتشار، يرتبط أيضاً، بهذا الشكل أو ذاك؛ بفعل ما سبق ظهوره. وعلى صعيد هذا الانتشار، فإن أي مشكلة، يمكنها أن تفضي إلى أخرى تليها؛ وكلما ازدادت تعقيداً، صعب في الوقت نفسه، التنبؤ بتطورها وبأسلوب معالجتها.

ويمكن أن يصح هنا أيضاً، الجانب الآخر من هذه العملية؛ إذ إن قراراً حكيماً يتخذ هنا، أو تطوراً واعداً يحدث هناك، يمكن أن يفضيا إلى قرار أو تطور مشابهين بعد ذلك؛ ومن الممكن - من ثم - أن يُقلص نطاق مخاطر الانتشار النووي شيئاً فشيئاً، غير أن القرارات الحكيمة التي تفضي إلى نتائج مواتية، ربما لا تفضي أحياناً، إلا إلى حلول مؤقتة، تخفف حدة مشكلات الانتشار النووي، ولكن "كسب الوقت" في الميدان النووي؛ غالباً ما يمكن عدّه انتصاراً؛ فإدارة جورج بوش، حين تعاملت في وقت متأخر - على سبيل المثال - وكوريا الشمالية، بشأن تعليق برنامجها النووي وتفكيكه، إنما أسهمت في تعزيز إمكانات منع الانتشار النووي، في منطقة شرق آسيا.

مسارات الأحداث

لعل التطور الأكثر إيجابية، وهو الذي شهده العصر النووي الثاني، استمرار صمود "المحظور" النووي الذي اقترن بتضاؤل نفع الأسلحة النووية، بالنسبة إلى القوى الكبرى. وهناك مؤشرات، دلت على تنامي قناعة هذه القوى، بانعدام فائدة الأسلحة النووية عسكرياً؛ وفي مقدمها: التخفيض المتواصل في المخزون النووي لكل من أمريكا وروسيا. وربما لا يبدو هذا المؤشر قاطعاً؛ نظراً إلى أن ترسانات القوى العظمى كانت متخمة أصلاً، إلى حد كبير، إبّان الحرب الباردة؛ غير أن الدليل الأكثر حسماً على قلة جدوى هذه الأسلحة، هو ذلك الذي ارتبط بالتجارب النووية؛ وبالنسبة إلى أواخر التجارب على الأسلحة النووية: قامت روسيا بذلك عام 1990، وبريطانيا العظمى عام 1991،

والولايات المتحدة الأمريكية عام 1992، وفرنسا والصين عام 1996.[5] ولكن هذه الفجوة الواسعة زمنياً؛ لا تعني أن زمن التجارب النووية قد ولى إلى الأبد؛ وإنما هي من دون ريب، توحي بتغير الحسابات ذات الصلة بالتجارب النووية لدى هذه الدول؛ فالتداعيات السياسية، التي تترتب عادة على مواصلة التجارب النووية، ماتزال أقوى بما يكفي؛ كي تطغى على المصالح الدائمة التي قد تُحقق من استئناف هذه التجارب على الصعيد الوطني. وبعد أن طوى النسيان، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (لعام 1996)، فقد قُصرت "التفجيرات" النووية لاحقاً، على دول ثلاث؛ هي: الهند وباكستان وكوريا الشمالية. وتعد فترة السنوات الثماني، وهي التي تم خلالها وقف هذه التجارب عالمياً؛ أي ما بين التجربتين الهندية والباكستانية عام 1998، والاختبار الكوري الشمالي عام 2006، هي الأطول في تاريخ "القنبلة" بأسره. وسواء صمدت هذه النزعة أو انهارت، فلسوف يشكل هذا في الحالتين، منعطفاً حاسماً في مستقبل السلاح النووي.

إن التطور الإيجابي الآخر، هو تزايد الخيارات العسكرية التقليدية بالنسبة إلى القوى العظمى؛ وهذا يعني إمكانية استمرار تقلص الأدوار المحتملة التي توكل إلى الأسلحة النووية. وتشهد الولايات المتحدة الأمريكية، ترسُّخ هذه النزعة فيها أكثر من أي مكان آخر، بعد أن أضافت واشنطن إلى خططها الخاصة بالحروب النووية، قدرات تمكّنها من توجيه ضربات تقليدية آماداً طويلة؛ وإذ تعكف قوى كبرى أخرى حالياً، على تحسين دقة منظوماتها التقليدية المماثلة، من حيث دقتها وقوتها التدميرية، فإنها بذلك تسهم في تقوية هذا الاتجاه.[6] وبمضي الوقت منذ عام 1945، باتت القوى العظمى جميعها، تتشاطر الاعتقاد الجوهري ذاته؛ متى ما أمعنت النظر في أول استخدام للقنبلة ضد عدو؛ وذلك هو: إن كانت ستستخدم؛ بوصفها خياراً مقصوداً ومدروساً ضد عدو مجهز بأسلحة نووية، فهذا من شأنه إشعال فتيل ضربة ثأرية مروعة من النوع ذاته؛ وإذا أطلقت ضد عدو أضعف بكثير – ولاسيما إن كان مختلفاً في الدين أو اللون – فإن العواقب السياسية والدبلوماسية والدولية المضادة الناجمة، من المرجح لها أن تكون أكثر أهمية وقيمة، مما يمكن تحقيقه من مكاسب عسكرية.

ولا بد من التذكير هنا، بأن هذه "الاعتبارات" لا تنطبق على الاستخدام المحتمل لسلاح نووي من دولة ضعيفة ضد قوة كبرى، أو من جماعات متطرفة، أو أخرى مستقلة، تنشط وفقاً لأجنداتها الخاصة. ومع هذا، فإن تضاؤل المنافع التي يمكن أن تجنيها القوى العظمى من "القنبلة" - بعد أن كان نقيض ذلك قد عدّ هو الأصح خلال العصر النووي الأول - مابرح يعد تطوراً إيجابياً مهماً.

وعلى الرغم من حالات عدم الاكتراث بأحكام النظام العالمي لمنع الانتشار النووي، وهي التي تقع بين آنٍ وآخر من الأطراف الرئيسيين ذوي المصلحة بإنفاذه، فإن ما يتسم به هذا النظام من مرونة وقدرة على التكيف، يشهد على أهميته الجوهرية. ومع أن مواطن الضعف المتعددة الكامنة في الاتفاقيات العالمية لمنع انتشار الأسلحة النووية، لم تعد خافية على أحد، إلا أن الخطوات والتدابير التصحيحية ماتزال في متناول اليد؛ إذ ليس هناك نظام دولي آخر؛ يرمي إلى التحكم في أسلحة ومواد خطيرة مثل هذه؛ كهذا النظام، من حيث اتساع نطاق عضويته وعملياته التفتيشية المفاجئة. ولقد باتت القوى العظمى، مدركة حجم الأذى الذي يمكن أن يحدثه انهيار هذا النظام وزواله، بعد أن ضمن قيام التعاون بين هذه القوى في كثير من الأزمات الصعبة، وخاصة ما تعلق منها بكوريا الشمالية، وبإيران بمستوى أقل. وإلى جانب ما تقدم، فإن إقرار الجميع تقريباً، بأهمية النظام العالمي لمنع الانتشار النووي، قد ساعد أيضاً، على تضييق نطاق الاستثناءات التي تسعى القوى العظمى عادة، للحصول عليها من قواعد هذا النظام وأحكامه. فقد قام العدد الأكبر من الدول المصدّرة للتكنولوجيا والوقود النوويين، بتشكيل "كارتل" فريد من نوعه؛ بهدف الحيلولة دون تحقيق الأرباح التي يفضي الحصول عليها، إلى انتشار الأسلحة النووية. وقد اتفقت الدول التي تنتمي إلى فريق المزودين النوويين هذا، على اتخاذ القرارات باتفاق الآراء؛ فتوحيد جبهة المزودين، يعد أمراً جوهرياً في مسألة منع الانتشار؛ لأن أبرز أعضاء هذا "الكارتل"، هم المرشحون لأن يكونوا أبرز المستفيدين، حينما تكون قواعد التجارة النووية غير صارمة.

وعلى صعيد منع انتشار الأسلحة الكيماوية، فإن هناك تطورات إيجابية، كانت قد تزامنت وتلك التي شهدها الميدان النووي. وكان آخر استخدام لهذه الأسلحة، في الصراعات التي تنشب بين الدول، هو الذي حدث في ثمانينيات القرن العشرين، في أثناء الحرب الإيرانية - العراقية.[7]

وكثير من دول العالم، يمتلك القدرة على إنتاج هذه الأسلحة؛ ويفترض بعض المسؤولين الأمريكيين، وجود مخزونات سرية منها، في دول؛ مثل: إيران وكوريا الشمالية وسورية والصين.[8] وقد قامت روسيا - على غرار الولايات المتحدة الأمريكية - بتدمير ما كان لديها إبان الحرب الباردة من الأسلحة الكيماوية، في ظل عمليات تفتيشية دولية. وكما هي الحال بالنسبة إلى الأسلحة النووية، فليس هناك من ضمانات تحول دون استخدام الأسلحة الكيماوية مرة أخرى. ومن الواضح أن القيود التي تفرض على هذه الأسلحة، ستكون أضعف من تلك التي يتم حظر الأسلحة النووية وفقها. غير أن الدعوات المعارضة والرافضة للحرب الكيماوية، باتت تتزايد كما يبدو، إلى جانب إقرار أن هذه الأسلحة ليست ذات جدوى للدول من الناحية العسكرية، باستثناء وقف هجمات الموجات البشرية، وكسر حالات الجمود التي قد تحدث في ميادين القتال.[9] وخلافاً لذلك، تتنامى المخاوف من الاستخدامات المستقبلية المحتملة للأسلحة البيولوجية؛ والسبب وجيه؛ فالكشف عن مصادر هذه الأسلحة، قد يكون أصعب بكثير، وهي يمكنها أن تحدث خسائر كبيرة جداً في الأرواح.[10] ومع ذلك، فمن الصعب أيضاً، التحكم في هذه الأسلحة في ساحة الحرب، فضلاً عن أن تأكيد استخدامها من الدول، يمكنه أن يثير موجة واسعة النطاق من الرفض والاعتراض؛ ومن ثم، فإن قيوداً كهذه، يمكنها أن تشكل منطلقاً يمكن من خلاله، منع حدوث سيناريوهات قاتمة مستقبلاً، وترتبط باستخدام الأسلحة البيولوجية.

وعلى أي حال، فقد برزت خلال العصر النووي الثاني، دلائل مشجعة تتزامن وما يحدث من توجهات ونزعات سلبية الطابع؛ فعلى الرغم من أن احتمالات وقوع الأسلحة

والمعدات الأشد خطراً في أيدٍ جديدة ماتزال قوية، فإننا لم نشهد حتى هذه الساعة، انتشار "سحب نووية"، أو وقوع عمل من أعمال الإرهاب النووي. ومع أن هذا الطالع الحسن! يمكن أن ينتهي سريعاً، فسيظل من الصعب على دول ما، أو جماعات متطرفة معينة، تحقيق النجاح في جميع الخطوات الواجب اتخاذها؛ للحصول على "القنبلة"؛ وهكذا، فإن هذه الخطوات الكثيرة، والمهارات، التي لا بد من توافرها؛ لامتلاك الأسلحة النووية، يمكن أن تقيم الأساس الذي تبنى عليه استراتيجيات سليمة؛ لمنع الانتشار النووي.

القوى الدافعة السلبية

إن صورة متباينة الجوانب، وأبعد ما تكون عن التشاؤم، من شأنها إيجاد بيئة مناسبة للأحداث الجسام التي يمكن أن تحدد ملامح المستقبل النووي؛ ولعل الوسيلة السهلة لتقويم القوى المحركة السالفة الذكر؛ (ومن ثم ترتيب التدابير الوقائية بحسب أولويتها)، هي تشخيص تلك التطورات والأحداث التي توقع - إن هي وقعت بالفعل - القدر الأكبر من الأذى والضرر؛ وفي مقابل ذلك، فإن تشخيص الأطراف والقوى المحركة الأشد ضرراً، يسهم في توضيح نوع الخطوات الإيجابية الأشد أهمية التي قد يعمل القادة الوطنيون على اتخاذها؛ للتقليل من حدة الأخطار النووية؛ وبسبب التباين الكبير في طبيعة البيئة التي تقع فيها هذه الأحداث، لنا أن نتوقع تمخض آثار شاملة ومتشابكة. والأحداث المثيرة للقلق، يمكنها أن تولد ردات أفعال إيجابية من شأنها احتواء الأضرار الناجمة، وتقليل احتمالات وقوع أحداث أكثر سوءاً. وبدلاً من ذلك، فإن أحداثاً ذات طابع سلبي؛ قد تسبب وقوع المزيد من النتائج والآثار المعاكسة؛ ولذا، فإن قائمة قصيرة بالتطورات والأحداث المهمة المؤثرة، لا بد أن تأخذ في الحسبان حدوثاً أسوأ لعواقب محتملة. وبحسب الأضرار التي يحتمل أن تلحقها بمبادئ نظام منع الانتشار النووي وقواعده ومعاهداته، فإن القائمة التي تم إعدادها للقوى المحركة التسع السيئة جداً بالنسبة إلى مستقبل نووي سلبي؛ هي الآتية:

1. الاستخدام المقبل لأسلحة نووية في حرب تنشب بين الدول.

2. الإخفاق في وقف برنامجي الأسلحة النووية: الإيراني والكوري الشمالي، أو قلب مقاصدهما الحالية.

3. انهيار نظام الحكم القائم في باكستان، أو تعرضه لتغيير جذري.

4. بناء المزيد من المنشآت والمراكز للتخصيب والمعالجة في دول تحاول تقليل احتمالات خسائرها؛ من خلال تبني خيارات بديلة، وقد تتطلع إلى أن تكون قاب قوسين أو أدنى من امتلاك "القنبلة".

5. الإخفاق في الاحتفاظ بالأسلحة الخطيرة والمواد النووية التي يمكن استخدامها في تنفيذ عمليات إرهابية، في أماكن آمنة، وحراستها بالشكل المناسب.

6. قيام جماعات متطرفة بعمليات إرهاب نووي؛ تستهدف دولاً معينة.

7. غياب العمليات التفتيشية الدولية، وانهيار نظم المراقبة النووية.

8. استئناف التجارب التي تُجرى على الأسلحة النووية، وزيادتها.

9. تواصل إنتاج اليورانيوم والبلوتونيوم، بدرجة تخصيب عالية؛ لغرض تصنيع أسلحة نووية.

ولا أزعم أن هذه قائمة نهائية؛ ولا ريب في أن حججاً وأفكاراً وجيهة، يمكنها أن تطرح؛ بقصد إضافة عوامل جديدة إليها، أو إعادة تنظيم فقراتها؛ وفيما يأتي الأسباب التي تقف وراء إعداد هذه القائمة، وترتيب بنودها على هذا النحو.

"سحابة الفطر" النووية المقبلة

لا خلاف على أن استخدام سلاح نووي مرة أخرى في ميدان المعركة، سيكون الصدمة العظمى التي يمكن أن تحل بمبادئ النظام العالمي لمنع الانتشار النووي

وبقواعده ومعاهداته، والدافعَ الأكثر ترجيحاً إلى انتشار جديـد في الأسـلحة النوويـة. و"سحابة الفطر" النووية المقبلة يمكنها أن تنتشر؛ نتيجة فعل متعمد من زعـيم يـائس يواجه هزيمة ساحقة، أو بوصفها وسيلة يراد بها كسب الحـرب ضـد عـدو لا يمتلـك القدرة على الرد بالمثل. وإلى جانب هذا وذاك، فـإن هـذه "الـسحابة" يمكنهـا أن تـأتي أيضاً نتيجة انهيار منظومات القيادة والسيطرة؛ حيث يمكن أحد كبـار المـسؤولين مـن كوادرها، تجاهل الأوامر المحددة له، ويجـد في متنـاول يديـه الوسـيلة لإطـلاق سـلاح نووي أو القدرة على ذلك، من دون أن يكون مخولاً بهذا الأمر. وقد تنطلق أيضاً نتيجة حادث مفزع يقع خلال الأزمة أو وقت الحرب، وتكون الأسلحة النوويـة – عنـد ذاك – قد هيئت سلفاً لاستخدام محتمل. وفي حال نقلها من مواقع غير محصـنة إلى أخـــرى يصعب العثور عليها فيها، وحيـث تكون أقل عرضة للهـجوم عليهـا، فـإن الأسـلحة النووية ستـكون أكثر خـضوعاً لما يعرف بـ "قانون مورفي Murphy's Law"، مقارنـة إلى بقائها في مكان آمن تحظى فيه عادة بحماية مكثفة؛ وفي حال تمّ تفجير سلاح نـووي بشكل عرضي خلال أزمة حادة، أو في أثناء اندلاع الحرب؛ فإن أسباب هذا التفجير قد يصعب كثيراً تحديدها. ومن المرجح أن تتحول عملية جمع "الأدلـة الجنائيـة" النوويـة، اللازمة لتحديد الدافع وملكية السلاح، إلى مهمة شاقة تستغرق وقتاً طـويلاً. والقـادة السياسيون الذين يفتقرون إلى المعلومات والبيانات الوافية الجديرة بالتعويل عليها، قد يُعرضون لضغوط شديدة لاتخاذ إجراء ما، ولاسيما إذا ساد الاعتقاد بأن عملاً تخريبيـاً يقف وراء هذه "السحابة النووية"، أو بأنها كانت ضربـة مقـصودة مـن عـدو يمتلـك أسلحة نووية.[11]

وعلى الرغم من أن الحروب المروعة، بما فيها تلك التي لم تجرِ كما تشتهي دول تمتلك أسلحة نووية في مواجهة عدو لما يحصل بعد على "القنبلة"، مايزال نشوبها محـتملاً، فـإن تحريم استخدام أسلحة نووية في ساحة المعركة مايزال نافـذاً منـذ عـام 1945. وربـما لا يمكن إدراك أهمية هذا التحريم على أفضل وجه، إلا إذا تخيل أحدنا ما يمكن أن يحـدث حالَ نقضه.[12]

ولاشك أن جلّ اهتمام قادة دول العالم، سيُوجه في الحال نحو الأضرار والخسائر الكبيرة في الأرواح التي تحدثها "القنبلة"، فضلاً عن سعيهم لإبقاء هذا التفجير حدثاً معزولاً؛ فمتى ما كان حادث استعمال سلاح نووي قد وقع بين دولتين تمتلكان الأسلحة النووية، فإن الحؤول دون وقوع "تفجيرات" أخرى، سيصبح مهمة شاقة جداً؛ فالتفجير الواحد يمكنه أن يشجع على توسيع نطاق الانتشار النووي، لو عاد هذا التفجير بالنفع على مستخدم "القنبلة"، وشعرت الدول الأخرى أنها – نتيجة لذلك – معرضة لتهديدات متزايدة؛ فتعمد – من ثم – إلى التعجيل برسم الاستراتيجيات القومية التي تكفل لها امتلاك "القنبلة".

وإذا ما استخدمت دولة ما، "القنبلة" لضرب أخرى لا تمتلك أسلحة نووية، فلسوف تتهاوى الدعائم الأساسية التي تستند إليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومتى ما حققت هذه الدولة أو تلك، فائدة من إطلاق "السحابة" النووية، في وقت تلتمس فيه الضحية السلام، أو تحاول تفادي العواقب الفادحة التي قد تصيبها بالتهديد باستخدام "القنبلة" في وقت لاحق، فإن كل الحوافز وضمانات الحماية التي يوفرها النظام العالمي لمنع الانتشار النووي، ستصبح باطلة من الناحية العملية. وسواء انسحبت دول العالم من هذه المعاهدة، أو بقيت على ارتباطها بها، فمن المرجح أنها – في هذه الحالة – لن تعول كثيراً على شروط المعاهدة وأحكامها مستقبلاً؛ ولربما سيحث عدد كبير من هذه الدول، الخطى آنذاك؛ ليكون قاب قوسين أو أدنى من امتلاك السلاح النووي.

وقد يقول قائل: إن الآثار السلبية الناجمة قد يستطاع احتواؤها؛ حالَ لم يجنِ مَنْ استخدم الأسلحة النووية أي نفع يذكر، وأخضع لعقوبات اقتصادية وسياسية شديدة؛ إلا أن الوصول إلى حصيلة كهذه، غير مضمون مائة في المائة. وفي ظل ظروف كهذه، فإن الاستخدام اللاحق لسلاح نووي في ميدان المعركة، من شأنه – أيضاً – أن يفضي إلى بذل جهود إضافية؛ لتوطيد ركائز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتجديد الدعم لها. ولقد كان للاكتشاف المفاجئ عام 1991، لبرنامج صدّام حسين، المتطور لإنتاج الأسلحة

النووية، أثره في تقوية حقوق التفتيش المعطاة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإن كان تنفيذ عمليات الوكالة التفتيشية، قد اتسم لاحقاً، بالتفاوت وعدم الثبات. ومن المحتمل أن يقود استخدام "القنبلة" المجتمع الدولي فعلياً، إلى بذل جهود مستدامة أقوى بكثير، وتستمر أمداً طويلاً في مجال منع وقوع الأضرار والتحكم فيها، غير أن هناك كثيراً جداً من الأسباب التي تشكك في قدرة هذه المعاهدة على استعادة قوتها وفاعليتها، بعد التعرض لضربة كهذه.

وقد تبدو العواقب السلبية المترتبة على قيام دولتين متحاربتين، بتبادل عدد محدود من الضربات النووية، أكثر قدرة على الاحتواء؛ اعتماداً - قبل كل شيء - على قدرة زعماء هاتين الدولتين، على وقف هذه الحرب النووية سريعاً. ومع هذا، فإن أركان القيادة العسكرية فيهما، ربما سيصبحون عرضة لضغوط شديدة تدفعهم إلى إطلاق المزيد من الأسلحة النووية؛ افتراضاً منهم، أن العدو لن يتأخر في إطلاق وابل جديد من ترسانته النووية نحوهم؛ ومهما يكن من أمر، فإن مسألة إنهاء أي صراع نووي، إثر مجموعة "إطلاقات استعراضية"، كانت - ومازال - تحتل حيزاً ملموساً في أدبيات نظرية الردع النووي؛ ولكن احتمالات تحققها على الورق، تبدو أكثر رجحاناً مما ستكون عليه الأمر في وطيس المعركة النووية المخيمة عليه، والفوضى حوله.

وإذا كانت الدولتان المتصارعتان تمتلكان الأسلحة النووية، ولجأتا إلى استخدامها بالفعل، فإن من الممكن أن تكون الحصيلة النهائية، لحرب نووية محدودة النطاق، إيجابية في هذه الحالة، على نحو يمكن تصوره؛ فقد تتجه الدول المالكة لهذه الأسلحة، عندئذٍ، لتجديد تعهداتها بإزالتها، للتحرك بشكل جاد، نحو تقليص محتويات ترساناتها الحربية. كما يمكن أن تتلقى المعاهدات التي تحظر إجراء التجارب النووية وإنتاج المواد الانشطارية، دعماً جديداً، فضلاً عن إمكانية اتخاذ خطوات إضافية؛ لإعادة النظر في الالتزامات والمسؤوليات المتشابكة التي تفرضها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على دول العالم، سواء امتلكت "القنبلة" أو لم تمتلكها؛ بغية تيسير تطبيقها عليها. وبرغم

ذلك، فإن هذه الخطوات الإيجابية، تظل مرهونة بالدروس التي تستخلصها دول رئيسية، من العواقب المرعبة والمحبطة التي ولّدها أول صراع نووي في تاريخ العالم.

ويمكن تلك الدول التي امتلكت "القنبلة" بالفعل، أيضاً، تعلم دروس معاكسة من أول حرب نووية محدودة في التاريخ؛ فإذا كان الاستخدام المتبادل "للقنبلة"؛ سيفضي إلى انتفاء أي فائدة لها، فإن من يمتلكها من الدول الأخرى؛ ربما سيخلص إلى قناعة؛ مفادها: أنه بحاجة إلى امتلاك قدرات أخرى، تمكّنه من كسب الحرب؛ وإلا، فلن يمكنه تسويغ النفقات والمخاطر الكبيرة المرتبطة بالأسلحة النووية. ولكن هذه القناعة، يمكنها أن تقود أيضاً، إلى تنافس حاد على الأسلحة النووية؛ فمن المرجح أن يؤدي أول صراع نووي في التاريخ، إلى بناء مخزونات أضخم، وظهور أنواع جديدة من الأسلحة، ورسم خطط استهداف نووية جديدة؛ وكل هذا، يمكنه أن يلحق الضرر بالنظام العالمي؛ للحد من الانتشار النووي الذي يعتمد – من بين أمور أخرى – على التقليل من شأن "القنبلة"، بتقليص حجم الترسانات الحالية، وحظر إجراء تجارب جديدة على الأسلحة النووية.

إن المرة الوحيدة التي استخدمت فيها أسلحة كهذه في ساحة حرب، أريد بها وضع نهاية لحرب عالمية بصورة حاسمة وبشكل سريع. واستخدامها عام 1945، كان ضد دولة تقف بالفعل على حافة الاندحار، وهي أعجز من أن ترد على الضربة الموجهة لها بالمثل. ولكن هذه التجربة التاريخية؛ قد تمخضت، في واقع الحال، عن كلا السيناريوهين المختلفين، وهما اللذان يردان هنا: دافع قوي هنا إلى فرض الحظر على "القنبلة"، وآخر قوي مماثل هناك إلى إنتاج المزيد منها؛ فأي من هذين السيناريوهين المتناقضين، سيكون قابلاً للتطبيق حالَ نشوب أول حرب نووية محدودة في التاريخ؟ أغلب الظن أن أول صراع نووي – شأنه شأن أول استخدام لسلاح نووي – سيوجد حافزين متضادين؛ وأقواهما ربما سيعتمد على طبيعة الهواجس المرتبطة بالقنبلة – امتلاك القنبلة واحتمالات استخدامها، مقابل الخضوع للاضطهاد والهزيمة المحتملة – التي ستكون الأكثر تأثيراً في النفوس.

وهذان السيناريوهان المخيفان أصلاً، قد يصبحان أشد سوءاً لو خرج أول صراع نووي في التاريخ عن نطاق السيطرة؛ فعشرات الأسلحة النووية، أو ربما أكثر من ذلك بكثير، قد تستخدم فيه نتيجة هجمات مضادة تنفذ جراء نوبة غضب، أو انهيار منظومات القيادة والسيطرة؛ نتيجة الإصرار على وضع خطط الحرب موضع التنفيذ. وفي هذه الحال، فإن ما ستخلفه السيناريوهات الأسوأ للحالة من آثار سلبية في نظام منع الانتشار النووي، سيفقد أهميته وسط الأجواء القاتمة التي تخيم على عمليات تعداد ملايين القتلى، وتقويم الكوارث التي ربما تحل بكوكبنا هذا برمته؛ وسيكون من الصعب بمكان، تحديد "المنتصر" في حروب كهذه؛ فالاهتمام - بدلاً من ذلك - سيُركز في معظمه على قياس حجم الخسائر، ولسوف يترك للدولتين المتصارعتين، أمر معالجة ما خلفه لهما الصراع من حطام وخراب مشع، وانهيار وتفكك للنظامين الاجتماعي والاقتصادي فيهما. وستبذل الدول الأخرى قصارى جهدها؛ لحماية نفسها من الأخطار والكوارث المدمرة التي سيخلفها صراع نووي بهذا الحجم.[13] وبطبيعة الحال، فإن دروس الوقاية التي سيمكن استنباطها ستكون مهمة إلى أبعد حد؛ ولكن ربما يكون الأوان قد فات لتعلمها والاستفادة منها.

إيران وكوريا الشمالية

لم يكن قد مضى وقت طويل على اتخاذ إدارة جورج بوش، قرار إطاحة صدّام حسين، حتى بدت الأجواء أكثر قتامة إزاء ما يتعلق بإمكانية وضع نهاية لبرنامجي إيران وكوريا الشمالية النوويين، أو تغيير الأهداف المرسومة لهما؛ فالنظامان مدرجان على قائمة "محور الشر" التي أنشأتها الإدارة الأمريكية، والاعتقاد الذي شاع على نطاق واسع وقتذاك، هو لجوء كلا النظامين إلى تسريع العمل ببرنامجه؛ ليكون قوة ردع تحميه من أي محاولة أمريكية جديدة لتغيير النظم. وعلى الرغم من أن عملية إنتاج اليورانيوم المخصب، قد تلت ذلك بالفعل في كلا البلدين، فإن تكهنات "الحالة - الأسوأ" لما تكن قد حُققت بعد، وإزاء ما يتعلق بكوريا الشمالية، فإن مبادرة الحوار الدبلوماسي معها، وهي التي تأخرت إدارة بوش، في إطلاقها، وحظيت بدعم قوي من: الصين وروسيا وكوريا الجنوبية واليابان؛ قد

أسفرت عن وقف إنتاج المواد التي تدخل في صناعة "القنبلة"، والشروع في تفكيك البرنامج النووي الكوري الشمالي، أما في إيران، فالوضع بدا أكثر تعقيداً بكثير. وبحسب تقرير "تقديرات الأجهزة الاستخبارية الوطنية" لعام 2007، فإن طهران، قد واصلت إنتاج اليورانيوم المخصب، ولكنها قامت بوقف العمل في إنتاج رؤوس حربية نووية عام 2003؛ «استجابة للضغوط والرقابة دولياً في المقام الأول؛ نتيجة كشف النقاب عن نشاطات نووية، لم يسبق لإيران إعلانها».[14]

إن استئناف العمل ببرنامج الأسلحة النووية الإيراني، كان سيخلّف عواقب سلبية خطيرة على نظام منع الانتشار النووي. ويبدو أن الصراع داخل الإسلام، لا صراع الحضارات، هو المنعطف الأكثر إثارة للقلق، إزاء ما يتعلق بانتشار نووي جديد. فليس من قبيل المصادفة أن تبدي دول مجاورة لإيران؛ (كمصر والأردن وتركيا، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، اهتماماً يمكن أن يعد جديداً في إقامة محطات للطاقة النووية والبنى التحتية ذات الصلة بها، إثر التطور الكبير الذي حققه البرنامج النووي الإيراني؛[15] فالقلق صار ينتاب هذه الدول، حيال مطامح إيران المتزايدة، وقدرتها على استثارة عداء الأقليات الشيعية في هذه الدول للنظم الحاكمة فيها، وتقديم الدعم لها، ومدى الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية؛ بوصفها حليفاً قادراً على حمايتها، إثر تجربة احتلال العراق المدمرة. وماتزال إيران تعيش مرحلة التمرد النشيط على الأوضاع القائمة على أرض الواقع؛ حيث تقدم الدعم المالي والدعم المادي إلى جماعات مسلحة متطرفة في العراق وليبيا وسورية وأفغانستان والأراضي الفلسطينية. وثمة عامل آخر، يزيد الوضع تعقيداً، وهو أن برنامج إيران النووي، صار يرفع سقف احتياجات إسرائيل في هذا المجال؛ ما ضاعف أهمية المسألة النووية بمجملها في العالم العربي؛ وكان لا بد لطموحات إيران النووية، من أن تثير قلق جارتها باكستان؛ فالحدود الباكستانية – الإيرانية، مابرحت تشكل أحد "خطوط التصدع"، في الخلاف السني – الشيعي.

وخلافاً لذلك، فإن التداعيات المضادة، وهي التي تؤثر سلباً في نظام منع الانتشار النووي، والتي يمكنها أن تنجم عن وقف عملية تفكيك برنامج الأسلحة النووية الكوري الشمالي، ليست بالقدر ذاته من الخطورة؛ فالعلاقات الأمريكية بالدول المحيطة بكوريا الشمالية، أشد متانة مما عليه هي بالدول الشرق أوسطية. وليس لكوريا الشمالية "طوابير ثالثة"، في البلدان المجاورة لها، بينما لا يحظى نظام بيونغ يانغ، الأيديولوجي بأي اهتمام أو شعبية في الخارج. وعلاوة على ما تقدم، فإن مجموعة اتصال متعددة الأطراف، تعكف – في الوقت الحاضر – على جعل القيادة الكورية الشمالية مشتركة في عملية، تتم في سياقها مقايضة الأسلحة النووية بعلاقات طبيعية، ودعم مالي، واستثمارات اقتصادية. وإذا ما أمكن تطبيق بنود الصفقة، وهي التي أبرمت عام 2007، بشكل سليم وأسلوب مناسب؛ فهي لن تُحوّل في كوريا الشمالية؛ إلى سبب لصدامات تتم في الداخل بين جماعات تتصارع على السلطة؛ مثلما يرجح لها أن تكون عليه في إيران.

فلماذا تحتل الحالة الإيرانية، هذه المرتبة العالية على قائمة التداعيات السلبية التي يمكن أن تصيب بنية النظام العالمي لمنع الانتشار النووي؟ الجواب هو: أن البرنامج النووي الإيراني تحديداً – حالَ تعذر وقفه أو تغيير مساره – سيسبب عواقب وخيمة، من شأنها إحداث تغييرات بنيوية في النظام نفسه. ولسوف تسعى دول كثيرة لتقليل احتمالات الخسائر التي قد تلحق بقدراتها النووية، من خلال تبني خيارات بديلة؛ للتصدي للسيطرة الإيرانية، ولمواجهة تراجع أهمية مكانة أمريكا في منطقة الشرق الأوسط؛ وثمة سبب آخر يعرضه علينا جورج كيستر: «إن شعور أي دولة جديدة تدخل قائمة الدول المالكة للأسلحة النووية، سواء أكانت دولة عدوانية أو غير مستقرة أو من النوع الذي لا يتحرك إلا للرد بالمثل، سيوجد بالقلق ذاته الناجم عن ترقبنا لنرى هل سيعتمد هذا البلد بالفعل، نمطاً ثابتاً من أنماط الردع؛ فلا يلجأ إلى استخدام هذه الأسلحة، أو لا؟ ومن ثم، فإن إحساسنا بالقلق حيال احتمالات تعاظم خطر استخدام الأسلحة النووية على هذا النحو، لا بد أن يوجد حافزاً قوياً لبذل جهود أكبر؛ لمنع انتشار الأسلحة النووية».[16]

ولعل أولئك المتفائلين بالنتائج الإيجابية التي قد تتمخض عن انتشار الأسلحة النووية، سيعترضون على هذا التقويم؛ افتراضاً منهم بأن الأسلحة النووية، بمرور الوقت، ستفرض على إيران، وعلى غيرها أيضاً، توخي الحذر وضبط النفس.[17] وهذا ينطوي ضمناً، على كثير من الاحتمالات، ولاسيما أن العواقب السلبية التي يمكن البرنامج النووي الإيراني أن يحدثها في توسيع الانتشار النووي، ربما ستكون محدودة الأثر. ومع ذلك، فإن كانت البلدان الأشد قلقاً حيال طموحات إيران النووية، ستفقد ثقتها بما تقدمه أمريكا لها من ضمانات أمنية، ومظلة نووية، فلن يكون تأثير هذه العواقب محدوداً فيها، من حيث اتساع دائرة الانتشار النووي. ويفترض المتفائلون أيضاً، تحقق نتائج تسهم في إحلال الاستقرار في المنطقة؛ إذا ما لجأت دول أخرى؛ كالمملكة العربية السعودية وتركيا مثلاً، إلى امتلاك أسلحة نووية؛ لحماية نفسها في مواجهة البرنامج النووي الإيراني؛ نتيجة فقدها ثقتها بالولايات المتحدة الأمريكية. وبرغم هذا، فليس من المحتمل وقف سلسلة الانتشار النووي داخل العالم الإسلامي، عند تركيا، ولا عند المملكة العربية السعودية التي ربما تنشد الحماية تحت مظلة نووية باكستانية؛ فتزيد بذلك العلاقات الإيرانية - الباكستانية تعقيداً على تعقيد، لا بل إن السيناريوهات "الوردية" التي يرسمها هؤلاء المتفائلون، ترى أن بالإمكان تفادي نشوب حروب محدودة، وأزمات حادة، و"تفجيرات" نووية خلال عملية الانتقال المثيرة للمتاعب، عبر الممر الذي يبدأ بامتلاك "القنبلة"، وينتهي بمرحلة بلوغ المنافع المتخيلة، وهي التي يفترض أنها ستسهم في إشاعة الاستقرار وتعزيزه. وكان آخر "ممر" من هذا النوع، (وهو الذي يمتد بين الهند وباكستان)، قد شهد حرباً واحدة محدودة على امتداد الحدود المتنازع عليها، ومواجهة عسكرية اقتضت حشد ما يزيد على مليون جندي على جانبي الحدود، إضافة إلى أزمتين حادتين أخريين.[18] ومن المحتمل أيضاً، أن "ممرات" مماثلة، ذات صلة برنامج إيران النووي، قد تخضع النظام العالمي لمنع الانتشار النووي لاختبارات قاسية؛ فهذا النظام ما كان في الماضي ليتحمل أعباء التكاثر البطيء في أعداد الدول الجديدة التي امتلكت الأسلحة النووية؛ إلا بفضل النجاحات التي حُققت في ميدان الحد من الانتشار النووي، والتي حفظت للنظام توازنه. غير أن "نجاح" إيران، في زيادة رقعة الانتشار النووي، لا يرجح له أن يقترن بقصص "نجاحات" تعويضية

مضادة؛ ولكنه قد يؤدي إلى تسريع هذا الانتشار بشكل أكبر، يعجز نظام منع الانتشار النووي عن الصمود أمامه؛ ومن هنا، فإن أي "نجاح" تحققه دول مهمة في الشرقين الأوسط والأقصى، في زيادة انتشار الأسلحة النووية، سيثبت خطل وجهات نظر هؤلاء المتفائلين بالنتائج الإيجابية التي يمكن أن تُحقق بهذا الانتشار.

باكستان

طال أمد الحكم السيِّئ في باكستان - سواء على أيدي الحكام: عسكريين أو مدنيين - إلى حد تكرر التكهنات باحتمالات انهيار هذه الدولة. ويوماً بعد آخر، تتناقص كفاءة: أجهزة البلاد الإدارية، ونظام التعليم العام، ونظام الخدمات الاجتماعية فيها. وقد حُوِّلت الزعامة السياسية في باكستان، إلى منصب يبقى فيه من يشغله طوال حياته، وليس هناك إلا القليل جداً من ميادين العمل التي توفر لرجل الأعمال من فرص النجاح، ذلك القدر الكبير الذي يتوافر من هذه الفرص لمسؤول يأتي إلى موقعه الرسمي بالانتخاب.

وتتزايد مناطق البلاد التي استقلت عن الحكومة المركزية وباتت تتمتع بحكم ذاتي، لا مناطق القبائل المتاخمة لأفغانستان فحسب، بل أجزاء من إقليم بلوشستان والمقاطعة الحدودية الشمالية - الشرقية، أما الحركات الإسلامية المتطرفة، وهي التي كانت يوماً ما، الأداة المفضلة لدى المؤسسة العسكرية الباكستانية لطرد السوفييت من أفغانستان، ومعاقبة الهند عبر خط تقسيم كشمير، فقد انقلبت الآن على مؤسسات الدولة الرسمية. ويتسع نطاق أعمال العنف أكثر فأكثر في باكستان؛ وصارت تستهدف "أولياء النعم" السابقين في المؤسسة العسكرية الباكستانية. والانتخابات الوطنية نادراً ما تتميز بالنزاهة، ولا تسفر عادة عن تشكيل حكومة تمثيلية حقيقية.

وبعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، تعاظمت الضغوط التي تُعرض لها باكستان؛ فانقلب برويز مشرّف، رئيس أركان الجيش الباكستاني، بشكل مفاجئ على تنظيم القاعدة، ووضع بلاده في موضع الحليف للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على

الإرهاب، غير أن الأصعب من ذلك، هو قطع صلات الجيش الباكستاني بحركة طالبان؛ فإذا حصل هذا، فسيحدث تصدع حاد داخل مجموعة "الباشتون" المقيمة في البلاد، وهي التي يقيم أبناؤها على جانبي الحدود مع أفغانستان، وإذا لم يحصل ذلك، فإن تصدعاً أشد حدة سيقع في العلاقات بالولايات المتحدة الأمريكية. وعلى أي حال، فقد نجح مشرّف في فرض الهدوء والسكينة على امتداد خط تقسيم منطقة كشمير، وبدا أن القادة العسكريين الباكستانيين، قد آثروا التحرك؛ وفق القاعدة القائلة: إن منطقة حدودية ملتهبة واحدة أمر يمكن معالجته، ولكن شيوع الاضطرابات في منطقتين حدوديتين، يمثل تهديداً خطيراً للدولة؛ وبناءً على ذلك، وفي الوقت الذي كان الاضطراب فيه مايزال يعم منطقة الحدود الأفغانية، فقد حرص الجيش الباكستاني، على تفادي وقوع أزمات حادة مع الهند؛ يمكن أن يسببها ارتفاع أعداد المتسللين وتزايد العمليات الإرهابية. وقد كان على القيادات العسكرية الباكستانية، مواجهة مشاعر السخط والاستياء المتنامية محلياً؛ جراء تطاول أمد بقاء مشرّف في السلطة. ويمكن أن نقول هنا إجمالاً: إن الجيش لم يحسن حكم البلاد، وتمّ توجيهه لمحاربة التنظيمات المتطرفة الضالعة في أعمال العنف في داخل البلاد، كما أنه يفتقر - بشكل عام - إلى التدريب الجيد والمعدات المتطورة.

وعلى الرغم من مواطن الضعف الكثيرة التي تعانيها باكستان، فقد حافظت على تماسكها ووحدتها، بينما اعتاد عامة الباكستانيين، منذ أمد ليس بالقصير، التحلي بالصبر حيال مظاهر سوء الحكم التي تعم البلاد. ولم تحظَ الأحزاب الدينية، تاريخياً، إلا بما يزيد قليلاً على 10٪ من الأصوات في انتخابات نزيهة نسبياً. وكانت باكستان - ومازال - تمثل أنموذجاً يندر وجوده لدولة إسلامية، لا يطلق الحزبان السياسيان الرئيسيان فيها أوصافاً ذات طابع ديني بالدرجة الأولى على نفسيهما. وعلى الرغم من ذلك، فقد كُبِّد هذان الحزبان كثيراً من مساوئ زعيميهما؛ وهما: بنازير بوتو ونواز شريف، اللذان قضيا معظم سنوات حكم مشرّف، في المنفى خارج البلاد.[19]

ولطالما كانت مواطن ضعف باكستان المتعددة؛ سبباً للتخوف من تعرضها لانتفاضة كاسحة، تنطلق من المستويات الدنيا للمجتمع؛ وتكون شبيهة بالثورة السياسية التي اندلعت في إيران الشاه، وهي التي كانت دولة علمانية تقدمية إسلامية، حتى جاء الوقت الذي تمرد فيه شعبها وقيادته الدينية؛ ليحدثا نقلة ضارة في مسيرة البلاد على المستوى الوطني. ولم يكن في متناول الولايات المتحدة الأمريكية إلا الشيء اليسير جداً من القدرة على التنبؤ بالثورة المحتملة ومراقبة تطورها؛ نظراً إلى أن علاقاتها بالمجتمع الإيراني تبدأ عادة من قمة الهرم المجتمعي. والحال نفسها تصح بالنسبة إلى باكستان: فليست واشنطن اليوم في وضع قوي فاعل، يمكّنها من تعقب التحولات التي تبدأ انطلاقاً من القواعد السفلى للمجتمع الباكستاني صعوداً إلى الأعلى، وهي التي من شأنها إحداث تغييرات جذرية في نظام الحكم القائم في البلاد أو تقويضه؛ وهكذا، فقد صار واضحاً أن شواغل واشنطن المتعلقة بإحلال الاستقرار مستقبلاً في باكستان، قد أسهمت في تقوية الدعم الذي تقدمه إلى النظام العسكري الحاكم، وهو الذي سلط الضوء على التيارات التي يثير ظهورها مخاوف واشنطن إلى أقصى حد.

ويكاد يكون مؤكداً، أن تأثير انهيار الحكم في باكستان وحدوث تحولات جذرية فيها، سيكون أخطر مما حدث في إيران المجاورة، من حيث إن باكستان تمتلك أسلحة نووية بالفعل، وجيشاً ضخماً يتمتع بنفوذ كبير، وأجهزة أمنية تقيم صلات قوية بحركات إسلامية متطرفة، وإذا استولت المراجع والرموز الدينية البارزة على مقاليد السلطة هناك، فقد تُعرض للتصدع منظومات القيادة والسيطرة داخل الجيش، وقد تدخل الزعامات السنية الجديدة في باكستان في صدامات ضد إيران والهند كلتيهما؛ ولهذه الأسباب جميعاً، فإن انهيار الدولة الباكستانية، ربما استحق بالفعل تبوؤ مرتبة متقدمة على القائمة التي أدرجت فيها القوى الدافعة التي يمكن أن تأخذنا صوب مستقبل نووي شديد القتامة.

ويستند الترتيب الذي وضعته لفقرات هذه القائمة، إلى مجموعتين من الحسابات والأسباب؛ وفق ما يأتي: أولاً، إن الآثار التي يمكن أن يحدثها امتلاك إيران، أسلحة

نووية، (من حيث زيادة انتشار هذه الأسلحة)، من المرجح له أن يولّد سلسلة من التداعيات المتعاقبة أقوى بكثير مما يمكن أن يحدثه استمرار بقاء باكستان المالكة أصلاً لهذه للأسلحة النووية. والدولتان الرئيسيتان المجاورتان لباكستان؛ وأعني بهما الهند وإيران، قد امتلكتا بالفعل قدرات نووية؛ ولا شك في أن قيام نظام راديكالي في باكستان؛ سيؤدي إلى ازدياد احتياجات هاتين الجارتين من هذه القدرات، على حين أن نجاح إيران، في الحصول على "القنبلة"، ربما لا ينجم عنه إلا ظهور عدد أكبر من الدول التي تسعى للحصول عليها، إضافة إلى احتياج جاراتها إلى امتلاك المزيد من المستلزمات النووية، أما ثاني الأسباب التي دعتني إلى وضع باكستان في مرتبة تلي إيران، على قائمتي الآنفة الذكر، فهو القدرة المدهشة التي أظهرها الآن الزعماء الباكستانيون أنفسهم، على شق طريقهم بنجاح عبر كثير من الأزمات الحادة التي تحل بالبلاد بشكل دوري؛ فعلى الرغم مثلاً، من أن الحركات الإسلامية الأكثر تطرفاً وتعنتاً، قد انقلبت على حماتها السابقين في المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية الباكستانية، فإنها ليست في وضع يمكّنها من الإمساك بزمام الحكم في البلاد. ولم تفلح في كسب قلوب المسلمين وعقولهم، أعمالُ العنف تلك التي تنشب بين الجماعات الإسلامية نفسها، وخاصة تلك التي تزهق فيها أرواح عابري السبيل الأبرياء؛ ومن هنا، فإن نحن استبعدنا خطر استيلاء الجماعات المتطرفة على السلطة، فأي أحداث يمكنها أن تشكل الخطر الأعظم الذي يتهدد السلامة والأمن لـ "جوهرة التاج" الباكستاني؟ الاحتمال الأول، هو نشوب أزمة حادة أو صدام عسكري كبير ضد الجارة الهند، والآخر، هو انهيار القيادة الموحدة داخل الجيش الباكستاني.

وإزاء ما يتعلق بالهند، فكلما ازدادت حدة التوتر معها على نحو مفاجئ، ارتفع أيضاً، مستوى جاهزية قدرات الردع النووية الباكستانية. وفي وقت الأزمات، فإن مقتضيات عملية الردع، توجب تحريك أنواع معينة من الأسلحة ومنصات الإطلاق من مواقعها الثابتة المحددة لها. والأسلحة النووية، لا بد أن تكون في أثناء نقلها في وضع أقل أمناً مما هي عليه في أماكن تخزينها التي تحظى بحماية مشددة، كما أنها أكثر عرضة للأخطار الأمنية

التي تنشأ من الداخل؛ ومتى ما استفحلت أزمة ما، وتحولت إلى صراع عسكري فعلي، فلن يمكن استبعاد احتمال انطلاق "سحابة نووية"؛ سواء حصل هذا عرضاً، أو جراء تداعي نظم القيادة والسيطرة، أو تنفيذاً لقرار مقصود اتخذ عند أرفع مستويات هرم السلطة.

والجيش الباكستاني، في واقع الأمر، يجسد أفكار عامة الناس ووجهات نظرهم وأحاسيسهم؛ وبناءً على ذلك، وفي حال عجزت الحكومات الوطنية عن معالجة تظلمات أبناء شعبها وشكاواهم، فلسوف تتنامى هذه التظلمات والشكاوى؛ لتعم الجيش نفسه؛ ومتى ما اتسعت هوة الخلافات والنزاعات داخل البلاد، فهي ستتسع - أيضاً - بين صفوف القوات المسلحة وأفرادها. والجيش الباكستاني مؤسسة هرمية؛ تأتي الأوامر فيها من جهة المواقع العليا، نزولاً إلى الضباط المختصين الذين يتولون تنفيذها. وهذا النمط من أنماط "وحدة القيادة"، يمثل عاملاً جوهرياً، في المحافظة على "الأمن النووي". وقد يُعرض هذا العامل للخطر، عند اندلاع اضطرابات تستمر أمداً غير قصير، مصحوبة بموجة اقتتال داخلي ما بين رئيس البلاد، ورئيس وزرائها، والقائد العام للجيش؛ وعلى أي حال، فإن التنافس الثلاثي الأطراف هذا، على السلطة، ليس جديداً في باكستان؛ ومع أنه قد سبب - حتى الآن - إضعاف دعائم الحوكمة، فإن هذا التنافس لم يؤدِّ إلى إحداث تصدعات في بنية القيادة الموحدة للجيش الباكستاني.

انتشار قدرات التخصيب والمعالجة

تحتل مسألة إقامة المزيد من منشآت تخصيب المواد الانشطارية وإعادة معالجتها، المرتبة الرابعة على قائمتي، للنشاطات الأشد خطورة التي يمكن أن تفضي إلى زوال النظام العالمي لمنع الانتشار النووي. وأود أن أذكر هنا، أن سكان مناطق نافاغو Navajo الأصليين، ممن عملوا في استخراج اليورانيوم وعانوا الأمرين من آثاره، كانوا يسمونه "الوحش الأصفر".[20] ولا ريب في أن آثاره المروعة المحتملة، تبلغ درجات خطورتها القصوى عند تخصيبه بدرجات عالية. واليورانيوم المخصب يمكن نقله بيسر كبير. وهو مادة فتاكة جداً؛ أوَلم يكن المادة الأساسية في إنتاج "القنبلة" التي دمّرت هيروشيما؟ أما

البلوتونيوم فهو إحدى مواد التدمير الشامل، ويتميز بأنه غامق اللون وأكثر كثافة من اليورانيوم؛ ومتى ما تم إنتاجه، فإن نصف عمره الافتراضي، يصل إلى أكثر من 24 ألف سنة. ويتميز البلوتونيوم، وهو المادة الانشطارية التي كانت وقوداً للقنبلة التي ضربت ناجازاكي، بسمة إيجابية بعض الشيء؛ وهي صعوبة معالجته إلا بحالته المعدنية؛ ما يعد ضمانة مهمة تحول دون تحويله بالشكل الذي يتيح استخدامه في عمل من أعمال الإرهاب النووي. ويستخدم أحد نظائر البلوتونيوم؛ بوصفه مصدرَ طاقة؛ لتشغيل سفن الاستطلاع (المسبارات) الفضائية ذات المدى الطويل.

إن إنتاج هذه المواد والمكونات الأساسية، بدلاً من سرقتها أو شرائها، بالكميات المطلوبة لصنع "القنبلة"، يتطلب امتلاك المعرفة والخبرة، والمخططات الأولية التفصيلية، والمواد الواجب استيرادها من الخارج، وكثيراً من الكوادر المختصة، ومعدات وأجهزة معقدة؛ وهذه - في مجموعها - تمثل مؤشرات تدل على الشروع في إقامة برامج لصنع "القنبلة". وتتطلب عملية الإنتاج هذه - إضافة إلى ما تقدم - تنفيذ مشروعات بناء يمتد بعضها على نطاق واسع؛ فتكون - من ثم - موضع اهتمام كبير من تلك الدول التي تملك أقماراً صناعية في الفضاء، قادرة على التقاط الصور! وهناك ما يكفي من الدلائل المرتبطة بالعمليات الصناعية الخاصة بصناعة "القنبلة" التي تثبت، في معظم الأحيان، إمكانية الحصول على "إنذار مبكر"، بوجود نيات لإقامة برامج من هذا النوع. ولعل أحد الاستثناءات التي يمكن الإشارة هنا إليها، هو البرنامج النووي المتطور الذي أنشأه صدّام حسين، مطلع تسعينيات القرن العشرين، والذي غاب عن أنظار مجتمع المخابرات الأمريكي.

ويمكن أيضاً، الاستفادة من منشآت تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم في توليد الطاقة النووية، لدى الدول التي تسعى لتحقيق الاستقلال التام عن المزوِّدين الخارجيين، أو أنها تأمل في أن يأتي الوقت الذي تصبح فيه التقنيات الخاصة بإجراء الدورة الكاملة للوقود النووي مجدية قياساً إلى كلفتها. غير أن ذرائع من هذا النوع، طالما كانت موضع شك؛ لأن تحقيق الاستقلالية التامة في مجال الطاقة عن المزودين النوويين الأجانب،

أمر باهظ الكلفة؛ ولأنه ليس مؤكداً بعد، إمكانية توفير طاقة نووية كفوءة ومجدية من الناحية الاقتصادية. ومايزال المشروع الأقل تكلفة، والأفضل، من حيث تبديد المخاوف الناجمة عن انتشار الأسلحة النووية، هو استيراد الوقود النووي من مزودين أجانب، بدلاً من بناء منشآت محلية للتخصيب أو إعادة المعالجة؛ وهو ما يقترحه الاتحاد الروسي على إيران؛ وإذا أصرت دول جديدة، لا تمتلك إلا القليل من محطات الطاقة النووية، على إجراء دورات الوقود في منشآتها الخاصة بها - ولاسيما تلك الدول التي حبتها الطبيعة احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي - يغدو منطقياً افتراض أنها تضع نصب أعينها ما هو أكثر من توليد الكهرباء فقط!

وبالعودة إلى المسألة الإيرانية، فإن محاولات إنهاء برنامج التخصيب الذي تنفذه إيران، قد ازدادت تعقيداً إلى حد كبير؛ جراء البيانات الخجول الفضفاضة التي أدلى بها رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية،[21] وقدرة إيران على إلحاق الضرر بأسواق الطاقة العالمية، وقراري إدارة بوش خوض "حرب اختيار" ضد العراق، ومنح الهند، (وهي الأمور التي لم تدخل طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية)، منافع التجارة النووية بالقدر الذي يرقى إلى ما يُمنح منها لأي "دولة مسؤولة". وكان الاتفاق المقترح للتعاون النووي المدني بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند، وهو الذي وصفه وزير الشؤون الخارجية الهندي، بأنه ينطوي على تفكيك «قرارات حظر التكنولوجيا التي تستهدف الهند»،[22] قد جاء في توقيت غير مناسب على نحو يلفت النظر؛ حيث كانت باكستان وقتئذٍ، توشك على مواجهة أزمة سياسية عميقة، بينما كانت الإدارة الأمريكية نفسها، تحاول في الوقت عينه، تشديد قواعد التجارة النووية المطبقة بالفعل على إيران.

إدارة بوش، إذاً، تقترح استثناء الهند من هذه القواعد؛ بغية مساعدتها على تلبية احتياجاتها الداخلية من الطاقة الكهربائية، بينما تسعى الهند في الوقت نفسه لإيجاد منفذ تحصل من خلاله على تقنيات التخصيب وإعادة المعالجة من الخارج، إضافة إلى "بنك وقود نووي"، من مزودين أجانب بكميات كافية تحتاط بها من أي وقف في عمل مفاعلاتها النووية؛ (وربما لا يكون

السبب الرئيس لذلك الوقف، غير استئناف الهند تجاربها النووية)؛ ولأن رغبة إدارة بوش الأساسية وراء إبرام هذه الاتفاقية، تكمن في تمهيد الطريق لعقد شراكة استراتيجية مع الهند، ولمساعدة هذه الأخيرة على أن تصبح قوة مضادة للصين، فإن إدارة بوش، لم تفرض على نيودلهي اتخاذ إلا عدد قليل من الخطوات والتدابير الملزمة بمقتضى اتفاقية التعاون النووي المدني المشار إليها، لا بل إن الهند لم توافق إلا على تطبيق عدد أقل منها. وقد اعترضت بقوة على أي قيود تفرض على استقلاليتها الاستراتيجية وخياراتها النووية؛ ومن ذلك: شرط حدوث وقف تام في إنتاج المواد الانشطارية التي تدخل في تصنيع "القنبلة"، وقد امتنعت عن توقيع معاهدة حظر التجارب النووية في أي وقت كان. أضف إلى ذلك، أن نيودلهي فضلت أن تنأى بنفسها عما عرف بـ "تحالفات الإرادة الموحدة coalitions of the willing"، التي تحظى بدعم إدارة بوش لها؛ ومن بينها: "المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار Proliferation Security Initiative"، و"مدونة لاهاي لقواعد السلوك Hague Code of Conduct"، وهي التي صممت؛ بقصد الحد من انتشار الصواريخ الباليستية.

وكانت إدارة بوش، قد افترضت أن الحكومة الائتلافية الهندية، سترحب باتفاقية التعاون النووي المدني، غير أنها جوبهت باعتراضات شديدة من الأحزاب الهندية، سواء من كان منها على يمين الطيف السياسي أو على يساره؛ ويبدو أن السابقة التي أرادت الإدارة الأمريكية ترسيخها، وهي القائلة: إن الدول الصديقة تستحق تخفيفاً في قواعد التجارة النووية؛ قد سببت بروز استثناءات جديدة، وتآكل قوة الأعراف والشروط ذات الصلة بهذه الأمور. ففي ظل انتشار تقنيات التخصيب وإعادة المعالجة، نجد أن دولاً جديدة، ستكون على بعد خطوات قليلة، من امتلاك "القنبلة"، أو تكون أكثر قدرة على زيادة حجم ترساناتها النووية.

حماية المواد النووية القابلة للاستخدام في أعمال الإرهاب النووي

لم تكن احتمالات وقوع عمليات إرهاب نووي واردة إبّان العصر النووي الأول، عندما كانت المخاوف من استخدام الأسلحة النووية تُركز على دول يمكنها القيام

بذلك، لا على غيرها، أما في العصر النووي الثاني، فقد تحول لاعبون مستقلون، لا يمثلون دولاً ولا ينتمون إليها، إلى "عملاء" للانتشار النووي، يجهدون أنفسهم لتوسيع نطاقه، وثمة رجال أعمال؛ كعبد القدير خان وجماعته، كشفوا بجلاء مدى الضرر الذي يمكن أن تحدثه الشبكات السرية الموردة للمواد النووية. ومع أن قائمة العملاء المفضلين لشبكة عبد القدير خان تضم دولاً، لا بضعة أفراد فحسب، فإن بعض المسؤولين في المؤسسات النووية الباكستانية، قد أجروا أيضاً، مباحثات مع أعضاء كبار في منظمتي القاعدة وطالبان.[23]

ولا ريب في أن أول عمل إرهابي نووي يقع، سوف يتصدر العناوين الرئيسة للصحف؛ ومن المرجح أن يكون لمرتكبي مثل هذا العمل، صلات بمسؤولين حكوميين يعملون داخل مجمعات نووية في دول تتسم النظم والترتيبات الأمنية فيها بالضعف، أو أنها تعاني أصلاً، تهديداتٍ تنطلق من الداخل؛ فالدول - لا الأفراد المستقلون أو المنظمات المتطرفة - لديها القدرات الصناعية والمهارات المطلوبة لإنتاج اليورانيوم المخصب، وإعادة معالجة البلوتونيوم. والذين يبحثون عن طرائق مختصرة للحصول على "القنبلة"، أو لتنفيذ عمليات الإرهاب النووي، سوف يوجهون اهتمامهم نحو المخزونات المتوافرة فعلاً من هذه المواد؛ ولذا، فإن استراتيجيات حظر انتشار الأسلحة النووية، يجب أن تركز اهتمامها على وسائل المحافظة على اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم في أماكن حصينة، وضمان الحيلولة دون إنتاج المزيد منهما.

ولا يمكن استبعاد العمليات المرخصة رسمياً؛ لتحويل مواد صنع القنابل والأسلحة النووية، وإن كانت تبدو غير محتملة؛ فالتقرير الاستخباري الأمريكي المبالغ فيه وهو الذي أصدر عام 2002، وكان خاصاً بتقويم الخطر الذي كان يمثله عراق صدّام حسين، لم يقل بإمكانية قيامه بنقل أسلحة التدمير الشامل، إلا إذا عُرِّض لهجوم، وبات نظامه آيلاً إلى السقوط؛ فالحكام المستبدون عادة، لا يسلمون أولئك الذين لا يستطيعون التحكم في تصرفاتهم أسلحة فتاكة؛[24] إذ تعد مواد صنع القنابل النووية والأسلحة التي يتم التزويد بها

بمنزلة "مجوهرات التاج" بالنسبة إلى مثل هذه الدول. وعلى خلاف المخططات والأدوات الاحتياطية، من المرجح أن تتم حماية هذه المواد بشكل جيد؛ لتكون غير قابلة للتحويل، في ظل الظروف الطبيعية على أقل تقدير. ويتم عادة حفظ الأسلحة النووية في مخازن خلف كثير من الأبواب الموصدة، وتقوم دوريات منتظمة بحمايتها، بالإضافة إلى وجود كثير من أجهزة التحسس التي تنبه إلى وجود نشاط غير اعتيادي. غير أن الجهات المحصنة ضد التهديدات الخارجية، قد تبقى معرضة للمخاطر الداخلية التي يكون مصدرَها غالباً عمال المصانع والحراس، والموظفون الذي يحظون بالثقة في المنشآت النووية، وممن يحتمل التعاون بينهم وبين جهات أجنبية وعناصر خارجيين.

فالحراس العاملون في المنشآت النووية، يجب أن يكونوا بمستوى التراخيص الأمنية الممنوحة لهم، وأن يتمتعوا باستقلالية عن مصنعي القنابل؛ ليتمكنوا من القيام بالإشراف والمراقبة بشكل صحيح. وقبل أن تقوم الحكومة الباكستانية، بالمراجعة والتحديث لممارساتها الأمنية في المنشآت النووية، بدءاً من سنة 2000، كان عبد القدير خان، يتمتع بصلاحيات واسعة تتيح له تحديد من يتولى مسؤولية حفظ الأمن في مختبراته.[25] وقد توترت العلاقات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان، إلى حد بعيد خلال الفترة 1989 – 2001، عندما فرضت واشنطن عقوبات على باكستان؛ بسبب برنامجها النووي. وخلال تلك الفترة، لم يكن ممكناً ولو تصور قيام واشنطن بتقديم مساعدات لباكستان، في مجال السلامة النووية.

وتشمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بنوداً تفرض قيوداً على نقل التكنولوجيا الخاصة بتحسين الأمن النووي، إلى دول ليست أطرافاً في المعاهدة. وتقضي الاستراتيجيات الهادفة إلى منع وقوع عمليات إرهاب نووي، ألا يتم تفسير هذه القيود بطريقة صارمة؛ تحول دون تشاطر الدول الممارسات المثلى والدروس المستخلصة، والاستفادة منها في تحسين وضعية الأمن النووي في المواقع الحساسة. وفي الفترة التي تلت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر – حتى بعد أن قطع مشرّف علاقاته بقيادة طالبان في

أفغانستان، وعدّ القاعدة خطراً يتهدده من الداخل - كان يُنظر بعين الريبة العميقة إلى العروض الأمريكية لتقديم مساعدات؛ تستهدف تحسين أمن الأسلحة النووية الباكستانية، والمواد الداخلة في صناعة القنابل وسلامتها. وبمرور الزمن، تم قبول العروض الأمريكية للمساعدة في تنفيذ برامج التحقق من أهلية الأفراد العاملين للثقة، على حين تم رفض عروضها الخاصة بما سمي "روابط العمل التسهيلية permissive action links"، التي من شأنها منع الاستخدام غير المصرح به، أو حدوث تصدع في منظومة القيادة والسيطرة.[26]

ويُعد حفظ المواد التي تدخل في صنع القنابل في مخازن محصّنة وآمنة؛ وخلط كميات اليورانيوم العالي التخصيب، وهي التي تجهز لمفاعلات الأبحاث والبرامج النووية البحرية، بشكل يحول دون استخدامه لأغراض تصنيع الأسلحة، من الأولويات المهمة بالنسبة إلى ما أُصطلحُ على وصفه بـ "البرامج التعاونية للحد من التهديدات النووية". وهناك أعمال إرهاب نووي أقل خطورة؛ كتلك التي تستخدم فيها مواد مشعة؛ مثل: الكوبالت-60 (الذي يستفاد منه في علاج أمراض السرطان)، والسيسيوم-137 (الذي يستخدم في صناعة أجهزة القياس الصناعية ومعدات الحفر)، يمكن توجيهها أيضاً، لإرهاب المدنيين؛ ومن التحديات الهائلة: منع إساءة الاستخدام والسرقة للمواد المشعة، التي يمكن أن تستخدم في صنع قنابل "قذرة"، من دون إحداث "سحابة نووية". وعلى الرغم من اتساع نطاق البرامج التعاونية السالفة الذكر؛ لتشمل مثل هذه التهديدات، فمايزال هناك كثير مما يجب القيام به.

وأحد السيناريوهات التي لم تلقَ اهتماماً كبيراً، هو القيام بعمل إرهابي نووي في أثناء نشوب أزمة حادة بين دولتين، وخاصة إن كانتا تمتلكان الأسلحة الذرية؛ فإذا قامت إحداهما، أو كلتاهما، بإقصاء جماعة متطرفة ما، فقد تستغل هذه الجماعة الفرصة؛ لتشعل فتيل حرب بين الدولتين. وفي ظل ظروف كهذه، فإن السلاح الإشعاعي؛ لا يجوز أن يؤدي إلى زعزعة شديدة للاستقرار؛ ولاسيما إذا كان الهدف المقصود ذا قيمة رمزياً أو

ثقافياً أو دينياً أو اقتصادياً مهماً؛ ومثل هذا السيناريو، يبدو قابلاً للتطبيق في الهند وباكستان، أكثر من أي مكان آخر، ولكنه يمكن أن يمتد مستقبلاً ليبلغ دولاً أخرى.[27]

ويمكن الضرر البنيوي الذي يستهدف نظام حظر انتشار الأسلحة النووية عالمياً، وهو الذي قد ينجم عن عمليات إرهاب نووي، أن يكون متنوعاً بدرجة كبيرة. والاختلاف الأهم في هذا المجال، سيكون ما بين القنابل النووية التي تؤدي إلى حدوث "سحابة نووية" ناجمة عن الانفجار، وبين القنابل " القذرة" التي تنشر مواد مشعة. فالأولى هي سلاح من أسلحة التدمير الشامل، أما الثانية فسلاح "للإرباك" الشامل. وكلتا العمليتين تشكل استباحة للمحظور؛ وقد يؤدي حدوث أي منهما إلى تصعيد غير مقصود؛ وفي حالة القنبلة "القذرة"، يمكن أن يدفع ذلك، إلى محاكاة الهجوم من أفراد يعملون لحسابهم الخاص. إن حدوث أول عمل إرهابي نووي؛ يمكن أن يفضي إلى بذل المزيد من الجهود الدولية المنسقة؛ للتحفظ على الأسلحة والمواد الخطيرة في أماكن آمنة. وعندئذٍ، سوف تبدو القيود البيروقراطية والقانونية والاقتصادية والسياسية، وهي التي عرقلت تقدم المبادرات الجماعية للحد من المخاطر النووية ونجاحها، تافهة وغير معقولة. ويمكن تعزيز المضاعفات الإيجابية – أو السلبية – إذا ما أدى حدوث عمل إرهابي واحد إلى وقوع حوادث أخرى مماثلة مستقبلاً.

انهيار عمليات التفتيش

على مدى عقود عدة، بُذلت جهود دؤوب لفتح أبواب المواقع الحساسة أمام المفتشين الأجانب؛ وقد أدى ذلك إلى تنفيذ عمليات تفتيش دولية على نطاق واسع؛ وإن هي لما تغدُ بعد أحد الأنماط العالمية الثابتة. وخلال العصر النووي الأول، ظلت الدول التي تمتلك ترسانات نووية صغيرة، تعارض ذلك النوع من عمليات التفتيش المفاجئة. وقد أخذت إدارة جورج بوش، تهدد بما مفاده: أن الدولتين الرائدتين في عمليات التفتيش المفاجئة – أي واشنطن وموسكو – قد تنضمان إلى تلك الدول.

وخلال السنوات الأولى من الحرب الباردة، كانت مسألة التفتيش فكرة خيالية فقط؛ فقد أدى انعدام الثقة إلى إجهاض الجهود التي استهدفت تأسيس آليات دولية لنزع السلاح في أربعينيات القرن الماضي. كما أخفق أول المساعي الجادة للتفاوض حول فرض قيود على التجارب النووية في خمسينيات القرن نفسه؛ بسبب الخلافات التي نشبت حول موضوع التفتيش. وقد ظن الرئيس كينيدي، أنه قد يكون قادراً سنة 1963، على إقناع مجلس الشيوخ بالموافقة على معاهدة حظر شامل للتجارب النووية؛ إذا وافق رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي خروتشوف، على السماح بإجراء خمس زيارات تفتيشية في السنة الواحدة. غير أن العدد الذي حدده هذا الأخير، كان ثلاث زيارات فقط. وتبع ذلك التوصل إلى معاهدة حظر جزئي للتجارب – في غياب العمليات التفتيشية – فأصبحت التجارب جراء ذلك تقام تحت الأرض.[28] وقد اقترنت أولى الاتفاقيات الخاصة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية، وهي التي تم التوصل إليها عام 1972، بمشكلات عدة؛ جراء الاتهامات القائلة: إنه لا يمكن التحقق من الحدود التي ترسمها هذه الاتفاقيات؛ ولأن عمليات التفتيش الموقعية كانت ماتزال خارج نطاق البحث، فقد اتفقت القوتان العظميان على أن تراقب إحداهما سلوك الأخرى عن بعد، من خلال استخدام "وسائل تقنية وطنية"، وهو التعبير الذي استخدم كناية عن "أقمار التجسس الصناعية".

وقد تطلب الأمر أربعة عقود كاملة؛ لكي يخفف الاتحاد السوفييتي حساسيته المفرطة تجاه عمليات التفتيش التي تطبق عليه من الخارج. وقد حدثت نقطة الاختراق الأولى في ستوكهولم عام 1986، في منتدى أوربي عقد؛ بهدف تخفيف التوترات وبناء الثقة. وقد سعى المفاوضون الغربيون لتطبيق منهج يقضي توزيع جداول أعمال سنوية للمناورات العسكرية، وبحضور مراقبين أجانب في تلك المناورات التي ستشارك فيها أعداد كبيرة من القوات العسكرية. في بادئ الأمر، لم تكن آفاق حدوث تقدم مفاجئ، تَعد بكثير عندما كرر أندريه جروميكو، وزير الخارجية السوفييتي المتصلب، شكواه التي ظل يرددها طوال عقود حيال عمليات التفتيش؛ فأعلن في كانون الثاني/ يناير عام 1984: «أنها حجة فقط؛ للتلصص من فوق سياج الجيران».[29]

وقد غيَّر الكرملين، لهجته في عهد إدارته الجديدة، عندما رقي ميخائيل جورباتشوف إلى منصب الأمين العام للحزب الشيوعي في آذار/ مارس عام 1985؛ حيث رأى جورباتشوف، أن الطريق لتحسين الأمن القومي يمر عبر تخفيف حدة التوترات بين القوتين العظميين؛ فالتقى بعد أربعة أشهر من توليته السلطة، القيادة العسكرية العليا؛ لكي ينقل إليها هذه الرسالة. وكانت إحدى الطرائق التي أريد بها القول: إن التغييرات قادمة، وتحطيم الصورة التي أوجدها العدو لنفسه، هي القبول بعمليات التفتيش الموقعية. ولكن الجنرالات، كانوا مترددين في قبول الشفافية؛ لا بدافع الطبع الغالب فحسب، ولكن أيضاً للخوف من أن هذه العمليات، قد تكشف نقاط الضعف التي يعانونها. وفيما بعد، روى ألكسندر ياكوفليف، أحد كبار مستشاري جورباتشوف، ما دار من حديث مع جنرال، كان عبَّر عن اعتراض المؤسسة العسكرية وترددها على النحو الآتي: «نحن لا نريد السماح لهم بالدخول إلى مواقعنا؛ لا لأنهم قد يرون شيئاً ما، هناك، بل لأنهم ربما سيرون أن لا شيء هناك».[30]

ويتجاهل جورباتشوف رأي الجنرالات، وأول مرة خلال الحرب الباردة يقدم الاتحاد السوفييتي، إخطاراً تحريرياً مسبقاً عن مناوراته العسكرية؛ وبذلك يكون ملزماً بالسماح لمراقبين أجانب - وهم عادة الملحقون العسكريون، وغيرهم من العاملين ذوي الخلفيات المخابراتية - ليحضروا ويراقبوا ثلاث مناورات سنوياً في الحد الأعلى.[31] وقد وافقت دول حلف الناتو على اتخاذ خطوات مشابهة على سبيل المعاملة بالمثل.

وعلى أي حال، فقد فتحت معاهدة ستوكهولم لعام 1986، الباب على مصراعيه أمام عمليات التفتيش الاقتحامية. ويستعير الرئيس ريجان، العبارة الروسية: "ثقْ، ولكن تحققْ"، متمثلاً بها عندما طالب بالانفتاح؛ شرطاً للتوصل إلى معاهدات جديدة؛ لتخفيض الأسلحة؛ ويوافق جورباتشوف، على ذلك. وفي عام 1987، يتم التوقيع على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وهي التي اشترطت التفكيك الكامل لـ 2700 صاروخ مزود برأس نووي، وأكثر من 5000 مادة أخرى ذات صلة بالصواريخ. وتم إجراء أكثر

من 850 عملية تفتيش لمراقبة مدى الامتثال لهذا الالتزام. وقد اتخذت هذه العمليات شكل زيارات تمهيدية أساسية؛ لتوكيد تبادل البيانات، ومراقبة المنشآت المختصة بإنتاج الصواريخ، وأخرى للتأكد من إزالة المواد المنصوصة في الاتفاقية، والتأكد من "إغلاق" القواعد ووقف الإسناد الصاروخي وعمل المنشآت الإنتاجية، بالإضافة إلى إجراء زيارات تتم؛ وفقاً لإشعارات قصيرة الأمد.[32] وقد انقضى أمد البنود المتعلقة بالعمليات التفتيشية سنة 2001.

أما الاتفاقية الخاصة بتخفيض القوات التقليدية في أوربا، وهي التي تم التفاوض بشأنها عام 1990، فقد تضمنت حقوقاً موسعة لإجراء عمليات تفتيشية؛[33] فأمكن القيام بما يزيد على 4000 زيارة موقعية لوحدات عسكرية، ولمواقع التخزين، ومرافق التصليح والتدريب. وتم خلال ذلك تدمير كثير من المعدات؛ تطبيقاً لأحكام الاتفاقية وبنودها.[34] وفي عام 1991، تمّ التفاوض بشأن الاتفاقية الأولى؛ لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت START)، وهي التي طبقت مبدأ الزيارات المفاجئة نفسه، وهو المنصوص في معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، على الصواريخ والقاذفات الطويلة المدى. واشترطت معاهدة (ستارت) هذه، القيام بأربعة عشر نوعاً من الزيارات؛ بما فيها: تلك التي تستهدف جمع البيانات وتحديثها، ومشاهدة منشآت الإنتاج، والمواقع المشتبه فيها، ومناطق نشر المعدات ذات الصلة بذلك؛[35] ومن هنا، فقد أصبحت الزيارات المفاجئة الإلزامية، جزءاً لا يجتزأ من العلاقات، سواء بين القوتين العظميين، أو بين دول حلفي الناتو ووارسو، كما أصبحت جزءاً من البنية الأمنية الممتدة من المحيط الأطلسي حتى جبال الأورال؛ ومن ذلك: الدول الأوربية المحايدة وغير المنحازة.[36]

وقد بدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بزيارات للمواقع النووية، تتميز بقدر عالٍ من التهذيب، وأبعد كثيراً من أن تعد مفاجئة، في وقت كانت فيه القوتان العظميان تتسابقان في الدعوة إلى القيام بزيارات صارمة جداً. وفي أواخر ثمانينيات القرن العشرين، أمسكت هاتان القوتان زمام المبادرة؛ حيث حددتا المعايير الخاصة بالزيارات المفاجئة التي

يجب على الدول الأخرى العمل وفقها. وكان على الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتخاذ بعض الإجراءات التي تمكنها من مجاراة هذا التطور؛ فقد أصبحت العيوب المصاحبة لعمليات التفتيش المتراخية التي تقوم بها واضحة للعيان؛ حيث لم يكن يسمح لمفتشيها إلا بزيارة غرف في منشآت نووية معينة، تراها الدولة المضيفة مقبولة بالنسبة إليها. وقد تبين ضعف هذه الزيارات بعد الحرب الأمريكية – العراقية، والاكتشاف المتأخر لبرنامج صدّام حسين لإنتاج القنابل، الذي كان قد قطع مراحل متقدمة.

ومن هنا، بدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشديد إجراءاتها الرقابية، ومنحت مفتشيها حرية كبرى لفتح الأبواب الموصدة، وأخذ عينات في الدول التي تظهر قدراً من الممانعة. وفي عام 2005، قامت الوكالة بـ 2142 زيارة؛ للتحقق من تطبيق الضمانات التي تحددها الوكالة.[37] ومع أن الزيارات التفتيشية أضحت ظاهرة عالمية، فإن معظمها كان مايزال يتم بطريقة بدائية في الغالب. وقد اتسمت عملية وضع معايير للزيارات المفاجئة بالبطء. ولم يصدق البروتوكول الذي يفرض القيام بزيارات أكثر تشدداً، وهو الذي تم صوغه بعد اكتشاف برنامج صدّام حسين النووي الخفي، إلا نصف أعضاء الوكالة، (وهم البالغ عددهم 156 عضواً).[38] ومافتئت خمس دول مالكة للأسلحة النووية، وهي الصين وبريطانيا وفرنسا والهند وباكستان، ترفض السماح بإجراء عمليات تفتيشية لمنشآتها النووية المرتبطة بالمؤسسة العسكرية.

ولم تعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الاتفاقية الوحيدة المهمة المتعددة الأطراف التي تغطيها الزيارات التفتيشية؛ ففي عام 1997، دخلت معاهدة لحظر الأسلحة الكيماوية حيز التنفيذ. وقد قامت منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، وهي التي تتخذ من لاهاي مقراً لها، منذ تأسيسها، بأكثر من 3000 زيارة تفتيشية – غطى أكثر من نصفها منشآت عسكرية – في 79 دولة؛ ومن ذلك: باكستان والهند.[39] وتعاني هذه الزيارات، كثيراً من القيود والعقبات الجدية؛ فالإجراءات الخاصة بالزيارات المفاجئة لمواقع مشتبه بها

تتسم بالتعقيد والبطء، ولما يباشر بها بصورة فعلية بعد؛ وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الخوف من أن إخضاع مبادئ المعاهدة وأحكامها للاختبار؛ قد يسبب إضعافها.

إن ما يبدأ؛ بوصفه اختراقاً، يمكن أن يصبح في النهاية عادة؛ ومن ثم معياراً. وخلافاً لذلك، فإن العادات الجيدة يمكن أن تُعرض للنقض؛ فخلال العصر النووي الثاني، لم تعد العمليات التفتيشية تحظى بدعم واشنطن وموسكو؛ فالمتشككون في الولايات المتحدة الأمريكية يزعمون أن "اللاعبين السيئين" سيعملون على إحباط الزيارات التفتيشية، وأن الدول التي تتصرف بمسؤولية ليست بحاجة إليها؛ ومن هنا، فقد أرفق مجلس الشيوخ الأمريكي شروطاً لتصديق معاهدة الأسلحة الكيماوية، تجيز للرئيس الأمريكي رفض الزيارات القائمة على التحدي؛ متذرعاً بضرورات الأمن القومي ومتطلباته، وبأن المنتجات الكيماوية الثانوية ومجاري النفايات المتدفقة، يجب أن تستثنى من العمليات التفتيشية. وحتى لو أن العينات التي يتم أخذها من هذه النفايات، يمكن أن تقدم أدلة قاطعة على حدوث خروقات، فإنها يمكن أيضاً أن تكشف عن أسرار تجارية.[40] ولم يولِ الكونجرس الأمريكي، منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا، وهي التي كانت تعكف على تأسيس إطار عالمي فعال لمراقبة التجارب النووية ذات القدرة التدميرية الضعيفة، اهتماماً كبيراً. وقد أثبت نظام المراقبة هذا، جدواه من خلال الكشف عن قيام كوريا الشمالية بتجربة نووية عام 2006، بقدرة تقل قليلاً عن كيلوطن واحد.[41]

ولأسباب مختلفة، قامت كل من: إدارتي جورج بوش وفلاديمير بوتين، بالتنصل من المعاهدات التي عُقدت في فترة الحرب الباردة، (أو التهديد بالانسحاب منها)، وهي التي تنظم الدفاعات الصاروخية، وعمليتي تخفيض الأسلحة التقليدية والنووية. وبعد يوم من إعلان الرئيس بوش، انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية، من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية في كانون الأول/ ديسمبر عام 2001، أعلن بوتين أن روسيا لن تلتزم منذ الآن ببنود المعاهدة الثانية لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية الموقعة عام 1993. وفي عام 2001، انتهت المدة المنصوصة في معاهدة إزالة القوات النووية المتوسطة

المدى، وهي التي تجيز القيام بزيارات مفاجئة، بل إن بوتين، هدد بالانسحاب من هذه المعاهدة كلياً. وفي تموز/ يوليو عام 2007، أعلن الكرملين، نيته تعليق التزاماته المترتبة عليه؛ وفق معاهدة تخفيض الأسلحة التقليدية في أوربا لعام 1990.[42]

والاتفاقية الثنائية الوحيدة الباقية التي تنظم تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، وهي المشتملة على التزامات بإجراء عمليات رقابية اقتحامية، هي معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية لعام 1991؛ وهذه الاتفاقية، انتهت مدة سريانها في كانون الأول/ ديسمبر من عام 2009. وكان المسؤول الأول عن التحقق من تطبيق المعاهدة في إدارة بوش، قد أشار إلى أن شروط التفتيش المفاجئة للاتفاقية، تعد شروطاً «ثقيلة» و«معقدة»، وقد تجاوزت مدةَ صلاحيتها، و«لم تعد ضرورية».[43] كما تتضمن معاهدة تخفيض القوات التقليدية في أوربا، وهي الموقعة عام 1990، بنوداً لحماية الأقمار الصناعية، وشروط عمليات التفتيش؛ ورد مثلها أيضاً، في معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى لعام 1987، وهي التي كان الكرملين، قد هدد بالانسحاب منها.

وربما يمكن إدراك قيمة حقوق التفتيش التي أمكن ضمانها بصعوبة بالغة، من خلال التفكير في العواقب التي قد تترتب على زوالها؛ فالجهد الذي استغرق عقوداً لإزالة طبقات متعددة من السرية يمكن أن ينهار وتعود الأوضاع القهقرى، أما عمليات التفتيش المفاجئة فقد شكلت عاملاً حاسماً في تغيير طبيعة العلاقات بين خصوم الأمس، وفي حشد الدعم المحلي للمعاهدات والمبادرات التعاونية الرامية إلى تقليل حدة المخاطر والتهديدات النووية. فقد مهدت الطريق؛ لفرض القيود على التجارب النووية، ولإجراء تخفيض كبير في القوات النووية، وتوفير حماية نادرة للأقمار الصناعية. كما أسهمت هذه العمليات التفتيشية، في تقوية "الجدران الحاملة" للنظام العالمي لمنع الانتشار النووي؛ وإذ تواصل الدول فقدان نظم الإنذار المبكر، وفقدان الثقة التي توفرها الزيارات المفاجئة، فإن استراتيجيات الوقاية، ستكسب المزيد من الزخم والقوة الدافعة.

وليس خافياً، أن الزيارات الدورية، تُميز بكثير من الفضائل والحسنات؛ فالشفافية توفر المؤشرات المعيارية اللازمة لمعرفة مدى جدية الدول في التقيد بالتزاماتها التعاقدية، بالإضافة إلى إشارات الإنذار المبكر التي تبين متى تتخلى الدول عن التزاماتها. ويمكن أن تكون للزيارات التي تنفذ؛ بسبب مواقف تنم عن التحدي، قيمة كبرى؛ فالمعلومات المستخرجة في تلك الزيارات، بالإضافة إلى المعلومات التي يتم حجبها، يمكن أن تكون مؤشراً لتطورات مقلقة أو غير اعتيادية؛ ما يتطلب القيام بالمزيد من التحقيقات. ويمكن العمليات التفتيشية أن تشكل قوة ردع، وآلية للحصول على الدعم الدولي لفرض العقوبات، متى ما اقتضت الحاجة ذلك.

ولا يمكن أن يُعزى ترك آلية هذه العمليات جانباً، إلى وضع الثقة في غير محلها. وعلى الرغم من أنه يصح القول: إن جورج بوش، كان قد أعلن في البداية، أنه تفرَّس بقوة في عيني فلاديمير بوتين، وتعرف إلى ما يدور في دخيلته ووجده «إنساناً مستقيماً جداً وأهلاً للثقة»،[44] فإن حكمه هذا قد أعيد تقويمه قطعاً بمرور الوقت. كما لا يمكن تسويغ التقليل من قيمة الزيارات المفاجئة؛ بسبب الحاجة إلى التقدم نحو مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتخطي "إطار سياسة توازن الرعب".[45] ولا يمكن، في السياق نفسه، أن تؤخذ على محمل الجد، التسويغات الأخرى الداعية إلى إهمال هذه الزيارات؛ بسبب تكلفتها والتعقيدات التي ترافقها؛ فتكاليف الزيارات لن تزيد على سنتات؛ إذا قورنت إلى كلفة المتطلبات الدفاعية؛ ويمكن عند الاقتضاء، تخفيف "ثقل" الإجراءات ذات الصلة بهذه الزيارات. ومن غير المقنع أن يتم تقليل أهمية الزيارات التفتيشية عندما لا تكون فاعلة في الحالات البالغة الصعوبة؛ فمن المعروف أن نظم جباية الضرائب عادة، تعجز أحياناً عن الإمساك بالمتهربين من دفعها؛ وأن سائقي السيارات مايزالون يخالفون قواعد المرور ونظمه؛ ولكن هذا ليس مسوغاً للتخلي عن عمليات المراقبة والتفتيش. وماتزال هناك حاجة إلى التوصل إلى معايير لمحاسبة كل من ينتهك القواعد. وقد بات تطوير عرف عالمي للشفافية، أمراً ضرورياً لمنع الانتشار والإرهاب النوويين. ويرى المنتقدون أن من المحبط العجز عن تحقيق النجاح في الحالات الأصعب، في مجال مراقبة الأسلحة تحديداً.

ويمكن أن نقول هنا: إنه ما من دافع حقيقي ملموس يمكن اتخاذه مسوغاً للتراجع عن القيام بالزيارات المفاجئة؛ لأن أي محاولة؛ لقصر مثل تلك النشاطات على الدول المثيرة للمشكلات فقط، سيلحق ضرراً فادحاً بالجهود المبذولة لتطوير العرف العالمي المشار إليه. وقد تعكس كراهية إدارة بوش، إجراء مثل هذه الزيارات، رفضاً أشمل لكل ما له صلة بتشريع مراقبة الأسلحة بناء على دواعٍ أيديولوجية. وربما كان ذلك جزءاً من خطة كبرى؛ لفسح مجال أوسع أمام خيارات حروب الفضاء من خلال نزع الحماية عن الأقمار الصناعية، وكما تقضي بذلك المعاهدات ذات الصلة؛ أو ربما كان التخلص من الزيارات الثنائية جزءاً من فلسفة إدارة بوش القاضية بالاستفادة إلى أقصى حد ممكن من حرية التصرف؛ ومهما كان السبب، فإن مواصلة الانتقاص من قيمة الزيارات المفاجئة؛ ستؤدي إلى مستقبل نووي أكثر خطورة من ذي قبل.

التجارب النووية وإنتاج المواد الانشطارية

إن أي اختبار لسلاح نووي، هو بمنزلة الإعلان عن مدى قوة القنبلة، ومحاولة غير مباشرة لامتلاك أدوات الضغط والنفوذ؛ ومن غير المحتمل أن تكتفي الدول التي تتلقى مثل هذه الرسائل باتخاذ مواقف سلبية؛ ولذا، فإن أي تجربة نووية، لا بد أن تشكل حلقة وصل في سلسلة انتشار الأسلحة النووية، إما أفقياً أو عمودياً. وخلال العصر النووي الأول، شاع اتخاذ التجارب النووية وسيلة لإطلاق الرسائل، بل إن عدد هذه التجارب ارتفع ثلاثة أضعاف ما كان عليه، حين صارت تجرى تحت سطح الأرض، بعد إبرام معاهدة حظر التجارب المحدودة لعام 1963. فقد كانت هذه التجارب تقام بمعدل 39 تجربة كل سنة حتى عام 1996، عندما تم التوصل إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب، على الرغم من اعتراض المؤسسات المعنية بالأسلحة الذرية في الدول التي تقوم بإجراء مثل هذه التجارب.[46] تلا ذلك، وقف التجارب النووية مدة تسعة عشر شهراً، إلى أن قامت كل من: الهند وباكستان، بخرق هذا الوقف؛ ليتلو ذلك، أطول وقف للتجارب النووية في تاريخ هذه الأسلحة، حتى قيام كوريا الشمالية، بإجراء تجربة نووية عام 2006.

ويتخذ الرأي العام، في كل أنحاء العالم مواقف قوية مناهضة للتجارب النووية؛ ما أدى إلى حدوث صدامات ضد التيارات المؤيدة للأسلحة النووية في الدول التي تعارض تطبيق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ فالمؤسسات المعنية بإنتاج الأسلحة النووية في كل من: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين والهند وباكستان – وربما في أماكن أخرى أيضاً – ترحب بإتاحة فرص إجراء التجارب أمامها؛ ولكنْ، ما من دولة تبدي حماسة تذكر لتحمل أعباء كسر التجميد العالمي للتجارب، وليس هناك من يرغب في السير على خطى كوريا الشمالية؛ وإذا ما أرادت الهند، كسر وقف آخر للتجارب النووية، كما حدث عام 1998، فمن المؤكد أن باكستان، ستحذو حذوها، وإذا خرقت الصين هذا التجميد، فإن الهند وباكستان، لن تترددا في إجراء التجارب مجدداً، أما إذا نقضت واشنطن، اتفاقاً عالمياً لوقف التجارب النووية، فإن كثيراً من الدول الأخرى، سيستأنف تجاربه النووية.

وعلى خلاف هذه التجارب، فليس هناك معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية الداخلة في صنع القنابل، وبعد عقود من المزايدات والتعهدات الكلامية الزائفة، مازالت محاولات الدخول في مفاوضات؛ للتوصل إلى معاهدة لوقف مثل هذه النشاطات، تصطدم برغبات عدد قليل من الدول التي مافتئت ترى أن هناك حاجة إلى إنتاج المزيد من تلك المواد؛ وهذه الدول هي: باكستان والهند، وإسرائيل، وربما الصين أيضاً. ومن المرجح أن استمرار إسرائيل في إنتاج المواد الانشطارية، يعكس إحساسها بالقلق بشأن المتطلبات الجديدة المحتملة التي قد يتعين عليها توفيرها؛ حالَ نجحت إيران في بناء برنامجها النووي، وهو الذي سينذر بتعاظم الاهتمام بالأسلحة النووية في بقاع أخرى من الشرق الأوسط. ولم تعلن الصين قط؛ وقفاً لإنتاج المواد الانشطارية، ما قد يوحي تطلعَها إلى استئناف الإنتاج في المستقبل،[47] أما الهند، فإن اهتماماتها تبدو غير مؤكدة، بل هي مفتوحة النهاية؛ على حين تتبنى باكستان أجندة نووية طموحاً ذات أبعاد عسكرية.

وليس من المرجح؛ أن يسبب استمرار عدد قليل من الدول في إنتاج مواد تدخل في صنع القنابل، إحداثَ تغيير جوهري من الوقائع القائمة على الأرض؛ وبهذا المعنى، يمكن زعم أن التأثير النهائي لنشاطات إنتاج المواد الانشطارية في المنظومة العالمية لمنع الانتشار النووي سيكون هامشياً. وفي الوقت نفسه، فإن استمرار كل من: إسرائيل والهند وباكستان، وربما الصين، في إنتاج المواد الانشطارية؛ قد يفضي إلى بناء ترسانات كبرى، وإلى استمرار الاعتراض على عقد معاهدة لوقف إنتاج مواد كهذه؛ الأمر الذي من شأنه تقويض الوضع الراهن في منطقتي جنوب آسيا والشرق الأوسط. ويغدو من المؤكد هنا، أن الجمع بين استئناف التجارب النووية، واستمرار إنتاج المواد الداخلة في صنع القنابل، سيضاعف الأضرار التي ستصيب النظام العالمي لحظر انتشار الأسلحة النووية.

القوى المحرّكة لانتشار الأسلحة النووية

ليست القوى المحركة السلبية لانتشار الأسلحة النووية عوامل مضافة بالضرورة؛ وإلا فسوف تكون دائرة الانتشار العالمي أكثر اتساعاً بكثير. ويمكن أن تكون العوامل السلبية مخيفة بما يكفي لكي يسعى القادة الوطنيون في دول رئيسية لاتخاذ خطوات تعويضية وقائية؛ ومن ثم، فإن قائمة القوى المحركة السلبية، وهي التي تمت مناقشتها هنا، يمكن أن تبقى في حالة انتظار، ويمكن هذه القوى أن تفعل فعلها بأسرع مما هو متوقع، أو أن تتحرك في الاتجاهات المعاكسة؛ تبعاً للنتائج المتقاطعة المترتبة على أحداث مهمة. وليس هناك، في الوقت الحاضر، إلا الفقرة التاسعة على هذه القائمة - إنتاج المواد الداخلة في صنع القنابل - ما يمثل حقيقة واقعة بالفعل. وهناك فقرات غيرها قد تصبح هي الأخرى كذلك، ولكنْ، لما يتم بعد تحديد هذه النتائج؛ والنتائج السلبية الناجمة عنها من الخطورة بمكان، بحيث توفر للمساعي الوقائية التعويضية حظاً من النجاح.

وهناك قائمة طويلة من الأدبيات والمطبوعات التي تتحدث عن خطوات محددة، يمكن اتخاذها لمنع نشوء القوى المحركة السلبية.[48] والمجالات الواضحة التي يمكن

الانطلاق منها، تشمل: العمل على تخفيف حدة التوترات الإقليمية التي يمكن أن تؤدي إلى الاستخدام اللاحق للأسلحة النووية، ولاسيما بين الهند وباكستان. فقد مرت هاتان الدولتان، بسلسلة من الأزمات المخيفة، وخبرتا حرباً حدودية محدودة واحدة، منذ أن تمكنتا من امتلاك القنبلة النووية.[49] وعلى الصعيد نفسه، فإن إضعاف احتمالات حدوث نزاع؛ بسبب تايوان، بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، يمكن أن يساعد أيضاً، على استقرار المستقبل النووي؛[50] مثلما يمكن أن يفعل ذلك، توسيع نطاق ترتيبات المعاهدة التي تحكم تخفيض الأسلحة النووية، وإجراء عمليات التفتيش الموقعية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.[51] وهناك كثير من "الوصفات" التفصيلية التي تحدد كيفية منع سقوط الأسلحة والمواد الخطيرة جداً، في أيدي أطراف وعناصر جدد،[52] أو سبل التعامل والبرنامجين النوويين: الإيراني والكوري الشمالي.[53]

ولا أنوي في هذا الفصل، أوفي الفصل الذي يليه، أن أخوض في هذا الموضوع ثانية. وبدلاً من ذلك، سوف أحاول في الصفحات اللاحقة، تقصي خمسة مسارات بديلة للمستقبل النووي والخيارات النووية والمفاتيح التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق هذه النتائج، أو منع وقوعها، معاً. والإطار الزمني هنا، هو عقد واحد؛ وهو لا يشكل إلا نقطة صغيرة على شاشة الأحداث والخيارات المستقبلية؛ وأول أسباب هذه الجولة "القصيرة" في رحاب المستقبل، هو مدى الصعوبة التي تلف عملية استشرافه إلى مدى أبعد، أما السبب الآخر فيقوم على القناعة بأن الخيارات الحكيمة، والأحداث المصحوبة بحسن الحظ، ضمن هذا الإطار الزمني، سوف تتسع على شكل اتجاهات ونزعات مواتية، تتخطى حاجز القدرة على التنبؤ. ويمكن أن يصح العكس بالنسبة إلى الخيارات العقيمة والظروف غير المرحب بها؛ وما نحتاج إليه في هذه الساعة، وفي هذا اليوم، وفي هذه السنة، وفي هذا العقد، هو التحرك البنّاء المعزز برؤية سليمة ثاقبة. وفي الفصل الأخير، سوف أطبق هذه الفلسفة على العناصر الرئيسية اللازمة؛ لإيجاد ممر آمن إلى المستقبل النووي.

سيناريو الخيار النووي الأول: إلغاء الأسلحة النووية

تتناوب فكرة إزالة الأسلحة النووية على الظهور والاختفاء على شكل دورات؛ عندما تستثير الأحداث الخارجية عادة، مخاوف غير مألوفة، أو توجد فرصاً عظيمة.[54] ولقد انطلقت حتى الآن، ثلاث موجات من الدعوات العامة التي تنادي بنزع السلاح النووي؛ وقد جاءت كل واحدة منها أقل قوة من سابقتها، بالتعاقب. وهناك موجة رابعة بدأت تتكون في الوقت الحاضر؛ وعلى أي حال، فلم يكن مستوى الموجة الأولى هو الأقوى؛ إلا لأنها كُوِّنت بفعل الزلزال الذي أحدثته القنبلتان الذريتان اللتان أسقطتا على هيروشيما وناجازاكي. لقد شكلت القنبلة الذرية حتى ذلك الوقت، الخطر الأعظم الذي يتهدد البشرية؛ وكان من الممكن حدوث هجوم ذري فجأة، من دون أن تكون هناك أي دفاعات لمواجهته. وما يلفت النظر هنا، هو أن قدوم القنبلة الهيدروجينية، ذات القوة التدميرية الكبرى، لم يؤدِ إلى إيجاد موجة قوية جديدة للمطالبة بالتخلص من هذه الأسلحة؛ ولعل أحد الأسباب التي وقفت وراء ذلك، أن النزاع الأمريكي - الروسي، بدا مستعصياً وغير قابل للحل أوائل خمسينيات القرن العشرين.

وبخلاف ذلك، فإن القنبلة الذرية، كانت قد ظهرت في حقبة سادها التفاؤل، حين أمكن هزيمة ألمانيا النازية واليابان الإمبراطورية، وحين شاع الأمل بقيام عالم يعمه السلام، وبنجاح المؤسسات الدولية الجديدة في أدائها. وخلال هذا "الربيع" القصير، كانت ملامح خطة أتشيسون - ليلينثال، وهي التي تقضي تدويلَ السيطرة على الذرة، قد بدأت تدور في الأذهان. ولكن سرعان ما حل "الشتاء"؛ ممثلاً بشخص جوزيف ستالين، وبشكل الستار الحديدي. وجاءت هذه الخطة صريحة، إزاء ما يتعلق بالمخاطر الكامنة في عملية تدويل السيطرة على الذرة، وأحدها هو «التصاعد المحتمل لمعدل سرعة تلاشي احتكارنا الحالي لها».[55] وقد بدا هذا الخطر، أهون من المخاطر المصاحبة لفكرة إلغاء الأسلحة النووية في تقدير أولئك الذين افترضوا أن الولايات المتحدة الأمريكية، تستطيع خوض تنافس فعّال ضد الاتحاد السوفييتي، وأن ستالين، ليس أهلاً للثقة.

ونشأت ثانية موجات المطالبة بإلغاء الأسلحة النووية في عهد إدارة الرئيس ريجان، فأثار مخاوفَ الرأي العام الأمريكي، خطابُها المتشدد حول تحقيق الغلبة في الحرب النووية، وبناء الأسلحة النووية، وعدمُ اكتراثها بإجراء مفاوضات في وقت مبكر. واكتسبت هذه الموجة الثانية زخماً كبيراً من الدراسات العلمية التي أجريت حول الآثار الكارثية في المستوى العالمي، وهي التي ستنجم عن ضربات نووية متبادلة واسعة النطاق؛ ومنها: حجب ضوء الشمس؛ بسبب الدخان وأكسيدات النتروجين التي يمكن أن تنشرها الرياح؛ وقد تؤدي إلى حدوث ما يعرف بظاهرة "الشتاء النووي".[56] وقد برز في تلك الفترة جوناثان شيل، أحد أبرز دعاة الموجة الثانية وأكثرهم نفوذاً، والصوت الناطق باسمها، وهو الذي ألف خلال تلك الفترة، كتابين مهمين؛ هما: "**قدر الأرض** *Fate of the Earth*"، و"**الإلغاء** *The Abolition*".[57]

وهناك أسباب عدة؛ جعلت الموجة الثانية أقل قوة من الأولى؛ أولها أن الترسانات النووية للدول العظمى، كانت على قدر كبير من الاتساع، والعداء بينها قد بلغ حداً من القوة بدت عنده فكرة إلغاء الأسلحة النووية مهمة عسيرة التحقق. وكان الكرملين، بالإضافة إلى ذلك، قد انسحب من المفاوضات النووية عام 1983؛ فلم يبقَ – من ثم – أي مجال للتفاوض حول إجراء تخفيض كبير في الأسلحة، فضلاً عن إلغائها. وكانت اعتراضات الرأي العام على مبادرات إدارة ريجان، داخل الولايات المتحدة وأوربا، تُركز على تجميد نشر قوات نووية جديدة، بصورة عامة؛ وعلى منع حلف الناتو من نشر صواريخ جديدة، بصورة خاصة. فما كان من إدارة ريجان، إلا العمل على سحب البساط من تحت أقدام الجماعات المطالبة بتجميد نشر الأسلحة النووية، وذلك بالدعوة إلى إحداث تخفيض كبير في القوات النووية. وكم كانت دهشة منتقديه عظيمة! عندما تبين أن الرئيس ريجان، هو القائد الحقيقي للموجة الثانية المطالبة بإلغاء الأسلحة النووية.

وفي ثمانينيات القرن العشرين، برز كثير من العقبات التي حالت دون اكتساب حركة المطالبة بإزالة الأسلحة النووية الزخم الذي تحتاج إليه. وعوضاً عن ذلك، ظلت مفارقة

إزالة هذه الأسلحة قائمة بقوة: فعندما يكون الإلغاء، هو المطلب الأشد إلحاحاً، فهو أيضاً المطلب الأصعب على التنفيذ؛ وعندما يبدو التقدم بهذا الاتجاه قابلاً للتحقيق، يتلاشى اهتمام الرأي العام به. ومن المعروف أن المراحل ذات الخطورة الشديدة لأي سباق تسلح، تقترن عادة بمخاوف سياسية حادة واختلالات وظيفية؛ ما يجعل الإلغاء أمراً غير قابل للتطبيق. وبالعكس، فكلما كانت الظروف السياسية مواتية، اختفت الحاجة إلى النهوض بتعهدات طموح أكثر مما يجب؛ وتؤدي الشواغل القصيرة الأجل إلى عرقلة المساعي الرامية إلى تحقيق أهداف رؤيوية؛ فإثر اتفاق رونالد ريجان وميخائيل جورباتشوف، على بنود معاهدة الصواريخ النووية المتوسطة المدى عام 1987، وهي التي تم - وفقها - التخلص من أصناف كاملة من الصواريخ المحملة بالرؤوس النووية، وصلت الموجة الثانية المطالبة بإلغاء الأسلحة النووية ذروتها.

ولم تنطلق الموجة الثالثة - وهي الأضعف من سابقتيها - إلا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي. وكما حدث عام 1945، ولد العالم ثانية. وخلال هذه الفترة المفعمة بالأمل، كان يمكن تقبل حدوث احتمالات جذرية، بل المطالبة بها؛ فمع تعاظم قدرات الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الأسلحة التقليدية، ارتأى بعض قدامى محاربي الحرب الباردة، أن من المنطقي أن تتزعم واشنطن، حركة المطالبة بإزالة الأسلحة النووية؛ فالقنبلة، برغم كل شيء، هي السلاح الوحيد الذي يمكن أن يلحق أضراراً جسيمة بالبلد الأقوى في العالم. ولم تعد الآن المخاوف الأمنية الرئيسية في الميدان النووي مرتبطة بقوة الاتحاد السوفييتي، وإنما بضعف روسيا؛ وهذا سبب قوي يدعو إلى تشديد المطالبة بإزالة الأسلحة النووية. وفي هذا الخصوص، كلف مركز هنري إل. ستيمسون، الجنرال أندرو جودباستر، وهيئة من أبرز خبراء الأمن القومي؛ بينهم: بول نيتز، إلقاء نظرة جديدة إلى دور الأسلحة النووية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وقد حملت تقارير هذه الهيئة، دعوة إلى تبني مقاربة؛ لإزالة هذه الأسلحة على مراحل، مفترضة أن هذا، يدخل في عداد المسائل ذات الأهمية الفائقة على المستوى

القومي. وشخصت الهيئة الظروف والشروط الأمنية المطلوبة؛ للانتقال من مرحلة إلى أخرى؛ وخلصت إلى أنه «من غير توافر مقاربة أكثر جذرية تجاه نظام منع الانتشار، فإن التحديات التي تواجه هذا النظام، يمكنها أن تتراكم بمرور الوقت؛ وبأنه بات من المؤكد أن تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في النهاية، تهديدات نووية جديدة».[58] وانطلقت دعوة مماثلة إلى إلغاء الأسلحة النووية من لجان دولية، ضمت خبراء متخصصين شكلتها الحكومتان الأسترالية واليابانية. وقد شددت التقارير التي أصدرتها هذه اللجان، على متطلبات الأمن العالمي وعلى "الاعتبارات" الأخلاقية.[59]

ومرة أخرى، ظلت مفارقة إلغاء الأسلحة النووية راسخة قوية؛ فإثر أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، رفعت الدول المتحررة أعلامها من حول روسيا، وتحسنت البيئة الأمنية بدرجة كبيرة، ونشأت للدول المهمة أولويات أخرى، ولكن مطلب إزالة الأسلحة، لم يكن من بين هذه الأولويات.

وفي الوقت الحاضر، كان هناك موجة رابعة للمطالبة بإلغاء الأسلحة النووية، بدأت تتصاعد وتكتسب زخماً يتزايد شيئاً فشيئاً. وتعد هذه الموجة استثنائية؛ لأنها تنطلق من المركز إلى الخارج. وفي هذه المرة، نجد أن أبرز مناصري الإلغاء – وبينهم رجال دولة؛ مثل: جورج شولتز، وسام نان، وهنري كيسينجر، ووليم بيري، وماكس كمبلمان – لم يكن لهم دور يذكر في الموجات الأخرى. وتختلف هذه الموجة الرابعة أيضاً، من حيث إنها تستمد قوتها الدافعة من أحداث غير مباشرة تتميز ببطء حركتها؛ لا بفعل صدمات خارجية شديدة الوقع. ولعل القوة المحركة لجميع الموجات المطالبة بالإلغاء، يمكن إرجاعها إلى الفزع مما يتوقع حدوثه. والإحساس بالفزع هذه المرة؛ يتأتى من انهيار الهياكل والتركيبات العالمية التي بنيت لمنع حدوث انتشار نووي، واحتمالات وقوع عمل إرهابي نووي مروع. وتختلف هذه الموجة أيضاً؛ لأنها تأتي في وقت تواجه فيه القوى الرئيسية قاطبة، عدوين مشتركين؛ هما: الإرهاب النووي، وانهيار منظومة منع الانتشار النووي العالمي.

فكيف يمكن - إذاً - تحقيق التقدم المنشود على الطريق، نحو إلغاء هذه الأسلحة؟ أحد السيناريوهات المحتملة - وهو الذي يعد الأكثر قبولاً - يمكن أن يمثل بـ: الغياب البين للقوى السلبية الدافعة، والتراكم المستمر للنزعات الإيجابية؛ ومن ذلك: تخفيض الأسلحة النووية، واستمرار وقف التجارب النووية، وتحقيق مكاسب متواصلة لتحسين أمن الأسلحة والمواد الخطيرة. وبخلاف ذلك، قد نشهد مستقبلاً نووياً أكثر إيجابية - بشكل مفارق - من خلال وقوع حادث مروع على شكل واقعة نووية، أو عملية إرهابية نووية. وإذا كان الحادث النووي "السلبي"، محفوفاً بالمخاطر والعواقب السيئة إلى هذه الدرجة، ويمكن عزله والحيلولة دون وقوعه، فقد تكتسب الدعوة إلى إلغاء الأسلحة النووية، زخماً أقوى وجاذبية كبرى؛ ومن المرجح أن يدفع التخوف من وقوع بعض الأعمال السلبية على المستوى العالمي، الدول التي تمتلك الأسلحة النووية، والدول التي امتنعت عن الحصول على "القنبلة"، إلى الالتقاء معاً، حول قضية مشتركة، ووضع خطة عمل من شأنها؛ أن تؤدي إلى تحقيق تقدم جوهري في اتجاه الإلغاء. وهناك عوامل محفزة سلبية أخرى - وإن كانت ذات تأثير أقل - يمكن أن تؤدي أيضاً، إلى اتخاذ خطوات تصحيحية ضرورية؛ لتقوية مرتكزات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولإعادة تصميم الإضافات التي ستلحق "الطابق الثاني" من مبنى الحظر، الذي أضافته إدارة جورج بوش؛ وعلى سبيل المثال، فإن استئنافاً محدوداً للتجارب النووية، ولكنْ، ليس بصورة جماعية واسعة النطاق، يمكن أن يكون له تأثير رادع باتجاه تشجيع المطالبة بالإلغاء.

ويمكن المفارقات المصاحبة للتعايش مع القنبلة النووية، أن تكون لها تداعيات سلبية وإيجابية في الوقت عينه؛ فالتطورات الإيجابية، يمكنها أن تؤدي إلى نتائج سلبية غير مقصودة، بينما يمكن أن تؤدي التطورات السلبية إلى ميل أقوى نحو التخلي. ولا شك أن البحث عن عوامل جذب على السفوح المنزلقة، ليس بالأمر اليسير قطعاً، كما أن حجم فرص أن يؤدي اشتعال "فتيل سلبي" إلى تطورات إيجابية؛ ربما يكون أضعف وأقل واقعية من أن يؤدي تطور سلبي إلى حدوث المزيد من الأخبار السيئة. ويبقى تحقيق النجاح في

مجال التحرك بصورة مطردة ثابتة نحو إزالة الأسلحة النووية، أمراً صعب المنال؛ لأنه يتطلب غياب القوى الدافعة السلبية، بالإضافة إلى وجود تطورات إيجابية معززة على طول الطريق المؤدية إلى نقطة الصفر. وقد يبدو من التصورات الخيالية، السيناريو الذي تغيب فيه العوامل المعطلة، مقابل حضور العوامل المحفزة الإيجابية. ومع ذلك، فقد توصلت مجموعة كبيرة من المتخصصين المثابرين، ممن أمضوا سنوات طويلة في الخدمة العامة، إلى قناعة بأن "خيار الصفر"؛ هو الهدف الصحيح الذي يجب أن يجهدوا أنفسهم لتحقيقه.

وكان هنري إل. ستيمسون، قبل أن يغادر وزارة الحرب الأمريكية عام 1945، قد توصل إلى هذا الاستنتاج؛ ولم تكن قناعته تلك، ناجمة عن شعور بالندم، حيال إعطاء التخويل باستخدام القنبلة الذرية، بل كانت نابعة من إحساس بالواقعية، حول نتائج الإخفاق الذي قد يرافق ذلك؛ فهو يرى أنه:

«في حال انعدام السيطرة على الذرة المنشطرة، فهي يمكنها أن تشكل خطراً يتهددنا جميعاً؛ وربما لا يكون هناك أي أمان في النهاية، غير التوصل إلى سيطرة كاملة عليها في كل أنحاء العالم. كما ليس لنا أن نأمل في الاستفادة من الإمكانات الهائلة للطاقة الذرية، قبل أن يتم نزع صفة الأسلحة عنها، وجعلها طاقة غير مؤذية. وتقع على عاتقنا نحن؛ بصفتنا أول من قام بتسخير هذه الطاقة والاستفادة من قوتها، مسؤولية خطيرة ومستمرة؛ لتولي موقع قيادة المساعي الهادفة إلى إعادة تلك الطاقة؛ لتصب في مصلحة الحياة، لا الموت».[60]

ولم يتوصل بول نيتز، إلى تبني فكرة الإلغاء، إلا بعد عقود عدة، أمضاها في صراع ضد "القنبلة". وكما هو شأن ستيمسون، لم تكن لدى نيتز، أي آراء رومانسية حول إلغاء الأسلحة النووية؛ وإنما خلص إلى هذه القناعة؛ بسبب التقدم الثوري الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية، في مجال الحرب التقليدية.

لقد بلغت تكنولوجيا أسلحتنا التقليدية حداً من الدقة، يمكّننا من إصابة الهدف المحدد على مبعدة مسافة لا تزيد على ثلاث أقدام عن نقطة الارتطام المتوقعة. وهذه

الأسلحة، التي يمكن عدّها رديفاً معاصراً لإصبع من الديناميت، إذا انفجرت ضمن محيط ثلاث أقدام من الهدف على سطح الأرض أو بالقرب منها، تصبح أكثر من كافية لكي تدمر الهدف؛ ونظراً إلى أننا قادرون على تحقيق أهدافنا بواسطة الأسلحة التقليدية، فليس هناك مكسب إضافي، يمكن تحقيقه من خلال استخدام ترسانتنا النووية؛ فاستخدامها لم يسفر إلا عن إبادة مئات الآلاف من أناس، لا أحد منهم يتحمل مسؤولية القرار الذي اقتضى استخدام الأسلحة النووية، فضلاً عن أضرار لا حصر لها، يمكن أن يحدثها ذلك، لبيئتنا الطبيعية.[61]

وقد أضاف كل من: سام نان، وجورج شولتز، وهنري كيسنجر، ووليم بيري، أسساً منطقية قيمية إلى القناعات التي خلص إليها نيتز وستيمسون؛ حيث كتب هؤلاء قائلين: إن «تأكيد الرؤية القائلة بوجود عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ووضع معايير عملية لتحقيق هذا الهدف، مجدداً، يمكن أن يُعدا مبادرة شجاعة تتماشى والإرث الأخلاقي للولايات المتحدة الأمريكية، بل سينظر إليهما على هذا النحو».[62] ويصعب أن يعدّ رموز كهؤلاء، أشخاصاً بسطاء حالمين؛ فقد توصل كثير من المفكرين الجادين، والقادة الدينيين، ومن سبق لهم أن احترفوا "فن الممكن"، إلى استنتاجات مماثلة؛ ومنهم مثلاً: القس بيلي جراهام، الذي توصل إلى النتيجة نفسها، وقد عدّها «من تعاليم الإنجيل».[63]

وتنضم شخصيات تتحلى بالعقلانية والواقعية، إلى القادة الدينيين، في تأكيد المطالبة بإزالة الأسلحة النووية، بعد أن توصلت إلى أن نزعاً شاملاً للسلاح النووي، سيصب في مصلحة الأمن القومي الأمريكي. وفضلاً عن ذلك، فإن المتابعة الجادة لمسألة الإلغاء، هي الرابط الذي يجمع نظام منع الانتشار العالمي ويقيه من التفكك. وإذا أمكن تحقيق نزع السلاح النووي، فلسوف تزول أكبر الأخطار الموجهة للأمن القومي الأمريكي؛ وسيُجلّى بوضوح تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الأسلحة التقليدية.

ولهذه الأسباب وغيرها، تبدو إزالة الأسلحة النووية كلياً من على وجه الأرض؛ هي الغاية النهائية المتوخاة؛ ولكنها قد تتحول إلى غاية نهائية خطيرة، إن لم تقم الدول الأخرى

جميعاً، بإزالة هذه الأسلحة بصورة دائمة من باب التعامل بالمثل، وعلى نحو يمكن التحقق منه؛ ولذا، فإن إلغاء الأسلحة النووية، يمثل الخيار الأفضل لمستقبل نـووي بـديل، وهـو الأصعب على التحقيق في آنٍ واحد. ولسوف يتطلب بلوغ النجاح في هـذه المهمـة، تـوافر عوامل عدة؛ من بينها: إقامـة علاقـات تعـاون، أو- في الأقـل - علاقـات لا تقـوم عـلى التهديد، بين القوى العظمى، وانسجام إقليمي يتميز بغياب تهديدات خطيرة توجه للدول التي تمتلك وسائل الحصول على الأسلحة النووية، وتحالفات قوية وفاعلة تسهم في وقـف الانتشار النووي وعكس مساره، وترتيبات ملزمة ومؤثرة للرقابـة المفاجئـة عـلى الـصعيد العالمي، يمكن أن تشكل قوةَ ردع ضد أعمال الغش والتحايل، ونظامـاً للإنـذار المبكـر في وجه النشاطات المثيرة للقلق، وقيوداً إلزامية وفعالة على الصادرات العالمية.

ومع أن في الإمكان، إضافة مواد أخرى إلى هذه القائمة، فإنها طويلة أصلاً؛ بما يكفي لتدل على أنه حتى لو حُقِّق تقدم كبير في بعـض مجـالات هـذا الجـدول عـلى مـدى العقـد القادم، فستبقى هناك تحـديات خطـيرة؛ للوصـول إلى عـالم خـالٍ مـن الأسـلحة الذريـة؛ فالوصول إلى حالة الإلغاء؛ بوصفها غاية نهائيـة، قـد يكـون صـعب المنـال؛ ولكـن اتخـاذ خطوات على هذه الطريق يمكنه - مع ذلك - أن يقلل الأخطار النووية. والأهم من ذلك كله، أنه ما من مستقبل نووي بديل آخر، يمكن أن يقدم حظوظـاً وفرصـاً أهـم؛ لتحقيـق هذه الخطوات. كما أن البدائل الأخرى، وهي التي يتم بحثها في الفصول القادمة، لا تتمتع بالمنطق والتماسك أو القوة المستدامة التي يتمتع بها خيار إزالة الأسلحة النوويـة. وربـما لا تكون واشنطن، قادرة على الوصول إلى هذا المقصد، ولكنها تتمتع بمستوى قدرات قيادية أكبر مما تتمتع به أي عاصمة أخرى. وعندما تحاول واشنطن، تـزعّم هـذه العمليـة، فإنهـا تساعد على معرفة الوجهة المثلى المقصودة. ومع ذلك، يمكن المرء أن يتيه حتى إن كان على دراية تامة بالمقصد المفضل؛ فغياب التركيز على الوجهة النهائية يجعل مـن الـسهل أن يتيـه المرء. ويبدو أن إزالة الأسلحة النووية؛ بوصفها حالة نهائيـة مفـضلة، احـتمال غـير ممكـن الحدوث الآن؛ مثلما كان الأمل عام 1945، أن تكـف واشـنطن وموسـكو، عـن اسـتفزاز بعضهما بعضاً، في خلال عقود الحرب الباردة؛ فنـصيحة بـول نيتـز الحكيمـة، وهـي التـي

أوردت أكثر من مرة في هذه الصفحات، تنطبق على المساعي المبذولة لتحقيق نزع السلاح النووي، انطباقها على محاولة العثور على ممر آمن، خلال الحرب الباردة. وينصحنا نيتز، بعدم الوقوع فريسة اليأس، عندما نكون على الطريق نحو هدف بعيد المنال، وبدلاً من ذلك، دعا إلى بذل جهود حثيثة ودؤوب، والتنبه إلى التفصيلات بطريقة منهجية عند "التعامل ومشكلة" المخاطر النووية للحرب الباردة؛ فالتعامل ومشكلة نزع الأسلحة النووية، يتطلب التركيز على الوجهة المقصودة نفسها، يوماً بعد آخر، وشهراً بعد غيره، وسنة بعد أخرى؛ وقد يصعب بلوغ هدف إزالة الأسلحة النووية، ولكنْ؛ إذا ما تمت متابعة ذلك بأساليب حكيمة، فإن ذلك يمكن أن يقلل المخاطر النووية بطريقة منهجية.

سيناريو الخيار الثاني: الفوضى

يتناول المنظّرون والباحثون في حقل العلاقات الدولية، موضوع تأسيس نظام للمساعدة الذاتية، تقوم - وفقه - دول العالم بما يجب عليها القيام به لحماية مصالحها. ومن شأن هذا النظام، أن يولد أشكالاً بسيطة من الفوضى، برغم أنها لا تخدم مصالح الغالبية العظمى لهذه الدول؛ فإذا كان العالم سيعيش حقاً! في حالة من الفوضى، فإن عشرات الدول سوف تمتلك أسلحة نووية، وستتسع عمليات الاتجار بمواد صنع القنابل، وكذلك عمليات الإرهاب النووي. ولن يكون هناك نظام عالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية، أو معاهدات، أو نظم؛ للتفتيش أو لمراقبة الصادرات. إن نظاماً فوضوياً بهذا الحجم، لن يكتب له الوجود؛ لأنه أكثر خطورة مما يجب. وقادة الدول لا يتم اختيارهم عادة من بين المجموعات الفوضوية.

وقد اتفقت دول العالم - إسهاماً منها في منع الفوضى النووية - على إقامة نظام عالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية، يتخذ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية له. ولنا أن نضيف عناصر يمكنها أن تعزز بصورة مباشرة، النظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة؛ مثل: الرقابة على الصادرات، وتفتيش المنشآت النووية، وفرض قيود على التجارب النووية. كما أن هذا النظام العالمي الذي أنشئ لمنع حدوث فوضى في المجالات

النووية، يجد دعماً غير مباشر في القدرات العسكرية التقليدية القوية، والتحالفات، و"المظلات النووية" التي تنشرها الدول القوية لحماية الأصدقاء والحلفاء.

ولكنْ، لا بد من إقرار أن هذا النظام يوفر مستوى حماية، أقل من ذي قبل؛ فقد ضعفت المعايير العامة والقيود التي تفرض على الصادرات، وباتت المعاهدات تنتهك، وظهرت دول جديدة تطمح إلى امتلاك الأسلحة النووية. ومع هذا، لم ترقَ هذه التطورات المقلقة إلى حد الإنذار بحدوث سيناريو الفوضى في المجالات النووية، وكما يلاحظ، فإن ثمانية عوامل من أصل تسعة، لما تصبح بعد حقائق واقعة. وهناك من المحللين من يربط حدوث الفوضى في المجالات النووية، بسيناريو إزالة الأسلحة النووية. وبحسب هذه الرؤية، فإن إزالة الأسلحة النووية، تنطوي ضمناً، على توجيه الدعوة إلى ارتكاب العدوان، وإعادة التزود بالأسلحة النووية؛ حيث إن أي دولة تمتلك القنبلة النووية، سوف تحظى بأفضلية كبيرة على حساب الدول الأخرى التي تلتزم تعهداتها بأمانة، إزاء ما يتعلق بإزالة الأسلحة النووية. وعند رفع المظلة النووية من فوق المناطق المضطربة، فإن الأعداء سوف يكونون أكثر ميلاً إلى خوض الحروب التي ستؤدي إلى اتساع نطاق الانتشار النووي؛[64] ومن ثم سوف تتسابق الدول فيما بينها، بطريقة هستيرية؛ لامتلاك القنابل النووية، (أو إعادة امتلاكها).

ولا يبدو هذا السيناريو منطقياً؛ لأسباب عدة؛ أولها، أن احتمالات تطبيق فكرة إزالة الأسلحة النووية، تبدو متباعدة تباعد احتمالات حدوث الفوضى؛ ولأسباب يعود بعضها، إلى أن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وكلها تمتلك أسلحة نووية، سوف تعارض كلتا الحالتين النهائيتين. ثانياً، إن إزالة الأسلحة النووية تتطلب اتخاذ خطوات صغيرة عدة؛ تؤدي بمرور الوقت إلى إحداث تحولات في العلاقات الدولية؛ فإذا كانت احتمالات حدوث الفوضى في المجالات النووية ضعيفة، في ظل الظروف الحالية البعيدة جداً عن الكمال؛ فمن غير المحتمل أن تحدث تحولات في العلاقات الدولية، على نحو يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية. ثالثاً، إذا تم تحقيق خطوات

كافية في اتجاه الإزالة، فسيمكن تعزيز الحالة النهائية؛ حالَ احتفظ عدد من الدول بقدراته على إعادة صنع القنبلة النووية؛ فتوفر بذلك "بوليصة تأمين" ضد الغش والخداع.[65]

سيناريو الخيار الثالث: الانتشار النووي

تجتمع الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مرة كل خمس سنوات؛ لمراجعة درجة الامتثال لبنود المعاهدة وأحكامها؛ ما يوفر مؤشراً للجهود العالمية الرامية إلى منع انتشار هذه الأسلحة، وصولاً إلى نزعها تماماً؛ وانطلاقاً من تقويم حصيلة اجتماعات المراجعة هذه، منذ عام 1995، يمكن أن نقول: إن المعاهدة ليست بحالة "صحية" يمكن التعويل عليها؛ فالعملية الثنائية الخاصة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا، باتت تتجه صوب تخفيف القيود وتقليل عمليات المراقبة. وعلى الرغم من أن الرؤوس الحربية النووية الأمريكية والروسية القديمة، يتم الآن تفكيكها، فإن الصين والهند وباكستان، مابرحت تعمل على تعزيز مخزوناتها من القدرات النووية. ولم تؤخذ على محمل الجد – حتى الآن – الالتزامات التي تفرضها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الدول التي تمتلك الأسلحة النووية، بضرورة السعي لنزع أسلحتها تلك. وماتزال المعاهدةُ المرافقة لها، وهي التي تقضي منع إجراء تجارب نووية في كل الأوقات، والتي تعرف باسم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، طي النسيان. وليس هناك آفاق واعدة؛ لإجراء مفاوضات ناجحة في المستقبل القريب؛ لعقد معاهدة تمنع إنتاج المواد الانشطارية. أضف إلى ذلك، أن واشنطن، كانت قد اقترحت تغيير قيود التصدير؛ بما يعود بالنفع على الهند، على نحو؛ يمكن أن يسبب إضعاف النظام العالمي للضوابط المفروضة على التجارة النووية.

ومهما يكن من أمر، فقد رافق هذه التطورات السلبية، تقدم في مجالات أخرى ذات صلة بمنع الانتشار النووي؛ فبرامج التسليح النووي لكوريا الشمالية، يتم تفكيكها، كما تم وضع حد للطموحات النووية في ليبيا. وقد أثبتت مبادرة أمن الانتشار النووي بالفعل، قيمتها في اعتراض عمليات التهريب المرتبطة بالانتشار النووي. وتم التوصل إلى مدونة

لاهاي، لقواعد السلوك، وهي التي تحدد المبادئ والمعايير لحظر انتشار الصواريخ الباليستية. ويلزم قرار مجلس الأمن رقم 1540، إدخال تحسينات، على المستوى الوطني، من شأنها تعزيز السيطرة على ضوابط منع انتشار الأسلحة. كما أن البرامج التعاونية للحد من التهديدات تشهد توسعاً مستمراً. ومن شأن هذه التطورات الإيجابية، أن تساعد على التعويض عن نقاط الضعف المتعددة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ولكنْ، في غياب هيكل يدعم "جدران" المعاهدة التي يقع عليها الثقل الأكبر، فإن مبنى المعاهدة يبقى هشاً ضعيفاً في مجمله.

وقد جاءت المراجعة التي أجريت للمعاهدة عام 2005، بنتائج محبطة؛ بسبب عدم توصل الدول المشاركة إلى اتفاق ولو بشأن الوثائق التي دونت فيها مداولاتها غير الفعّالة؛ فجميع الدول التي كانت أقرت بامتلاكها أسلحة نووية بحسب بنود المعاهدة، تراجعت عن تعهداتها التي كانت قبلت بها عام 1995، مقابل توسع أمد المعاهدة إلى أجل غير محدود؛ وكانت إدارة بوش، في مقدمة تلك الدول.[66] وطبع الجمود مؤتمر جنيف؛ لنزع السلاح، وهو الذي حضرته 65 دولة؛ حيث كان يفترض أن يتم الإيفاء ببعض هذه التعهدات؛ كما بقي المؤتمر أسيراً لقاعدة التوافق الواجب تحققها لاستمرار المفاوضات. وقد انضمت كل من: إيران ومصر وباكستان، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، في سعيها لمنع إدراج أي فقرات تمتد أمداً طويلاً على جدول أعمال المؤتمر.

وتُحصر آفاق انتشار الأسلحة النووية، بين خيارين نوويين مستقبليين: خيار إزالة الأسلحة، وخيار الفوضى؛ فهل هناك نقطة "توقف" آمنة، أو موقع لتوازن مستقر بين هذين القطبين المتعارضين؟ الأكاديميون المتفائلون بسيناريو خيار الانتشار، يردون على هذا السؤال بالإيجاب. ويقود كنيث والتز، هذا المعسكر الذي يرى في خيار الانتشار عاملاً يساعد على الاستقرار في العلاقات الدولية.[67] وتكمن افتراضات والتز، الرئيسية في: أن انتشار الأسلحة النووية، سوف يستمر ببطء وبطريقة يمكن إدارتها، وأن مستقبل الانتشار النووي، سيكون كثير الشبه بماضيه، وأن الأسلحة النووية سوف تستثير الحذر، ولاسيما في

الدول الضعيفة، وأن السلوك الحذر المرتبط بالقنبلة النووية، كبير إلى درجة تحول دون حدوث أي نتائج كارثية، وأنه يمكن توفير قدرات ردع موثوق بها سريعاً، وبأقل قدر من الجهد، وأن سباقات التسلح النووية لا معنى لها، وأن القرارات العقلانية ستسود القرارات الطائشة.[68] وحتى لو صحت تماماً جميع الافتراضات الواردة في هذه القائمة الطويلة، فلن يكون في وسع أي مسؤول حكومي الاعتماد عليها كلها، وفي الواقع، فقد أصبح بعض هذه الافتراضات - أو ربما أغلبها - عرضة للشك والتساؤل خلال العصر النووي الثاني.

فاستمرار انتشار الأسلحة النووية ببطء في المستقبل، بات موضع شك؛ لأنه يصعب التكهن بالأوقات التي تتضاعف فيها حالات اللجوء إلى الاستراتيجيات الاحترازية الوطنية، وتصبح معززة على نحو متبادل.[69] كما أن الافتراض القائل: إن الحالات المستقبلية لانتشار الأسلحة النووية، سوف تكون انعكاساً للحالات السابقة، صار هو الآخر موضع تساؤل وتشكيك؛ لأن هناك عوامل جديدة قد نشأت حقاً! وباتت تفعل فعلها؛ ومن ذلك: انتشار التكنولوجيا، وظهور طبقة الوسطاء المغامرين؛ حيث يمكن عبر هاتين القناتين، إيجاد طرائق مختصرة للوصول إلى القنبلة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انتشار القنبلة في العالم الإسلامي، يمكنه أن يغير ديناميات الانتشار النووي. وهنا تبدو الفرضية القائلة: إن "قانون مورفي"، لا ينطبق على حالات الانتشار الجديدة، (أو السابقة)، ذات طابع بلاغي مصطنع، كما أن الافتراضات التي تربط بين الاستقرار والتعقل وامتلاك القنبلة، قد اجتازت اختبارات مؤلمة إلى حد بعيد، خلال الأزمات الخطيرة التي نشبت بين الدول المالكة للقنبلة النووية.

لقد عُرِّضت افتراضات والتز - وتلك التي خرج بها أتباعه - إلى الاختبار مؤخراً على يدَي باكستان والهند.[70] كما مُيِّز هذا الممر النووي بأزمات حادة وبحرب حدودية محدودة واحدة. وفي عامي 1987 و1990، وقعت اثنتان من هذه الأزمات، عندما افترضت كل واحدة من الدولتين، أن الأخرى قد امتلكت القنبلة النووية بصورة سرية.

وبعد أن أجرت كل منهما تفجيراً نووياً عام 1998، خاضت الدولتان، في العام اللاحق، حرباً حدودية على امتداد خط تقسيم كشمير. وتبع ذلك، نشوء حالة مواجهة خلال عامي 2001 و2002، استمرت عشرة أشهر، وضع خلالها نحو مليون جندي، في حالة تأهب تام استعداداً للحرب؛ وكان السبب المباشر الذي أثار هذه الأزمة، هو الهجوم الذي شنه متطرفون إسلاميون على البرلمان الهندي؛ وهو حادث كان سيشعل فتيل حرب، ولكنْ، لم يرد، في أدبيات المتفائلين، ما لانتشار الأسلحة النووية من آثار ونتائج إيجابية.

غير أن والتز، ومريديه، كانوا محقين إلى حد ما؛ فعلى الرغم من أن مجموعتين، تتكون كل منهما، من دولتين متجاورتين، قد اشتبكتا في حرب؛ بسبب حدود متنازع عليها، بعد فترة قصيرة من قيامهما بتجربة أسلحتهما النووية، وهما: (الاتحاد السوفييتي والصين عام 1969)، و(الهند وباكستان في عام 1999)، فإن كلتا المجموعتين، تجنبت التورط في حرب شاملة، بل إن العلاقات الثنائية بين تلك الدول، قد تحسنت لاحقاً. وفي كلتا الحالتين، يمكن أن نقول: إن الحرب الحدودية، ظلت محدودة الطابع، وتم تفادي تصعيد الصراع إلى نطاق واسع؛ بسبب وجود القنبلة. غير أن هذا السجل، لا يوحي أن امتلاكها قد أسهم في إيجاد سجل متكامل من التصرفات العقلانية الداعية إلى إشاعة الاستقرار.

وبدلاً من ذلك؛ أدى ظهور "القنبلة"، إلى نشوء ممرات وعرة شكلت تحدياً كبيراً بالنسبة إلى القادة الوطنيين. وهذا أمر منطقي؛ لأنه عندما يتم إقحام الأسلحة النووية في ميدان العلاقات المضطربة أصلاً، فإن التوترات الناشبة بالفعل، غالباً ما تتفاقم. كما أن القنبلة، شجعت على ركوب موجة الخطر، قادةً كانوا يعتقدون بأن الأسلحة النووية، سوف تعمل على ردع الأعداء وكبح جماحهم؛ وبذلك يبدو أنها وفرت "بوليصة تأمين" ضد التصعيد هذه المرة. وتعرف هذه القوة المحركة في الأوساط الأكاديمية باسم إشكالية "الاستقرار/ اللااستقرار"، وتقوم على المفارقة الكبيرة القائلة: إن الأسلحة النووية، يمكنها أن تكون عاملاً لزعزعة الاستقرار عند المستويات المنخفضة من أعمال العنف التي تندلع بين الدول، على حين أنها تساعد القادة الوطنيين، على تجنب الدخول في حرب شاملة.[71]

وقد شخص عالم السياسة جلين سنايدر، هذه الإشكالية عام 1961، مشيراً إلى أنه على الرغم من تمتع واشنطن بقدرات رادعة، فإن الكرملين، تمكن من الدخول في «سلسلة من المغامرات الصغيرة التي خاضها من دون أن يُعرض للعقاب، برغم حضور بعض احتمالات الرد عليها بالمثل».[72] ويلخص روبرت جرفيس، المأزق الناجم عن ذلك، قائلاً: «بالقدر الذي يظل فيه الميزان العسكري مستقراً عند مستوى حرب نووية شاملة، فإنه سوف يصبح أقل استقراراً عند مستويات العنف الأدنى».[73] وتوحي الأدلة المتوافرة أن الخصوم الذين حصلوا على القنبلة النووية، لهم أن يتوقعوا، قبل أن تتحسن العلاقات الثنائية، فترة انتقالية تكثر فيها الأزمات والتوترات الأقرب إلى الانفجار.

ويبدو أن والتز، كان محقاً أيضاً، حين يقول: إن النادي النووي يتوسع ببطء من عقد إلى آخر. ومع أن كل عضو جديد في هذا النادي - إلى جانب حراس الأبواب القدامى لمعاهدة عدم الانتشار - يسعى لغلق الباب بعد الدخول إليه، ولكن عملية الدخول ذاتها ستبقي ذلك الباب مفتوحاً، وإن جزئياً. ومن المرجح أن الاتساع البطيء والثابت في دائرة الانتشار النووي سيظل هو القاعدة؛ ولكنْ، مع انضمام كل عضو جديد إلى النادي، تزداد احتمالات لجوء المزيد من الدول، إلى تبني استراتيجيات وقائية، ولاسيما إذا نجحت إيران في الالتحاق بهذا النادي.

ويقر والتز نفسه، أن سياسات الأمن القومي الأمريكية؛ سببت زيادة تعقيد هذه الديناميات. ويستشهد بتعهد إدارة جورج بوش، بنشر دفاعات صاروخية، وبـ «تمزيق نسيج المعاهدات التي تمكنت من وضع الأسلحة النووية تحت حد أدنى من السيطرة»؛ بوصفها القوى المحركة الجديدة لانتشار الأسلحة النووية.[74] غير أن التفوق العسكري الأمريكي، ليس من بين القوى الرئيسية التسع المحركة لعملية الانتشار النووي؛ وبدلاً من ذلك، فإن التأثيرات النهائية للقوة العسكرية الأمريكية، تبدو متباينة، وتعزز دوافع بعض الساعين للحصول على القنبلة النووية، في الوقت الذي تشيع الطمأنينة في نفوس الأصدقاء والحلفاء في المناطق المضطربة؛ وعلى أي حال، فإن ثمة نزعات

موازية تميل – عندما يكون استخدام القوة لمنع الانتشار مصحوباً باهتمام على قدر كبير من الانتقائية بإبرام المعاهدات، وتبني إجراءات التحقق، ونزع السلاح النـووي – إلى توسـيع نطاق الانتشار، وإلى تقديم قدر أقل من الضمانات.

ويشكل سيناريو الخيار المستقبلي النووي الممثل بإمكانية "تحقيق الاستقرار بالانتـشار النووي"، مفهوماً يمكن الأكاديميين تدارسه وأخذه في الحسبان، ويستطيع السياسيون أن يتجنبوه. فكل طامح جديد إلى الحصول على القنبلة النوويـة، يـضيف المزيـد مـن التعقيـد والمجازفة لعملية الانتشار. وبالنسبة إلى القادة الوطنيين، نجد أنهم قد كـانوا عـلى صـواب حين رأوا أن معالجة عمليات الانتشار الجديدة، يمكن أن تعد حالة من حـالات التراجـع التي يجب التعامل وإياها بأسف وحزن؛ وعلى هذا، فيمكن استراتيجيات الردع، أن تقـوم مقام الممر الآمن إلى المستقبل النووي، على حـين أن اسـتراتيجيات الانتـشار، وهـي التـي يمكن إدارتها، تنطوي على احتمالات حدوث مزيد من حالات الانتشار النووي.

سيناريو الخيار الرابع: مراقبة الأسلحة

من المفارقات البارزة في العـصر النـووي الأول، أن أشـد منتقـدي معاهـدات مراقبـة الأسلحة، هم من كان وراء تحقيق أعظم الانتصارات في هذا المجال؛ فقد تمّ تهمـيش أقـوى الداعين إلى فكرة مراقبة الأسلحة في عهد إدارة ريجان؛ عندما كـان المتـشددون والمحـافظون يخوضون صراعـات مـرة بـشأن المعاهـدات ذات العلاقـة. وقـد فـاز "صـنّاع الـصفقات" بمساعدة غير مقصودة من المتشددين الذين اتخذوا مواقف جعلت التوصل إلى هذه الـصفقة أو تلك، يبدو أمراً جيداً بالمقارنة. وكان لا بد أن يتم إبرام المعاهدات التي تمخضت عن تلـك الصراعات من إدارات تقليدية محافظة؛ نظراً إلى أن الصقور كان في مقدورهم قطـع الطريـق على أكثر مشروعات الحمائـم طموحـاً. وقـد أعـاق بعـض العوامـل جهـود أنـصار مراقبـة الأسلحة؛ منها: سوء التوقيت، والفرص "المناسبة من الناحية الفنية" لصنع قنبلة أكثـر قـوة، وضيق أفق زعماء الكرملين. ولم يـستطع تـرويض الرافـضين إلا أشـد منتقـدي الاتفاقيـات السابقة ممن كانوا يعملون تحت إمرة رئيس مناهض للشيوعية، يدعى رونالد ريجان. وريجـان

كان بحاجة - مع ذلك - إلى شريك، وقد وجده في ميخائيل جورباتشوف، الذي فاجأ الجميع، وخصوصاً مؤسسة الكرملين، التي ارتقت به إلى منصبه الجديد.

وقبل مجيء إدارة ريجان، كان أحد أهم إنجازات مؤيدي مراقبة الأسلحة، هو إنشاء نظام عالمي صمم، بحيث يمنع انتشار الأسلحة النووية، أما الإنجاز الرئيسي الثاني، فمُثّل بتقنين مواطن الضعف الدفاعية على المستوى الوطني إزاء خطر القنبلة النووية، في معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية لسنة 1972. وقد اتسمت هذه المعاهدة بالواقعية، وافتقرت في الوقت نفسه، إلى البداهة في تحديد الالتزامات المطلوبة؛ بسبب عدم وجود أي إمكانات فعالة للحماية من الآثار التدميرية الرهيبة التي تحدثها "القنبلة". وقد سعى أنصار مبدأ مراقبة الأسلحة، من خلال تدوين مكامن الهشاشة هذه، لتوفير قدر من الاستقرار في حلبة المنافسة النووية الهجومية. وقد ثبت أن بلوغ هذا الهدف؛ كان أمراً مثيراً للحيرة والارتباك؛ لأن هناك أسباباً كثيرة لبناء القدرات الهجومية الجديدة، ولم يكن إلا لإحداها علاقة بالدفاعات ذات القدرات الساحقة. وفي الواقع، أصبح غياب القدرات الدفاعية مصدراً آخر للقلق؛ أدى إلى الدعوة إلى هجمات أشد قوة.

واستغرق الأمر خمسة عشر عاماً؛ حتى تصبح الظروف السياسية أكثر نضجاً؛ لتحقيق الاستقرار في عملية تخفيض الأسلحة النووية. وقبل ذلك الوقت، كانت مسألة الافتقار إلى الدفاعات الوطنية، قد وسمت أنصار مراقبة الأسلحة بآثار لا يمكن محوها؛ ما تركهم عرضة للتهمة القائلة: إنهم كانوا يؤيدون حالة غير أخلاقية وغير مقبولة، هي حالة "التدمير المتبادل المضمون". ومع أن الرد على هذه التهمة - وهو القائل: إن وجود هذه الهشاشة المشتركة في الاستعدادات الدفاعية، قد ساعد على عدم تحول الحرب الباردة إلى أخرى ساخنة - كان صحيحاً، إلا أنه لم يكن يحمل معه كثيراً من الأهمية على المستوى السياسي؛ فالهشاشة لم تكن سلعة سياسية قابلة للتداول.

ولم يكن كبار الداعين إلى ترسيخ مفهوم الردع النووي - وخير من يمثلهم هنري كيسنجر - ليكترثوا كثيراً بالإنجازات المتميزة لاتفاقيات مراقبة الأسلحة؛ لأن مثل هذه

الاتفاقيات، كان قد أسقط كثيراً من الأحجار من على رقعة الشطرنج النووية؛ فهو قد قوض كثيراً من خيارات الاستهداف النووي، وزاد تعقيد علاقات التحالفات التي أقامتها واشنطن، كثيراً. واحتفظ خبراء الأسلحة النووية والردع النووي الاستراتيجيين؛ مثل: كيسنجر، ورئيسه ريتشارد نيكسون، بتأييدهم للمعاهدات التي قصمت ظهر سباق التسلح النووي.

أما مؤسسو نظرية مراقبة الأسلحة - ومنهم: توماس شيلينج، ومورتون هالبرين، وهيدلي بول - فينتمون إلى الأوساط الأكاديمية ومراكز الأبحاث، شأنهم في ذلك شأن زملائهم منظري مبدأ الردع. وبالنسبة إليهم، كانت الهشاشة المشتركة عنصراً أساسياً لمرور آمن عبر الحرب الباردة؛ وعلى سبيل المفارقة، فإن الفوائد ذات الوضوح الأكثر لهذه الهشاشة المتبادلة، كانت تبرز كلما أصر رئيس أمريكي على نشر قدرات دفاعية. وعلى الرغم من عدم تغير أسس خيار "الإبادة النووية"، وغياب فاعلية القدرات الدفاعية، خلال العصر النووي الأول، فإن الكرملين، كان يشعر بالقلق دوماً، إزاء براعة التقنيات الأمريكية وتقدمها، وكان مستعداً إلى أبعد حد؛ لتقديم تنازلات كلما قويت في نظره احتمالات قيام الولايات المتحدة الأمريكية بنشر صواريخ دفاعية.

وكانت نظرية مراقبة الأسلحة وتطبيقاتها؛ مثلها في ذلك مثل نظرية الردع النووي وتطبيقاتها، من النتائج الفريدة للعصر النووي الأول؛ إذ كان وجود إحداهما يقتضي وجود الأخرى؛ لأن الشعور بالطمأنينة كان عاملاً حاسماً في المحافظة على السلام "البارد"، شأنه في ذلك شأن الردع. والردع وحده؛ كان سيصبح مدعاة إلى مخاوف شديدة، لو لم تصاحبه عمليات مراقبة الأسلحة؛ لطمأنة الرأي العام في الداخل وفي الدول الحليفة. وكان مؤسسو نظرية مراقبة الأسلحة، قد علقوا الأمل على أن أفكارهم وآراءهم، سوف تأتي مكمّلة لسياسة الدفاع الوطني، لا أن تتناقض وإياها أو تنافسها. وقد ثبت أن ذلك كان يمثل طموحاً كبيراً جداً؛ لأنه نادراً ما كانت أفضليات مؤيدي مراقبة الأسلحة، تتلاقى وأفضليات استراتيجيي الردع النووي. وكان مفهومَا: مراقبة

الأسلحة والردع، يسيران على خطين متوازيين ومتلازمين بصورة تنذر بالخطر؛ إذ كانت أفضليات الفريقين قابلة للاعتراض بشكل دائم تقريباً من الطرف الآخر، ولكنها كانت كافية لمنع حدوث نتائج مروعة.

وكان منع حدوث كارثة نووية خلال العصر النووي الأول، بحاجة إلى نفوذ المتشددين وإلى تقنيات دعاة مراقبة الأسلحة وأساليب عملهم. وكان جوهر نظرية الردع، قائماً على فكرتي: "التهديد المحسوب" و"الإشارات ذات المدى البعيد"، أما مبدأ مراقبة الأسلحة، فكان يتطلب شراكة رسمية وبعض أنماط التعاون. ولم يكن الردع وحده قادراً على إيجاد آلية سلمية؛ لاستيعاب تداعيات الإبادة التي تحدثها الأسلحة النووية، على حين قام دعاة مراقبة الأسلحة باستنباط الآليات التي يمكن القوى العظمى، من خلالها إضفاء الطابع المؤسسي على مصلحتها المشتركة في تجنب الحرب.[75]

وقد فات المناضلين المحليين، إدراك المفارقة القائلة بحاجة كل من: فريق منظري الردع وفريق مراقبة الأسلحة، أحدهما إلى الآخر[76] وفرضت تنبؤات ونستون تشرشل، وهي المفعمة بالأمل عام 1955، والقائلة: إن «الأمن سيكون المولود القوي للرعب، وسيكون البقاء هو الأخ التوأم للفناء»،[77] فعلاً دبلوماسياً مشتركاً، وشددت على الحاجة إلى الردع والاحتواء. ولعل استراتيجيات الردع، كانت ستصبح مخيفة ومقلقة جداً؛ حالَ تخلت كل من: واشنطن وموسكو، عن المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن تخفيض الأخطار والتهديدات النووية. وقد تقبل الأمريكيون فكرة الردع، ولكنهم أيضاً، سعوا بحماسة لجعل هذه الخطط غير ذات نفع؛ ونظراً إلى أن الاستعدادات على الصعيد النووي كانت مثيرة للقلق، فقد ظهرت الحاجة إلى صوغ نظريات كبرى في ميدان الردع النووي؛ لتترافق والنظريات الكبرى في مجال مراقبة الأسلحة الاستراتيجية. وقد توصل توماس شيلينج، وهو أحد أهم منظري مراقبة الأسلحة (الحائز على جائزة نوبل)، في سياق استعادته لأحداث الماضي والتأمل فيها، إلى القول: إن «درء الكارثة كان الهدف الذي سعى له معظمنا عام 1960»، وإن «الغاية من مراقبة الأسلحة كانت للمساعدة في التحقق من فعالية نظرية

الردع».[78] والحقيقة أن الأسس المفاهيمية لمراقبة الأسلحة النووية، وهي التي أرساها شيلينج وآخرون غيره، كانت لها غايات أكثر طموحاً من ذلك بكثير.

فقد كان مؤسسو نظرية مراقبة الأسلحة على حق، حين تنبأوا أن القوتين العظميين، وفي خضم التنافس الأيديولوجي والجيو-سياسي والتنافس العسكري الساخن فيما بينهما، مازالتا تسعيان للعثور على مجال للتعاون فيما بينهما، يعلو فوق المصلحة المشتركة لهما، ويجنب إحداهما أن تبيد الأخرى. وقد تطلب ذلك، إيجاد خطوط جديدة للاتصالات، وخوض المفاوضات ذات العلاقة، والارتقاء بالشفافية إلى مستويات غير عادية. وفي أوائل ستينيات القرن العشرين، كان مثل هذه الآراء يعد راديكالياً. ولا ريب في أن تحول هذه الآراء إلى مسلمات وبدهيات، يثبت مدى تغلغل نظرية مراقبة الأسلحة في نسيج التقاليد والأعراف العسكرية، حتى أصبحت جزءاً منها.

وقد حُققت عمليات تخفيض الأسلحة النووية التي تم الاتفاق عليها من خلال المفاوضات في نهاية العصر النووي الأول، وكانت جذور نظرية مراقبة الأسلحة قد رُسخت خلال الحرب الباردة في بنية النظام العالمي الثنائي القطب، غير أن نهاية تلك الحرب، وانهيار الاتحاد السوفييتي، جعلا الآراء الكلاسيكية الداعية إلى مراقبة الأسلحة آراء هامشية فقط؛ فبعد ستة عقود من تجنب استخدام الأسلحة النووية، أصبحت الحجة المكررة غالباً من دعاة مراقبة الأسلحة – وهي القائلة: إن تصميماً جديداً للأسلحة أو أسلحة محدثة، سيجعل من الأسهل بالنسبة إلى قادة الدول اجتياز العتبة النووية – واهية ولا تستند إلى المنطق، أما الحجة الثانية الرئيسية التي ساقها هؤلاء، وهي التي فقدت قوتها بعد انتهاء الحرب الباردة، فارتكزت على الافتراض القائل بوجوب الفصل بين الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية فصلاً كاملاً. وكان مثل هذه الآراء فيما مضى، يعزز القيود التي تفرضها القوى العظمى على الاستخدام غير المخول للأسلحة النووية؛ في الوقت الذي يؤدي فيه إلى تقليل احتمال عبور العتبة النووية؛ حالَ حدوث حروب ومواجهات، مهما كان هذا الاحتمال ضئيلاً. وعندما جهزت إدارة جورج بوش، القيادة الاستراتيجية

الأمريكية بقدرات هجومية تقليدية طويلة المدى، فإنها بذلك قد قللت كثيراً، اهتمام تلك القيادة بالخيارات الهجومية النووية.

وقد خسر أصحاب نظرية مراقبة الأسلحة كثيراً من حججهم، وقسماً كبيراً من مناصريهم، بعد انتهاء الحرب الباردة؛ وكان ذلك أمراً لا مفر منه، وهو ما يمكن أن يعزى جزئياً إلى أن أي محاولة لإرساء مفاهيم صممت أصلاً لكي تعالج المخاطر النووية لحقبة الستينيات، لم تكن لتصبح ملزمة بعد نصف قرن من ذلك التاريخ. وكانت الحجتان الرئيستان لهؤلاء – الإبادة النووية، وهشاشة الدفاعات الوطنية إزاء الخطر النووي – منطقيتين عندما كانت المخاطر النووية الأولية، تُقصر على سباق التسلح النووي والمخاوف من قيام الاتحاد السوفييتي بهجوم مفاجئ. بيد أن مثل هذه الحجج، لا يبدو منطقياً عند التعامل والمخاطر الجسيمة الناجمة عن الإرهاب النووي وانتشار الأسلحة النووية، أما العصر النووي الثاني، فكان مميزاً – من حيث الجوهر – بانعدام توازنات القوى وبالحروب اللاتماثلية، لا بسباقات التسلح.

وبالنسبة إلى الأسس الفكرية الأخرى التي قال بها أنصار مبدأ مراقبة الأسلحة؛ مثل: تسليط الضوء على النيات غير المعادية، وإيجاد مناطق للتعاون بين القوى الكبرى، فإنها مازالت تتمتع بقدر كبير من قوة المنطق. وكذلك ظلت ترتيبات مراقبة الأسلحة التي صممت؛ كي تحول دون انتشار الأسلحة النووية، والتي ثبتت قيمتها وجدواها خلال العصر النووي الأول، تشكل عنصراً حاسماً هي الأخرى؛ ففي ذلك العصر، تطلب الحد من الانتشار النووي، مد جسور التعاون بين القوى العظمى. ولم يصبح في إمكان الولايات المتحدة الأمريكية، أن تعمل إلى جانب الاتحاد السوفييتي، وتتفاوض؛ لإبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلا عندما قررت إدارة ليندون جونسون، منع تزويد حلفاء أمريكا، وخاصة ألمانيا الغربية، بالأسلحة النووية. ويبقى التعاون بين القوى العظمى أمراً جوهرياً وحاسماً؛ للحد من انتشار الأسلحة النووية، كما أثبتت ذلك قضية كوريا الشمالية. ومنذ البدء، كان منع الانتشار الأفقي للأسلحة النووية إلى دول جديدة

مرتبطاً بمساعي القوى العظمى للتحكم في انتشار أسحلتها عمودياً، ووقفه، بل يمكن أن نقول: إن منع الانتشار النووي عموماً، قد ارتبط بالهدف النهائي المتمثل بإزالة تلك الأسلحة النووية. وتبقى هذه الارتباطات مهمة بشكل حاسم؛ نظراً إلى أن السعي لنزع السلاح النووي، يظل أحد العوامل المساعدة التي تسهم في المحافظة على تماسك مكونات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتلاحمها.

وعلى الرغم من أن الآليات التي طورت لوضع عمليات مراقبة الأسلحة موضع التطبيق، فإنه يمكنها أن تساعد على توفير ممر آمن إلى المستقبل النووي، فإن المفاهيم المركزية التي تنظم هذه العمليات، باتت مختلفة على نحو لا أمل فيه، وفضلاً عن ذلك، فإن ممارسة نشاطات الرقابة على الأسلحة، كانت حتى عهد إدارة ريجان الثانية، تتسم في الغالب بأنها نتاج رد فعل، وليست عمليات وقائية رادعة. واستمرت المفاوضات التي أجريت بشأن المعاهدة فترة طويلة، من دون أن يكون هناك هامش واسع؛ للتكيف إزاء المستجدات. وقد ظهرت الحاجة – في الوقت الحاضر – إلى وضع تدابير رادعة وقابلة للتكيف؛ بهدف الحد من المخاطر النووية؛ وعلى أي حال، فإن نظرية مراقبة الأسلحة، تشكل أحد المعالم المميزة التي تنتمي بقوة، إلى ماضينا النووي، إلى حد أنها ربما لا تساعد على الإسهام في تشكيل المستقبل النووي.

سيناريو الخيار الخامس: السيطرة

أتاح انهيار الاتحاد السوفييتي لإدارة جورج بوش، أن تُخرِج من رفوف النسيان مفهوم "الأمن من خلال السيطرة"؛ حيث ظل مهملاً عقوداً عدة. وكان كل من: ترومان وآيزنهاور، قد روّجا لهذا المفهوم، ولكنهما وضعاه جانباً؛ لمصلحة مفهوم "الاكتفاء" الذي جاء به نيكسون؛ لأنه كان بحاجة إلى معيار جديد يتمكن بواسطته من التفاوض بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية.[79] وباستثناء الرئيس ريجان، قَبِل كل الرؤساء، بدءاً من نيكسون ومَنْ جاء بعده، مفهوم "الاكتفاء" (أو بعض الصيغ المعدلة له) خلال فترة استمرار المفاوضات في ما تبقى من حقبة الحرب الباردة.

ويعكس إيمان إدارة جورج بوش، بجدوى القدرات النووية القادرة على كسب الحرب، ميلاً إلى تطبيق طريقة التفكير التي سادت في حقبة الحرب الباردة على معضلات العصر النووي الثاني. وكان أنصار إحدى المدارس الفكرية خلال تلك الحقبة، قد آمنوا بقوة أن البلد الأقل تضرراً، في الحرب النووية، والأكثر قدرة من غيره على فرض إرادته إذا استمرت تلك الحرب، سيكون قادراً على إملاء شروط الاستسلام، حتى بعد أن يتم تدمير المدن والمناطق الرئيسية في كلا البلدين تدميراً كاملاً.[80] ويعد بول نيتز، أحد أبرز أعضاء هذه المدرسة؛ حيث كان يدعو إلى إقامة "قدرات ردع رفيعة المستوى"، على أساس أنه سيبقى بالإمكان التمييز بين المنتصر والمنهزم، إثر حرب نووية.[81] ومن خلال وجهة النظر هذه، كان الكرملين، يسعى للحصول على قدرات حربية تضمن له الانتصار، ولم يكن في استطاعة الولايات المتحدة، إجهاض تلك الخطط إلا من خلال مجاراة الرؤية النووية السوفييتية.[82] وقد كان من رأي هذه المدرسة، أن الثقافة الاستراتيجية الروسية، يمكنها أن تتقبل وقوع عشرات الملايين من الخسائر في الأرواح في حرب نووية؛ ومن ثم، لم يكن في الإمكان ثني الكرملين، عن فكرة انتهاج سياسة "حافة الهاوية"، إلا من خلال اعتماد مواقف قوية.

وقد برزت خلال فترة الحرب الباردة، رؤية معارضة يقول أصحابها: إن القادة السياسيين في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، كانت لهم وجهات نظر بشأن الأسلحة النووية، تختلف عن تلك التي يتبناها القائمون على صوغ خطط خوض الحروب النووية. وقد أكد ماكجورج باندي، هذا الاعتقاد خلال أزمة الصواريخ الكوبية. وبعد ذلك بسبع سنوات، كتب قائلاً:

«في ضوء احتمالات المقابلة بالمثل المؤكدة، لم تعد هناك أي فرصة البتة بأن يقوم أي زعيم سياسي عاقل...، بالبدء بحرب نووية بوعي كامل. ويصح هذا الافتراض على الماضي والحاضر؛ مثلما ينطبق على المستقبل المنظور...؛ فهناك فجوة هائلة بين ما يدور حقاً في أذهان القادة السياسيين بشأن الأسلحة النووية، وبين ما يعد في سياق الحسابات المعقدة

"أفضلية" نسبية في حرب استراتيجية افتراضية...؛ ففي عالم السياسة العقلانية، لا يوجد هناك أي مستوى من التفوق، يمكن أن يحول دون أن تصبح الضربة الاستراتيجية الأولى بين دولتين عظميين، عملاً ينم عن حماقة كاملة».[83]

وقد توصل المناضلون الآخرون الذين خاضوا أزمة الصواريخ الكوبية؛ بمن فيهم: دين راسك، وزير الخارجية؛ وروبرت ماكنمارا، وزير الدفاع، إلى استنتاج مماثل؛ فكتبا يقولان: «لم يكن التفوق النووي الأمريكي، في رأينا؛ هو السبب الرئيسي الحاسم في أن الحرب النووية لو وقعت عام 1962، لكانت ستكون كارثة لم يسبق لها مثيل...، لم يقم أي منا قط بمراجعة الميزان النووي لتحقيق قدر من راحة البال في تلك الأسابيع العصيبة».[84] وكان من المؤكد أن يجابه هذا التحليل، باعتراضات قوية، لعل أشدها ذلك الذي جاء في كتابات نيتز وكيسنجر، وهما اللذان كانا مقتنعين في ذلك الوقت، بأن "الأفضلية" النووية النسبية، كانت مهمة جداً في الأزمات الحادة، أو حال نشوب حرب.[85]

لقد شهدت عملية الانتقال، من العصر النووي الأول إلى العصر النووي الثاني، تحولات كثيرة؛ فخلال حقبة الحرب الباردة، كان يصعب تحقيق "الأفضلية" النسبية في الأزمات والحروب ذات الصبغة النووية، وخاصة بعد أزمة الصواريخ الكوبية، عندما عقد الكرملين، عزمه على التصدي للتفوق النووي الأمريكي؛ ونتيجة لذلك، أصبح التزام الكرملين، الرؤية النووية، قوياً قوة التزام البنتاجون نفسها، على أقل تقدير. ومع شدة تمسك كلتا الدولتين العظميين بالقيام بما يلزم؛ لتجنب تداعيات مكامن الضعف، وآثارها السلبية، ظل امتلاك القدرات النووية التي يمكن من خلالها كسب الحرب، غاية بعيدة المنال، على الرغم من الأصوات التي تعالت بالتحذير من النتائج التي كانت ستترتب بخلاف ذلك؛ وقد أدى انهيار الاتحاد السوفييتي، إلى وضع حد لهذا التنافس المحموم، وأعاد إلى واشنطن، الأمل في إمكانية الإمساك بزمام السيطرة؛ حالَ نشوب حرب نووية أو أزمة حادة بين القوى العظمى. ومن المفارقات في هذا المجال، أن نيتز – ومثلما أنهى حياته المهنية الطويلة مفكراً في القنبلة النووية؛ بوصفه منشقاً يدعو إلى إزالة

الأسلحة النووية - فإن "الوصفات" التي تنتمي إلى حقبة الحرب الباردة، والتي كان أعدها لبناء قوات ردع نووي رفيعة المستوى، قد بُعثت فيها الحياة ثانية.

ولم تكن إدارة جورج بوش، معنية كثيراً بالمفاوضات النووية التي تجرى؛ استناداً إلى مبدأ التكافؤ والمساواة؛ فلم يكن في وسع روسيا والصين، أن تكونا نداً للقوات التقليدية الأمريكية، فضلاً عن تخلفهما على صعيد القدرات النووية الأمريكية الهجومية، وكانتا - فضلاً عن ذلك - أعجز من أن تنافسا الولايات المتحدة، في مجال الدفاعات الصاروخية بشتى أصنافها؛ متى ما أمكن إقناع الكونجرس بدفع تكاليفها، وتمكن البنتاجون من وضعها قيد الخدمة الفعلية. وأخيراً أصبح في وسع المنظرين الاستراتيجيين الأمريكيين، من دعاة نظرية الردع أن يأملوا في تحقيق المنافع المفترضة للقدرات النووية المسيطرة، بعد أن كانوا يعانون وقتاً طويلاً، القيودَ المحلية، ووجود نظراء لهم في الاتحاد السوفييتي؛[86] وهكذا، فقد أضحى لدى الولايات المتحدة - نظرياً على الأقل - بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، القدرة على استهداف القوات النووية الروسية التي أصابها الضعف كثيراً، وتدميرها؛ وأن تحمي نفسها من ضرباتها الثأرية التي ستفتقر إلى الدقة.[87]

وعلى خلاف إدارة ريجان، آثرت إدارة جورج بوش، الابتعاد عن إطلاق الأحاديث والتصريحات الفضفاضة غير الدقيقة عن التفوق في الحرب النووية، ولكنها لم تكن على قدر كافٍ من الواقعية عندما اعتقدت بأن كبار مسؤوليها، ممن آمنوا بشدة، بقيمة السيطرة الشاملة، لن يوسعوا دائرة هذا الإيمان؛ ليشمل الأسلحة النووية؛ ونظراً إلى أن الخطط الحربية النووية الأمريكية، مازالت تدخل في عداد الوثائق المصنفة، فإن هذا الاستنتاج لا بد أن يستند إلى جاهزية القوات النووية وحجمها، (وهما الأمران اللذان تراهما الإدارة ضروريين). ويمكن أيضاً، استخلاص الاستنتاج نفسه، من بعض أقسام تقرير مراجعة الموقف النووي للإدارة، وهي التي تم تسريبها إلى الإعلام.[88] وكان أقرب ما وصل إليه الرئيس بوش، في الحديث صراحة عن هذه القضايا، ممثلاً بإحدى فقرات وثيقة "استراتيجية الأمن القومي" لعام 2002، وهي التي أصدرتها إدارته، والتي تعد بأن

«قواتنا ستكون قوية بما فيه الكفاية؛ لتردع أعداء محتملين عن السعي لبناء قدراتهم العسكرية؛ على أمل التفوق بها على قوة الولايات المتحدة، أو مجاراتها».[89] ويستند الموقف النووي للإدارة، إلى مبدأ امتلاك واشنطن، القدرة على بلوغ أهدافها الاستراتيجية في أسوأ الأحوال. ويقضي سيناريو "الحالة – الأسوأ" بين هذه الأحوال، أن تكون للولايات المتحدة الأمريكية، القدرة على تحقيق الغلبة في حرب نووية تخوضها ضد قوة كبرى.

وتظل الإجراءات التي اتخذتها إدارة بوش، وتلك التي اعترضت عليها، متوافقة والسعي للحصول على أي مكاسب قد تنشأ؛ جراء السيطرة النووية. وفي العصر النووي الثاني؛ ومثلما كانت الحال عليه في العصر النووي الأول، فقد ظلت هذه المكاسب افتراضية ومشكوكاً في أمرها بدرجة كبيرة. وفي أسوأ وضع ممكن – أي عند استخدام الأسلحة النووية في صراع يندلع بين القوى العظمى – لن تستطيع القدرات النووية، وهي التي صُممت لتحقيق النصر في هذه الحرب، الحيلولة دون وقوع أشد الأضرار فداحة فوق الأراضي الأمريكية. وفي هذا الإطار، تحرص كل من: بكين وموسكو، على تسليط الضوء على إمكانية تحقيق نتيجة كهذه، من خلال حيازة قدرات من شأنها إبقاء المدن الأمريكية في مرمى هجماتهما. كما أن التفوق الاستراتيجي الأمريكي، لا بد أن يقوي عزم الكرملين، على امتلاك قدرات نووية كبيرة بالقدر الذي يستطيع معه تحمل تكلفتها على نحو معقول، بينما يعمل في الوقت نفسه على تسريع وتيرة برامج التحديث النووية الصينية. ولا ريب في أن وضع عدد كبير من الأسلحة النووية الأمريكية، في حالة تأهب، سيدفع الكرملين أيضاً، إلى إبقاء صواريخه الأرضية في حالة مماثلة؛[90] ولذلك، فإن الاستعداد لمواجهة "الحالة – الأسوأ" المحتملة؛ قد أدى إلى تقوية احتمال وقوع حوادث "طارئة"، وإلى تطبيق "قانون مورفي"، على الأسلحة النووية.[91]

إن محاولة البقاء في وضع آمن في مواجهة "أسوأ الحالات"، غالباً ما تكون لها نتائج عكسية تُمثل بتزايد التبعات السلبية "للحالات الأقل سوءاً"؛ فالقدرات النووية الأمريكية المصممة لكسب الحرب، لن تسهم في تأمين الأسلحة الخطيرة والمواد النووية في روسيا،

بل إنها - بدلاً من ذلك - عززت اندفاع موسكو، نحو الاحتفاظ بمخزون نووي كبير جداً، وإبقاء بعض هذه الأسلحة والمواد خارج نطاق البرامج التعاونية الأمريكية؛ لتخفيض التهديدات. إن استعراضاً أمريكياً "للعضلات" النووية التي يراد بها كسب الحرب، سيزيد صعوبة تشجيع بكين، على تطبيق مبدأ الشفافية على ترسانتها النووية، كما أن هذه القدرات الأمريكية نفسها، لم تحل دون قيام كوريا الشمالية بتجربتها النووية عام 2006، بل ربما شجعتها على ذلك. ولم يجْدِ التفوق النووي الأمريكي نفعاً في الحالة الإيرانية؛ إذ يبدو أن تأثير السيطرة النووية، يتراجع كلما ازداد العدو ضعفاً، وهنا تكمن مفارقة أخرى؛ فهل التفوق النووي سيكون أكثر نفعاً حيال القوى العظمى؟ إن الوظيفة الأساسية للأسلحة النووية، في أثناء وقوع أزمة حادة في العصر النووي الثاني - كما في العصر الأول - تكمن في الحيلولة دون اجتياز العتبة النووية؛ فمهما بلغت درجة انعدام التوازن في القوات النووية عند نشوب أزمة بين القوى العظمى، فهناك عوامل وعناصر أخرى، يرجح لها كثيراً أن تؤثر في النتيجة النهائية أكثر مما تفعله القوة النووية؛ ومنها: عوامل غير نووية؛ كالعوامل الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، ومنها: مبادئ الضمير والعدل الطبيعي وأحكامها. وقد خرج ماكجورج باندي، من أزمة الصواريخ الكوبية، مقتنعاً بأن استخدام سلاح نووي واحد فقط، يمكنه أن يكون «خطأً فاضحاً كارثياً»، وبأن استخدام عشر قطع منها، يمكن أن يوقع «كارثة تتخطى حدود التاريخ».[92] وقد صارت حجج باندي، وهي التي حظيت لاحقاً بدعم نيتز، وتأييده لها، تزداد قوة مع مرور كل سنة، ومع حدوث كل أزمة روعي فيها "المحظور" النووي.

ومن بين كل الفوائد والميزات التي نجمت عن انهيار الاتحاد السوفييتي، لا تمثل السيطرة النووية الأمريكية إلا أقلها؛ فهذه الميزة تتناقص فائدتها إلى درجاتها الدنيا، عندما يتم التمسك بها بصورة صارمة؛ فاعتناق إدارة بوش، مبدأ السيطرة النووية؛ يؤدي إلى ارتهان المستقبل النووي. ولا تسهم القدرات النووية، التي يمكن كسب الحرب بها، في تحسين الوضع، ولو بالنسبة إلى كابوس نووي واحد يقع خلال العصر النووي الثاني، بل سيزيد احتمالات تحقق بعض هذه الكوابيس بالفعل على أرض الواقع.

إن جميع الخيارات النووية المستقبلية - وهي التي تمت مناقشتها في هذا الفصل - تبدو غير مقنعة بطريقة أو بأخرى؛ إذ إن إحلال الاستقرار بانتشار الأسلحة النووية، يعد خياراً غير جدير بالاعتماد عليه، وسيكون محفوفاً بالمخاطر، بحيث لا تستطيع أي حكومة مسؤولة منحه دعمها. ولا تعِد السيطرة النووية بأي "مكافآت" واضحة، وإنما تنذر بكثير من "العقوبات". وحالات الفوضى النووية خيار لا بد من تجنبه، أما مراقبة الأسلحة، فخيار يخاطب الماضي إلى حد كبير، بحيث لا يصلح أن يكون مناراً للمستقبل. ومع أن خيار إزالة الأسلحة النووية، يعد الغاية النهائية المناسبة أكثر من غيرها بالنسبة إلى السياسات النووية الأمريكية، إلا أنه يظل يمثل رؤية بعيدة المدى، وتفصلنا عن بلوغها مراحل كثيرة؛ فما السبيل المثلى التي يمكن الولايات المتحدة سلوكها إذن؟ هذا السؤال سيكون الإطار المحيط بمحتوى الفصل الآتي.

الفصل السادس

إيجاد ممر آمن في العصر النووي الثاني

ينسب إلى تشارلز ويلسون، مدير شركة السيارات الذي اختاره الرئيس دوايت آيزنهاور؛ لإدارة البنتاجون، قوله: إن «ما هو جيد لجنرال موتورز جيد بالنسبة إلى بلدي».[1] غير أن هذه المقولة التي كانت تعني ترك ما هو جيد من الأشياء على حاله من دون تغيير، أصبح لها معنى مختلف كلياً؛ فصناعة السيارات الأمريكية بحاجة إلى التجديد وبث الحيوية فيها ثانية، شأنها في ذلك شأن السياسات الأمريكية الرامية إلى الحد من الأخطار النووية الجديدة والقضاء عليها. والطريقة التي يتبعها مجتمع المال والأعمال في الاستفادة من أفضل الدروس والممارسات المستوعبة يمكن أن تُطبق بكل جوانبها عند التأمل في أفضل الأساليب الكفيلة بتحسين أوضاع الأمن في العصر النووي الثاني.

وخلال الحرب الباردة، وظف رؤساء أمريكيون، خمسة عناصر أساسية للتعامل و"القنبلة"؛ وتلك هي: الردع، والقوة العسكرية، والاحتواء، والجهد الدبلوماسي، ومراقبة الأسلحة. ولكن السبيل إلى تحقيق هذه الدعامات الأساسية كانت تفتقر في بعض الأحيان إلى التناغم والحكمة؛ فقد أوكلت إدارة آيزنهاور إلى الأسلحة النووية في عمليتي الردع والاحتواء - على سبيل المثال - دوراً أكبر مما يجب، وسعت لضمان توازن النفقات الدفاعية الفيدرالية من خلال اعتماد خيارات الضربات النووية الساحقة، وتقليص القوات التقليدية. وعادة ما يدخل أنصار مبدأ الاحتواء في صدام ضد راغبي اللجوء إلى النشاطات الدبلوماسية. ويعد "الانفراج" بين الدول أمراً مرغوباً فيه أحياناً من الناحية السياسية؛ ولكنه يتحول أحياناً أخرى إلى عبء سياسي، كما حدث عندما احتاج الرئيس جيرالد فورد، إلى إسقاط هذه الكلمة من معجم مفرداته عام 1976؛ بسبب الضغوط السياسية المكثفة التي مارسها عليه جناح المحافظين في الحزب الجمهوري.

وكان مبدأ مراقبة الأسلحة تحديداً، مثار جدل وخلاف كبيرين؛ فهناك أصوات احتجاج قوية ارتأت أن الاتفاقيات التي يعدها الكرملين، جيدة، لا بد أن فيها ما يثير الشك؛ ووفقاً لهذه الرؤية، فإن الاتحاد السوفييتي يلجأ عادة إلى الغش والخداع؛ للحصول على "أفضلية" حاسمة عند عقد أي صفقة. كما أن عملية الانخراط في الجهود الدبلوماسية لا بد أن تفضي إلى تخلي أمريكا عن حذرها. ولم يكن من السهل استنباط مقاربة شاملة؛ للتحكم في أسوأ أخطار العصر النووي الأول. وكان الجزء الأكبر من التوتر "الخلاق"، قد جاء نتيجة محاولات إيجاد توازن بين البرامج النووية ومفاوضات مراقبة الأسلحة. ويجادل مؤسسو عرف "مراقبة الأسلحة" الجديد هذا، أن بالإمكان التوفيق بين كلتا المبادرتين؛ ولكن شيئاً من هذا، لم يحدث إلا نادراً.

ولم يتم اللجوء إلى استخدام القوة النووية المفرطة – وهي إحدى السمات المميزة للعصر النووي الأول – في أي حالة من حالات الذهول أو الشرود الذهنيين. ويعتقد استراتيجيو الردع النووي بأن وتيرة الضربات النووية المتبادلة تنطوي على أهمية كبيرة؛ لأن النصر والخسارة يتم تحديدهما بمصطلحات نسبية، لا مطلقة. وقد رأت كيانات وتجمعات محلية قوية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، أن من الضروري التحرك نحو الجيل اللاحق من الرؤوس الحربية، والصواريخ، والغواصات، والقاصفات. وكانت مبادرات مراقبة الأسلحة، التي استندت إلى فكرة أن الأقل هو الأحسن، أو أن استخدام قدرات نووية إضافية يمكنه أن يقلل مستوى الأمن بالفعل؛ قد سببت نشوب صراعات مُرة كان الخاسر في معظمها دعاة مراقبة الأسلحة؛ إذ لم تكن عواقب التخلف في سباقات التسلح النووي؛ لتكون مقبولة من الناحية السياسية. وعلى الرغم من ذلك، فقد رُسخ الإطار المفاهيمي لمبدأ مراقبة الأسلحة حتى في هذه الحالة؛ فتمخض هذا عن خوض مفاوضات، وإبرام معاهدات، حالت دون تحول الحرب الباردة إلى أخرى ساخنة.

وعلى الرغم من أن العناصر الخمسة الرئيسية السالفة الذكر، لم تكن دائماً متداخلة بشكل كامل، فإنه لم يكن بالإمكان استبعاد أي منها؛ فهذا كان من شأنه أن يفاقم المخاطر

النووية؛ فالردع والاحتواء لم يتطلبا توافر قوة عسكرية فحسب، بل توافر تطمينات تنشأ من اتصالات وحوارات دبلوماسية، وعمليات تستهدف مراقبة الأسلحة كذلك. وعندما غدا واضحاً أن قادة وطنيين صاروا يعتمدون أكثر مما يجب على واحد من هذه العناصر الرئيسية، كانت مخاوف عامة الناس قد حتمت تغيير المواقف. وعندما بدا أن استراتيجيات الردع تميل كثيراً نحو خوض الحرب النووية، برزت الحاجة إلى تسليط الأضواء على مبادرات مراقبة الأسلحة. وإثر اتضاح أن خيار مراقبة الأسلحة صار الدواء لكل داء، اكتسبت المبادرات العسكرية والنووية المزيد من الزخم والقوى المحركة؛ وعلى النحو نفسه - عندما بدا أن استراتيجيات الاحتواء تحاول إزاحة خيار الدبلوماسية من الميدان - ارتفعت الدعوات المطالبة بتصحيح المسار. وحين بدا جلياً أن المبادرات الدبلوماسية لم تعد تدر عائداً كافياً أو مردوداً فاعلاً؛ كان ذلك يعني تعزيز الموازنة الدفاعية. وفي الوقت الذي أسهمت فيه التحركات الدبلوماسية مع الأصدقاء والحلفاء في تعزيز مصداقية سياسة الاحتواء وإمكانية وضعها موضع التطبيق، كان انتهاج خيار "الدبلوماسية النووية" مع الاتحاد السوفييتي، قد أثار مشاعر القلق على الصعيد الرسمي المحلي، وإن هو ساعد في الوقت ذاته على تهدئة مخاوف عامة الناس؛ وهكذا، فقد أسهم الجمع بين عناصر الاحتواء، والقوة العسكرية، والجهد الدبلوماسي، في تفكك الإمبراطورية السوفييتية، آخر المطاف.

إن النجاح خلال العصر النووي الأول، تطلب حدوث صدامات "خلاقة"، ومكملة في الوقت نفسه، بين العناصر الخمسة الرئيسية؛ لتخفيض المخاطر النووية. ولم يكن خيارَا الردع ومراقبة الأسلحة فعالين من نواحٍ مختلفة؛ إذ كان من الضروري أن يكونا متلازمين؛ لإبطاء سباق التسلح النووي، ووضع حد له. ولم يكن يمكن أحدهما أن ينجح من دون الآخر. لقد بني خيار مراقبة الأسلحة، على وضع حالتي الاستخدام المفرط للأسلحة النووية والهشاشة على المستوى الوطني جنباً إلى جنب؛ وهما الحالتان التوأم اللتان أدتا في النهاية إلى تمهيد الطريق أمام إجراء تخفيض كبير في الأسلحة، والقبول بمبدأ الزيارات المفاجئة بالنسبة إلى أقوى أصناف الأسلحة التي تم اختراعها على الإطلاق. ومن بين الإنجازات التي حققتها عملية مراقبة الأسلحة، تخفيض حجم الترسانات المتخمة،

والحد من نطاق انتشار الأسلحة النووية. غير أن أهم إنجاز حُقِّق على الإطلاق - وكان لكل من خياري مراقبة الأسلحة والردع دور رئيسي في تحقيقه - هو الإسهام في منع اندلاع حرب نووية بين الخصمين اللدودين أيديولوجياً وجيو-سياسياً.

وعند استعادة أحداث الماضي، يبدو مدهشاً حجم ما تم إنجازه، على الرغم من الخلاف الذي نشب؛ جراء محاولات الربط بين العناصر الخمسة المهمة التي يستخدمها الرؤساء؛ للتقليل من المخاطر النووية. ومهما يكن من أمر، فقد ساعد الاستخدام الموحد المستدام لعناصر الردع، والقوة العسكرية، والاحتواء، والجهود الدبلوماسية، ومراقبة الأسلحة، في إدامة مبدأ حظر استخدام الأسلحة النووية في ساحات المعارك. ومع أن القنبلة النووية فرضت حضورها في كل مكان، إلا أنها أُخضعت للسيطرة أيضاً. ولم يتحول أسوأ الكوابيس النووية إلى واقع قط؛ ولم تحدث الهجمات المباغتة بالأسلحة النووية؛ مثلما لم يحدث ذلك الانتشار النووي الواسع النطاق. ومن خلال الجهود الدبلوماسية المتأنية الدؤوب، أصبح منع انتشار الأسلحة النووية عرفاً دولياً مألوفاً، ولكن مع بعض الاستثناءات. وبرغم ما تميز به سباق التسلح النووي من خطورة دائمة، فقد أمكن التحكم فيه طوال الوقت.

ولكن سجل الإنجازات المهمة هذا، لم يخل من قرارات غير حكيمة عدة. وبحسب قناعة الرؤساء: جون إف. كينيدي، وليندون جونسون، وريتشارد نيكسون، فإن الاحتواء كان قد اقتضى أن تقف القوات الأمريكية في وجه المد الشيوعي في جنوب فيتنام؛ وأدت الاتصالات والنشاطات الدبلوماسية إلى عقد لقاءات قمة، من دون إعداد مسبق، بين كينيدي ونيكيتا خروتشوف في فيينا عام 1961، وبين رونالد ريجان وميخائيل جورباتشوف، في ريكيافيك عام 1986؛ وأدى الاعتماد الكبير على القوة العسكرية إلى تضخم المجمع الصناعي - التقني العسكري، التابع للدولة؛ وهو الذي سبب إرهاق الموازنة العامة؛ وهو ما كان قد حذر منه الرئيس آيزنهاور عام 1960. وفي تلك الأثناء، تم إنتاج عشرات الآلاف من الأسلحة النووية، وتم نشر الآلاف منها على الخطوط الأمامية للحرب الباردة، بينما ظلت آلاف عدة أخرى، في جاهزية تامة ومعدة للإطلاق.

وكانت الحرب الباردة، تدور أساساً حول الاستخدام المفرط للقدرات المتاحة، وجنون الارتياب، وحجم المخاطر الحقيقية؛ وأدت الرغبة في إضافة هوامش جديدة للأمن من خلال تطوير فكرة الردع النووي، إلى بروز احتمالات وقوع كارثة حقيقية. ومع ذلك، كانت هناك نهاية سعيدة، على نحو ما؛ فقد فُكِّك الاتحاد السوفييتي، وعاش الأمريكيون في أمن وسلام، ولعبت عناصر: الاحتواء، والجهود الدبلوماسية، والقوة العسكرية، والردع، ومراقبة الأسلحة؛ دوراً في تحقيق رؤية جورج كينان القائلة: «إما بتحطيم القوة السوفييتية أو إضعافها تدريجياً».[2] ويمكن قول الشيء ذاته بالنسبة إلى السياسات الأمريكية حيال جمهورية الصين الشعبية؛ فالصين قد دخلت العصر النووي؛ بوصفها دولة "مارقة"، ولكنها اكتشفت في نهاية المطاف متعة جني الأموال!

ومن بين أولئك الذين عملوا على تقليل الأخطار النووية في العصر النووي الأول، فئة قليلة فقط، آمنت أن النجاح سيحالف الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير في أداء هذه الالتزامات. حقاً! لم يكن بين هذه القلة جورج كينان، وهو الذي تعايشت رؤيته بزوال الاتحاد السوفييتي وإزالة الأسلحة النووية، ورؤية مثيرة للخلاف حول السياسات السائدة، ونزعة "شبنجلرية Spenglerian"، متشائمة، إلى أبعد الحدود. ومع ذلك، فقد كان لكل من: التطبيق الموحد للردع، والقوة العسكرية، والاحتواء، والجهود الدبلوماسية، ومراقبة الأسلحة أدوارها الفاعلة في: منع تكون "سحب نووية" جديدة، أو انتشار الأسلحة النووية، وإنهاء سباق التسلح النووي، ودحر الاتحاد السوفييتي؛ وبالنظر إلى سجل الإنجازات الاستثنائية هذا، كان من المقبول تماماً، توقع إمكانية استخدام هذه العناصر الخمسة الأساسية – وهي التي حورت بشكل ملائم تبعاً للظروف المتغيرة – لمواجهة تحديات العصر النووي الثاني، وبدلاً من ذلك، فإن أول رئيس أمريكي حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال؛ وأعني بذلك جورج بوش، ومعه أركان حلقته الداخلية المقربون، قد تجاهلوا إلى أبعد حد، أفضل الأعراف والممارسات والدروس المستخلصة. وكما قال ديك تشيني، نائب الرئيس، في خطاب ألقاه عام 2002، أمام قدامى المحاربين في الحروب الخارجية: «لا يمكن تطبيق العقائد الأمنية القديمة ذاتها»، عند

التعامل و«أعداء ليس لهم بلد يدافعون عنه».[3] كما أن إدارة بوش تخلت أيضاً، عن "العقائد الأمنية القديمة" ذاتها، عندما تتعامل والدول المثيرة للمشكلات. وفي أوضاع "الحالات الأصعب"، وهي الممثلة بالعراق وإيران وكوريا الشمالية، عمدت الإدارة في البدء، إلى التقليل من قيمة الردع، والاحتواء، والدبلوماسية، وضرب القسم الأكبر من شريعة مراقبة الأسلحة عرض الحائط؛ ومن ذلك: عمليات التفتيش المفاجئة التي لم تحصل الموافقة عليها إلا بصعوبة بالغة.

ومن دون شك، فإن تحديات الإرهاب النووي كانت يومئذٍ ماتزال جديدة، وتطلبت اتخاذ إجراءات استباقية مؤثرة. وفي الجهة الأخرى، نجد أن تحديات الانتشار النووي، القادمة من العراق وإيران وكوريا الشمالية، كانت أمراً مألوفاً. وبالطبع فإن بعض التفصيلات ذات العلاقة بذلك، كانت جديدة أيضاً، أما صدّام حسين ومحمود أحمدي نجاد وكيم جونغ إيل، فلم يكونوا من أوائل الرؤساء المتقلبين الذين استحوذت عليهم الرغبة في امتلاك الأسلحة النووية. ولعل أهم الأمور التي استجدت هي تلك الممثلة بردات أفعال إدارة بوش، على هذه التحديات؛ حيث فضلت استخدام القوة على حساب الحلول وطرائق العلاج القديمة. وقد نظرت الإدارة إلى صدّام حسين، على أنه - خلافَ جوزيف ستالين وماوتسي تونج - لم يكن ليأبه للتطبيق المتأني الدؤوب لعناصر: الاحتواء، والردع، والدبلوماسية.

وبدا القرار الذي اتخذه بوش، باستخدام القوة ضد صدّام حسين، مثالياً بعد الصدمة التي أوقعتها هجمات 11 أيلول/ سبتمبر؛ فقد صرح قائلاً: «نحن الآن نقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة؛ لأن مخاطر البقاء مكتوفي الأيدي، سوف تكون أعظم بكثير». وسياسات الاحتواء والردع كان مآلها الإخفاق لا محالة؛ فـ «بعد عام واحد أو أعوام خمسة من الآن، ستتضاعف مراتٍ عدة، قدرة العراق على إيقاع الأذى بكل الدول الحرة. ومتى ما توافرت هذه الإمكانيات له، فسيكون بإمكان صدّام حسين، وحلفائه الإرهابيين، اختيار اللحظة المناسبة لخوض صراع مهلك يكونون هم الطرف الأقوى فيه». وفي هذه

الحالة، فإن الأمر الأكثر جدارة بالاعتماد عليه هو الحرب الوقائية: «لقد اخترنـا أن نواجـه هذا التهديد الآن؛ حيث نشأ، وقبل أن يظهر فجأة في سمائنا ومدننا».[4] ولم يسبق لأي رئيس أمريكي أن اقترح مساراً للأحداث كهذا، فضلاً عن إقـراره وتـصديقه فعـلاً؛ ولأن مبـدأ الحرب الوقائية يتناقض بقوة والمثل والقيم الأمريكية وتاريخها الـدبلوماسي؛ فقـد اتخـذت الإدارة الأمريكية من وثيقة "استراتيجية الأمن القومي"، وهي التي كانـت قـد أُصـدرت بعد سنة واحدة من هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، وقبل غزو العراق بستة أشهر، سنداً تبنـي عليه العمل العسكري الذي قررت الإقدام عليه:

«يجب أن نكيف مفهوم التهديـد الوشـيك، بـما يتـواءم وقـدرات الأعـداء الحـاليين وغاياتهم...، وكلما كبر التهديد، كبرت مخاطر بقائنا مكتـوفي الأيـدي، وزادت الحاجـة إلى اتخاذ إجراءات استباقية للدفاع عن أنفسنا، حتى في حال عدم تيقننا من زمان هجوم العدو ومكانه...، والولايات المتحدة الأمريكية لن تستخدم القوة في كل الحالات؛ بهدف إحباط تهديدات جديدة ناشئة؛ كما لا يجـوز للـدول الأخـرى اتخـاذ الهجـمات الاسـتباقية ذريعـة للاعتداء على دول أخرى. ولكنْ، في الزمن الذي يسعى فيه أعداء الحضارة بـشكل علنـي فعّال؛ للحصول على أخطر التقنيات في العالم، لن يكون في وسع الولايات المتحدة أن تبقى مكتوفة الأيدي بينما تتصاعد المخاطر حولها».[5]

وقد عكست هذه التحولات اتساعاً غير مسبوق في سـلطات الرئاسـة وطموحاتهـا؛ وهي ظروف تنـشأ عنـدما يخـوض الرؤسـاء الأمريكيـون حروبـاً عـلى مـستوى عـالمي. وعكست أيضاً تغييراً جوهرياً في الفكر الأمريكي بخصوص اسـتخدام القـوة؛ فـالرئيس ترومان، كان قد رفض اللجوء إلى توجيه ضربات اسـتباقية، أو شـن حـرب وقائيـة ضـد الاتحاد السوفييتي؛ لا بسبب صعوبة العثور عـلى أهـداف مهمـة، واحـتمال تعـريض دول أوربا الغربية للخطر فحسب، ولكن لأن هذه الضربات ستكون أيضاً من نوع الــضربات التي وجهتها اليابان للولايـات المتحـدة الأمريكيـة في بـيرل هـاربر. ويـذكر ترومـان، في مذكراته، أنه لم «يؤمن بالعدوان أو بالحرب الوقائية»، وبأنه «لا يوجد شيء أكثر غبـاءً مـن

الاعتقاد بأن الحرب يمكن وقفها بحرب أخرى. إنك لن تمنع "أي شيء" إلا السلام».[6] وكان الرئيس كينيدي واضحاً تماماً أيضاً بهذا الشأن: «لن تستخدم أسلحتنا أبداً لتوجيه الضربة الأولى في أي هجوم كان».[7]

لكن هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، عززت وجهة نظر مغايرة، ويجادل تشارلز كراوتهامر، في مقالته الموسومة "لحظة الأحادية القطبية" بأنه: «ليس هناك من بديل آخر إلا مواجهة الدول التي تلوح بأسلحة الدمار الشامل وتستخدمها، وردعها، ونزع أسلحتها عند الضرورة»،[8] ويوافقه الرأي في هذا، كل من: الرئيس بوش، ونائبه تشيني، ووزير دفاعه رامسفيلد؛ فقد ارتأوا جميعاً، أن التهديد بشن هجوم نووي مفاجئ يأتي إما من دولة "مارقة" أو جماعة إرهابية، يسوغ اللجوء إلى وسائل استثنائية واستباقية لحماية البلاد. وقد اقترح اللجوء إلى "استراتيجية استباقية" مشابهة لردع الشيوعية في فترة الحرب الباردة، ولكن الفكرة رفضت؛ لأنها عدت خطيرة جداً وغير عملية؛[9] والسبب الرئيسي الذي جعل الفكرة غير عملية في ذلك الوقت – القوة العسكرية والنووية السوفييتية – لم يعد يمثل عاملاً معيقاً. وأصبح ممكناً الآن، التفكير في استراتيجيات الردع التي تأخذ شكل الحرب الوقائية؛ لا لأن هجوماً معادياً على وشك الوقوع، أو أنه ما من سبيل أخرى لتفادي دخول الحرب فحسب، ولكنْ؛ للتصدي أيضاً لتهديدات جديدة، ربما كان يفترض أنها لن يمكن أن تدرأ بالاحتواء والعمل الدبلوماسي الصبور.[10] وقد شكّل منظور بوش الجديد، في رأي تشارلز كراوتهامر، المتفق معه تماماً، «تأكيد حرية أمريكا غير المسبوق في التصرف، وتصريحاً مؤكداً للنزعة الأحادية الأمريكية الجديدة».[11] إن تحولاً بهذه الضخامة، ما كان لأحد أن يتخيل حدوثه إلا في البيئة التي أوجدتها هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، وفي ظل تحقق السيطرة العسكرية الأمريكية.

وكان على جورج بوش، وأعضاء حلقته الداخلية – بعد أن عمل على "استبعاد" عوامل الردع، والاحتواء، والوسائل الدبلوماسية، ومراقبة الأسلحة – الاتكال كثيراً على البنتاجون؛ للتصدي لما كانوا يواجهونه من المخاطر الكبيرة المتزايدة. وقد زادت عملية

"الطرح" هذه، الأعباءَ الثقيلة أصلاً، وهي الملقاة على عاتق القوات الأمريكية في مسارح العمليات. وليس ثمة مفارقة شهدها العصر النووي الثاني، أشد قسوة من مفارقة الوعد الذي قطعه المرشح الرئاسي جورج بوش، خلال حملته الانتخابية للجنود وأسرهم عام 2000، عندما قال: «العون في طريقه إليكم».[12]

وبعد ثلاث سنوات من إطلاق حرب وقائية في العراق، حصل البراجماتيون في وزارة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة بوش، على تفويض رئاسي؛ لفتح قنوات حوار دبلوماسي مع كوريا الشمالية؛ وكان أحد الأسباب وراء ذلك، هو أن محاولات عزل بيونغ يانغ؛ لم تؤدِّ إلى تغيير النظام، كما لم تجبر كوريا الشمالية على وقف برنامجها النووي، أما السبب الآخر فيُمثَّل بأن القوات الأمريكية كانت تحارب في مكان آخر، ولم تكن مستعدة لخوض حرب في شبه الجزيرة الكورية؛ وثمة سبب ثالث، هو أن "مجموعة الاتصال"، وهي التي ألّفتها إدارة بوش؛ للمساعدة في التعامل ومسألة البرنامج النووي لكوريا الشمالية، وهي المكونة من: روسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية، كانت تصر بشدة على ضرورة اعتماد واشنطن، استراتيجية دبلوماسية أكثر قوة. وقد استجاب الرئيس كيم جونغ إيل، لسياسة الجمع بين الجزرة والعصا، وهي التي كانت إدارة بوش، قد رأت أنها لن تكون مجدية مع صدّام حسين. وبعد وقت قصير من تقديم واشنطن، بعض الحوافز إلى بيونغ يانغ، مقابل قيامها بغلق منشآتها النووية، تم عقد الصفقة مع كوريا الشمالية عام 2007.[13] ولسوف يتطلب تطبيق هذه الاتفاقية، اتخاذ كثير من الخطوات الموازية.

استعادة التوازن

يوحي هذا الاتفاق المثمر الذي أبرمته إدارة بوش، مع كوريا الشمالية برغم تأخره، أن الوقت أصبح ملائماً للعودة إلى المبادئ الأولية للتقليل من الأخطار النووية. وهناك حاجة إلى مقاربة شاملة؛ تستهدف الحد من هذه التهديدات، وتعتمد على الصيغ الناجحة التي طُبقت في الماضي؛ فقد حُقق كثير من النجاحات خلال العصر النووي الأول؛ بفضل العناصر الخمسة المهمة: (الردع، والقوة العسكرية، والاحتواء، والجهود الدبلوماسية،

ومراقبة الأسلحة). ولا شك أن التقليل من شأن هذا الإرث؛ يعني خسارة "التصادم الخلاق"، والمكاسب الثانوية المكمّلة عند التعامل والأخطار النووية. وقد حقق التخلي عن جميع هذه العناصر، باستثناء واحد منها – أي القوة العسكرية - بعض النجاح، ولكنه لم يعد بنفع كبير. وكان أحد الأحكام الخاطئة الرئيسية الذي ارتكبته إدارة بوش، هو الانتقاص من قيمة مبادئ الحوار الدبلوماسي، والردع، والاحتواء، لا ضد "المجاميع" المتطرفة فحسب، بل ضد الدول أيضاً، أما الثاني فكان تقليل الإدارة، من أهمية التقنيات المستخدمة في عمليات مراقبة الأسلحة؛ ومن ذلك: الإجراءات التفتيشية.

إن الدول الجديدة التي تنشد الحصول على القنبلة النووية، والمجاميع المتطرفة التي تعتزم القيام بأعمال إرهابية نووية، تسعى جميعاً لامتلاك المواد والمنتجات النهائية الجاهزة نفسها؛ ومن هنا، فإن أسرع أسلوب بالنسبة إلى الفئتين؛ لإنجاح مساعيها، تكمن في وسائل الإنتاج القائمة بالفعل في الدول التي تمتلك "القنبلة". وقد طُورت الترتيبات الخاصة بمراقبة الأسلحة التي أريد بها وقف انتشار التسلح، من خلال الدول في العصر النووي الأول؛ لتتضاعف أهميتها في أثناء العصر النووي الثاني. ويتطلب النجاح في وقف الانتشار والإرهاب النوويين في الوقت الحاضر، تقوية آليات مستدامة لمراقبة الأسلحة، ودعمها بأدوات ذات قدرة كبرى على التكيف، وخضوع أقل للضوابط والقيود الرسمية، وأن تكون مناسبة بشكل خاص؛ لمنع المجاميع المتطرفة، والعناصر الذين يعملون لحسابها الخاص، من الحصول على القنبلة النووية.

لقد حان الوقت؛ لتأكيد فائدة استخدام وسائل الردع، والاحتواء، والجهود الدبلوماسية؛ بوصفها عناصر أساسية لاستراتيجية وطنية شاملة؛ تستهدف تقليص الأخطار النووية، ووسائل مكمّلة للقوة العسكرية أيضاً. وتتطلب هذه العناصر الأساسية الأربعة، تكييف الأوضاع القائمة لمواجهة أخطار الانتشار والإرهاب النوويين، أما العنصر الخامس؛ أي مراقبة الأسلحة، فيحتاج إلى القدر الأكبر من التكيف؛ فقد طُور ما اصطلح على تسميته "مراقبة الأسلحة"؛ ليصبح نموذج ممارسة أوسع، يقوم على مبدأ

التعاون؛ لتقليل التهديدات المحتملة. وهذا المصطلح؛ يرجع بنا إلى الوراء؛ حيث يثير أفكاراً وخلافات قديمة؛ ربما من الأفضل إبقاؤها طي النسيان! أما مصطلح "التعاون للحد من التهديدات"، فيضع في الحسبان التطورات المستقبلية، ويتميز بشمولية كبرى؛ ولا يسبب إلا قدراً أقل من الانقسامات السياسية.

وتدين البرامج التعاونية؛ للحد من التهديدات، بالشيء الكثير لمعاهدات مراقبة التسلح التي أبرمت في حقبة الحرب الباردة، وهي التي انطلقت منها مقاييس الشفافية ومعاييرها، وبناء الثقة، والحد من الأخطار النووية؛ ومثلما تؤدي أي حالة من حالات الانتشار النووي عادة إلى حالات مماثلة أخرى، فإن أي خطوة جديدة على طريق التقدم نحو التعاون على تقليل التهديدات؛ ستقودنا إلى خطوات أخرى. وبمرور الوقت، ازدادت هذه الأساليب تنوعاً، وانتشاراً على المستوى الجغرافي، وابتعاداً عن المحددات والقيود الرسمية.[14] وتم بفضل مساعدات أمريكية، تحديث الضوابط والتدابير الأمنية حول المواقع الحساسة في كثير من دول العالم، وأقيمت أجهزة للمراقبة وكشف الإشعاعات في المعابر الحدودية والموانئ؛ حيث يتم فحص بعض حاويات الشحن قبل مغادرتها هذه الموانئ، بينما يفحص غيرها عند الوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وتتم إزالة اليورانيوم المخصب من بعض المواقع، ويخلط بشكل يحول دون استخدامه في صنع "سحب" نووية. وقد اتخِذت إجراءات متطورة في عدد من دول العالم؛ ومن ذلك: باكستان؛ للتحقق من إمكانية الوثوق بالحراس الذين يعملون في أماكن حفظ الأسلحة والمواد الخطيرة، كما يتم تفكيك الأسلحة ووسائل إطلاقها تحت إجراءات يتفق عليها مسبقاً.

وليس هناك – بكلمة موجزة – أي أسرار أو "عصي سحرية"؛ لحسم مشكلة الحد من انتشار الأسلحة والمواد الأشد خطورة، ومنع وقوعها في أيدٍ جديدة. ويقتضي بلوغ النجاح، بذل جهود دائبة؛ لتطبيق برامج تعاونية أوسع نطاقاً وأسرع أداء لتقليل التهديدات، وهي التي أثبتت بالفعل جدواها وأهميتها، بل يصبح النجاح أسهل على التحقق، كلما تحسنت العلاقات بين القوى العظمى، ولكن بلوغ ذلك يزداد صعوبة؛ إذا

لجأت كل من، واشنطن، تحت إدارة بوش، والكرملين، في عهد فلاديمير بوتين، إلى التخلي عن التزاماتها التي تفرضها المعاهدات، والتي تقيّد حريتها في التصرف؛ فعندما تضعف المعاهدات، أو يتم التخلي عنها، تضعف الأسس التي بنيت عليها المبادرات التعاونية للحد من التهديدات. ولسوف يغدو من الصعب إقناع الوافدين الجدد بقبول مستوى أعلى من الشفافية، في وقت بات فيه أولئك الذين وافقوا منذ زمن بعيد على ترتيبات عمليات التفتيش المفاجئة، يزعمون أنها لم تعد مناسبة لهم.

من السيطرة إلى الحد من التهديد الشامل

لم يكن هناك خلال العصر النووي الأول، مصطلح مقبول على نطاق واسع، يوجز الاستخدام الموحد لخيارات الردع، والقوة العسكرية، والاحتواء، والدبلوماسية، ومراقبة الأسلحة. كما أن اعتماد تسمية مناسبة للدلالة على العناصر الخمسة المهمة المطلوبة للحد من الأخطار في العصر النووي الثاني، ربما بدا أمراً محيّراً على نحو مماثل. ولعل الأمر الأهم في هذا المجال، ليس العثور على المسمى الصحيح لوصف الجهود المبذولة في هذه السبيل، وإنما هو المشاركة في تطبيق الممارسات الصحيحة.

ونظراً إلى عدم وجود مصطلح أفضل، فإن المفهوم الاستراتيجي المقترح هنا، هو "الحد من التهديد الشامل"؛[15] وهو تسمية تغطي كثيراً من الأغراض؛ فهي، أولاً، تبين بوضوح أن العناصر الخمسة الأساسية، وهي التي تقدم ذكرها، سوف تدمج معاً؛ بهدف تقليص الأخطار النووية. والربط بين هذه العناصر جميعاً، ينطوي على إقرار بحجم التحديات الحالية وتعقيدها، واتساع نطاق الردود المطلوبة لتستطيع أن تدرأها. وتؤكد المقاربة الشاملة أيضاً، قيمة جهود التعاون التي تبذل مع دول أخرى؛ لتحسين متطلبات الأمن القومي والدفاع عن الوطن. ويصبح لزاماً – أيضاً – تأكيد الحوارات الدبلوماسية مجدداً؛ لأن محاولة عزل أي من الدول المثيرة للمشكلات؛ غالباً ما تؤول إلى الإخفاق، لا النجاح. والجهود الدبلوماسية ذاتها، تكتسب قوة كبرى، عندما تقدم الولايات المتحدة الأمريكية دعمها للقوانين التي تحكم نشر الأسلحة النووية، لا للاستثناءات التي توضع

لهذه القوانين. وللمعايير والأعراف في حظر الانتشار النووي تأثيرها أيضاً؛ لأن القوانين تساعد في تشخيص منتهكي أحكامها وعزلهم وإنزال العقاب بهم.

وعلى أي حال، فإن اعتماد مفهوم استراتيجي جديد للحد من التهديدات الشاملة، لن يقضي على مظاهر التناقص والتوتر؛ لأن الأخطار النووية أكثر تنوعاً ومنافاة للنظام من إخضاع التعامل وإياها للسياسات ذات "القياس الواحد"، التي تصلح لحسم المشكلات جميعاً مهما اختلفت. ولكنْ، ما لم نحاول التوصل إلى مفهوم استراتيجي، فإن أي مبادرات تطرح في هذا المجال، سوف توصف بأنها غير متماسكة، بل قد تصبح كذلك بالفعل. فكلما كان المفهوم الاستراتيجي مترابطا وأكثر قبولاً، أصبح ممكناً - عندئذٍ - تمريره من إدارة إلى أخرى، واكتسابه المزيد من الدعمين المحلي والدولي.

ولم تكن مصاعب واجهتها إدارة بوش، في تعاملها والتحديات الجديدة في العصر النووي الثاني، من صنع الإدارة نفسها؛ فالنقلة البنيوية، من عالم ثنائي القطب، إبّان العصر النووي الأول، إلى "لحظة الأحادية القطبية"،[16] قد عجّلت أخطار انتشار الأسلحة النووية القائمة أصلاً؛ حيث حاول أولئك الذين شعروا، أنهم أكثر تعرضاً للتهديد الأمريكي امتلاك قدرات الردع، عبر الوسائل غير التقليدية. وعلى أي حال، فإن إدارة بوش، يمكن أن يُعاب عليها انتهاج السياسات التي زادت حدةَ الأخطار الناشبة بالفعل. وفي هذا السياق، بات لزاماً على إدارة بوش، الإتيان بمفهوم جديد، بدلاً من مفهومها الاستراتيجي لـ "الزعامة من خلال السيطرة"؛ لأن هذا الأخير قد ولّد نتائج سلبية، أكثر مما حقق من النتائج الإيجابية، وخاصة في العالم الإسلامي؛ حيث زاد الأعباء الثقيلة الملقاة هناك - أصلاً - على كاهل القوات العسكرية الأمريكية.

ولعل أفضل تجسيد لمفهوم هذه الاستراتيجية، يمكن أن نجده مرة أخرى، في وثيقة "استراتيجية الأمن القومي"، التي أصدرتها إدارة بوش، عام 2002؛ أي بعد عام واحد من هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. فقد دعت هذه الاستراتيجية، إلى تأمين «قوات كافية لدعم التزاماتنا، والدفاع عن الحرية. وستكون قواتنا قوية، بما فيه الكفاية؛ لدفع الأعداء

المحتملين إلى العدول عن محاولات بناء قدرات عسكرية؛ أملاً في التفوق على قدرات الولايات المتحدة الأمريكية أو مضاهاتها».[17] وقد استعيرت عبارة "العدول عن"، من نظرية الردع النووية؛ ليصار إلى تطبيقها؛ تلبية لمقاصد وأغراض أوسع بكثير. وككل المصطلحات الجيدة المستخدمة، وذات الصلة بموضوع الحرب النووية المرعبة، فقد أريد بهذه العبارة، تهدئة المخاوف؛ فباتت - الآن - تنطوي ضمناً على معنى أكبر. وكما أعلن الرئيس بوش، في تموز/ يوليو عام 2002، أمام خريجي كلية ويست بوينت العسكرية لذلك العام، فإن «أمريكا تمتلك من القدرات العسكرية، ما يمكّنها من التغلب على التحديات، وتعتزم الاحتفاظ بمثل هذه القدرات؛ وبذلك، فهي تجعل كل سباقات التسلح المزعزعة للاستقرار في العهود الماضية غير مجدية، وتجعل التنافس مقصوراً على ميدان التجارة وغيره من المساعي التي تحقق السلام»؛[18] وهكذا، فقد حُوِّلت عبارة "العدول عن"، إلى تعبير رمزي؛ يعني المحافظة على قدرات عسكرية متفوقة ضد أي تجمع للأعداء المحتملين. وفي نظر إدارة بوش، فإن هذه العبارة تتطلب - على الأقل - التخلص من المعاهدات التي استندت إلى "أرقام متكافئة"، أو فرضت قيوداً على حرية أمريكا في التحرك، وتطلبت أيضاً، أن تجعل من مواقف التحدي التي اتخذها صدّام حسين، ضد واشنطن والأمم المتحدة، درساً للآخرين وعبرة.

بيد أن حمل المسلمين على "العدول عن" المجاهرة بغضبهم تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مهمة ليست بالسهلة. وقد كرر كل من: الرئيس بوش، ونائبه تشيني، ووزير دفاعه رامسفيلد، قولهم: إن الأعمال الإرهابية، ينفذها أفراد يكرهون الحرية والقيم الأخرى التي تمثلها أمريكا. ولكن أشد منتقدي أمريكا في العالم الإسلامي، لم يصبوا جام غضبهم على القيم الأمريكية الراسخة التي تجذب الآخرين. وبدلاً من ذلك؛ فإن السبب المباشر الذي وقف وراء أعمال العنف، كمُن في السياسات الأمريكية التي بدت مجحفة بالنسبة إلى كثيرين في العالم الإسلامي.[19] إن العدالة - كما كتب جورج بيركوفيتش - هي الحلقة المفقودة في حملة إدارة الرئيس بوش لنشر الحرية.[20] ولم يكن منفذو اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر، يكرهون الحرية - على الأقل بالطريقة التي

يفهمونها - ولكنهم كرهوا، من بين ما كرهوا، انعدامها في بلـدانهم الأصـلية، وانتـشار القوات الأمريكية في العالم الإسلامي.

لقد ازدادت الأعمال الإرهابية الموجهة، ضد الولايات المتحدة الأمريكيـة والغـرب، خلال فترة إدارة بوش، زيادة كبيرة؛ واستهدف أكثرها القوات الأمريكية العاملـة خـارج البلاد، والأهداف المدنية السهلة في الغرب. وفي مذكرة داخلية سربت فيما بعد إلى وسـائل الإعلام، أشار وزير الدفاع رامسفيلد، إلى أن أحد أهم المعايير لقياس النجاح أو الإخفاق، يكمن في «كسب الحرب العالمية على الإرهاب أو خـسارتها». وقـد كـان رامـسفيلد، محقـاً عندما تساءل: «هل نلقي القبض على الإرهابيين أو نـردعهم أو نقـتلهم كـل يـوم بأعـداد أكبر من تلك التي تُجنـد مـنهم وتُـدرب في المـدارس الدينيـة وعـلى أيـدي رجـال الـدين المتطرفين، ثم يستخدمون ضدنا؟»؛[21] ووفقاً لنظام القياس هذا، فإن إدارة بوش، إنما صبت زيتاً جديداً على نار الاستياء المتقدة.[22]

فكان من المحتم، أن تتزايد الهجمات الإرهابية بعد 11 أيلول/ سبتمبر، ولاسيما تلـك التي استهدفت القوات الأمريكية المنتشرة في أفغانستان والعـراق. غـير أن عـدد القـوات المشاركة في حملتي أفغانستان والعراق، لا يشكل إلا نصف الزيادة البالغـة خمـسة وثلاثـين ضعفاً، في عدد الأعمال الإرهابيـة الكـبرى التـي نفـذت خـلال الفـترة بـين عـامي 2000 و2006، وليس ارتفاع عدد الإصابات خمسين ضـعفاً، كـما سـجلت الحكومـة الأمريكيـة خلال هذه السنوات السبع، إلا انعكاساً للنزعات التي شاعت عالمياً، وهـي التـي أثارتهـا سياسات إدارة بوش.[23] وتجد إدارة بوش، العزاء في مؤشر ثالث، هو غياب هجمة إرهابية أخرى شبيهة بهجمات 11 أيلول/ سـبتمبر، عـلى الأراضي الأمريكيـة. ومـن الواضـح، أن الحجة التي وُلِّدت؛ بوصفها نتيجة طبيعية لهذه التطورات - وهي القائلة: إن من الأفـضل محاربة الإرهابيين في العراق، بدلاً من محاربتهم على الأرض الأمريكية - بدت جذابـة مـن الناحية السياسية؛ ولذلك، صارت تُكرَّر مرة بعد أخرى. ولكـنْ، يمكـن الافـتراض مـن

دون تردد، أن المتطرفين الإسلاميين، لن يمتنعوا عن تنفيذ أعمال عنف مروعة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، سواء أكانت قواتها موجودة في العراق وأفغانستان أم لم تكن.

وبالعودة إلى الماضي، نجد أن الوجود الاستعماري البريطاني في الهند، أوجد الدافع إلى تنظيم حملة وطنية لـ "المقاومة السلمية"، بزعامة القائد الفذ المهاتما غاندي. ونجحت حركة غاندي، نجاحاً باهراً؛ لأنها تمكنت - على سبيل المجاز - من "نزع سلاح" أولئك البريطانيين الذين كانوا يتمتعون بضمير سياسي حي. وفي تناقض صارخ إزاء ذلك، فإن وجود القوات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، وفر الحافز لنشوء حركة "الجهاد بالسيف"، بزعامة المتطرف أسامة بن لادن، وهو الذي تعلم تكتيكاته، أيام كان مجنداً متطوعاً في سياق الجهود التي بُذلت بدعم أمريكي؛ لطرد القوات السوفييتية من أفغانستان. وكانت تكتيكاته، تقضي قتلَ الغزاة الأجانب، لا نزع سلاحهم "أخلاقياً"، وهي التكتيكات التي تم توسيعها ببساطة؛ لتستغل الانقسام السني - الشيعي داخل العقيدة الإسلامية نفسها؛ فصار المسلمون، لا الأمريكان، هم ضحايا "جهاد السيف" الرئيسيون.

حدود السيطرة

في تلك الأثناء، أصبح كل من العراق وأفغانستان، نقطة جذب رئيسية في نظر جيل جديد من المقاتلين الإسلاميين، ممن لم يكن بالإمكان حملهم على "العدول عن" مواقفهم بتأثير القدرات العسكرية الأكثر تفوقاً. وكان ترخيص القيام بالعنف، يأتي عبر مواد متفجرة محلية الصنع، تارة؛ وتفجير انتحاري، أخرى. ولقد كانت كلفة الاحتلال الأمريكي عالية، سواء بالنسبة إلى القوات البرية الأمريكية، أو إلى مكانة أمريكا عالمياً، أو لمدى التماسك الداخلي لدول المنطقة، ولا ننسَ هنا! الخزانة الأمريكية. وفي هذا الشأن، كتب والتر ماكدوغال، يقول: إن «الاستراتيجية، هي شكل من أشكال الاقتصاد، وهي الدالة الرياضية للندرة، والموارد غير المحدودة، تجعل الاستراتيجية غير ضرورية».[24] وكان مفهوم إدارة بوش، وهو القائم على تحقيق "الأمن من خلال السيطرة"، مبالغاً فيه، حتى بالقياس إلى الموارد الأمريكية الغزيرة.

وبحسب كارل فون كلاوزفيتز، فإن الغاية من الحرب، هي «تحقيق التآلف والانسجام كلياً»، بين أهداف السياسة واستخدام القوة؛[25] وقد أدى استخدام إدارة بوش، القوة في أفغانستان بشكل حتمي، وفي العراق بشكل اختياري، إلى إطالة عمر الاحتلال العسكري؛ فحربها على الإرهاب، انتهكت بصورة جوهرية، مبدأ الحرب كما وصفه كلاوزفيتز، وهو القائل: إن الحرب هي امتداد للسياسة، ولكن بوسائل أخرى. وبدلاً من ذلك، أصبحت الحرب مقدمة لتطورات تهدد الاستقرار عبر قوس كبيرة من الدول، يمتد من تركيا وباكستان إلى الشرق والخليج العربي. إن "شخصنة" حرب مفتوحة النهاية، كان عملية سياسية ذكية في الداخل، ولكنها أصبحت عملية "سوء شخصنة"، في أماكن أخرى؛ بوصفها حرباً على الإسلام. وعلى خلاف الصراع الأيديولوجي خلال الحرب الباردة، وهي التي أمكن خوضها بنجاح بوسائل غير عسكرية، فإن الحرب على الإرهاب، طغى عليها استخدام القوة؛ وهو ما قلل مصداقية الوسائل غير العسكرية.

وأصبح المفهوم الاستراتيجي القائم على امتلاك "الزعامة من خلال السيطرة"، وهو الذي تبنته إدارة بوش، محكوماً عليه بقصر العمر؛ لأنه كان يسعى لتحقيق هدف كبير جداً، من خلال وسائل محدودة جداً، وفوق قاعدة سياسية ضيقة جداً. وإذا كان قد أمكن تحقيق الانتصار في الحرب الباردة، بإثارة "خلافات خلاقة"، بواسطة التطبيقات المزدوجة لعناصر النجاح الرئيسية الخمسة كلها، فإن الحرب على الإرهاب، انحرفت عن المسار انحرافاً كبيراً؛ لأن إدارة بوش، اعتمدت على القوة العسكرية، وقللت من شأن جميع مكوناتها التكميلية الأخرى.

ويمكن أن نقول إجمالاً: إن السيطرة، أكدت المثل القائل: إن «صاحب المطرقة، يرى كل مشكلة تواجهه أشبه بمسمار»، غير أن طَرق التطرف الإسلامي، يشبه كثيراً طَرق كريات الزئبق، التي ستتضاعف وتنطلق في كل الاتجاهات، تحت تأثير ضربات المطرقة. وقد لجأت إدارة بوش، إلى التلويح بمطرقتها عندما اقتنعت بأنها لن تنجح في ثني صدّام حسين، عن طموحاته، وأن أداء مفتشي الأمم المتحدة غير فعال، وأن العقوبات آخذة في

الانهيار. غير أن قرار إطاحة صدام حسين، كان حُكماً خاطئاً فظيعاً، برغم استضافته عناصر متطرفين يعملون؛ وفقاً لأجنداتهم الخاصة، على غرار استضافة السلطات الصينية، دعاة استقلال إقليم التبت؛ فإثر إزاحة العراق هو وآليات حكمه التسلطي، انزلق إلى هاوية الحرب الأهلية، بينما تعين على القوات الأمريكية، أداء دور رجال الشرطة، والمحكمين المحليين، والأجهزة العقابية. ومع أنها أنجزت المهمات بامتياز وكفاءة عاليين، إلا أنها دفعت ثمناً باهظاً في المقابل.

وهناك سبب رئيسي آخر، وقف وراء قصر عمر مفهوم الإدارة الاستراتيجي القائم على مبدأ "الزعامة من خلال السيطرة"، هو تعذر تسويغه بشكل علني؛ ولأن إدامة السيطرة الأمريكية، لم تكن بالحجة المقنعة للاحتفاظ بالخيارات السياسية المفضلة لدى الإدارة؛ فقد صار لزاماً، استخدام غير ذلك من حجج وأسانيد. وعلى الرغم من إمكانية تسويغ هذه الحجج والأسانيد والدفاع عنها، فإنها باتت موضع شك على نطاق واسع. وما كان هذا المبدأ ليكتب له النجاح، إلا بدعم من عدد كبير، مما غدا يعرف بـ "تحالفات الإرادة الموحدة". ولكن مفهوم الإدارة الاستراتيجي الذي هو موضوع البحث، كان موضع كره أولئك الأصدقاء والحلفاء، ممن علقوا أهمية كبيرة على مفاهيم: الاحتواء، والردع، والتواصل الدبلوماسي، ومراقبة الأسلحة. وقد تحرك في الوقت نفسه، كل من: الصين وروسيا، وهما القوتان الأشد استياءً من السيطرة الأمريكية؛ لاتخاذ إجراءات مضادة حيال واشنطن، من خلال مضاعفة حجم مبيعات الأسلحة ونقل التكنولوجيا من موسكو إلى بكين.

ولا خلاف أن مبدأ "الزعامة من خلال السيطرة"، جاء متوافقاً ورؤية الرئيس بوش، "المانوية" لثنائية "الأخيار/ اللاعبون السيئين"، ولكنْ؛ لأن الإدارة مابرحت تطالب باستثناءات لقواعد تفرض هي على الآخرين اتباعها، فإن اعتراضاتها وتهديداتها، غالباً ما تبدو مرائية وغير صادقة؛ وعلى سبيل المثال، فإن إدارة بوش، لا تريد لكوريا الشمالية، أن تجري تجارب على أسلحتها النووية، ولكنها ترفض في الوقت عينه، إدخال معاهدة تحظر

التجارب النووية حيز التنفيذ. وهي تطالب بإجراء عمليات تفتيشية مفاجئة، في مواقع محددة تعود "إلى لاعبين سيئين"؛ ولكنها تعارض إجراءها داخل أمريكا، بالقول: إنها ملزمة بحماية أسرار أمنها القومي وعملياتها التجارية.[26]

السيطرة على الصين

لعل الاختبارات الأشد أهمية التي يُعرض لها أي مفهوم استراتيجي، هي الحالات والأوقات الصعبة التي يمر بها. وإلى جانب الحربين في العراق وأفغانستان، فليس هناك بالنسبة إلى إدارة بوش ما هو أهم من تعاملاتها والصين وروسيا. ولعل أحد مجالات الخلاف المحتملة، هو ذلك المتصل بالفضاء؛ ففي أي صراع ينشب؛ بسبب تايوان، لا بد أن تبرز أهمية الأقمار الصناعية التي توفر دعماً عسكرياً للقوات المسلحة المتحاربة. وفي عام 2003، أصدرت القيادة الفضائية التابعة لسلاح الجو الأمريكي، خطتها الرئيسية التي أعلنت فيها أن «ميثاقنا يقتضي العمل سريعاً على امتلاك التفوق في الفضاء والمحافظة عليه، وكذلك قدراتنا الضاربة الفضائية والنووية والتقليدية، التي تحدث التأثيرات القتالية المطلوبة...، ويتعين علينا أيضاً، السعي للحصول على القدرات التي تمكننا من خوض الصراع في الفضاء، وانطلاقاً منه، وعبره».[27] وإثر نشر دليل العمل هذا، سارعت إدارة بوش، إلى نفي أن يكون ذلك انعكاساً لسياسة أمريكية على المستوى القومي؛ وقد أصدرت في آب/ أغسطس عام 2006، وثيقة علنية بمبادئ سياسة فضائية قومية، غابت عنها بشكل يلفت النظر، عبارات؛ من قبيل: "السيطرة الفضائية"، و"التفوق في الفضاء"، و"القتالية" و"الصراع في الفضاء، وانطلاقاً منه، وعبره"، وعوضاً عن ذلك، فقد استعارت وثيقة "السياسة الفضائية القومية"، وهي التي أصدرتها إدارة بوش، كثيراً من المفردات والعبارات الأكثر غموضاً، وهي التي صاغت بها إدارة كلينتون، نص وثيقة سياستها في هذا الميدان.[28] وتواصل إدارة بوش، في غضون ذلك، اعتراضها على إبرام أي اتفاق يمكنه أن يحد حرية حركة الولايات المتحدة الأمريكية في الفضاء؛ ومن ذلك: الاستخدام الأول للأسلحة الفضائية.

وقد اتضحت بشكل أكبر، صعوبة التعامل إزاء موقف كهذا، عندما فجّر جيش التحرير الشعبي الصيني، في كانون الثاني/ يناير عام 2007، قمراً صناعياً صينياً قديماً في الفضاء. ومن المرجح كثيراً؛ أن يكون الغرض الأساس لهذا الاختبار - وهو الثاني من نوعه، بعد الأول الذي أجرته الولايات المتحدة الأمريكية، في عهد إدارة ريجان، عام 1985 - هو توجيه رسالة ردع لواشنطن، توضح عزم بكين على حرمان البنتاجون، من امتلاك السيطرة في الفضاء؛ حالَ نشوب أزمة أو صراع؛ بسبب تايوان.

غير أن الرد الفوري من إدارة بوش، وجد ما يعوقه في اعتراضها هي نفسها على إجراء مفاوضات، قد تمنع الولايات المتحدة الأمريكية، من تطوير أسلحة فضائية واختبارها، واستخدامها. وبرغم عدم وجود اتفاقية تحظر الاختبار الذي نفذه جيش التحرير الشعبي الصيني، فإنه بدا - مع ذلك - عملاً غير مسؤول بشكل صارخ؛ لأنه ولّد حطاماً يقدر بأربعين ألف قطعة، يبلغ حجم كل منها سنتيمتراً واحداً أو أكبر قليلاً؛ وتدور كلها الآن حول الأرض، وتعادل قوة كل واحدة من تلك القطع، قوة خزانة حديدية زنتها طن واحد تسقط من أعلى مبنى مؤلف من خمسة طوابق؛ وبذلك فهي تشكل خطراً مهلكاً لأي جسم فضائي يعترض طريقها.[29]

ولذا، أنصبت انتقادات البيت الأبيض في المقام الأول - على أدوات الحرب الفضائية التي استخدمتها بكين، والتي ولّدت أسوأ "حقل حطام" يحدثه الإنسان على الإطلاق - في تاريخ عصر الفضاء، وقد يطول به الزمن قرناً كاملاً قبل أن يزول محترقاً من مداره المنخفض حول الأرض؛ ونظراً إلى أن وقف كل أشكال التدخل الضار ضد الأقمار الصناعية، يمكنه أن يتعارض وإملاءات حرية حركة واشنطن في الفضاء، فقد قُصر رد الإدارة المعلن، على التحذير من أن الاختبار الصيني، أضعف كثيراً احتمالات قيام تعاون فضائي مدني بين بكين وواشنطن.[30]

ولما يتم بعد، الانتهاء من رسم ملامح البرامج التعاونية؛ للحد من التهديدات بين واشنطن وبكين. وإذا كان وضع نهاية لبرنامج كوريا الشمالية النووي، قد وقع في هذا

الإطار، فإن التعاون في مجال الأمن الفضائي لم يقع فيه – أو لما يقع بعد – على أقل تقدير. وإحدى العقبات التي تبرز هنا، هي تطلع كل من: واشنطن وبكين، إلى الوصول بحرية حركة كل منهما في الفضاء، إلى أقصى مستوى ممكن، وخاصة حالَ تصادمهما بشأن تايوان. والأخرى هي أن الصين – وقبلها روسيا – كانت قد اكتشفت وجود أجندات خفية، في الأسس المعلنة التي تقوم عليها سياسات إدارة بوش، في مجال الأمن القومي. وكان تقويم لوكالة الاستخبارات الدفاعية، أُصدر قبل سنة من تولي إدارة بوش الحكم؛ قد خلص إلى أن «الصين تشعر بأن قوات الردع فيها، ستصبح عرضة للخطر خلال العقد القادم؛ بسبب القدرات والدقة في صواريخ الاستهداف الأمريكية، وقوة قدرات الصواريخ الباليستية؛ وبناءً عليه، فإن الصين تعمل في الوقت الحاضر، على تحديث قواتها الصاروخية وتوسيعها؛ كي تستعيد قيمتها؛ بوصفها قوة رادعة».[31]

وبعد ذلك، واصلت إدارة بوش، السير على طريق الانسحاب من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (ABM)، وأصدرت تقويماً سرياً لأوضاعها النووية، يوصي ببناء قدرات تكفل «إلحاق الهزيمة بالعدو بصورة حاسمة»،[32] ودخلت في مفاوضات؛ تستهدف إبرام اتفاقية بشأن التعاون النووي المدني ونيودلهي، من شأنها تمهيد الطريق أمام الهند؛ لتعزيز ترسانتها النووية. وكان جيش التحرير الشعبي الصيني ذاته، قد أخذ على محمل الجد، محتوى خطة العمل الرئيسية التي أصدرتها القيادة الفضائية التابعة لسلاح الجو الأمريكي، وكذلك خطط إدارة بوش، الرامية إلى نشر 44 من الصواريخ الاعتراضية الطويلة المدى المضادة للدفاعات الصاروخية، ولاسيما أن هذا، يأتي في وقت كانت فيه أجهزة المخابرات الأمريكية، قد قدّرت أن الصين ربما لا تمتلك إلا عشرين صاروخاً عابراً للمحيطات، من طرازات قديمة، ويتطلب إعدادها للإطلاق، ساعات من العمل المتواصل.

ووفقاً لتوقعات وكالة المخابرات المركزية (CIA)، فإن الصين، بحلول عام 2015، ستزيد إلى أربعة أضعاف، عدد الرؤوس الحربية أو خمسة أضعاف، يمكن نصبها على

صواريخها العابرة للمحيطات، وسيتم توجيهها صوب أهداف داخل أمريكا.[33] وهذه التوقعات - مثل سابقاتها - ربما كانت مبالغاً فيها؛[34] غير أن إدارة بوش، مافتئت تثير حفيظة بكين؛ حتى قامت بتسريع خطوات برامجها الخاصة؛ بوضع قوات نووية جديدة أفضل قيد الخدمة الفعلية. ومن المحتمل أن تفترض بكين، أن الصواريخ الاعتراضية الأمريكية، ستزداد عدداً وقدرة بمرور الوقت، إلى جانب القدرات التقليدية الضاربة البعيدة المدى.

وفي تقدير كيث باين، وهو المحرر الرئيسي لوثيقة "استعراض الموقف النووي Nuclear Posture Review"، وهي التي أصدرها البنتاجون عام 2001، وهو المدافع القديم عن فكرة الدفاعات الصاروخية، فإن القادة الصينيين، في أي أزمة أو مواجهة عسكرية؛ بسبب تايوان، سيكونون بحاجة إلى «الاعتقاد بأن واشنطن، ستظل صامدة على الرغم من تهديداتهم النووية، واحتمالات استخدام الأسلحة النووية إقليمياً. وقد يكون على واشنطن، حرمان هؤلاء القادة من الاعتقاد بأن مثل هذه التهديدات، يمكنه أن يقف حائلاً في وجه التدخل الأمريكي، وهو الأمل الذي ربما سيتعلقون به؛ ونتيجة لذلك، فإن سياسة الردع الأمريكية في هذه الحالة، قد تفرض على واشنطن، أن تكون قادرة على إبقاء خسائرها المتوقعة، عند مستوى ينسجم والرهانات المطروحة».[35]

وفي سياق نظرية الردع العسكري التقليدية، فإن هذا يعرف بـ "الحد من الأضرار"؛ أي امتلاك القدرة على تدمير أسلحة الخصم الفتاكة؛ قبل أن تسبب إحداث أضرار جسيمة. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فإن من المرجح أن توكل هذه المهمة إلى القوات التقليدية، والقوات الضاربة النووية، عند الاقتضاء، بينما تتولى الدفاعات الصاروخية، مهمة اعتراض الرؤوس الحربية التي ستنجو من التدمير. وبكلمة أخرى، فإن مقتضيات مبدأ "الحد من الأضرار"، تفرض على القوا ت الهجومية الأمريكية المتطورة والدفاعات الصاروخية، أداء دور القوة الرادعة؛ وفي حال إخفاق الردع، يجب عليها ضمان تحقق الهامش الحاسم اللازم لتحقيق الانتصار، كما نصت ذلك، وثيقة

القدرات النووية التي تبنتها إدارة بوش. وكان باين وآخرون غيره، قد عرضوا هذه المجموعة من "الحلول العلاجية" خلال العصر النووي الأول؛[36] وقد استمروا كذلك؛ حيث لم يجدوا سبباً يدعوهم إلى تغيير هذه المتطلبات، أمام منافسة أضعف بكثير في العصر النووي الثاني.

وكانت القوات المطلوبة؛ لتحقيق هذه الأهداف، قد تمّ تقليصها مع تفكك الاتحاد السوفييتي، غير أن المتطلبات الأساسية لخطط خوض الحروب النووية، أبقيت من دون تغيير. إن موسكو وبكين، تتفهمان مخططات الاستهداف هذه وحساباته؛ الأمر الذي يدعوهما إلى التخوف من أي زيادة، مهما صغر حجمها، إزاء ما تنشره الولايات المتحدة الأمريكية، من منظومات الدفاعات الصاروخية.[37] وقد وجدت العاصمتان، شيئاً من الارتياح في النتائج الهزيلة للاختبارات التي أجريت على هذه المنظومات، وفي تضارب أولويات البنتاجون نفسها، فضلاً عن تنامي اعتراضات الكونجرس على نشر دفاعات صاروخية باهظة الكلفة، وغير جديرة بالتعويل عليها في ألاسكا وكاليفورنيا. بيد أن هذا الإحساس بالارتياح، صار يضعف بمرور الوقت، ومع تطور هذه الدفاعات وتحسينها؛ وربما نتيجة لذلك، فإن اهتمام بكين، بإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية التي تدخل في صناعة الأسلحة النووية، بدأ في التضاؤل، في الوقت ذاته الذي تعاظمت فيه رغبتها في امتلاك التقنيات القادرة على وقف عمل الأقمار الصناعية الأمريكية وتدميرها، وفي نشر صواريخ باليستية طويلة المدى، يصعب على البنتاجون استهدافها.

وقد أشار وزير الدفاع رامسفيلد، في أحد أكثر خطاباته خداعاً، إلى هذه التطورات العسكرية وغيرها التي تنفذها الصين، وتساءل بذلك الأسلوب البلاغي الذي يراد به التأثير في المتلقي وإقناعه: «مادام ما من بلد يتهدد الصين، فعلينا أن نتساءل إذاً: لِمَ كل هذه الاستثمارات المتنامية؟ لِمَ كل هذه المشتريات من الأسلحة الضخمة والمتزايدة؟ ولماذا تتواصل عمليات نشر القوات على هذا النحو النشيط؟».[38] ورامسفيلد يعلم علم اليقين، أن هذه التطورات، ليست مقطوعة الصلة بالقدرات النووية والتقليدية والفضائية

التي يعد هو نفسه، أحد أقوى دعاتها. ويعلم أيضاً أن الانتقادات المحلية، القائلة: إن سياسات إدارة بوش، قد أثارت أسوأ ردود الأفعال من الآخرين، ليس لها إلا رد سريع وبارع سياسياً، وهو أن المنتقدين الباحثين عن العيوب دائماً وأبداً، «يلقون باللائمة على أمريكا أولاً».

إن التأثيرات العملية للمفهوم الاستراتيجي الذي تعتمده إدارة بوش، وهو القائم على فرض "الزعامة من خلال السيطرة"، لم ترتقِ إلى مستوى سباق تسلح بين واشنطن وبكين؛ ومن هنا، فإن ظاهرة الحرب غير التماثلية، لا سباقات التسلح تلك، هي التي ميزت بوضوح العصر النووي الثاني. ومع ذلك، فإن السياسات الأمريكية التي تسعى لإدامة سيطرة واشنطن، هي التي زادت مخاوف الصين وروسيا، وسرّعت وتيرة برامج التسلح النووية والفضائية؛ وهاتان هما الدولتان اللتان تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الدرجات القصوى في تعاونها وإياها، في مجال الحد من الانتشار النووي. وعلى أي حال، فإن هذا المفهوم الاستراتيجي الأمريكي، أمسى عاملاً شديد الضرر بالنسبة إلى العلاقات الأمريكية – الروسية؛ فالعلاقات الثنائية بين البلدين، وهي التي ارتقت إلى مستويات ممتازة بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، قد توترت كثيراً، إلى حد أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، صار عام 2007، يعقد مقارنات غير مباشرة ومجحفة، بين تصرفات إدارة بوش وألمانيا النازية.[39]

"الانتعاش" الاستراتيجي

الأخبار السيئة هي أن إدارة بوش، اقترفت في العصر النووي الأول، أخطاء جسيمة، حين قللت كثيراً من شأن أربعة من أصل العناصر الخمسة الأساسية للنجاح، أما الأخبار الجيدة، فهي أن جميع العناصر الخمسة الأساسية لاعتماد استراتيجية ناجحة؛ تستهدف تقليل المخاطر النووية بقيت قابلة للتطبيق؛ وأن أياً من هذه العناصر الخمسة، قابل للاستخدام بتأثير أكبر من ذي قبل. إن واشنطن، تمتلك قدرات اقتصادية وعسكرية عظيمة؛ تؤهلها للعب دور فاعل في مجالات: الردع، والاحتواء، والجهود الدبلوماسية،

أكبر مما كان لديها من هذه القدرات في العصر النووي الأول. ومع أن هذه القدرات، تتطلب إصلاحات مهمة، إلا أن الاقتصاد الأمريكي، مايزال متين الأسس ويستجيب لأي سياسات وطنية حكيمة. وفضلاً عن ذلك، فليس هناك مؤسسة أكثر تكيفاً والمستجدات، وأكثر قدرة على الاستيعاب الجدي لدروس التجارب السابقة وعبرها؛ كجيش الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من استخدام القوة العسكرية الأمريكية استخداماً سيئاً في العراق، فإن واشنطن، ليس محكوماً عليها بتكرار هذه الأخطاء، لا في الوقت الحاضر، على الأقل. وأي دروس مؤلمة يعاد استخلاصها وتعلمها ثانية، ستطيل الفترة الزمنية التي يتم خلالها نسيانها مرة أخرى عادة.

وهناك مفارقة، تميزت بقدر أكبر من الإيجابية، وهي المرتبطة بالأخطار المعاصرة للانتشار والإرهاب النوويين؛ وتُمثل بأنه لم يسبق أن وجدت من قبل، تدابير وضوابط أكثر ردعاً مما يتوافر منها اليوم. إن الشفافية، وبناء الثقة، وآليات الحد من الخطر النووي، التي طبقت خلال العصر النووي الأول، أمور، مايزال بالإمكان تكييفها وتحويرها لمواجهة التحديات الجديدة. وقد أضيف إلى هذه التدابير والضوابط، "معدات" جديدة، تضم سلسلة واسعة من الوسائل التعاونية الجديدة التي تستهدف الحد من التهديدات النووية. كما أن التقنيات الموثوق بها – وهي التي توظف لتأمين الأسلحة والمواد الخطيرة – قد تم توسيعها؛ كي تتخطى حدود الاتحاد السوفييتي السابق.

إن العناصر الأساسية اللازمة لمعالجة الأخطار الجديدة للانتشار والإرهاب النوويين، يمكن تفعيلها بانتهاج سياسات خارجية ووطنية حكيمة، تجسد القيم والمثل الأساسية الأمريكية، بدلاً من أن تقوضها. ولا شك في أن عملية الإحياء هذه، ستقترن باقتدار اقتصادي، وقرارات استشارية بعيدة النظر، وتماسك داخلي، وبتنامي جاذبية الثقافة الأمريكية. وكان جوزيف ناي، قد أطلق تسمية "القوة الناعمة"، على أقل هذه العناصر أهمية؛ أو ما يعني «الحصول على ما تريد بالجاذبية لا الإكراه أو المكافآت. ولقد أنشئت هذه القوة الناعمة، من جاذبية ثقافة البلد، والقيم السياسية، ومن طبيعة السياسات المتبعة

نفسها؛ فعندما تكون سياساتنا مشروعة في نظر الآخرين، فإن هذا سيعزز "قوتنا الناعمة"».[40] ويصبح هذا النوع من القوة، أشد تأثيراً وفاعلية، عندما تجد ما يدعمها في قوة عسكرية "صلبة"؛ وتتراجع بشكل كبير؛ حالَ استخدمت هذه القوة "الصلبة" بطريقة غير حكيمة.

وإذا تم بطريقة "خلاقة" توظيف الجهود الدبلوماسية، والقوة العسكرية، ونظريتي الردع والاحتواء، والبرامج التعاونية لتقليل التهديدات؛ فإن الأمريكيين سيكونون أكثر أمناً، وسيمكن تجنب العواقب الوخيمة في العصر النووي الثاني. وكان قادة أمريكيون سابقون، قد استطاعوا استرداد عافيتهم من محن العصر النووي الأول، باستخدام أنماط "معدات" أصغر حجماً. وعلى الرغم من خطورة التحديات التي تثيرها إيران وكوريا الشمالية، في مجال الانتشار النووي، فإن تهديدات نووية أكثر خطورة، كان قد تم التغلب عليها في الماضي. ويمكن الولايات المتحدة الأمريكية، أن تقف على قدميها مرة أخرى؛ إن هي تبنت العناصر الأساسية الخمسة اللازمة؛ لصوغ استراتيجية شاملة، ووظفت أفضل الأعراف والممارسات، واستفادت من أخطاء الماضي، وطورت مناهج عمل، ثبتت فاعليتها في مواجهة التحديات الجديدة.

العودة إلى المبادئ الأساسية: الاحتواء

طبقت واشنطن في أثناء الحرب الباردة، مبدأ الاحتواء على قوتين عظميين؛ هما: الاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية. وكان هذان البلدان، قد استطاعا التوسع عبر مراحل زمنية كثيرة، وامتلكا قدرات عسكرية واقتصادية مهمة جداً. وقد حبت الطبيعة روسيا بالنفط والغاز، أما الصين فكانت العملاق النائم. وفي العصر النووي الأول، كانت فكرة "الاحتواء"، تنطوي على تحديات كبيرة؛ لأن هاتين الدولتين، كانتا تحت حكم قادة متعصبين وقساة، وظفوا الأيديولوجيا؛ لتوجيه الإمكانات والطاقات في دولتيهما، ولخنق العناصر المعارضة. والشيوعية، وهي التي استندت في ظاهرها، إلى ركيزتي المساواة

والعدالة الاجتماعية، ظلت تسعى لتقديم بدائل لتجاوزات الرأسمالية وأخطائها؛ حتى جاء اليوم الذي أصبحت فيه تجاوزاتها هي - وإن اختلفت - واضحة للعيان بكل جلاء.

إن سياسة الاحتواء، وهي التي اتبعتها واشنطن، خلال العصر النووي الأول، كانت سابقاً، تجد الدعم في القيم والقوة العسكرية معاً. وكان أولئك الذي حرروا وثيقة مجلس الأمن الوطني، وهي التي حملت الرقم 68، واضحين تماماً في تناولهما دعامتي هذه السياسة؛ «حيث إن مبادئ الحرية، والتسامح، وأهمية الفرد، وسيادة العقل على الأهواء، تظل مفاهيم جوهرية وصالحة، أكثر من الأيديولوجيا التي تمثل وقود الديناميات السوفييتية». وهذه القيم والمبادئ الجوهرية، إضافة إلى «التسامح الذي تُميز به رؤيتنا للعالم، ودوافعنا السخية والبناءة، وغياب الطمع في علاقاتنا الدولية، تمثل كلها أصول النفوذ والتأثير الأمريكيين الكبيرين».[41] ومع أن تحركات الولايات المتحدة الأمريكية، غالباً ما تنقصها هذه القيم، فإن نهج الاحتواء، ما كان لينجح ضد الاتحاد السوفييتي؛ إثر استخدام القوة العسكرية وحدها فقط؛ فقد كان لمفاهيم؛ من قبيل: الحرية والأمن الاقتصادي - وهي المبنية على دعم العدالة والحرية الفردية - دور جوهري أيضاً، في هذا المضمار.

ولم يكن بالإمكان تحقيق أغراض الردع العسكري بثمن بخس، وكانت حكومة آيزنهاور، قد اعتقدت بأنها تستطيع فعل ذلك، لكن هذا؛ أدى إلى الاعتماد على الأسلحة النووية، على نحو محفوف بالمخاطر؛ فلكي يمكن سياسة الاحتواء، منع نشوب حرب نووية، ووقف توسع الاتحاد السوفييتي، كان لا بد من بناء قوات تقليدية ضخمة، يتم تدريبها وتجهيزها على أفضل وجه، ومن أن ينشر بعضها على الخطوط الأمامية؛ لضمان الأمن والطمأنينة للحلفاء، والتصدي لأي مغامرات يقدم عليها السوفييت. ولأن عدد هذه القوات قد فاق الحدود المطلوبة، فإن "الظلال" النووية، ظلت قريبة من هذه القوات في أثناء انتشارها على الخطوط الأمامية للحرب الباردة.

وبمعنى ما، فإن مهمة احتواء الدول المعادية، باتت أكثر يسراً خلال العصر النووي الثاني، مقارنة إلى الأول؛ لأن القدرات العسكرية التقليدية الأمريكية، ازدادت نشاطاً

وفاعلية، على حين تدنت إمكانات القدرات الروسية المماثلة إلى حد كبير. وكان يمكن أي زيادة طفيفة في القدرات العسكرية الأمريكية، أن تواجَه بالمزيد من الإجراءات العقابية، وبقدر أكبر من التمييز مقارنة إلى ما كانت عليه الحال في العصر النووي الأول؛ ومهما يكن من أمر، فإن القوات القتالية الأمريكية، ليست على ذلك القدر من الضخامة وحسن التجهيز إلى الحد الذي يمكن أن يطلب إليها احتلال أرض معادية فترات طويلة؛ إذ إن عملاً كهذا، يمكنه أن يتمخض عن عواقب مؤلمة، وخاصة إذا كانت هذه الأرض في وقت ما، أحد الممتلكات الكولونيالية، ولاسيما في الشرق الأوسط؛ حيث تعد القوات الأجنبية، غزاة صليبيين وقوات احتلال؛ ومن هنا، فإن الاحتواء في العصر النووي الثاني، صار يرتكز إلى صيغة مختلفة؛ وهي التهديد باستخدام قدرات القوة العسكرية، واستخدامها فعلياً عند الضرورة، من دون احتلال عسكري طويل الأمد لأراضي العدو.

ولكن الاحتواء؛ بتعبير آخر، بات أكثر صعوبة من ذي قبل؛ بسبب إمكانية ظهور شبكات تسهم في زيادة انتشار الأسلحة، عندما توضع الأسلحة والمعدات الخطيرة في متناول الدول والتنظيمات المتطرفة، والجماعات المستقلة التي تعمل؛ وفقاً لأجنداتها الخاصة. إن وقف نشاطات شبكات كهذه، لا بد أن يتطلب إطلاق التحذيرات في الوقت المناسب، والتعاون بين الوكالات المخابراتية والمؤسسات المالية، ومد يد العون للدول الراغبة في التصدي لمثل هذه الشبكات، وتوفير الإمكانيات العسكرية اللازمة؛ لإحباط أي تعاملات ذات صلة بالانتشار النووي؛ ولعل المثال النموذجي لشبكة تسهم في توسيع دائرة الانتشار النووي خلال العصر النووي الثاني، هو شبكة عبد القدير خان، أما العملية النموذجية المضادة للانتشار النووي، فهي تلك التي مُثلت بالجهد التعاوني الذي جمع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وإيطاليا عام 2003؛ لمنع عملية شحن بحري لبضائع محظورة مرسلة من شبكة خان، إلى ليبيا.

إن صهر الجهود في بوتقة واحدة، هو الحل؛ ومن ثم، فإن "دبلوماسية منع الانتشار" التي تعمل - وفقاً لها - وزارة الخارجية الأمريكية، يجب أن تمارس بتزامن وما

يسميه البنتاجون برنامج النشاطات المضادة للانتشار النووي.[42] ولكنْ؛ حالَ إطلاق مبادرات تستند إلى استعراض لمحاربة الانتشار النووي، في وقت يتم فيه التقليل من أهمية المعاهدات والجهود الدبلوماسية، من المرجح أنها ستؤدي إلى انتشار أكبر للأسلحة النووية، وإلى ضعف الجهود التي تبذل لمنع انتشارها. وعلى العكس من ذلك، فعندما تمنح الولايات المتحدة الأمريكية، المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى منع الانتشار النووي دعمها، فإن احتمالات نجاحها ستكون أكبر، في إطار البرامج التعاونية المضادة للانتشار النووي. ومن حيث الجوهر، فإن عمليات الانتشار النووي والعمليات المضادة له قد تحولت في مجملها إلى ما يمكن وصفه بـ "حرب شبكات"، ومازال هذه العمليات على كلا الصعيدين في مراحلها التكوينية الأولى. وعلى هذا الأساس، فإن تقوية أساس شبكات الحد من الانتشار النووي، باتت أحد مؤشرات نجاح البرامج التعاونية؛ للحد من التهديدات واحتوائها.

إن مهمة "احتواء" دولتين شيوعيتين كبيرتين، مع ما لكل منهما من أتباع ينتشرون في أراضٍ وبقاع نائية، خطوة انطوت على تحديات كبيرة وتكاليف باهظة. وكانت القوة العسكرية الأمريكية، قد استخدمت على الحدود الخارجية للصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، ولكنْ، ليس بصورة مباشرة في ساحات القتال مطلقاً. وفي الحروب التي تخاض بالإنابة، فإن أخطاء مكلفة، استراتيجية كانت أو تكتيكية، قد ارتكبت بالفعل؛ وأفضت إلى جمود مثير للإحباط في شبه الجزيرة الكورية، كما أن التجربة المهلكة في فيتنام، نجمت عنها خسائر جسيمة في الأرواح والأموال. وخلال هذه الصعاب والمحن، حافظت أمريكا، على رباطة جأشها، وأعدت عدتها لمراقبة الأوضاع عن كثب في منطقة وسط أوربا التي تعد الخط الأمامي للنزاع بين القوتين العظميين. ولا بد من إقرار أن نتائج الاحتواء، كانت محبطة للآمال إبّان العصر النووي الأول؛ لأنه كان يمثل – من حيث الأساس – استراتيجية بعيدة المدى؛ بدا أنها تؤدي في نهاية الأمر، إلى إيجاد ظروف تساعد على إشاعة حالة من الجمود. ولم يحدث إلا في وقت متأخر، أن ثبت بشكل قاطع، وجود عوامل غير عسكرية – مثل: جاذبية القيم الأمريكية، وحيوية

النموذج الاقتصادي الأمريكي، وتعفن النظام السوفييتي من الداخل - لها دورها في تحقيق الانتصار.

وبالمقارنة إلى ذلك، فإن احتواء إيران وكوريا الشمالية، كان أسهل بكثير؛ فما من قوة تضاهي قوة المؤسسة العسكرية الأمريكية؛ لأن ما لديها من قدرات، أكثر من كافٍ لصد أي اعتداء يأتي عبر الحدود؛ وقد ثبت ذلك بجلاء، عندما غزا صدّام حسين، الكويت عام 1990. ولقد تمكنت كوريا الشمالية من إنتاج بعض القدرات النووية، وتأسيس جيش ضخم، وإشاعة الفقر على أوسع نطاق. ومن الواضح أن الأيديولوجيا التي تتبناها لا تروق لأحد، باستثناء عبيدها المختنقين تحت وطأتها. ولكوريا الشمالية جارتان قويتان؛ هما: اليابان وكوريا الجنوبية، اللتان تعدان من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية المقربين، وهما توفران قواعد متقدمة لقواتها العسكرية. ومع أن قطع أسطول البحرية الأمريكية، ماتزال بعيدة عن السواحل البحرية، إلا أنها تظل قادرة على توسيع وجودها، عند الضرورة، كما يمكن منظومات سلاح الجو الأمريكي، الوصول بوقت أسرع وبقوة كبرى. وعلى صعيد آخر، فإن المنافذ الخارجية لكوريا الشمالية، وهي التي يمكن استخدامها لتصدير الأسلحة والمعدات الخطيرة، قليلة العدد، وتخضع لمراقبة مكثفة. وفي مثل هذه الظروف، فإن نشاطاً دبلوماسياً متأنياً ومثابراً من واشنطن، يمكنه أن يوفر فرصاً كافية؛ لإنجاز ما هو أكثر من "معاقبة" كوريا الشمالية، برفض فتح قنوات دبلوماسية معها، وخاصة عندما تستكمل هذه النشاطات والقنوات بحوافز اقتصادية. وليس خافياً أن إدارة جورج بوش، حققت نتائج إيجابية بالفعل، عندما طبقت هذه المقاربة، وإن في مرحلة متأخرة.

وبرغم أن احتواء إيران، يبدو أصعب، ولكنه لا يرقى حقاً! إلى صعوبة احتواء الاتحاد السوفييتي؛ فمن الواضح أن الحماسة العقائدية الإيرانية، تسلك الآن مساراً تنازلياً ليس مستغرباً، بعد أن أخفق النظام الإيراني في الوفاء بعهوده على المستوى المحلي. وفي وسعنا القول هنا: إن بلداً يقبع على احتياطي ضخم من النفط والغاز الطبيعي، ويعاني في

الوقت نفسه، نقصاً متكرراً في الجازولين، لا بد أن تتوافر فيه فرص التفاوض، إلى جانب التحديات التي يثيرها. كما أن جاذبية التجربة الإيرانية، وهي التي تخطت حدودها الوطنية، مابرحت مقصورة على منطقة واحدة بعينها، وهي إنما ترتكز – من حيث الجوهر – إلى الفرقة القائمة بين الطائفتين الإسلاميتين الشيعية والسنّية؛ الأمر الذي يفرض قيوداً أكبر على اتساع رقعتها. أضف إلى ذلك، أن الأسس الطائفية، التي تستند إليها طموحات إيران الإقليمية، توفر فرصة كبيرة؛ لإيجاد قوة مضادة محلية، حتى بعد إقامة حكم متصدع يقوده الشيعة، محل نظام صدّام حسين، وهو الذي كان يمثل القوة الإقليمية الرئيسية المضادة لإيران.

لم تدّخر إيران وكوريا الشمالية، جهداً لإلحاق الأذى الفادح بالولايات المتحدة الأمريكية، وقواتها الهجومية الأمامية، وبأصدقائها وحلفائها. ولذا، فإن انتشار الأسلحة النووية في كلتا المنطقتين، قد تكون له نتائج واسعة النطاق. ومهما يكن من أمر، فإن خطر انتشار الأسلحة النووية، في شبه جزيرة كوريا آخذ في التراجع؛ حيث يشرف مراقبون دوليون، على عملية تفكيك ما في حوزة كيم جونغ إيل، من قدرات تمكنه من بناء أسلحة نووية. كما وعد هو أيضاً، بالتخلي عن المواد التي تستخدم في تصنيع القنابل،[43] أما إن كان جونغ إيل، سيطبق هذا الاتفاق بأمانة وصدق أو لا، فهذا يعتمد، أولاً، على احتمال كون الأسلحة النووية أكثر أهمية في نظره من المعونات الأجنبية؛ وثانياً، على مدى استعداد الولايات المتحدة الأمريكية وجارات كوريا الشمالية؛ لمدها بهذه المعونات. وعلى الرغم من أن البرنامج النووي الإيراني أقل تطوراً، فإنه أكثر مدعاة إلى القلق، في ضوء طموحات إيران وارتباطاتها الوثيقة بالجماعات المتطرفة في أماكن أخرى من المنطقة. وبوجه عام، فإن منع هذه الدولة أو تلك، من امتلاك الأسلحة النووية، يتطلب توفير إنذارات مبكرة من الوكالات المخابراتية، وبذل جهود دبلوماسية نشيطة، وبناء علاقات عسكرية قوية في المناطق المضطربة، ونشر قوات على الخطوط الأمامية، ووضع خطط لحالات الطوارئ.

وإذا ما ثبت عدم كفاية هذه الوسائل لمنع طهران من الحصول على المعدات التي تتيح لها صنع القنبلة النووية، فإن بالإمكان أيضاً، إدراجها ركائزَ أساسية لـ "الاحتواء". وإذا أثبت الاحتواء عدم فاعليته، فسوف تبقى الخيارات العسكرية، مطروحة على طاولة النقاش. ولكن من المهم، التذكير قبل اللجوء إلى القوة العسكرية، بأن استراتيجيات الاحتواء، قد حققت نجاحات واضحة في العصر النووي الأول، ضد خصوم أقوى بكثير، ويعتنقون أيديولوجيات عابرة للحدود هي أيضاً. وهذا يوحي أنه لا مسوغ للتشاؤم أو القلق، حيال جدوى استخدام مبدأ الاحتواء ضد بلد أصغر وأضعف بكثير.[44] وقد يخفق الاحتواء بالفعل، حالَ طبق على إيران، ولكنْ، لا يجوز أن يُعزى إخفاقه إلى عدم تجربته.

وإذا كان الاحتواء سيواجه خطر الإخفاق، فإن الرؤساء لديهم دائماً الخيار العسكري؛ لشن حرب وقائية؛ بغية وضع مخطط لتغيير نظام الحكم، وإجهاض الجهود الرامية إلى انتشار الأسلحة النووية. وقد دأب زعماء البيت الأبيض، على رفض اللجوء إلى هذا الخيار، حتى جاء الرئيس جورج دبليو. بوش، إلا أن إدارته – حين تمكنت من إزاحة صدّام حسين؛ استناداً إلى فرضيات زائفة ومعلومات استخبارية مغلوطة، وعندما دفعت ثمناً باهظاً مقابل قرار احتلال العراق – فإنها قد زادت بذلك، على الإدارة اللاحقة، صعوبةَ اتخاذ قرار بشن حرب وقائية أخرى.

أما الضربات الوقائية لنشاطات ذات صلة بالانتشار النووي، فهذا أمر آخر مختلف؛ حيث تمّ اللجوء إليها في مناسبات سابقة عدة؛ فقد نفذت إسرائيل، ضربات جوية ضد مفاعل أوزيراك للطاقة النووية في العراق عام 1981؛ ما أثار حملات إدانة من إدارة الرئيس الأمريكي السابق ريجان، وكثير من الحكومات الأخرى؛ وقد أدت هذه العملية الاستباقية، إلى تأخير طموحات العراق النووية عقداً من الزمن تقريباً. وقامت إسرائيل أيضاً، بتوجيه ضربة عسكرية لمنشأة سورية، كانت قيد الإنشاء عام 2007؛ وفي هذه المرة جاء رد المجتمع الدولي أكثر ميلاً إلى الصمت من ذي قبل.[45] وفي جانب آخر،

أعطى الرئيس كلينتون، أوامره عام 1998، بقصف ما كان يُعتقد بأنه معمل لتصنيع أسلحة كيماوية في السودان، وبافتراض أن لهذه المنشأة صلة بأسامة بن لادن، على الرغم من أن هذه الفرضية، لما تثبت صحتها بشكل قاطع بعد.[46] وزعم مالك المعمل، (وهو الذي أقام دعوى قضائية لم يحالفها النجاح؛ مطالباً بتعويض عن الأضرار التي لحقت به)، أن معمله يصنّع الأسبرين، فقط. وقد تم تجميد أصوله وممتلكاته، ولكنْ، رفع عنها الحجز في وقت لاحق. وفي عام 1994، كانت إدارة كلينتون، تفكر جدياً في شن ضربات عسكرية وقائية ضد كوريا الشمالية؛ لمنع قيادتها من استخدام البلوتونيوم المعالج في صناعة القنابل.[47]

كل هذه الضربات العسكرية الاستباقية، كانت تتم باستخدام الأسلحة التقليدية. وقد يكون من الصعب جداً وجود فعل نفاقي – أو آخر يمكن أن يولّد ردة فعل عكسية – أكثر من إقدام الدولة العظمى في العالم، على استخدام سلاح نووي؛ بقصد منع انتشار نووي من دولة ضعيفة، تنتمي إلى العالم الثالث، وتعتنق ديانة مختلفة. وكانت مبادرة إدارة بوش؛ لإنتاج رأس حربي نووي مخترق للمستودعات الشديدة التحصين، قد ارتكزت إلى هذه المسوغات،[48] غير أن قصر أمد رواج هذه المبادرة – حولت فكرة تدمير المستودعات المحصّنة، إلى بالون اختبار عام 2002، وتلاشت كلياً عام 2004 – جاء شاهداً على ضعف الحجج والمسوغات المطروحة.

وماتزال واشنطن، تحتفظ بحقها في أن تستخدم الأسلحة النووية أولاً؛ دفاعاً عن الأصدقاء والحلفاء الذين لا يمتلكون قنابل نووية، والذين يُعرضون لتهديدات من دول مجاورة لهم تسلحت بأسلحة نووية، أما حين ترفض التعهد بأن لا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، إنما تريد بذلك ضمان مواصلة امتناع هؤلاء الأصدقاء والحلفاء عن استخدامها؛ إذ إن امتناعهم هذا، يمثل دعماً للنظام العالمي؛ لمنع انتشار هذه الأسلحة. ولا بد أن مشروعية هذه الحجة، ستتلاشى حالَ كانت واشنطن، هي أول من ينتهك "المحظور" النووي الذي ظلَّ قائماً قرابة ستين عاماً. وعلى

أي حال، فإن انتهاك هذا الحظر، ضد بلد نووي أضعف، لا يبدو مرجحاً في الوقت الحاضر؛ وليس لأحد أن يتخيل انتهاكه ضد دولة، لا تمتلك سلاحاً نووياً أبداً. وفي كلتا الحالتين، فإن القوات الأمريكية، لديها كثير مما يمكن أن تخسره - إن هي خرقت هذا الحظر - وهنا، تبرز مفارقة أخرى في العصر النووي الثاني: وهي أن الدولة التي تتمتع بالقدرات النووية العظمى، ستكون الخاسر الأكبر إن هي استخدمتها.

ولقد طرحت بالفعل، مسألة توجيه ضربات وقائية للمنشآت النووية الإيرانية؛ ومن المرجح، أن صوت هذه الدعوة سيرتفع بمرور الوقت،[49] بل إن تقويمات جدية، قد أجريت بالفعل للأصوات المؤيدة والمعارضة لمثل هذه الضربات، داخل أوساط إدارة بوش وخارجها.[50]

وإذا نجحت إيران في امتلاك القنبلة النووية، فإن التداعيات السلبية ستغدو واضحة تماماً؛ ومن ذلك: تحول احتمالات قيام دول شرق أوسطية، ببناء قدرات نووية احترازية إلى حقائق واقعة؛ وقد يتم التأكد أيضاً، أن محمود أحمدي نجاد ومناصريه؛ يعنون ما يقولون عند حديثهم عن تدمير إسرائيل.[51] ولا تخفى كذلك، التداعيات السلبية لشن ضربات وقائية ضد منشآت نووية إيرانية؛ ومن ذلك: التحديات الكبيرة التي قد تواجهها القوات الأمريكية في العراق، والمزيد من زعزعة الأمن والاستقرار في العراق وأفغانستان، والشرق الأوسط بعامة. ومن الممكن أيضاً، أن تكون لهذه الضربات العسكرية الأمريكية لإيران، نتائج بعيدة الأثر في العلاقات الأمريكية - الباكستانية.

ولطالما سعت الحكومة الإيرانية، لبناء عدد كبير من منشآت تصنيع أجهزة الطرد المركزي؛ وقد أقرت - بعد امتناع - بحصولها سراً على هذه التقنيات من شبكة عبد القدير خان. ومن الواضح أن سجل طهران الهزيل، في الامتثال لشروط الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإصرارها على إجراء دورة الوقود النووي الكاملة، يعكسان اهتمامها بالحصول على مواد صنع القنبلة النووية، لا الرغبة في تزويد مفاعلات توليد الطاقة النووية بالوقود؛ يضاف إلى ذلك كله، المفاعلان اللذان هما قيد الإنشاء فعلياً. ولا شك أن نيات إيران، يمكن

فضحها من خلال بذل جهود دولية معقولة؛ تستهدف تزويد مفاعلات الطاقة النووية الإيرانية بالوقود، مقابل إغلاق مصانع أجهزة الطرد المركزي أو تفكيكها، أو وضع هذه المفاعلات تحت الرقابة الدولية، ومنح فرق التفتيش حق زيارة المواقع المشتبه بها.

العودة إلى المبادئ الأساسية: الردع

إن مهمة "الردع النووي" لدول مثيرة للقلق، باتت - شأنها شأن الاحتواء - في العصر النووي الثاني، أسهل مما كانت عليه في العصر النووي الأول؛ فخلال العصر النووي الأول، أشار واضعو الردع بأهمية الجوانب النوعية والكمية للتوازن النووي، حتى بالنسبة إلى الأعداد الكبيرة على نحو غير عادي؛ وإذا ثبتت صحة هذه الفرضية أيضاً، وهي المختلف عليها كثيراً أصلاً، فإن لدى الولايات المتحدة الأمريكية، من قدرات الردع التي يمكن أن توجهها ضد قوى كبرى، أكثر بكثير مما كان لديها منذ قام الاتحاد السوفييتي، ببناء قدراته النووية المتعاظمة في ستينيات القرن العشرين. ومع أن ترسانة الاتحاد الروسي النووية، مابرحت كبيرة بما يكفي؛ لإحداث تدمير واسع النطاق، ولكنها تبدو ضئيلة، بالمقارنة إلى ترسانة الاتحاد السوفييتي السابق، بينما تظل قدرات الصين النووية عند مستويات متواضعة جداً. وتسعى موسكو لفرض تأثيرها، في قرارات دول الجوار؛ ولكنْ، ليس بإطلاق التهديدات النووية، وبدلاً من ذلك، فإن أدوات التأثير الرئيسية التي يوظفها الكرملين، تمثَّل بقدرته على قطع إمدادات الطاقة، وعلى الحيلولة دون تحقيق توافق الآراء داخل مجلس الأمن. وقصارى القول، هي أن روسيا لم تعد تشكل تهديداً عالمياً أو أيديولوجياً؛ مثلما لم تعد قادرة على استعادة مكانتها التي فقدتها؛ بوصفها نِدّاً قوياً منافساً لواشنطن.

ونظراً إلى أن المعيار المحوري للقوة والنفوذ، على المستوى الوطني في العصر النووي الثاني، سيرتكز إلى الإمكانيات الاقتصادية، لا إلى أعداد الرؤوس الحربية، فإن روسيا ستواصل استعادة عافيتها؛ بينما ستسعى الصين لاستمداد قوتها ونفوذها من

ديناميّاتها الاقتصادية، وفوائضها التجارية، وممتلكاتها وأصولها من العملة الأمريكية. ولا ريب في أن تركيز بكين، جلَّ اهتمامها على نموها الاقتصادي، سيوفر لها موارد ضخمة؛ لتمويل برامج التحديث العسكري، بالاستفادة من مبيعات الأسلحة الجديدة واتفاقيات الإنتاج العسكري المشترك المبرمة مع موسكو. ومن المرجح كثيراً أن تعمد بكين، في الوقت المناسب، إلى نشر قوات ردع نووية، في البر والبحر، بما يكفي؛ لإحباط المحاولات الأمريكية الرامية إلى منعها من تعزيز قدراتها النووية بوجه عام. وستظل بكين أيضاً، متقدمة على الهند، في ميدان هذه القدرات، ولكنها ستعمل في الوقت عينه، على تفادي إثارة المخاوف الحادة نفسها التي رافقت بناء القدرات السوفييتية. وتُمثِّل قدرات الردع الصينية الرئيسية في الوقت الحاضر، بمقدرتها على إيذاء السفن الحربية والأقمار الصناعية الأمريكية، في أي صدام ينشب بين الدولتين حول تايوان؛ وعلى إحداث بلبلة اقتصادية داخل الولايات المتحدة الأمريكية؛ بفضل ما في حوزتها من أصول وموجودات بالدولار، أما الأسلحة النووية، فمابرحت تشكل قوة رادعة ثانوية في طور النشوء.

لقد كان للتفوق الأمريكي، في مجال القوات التقليدية خلال العصر النووي الثاني، كثير من التداعيات إزاء ما يتعلق بقدرات الردع النووية. وأحد هذه التداعيات، هو أن الدول الضعيفة المهددة بهذا التفوق الأمريكي، شرعت في إقامة برامج نووية خاصة بها، تستخدمها لأغراض الردع، والآخر، أن القدرات العسكرية التقليدية ذات المدى البعيد، يمكن أن تحل بديلاً من خيارات الهجمات النووية الأمريكية. وكانت وثيقة الموقف النووي، وهي التي أصدرتها إدارة بوش، قد تبنت هذا التحول، من خلال إقرار "ثالوث جديد"، مؤلف من قوات ضاربة هجومية: (نووية وتقليدية)، ودفاعات "فعالة وغير فعالة"، و«بنية تحتية دفاعية محدّثة».[52] وعملية التحديث الممثلة بإضافة قدرات ضاربة تقليدية لخطط الحرب النووية الأمريكية؛ صارت تعني - عملياً - أنه بات في متناول القيادة الأمريكية الآن، أسلحة ذات فائدة عسكرية كبيرة، إلى جانب أسلحة محدودة الفائدة. ومع توافر خيارات الضربات النووية والتقليدية لدى هذه القيادة، فإن

الأولويات العسكرية الأمريكية، ستجعل من اليسير إجراء تخفيض جديد في حجم ترسانتها النووية.

ومع ذلك، فإن الرؤية النووية الأمريكية، تظل محتفظة بأسسها ومبادئها الراسخة. وعلى الرغم من تقلص حجم الترسانة النووية الأمريكية في العصر النووي الثاني، فإنها لم تشهد تغييراً جوهرياً في تركيبتها، أو في الأهداف المحددة لها، عما كانت عليه في العصر النووي الأول، وهي عندما أضافت إليها متطلبات الردع النووي، فإن وثيقة "استعراض الموقف النووي Nuclear Posture Review"، التي أقرتها إدارة بوش؛ كانت قد خلصت إلى أن الحاجة ماتزال قائمة إلى حوالي 2200 سلاح نووي (وقد تم نشرها بالفعل)؛ حتى عام 2012، يمكن إطلاق 1500 منها في غضون دقائق. كما يتعين الاحتفاظ بما لا يقل عن 2500 سلاح إضافي؛ بوصف ذلك أمراً احتياطياً، أو بشكل قطع غيار، يمكن إعادة تجميعها ونشرها في فترة تتراوح بين أيام عدة، وعدد من الشهور، حسبما تقتضي الضرورة.[53] وتوحي هذه المتطلبات المتوقعة، عدم تراجع الحاجة إلى الأسلحة النووية منذ آخر سنوات إدارة كلينتون، وهي التي كانت قد توصلت إلى استنتاجات "عددية" مشابهة.[54]

وهناك بديل أساسي لمفاهيم إدارة بوش، في مجال الردع النووي، كان قد عرضه بول نيتز، الذي يعد أبرز المدافعين خلال العصر النووي الأول، عما يمليه الاستهداف النووي ومتطلباته، ولكن مقاتل الحرب الباردة الصلب هذا؛ صار يرى الأسلحة النووية عبر منظور مغاير كلياً، بعد أن حققت الولايات المتحدة الأمريكية التفوق العسكري في مجال القدرات التقليدية.

ولا شك، في أن نيتز، كان سيسره كثيراً قيام إدارة بوش، بدمج خيارات الضربات التقليدية في خطط خوض الحروب النووية، ولكنه لم يعد يقر استخدام الأسلحة النووية؛ بوصفها أدوات حرب، ولو في حالة الرد بالمثل:

«لا يخطر في ذهني، أي ظرف يكون من الحكمة فيـه، بالنـسبة إلى الولايـات المتحـدة الأمريكية، استخدام الأسلحة النووية؛ حتى لو كان ذلك انتقاماً لاستخدام هذه الأسلحة ضدنا قبلاً. ونتساءل – على سبيل المثال – ما هدفنا؟ إن من المستحيل تخيـل هـدف يمكـن ضربه؛ من دون أن يؤدي ذلك إلى قتل أعداد هائلة من الناس الأبرياء. إن تقنيات أسلحتنا التقليدية، قد بلغت مستوى، نستطيع به ضمان دقة الإصابة بهامش خطأ، يقل عـن ثـلاث أقدام عن نقطة التأثير المتوقعة. إن البديل الأحدث المكافئ لأصـبع مـن الـديناميت، يـتم تفجيره على مبعدة ثلاث أقدام، من هدف يقع على سطح الأرض أو بالقرب منه، هو أكثر من كافٍ لتدميره؛ وفي ضوء قدرتنا على بلوغ أهدافنا باستخدام الأسلحة التقليدية، فلـيس هنا أي غاية، يقتـضي بلوغها اللجوء إلى ترسانتنا النووية؛ إذ إن استخدامها، لا يـضمن إلا إبادة مئات الآلاف من البشر، لا أحد منهم، كـان مـسؤولاً عـن قرارنـا باسـتخدام هـذه الأسلحة، فضلاً عن أضرار لا حصر لها، ستلحق ببيئتنا الطبيعية».[55]

وهكذا، ينضم نيتز، في آخر سني حياته الطويلة، إلى مجموعة مرموقة من البراجمـاتيين الواقعيين؛ وفي مقدمهم: هنري ستيمسون؛ لمنـاصرة الهـدف المثـالي الممثـل بالإلغـاء التـام للأسلحة النووية. (بعد وفاة نيتز، كان لا بد أن يشاطره منظـوره هـذا، أشـخاص؛ مثـل: جورج شولتز، وسام نان، وهنري كيسنجر، ووليم بـيري، ومـاكس كـامبيلمان).[56] ومـن الناحية التقليدية، فإن التحول الذي طـرأ عـلى أفكـار نيتـز، يعكـس قدرتـه الاسـتدلالية المنطقية وتحليلاته الدقيقة الصارمة، وفي تقديره، أن العالم قد شهد تغيراً جذرياً إثر تفكـك الاتحاد السوفييتي؛ وهذا يتطلب تغيراً جذرياً أيضاً، في طريقة التفكير في الأسلحة النووية؛ وبفـضل التـفوق الذي حُقـق للـولايات المتحـدة الأمريكيـة في قـدراتها التقليديـة، فـإن قوى كبرى؛ كالصين وروسيا، لن تحاول خوض مواجهة ضد واشنطن. ولكـن إن كانـت هذه المواجهة ستقع؛ بوصفها حالة غير مرجحة، فإن الاحتمال الأبعد الممثل باجتياز عتبـة القنبلة النووية، سيتعارض وهذا التفوق الأمريكي. وعلى أي حال، فإن القدرات اللازمـة لكسب الحرب النووية، لم تكن مطلوبة في حالة طارئة كهذه؛ ولعل ترسانات نووية صغيرة

الحجم، ستكون كافية لتسليط الضوء على مخاطر التصعيد التي ستصيب طرفي الصراع بشكل متبادل.

وطبقاً لهذا الفهم، فإن استخدام الأسلحة النووية الأمريكية، في حملات عسكرية تشن ضد دول ضعيفة، لن يستند إلى منطق سليم قوي. ولا خلاف على صعوبة الاعتراض على وجهة نظر نيتز، القائلة بإمكانية استخدام قوات تقليدية مدمرة؛ لمعاقبة دول مارقة بلغ بها الغباء حد اللجوء إلى استخدام أسلحة نووية. والمحصلة المثلى؛ حالَ حدوث اجتياز آخر للعتبة النووية، لا تمثل بالرد بالمثل، وإنما بإيقاع هزيمة تأديبية؛ بواسطة القدرات التقليدية، وتغيير النظام، وإثارة حملة استنكار عالمية، ضد الدولة التي تستخدم هذه الأسلحة. وفي ظل أوضاع كهذه، سيمكن بناء أسس "المحظور" النووي ثانية، وإعادة تأكيد دور التفوق الأمريكي في ميدان القوات التقليدية؛ وعلى أي حال، فإن موقف نيتز هذا، ينطوي على تحدٍ لرؤية الردع النووية التي ظلت نافذة عقوداً من الزمن. وإزاء ما يتعلق بخوض الحروب في الحالات الطارئة، والاستخدام المحتمل للأسلحة النووية، فإن مقولة؛ مثل: "لا تقل: لا، أبداً"، ستظل صالحة للاستخدام أمداً طويلاً قادماً.

وبصرف النظر عن محتوى هذه الرؤية، فإن من الواضح أن السيطرة العسكرية في الميادين التقليدية، تقلل كلاً من الحاجة إلى متطلبات الردع النووي، والأوضاع التي يمكن أن تدفع الولايات المتحدة الأمريكية، إلى استخدام الأسلحة النووية في ميدان الحرب. ولا شك في أن هذه المتطلبات، ستكون متواضعة في مواجهة قوى رئيسية، وتتراجع إلى حدودها الدنيا، ضد الدول الضعيفة، وليست ذات فائدة، ضد الجماعات المستقلة والمتشددة؛ من تلك التي ربما لا يمكن كبح جماحها - بحكم طبيعتها - بقدرات الردع النووية، أو أي نوع آخر من أنواع الردع.[57] إن ضربات نووية أمريكية، توجه لجماعات متشددة، تنشط في ظل حماية دولة ما، أو في مناطق لا سبيل إلى السيطرة عليها، يمكن أن تلحق ضرراً بليغاً بمكانة أمريكا ومصالحها، وأن تحدث ردات أفعال عنيفة ضد

القوات الأمريكية أينما وجدت. ويظل من الصعب تخيل تحقق مكاسب عسكرية ثمينة، إلى الحد الذي تلغى فيه النتائج السلبية المترتبة؛ حالَ كانت واشنطن، هي البادئة باستخدام السلاح النووي ميدانياً، سواء أحدث هذا في العالم الثالث أو في أي مكان آخر غيره.

أما الضربات العسكرية التقليدية الموجهة للتنظيمات المتطرفة التي تمارس نشاطاتها في ملاذات آمنة، فهذا أمر آخر. إن التهديد بعملية انتقامية، ينفذ بقدرات تقليدية أمريكية؛ ربما يسهم في تقوية تصميم الدول المستضيفة لهذه التنظيمات، على اتخاذ تدابير وقائية خاصة بها، أما إذا كان البلد المستضيف، يفتقر إلى مثل هذا التصميم، أو يعجز عن منع تحويل أراضيه إلى قاعدة انطلاق لأعمال عنف؛ تستهدف الولايات المتحدة الأمريكية وقواتها العسكرية العاملة، فإن على واشنطن، الاحتفاظ بحقها في القيام بكل ما من شأنه ضمان الحماية لنفسها. والعقوبات التي يتم إنزالها بواسطة الضربات العسكرية التقليدية؛ قد تثير ردة فعل شديدة، ضد الولايات المتحدة الأمريكية، في الدولة التي توفر الأمن والحماية للجماعات المتطرفة. ومهما يكن من أمر، فإنه في ظرف مشابه، يكون هذا؛ هو الخيار الأقل بغضاً، بالنسبة إلى أي رئيس أمريكي؛ وهو – مع ذلك – أفضل بكثير من الخيار الذي واجهه الرئيس ترومان، ووزير حربه ستيمسون، عندما أمعنا النظر في مسألة استخدام الأسلحة النووية؛ لإنهاء الحرب في المحيط الهادي بأسرع وقت ممكن.[58]

الأسلحة النووية: ما عددها؟ ولأي الأغراض تستخدم؟

مادامت الأسلحة النووية قادرة على إيقاع درجات قصوى من الدمار بالولايات المتحدة الأمريكية، وبقواتها العسكرية، وبأصدقائها وحلفائها؛ ولأنها قادرة على إبطال التفوق الأمريكي في مجال القدرات التقليدية، فإن إلغاء الأسلحة النووية بصورة تامة، يعد الغاية المثلى لكل سياسات الأمن القومي الأمريكية؛ ففي هذا الهدف الأساسي – وهو النهائي – تكمن منافع ومكاسب مهمة، تُمثَّل بتقديم مستوى عالٍ من الدعم للجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية والإرهاب النووي. وربما لا يكون هناك

من غاية نهائية تقوم على منطق سليم؛ كتلك التي يستند إليها إلغاء هذه الأسلحة كلياً؛ فليس من المغالاة أن نقول: إن الانتشار النووي "الموجّه"، وقضية عمليات مراقبة الأسلحة، لا يوفران المقاصد المناسبة، أو الحجج والمسوغات المقنعة، ولا مناص - أيضاً - من تفادي نشوب فوضى في الاستخدامات النووية بأي ثمن كان؛ فضلاً عن أن أي محاولات؛ ترمي إلى ترسيخ سيطرة أمريكية نووية، لا بد أن يعجّل بتقويض النظام العالمي؛ لمنع الانتشار النووي وقواعد نزع الأسلحة؛ ولذا، فإن إلغاء الأسلحة النووية يشكل الهدف النهائي الأمثل والأكثر ملاءمة لمساعدة القادة الأمريكيين، على اختزال مخاطر الأسلحة النووية، وعلى توطيد دعائم نظام منع الانتشار.

وأياً يكن الأمر، فإن نزع الأسلحة النووية هو عملية متواصلة، وليست بتلك التي يُقطع عنها "التيار" تارة، ويُعاد إليها أخرى. وهي - في آنٍ واحد - الرحلة المطلوبة، والوجهة المقصودة، ولن يمكن بلوغ الوجهة المقصودة إلا إذا أمكن تعزيز متطلبات السلامة العامة والأمن القومي، في كل خطوة من خطوات هذه الرحلة؛ وإذا لم توفر الظروف الأمنية والسياسية، الدعم لهذه الرحلة، فلا بد أن وقف ذلك سيكون مآلها؛ فكيف يتسنى لنا، إذاً، المضي قدماً؟

إن خطوات براجماتية معينة، يمكن أن تأخذنا إلى أهداف مثالية؛ ويمكن أهدافاً كهذه، أن تفتح الطريق إلى الخطوات البراجماتية؛ وبحسب ما خلصت إليه اللجنة التي ترأسها الجنرال أندرو جودباستر، والتي اجتمعت في مركز ستيمسون، فإن «إمعان النظر فيما لا يمكن تخيله، يمكن أن يسهم في تمدد حدود الممكن إلى حد كبير».[59]

ومع أن إلغاء الأسلحة النووية؛ بوصفه غاية نهائية، يجب تأكيده والتعامل وإياه بجدية، فإن التركيز يجب أن يوجه للخطوات العملية، أكثر من أن يوجه للأهداف المثالية. والطموحات الجارفة يمكن أن تسلط الضوء على مواطن الضعف، أكثر مما توجد الحافز اللازم؛ لتحقيق التقدم المنشود. وعندما يحاول رؤساء أمريكيون، إعادة ترتيب أوضاع العالم، بالنفخ في بوق الخطاب البلاغي المنمق، فقد يصبحون عرضة لإذلال شديد؛ كما

حدث عندما أعلن الرئيسان: وودرو ويلسون وجورج بوش، عزمهما جعل العالم أكثر أمناً؛ بهدف إشاعة الديمقراطية فيه. ولا ريب في أن العمل الجاد على صوغ الخطط وجداول الأعمال، يمكن تمييزه على أفضل وجه، من الخطاب الطنان المبالغ فيه؛ لأن خطاباً كهذا؛ لا يؤدي إلا إلى تضخيم مظاهر النفاق والرياء وحالات التنافر.

إن الهدف النهائي المثل بإزالة الأسلحة النووية كلياً، يقدم مساراً واضحاً يمكن سلوكه لمواصلة هذه العملية؛ إذ إن المسار الصحيح للقوات النووية الأمريكية في العصر النووي الثاني، هو ذلك الذي يأخذ اتجاهاً تنازلياً. كما أن عدد الخطوات التي تتخذ نحو نزع الأسلحة النووية، يعتمد - أيضاً - على غياب التطورات الأكثر إثارة للقلق، وهي التي تمّ بحثها في الفصل الخامس. وحتى لو أمكن اجتناب كل تلك التداعيات السلبية، فإن هناك تطورات إيجابية مهمة، ستغدو ضرورية لإعطاء عملية نزع الأسلحة النووية زخماً؛ بدءاً بالتعاون المشترك بين القوى العظمى. ومع أن المرسى الآمن لسفن نزع الأسلحة النووية مايزال نائياً، إلا أن فريقاً من الشخصيات المرموقة، قد تقدم؛ للمشاركة في هذه الرحلة.

إن الوصول إلى "نقطة الصفر"، ليس ذا علاقة بعلم الحساب، أو بجداول زمنية ثابتة. والمفارقة التي تبرز هنا! هي أن أي محاولة لتأسيس إطار عمل محدد بضوابط زمنية، ربما سيعزز الدعوات المعارضة لإلغاء الأسلحة النووية، أكثر من تعبيد طريق التقدم صوب عملية الإلغاء هذه. وقد يكون تحديد جداول زمنية؛ سبباً لتعزيز الميل العقلي الفطري إلى تشديد القيود التي نشأت وتداخلت في زماننا هذا، والتي تعوق بلوغ هدف بعيد المنال كهذا. وتجعل النزعة العقلية لتكثيف القيود وتداخلها، الأهدافَ المثالية تبدو وكأنها أهداف غيبية، وما إلغاء الأسلحة النووية إلا هدف؛ مثل أي هدف مثالي آخر، وربما لا يمكن بلوغه إلا حالَ ألغيت هذه القيود المعاصرة بطريقة منهجية. والمواعيد الزمنية "المثالية" أيضاً، وهي التي يتم تحديدها لهذه الأهداف، ربما لا تلقى قبولاً إلا لدى أولئك الذين لا تقع على عواتقهم مسؤولية تحقيقها. ولربما كان لهذه المواعيد النهائية، نفع ما، في

بعض الأحيان، عندما يتم إلغاء جانب كبير من هذه المعوقات والقيود، ولا يبقى للقادة الوطنيين، إلا الاختلاف على التفصيلات. وغالباً ما يكون للعمل؛ وفق مبدأ "فن الممكن"، جاذبية كبرى لدى القادة السياسيين. إن الوصول إلى الصفر، عملية سياسية إلى حد بعيد، وتحكمها إملاءات الأمن على المستويين: القومي والدولي. ومن المرجح كثيراً أن تقدماً أكبر، يمكن أن يُحقق بالتركيز على التدابير البراجماتية، بدلاً من تحديد موعد نهائي لبلوغ هذه الغاية المثالية.

ويمكن – أيضاً – تخفيض حجم ترسانات الأسلحة النووية من جانب واحد؛ ولكن تخفيضاً أحادي الجانب من واشنطن، لا يقدر له أن يقطع شوطاً طويلاً، إلا إذا كان مصحوباً بخطوات توفر مستوى ثقة أقوى بإجراء تخفيض أكبر؛ فهل سيسير الآخرون على خطى الولايات المتحدة الأمريكية؟ هنا يجدر بنا أن نقول: إن التزام واشنطن نزع السلاح النووي أمر ضروري جداً؛ ولكنه غير كافٍ للوصول إلى الوجهة المطلوبة؛ إذ إن حالات انتشار الأسلحة النووية، يمكنها أن تتواصل؛ سواء سعت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة – أو لم تسعَ – لبلوغ هدف نزع السلاح النووي، وخاصة إذا كان أحد الدوافع التي تقف وراء برامج الأسلحة النووية، لبعض الدول "المارقة"، هو حاجتها إلى ردع القدرات الأمريكية الفائقة التطور. ولكنْ، في غياب زعامة واشنطن لهذا الجهد، فإن من الصعب تخيل إحراز تقدم مهم نحو هذا الهدف. أضف إلى ذلك، أن الولايات المتحدة، إذا افتقرت إلى الحكمة، وهي تمسك بزمام القيادة، فإن الآخرين سيتجهون – على الأرجح – إلى تبني خيارات سيئة وعقيمة.

إن القوة العسكرية المسيطرة، هي التي تتولى حمل راية الزعامة، وهي مَن يقوم بدور القدوة التي تحتذى، وتحدد المسار، والوجهة المقصودة؛ وعلى هذا، فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية – على سبيل المثال – سترفض تصديق معاهدة حظر التجارب النووية في جميع الأوقات، فإن تحذيراتها للآخرين من مغبة التجارب التي يجرونها، ستغدو خاوية ولا معنى لها. أو إن هي أصرت – أي واشنطن – على تخفيف ضوابط التجارة النووية

وقيودها؛ خدمة لأحد أصدقائها - كما حدث مع الهند - فإنها ستصبح في وضع ضعيف لا يمكّنها من إجبار المزودين الآخرين على التزام هذه الضوابط والقيود؛ ولاسيما إذا طالب هؤلاء، باستثناءات تعود بالنفع على أصدقائهم!

ويبدو هنا، أن القول المأثور: "افعل ما أقول، ولا تفعل ما أفعل" لا تأثير له في محيط الأسرة، أو الأسرة الدولية. وإذا كانت الولايات المتحدة، راغبة في تبني مقاربة انتقائية بالنسبة إلى المعاهدات والاتفاقيات النافذة، فإن الآخرين ربما سيرغبون أيضاً، في انتقاء ما يحلو لهم؛ ما سيؤدي إلى إفراغ هذه المعاهدات من محتواها، وتنحية المعايير السائدة؛ لفسح الطريق أمام استراتيجيات (صناديق الاستثمارات العالية المخاطر).

ولا خلاف على أن سعي واشنطن الحثيث لنزع الأسلحة النووية، سيساعد كثيراً على احتفاظ النظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية بتماسكه وتلاحم مقوماته ومبادئه؛ على حين أن تطلعها إلى امتلاك قدرات الفوز في الحرب النووية، سيكون له تأثير مضاد تماماً. كما أن السياسات التي تُصمم لامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة النووية، أو توسيع نطاقها، لا بد أن تستثير الدوافع والحوافز ذاتها التي يفترض بهذه السيطرة أن تعمل على منع ظهورها. والرؤساء الأمريكيون الراغبون في الاحتفاظ بالقدرات التي تتيح لهم إمكانية الفوز في الحرب النووية، والذين يسعون في الوقت عينه لمنع انتشار الأسلحة النووية، قد وقعوا أيضاً في فخ التناقض والنفاق. إن السيطرة النووية، خلافاً للسيطرة في مجال القدرات التقليدية، ليست سلعة ذات نفع في العصر النووي الثاني. ويمكن بواسطة هذه القوات التقليدية مثلاً، كسب الوقت؛ بإبطاء برامج انتشار الأسلحة النووية، أو إجهاضها. ومع ذلك، فإن استخدام هذه القوات؛ لمحاربة الانتشار النووي، قد يكون عملية مرهقة جداً، حتى بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل الخيار الأفضل؛ لإدامة نجاح جهود منع انتشار الأسلحة النووية، هو إنشاء نظام يستند - من حيث الأساس - إلى القواعد والمعايير النافذة، وبدعم من التهديد باتخاذ تدبيرات وإجراءات جماعية في حق المخالفين. ومن المؤكد أن معيار حظر الانتشار النووي، سيكتسب المصداقية

الكبرى؛ إذا هو ارتبط بمعيار نزع الأسلحة النووية، وطُبقت المعايير على الجميع، لا على "اللاعبين المسيئين" فحسب.

وقد تمّ بوجه عام، ترتيب المعايير والمتطلبات النووية بشكل هرمي؛ حيث تنعم الولايات المتحدة الأمريكية، وهي التي تقف على رأس الهرم، بامتياز الاختيار، إزاء ما يتعلق بحجم احتياجاتها من الأسلحة النووية، والأغراض المحددة لها. كما أن احتياجات واشنطن، في أحد جوانبها، ستحدد؛ وفقاً لمستوى "الأفضلية" النووية الذي تريده لنفسها. وخلال العصر النووي الأول، كانت كل من: واشنطن وموسكو، قد منحتا نفسيهما حق امتلاك كل المعدات والتجهيزات ذات الصلة بقدرات خوض الحرب النووية؛ بينما قنعت القوى النووية ذات المرتبة الدنيا بقدرات متواضعة إلى حد بعيد. وفي العصر النووي الثاني، وعندما أمست الموازنة العسكرية الأمريكية أكبر من موازنات الدول الأربع عشرة (التي تأتي بعدها على قائمة الدول الرئيسية)، مجتمعة،[60] لم تكن إلا الولايات المتحدة الأمريكية، من استطاع امتلاك قدرات ردع رفيعة المستوى. أما روسيا والصين، فربما لا يكون في وسعهما غير امتلاك الحد الأدنى من القدرة على استهداف المدن الأمريكية، وتحديث إمكاناتهما لتكون كل واحدة منهما قادرة على مواجهة القدرات الأمريكية المتطورة؛ بهدف التهرب من بناء قوات ردع نووية. ولا بد من التذكير هنا، أن البرامج والخطط الصينية في التحديث، ستمنح هي ذاتها البرنامجين النوويين: الهندي والباكستاني، زخماً مضافاً.

ويتم من حيث الجوهر، تحديد طبيعة المتطلبات النووية؛ وفقاً للمنفعة المفترضة التي تحققها الأسلحة النووية. ومع أن النقاشات والمسوغات القديمة التي ارتبطت بهذا الموضوع لما يتم حسمها بعد، فإن أهميتها وتأثيرها قد تغيرا على نحو لا يمكن نكرانه؛ إذ إن الفائدة العسكرية للأسلحة الجبارة، وهي التي بقيت ستة عقود من الزمن من دون أن تستخدم مطلقاً في حرب، آخذة في التناقص شيئاً فشيئاً، وخاصة بالنسبة إلى الدول التي تتمتع بالأفضلية العسكرية في المجالات التقليدية في مواجهة أعدائها المحتملين؛ ومن هنا،

فإن المنفعة العسكرية "للقنبلة" بالنسبة إلى واشنطن، لم تكن في أي وقت مضى، أدنى مما هي عليه اليوم. ولكن "الاعتبارات" السياسية المرتبطة بالقنبلة النووية تظل بالغة الأهمية؛ ومن ثم أصبح هذا هو العامل الذي يحدد عدد الأسلحة النووية التي يجب الاحتفاظ بها.

وتبرز التعقيدات في هذا المجال؛ بسبب تعذر الفصل بين المنافع العسكرية والسياسية للأسلحة النووية فصلاً تاماً؛ مادامت القيمة السياسية المفترضة، تعتمد على القدرة التدميرية للقنبلة النووية. ولقد بلغت هذه الحسابات مستوى منافياً للمنطق، إبّان الحرب الباردة؛ ولأن "الأفضلية" التي امتلكتها الولايات المتحدة الأمريكية، في حلبة المنافسة النووية، كانت ممثلة بعبقريتها التقنية، بينما اعتمد الاتحاد السوفييتي بشكل كبير، على القوة العنيفة، فقد كان هناك ما لا يمكن حصره من الأسباب التي تدعو إلى توقع حدوث آثار سلبية، وتأجيج المخاوف، وبناء "القنبلة" النووية القادمة. وعلى الرغم من الحجج والمسوغات التي تُساق خلافاً لذلك، فليس هناك إلا أدلة واهنة، تثبت أن القادة العسكريين في البيت الأبيض أو الكرملين، كانوا – في الخطط التي وقعّوا عليها – مؤمنين بالتفصيلات الدقيقة لخوض الحروب. ولكن ليس هناك من القادة، ماخلا: دوايت دي. آيزنهاور ونيكيتا خروتشوف ورونالد ريجان وميخائيل جورباتشوف، من كان على استعداد للاعتراض على النظام الذي كان قائماً آنئذٍ.

ومابرحت ثورة ريجان – جورباتشوف مستمرة؛ بمعنى أن المنفعة العسكرية والفائدة السياسية للقنبلة النووية، ماتزالان آخذتين في التراجع والانخفاض، في إطار العلاقات بين القوى العظمى؛ فالبلد الأقوى في العالم، ليس في وسعه استخدام الأسلحة النووية إلا في حالة الرد بالمثل. وإنه لمن الغباء الشديد أن تلجأ القوى العظمى إلى استخدام الأسلحة النووية ضد بعضها بعضاً بشكل مقصود متعمد، فضلاً عن أن هذه القوى، باتت تقر بشكل متزايد، أن استغلال مصادر المياه أو الطاقة، والتدفقات التجارية، وتعاملات العملات النقدية، صار له تأثير سياسي أعظم من التلويح بالأسلحة النووية. ولقد ولت منذ أمد بعيد، تلك الحقبة التي استطاعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية – وحدها –

إنتاج 15 نوعاً مختلفاً لتصميات تسعة رؤوس حربية ما بين عامي 1970 و1997؛ أي بمعدل نوع واحد جديد كل سنتين أو أقل.[61] ومتوسط عمر السلاح النووي في المخازن الأمريكية لهذه الأسلحة، يتجاوز الآن 22 عاماً.[62]

كما أن ما اصطلح على تسميته "الزخم المحموم"، وهو الذي تميز به سباق التسلح النووي، والذي اعترض عليه بقوة عام 1967، وزير الدفاع روبرت ماكنمارا، قد زال بزوال الاتحاد السوفييتي.[63] ولم تتلاشَ تماماً ظاهرة "الفعل ورد الفعل"، التي كان ماكنمارا، يحذر منها أيضاً[64]؛ ولكنها ضعفت كثيراً خلال العصر النووي الثاني. وتعمل كل من: موسكو وبكين حالياً، على إعادة تقويم قيمة القنبلة النووية؛ بسبب تدني القدرات التقليدية لكل منهما؛ (مقارنة إلى القدرات الأمريكية المماثلة المتطورة)؛ وبغية درء أي ضغوط تمارسها واشنطن، عليهما في هذا المجال؛ ولكن هذا، ليس هو السبب الوحيد الذي يقف وراء احتياجات روسيا والصين، من القدرات النووية؛ فالقوات الهجومية النووية الأمريكية، والجهود الأكثر تنسيقاً لنشر الدفاعات الصاروخية، تفرض تأثيرها هي الأخرى، في خيارات موسكو وبكين.

وليس خافياً أن تاريخ العلاقة بين القدرات الهجومية النووية والدفاعات الصاروخية، طالما اتسم بالتعقيد. وثمة فئة قليلة كانت، خلال مراحل التكوين الأولى لفكرة مراقبة الأسلحة، تعتمد وجهة نظر متميزة؛ مفادها: أن التنافس في مجال القدرات الدفاعية، سيكون أكثر تفضيلاً من التنافس في مجال القدرات الهجومية.[65] ومع ذلك فلم يكن هذا الخيار "الفطري" مطروحاً للنقاش، أما الخيار الواقعي الذي واجه إدارة نيكسون، والكرملين، في بداية سبعينيات القرن الماضي، فهو تقرير حول إمكان سباق التسلح، أن يستمر من دون عوائق، في الميدانين الهجومي والدفاعي. وبعد ذاك، كانت الغلبة للقدرات الهجومية، وكان لها مناصرون أقوياء، على حين لم تحظَ الدفاعات الصاروخية بالأهمية المتوقعة، بل جوبهت بمعارضة شديدة في الولايات المتحدة

الأمريكية. ومن الناحية العملية، اختارت إدارة نيكسون، التنافس في مجال القدرات الهجومية، وقلصت كثيراً حجم الدفاعات الصاروخية المنشورة فعلياً.

ولم يُجدد اهتمام إدارة جورج بوش، بالدفاعات الصاروخية إلا مع انحسار قوة القدرات النووية الهجومية الروسية، وعودة واشنطن ثانية، إلى تبني رؤية الانتصار في الحرب النووية. وفي ضوء ظروف كهذه، فإن نشر دفاعات صاروخية أمريكية محدودة وخاصة تلك المتمركزة في ما كان سابقاً مناطق نفوذ سوفييتية، كان سيدفع روسيا والصين، إلى إعادة تقويم قدراتها وأسلحتها النووية، ولا حاجة هنا، إلى تأكيد أن الدفاعات الصاروخية، تلعب بالفعل دوراً مهماً في توفير الحماية في أسوأ السيناريوهات، كما ازدادت أهميتها أيضاً؛ بوصفها "بوليصة تأمين"، في ظل تحقق تطور مهم على الطريق إلى إلغاء الأسلحة النووية. وفي تلك الأثناء، تحولت هذه الدفاعات، إلى عقبة تحول دون بلوغ هذه الوجهة.

وربما لا يمكن حسم هذا التناقض، إلا إذا حُررت العلاقات بين الدول العظمى من القضايا الخلافية الخطيرة. وفي غضون ذلك، يمكن واشنطن وموسكو، الاتفاق على تخفيض آخر، لما في حوزتها من أسلحة نووية؛ نظراً إلى أن الترسانات النووية الموروثة من الحرب الباردة ماتزال كبيرة؛ ولأن نفقات استبدال الرؤوس الحربية سيصعب تسويغها؛ ولعل ما سيكون له مغزى أكبر، هو تخفيض القوات النووية الميدانية الفائضة عن الحاجة، مع تقليص أعداد الرؤوس الحربية النووية – أو إزالتها كلياً – على نحو يمكن التحقق منه. وهذا على أي حال، هدف كان يراد تحقيقه منذ أمد بعيد، ومايزال جديراً بأن تبذل جهود جديدة لأجله.

ويعكس نشر أكثر من 2000 سلاح نووي – كما أجازت ذلك معاهدة موسكو لعام 2002 – أفضليات أولئك الداعين بقوة إلى تكديس هذه الأسلحة، كما أن أي عملية طويلة، من شأنها أن تفضي إلى إجراء تخفيضات أكبر، ستفرض على الكرملين، اتخاذ خطوات قابلة للتحقق منها؛ إذ إن سلوك مسار مغاير؛ لا بد له أن يؤدي إلى التعثر

والانتكاسات؛ وبسبب ما للقنبلة النووية من أهمية على الصعيد السياسي، فإن الأعداد المطروحة، ووسائل التحقق من صحتها، ستكون لها أهميتها هي الأخرى؛ فإلى أي مدى يستطيع الكرملين، المضي على هذا المسار جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية؟ ثمة عوامل عدة، توحي أن موسكو، قد تجري تخفيضات حادة، تشمل المخزونات القديمة التي تعود إلى العهد السوفييتي، وموجودات المجمع العسكري - الصناعي الروسي الآيل إلى الانكماش أصلاً. ولكن هناك عادات قديمة، يصعب التخلي عنها، وخصوصاً عندما تتسع الهوة بين القدرات العسكرية الأمريكية والقدرات العسكرية الروسية إلى هذا الحد. ومن المحتمل أن تعتمد خيارات الكرملين، على التوازنات العسكرية التقليدية، بأقل من اعتمادها على إصرار واشنطن - إن كانت ستصر فعلاً - على إبقاء قواتها النووية مرتبطة بدفاعاتها الصاروخية؛ بهدف تحقيق الغلبة في أي صراعات نووية محتملة.

ويمكن أن نقول بوجه عام: إن تخفيضاً مهماً متزامناً ويوثق به، بات شرطاً أساسياً مسبقاً، تضعه الدول الأخرى للانضمام إلى مسيرة إلغاء الأسلحة النووية. ويكمن أحد العوامل الحاسمة في هذا الخصوص، في تقرير احتمال كون قادة الصين، سيكونون أكثر ارتباطاً بالقنبلة النووية في ضوء تعاظم ثروات الصين ومواردها، أو لا. ومع أن الصين، كانت - خلال العصر النووي الأول - ضمن أهداف الخطط النووية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، فلم يساور بكين القلق بشأن تأمين متطلباتها النووية، بيد أن موضوع الاحتياجات الأساسية إلى بناء قدرات الردع الصينية، بدا إبّان العصر النووي الثاني أكبر من ذي قبل؛ وذلك، عندما باتت الصين في مواجهة قوة نووية كبرى واحدة فقط.

وهناك عامل حاسم آخر؛ لإجراء تخفيض كبير في الرؤوس الحربية، يُمثل باستعداد الدول، ذات المرتبة الدنيا، من حيث حجم الترسانة النووية، لقبول معايير الشفافية وتدابيرها؛ فالصين، قد وجدت الأمن والسلامة في انتهاج أساليب التعتيم والتكتم. وهذه إحدى العادات "السيئة" التي يصعب الإقلاع عنها؛ ولاسيما إن كانت كل من:

واشنطن وموسكو، ستديران ظهريهما لترتيبات التفتيش المفاجئ، وهي التي كانت مدار بحث إبّان الحرب الباردة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن جميع دول المرتبة الثانية نووياً - المملكة المتحدة وفرنسا والهند وباكستان وإسرائيل - تتميز بحساسية شديدة، إزاء المسائل المتعلقة بالشفافية.

وقد يسأل سائل: إلى أي مدى يمكن واشنطن، تقليص حجم ترسانتها النووية؟ والجواب هو: إلى أدنى حد تجيزه الظروف والأوضاع الأمنية والسياسية. إن تضاؤل القيمة العسكرية للأسلحة النووية، وتعاظم فائدة القوات التقليدية الضاربة، يمثلان توجهين دائمين بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد تحرر معظم الأمريكيين، من نير عبودية الأسلحة النووية؛ كما أن تبني إدارة بوش، سراً رؤية "الانتصار الحاسم" في الحرب النووية، وهو الذي يقتضي بناء قوات وقدرات نووية هائلة، ليس بالأمر الذي أمكن تسويغه وإسناده بشكل علني؛ وإذا كان الرؤساء القادمون، سيقبلون - بدلاً من ذلك - مبدأ ريجان، القائل بعدم إمكانية كسب الحرب النووية، فإن عليهم إما إخضاع خطط الحرب النووية لمراجعة جذرية، أو حفظها في خزائن آمنة مقفلة، والمضي قدماً على طريق إجراء المزيد من التخفيضات في ترسانات الأسلحة النووية.

ومتى ما تدنت الفائدة العسكرية المرجوة من "القنبلة"، فهناك بعض التفصيلات القليلة التي لن تفقد أهميتها هنا؛ فمن المهم قطعاً، وضع آليات تُصمم بشكل يحول دون إطلاق سلاح نووي خطأً، أو من دون تخويل، ويجب على المختبرات النووية، التيقن من أن تصميمات القنابل، والأسلحة المصنّعة الجاهزة للاستخدام، ستولد "سحباً" نووية؛ حالَ اشتدت الحاجة إليها؛ بوصفها ملاذاً أخيراً. ويمكن التصميمات الأساسية للقنابل النووية، التي لا حاجة إلى اختبارها، أن تسهم في أداء هذا الجانب الأساسي من مهمة الردع النووي. وبالطبع؛ فإن الهدف الأكثر وضوحاً لتصميمات القنبلة النووية المبسطة، (وهو المدن التي احتضنت حضارات العالم)، يعرض خياراً جديراً بالإدانة من الناحية الأخلاقية؛ ولتفادي هذا الخيار، تم تصميم قنابل أكثر تعقيداً؛ لتغطي قائمة طويلة من

الأهداف المحتملة. غير أن هذه الأهداف، إنما تعرض - في حقيقة الأمر - عدداً أكبر من الخيارات المدانة أخلاقياً، لا أقل.

وخلال العصر النووي الأول، وجدت كل من: واشنطن وموسكو، نفسيهما مجبرتين على استبدال أسلحة حرارية - نووية أكثر قوة وتأثيراً بالتصميمات الأولية للقنبلة النووية؛ وهي التي حُولت فيما بعد، إلى رموز تجسد مكانة بريطانيا العظمى وفرنسا والصين، وقدرات كل منها في مجال الردع النووي، وادعت الهند، أنها تمتلك هذه القدرات أيضاً؛ على الرغم من أن الاختبار الوحيد الذي أجرته نيودلهي، على سلاح حراري - نووي، ربما لا يكون كافياً لإثبات صحة هذا الادعاء. وبأي حال نقول: متى ما استأنفت الهند وباكستان، تجاربهما النووية، فإنهما ربما ستسعيان بالفعل للحصول على قدرات مماثلة.

وفي الوقت الحاضر، نجد أن جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية، تعكف إما على تحديث أسلحتها التي أنتجتها خلال الحرب الباردة، وإما على تصنيع رؤوس حربية جديدة. ويجب التذكير هنا، بأن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى - (وإن بشكل أقل) - لا تمتلكان ما يكفي من القدرات والوسائل "الكمالية" التي تمكنهما من القيام بذلك، من دون الخضوع لرقابة مشددة؛ وعلى أي حال، فإن واشنطن، تحتفظ بكثير من "مناجم" البلوتونيوم التي استخلصتها من الأسلحة المفككة، والتي يمكن إعادة تدويرها؛ نظراً إلى أن فترة صلاحية استخدامها، قد تمتد إلى 100 عام تقريباً.[66] ومع ذلك، فإن هناك بين الخبراء الاستراتيجيين الأمريكيين، من يساوره القلق حيال تقدم أعمار مصممي القنابل النووية والرؤوس الحربية التي يصنعونها، وهي التي بلغت حداً من التعقيد؛ قد يسبب إخفاقها في أداء مهمتها يوماً ما.[67] إن تصميمات منظومات كهذه، لم توضع؛ لتظل صالحة أبداً، بل لتستبدل تصميمات جديدة بها بعد حين.

وقد سبق لإدارة بوش، أن اقترحت استعاضة الأسلحة التي تعود إلى حقبة الحرب الباردة جزئياً، بـ"رؤوس حربية بديلة قابلة للتعويل عليها"؛ مؤكدة في

الوقت نفسه، سهولة عمليات صيانتها، وقلة حاجتها إلى استئناف التجارب النووية تحت الأرض. إن إدارة بوش – برغم إقرارها بأن عملية استبدال شاملة ومكلفة ومهمة كهذه – يمكن أن تلحق الضرر بأهداف الولايات المتحدة الأمريكية، في ميدان منع انتشار الأسلحة النووية عالمياً، فإنها تعهدت بأن هذه العملية، يمكن أن تمهد الطريق؛ لإجراء تخفيض غير محدد في حجم المخزون الاحتياطي من الرؤوس الحربية، وأن التصميمات الجديدة لن تفرض أدواراً أو مهمات جديدة للرؤوس الحربية البديلة الجديدة.[68] ومن المقرر أن يتم نصب الأعداد الأولى من هذه الرؤوس على الصواريخ التي تطلق من الغواصات الحربية، وستصل قدرتها التفجيرية إلى 100 كيلوطن؛ أي ما يعادل سبعة أضعاف قدرة السلاح الذي دمَّر هيروشيما. وكان يخطط لاستخدام هذه الأسلحة خلال الحرب الباردة ضد الأهداف الصناعية، والموانى، وقاذفات الصواريخ المتنقلة.

بيد أن مبادرة إدارة بوش، تلك لم تحظَ بالترحيب، سواء محلياً أو دولياً؛ فعلى الرغم من أن الدول المالكة للأسلحة النووية لها كل الحق – بمقتضى أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – في تحديث مخزونها من هذه الأسلحة، فإن المحافظة على فاعلية النظام العالمي لمنع الانتشار النووي، يفرض وجوب التعامل بجدية أيضاً، إزاء التزامات حظر انتشار هذه الأسلحة وإزالتها، وإزاء مسؤوليات ذلك. ومهما يكن من أمر، فإن الحماسة التي أبدتها إدارة بوش، تجاه هذه المبادرة المهمة، اتسمت بطابع انتقائي. وقد وجد مناصرو استبدال رؤوس جديدة بالأخرى الحربية، أنفسهم في وضع محرج، عندما صاروا يناقضون أنفسهم بالقول: إن المعاهدات التي هي موضوع البحث، يمكن طرحها جانباً؛ بصفتها أثراً من آثار الحرب الباردة وبقاياها، وبأن الرؤوس الحربية هذه، وهي التي تنتمي إلى حقبة تلك الحرب أيضاً، يجب استبدال رؤوس أخرى بها؛ لتنفيذ خطط استهداف تشبه تلك التي كانت متبعة في أثناء الحرب الباردة!

ومع ذلك، فمازال واجباً الإتيان بحجج ومسوغات مقنعة؛ لتأسيس برنامج يمكن التعويل عليه لاستبدال هذه الرؤوس الحربية؛ وإذا أمكن استنباط مثل هذه الحجج، فمن

المرجح أنها ستقترن بخطوات مثيرة لاهتمام أكبر، نحو تأكيد التزامات الولايات المتحدة الأمريكية، بحظر انتشار الأسلحة النووية، من تلك الخطوات التي كانت إدارة بوش، تعد نفسها لاتخاذها؛ وإذا كان السبب الرئيس لإنتاج رؤوس حربية بديلة موثوق بها، هو إثبات جودة قدرات الردع النووية، في وقت يتم فيه تقليص المخزون الاحتياطي بشكل منتظم، فإن تصميماتها، يمكنها أن تتخذ طابعاً بدائياً، إزاء ما يمكن من إطلاق مبادرات دبلوماسية طموح في هذا الخصوص. وأمام ظروف كهذه، فإن الرؤوس الحربية البديلة، الجديرة بالاعتماد عليها، يمكنها أن تعزز الأولويات السياسية، لأولئك الأشد مناهضة لها.

دور الدفاعات الصاروخية

كان المحور الرئيسي لانتشار الأسلحة النووية عمودياً، خلال فترة العصر النووي الأول، في ضوء التنامي السريع في حجم الترسانتين النوويتين: الأمريكية والسوفييتية، ولو في غياب نشر دفاعات صاروخية متطورة، غير أن الأسس المنطقية التي ترتكز إليها خطط تطوير هذه الدفاعات، قد تغيرت في العصر النووي الثاني؛ ما يعكس إحساساً بالقلق، حيال تطلع دول جديدة إلى امتلاك قدرات نووية؛ وفي مقدمها: إيران وكوريا الشمالية. وعلى الرغم من تحول مشاعر القلق نحو الانتشار الأفقي، فإن مشكلة الانتشار العمودي للأسلحة النووية، مابرحت قائمة؛ نظراً إلى أن ترسانات الهند والصين وباكستان في نمو مستمر. وفي العصر النووي الثاني، نجد أن أحد اختبارات نجاح الدفاعات الصاروخية، سيمثل بقدرتها على التصدي للانتشار الأفقي، وفي الوقت نفسه عدم تشجيع الانتشار العمودي.

وهناك كثير من العوائق ذات الصلة بهذه الدفاعات؛ ابتداءً بتكلفتها وبجدواها من الناحية التقنية. ويعود أمد التوقعات التي تحدثت عن قوة الدفاعات الصاروخية وفاعليتها، إلى أواخر خمسينيات القرن العشرين، وإن هي لم تُحقق حتى هذه الساعة، على الرغم من ضخامة الاستثمارات الأمريكية، في هذا المجال، وهي التي تجاوزت 130 مليار دولار.[69] وثمة من يرجح تحقق عائد أكبر، على هذه الاستثمارات في الوقت الحاضر. ومع

ذلك، فإن مشتريات هذه الدفاعات الصاروخية، باتت تتطلب الدخول في مقايضات ومساومات شاقة. وقد تذهب دول تواجه تهديدات انتشار الأسلحة، إلى الاعتقاد بأن شراء دفاعات صاروخية باهظة الكلفة، سيعد استثماراً غير حكيم؛ مقارنة إلى شراء معدات ذات مستوى قدرات هجومية أقوى.

والدفاعات الصاروخية، يمكنها أن تسهم في كبح جماح الانتشار الأفقي للأسلحة النووية، عندما تحمل معها تطمينات بالحماية والدعم من واشنطن، ضد التهديدات القادمة من دول الجوار. كما أن نشرها يمكنه – في الوقت عينه – أن يشجع على توظيف استثمارات أكبر في البرامج ذاتها التي صممت الدفاعات الصاروخية أصلاً لإبطال تأثيرها. ومع تطور الدفاعات الصاروخية الباليستية، من المرجح – أيضاً – تنامي الاستثمارات الموظفة في الصواريخ الجوالة (كروز)، وهي التي تتطلب أنواعاً مختلفة من الدفاعات.[70]

إن أصعب عمليات الدفاع، هي تلك التي تنفذ ضد صواريخ، يمكنها أن تحلق للمسافات ذات المدى الأبعد؛ إذ إن رؤوسها الحربية تهبط بسرعة عالية، وتكون مصحوبة بطُعم معد لتضليل القوات المدافعة. وتمتلك روسيا قدرات متطورة لاختراق الدفاعات الصاروخية، أما الصين، فلم ينشر إلا القليل جداً عن إمكاناتها في هذا المجال؛ ومتى ما تم إطلاقها بأعداد كبيرة، فلسوف يصعب أيضاً، اعتراض الصواريخ الباليستية ذات المدى القصير جداً؛ كتلك التي نشرتها بكين، قبالة تايوان. وقد أمكن إحراز تقدم أكبر باتجاه التصدي للصواريخ التي تحلق لمسافات متوسطة؛ ومنها – مثلاً – النماذج المشتقة من صواريخ سكود السوفييتية التي تم نسخها على نطاق واسع. وقد قامت اليابان وإسرائيل، بنشر دفاعات صاروخية "ميدانية"؛ وهو النوع ذاته الذي يرافق القوات الأمريكية الفعّالة في المناطق التي تكثر فيها صواريخ من سلالة سكود.

وإلى جانب ما تقدم، يطالب دعاة الدفاعات الصاروخية أيضاً، بنشر أسلحة تطلق من الفضاء لاعتراض الصواريخ في أثناء تحليقها. وتثير هذه الدفاعات، تحديات أصعب على المستويات التقنية والمادية؛ لأن عدداً كبيراً من منظومات الاعتراض في

الفضاء، سيكون مطلوباً لضمان التغطية اللازمة في الوقت المناسب، فوق الدول المهددة بشن هجمات صاروخية. وإذا كان من الممكن معالجة التحديات التقنية والمادية، بطرائق ما، فإن سلامة منظومات الدفاعات الصاروخية الفضائية، قد تتطلب توفير الحماية لها ضد قدرات مضادة غير باهظة الثمن؛ كالألغام الفضائية التي يمكن زرعها إلى جوار تلك المنظومات.

وعلى الرغم من أن موسكو وبكين، تتخوفان من الدفاعات الصاروخية الأمريكية بشكل خاص، فإنهما ربما تساعدان واشنطن في تعاملها والحالات الصعبة لانتشار الأسلحة؛ حيث تخدمان بذلك مصالح أمنهما القومية، كما يحدث في حالة كوريا الشمالية. ولكنْ، إذا بدا أن الدفاعات الصاروخية الأمريكية، قد صممت على النحو الذي يبطل قدرات الردع النووي الصيني، ويثير قلق روسيا، إزاء ما يتعلق بتوازن طرفي المعادلة الهجومية - الدفاعية، فإن هذه الدفاعات، ستوجد من المشكلات أكثر مما تحسمه منها. وفي عام 2002، كانت إدارة بوش، قد أعلنت خططاً لنشر أول عشرة صواريخ اعتراضية دفاعية؛ للتعامل إزاء هجوم محتمل من كوريا الشمالية، وفي عام 2005، طلبت الإدارة أربعين صاروخاً اعتراضياً؛ لنشرها في ألاسكا وكاليفورنيا، وفي كانون الثاني/ يناير من عام 2007، عرضت إدارة بوش، خططاً لنشر عشرة صواريخ اعتراضية أخرى بعيدة المدى في بولندا، إلى جانب محطة رادار جديدة في جمهورية التشيك؛ وكان السبب المعلن لهذا القرار، وهو الذي جاء بعد مشاورات قصيرة مسبقة مع الكونجرس وحلف الناتو وروسيا، هو اعتراض أي صواريخ تطلق من إيران. وقد اقترح الكرملين - في رده على ذلك - نصب دفاعات صاروخية على مقربة من الحدود الإيرانية، وهو الاقتراح الذي استقبلته إدارة بوش، بفتور واضح.

ولعل الأسباب المعلنة التي طرحتها الإدارة؛ لنشر أكثر من خمسين صاروخاً اعتراضياً؛ ربما يدخل في عداد التدابير الاحترازية فقط. ولكنه - مع ذلك - يعد ثمناً باهظاً إضافياً يُدفع؛ لدرء خطر يدخل وقوعه في عداد الاحتمالات البعيدة. فإذا كانت إيران، أو

كوريا الشمالية، ستقدمان على شن هجوم بصواريخ بعيدة المدى، فإن أمريكا، ستصب عليهما جام غضبها من دون جدال أو اعتراض من أحد. أضف إلى ذلك، أن كلا البلدين، يمتلك أساليب ووسائل وطرائق لاستخدام أيسر، وأسهل نكراناً، لمهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية وقواتها وأصدقائها وحلفائها.[71]

والسبب الآخر الذي يساق لنشر خمسين أو أكثر من الصواريخ الاعتراضية، هو تطبيق استراتيجية "الحد من الأضرار"؛ حالَ أن تبادلت ضربات نووية، هي والصين وروسيا؛ وهذا ذاته تهديد بعيد الاحتمال؛ ولكنْ، يبقى التفوق مهماً بالنسبة إلى أولئك الذين يؤمنون بقدرات ردع رفيعة المستوى.

وكما كتب بول نيتز، في عهد إدارة آيزنهاور، فإن «المنتصر سيكون قادراً على إملاء أوامره على الخاسر، وما على الخاسر إلا السمع والطاعة، وإلا فسيواجه الفوضى الشاملة أو الإبادة»، وكتب أيضاً، يقول: إنه كلما اتسع هامش التفوق «تضاءلت احتمالات نشوب حرب نووية. وكلما كبر هذا الهامش تضاعفت فرصنا في التيقن من أن حرباً كهذه، إن كانت ستقع حقاً، فإنها ستخاض بصورة عقلانية، مع الإبقاء على الدمار الناجم عند أدنى مستوى ممكن».[72] ومن وجهة نظر نيتز، فـ«لا شك في توافر الرغبة في امتلاك القدرات التي تكفل الفوز في الحرب، إن تيسر ذلك».[73]

وبرغم تغير وجهة نظر نيتز، فإن "دليل العمل" القديم الذي وضعه، لم يُلقَ جانباً بعد تفكك الاتحاد السوفييتي؛ أي ليس بعد أن تجلت أخيراً بوضوح أهمية قدرات الردع العالية الجودة، والقدرة على "الحد من الأضرار". وقد سمح انتهاء الحرب الباردة لواشنطن، بالاحتفاظ بقواتها الهجومية النووية المتفوقة؛ فصار بالإمكان الآن، دمجها بالدفاعات الصاروخية الوطنية، بأعداد يفترض أن تكون كافية؛ لضمان الردع وتحقيق الانتصار.

وهناك أسباب عدة؛ تدعو إلى نشر الدفاعات الصاروخية؛ ولكن الأسباب الأكثر منطقية لنشر 50 منظومة اعتراض طويلة المدى، ترتبط بروسيا والصين، أكثر من

ارتباطها بكوريا الشمالية وإيران. وبدلاً من أن تسعى لإقامة دفاعات صاروخية تُدمج ضمن خطط الحرب النووية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية؛ إن كانت تريد الحصول على "بوليصة تأمين" ضد البرامج الصاروخية الكورية الشمالية والإيرانية، فإن الصواريخ الاعتراضية، سيتم نشرها بشكل رئيسي في المناطق التي تقام فيها البرامج الصاروخية التي تشكل تهديداً خطيراً. ومن الممكن أيضاً، إنشاء مشروعات تعاونية للدفاعات الصاروخية ضد إيران، بين واشنطن وموسكو؛ غير أن الكرملين، لا يجوز أن يعطى صلاحية النقض، إزاء ما يتعلق بنشر هذه الدفاعات. ومن الممكن - أيضاً - تقليص الخطط الخاصة بنشر الصواريخ الاعتراضية على الأراضي الأمريكية.

البرامج التعاونية للحد من التهديدات: العنصر الخامس

إن إيجاد ممر آمن في العصر النووي الثاني، يتطلب العودة إلى المبادئ الأساسية، والتكيف مع الأوضاع الجديدة بشكل إبداعي. وهذه المبادئ الممثلة بالاحتواء، والردع، والقوة العسكرية، والجهود الدبلوماسية الفعّالة، قد خدمت مصالح أمريكا، على أفضل وجه، ويمكنها أن تفعل ذلك مرة أخرى. وهناك حاجة إلى التكيف بشكل خلاق؛ وفقاً للتطورات المستجدة، عند التحول من مبدأ مراقبة الأسلحة إلى الجهود التعاونية؛ للحد من التهديدات. ولعل العملية الحسابية المثلى للتعامل والأخطار النووية المعقدة، ماتزال هي "الجمع"، لا "الطرح"، والعناصر الرئيسية الخمسة جميعاً، مطلوبة لوضع استراتيجية شاملة؛ لتعزيز نشاطات حظر الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وتقوية المعايير والقواعد النافذة، وبناء ما يعرف بـ "تحالفات الإرادة الموحدة"، وفرض العزلة على الدول المثيرة للمشكلات.

وليست فكرة مراقبة الأسلحة، إلا أحد نتاجات العصر النووي الأول؛ وقد لعبت دوراً جوهرياً في عكس مسار الانتشار العمودي للأسلحة، وفي إرساء أسس نظام عالمي؛ لمنع الانتشار الأفقي للأسلحة النووية. ولقد كانت الدولة، هي المحور الرئيس الذي تدور حوله جهود مراقبة الأسلحة، وما من دولة اكتسبت أهمية كبرى، أكثر من

تلك التي اكتسبتها دولة الاتحاد السوفييتي. وقد قللت البرامج التعاونية؛ للحد من التهديدات، من أهمية نشاطات مراقبة الأسلحة؛ لأن المشكلات الجديدة المرتبطة بالانتشار والإرهاب النوويين، لم تكن تدور في فلك الدولة، كما أن معاهدات مراقبة الأسلحة، تشكل ركناً جوهرياً من أركان العصر النووي الأول؛ لأن ممارسات الحد من أسلحة التدمير الشامل وتقليصِها، شكّلت ظاهرة جديدة جداً؛ ومن العناصر التي ظلت تجسد عناصر جوهرية؛ لمنع تعاظم الأخطار النووية: المعاهدات التي أبرمت في مرحلة الحرب الباردة، وأرست معايير لحظر انتشار الأسلحة النووية، ووطدت أعراف التعاون وبناه، وأجازت إجراءات عمليات تفتيشية مفاجئة لمراقبة المتطفلين. ولكن المعاهدات الثنائية التي عقدت في مرحلة الحرب الباردة ذاتها، فرضت قدراً أقل من الأعباء والالتزامات، كما أن تفاوت موازين القوى في العصر النووي الثاني، زاد صعوبة التفاوض بشأن إبرام معاهدات ذات تعقيد أشد.

إن الاتفاقيات التعاونية، الأكثر مرونة وتحرراً من الضوابط الرسمية، وهي الرامية إلى تقليل التهديدات، أصبح لها دور مركزي الآن؛ لأن التحديات التي يثيرها انتشار الأسلحة وشيوع ظاهرة التطرف، صارت تتزايد بشكل سريع أكثر من وتيرة التفاوض بشأن المعاهدات ذات الصلة بذلك، وتعديلاتها. ولكن هذا لا يقيم ثنائية "أما/ أو"؛ لأن الممارسات المرنة لتقليل التهديدات بشكل تعاوني، تحقق نجاحاً أكبر، عندما تتخذ من الاتفاقات الرسمية السابقة، منطلقاً لنشاطاتها، وتجعل منها عنصراً مكملاً لها. وبعد الانتقال المفاجئ من أول العصرين النوويين إلى ثانيهما، تحولت مختبرات الأسلحة النووية الأمريكية، إلى مراكز رئيسية لإقامة البرامج التعاونية للحد من التهديدات؛ فقامت بتأسيس شراكات جديدة، مع نظيراتها الروسية؛ لتأمين الحماية لمستودعات الأسلحة النووية المنتشرة بغير نظام أو اتساق في كل أرجاء الاتحاد السوفييتي السابق؛ وسرعان ما حُوِّل أهم منتجات هذه المختبرات الأمريكية من تصميمات القنابل السرية "للغاية"، إلى تقنيات معلنة قابلة للتحويل؛ وتستهدف تحسين المتطلبات والشروط الأمنية في المواقع الحساسة، وتسهيل عمليات النقل الآمن إلى مواقع التخزين المركزية؛ حيث يمكن تأمين

حماية مثلى للأسلحة النووية. وتُركز الجهود اللاحقة لهذه البرامج، على تعقب تحركات المواد الخطيرة، عبر الحدود والموانئ.

ولكن أيام العصر الذهبي تلك، ولت؛ إذ تحولت هذه البرامج إلى أجهزة بيروقراطية تتحرك بخطى متثاقلة، وتدهورت في الوقت عينه، العلاقات الأمريكية - الروسية، عندما صار الكرملين، يسعى لبسط نفوذه على المناطق المحيطية الخارجية لروسيا، بينما تزايدت مخاوفه حيال الأهداف الاستراتيجية لإدارة بوش. وبرغم الاتساع المستمر في مناطق أخرى لنشاطات البرامج التعاونية للحد من التهديدات، فإن هذه الجهود؛ إن كانت ستنهار؛ حيث استهلت، فإن المشروع برمته، سيناله الضعف والتداعي في جوهره.

وفي وقت من الأوقات، كانت المفاهيم والمبادئ الرئيسية للممر الآمن خلال العصر النووي الأول - وهي: الردع، والاحتواء، والجهود الدبلوماسية، والقوة العسكرية، ومراقبة الأسلحة - موضع شكوك عميقة. غير أن المشككين، كانوا على خطأ؛ فبعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، لم يؤخذ دور الردع، والاحتواء، والجهود الدبلوماسية، ومراقبة الأسلحة، في الحسبان كثيراً، عند التعامل والدول المثيرة للمشكلات، والحكمة تكتسب عادة بالتأمل في المواقف والتجارب القاسية. كما أن عوامل: الردع، والاحتواء، والجهود الدبلوماسية، وهي التي تم تجاهلها تماماً من إدارة بوش، في التعامل بينها وبين صدّام حسين، بدا أنها استعادت قيمتها، عند معالجة مسألة كوريا الشمالية؛ وقد تثبت جدارتها - أيضاً - عند التعامل والموضوع الأصعب، وهو القضية الإيرانية.

وهناك شكوك كبيرة، مافتئت تحوم حول فوائد البرامج التعاونية للحد من التهديدات؛ ولأسباب وجيهة: فإن هناك أعمالاً كثيرة يجب إتمامها، وليس هناك إحساس كافٍ بالعجالة؛ للتحرك بشكل أسرع؛ لإنجاز هذه الأعمال. ومع ذلك، فماتزال هناك فرص وآفاق مهمة أمام هذه البرامج؛ نظراً إلى أن جميع القوى الكبرى، ستواجه في العصر النووي الثاني، العدوين نفسيهما: الإرهاب النووي، وزوال النظام العالمي لحظر انتشار

الأسلحة النووية، أو وقف العمل به؛ ومن ثم، فإن هناك أرضية مشتركة لفعل أكبر من ذي قبل، تدعو القوى الكبرى إلى الانخراط في جهد تعاوني؛ للحد من التهديدات.

وبرغم الإقرار بأن الأسس التي يقوم عليها هذا النظام و"جدرانه الحاملة"، بحاجة إلى الترميم، فإن المبنى مايزال منتصباً، ويمكن تقويته. والحقيقة أنه لا وجود لخيار آخر؛ ففي حال فقدت جدران المبنى كل قابليتها التحملية، أو بعضها، فإن كثيراً من الدول، سيسعى جاهداً لامتلاك "القنبلة"، أو أن سيكون قاب قوسين أو أدنى من ذلك. ولسوف تنشط جميع القوى المحركة لانتشار الأسلحة النووية، أو بعضها؛ وربما ستزداد احتمالات تنفيذ عمليات إرهاب نووي، فيصبح من الصعب كثيراً، ضمان السلامة والأمن أمام هذا الحشد الكبير، ممن امتلكوا الأسلحة النووية.

إن أهمية "أعمال البناء" التي شهدها العصر النووي الأول، يمكن فهمها على أفضل وجه، عبر تخيل عالمنا هذا، من غير معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وإذا كانت هذه المعاهدة ستؤول إلى الانهيار، أو تصبح غير ذات جدوى، فإن من الصعب جداً، إقامة مبنى آخر متين الأسس ليحل محلها؛ فالأمم التي تمتلك القنبلة النووية، وتلك التي لم تسعَ لامتلاكها، لا يرجح لها الدخول في مفاوضات؛ تستهدف إبرام ميثاق بديل، يضم قواعد جديدة للتعاون النووي؛ وفي حال سببت أفعال واشنطن، وتصرفاتها إفراغ المعاهدة من محتواها، فإن الزعامة الأمريكية، سينظر إليها بعين الشك، إزاء أي "مشروع بناء" جديد.

ومايزال المستقبل يخبئ كثيراً من المشكلات، ولكن التفاوض حول إبرام المعاهدات خلال العصر النووي الأول، كان أصعب بكثير من أن نضع موضع التطبيق بشكل تعاوني في العصر النووي الثاني، مبادرات للحد من التهديدات. صحيح أن هناك كثيراً مما يجب إنجازه، ولكنْ، ليس هناك أسرار لتحقيق النجاح؛ فالأساليب والتقنيات التي يمكن أن تؤدي إليه، يمكن توفيرها بسهولة ويسر. ومن خلال ما يبذل من جهود، بالترادف والاحتواء، والردع، وتوظيف القوة العسكرية، والجهود الدبلوماسية

النشيطة، فإن المبادرات التعاونية للحد من التهديدات، يمكن أن تؤمن ممراً آمناً، خلال العصر النووي الثاني.

الأمن المتناقض

لقد أمكن حتى الآن، التحكم في المخاطر النووية، المعروفة منها والجديدة. وفي العصر النووي الأول، سادت رؤيتان رئيسيتان متناقضتان: الأولى مُثلت بـ "المفارقة الكبرى" التي أطلقها ونستون تشرشل؛ تعبيراً عن أمل أكثر منه قناعة، وهي القائلة: إن «الأمن سيكون الطفل القوي للإرهاب، والبقاء هو الأخ التوأم للإبادة»، في حقبة الحرب الباردة،[74] أما الثانية فهي "الحقيقة المتناقضة" التي عرضها هنري كيسنجر، عام 1960، بقوله: إن «قدراً من الأمن يكمن في الأرقام».[75] وقد وقف هذان التناقضان التوأمان، وراء توجه القوى العظمى لبناء ترسانات هائلة، كما أن توافر مزيد من "الأمن" النووي، زاد هذين التناقضين حدة، بطرائق عدة؛ فطوال عقود، كان هناك آلاف الأسلحة النووية جاهزة للإطلاق، ولكن أياً منها لم يستخدم في ساحة حرب فعلية.

وقد يصاغ تناقض آخر للتعامل والهواجس الشائعة على نطاق واسع، بشأن الإرهاب النووي في العصر النووي الثاني. وفي الإمكان تصور عدد لا حصر له من الأعمال الإرهابية النووية، ولكن أولها لما يحدث بعد. ولعل إحدى وسائل الحماية منه – حتى الآن – أن أخطر هذه الأعمال يتطلب توفيراً أصعب للإمكانات والقدرات؛ فإنتاج سلاح نووي واحد – بافتراض عدم شراء قنبلة سليمة صالحة للاستخدام من السوق السوداء – يتطلب تعاوناً واسعاً بين أطراف كثيرين، وتوافر مجموعة من المهارات المتنوعة، ثم إن الخلايا الإرهابية تعمل تقليدياً، بشكل منعزل؛ لتكون أقل عرضة للمراقبة والافتضاح؛ وإذا كشف أمرها أو تم اختراقها، فهي لن تفضح أمر غيرها من الخلايا الإرهابية. ومع أن هذه الممارسات، تجعل من الصعب على الوكالات الاستخبارية وأجهزة فرض القانون، كشف ما يحاك من خطط سرية، فإنها – أيضاً – تضاعف على الجماعات

المتشددة مصاعب بناء قنابل نووية. ومن المؤكد أن امتلاك المواد والمعدات التي تدخل في صناعة القنابل "القذرة"، بات ممكناً بشكل غير مشروع؛ ولكن هذه المواد والمعدات؛ تسبب إحداث أضرار أقل بكثير، من تلك التي تحدثها عمليات إرهابية تُستخدم فيها كميات هائلة من المتفجرات التقليدية؛ ولعل هذا هو السبب الذي يدفع المنظمات المتطرفة، إلى عدم التفكير حتى اليوم، في استخدام قنابل "قذرة".

إن كثيراً من الجهود التي بذلت في الماضي؛ لضمان الأمن في غمرة المخاطر النووية، قد كاد ينقلب إلى كوارث في مناسبات عدة؛ فقد التهمت النيران طائرة قاصفة نووية، كانت في حالة إنذار، وهي في مهبط الطائرات، وسقطت أخرى وهي محملة بقنابل هيدروجينية؛ من دون أن يسبب ذلك انطلاق "سحابة" نووية، وكادت أسلحة نووية غير محروسة بشكل جيد، وكانت قد نشرت على الخطوط الأمامية للحرب الباردة، تُعرض للسرقة؛ وخلال الثورة الثقافية [في الصين]، وعند سقوط الاتحاد السوفييتي، ظلت الأسلحة النووية محاطة بحماية أمنية كافية. وتُكرر الأخطاء البشرية، والتقديرات المغلوطة، في خضم أزمات بالغة الحدة؛ فخلال أزمة الصواريخ الكوبية، اعتقد مسؤولون أمريكيون، بأن لا وجود لأسلحة نووية سوفييتية وقتئذٍ، ولكنهم كانوا على خطأ في اعتقادهم ذاك. وافترض منظرو الردع الأمريكيون الاستراتيجيون، أن منظومة "يوم القيامة"، وهي التي كان جهاز "اليد الخفية" السوفييتي، سيستخدمها في عملية انتقامية نووية، لم تكن جزءاً من النظام السوفييتي، ولكنهم أخطأوا مرة أخرى. ودأب مجتمع المخابرات الأمريكي، على إصدار تقديرات مبالغ فيها للتهديد السوفييتي، في إطار قراءاته الخاطئة لقدرات الاتحاد السوفييتي، في خلال منعطفات حاسمة رئيسية. ولم يتم نسيان الدروس والعبر المتعلقة بالأمن النووي، إلا ليعاد تعلمها ثانية؛ فلقد كان "للقنبلة" آلاف الحراس، ولكنهم لم يخضعوا جميعاً للاختبارات الأمنية الشخصية؛ لإثبات جدارتهم بالثقة. ومع ذلك، فإن بقاء الإنسان عرضة لارتكاب الأخطاء؛ لم يسفر عن أسوأ العواقب المحتملة. ولعل أحداثاً ووقائع مماثلة، يمكن أن تُكرر في العصر النووي الثاني، ولكن "قانون مورفي"، لما يطبق كاملاً حتى الآن.

وغالباً ما انتصرت ردات الأفعال البشرية الفطرية، على خطط الحرب النووية؛ ففي غمرة أزمة الصواريخ الكوبية، نجد أن الرئيس كينيدي، ورئيس الوزراء خروتشوف، وفاسيلي ألكسندروفيتش أركيبوف – وهو الضابط الوحيد على متن الغواصة B59-، الذي حال دون استخدام الطوربيد المجهز برأس نووي، عندما كان جاهزاً للإطلاق – كانوا جميعاً في طريقهم إلى الجحيم، ولكنهم عادوا أدراجهم؛ وهكذا، فإن خطط الحرب النووية، قد افترضت – أيضاً – ركون الإنسان إلى العقلانية وقدرته على التحكم في أفعاله. وأقل ما يمكن قوله عن تلك التدابير والخطوات، أنها كانت ذات طابع بطولي. ولعل خير من خبَر ذلك، كينيدي وخروتشوف وأركيبوف، وهم الذين مثلوا قمة سلسلة منظومة القيادة والسيطرة، والحلقة الوحيدة فيها التي كان يمكن أن تُحطم تحت وطأة تلك الضغوط العنيفة.

إن الغريزة الإنسانية، وهي التي تدعو البشر إلى المسارعة لتوخي الأمن، بدلاً من عض أصابع الندم لاحقاً، طالما سعت للتوفيق بين غايات متقاطعة؛ فطلب الأمن؛ قد أفضى إلى الإفراط في الحذر؛ والإفراط في الحذر قاد إلى بناء ترسانات نووية ضخمة. ولقد ركب جورج بوش، وأركان حلقته الداخلية المقربين، أخطاراً كبرى، عندما قرروا غزو العراق؛ لمنع صدّام حسين من امتلاك أسلحة نووية، غير أن سعيهم لضمان الأمن، ولّد كثيراً من مشاعر الأسى والندم، وإذا كان العامل الإنساني، قد استثار "قانون مورفي"، فإنه أسهم أيضاً، في الحيلولة دون تفجر كثير من الأزمات الحادة بشكل "سحب نووية"؛ وإذا ما عاد الماضي؛ ليصبح فاتحة تمهد لأحداث لاحقة، فلنا أن نتوقع أزمات حادة كبرى، ترتبط بالإرهاب النووي، ولاسيما حالَ تخلف أداء البرامج التعاونية للحد من التهديدات.

التاريخ النووي، إذاً، حافل بالمفارقات، والمستقبل يخبئ المزيد منها؛ سواء ما هو مهلك منها أو ما هو غير ذلك. ومهما يكن من أمر، فإن الممر الآمن خلال العصر النووي الأول، كان قد تطلب الثبات والجلد، والطالع الحسن، واستيعاب الدروس من الأخطاء المرتكبة، والحكمة قبل كل شيء. ولا ريب في أن إيجاد ممر آمن، خلال العصر النووي الثاني، سيقتضي الاعتماد بشكل أكبر، على كل هذه العوامل.

الهوامش

تمهيد

1. تشير بيانات مجلس حماية الموارد الطبيعية، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكيـة والاتحـاد الـسوفييتي، قاما بتصنيع نحو 70000 و55000 سلاح نووي، على التوالي. انظر:

Robert S. Norris and Hans M. Kristensen, "Global Nuclear Stockpiles, 1945–2006," *Bulletin of the Atomic Scientists* 62(4) (July–August 2006): 64–66 (available at http://www.thebulletin.org/article_nn.php?art_ofn=ja06norris).

2. وفقاً لقيمة الدولار الثابتة عام 1996. انظر:

Stephen I. Schwartz, ed., *Atomic Audit: The Costs and Consequences of U.S. Nuclear Weapons Since 1940* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1998), 3.

3. انظر:

Dan Morgan, "House Passes Massive Farm Bill," *Washington Post*, July 28, 2007 (available at http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/07/27/AR2007072700350.html?wpisrc=newsletter).

4. انظر:

Amy Belasco, Congressional Research Service, *The Cost of Iraq, Afghanistan, and Other Global War on Terror Operations Since 9/11*, Federation of American Scientists, March 14, 2007, 3 (available at http://www.fas.org/sgp/crs/natsec/RL33110. pdf).

5. انظر: Norris and Kristensen, "Global Nuclear Stockpiles," 64–66.

6. انظر:

Henry L. Stimson, "The Challenge to Americans," *Foreign Affairs* 26(1) (October 1947): 9.

الفصل الأول

1. للاطلاع على تقويمات إيجابية لمبادرة أمن الانتشار النووي، انظر:

Andrew C. Winner, "The Proliferation Security Initiative: The New Face of Interdiction," *Washington Quarterly* 28(2) (spring 2005): 129–143; and Commander Joel A. Doolin,

"The Proliferation Security Initiative: Cornerstone of a New International Norm," *Naval War College Review* 59(2) (spring 2006): 29–57. For a rebuttal, see Mark J. Valencia, "Is The PSI Really the Cornerstone of a New International Norm?" *Naval War College Review* 59(4) (autumn 2006): 122–130. Also see James A. Russell, "Peering into the Abyss: Non-State Actors and the 2016 Proliferation Environment," *Nonproliferation Review* 13(3) (November 2006): 645–657.

2. انظر:

United Nations Security Council, "Security Council Decides All States Shall Act to Prevent Proliferation of Mass Destruction Weapons: Resolution 1540 (2004), Adopted Unanimously, Focuses Attention on Non-State Actors," available at http://www.un.org/News/Press/docs/2004/sc8076.doc.htm.

3. انظر:

Arms Control Association, "International Code of Conduct Against Ballistic Missile Proliferation," available at http://www.armscontrol.org/documents/icoc.asp.

4. انظر:

The White House, Office of the Press Secretary, "Fact Sheet: The Global Initiative to Combat Nuclear Terrorism, July 15, 2006," available at http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/07/20060715-3.html.

الفصل الثاني

1. انظر:

Oliver M. Gale, "Post-Sputnik Washington from an Inside Office," *Cincinnati Historical Society Bulletin* 31 (winter 1973): 226. This wonderful quote was unearthed by Walter A. McDougall,... *The Heavens and the Earth: A Political History of the Space Age* (New York: Basic Books, 1985).

2. انظر:

For examples of apocalyptic warnings, see Fred Charles Iklé, *Annihilation from Within: The Ultimate Threat to Nations* (New York: Columbia University Press, 2006); and Graham Allison, *Nuclear Terrorism: The Ultimate Preventable Catastrophe* (New York: Times Books, 2004).

3. انظر:

Richard L. Armitage, "Remarks at Educational and Cultural Affairs Exchange Fair," Washington, D.C., November 18, 2003, available at http://www.state.gov/s/d/ former/armitage/remarks/26325.htm.

4. انظر:

Dean Acheson, *Present at the Creation: My Years in the State Department* (New York: Norton, 1970), 375.

5. انظر:

Walter Pincus and Dana Milbank, "Bush Reasserts Hussein–Al Qaeda Link," *Washington Post*, June 17, 2004 (available at http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A48970-2004Jun17.html).

6. انظر:

Colin L. Powell, "Remarks to the United Nations Security Council," New York, February 5, 2003, available at http://www.state.gov/secretary/former/powell/ remarks/ 2003/17300.htm.

7. انظر:

"Interview with Vice President Richard B. Cheney," *Rush Limbaugh Show*, April 5, 2007, available at http://www.rushlimbaugh.com/home/daily/site_040507/ content/01125106.guest.html.

8. انظر:

The White House, Office of the Press Secretary, "President Bush Discusses War on Terror in South Carolina," July 24, 2007, available at http://www.whitehouse.gov/ news/releases/2007/07/20070724-3.html.

9. انظر:

George Tenet, *At the Center of the Storm: My Years at the CIA* (New York: Harper Collins, 2007), 341.

10. انظر:

"Iraq, 9/11, Al Qaeda, and Weapons of Mass Destruction: What the Public Believes Now According to the Latest Harris Poll," Harris Poll 14, February 18, 2005, Harris Interactive, available at http://www.harrisinteractive.com/harris_poll/index.asp?PID =544.

11. انظر:

"Interview with Condoleezza Rice; Pataki Talks About 9-11; Graham, Shelby Discuss War on Terrorism," *Late Edition with Wolf Blitzer*, CNN, September 8, 2002, available at http://transcripts.cnn.com/TRANSCRIPTS/0209/08/le.00.html.

12. انظر:

The White House, Office of the Press Secretary, "President Bush Outlines Iraqi Threat," Cincinnati, Ohio, October 7, 2002, available at http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/10/20021007-8.html.

13. انظر:

Ron Suskind, *The One Percent Doctrine: Deep Inside America's Pursuit of Its Enemies Since 9/11* (New York: Simon & Schuster, 2006), 62.

14. انظر:

"Interview with Vice President Dick Cheney," *Meet the Press*, NBC, March 16, 2003, available at http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/bush/cheneymeetthepress.htm.

15. انظر:

See Richard A. Clarke, *Against All Enemies: Inside America's War on Terror* (New York: Free Press, 2004), 264–265.

16. انظر: Allison, *Nuclear Terrorism*, 203.

17. انظر:

Richard G. Lugar, *The Lugar Survey on Proliferation Threats and Responses*, June 2005, available at http://lugar.senate.gov/reports/NPSurvey.pdf.

18. انظر:

William J. Perry, Ashton B. Carter, and Michael M. May, "After the Bomb," *New York Times*, June 12, 2007 (available at http://www.nytimes.com/2007/06/12/opinion/12carter.html); Sam Nunn, "Statement on Nuclear Weapons Policy," House Committee on Foreign Affairs, May 10, 2007, 2, available at http://www.internationalrelations.house.gov/110/nun051007.htm.

19. انظر:

Matthew Brzezinski, *Red Moon Rising: Sputnik and the Hidden Rivalries That Ignited the Space Age* (New York: Henry Holt, 2007), 182.

20. انظر:

John Mueller, *Overblown: How Politicians and the Terrorism Industry Inflate National Security Threats, and Why We Believe Them* (New York: Free Press, 2006), 2, 34, 142. Also see William M. Arkin, "The Continuing Misuses of Fear," *Bulletin of the Atomic Scientists* 62(5) (September–October 2006): 42–45.

.21 انظر:

Zbigniew Brzezinski, "Terrorized by 'War on Terror': How a Three-Word Mantra Has Undermined America," *Washington Post*, March 25, 2007 (available at http://www.washingtonpost.com/wpdyn/content/article/2007/03/23/AR2007032301613.html).This argument is elaborated in Zbigniew Brzezinski, *Second Chance: Three Presidents and the Crisis of American Superpower* (New York: Basic Books, 2007).

.22 انظر:

Director of National Intelligence, "Unclassified Report to Congress on the Acquisition of Technology Relating to Weapons of Mass Destruction and Advanced Conventional Munitions: 1 January–31 December 2004," available at http://dni.gov/ reports/2004_unclass_report_to_NIC_DO_16Nov04.pdf; and U.S. Department of State Department, *International Narcotics Control Strategy Report*, v. 2, *Money Laundering and Financial Crimes*, prepared by the Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, March 2007, available at http://www.state.gov/documents/ organization/81447 .pdf.

.23 انظر:

Strobe Talbott, *The Master of the Game: Paul Nitze and the Nuclear Peace* (New York: Knopf, 1988), 15.

.24 انظر:

Sheldon M. Stern, *The Week the World Stood Still: Inside the Secret Cuban Missile Crisis* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2005); Ernest R. May and Philip D. Zelikow (eds.), *The Kennedy Tapes: Inside the White House During the Cuban Missile Crisis* (Cambridge, MA: Belknap Press, 1997); and Raymond L. Garthoff, *Reflections on the Cuban Missile Crisis* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1989).

.25 انظر:

National Security Council, *NSC 68: United States Objectives and Programs for National Security*, Federation of American Scientists, available at http://www.fas.org/irp/offdocs/nsc-hst/nsc-68.htm. For more on NSC 68, see, for example, Ernest R. May, *American Cold War Strategy: Interpreting NSC 68* (New York: Bedford Books in American History, 1993); and S. Nelson Drew (ed.), *NSC-68: Forging the Strategy of Containment* (Washington, DC: National Defense University, 1994).

.26 انظر:

The Gaither Committee report can be accessed at http://www.gwu.edu/ ~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB139/nitze02.pdf: Security Resources Panel of the Science Advisory

Committee, *Deterrence and Survival in the Nuclear Age*, National Security Archive, George Washington University, November 7, 1957. For more on the Gaither Committee, see, for example, David L. Snead, *The Gaither Committee, Eisenhower, and the Cold War* (Columbus: Ohio State University Press, 1999); and Peter J. Roman, *Eisenhower and the Missile Gap* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1995).

27. كانت كلمات آيزنهاور، تحديداً كما يأتي: «في المجالس الحكومية، يجب أن نكون حذرين من أن يكتسب المجمع العسكري – الصناعي، نفوذاً غير مسوغ، سواء أسعى لذلك أم لم يسعَ. واحتمالات تعاظم نفوذ قوة ما، في غير مكانها الصحيح، وعلى نحو ينذر بكارثة، أمر قائم بالفعل، ولسوف يبقى كذلك». انظر:

Dwight D. Eisenhower, "Farewell Address," Eisenhower Center, January 17, 1961, available at http://www.eisenhower.archives.gov/speeches/farewell_address.html

28. انظر:

National Resources Defense Council, "Table of Global Nuclear Weapons Stockpiles, 1945–2002," November 25, 2002, available at http://www.nrdc.org/nuclear/nudb/datab 19.asp.

29. انظر:

Chalmers M. Roberts, "Enormous Arms Outlay Is Held Vital to Survival: U.S. in Gravest Danger, Gaither Report Holds," *Washington Post*, December 20, 1957.

30. انظر:

NIE 11-8-59, "Soviet Capabilities for Strategic Attack Through Mid-1964," in Donald P. Steury (ed.), *Intentions and Capabilities: Estimates on Soviet Strategic Forces, 1950–1983* (Washington, DC: Center for the Study of Intelligence, 1996), 73.

31. انظر:

"The National Intelligence Estimates A-B Team Episode Concerning Soviet Strategic Capability and Objectives," Report of the Senate Select Committee on Intelligence, Subcommittee on Collection, Production, and Quality, United States Senate, Together with Separate Views, 95th Congress, 2nd session, February 16, 1978, 4, accessible at http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/afp/Team%20B.htm.

32. انظر:

Central Intelligence Agency, "Intelligence Community Experiment in Competitive Analysis: Soviet Strategic Objectives an Alternate View (Report of Team 'B')," December 1976, accessible at http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB139/

nitze10.pdf. Also see Richard B. Pipes, "Team B: The Reality Behind the Myth," *Commentary* 82 (October 1986): 25–40. For a book-length critique of the Team B exercise, see Anne Hessing Cahn, *Killing Detente: The Right Attacks the CIA* (University Park: Pennsylvania State University Press, 1998).

33. انظر:

Bernard Gwertzman, "Kissinger Says Idea of Supremacy Makes No Sense in a Nuclear Age," *New York Times*, January 11, 1977.

34. انظر:

William Beecher, "High-Level Study Says CIA Understates Extent of Soviet Threat," *Boston Globe*, December 17, 1976.

35. انظر:

For a book-length assessment of the Committee on the Present Danger and its antecedents, see Jerry W. Sanders, *Peddlers of Crisis: The Committee on the Present Danger and the Politics of Containment* (Cambridge, MA: South End Press, 1983).

36. انظر:

David Binder, "Group Warns on Soviet Expansion," *New York Times*, April 4,1977.

37. انظر:

Defense Intelligence Agency, *Soviet Military Power, 1983*, ch. 2, "Strategic Forces," Federation of American Scientists, available at http://www.fas.org/irp/dia/product/smp_index.htm.

38. انظر:

Director of Central Intelligence, "Soviet Capabilities for Strategic Nuclear Conflict, 1982–92 (NIE 11-3/8-82), Volume I: Key Judgments and Summary," February 15, 1983, in Donald P. Steury (compiler), *(Declassified) Estimates on Soviet Military Power, 1954 to 1984: A Selection* (Washington, DC: Center for the Study of Intelligence, Central Intelligence Agency, 1994), 5.

39. انظر:

Director of Central Intelligence, "Soviet Capabilities for Strategic Nuclear Conflict," 5.

40. انظر:

Director of Central Intelligence, "Soviet Capabilities for Strategic Nuclear Conflict," 29.

41. يورد بنجامين بي. فيشر، عرضاً متوازناً للمخاوف من الحـرب ولأداء مجتمـع المخـابرات الأمريكـي خلال هذه الفترة، في:

Benjamin B. Fischer, *A Cold War Conundrum: 1983 Cold War Scare* (Washington, DC: Center for the Study of Intelligence, Central Intelligence Agency, 1997).

42. انظر:

Christopher Andrew and Oleg Gordievsky, *KGB: The Inside Story of Its Foreign Operations from Lenin to Gorbachev* (London: Hodder and Stoughton, 1990), 70.

43. كان لورنس كي. جيرشوين، وهو الذي شارك في إعداد تقرير قدرات العراق، أحد أبرز المـشاركين في كتابـة تقريـر التقـديرات الخاصـة بالاتحـاد الـسوفييتي الأشـد إثـارة للقلـق؛ وللاطـلاع عـلى الاستنتاجات التي رفعت عنها السرية، وهي الخاصة بتقديرات فترة ما قبل الحرب، انظر:

Central Intelligence Agency, *Iraq's Continuing Programs for Weapons of Mass Destruction*, NIE 2002-16HC, October 2002, Federation of American Scientists, available at http://www.fas.org/irp/cia/product/iraqwmd-nie.pdf.

44. انظر:

The White House, National Security Council, *The National Security Strategy of the United States of America*, The White House, September 2002, available at http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.pdf.

الفصل الثالث

1. انظر:

Robert S. Norris and Hans M. Kristensen, "Global Nuclear Stockpiles, 1945– 2006," *Bulletin of the Atomic Scientists* 62(4) (July–August 2006): 64–66 (data provided by the Natural Resources Defense Council).

2. انظر:

Michael Krepon, *Strategic Stalemate: Nuclear Weapons and Arms Control in American Politics* (New York: St. Martin's Press, 1984).

3. انظر:

McGeorge Bundy, *Danger and Survival: Choices About the Bomb in the First Fifty Years* (New York: Random House, 1988).

4. انظر على سبيل المثال:

Sherry Sontag, Christopher Drew, and Annette Lawrence Drew, *Blind Man's Bluff: The Untold Story of American Submarine Espionage* (New York: Public Affairs, 1998); and Seymour Hersh, *The Target Is Destroyed* (New York: Random House, 1986). Hans Kristensen has documented "Chrome Dome" B-52 missions carrying nuclear weapons over the Arctic. See Hans Kristensen, "The Airborne Alert Program over Greenland," Nuclear Information Project, available at http://www.nukestrat.com/dk/alert.htm. For more on the U.S. Army's early embrace of tactical nuclear weapons, see A. J. Bacevich, *The Pentomic Era: The U.S. Army Between Korea and Vietnam* (Washington, DC: National Defense University Press, 1986); and John J. Midgley Jr., *Deadly Illusions: Army Policy for the Nuclear Battlefield* (Boulder, CO: Westview Press, 1986).

5. نشر البنتاجون، تقريراً موجزاً عن الجوانب المهمة لطرائق معالجة بعض الحوادث النووية. انظر:

Department of Defense, *Narrative Summaries of Accidents Involving U.S. Nuclear Weapons 1950–1980*, May 1981, available at: http://www.dod.mil/pubs/foi/reading_room/635.pdf. For more on close calls, see Scott D. Sagan, *The Limits of Safety: Organizations, Accidents, and Nuclear Weapons* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993), 156–203; Defense Nuclear Agency, *Project Crested Ice: USAF B-52Accident at Thule, Greenland*, Washington, DC, 1968, available at http://handle.dtic.mil/100.2/ADA283578; Andrew Hudgins, "A Sense of Service," *Washington Post Magazine*, January 2, 2000, W12; and Jaya Tiwari and Cleve J. Gray, *U.S. Nuclear Weapons Accidents*, Center for Defense Information, available at http://www.cdi.org/Issues/NukeAccidents/accidents.htm

6. مقابلة أجراها المؤلف مع الجنرال وليم بيرنز، بتاريخ 24 كانون الثاني/ يناير عام 2007. وقد شغل بيرنز، وهو الذي كان يحمل رتبة عقيد في ذلك الوقت، منصب قائد الموقع وقت الهجوم. وأصبح بعد ذلك، رئيساً لوكالة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح، تحت إدارة الرئيس جورج بوش الأب، وأسهم لاحقاً في إطلاق برامج نون - لوغار التعاونية للحد من التهديدات في روسيا؛ وللاطلاع على تقرير تفصيلي مثير للاهتمام عن هذا الحادث، انظر:

Andrew Cockburn and Leslie Cockburn, *One Point Safe* (New York: Anchor, 1997), 1–6. Stoughton, 1991).

7. انظر:

Oleg Gordievsky, *Next Stop Execution: The Autobiography of Oleg Gordievsky* (London: Macmillan, 1995); Christopher Andrew and Oleg Gorgievsky, *KGB: The Inside Story of Its Foreign Operations from Lenin to Gorbachev* (London: Hodder and Stoughton, 1990); and Christopher Andrew and Oleg Gordievsky, *Instructions from the Centre: Top Secret Files on KGB Foreign Operations, 1975–1985* (London: Hodder and Stoughton, 1991).

8. انظر:

Kevin Sullivan, "One Word from Nuclear War," *International Herald Tribune*, October 14, 2002. For more on the unheralded decision that prevented catastrophe, see William Burr and Thomas S. Blanton (eds.), *The Submarines of October: U.S. and Soviet Naval Encounters During the Cuban Missile Crisis*, National Security Archive, George Washington University, National Security Archive Electronic Briefing Book 75, October 31, 2002, available at http://www.gwu.edu/~ nsarchiv/NSAEBB/ NSAEBB75/index2.htm; and Vadim Orlov, "Recollections of Vadim Orlov (USSR Submarine B-59): We Will Sink Them All, But We Will Not Disgrace Our Navy," National Security Archive, George Washington University, available at http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB75/asw-II-16.pdf.

9. انظر:

Natural Resources Defense Council, "Table of Global Nuclear Weapons Stockpiles, 1945–2002," November 25, 2002, available at http://www.nrdc.org/nuclear/nudb/ datab19.asp; and Natural Resources Defense Council, "Table of Known Nuclear Tests Worldwide, 1945–1996," November 25, 2002, available at http://www.nrdc. org/nuclear/ nudb/datab15.asp.

10. انظر:

Michael Howard, "Reassurance and Deterrence: Western Defense in the 1980s," *Foreign Affairs* 61(2) (winter 1982–1983): 309–324.

11. انظر:

Thomas C. Schelling and Morton H. Halperin, *Strategy and Arms Control* (New York: Twentieth Century Fund, 1961), 1.

12. انظر:

Cited in Curtis E. LeMay, *America Is in Danger* (New York: Funk and Wagnalls, 1968), 275.

13. انظر:

13. Bernard Brodie (ed.), *The Absolute Weapon: Atomic Power and World Order* (New York: Harcourt, Brace, 1946), 76.

14. انظر:

Albert Einstein, "The Way Out," in Dexter Masters (ed.), *One World or None* (New York: McGraw-Hill, 1946), 76.

15. انظر: Brodie, *Absolute Weapon*, 23.

16. انظر:

Kai Bird and Martin J. Sherwin, *American Prometheus: The Triumph and Tragedy of J. Robert Oppenheimer* (New York: Vintage Books, 2005), 348.

17. انظر:

McGeorge Bundy, "The Missed Chance to Stop the H-Bomb," *New York Review of Books* 29(8) (May 13, 1982): 13–22. Also see Bundy's *Danger and Survival*, 197–236.

18. انظر:

Herbert York, *The Advisors: Oppenheimer, Teller, and the Superbomb* (San Francisco: W. H. Freeman, 1975).

19. انظر:

Henry Kissinger, *Nuclear Weapons and Foreign Policy* (New York: Harper & Row, 1957).

20. للاطلاع على عرض لكتاب كيسنجر، انظر:

William W. Kaufmann, "The Crisis in Military Affairs," *World Politics* 10(4) (July 1958): 579–603.

21. يعرف في الوقت الحاضر، باسم "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية".

22. انظر:

Hedley Bull, *The Control of the Arms Race: Disarmament and Arms Control in the Missile Age* (London: Institute for Strategic Studies, 1961), vii, 9, 11, 27, 29.

23. انظر:

Donald G. Brennan, "Setting and Goals of Arms Control," in Donald G. Brennan (ed.), *Arms Control, Disarmament, and National Security* (New York: George Braziller, 1961), 10, 30.

24. انظر:

Robert R. Bowie, "Basic Requirements of Arms Control," in Donald G. Brennan (ed.), *Arms Control, Disarmament, and National Security* (New York: George Braziller, 1961), 43.

25. انظر: Schelling and Halperin, *Strategy and Arms Control*, 1, 2, 4.

26. انظر: Schelling and Halperin, *Strategy and Arms Control*, 141–143.

27. انظر على سبيل المثال:

Glenn T. Seaborg with Benjamin S. Loeb, *Kennedy, Khrushchev, and the Test Ban* (Berkeley: University of California Press, 1981); and Robert A. Divine, *Blowing on the Wind: The Nuclear Test Ban Debate, 1954–1960* (New York: Oxford University Press, 1978).

28. رفعت السرية أخيراً، عن تقرير لجنة جيلباتريك، عام 1996؛ أي بعد 31 عاماً من كتابته. ويمكن الاطلاع عليه، في:

http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB1/nhch7_1.htm: *A Report to the President by the Committee on Nuclear Proliferation*, National Security Archive, George Washington University.

29. يعتقد أفنر كوهين، بأن إسرائيل، قد تمكنت من "ترقيع" قنبلتين، كان يمكنها إطلاقهما خلال حرب عام 1967. انظر:

Avner Cohen, *Israel and the Bomb* (New York: Columbia University Press, 1998), 237. Michael Karpin dates Israel's nuclear capability to the latter half of 1966. Michael Karpin, *The Bomb in the Basement: How Israel Went Nuclear and What That Means for the World* (New York: Simon & Schuster, 2006), 268.

30. كتب والدو ستومبف، وهو المدير التنفيذي لهيئة الطاقة الذرية لجنوب إفريقيا، التي تديرها الدولة، قائلاً: إن «دولة جنوب إفريقيا كانت بحلول شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1979، قد امتلكت قنبلة نووية واحدة باستخدام اليورانيوم العالي التخصيب، (بدرجة U-235)، بنسبة 80٪». انظر:

(Waldo Stumpf, "Birth and Death of the South African Nuclear Weapons Programme," presentation at the "50 Years After Hiroshima Conference," Castiglioncello, Italy, October 1995).

31. انظر:

George Perkovich, *India's Nuclear Bomb: The Impact on Global Proliferation* (Berkeley: University of California Press, 2002), 293. Also see Raj Chengappa, *Weapons of Peace* (New Delhi: Harper Collins, 2000), 333.

32. حدد كي. سوبراهامانيام، وهو أحد المحللين الاستراتيجيين الهنود الذين يحظون بتقدير عالٍ، فترة اكتمال التسلح، ضمن إطار زمني يقع ما بين عامي 1992 و1994. غير أن الهند كان في وسعها نشر أسلحة نووية بسيطة الصنع، أواخر ثمانينيات القرن الماضي، لو دعت إلى ذلك الضرورة القصوى. انظر:

Kargil Review Committee, *From Surprise to Reckoning: The Kargil Review Committee Report* (New Delhi: Sage, 2000), 206; and Perkovich, India's Nuclear Bomb, 293.

33. انظر:

Scott D. Sagan and Kenneth N. Waltz, *The Spread of Nuclear Weapons: A Debate Renewed* (New York: W. W. Norton, 2003), 6.

34. انظر:

J. Robert Oppenheimer, "Atomic Weapons and American Policy," *Foreign Affairs* 31(4) (July 1953): 529.

35. انظر:

Bruce Blair, *Strategic Command and Control: Redefining the Nuclear Threat* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1985); Peter Douglas Feaver, *Guarding the Guardians: Civilian Control of Nuclear Weapons in the United States* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1992); Bruce Blair, *The Logic of Accidental Nuclear War* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1993); and Sagan, *Limits of Safety*.

36. انظر:

Albert Carnesale, Paul Doty, Stanley Hoffmann, Samuel Huntington, Joseph Nye, Scott Sagan, and Derek Bok, *Living with Nuclear Weapons: A Report by the Harvard Nuclear Study Group* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1983).

37. يبدو أن قنبلة الجاذبية B-61، قد جاءت في المركز الثاني في هذا المجال، وبها لا يقل عن 5919 جزءاً.
انظر:

Stephen I. Schwartz (ed.), *U.S Nuclear Weapons Cost Study Project* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1998), available at http://www.brook.edu/fp/projects/nucwcost/b61.htm.

38. انظر:

See Hans M. Kristensen, Matthew G. McKinzie, and Robert S. Norris, "The Protection Paradox," *Bulletin of the Atomic Scientists* 60(2) (March–April 2004): 68–77(available at http://thebulletin.metapress.com/content/c520186p76821x57/fulltext.pdf).

39. انظر:

United States Atomic Energy Commission, General Advisory Committee, *General Advisory Committee's Majority and Minority Reports on Building the H-Bomb,*

October 30, 1949, available at http://www.pbs.org/wgbh/amex/bomb/filmmore/reference/primary/extractsofgeneral.html.

40. انظر: .See Bird and Sherwin, *American Prometheus*

41. انظر:

NSC 162/2, "Basic National Security Policy, October 20, 1953," in *Foreign Relations of the United States, 1952–1954* (Washington, DC: Government Printing Office, 1954), v. 2, 593.

42. جاء هذا الاقتباس وذلك الوصف، في كتاب ستروب تالبوت، وهو الذي يجمع فيه ما بين مذكراته وعرض مجريات المحادثات، وهو يحمل عنوان:

The Master of the Game: Paul Nitze and the Nuclear Peace (New York: Alfred A. Knopf, 1988), 37. Also see Paul Nitze's biography, *From Hiroshima to Glasnost: At the Center of Decision* (New York: Grove Weidenfeld, 1989).

43. انظر:

Paul H. Nitze, "Atoms, Strategy, and Policy," *Foreign Affairs* 35(2) (January 1956): 187–191.

44. انظر: ".Nitze, "Atoms, Strategy, and Policy

45. ربما كان المقصود بذلك، "عيباً" في الأسلحة النووية، أو أن الأهداف المتعددة، يمكن تغطيتها بواسطة تفجيرات منفردة مستقلة. انظر:

William Burr, "Looking Back: The Limits of Limited Nuclear War," *Arms Control Today* 36(1) (January–February 2006): 41–44.

46. قدم راسل، هذه الملاحظات، في أثناء جلسة مناقشات لمجلس الشيوخ بشأن الدفاعات الصاروخية، عقدت بتاريخ 2 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1968. انظر: *Congressional Record*, v. 114, .29,175

47. هذا الوصف مقتبس من:

Dean W. Kohlhoff, *Amchitka and the Bomb: Nuclear Testing in Alaska* (Seattle: University of Washington Press, 2002).

48. كان هذا أحد أسباب عدة، تقف وراء معارضة لي ماي، معاهدةَ حظر التجارب النووية المحدودة التي جاء بها الرئيس كينيدي عام 1963، وهي التي حالت دون القيام بالمزيد من التجارب في الجو. وقد "ابتلع" السيناتور جاكسون، تحفظاته وصوت لمصلحة المعاهدة، بعد أن ربطها بشروط تخول

استمرار اتخاذ تدابير اليقظة والحذر على شكل تجارب تُجرى تحت الأرض؛ وللاطلاع على الجوانب المميزة لأجوبة لي ماي - جاكسون، البارعة وحضور بديهته حول هذه القضية، انظر:

The United States Senate, Senate Armed Services Committee, *Military Aspects and Implications of Nuclear Test Ban Proposals and Related Matters: Hearing Before the Preparedness Investigating Subcommittee of the Committee on Armed Services*, 88th Congr., 1st sess., June 27, 1963, pt. 1, 366–367.

49. يحتل أنموذج مكبر لهذه الصورة، موقعاً بارزاً في متحف السلام التذكاري في هيروشيما.

50. انظر:

See Robert Scheer, *With Enough Shovels: Reagan, Bush, and Nuclear War* (New York: Random House, 1982), 18. Also see Kenneth D. Rose, *One Nation Underground: The Fallout Shelter in American Culture* (New York: New York University Press, 2001).

51. انظر:

Herman Kahn, *On Escalation, Metaphors, and Scenarios* (New York: Praeger, 1968), 4. Also see Herman Kahn, *Thinking the Unthinkable* (New York: Horizon Press, 1962).

52. انظر:

For the *New York Times* movie review of *Dr. Strangelove*, see Bosley Crowther, "Kubrick Film Presents Sellers in 3 Roles," *New York Times*, January 30, 1964 (available at http://www.nytimes.com/1964/01/30/movies/013064strangelove.html).

53. حول مداولات اللجنة التنفيذية، انظر:

The Cuban Missile Crisis, 1962: The 40th Anniversary, National Security Archive, George Washington University, available at http://www.gwu.edu/~nsarchiv/nsa/cuba_mis_cri/. See also Department of Defense, "Notes Taken from Transcripts of Meetings of the Joint Chiefs of Staff, October–November 1962, Dealing with the Cuban Missile Crisis," National Security Archive, George Washington University, available at http://www.gwu.edu/~nsarchiv/nsa/cuba_mis_cri/621000%20Notes%20Taken%20from%20Transcripts.pdf; also see Sheldon M. Stern, *The Week the World Stood Still: Inside The Secret Cuban Missile Crisis* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2005); Ernest R. May and Philip D. Zelikow (eds.), *The Kennedy Tapes: Inside the White House During the Cuban Missile Crisis* (Cambridge, MA: Belknap Press, 1997); and Raymond L. Garthoff, *Reflections on the Cuban Missile Crisis* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1989).

54. انظر:

Valery E. Yarynich, *C3: Nuclear Command, Control, Cooperation* (Washington, DC: Center for Defense Information, 2003), 144–159, 215–248.

55. ماتزال الخطط السوفييتية الخاصة بالحرب النووية، تحاط بالسرية، ولكن الوثائق التي نشرتها دوائر الأرشيف الألمانية الشرقية والتشيكية والبولندية، تقدم أدلة مهمة حول رؤية المخططين العسكريين السوفييت لمسألة "التحكم في وتيرة التصعيد". انظر؛ على سبيل المثال:

Parallel History Project on NATO and the Warsaw Pact, "Plan of the Easterners' First Massive Nuclear Strike, June 1965," November 2001, available at: http://se2.isn.ch/serviceengine/FileContent?serviceID=PHP&fileid=4E3027D1-0500-FB80-C0BEDBA6ED31604E&lng=en The Parallel History Project can be found at: http://www.php.isn.ethz.ch/collections/colltopic.cfm?lng=en&id=16606. Also see "Inside the Warsaw Pact," *Cold War International History Project Bulletin* 2 (fall 1992), available at: http://www.wilsoncenter.org/topics/pubs/ACF1C1.pdf.

56. انظر:

Helen Caldicott, *Missile Envy: The Arms Race and Nuclear War* (New York: William Morrow, 1984).

57. انظر:

Office of Declassification, Department of Energy, *Draft Public Guidelines to Department of Energy Classification of Information*, app. 1, *Glossary*, June 27, 1994, available at https://www.osti.gov/opennet/forms.jsp?formurl=document/guidline/pubg.html.

58. انظر:

McGeorge Bundy, "To Cap the Volcano," *Foreign Affairs* 48(1) (October 1969): 9–10.

59. انظر:

Richard Pipes, "Why the Soviet Union Thinks It Could Fight and Win a Nuclear War," *Commentary* 74(1) (July 1977): 21–34.

60. انظر:

Paul C. Warnke, "Apes on a Treadmill," *Foreign Policy* 18 (spring 1975): 12–29.

61. انظر:

Gerard Smith, *Doubletalk: The Story of SALT I* (New York: Doubleday, 1980), 20. Also see John Newhouse, *Cold Dawn: The Story of SALT* (New York: Holt, Rinehart

and Winston, 1973). Also see Raymond Garthoff 's two-volume diplomatic history, *Détente and Confrontation: American-Soviet Relations from Nixon to Reagan* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1985) and *The Great Transition: American-Soviet Relations and the End of the Cold War* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1994).

62. انظر:

Anatoly Dobrynin, *In Confidence: Moscow's Ambassador to America's Six Cold War Presidents* (New York: Random House, 1995), 150.

63. صاغ إدوارد إيفت، وهو أحد المفاوضين الأمريكيين في مفاوضات مراقبة التسلح هذا القول المأثور، في أثناء محادثات تمّت داخل البعثة السوفييتية في جنيف في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1989؛ احتفالاً بالذكرى العشرين لبدء تطبيق معاهدة سالت: «يتخذ الجانبان المواقف نفسها، ولكنْ، ليس في الوقت نفسه أبداً».

64. انظر: William Hyland, *Mortal Rivals* (New York: Random House, 1987), 45.

65. انظر:

Henry Kissinger, "A New Approach to Arms Control," *Time*, March 21, 1983, 25.

66. انظر:

Arkady N. Shevchenko, *Breaking with Moscow* (New York: Knopf, 1985), 202.

67. انظر:

Robert G. Kaufman, *Henry M. Jackson: A Life in Politics* (Seattle: University of Washington Press, 2000).

68. بحلول عام 1972، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد نصبت نحو 8600 من الرؤوس النووية على صواريخها العابرة للمحيطات، وتلك التي تطلق من قواعد برية وبحرية، بالإضافة إلى قاصفاتها الاستراتيجية، أما الاتحاد السوفييتي، فقد استطاع تحميل قرابة 2550 من الرؤوس النووية على "مركبات الإطلاق النووية الاستراتيجية" السوفييتية. انظر:

Natural Resources Defense Council, "Table of U.S. Strategic Offensive Force Loadings," available at http://www.nrdc.org/nuclear/nudb/datab1.asp; and Natural Resources Defense Council, "Table of USSR/Russian Strategic Offensive Force Loadings," available at http://www.nrdc.org/nuclear/nudb/datab2.asp.

69. انظر:

Congressional Record, 92nd Congr., 2nd sess., August 3, 1972–September 14, 1972.

70. انظر:

United States Senate, Committee on Armed Services, *Military Implications of the Treaty on the Limitations of Anti-Ballistic Missile Systems and the Interim Agreement on Limitation of Strategic Offensive Arms: Hearing Before the Committee on Armed Services*, 92nd Congr., 2nd sess., 1972, 3.

71. انظر:

Richard Nixon, "Address to a Joint Session of the Congress on Return from Austria, the Soviet Union, Iran, and Poland," June 1, 1972, Richard Nixon Library and Birthplace Foundation, available at http://www.nixonfoundation.org/clientuploads/directory/archive/1972_pdf_files/1972_0188.pdf.

72. انظر:

United States Senate, Committee on Armed Services, *Military Implications of the Treaty on the Limitations of Anti-Ballistic Missile Systems*, 121.

73. انظر:

Committee on Foreign Affairs, *Agreement on Limitation of Strategic Offensive Weapons: Hearings*, 92nd Congr., 2nd sess., July 20, 1972, 9.

74. انظر:

United States Senate, Committee on Armed Services, *Military Implications of the Treaty on the Limitations of Anti-Ballistic Missile Systems*, 148.

75. انظر:

Henry Kissinger, "Arms Control, Inspection, and Surprise Attack," *Foreign Affairs* 38(4) (July 1960): 559.

76. انظر:

Henry Kissinger, *The Necessity for Choice* (New York: Harper & Brothers, 1961), 185–186.

77. انظر:

Paul H. Nitze, "Assuring Strategic Stability in an Era of Détente," *Foreign Affairs* 54(2) (January 1976): 207.

78. انظر:

Jimmy Carter, "Inaugural Address of Jimmy Carter, Thursday, January 20, 1977," Avalon Project at Yale Law School, available at http://www.yale.edu/lawweb/avalon/presiden/inaug/carter.htm.

79. انظر:

James Buckley and Paul C. Warnke, *Strategic Sufficiency: Fact or Fiction?* (Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1972), 21.

80. هذه العبارة مقتبسة من: Warnke, "Apes on a Treadmill," 12–29.

81. انظر:

United States Senate, Committee on Armed Services, *Consideration of Mr. Paul C. Warnke to Be Director of the U.S. Arms Control and Disarmament Agency and Ambassador: Hearings Together with Individual Views*, 95th Congr., 1st sess., 1977.

82. انظر:

United States Senate, *The SALT II Treaty: Hearings Before the Committee on Foreign Relations*, 96th Congr., 1st sess., pt. 2, 20.

83. هذا ما كتبه نيتز، في أحد الكتيبات الأولى التي أصدرتها اللجنة، وعنوانه:

Committee on the Present Danger, "Is SALT II a Fair Deal for the United States?" (Washington, DC: Committee on the Present Danger, May 16, 1979), 12.

84. انظر: Mimeo text of Jackson's speech, June 13, 1979.

85. انظر:

United States Senate, *The SALT II Treaty: Hearings Before the Committee on Foreign Relations*, 96th Congr., 1st sess., pt. 4, 1979, 2.

86. انظر:

Office of the Joint Chiefs of Staff, *United States Military Posture for Fiscal Year 1982: A Supplement to the Chairman's Overview* (Washington, DC: Government Printing Office, 1981), 1.

87. انظر:

United States Senate, *The SALT II Treaty: Hearings Before the Committee on Foreign Relations*, 96th Congr., 1st sess., pt. 1, 1979, 88–97.

88. انظر:

United States Senate, Committee on Armed Services, *Military Implications of the Proposed SALT II Treaty Relating to the National Defense: Report of the Hearings on the Military Aspects and Implications of the Proposed SALT II Treaty, Together with Additional Views* (Washington, DC: Government Printing Office, 1980).

89. ظهر هذا التعليق، في مجلة ترياِلوج *Terialogue*، التي تنشرها "اللجنة الثلاثية Trilateral Commission"، وأعيد نشره في صحيفة واشنطن بوست، بتاريخ 25 شباط/ فبراير عام 1979.

90. انظر:

For a trenchant analysis of this impasse, see Lawrence Freedman, "Time for a Reappraisal," *Survival* 21(5) (September–October 1979): 198–201.

91. انظر:

Foreign Relations of the United States, 1929 (Washington, DC: Government Printing Office, 1943), v. 1, 241.

92. انظر: Committee on the Present Danger, "Is SALT II a Fair Deal?" 6.

93. انظر:

United States Senate, Committee on Foreign Relations, *The SALT II Treaty: Hearings*, 96th Congr., 1st sess., pt. 2, 31.

94. انظر:

Ronald Reagan, "The President's News Conference," January 29, 1981, Ronald Reagan Presidential Library, available at http://www.reagan.utexas.edu/archives/speeches/1981/12981b.htm.

95. انظر: Pipes, "Why the Soviet Union Thinks It Could Fight."

96. انظر:

Strobe Talbott, *Deadly Gambits: The Reagan Administration and the Stalemate in Nuclear Arms Control* (New York: Knopf, 1984), 348.

97. انظر:

Roy Gutman, "The Nay-Sayer of Arms Control," *Newsday*, February 18, 1983.

98. انظر:

Richard Halloran, "Pentagon Draws up First Strategy for Fighting a Long Nuclear War," *New York Times*, June 30, 1982.

99. انظر:

Richard Halloran, "Weinberger Angered by Reports on War Strategy," *New York Times*, August 24, 1982. Also see Richard Halloran, "Weinberger Confirms New Strategy on Atom War," *New York Times*, July 4, 1982.

100. انظر:

NSC-NSDD-75, *U.S. Relations with the USSR*, January 17, 1983, Federation of American Scientists Intelligence Resource Program, available at http://www.fas.org/irp/offdocs/nsdd/nsdd-075.htm.

101. انظر:

Francis X. Clines, "Reagan Denounces Ideology of Soviet as 'Focus of Evil,'" *New York Times*, March 9, 1983.

102. انظر:

Ronald Reagan, "Address to the Nation on Defense and National Security, March 23, 1983," Ronald Reagan Presidential Library, available at http://www.reagan utexas.edu/archives/speeches/1983/32383d.htm.

103. انظر:

John Burns, "Andropov Says U.S. Is Spurring a Race in Strategic Arms; Excerpts from Interview," *New York Times*, March 27, 1983.

104. انظر:

"Transcript of Shultz News Conference on the Korean Airliner," *New York Times*, September 2, 1983 (available at http://select.nytimes.com/search/restricted/article?res=F20F11F63E5C0C718CDDA00894DB484D81).

105. هناك تحليلان مطولان جداً حول هذا الحادث، وهما جديران بالمراجعة. انظر:

Alexander Dallin, *Black Box KAL 007* (Berkeley: University of California Press, 1985); and Hersh, *Target Is Destroyed.*

106. انظر: Garthoff, *Great Transition*, 124–125.

107. انظر: Dobrynin, *In Confidence*, 537–539.

108. انظر: Garthoff, *Great Transition*, 138–140.

109. انظر:

N. Ogarkov, "A Reliable Defense for Peace," *Krasnaya Zvezda*, September 23, 1983, cited in Garthoff, *Great Transition*, 137–138.

110. انظر:

"Timeline," *Bulletin of the Atomic Scientists*, available at http://www.the bulletin.org/minutes-to-midnight/timeline.html.

111. انظر:

George P. Shultz, *Turmoil and Triumph: My Years as Secretary of State* (New York: Charles Scribner's Sons, 1993), 512.

112. انظر:

Margaret Thatcher, TV Interview with John Cole, BBC, December 17, 1984. Also see Margaret Thatcher, *The Downing Street Years* (New York: Harper Collins, 1993), 459.

113. انظر:

David Hoffman, "Gorbachev 'Gambits' Challenged; White House Doubts Claim He Has Ended Nicaraguan Arms Aid," *Washington Post*, May 17, 1989.

114. انظر: Shultz, *Turmoil and Triumph*, 490, 507.

115. انظر: Interview with George Shultz by author, June 11, 2007.

116. انظر:

Robert C. Macfarlane, *Special Trust* (New York: Cadell & Davies, 1994), 228.

117. انظر:

Lou Cannon, *President Reagan: The Role of a Lifetime* (New York: Public Affairs, 1991), 248–249.

118. انظر:

Gordievsky, *Next Stop Execution*; Andrew and Gorgievsky, *KGB*; and Andrew and Gordievsky, *Instructions from the Centre.*

119. انظر:

Don Oberdorfer, *The Turn: From the Cold War to a New Era—The United States and the Soviet Union, 1983–1990* (New York: Simon & Schuster, 1991), 65–67; and Garthoff, *Great Transition*, 138.

120. انظر:

Douglas G. Brinkley (ed.), *The Reagan Diaries* (New York: Harper Collins, 2007), 199.

121. انظر: Oberdorfer, *The Turn*, 65–67.

122. انظر:

Ronald Reagan, *An American Life* (New York: Simon and Schuster, 1990), 588.

123. انظر:

Robert S. Dudney, "Is U.S. Really No. 2?" *U.S. News and World Report*, January 10, 1983, 16.

124. انظر: Reagan, *American Life*, 588–590.

125. انظر: Talbott, *Master of the Game*, 168.

126. انظر:

Kenneth L. Adelman, *The Great Universal Embrace: Arms Summitry—A Skeptic's Account* (New York: Simon and Schuster, 1989), 27.

127. انظر: Shultz, Turmoil and Triumph, 254.

128. انظر:

Caspar W. Weinberger, *Fighting for Peace: Seven Critical Years in the Pentagon* (New York: Warner Books, 1990), 307.

129. انظر: Shultz, *Turmoil and Triumph*, 264.

130. انظر:

For a refreshing insider's account of how this game was played, see Adelman, *Great Universal Embrace*, esp. 17–62.

131. هذا بعض لغة فرانسيس فيتزجرالد المميزة، والبحث الذي تم تقديمه عن "ملحمة" مبادرة الدفاع الاستراتيجي جدير بالقراءة؛ برغم أنه لا يَنسب إلى ريجان إلا القليل من الفضل للنتائج الإيجابية المدهشة التي تمخضت عن المفاوضات التي تمّت في عهده. وعنوان البحث هو:

Way Out There in the Blue: Reagan, Star Wars, and the End of the Cold War (New York: Simon & Schuster, 2000)

132. نقل هذا التوصيف من: Shultz, Turmoil and Triumph, 701.

133. انظر:

Gregory F. Treverton, *Europe and America Beyond 2000* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1990), 118–119.

134. انظر: Adelman, *Great Universal Embrace*, 150.

135. انظر: Shultz, *Turmoil and Triumph*, 601.

136. انظر:

"Cold War: Thatcher-Reagan Meeting at Camp David (Account of Conversation) [memoirs extract]," Margaret Thatcher Foundation, available at http://www.margaretthatcher.org/commentary/displaydocument.asp?docid=109394.

137. انظر:

Paul Nitze, "Address by the Special Adviser to the President and the Secretary of State on Arms Control Matters (Nitze): Strategic Defense Initiative," in *Documents on Disarmament: 1985*, Arms Control and Disarmament Agency Publication 130 (Washington, DC: Government Printing Office, 1989), 83–88.

138. انظر: Nitze, "Address of the Special Adviser".

139. استعيرت هذه المصطلحات من: Talbott, *Master of the Game*, 214.

140. انظر:

William Beecher, "Reagan Sent Andropov Secret Letter on Arms," *Boston Globe*, February 12, 1984.

141. انظر:

David Hoffman, "President's Address at UN .Conciliatory Toward Soviets," *Washington Post*, September 25, 1984. Those who wish to learn more about the thaw midway into the Reagan administration could not do better than to read Oberdorfer's journalistic account, *The Turn*, and Garthoff 's *Great Transition.*

142. انظر:

Seth Mydans, "Gorbachev Ready for Reagan Talks; Freezes Missiles," *New York Times*, April 8, 1985.

143. انظر:

Joint Soviet–United States Statement on the Summit Meeting in Geneva, November 21, 1985. For the origin of this phraseology, see Dobrynin, *In Confidence*, 586.

144. انظر:

David Hoffman, "Iceland Talks: One World Chills Hope," *Washington Post*, October 19, 1986.

145. انظر:

"Gorbachev Addresses News Conference on Outcome," *Foreign Broadcast Information Service Daily Report: Soviet Union*, FBIS-SOV-14 (Washington, DC: Foreign Broadcast Information Service, October 1986), DD26.

146. انظر:

Henry Kissinger, "A Dangerous Rush for Agreement," *Washington Post*, April 24, 1988. Also see Jeane Kirkpatrick, "Nixon the Heavyweight Weighs In," *Washington Post*, March 21, 1988.

147. انظر: Dobrynin, In Confidence, 637, 632.

148. انظر:

McGeorge Bundy, George F. Kennan, Robert S. McNamara, and Gerard Smith, "The President's Choice: Star Wars or Arms Control," *Foreign Affairs* 64(4) (winter 1984–1985): 276.

149. انظر:

James Schlesinger, "The Eagle and the Bear," *Foreign Affairs* 63(5) (summer 1985): 959.

150. انظر: Fitzgerald, *Way Out There in the Blue*, 38.

151. انظر: Talbott, *Deadly Gambits*, 209.

152. انظر: Talbott, Master of the Game, 18.

153. انظر: Talbott, *Deadly Gambits*, 18.

154. انظر: Dobrynin, *In Confidence*, 607.

155. انظر:

Thomas C. Schelling, "The Thirtieth Year," *Daedalus* 120(1) (winter 1991): 31.

156. انظر: Talbott, *Master of the Game*, 15.

157. انظر:

For a book-length treatment on this subject, see Nina Tannenwald, *The Nuclear Taboo: The United States and the Non-Use of Nuclear Weapons Since 1945* (New York: Cambridge University Press, 2007).

158. انظر:

Thomas C. Schelling, "From an Airport Bench," *Bulletin of the Atomic Scientists* 45 (4) (May 1989): 30.

الفصل الرابع

1. بول براكن، هو أحد الأوائل الذين حددوا معالم العصر النووي الثاني، أو لعله أول من فعل ذلك. انظر:

Paul Bracken, "The Structure of the Second Nuclear Age," *Orbis* 47(3) (summer 2003): 399–413.

2. انظر:

Central Intelligence Agency, *Comprehensive Report of the Special Adviser to the DCI on Iraq's WMD*, report prepared by Charles Duelfer, September 30, 2004, available at https://www.cia.gov/library/reports/general-reports 1/iraq_wmd_2004/index.html.

3. لا تتوافر حتى الآن، أي أبحاث رصينة عن المساعي النووية الباكستانية. ويمكن الاطلاع على المقولة الشهيرة المقتبسة عن [ذو الفقار علي] بوتو، في:

Hamid Jalal and Khalid Hasan, *Awakening the People: Speeches of Zulfiqar Ali Bhutto 1966–69* (Rawalpindi: Pakistan Publications, 1970), 21. Also see George Perkovich, *India's Nuclear Bomb: The Impact of Global Proliferation* (Berkeley: University of California Press, 1999), 108.

4. انظر:

John Lewis and Xue Li-tai, *China Builds the Bomb* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1988), 130 (an excellent account of the Chinese nuclear quest).

5. انظر على سبيل المثال:

Adrian Levy and Catherine Scott-Clark, *Deception: Pakistan, the United States, and the Secret Trade in Nuclear Weapons* (New York: Walker, 2007).

6. وفقاً لتوماس بيري ثورنتون، أرسلت باكستان فرقتين قتاليتين إلى المملكة العربية السعودية عام 1979، بعد أن سيطر منشقون إسلاميون سنّة على المسجد الحرام في مكة. وقد انتهت هذه العملية غير الرسمية عام 1987، عندما رفضت باكستان - بحسب ما ذكر - طلباً سعودياً بسحب الجنود الباكستانيين الشيعة. ومع ذلك، فقد بقي هناك نحو 500 مستشار باكستاني. انظر:

Federal Research Division, Library of Congress, *A Country Study: Pakistan*, ch. 5, "National Security: Foreign Security Relationships," April 1994, available at: http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/pktoc.html.

7. انظر:

Hans M. Kristensen, Robert S. Norris, and Matthew McKinzie, *Chinese Nuclear Forces and U.S. Nuclear War Planning* (Washington, DC: Federation of American Scientists and Natural Resources Defense Council, November 2006); and Jeffrey Lewis, *The Minimum Means of Reprisal: China's Search for Security in the Nuclear Age* (Cambridge, MA: MIT Press, 2007).

8. انظر:

George Perkovich identified the unwelcome correlation between democracy and the Bomb in his *India's Nuclear Bomb*, 445.

9. انظر:

David A. Rosenburg, "A Smoking Ruin at the End of Two Hours," *International Security* 6(3) (winter 1981–1982): 27.

10. انظر:

William Burr and Jeffrey T. Richelson, "Whether to 'Strangle the Baby in the Cradle': The United States and the Chinese Nuclear Program, 1960–64," *International Security* 25(3) (winter, 2000–2001): 54–99; Lewis and Xue, *China Builds the Bomb*, 64–72; and Gordon H. Chang, *Friends and Enemies* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1990), 242–250.

11. انظر:

Robert Dallek, *Nixon and Kissinger: Partners in Power* (New York: Harper Collins, 2007), 479. The meticulous cold war historian Raymond L. Garthoff found no evidence of this exchange in his *Detente and Confrontation: American-Soviet Relations— From Nixon to Reagan* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1985), 238.

12. انظر:

People of the World, Unite, for the Complete, Thorough, Total, and Resolute Prohibition, and Destruction of Nuclear Weapons! (Beijing, 1963), 85, cited in Lewis and Xue, *China Builds the Bomb*, 36.

13. انظر: Lewis and Xue, *China Builds the Bomb*, 214.

14. انظر:

For a circumspect rendering of this conversation, see Zbigniew Brzezinski, *Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser, 1977–1981* (New York: Farrar, Straus, Giroux, 1985), 409; interview with Robert Oakley by author, February 8, 2007.

15. دأب مجتمع الاستخبارات الأمريكي مراتٍ، على المبالغة في تقدير وتيرة تنفيذ برامج التحديث النووية الصينية. انظر:

Kristensen et al., *Chinese Nuclear Forces*, 35–136; and Lewis, *Minimum Means of Reprisal*, 51.

16. انظر:

Department of Defense, Office of the Secretary of Defense, *Military Power of the People's Republic of China, 2007*, May 25, 2007, 3, available at http://www.defenselink.mil/pubs/pdfs/070523-China-Military-Power-final.pdf.

17. انظر:

International Institute for Strategic Studies, *Nuclear Black Markets: Pakistan, A. Q. Khan, and the Rise of Proliferation Networks—A Net Assessment* (London: IISS, 2007), 26; William J. Broad and David E. Sanger, "As Nuclear Secrets Emerge, More Are Suspected," *New York Times*, December 26, 2004 (available at http://www.nytimes.com/2004/12/26/international/asia/26nuke.html); and Gordon Corera, *Shopping for Bombs: Nuclear Proliferation, Global Insecurity, and the Rise and Fall of the A. Q. Khan Network* (New York: Oxford University Press, 2006), 44.

18. انظر:

For more on India's nuclear posture, see Rajesh M. Basrur, *Minimum Deterrence and India's Nuclear Security* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2006); and Ashley J. Tellis, *India's Emerging Nuclear Posture: Between Recessed Deterrent and Ready Arsenal* (Santa Monica, CA: RAND Corp., 2001).

19. نشر مستشار الأمن القومي الهندي، مسودة وثيقة "الرؤية النووية" التي أعدتها مجموعة من المستشارين الهنود. وفي غياب أي وثيقة رسمية بهذا الخصوص، أمكن هذه المسودة أن تمثل التصور الأقرب إلى الرؤية النووية الهندية. وتنص الفقرة ذات العلاقة بذلك هنا، أنه: «يجب على الخصم أن يدرك أن الهند تستطيع أن ترد بالمثل – وسوف تفعل ذلك – مستخدمة ما يكفي من الأسلحة النووية؛ لإيقاع الدمار والعقاب بالمعتدي بالشكل الذي سيجده غير مقبول؛ حالَ تمّ استخدام

الأسلحة النووية ضد الهند وقواتها». وبتاريخ 4 كانون الثاني/ يناير عام 2003، أصدرت اللجنة الأمنية التابعة لمجلس الوزراء بياناً صحفياً، أوجزت إحدى نقاطه الثماني الرؤية النووية الهندية، كما يأتي: «الرد النووي على الضربة الأولى سيكون هائلاً، ومصمماً لإيقاع أضرار غير مقبولة». انظر:

Embassy of India, *Draft Report of National Security Advisory Board on Indian Nuclear Doctrine*, August 17, 1999, available at http://www.indianembassy.org/policy/CTBT/nuclear_doctrine_aug_17_1999.html; and Prime Minister's Office, *Cabinet Committee on Security Reviews Progress in Operational zing India's Nuclear Doctrine*, Indian Press Information Bureau, January 4, 2003, available at http://pib.nic.in/archieve/lreleng/lyr2003/rjan2003/04012003/r040120033.html.

20. انظر: Lewis and Xue, *China Builds the Bomb*, 204.

تحمل مذكّرات ناي رونجشين، إشارات إلى الآثار المدمرة للثورة الثقافية، في البرامج العلمية للصين، ولكنها – أي المذكرات – لا تذكر شيئاً عن الصعوبات التي واجهته في صنع القنبلة. انظر:

Jung-chen Nieh (trans.), *Inside the Red Star: The Memoirs of Marshal Nie Rongzhen* (Beijing: New World Press, 1988), 729, 752.

21. انظر:

U.S. Department of State, *Chinese MRBM Deployment Delayed*, Intelligence Note 323, prepared by U.S. Department of State Director of Intelligence and Research, May 3, 1968, available at http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB26/10-01.htm. Also see Chong-Pin Lin, *China's Nuclear Weapons Strategy* (Lexington, MA: Lexington Books, 1988), 65.

22. انظر:

Kurt M. Campbell, Ashton B. Carter, Steven E. Miller, and Charles A. Zraket, *Soviet Nuclear Fission: Control of the Nuclear Arsenal in a Disintegrating Soviet Union*, CSIA Studies in International Security 1 (Cambridge, MA: Center for Science and International Affairs, Harvard University, 1990), 1; Graham Allison, Ashton B. Carter, Steven E. Miller, and Philip Zelikow, *Cooperative Denuclearization: From Pledges to Deeds*, CSIA Studies in International Security 2 (Cambridge, MA: Center for Science and International Affairs, Harvard University, 1993), 117–118.

23. انظر:

Remarks for Ambassador Eileen Malloy, Department of Energy, *The Proliferation of Weapons of Mass Destruction: How Much of a Challenge?* Center for Nonproliferation Studies, December 12, 1999, available at http://www.cns.miis. edu/cns/projects/nisnp/research/ctrconf/spch02.htm; and William Walker, "Nuclear Weapons and the Former Soviet Republics," *International Affairs* 68(2) (April 1992): 258.

24. انظر:

Nuclear Energy Agency, OECD, *Chernobyl: Assessment of Radiological and Health Impacts—2002 Update of* Chernobyl: Ten Years On, available at http://www.nea.fr/html/rp/reports/2003/nea3508-chernobyl.pdf.

25. للاطلاع على منظور صحفي مدعوم بالصور للأضرار الجينية التي أحدثتها التجارب النووية في موقع التجارب السوفييتي، إزاء ما يعرف الآن بجمهورية كازاخستان، انظر:

Lewis M. Simmons and Glenn Hodges, "Weapons of Mass Destruction," *National Geographic* 2(5) (November 2002): 3–35.

26. انظر:

For more on this success story, see Strobe Talbott, *The Russia Hand: A Memoir of Presidential Diplomacy* (New York: Random House, 2002); and Gary Bertsch, *Dangerous Weapons, Desperate States: Russia, Belarus, Kazakstan, and Ukraine* (New York: Routledge, 1999).

27. انظر:

Jacek Rostowski, "Comparing Two Great Depressions: 1929–33 to 1989–93," in Salvatore Zecchini (ed.), *Lessons from the Economic Transition: Central and Eastern Europe in the 1990s* (Boston: Kluwer Academic and OECD Publishing, 1997), 226–227.

28. انظر:

Mark Hibbs, "Chechen Separatists Take Credit for Moscow Cesium-137 Threat," *Nuclear Fuel* 20 (25) (December 4, 1995): 5.

أجريت محاكاة حاسوبية لحساب مركز ستيمسون، استخدمت خلالها كمية قدرها 17 جراماً من عنصر سيزيوم-137، ونتج منها نثر مواد مشعة فوق خمسة مجمعات سكنية من المدينة. انظر:

Kishore Kuchibhotla and Matthew McKinzie, "Nuclear Terrorism and Nuclear Accidents in South Asia," in Michael Krepon and Ziad Haider (eds.), *Reducing Nuclear Dangers in South Asia*, Stimson Center Report 50 (Washington, DC: Henry L. Stimson Center, January 2004): 17–44.

29. انظر:

Michael Specter, "Russians Assert Radioactive Box Found in Park Posed No Danger," *New York Times*, November 25, 1995 (available at http://query.nytimes.com/ gst/fullpage.html?res=9A06EFDF1039F936A15752C1A963958260); Steven Lee Myers, "Explosion Kills Chechen Rebel Tied to Carnage," *New York Times*, July 11, 2006 (available at http://www.nytimes.com/2006/07/11/world/europe/11russia.html).

30. انظر:

"Loose Nukes: Podolsk, Russia," PBS's *Frontline*, available at http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/nukes/timeline/tl01.html; and "Loose Nukes: Interview with Yuri Smirnov," PBS's *Frontline*, available at http://www.pbs.org/ wgbh/pages/frontline/shows/nukes/interviews/smirnov.html.

31. انظر:

Gregory Katz, "Uranium Smuggling Raises Fear; Russia's Nuclear Supply at Risk, U.S. Contends," *Dallas Morning News*, May 26, 1996.

32. انظر:

Matt Bivens and Leonid Bershidsky, "Petersburg Arrests 3 for Trying to Sell Uranium," *Moscow Times*, June 9, 1994.

33. انظر:

Lawrence Scott Sheets and William Broad, "Smuggler's Plot Highlights Fear over Uranium," *New York Times*, January 25, 2007; and "Moscow Lashes Out at Georgia As Uranium Sale Plot Thickens," *New York Times*, January 27, 2007.

34. انظر:

"Georgia Halts Plutonium at Border," *Boston Globe*, June 20, 2007 (available at http://www.boston.com/news/world/europe/articles/2007/06/20/georgia_halts_plutonim_ at_border/).

35. انظر:

International Atomic Energy Agency, *Trafficking in Nuclear and Radioactive Material in 2005: IAEA Releases Latest Illicit Trafficking Database Statistics*, August 21, 2006, available at http://www.iaea.org/NewsCenter/News/2006/traffickingstats 2005.html#. For the International Atomic Energy Agency's database on troubling incidents, see *Illicit Trafficking and Other Unauthorized Activities Involving Nuclear and Radioactive Materials*, available at http://www.iaea.org/NewsCenter/Features/RadSources/PDF/fact_figures2005.pdf. See *High-Impact Terrorism: Proceedings of a Russian- American Workshop* (Washington, DC: National Academy Press, 2002); Charles D. Ferguson and William C. Potter, *The Four Faces of Nuclear Terrorism* (Monterey, CA: Center for Nonproliferation Studies, 2004); Graham Allison (ed.), "Confronting the Specter of Nuclear Terrorism," special issue of *Annals of the American Academy of Political and Social Science* 607 (2006); and Russell Howard and James Forest, *Weapons of Mass Destruction and Terrorism* (New York: McGraw-Hill, 2007). Also see Charles Ferguson, Tasheen Kazi, and Judith Perera,

Commercial Radioactive Sources: Surveying the Security Risks (Washington, DC: Center for Nonproliferation Studies, 2003).

36. انظر:

Brian D. Finlay and Elizabeth Turpen, *Cooperative Nonproliferation: Getting Further, Faster* (Washington, DC: Henry L. Stimson Center, 2007), 11–26.

37. انظر:

Brian D. Finlay and Elizabeth Turpen, *25 Steps to Prevent Nuclear Terror: A Guide For Policymakers*, Report 59 (Washington, DC: Henry L. Stimson Center, 2007).

38. انظر على سبيل المثال:

United States Government Accountability Office, *Nuclear Proliferation: Progress Made in Improving Security at Russian Nuclear Sites, But the Long-term Sustainability of U.S. Funded Security Upgrades Is Uncertain*, Report GAO- 07-404, February 2007, available at http://www.gao.gov/new.items/d07404.pdf; and United States Government Accountability Office, *Nuclear Nonproliferation: DOE's International Radiological Threat Reduction Program Needs to Focus Future Efforts on Securing the Highest Priority Radiological Sources*, Report GAO-07-282, January 2007, available at http://www.gao.gov/new.items/d07282.pdf.

39. انظر:

Anne E. Kornblut, "Bush Signs Major Transportation Measure," *New York Times*, August 11, 2005; also see Taxpayers for Common Sense, "Database of Earmarks in Conference Agreement to the Transportation Bill: State by State Comparison," August 12, 2005, available at http://www.taxpayer.net/Transportation/safetealu/ states.htm.

40. لم يرد ذكر هذا السر "الشائع"! في الشهادة العلنية لمسؤولي مجتمع الاستخبارات الأمريكية حتى شهر كانون الثاني/ يناير عام 2007؛ وربما كان ذلك؛ تقديراً للرئيس الباكستاني برويز مشرَّف، الحليف المضطرب لإدارة بوش، في حربها على الإرهاب. انظر:

John D. Negroponte, *Annual Threat Assessment of the Director of National Intelligence*, January 11, 2007, 2, available at http://intelligence.senate.gov/070111/ negroponte.pdf; and Michael D. Maples, *Current and Projected National Security Threat to the United States*, January 11, 2007, 6, available at http://www.dia. mil/publicaffairs/Testimonies/statement26.html.

41. انظر:

George Tenet with Bill Harlow, *At the Center of the Storm: My Years at CIA* (New York: Harper Collins, 2007), 281–297.

42. للمزيد حول عبد القدير خان، انظر:

International Institute for Strategic Studies, *Nuclear Black Markets*; Corera, *Shopping for Bombs*; Tenet, *At the Center of the Storm*, 281 297; and William Langewiesche, *The Atomic Bazaar: The Rise of the Nuclear Poor* (New York: Farrar Straus Giroux, 2007), 70–179.

43. انظر: International Institute for Strategic Studies, *Nuclear Black Markets*.

44. انظر: International Institute for Strategic Studies, *Nuclear Black Markets*, 76.

45. تم تخفيف الإقامة الجبرية عن عبد القدير خان، عام 2007، انظر:

Munir Ahmad, "Pakistan Eases Curbs on Atomic Scientist," *Washington Post*, July 2, 2007.

46. انظر: International Institute for Strategic Studies, *Nuclear Black Markets*, 96.

47. انظر: Tenet, *At the Center of the Storm*, 282–283.

48. انظر: International Institute for Strategic Studies, *Nuclear Black Markets*, 117.

49. مصدر هذه المعلومات، هو المقابلات "السرية"! التي أجريتها بنفسي.

50. انظر:

Peter L. Bergen, *Holy War Inc.: Inside the Secret World of Osama bin Laden* (New York: Simon & Schuster, 2002); and Steve Coll, "Young Osama; Letter from Jedda," *New Yorker*, December 12, 2005.

51. انظر:

Steve Coll, *Ghost Wars: The Secret History of the CIA, Afghanistan, and bin Laden from the Soviet Invasion to September 10, 2001* (New York: Penguin Press, 2004), 367; Peter D. Zimmerman and Jeffrey G. Lewis, "The Bomb in the Backyard," *Foreign Policy*, 157 (November–December 2006): 32–39.

52. انظر:

National Commission on Terrorist Attacks, *The 9/11 Commission Report* (Washington, DC: National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, July 22, 2004), 126, available at http://www.9-11commission.gov/report/911Report.pdf.

53. انظر:

National Commission on Terrorist Attacks, *The 9/11 Commission Report*, 380.

54. انظر: International Institute for Strategic Studies, *Nuclear Black Markets*, 99.

55. انظر:

Peter L. Bergen, *The Osama bin Laden I Know: An Oral History of al Qaeda's Leader* (New York: Free Press, 2006), 341.

56. انظر:

Nuclear Threat Initiative, "Uzbekistan Overview," July 2005, available at http://www.nti.org/e_research/profiles/Uzbekistan_overview/1633.html.

57. انظر:

David Albright and Holly Higgins, *Pakistani Nuclear Scientists: How Much Nuclear Assistance to Al Qaeda?* Institute for Science and International Security, August 30, 2002, available at http://www.exportcontrols.org/pakscientists.html; John Burns, "A Nation Challenged: Nuclear Fears; Pakistan Atom Experts Held Amid Fear of Leaked Secrets," *New York Times*, November 1, 2001 (available at http://query. Nytimes.com/gst/fullpage.html?res=9A0DE4D81030F932A35752C1A9679C8B63); Kamran Khan and Molly Moore, "2 Nuclear Experts Briefed Bin Laden, Pakistanis Say," *Washington Post*, December 12, 2001; Jack Kelley, "Terrorists Courted Nuclear Scientists," *USA Today*, November 12, 2001 (available at http://www.usatoday.com/news/sept11/2001/11/12/lede.htm); Bob Woodward, Robert G. Kaiser, and David B. Ottaway, "U.S. Fears Bin Laden Made Nuclear Strides," *Washington Post*, December 4, 2001 (available at http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn?pagename= article&node=&contentId=A52369-2001Dec3).

58. انظر: Bergen, *Holy War Inc.*, 85.

59. انظر:

Michael Krepon, "Dominators Rule," *Bulletin of the Atomic Scientists* 51(1) (January–February 2003): 55–60.

60. هذا المثال على سوء استخدام الكونجرس حقّه في الإشراف، وعلى عدم استخدامه أيضاً، مقتبس من:

Norman J. Ornstein and Thomas E. Mann, "When Congress Checks Out," *Foreign Affairs 85*(6) (November–December 2006): 67–82. Also see the reporting of Susan Milligan in the *Boston Globe*, especially "Congress Reduces Its Oversight Role: Since Clinton, a Change in Focus," *Boston Globe*, November 20, 2005 (available at http://www.boston.com/news/nation/washington/articles/2005/11/20/congress_reduces_its_oversight_role.

61. انظر:

Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment," *Foreign Affairs* 70(1) (winter 1990–1991): 25.

62. انظر:

For an additional sampling of Krauthammer's powerful prose, see Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment Revisited," *National Interest* 70 (winter 2002 2003): 5–17; Charles Krauthammer, "In Defense of Democratic Realism," *National Interest* 77 (fall 2004): 1–12; and Charles Krauthammer, "Democratic Realism: An American Foreign Policy for a Unipolar World," 2004 Irving Kristol Lecture at the American Enterprise Institute Annual Dinner, Washington, DC, February 10, 2004, available at http://www.aei.org/publications/pubID.19912,filter.all/pub_detail. asp.

63. الرئيس بوش، يشير بهذا إلى نفسه؛ بصفته "صاحب القرار" خلال حديثه عن عزمه على إبقاء دونالد رامسفيلد، وزيراً للدفاع؛ وهكذا، بقيت هذه الكنية ملتصقة به. قال الرئيس بوش: «أنا "صاحب القرار"، وأنا أقرر ما هو الأفضل». انظر:

David S. Cloud, "Here's Donny! In His Defense, a Show Is Born," *New York Times*, April 19, 2006.

64. انظر:

David E. Sanger, "The 2000 Campaign: World Views," *New York Times*, October 30, 2000.

65. انظر:

George W. Bush, "Governor Bush VFW Speech," Milwaukee, August 21, 2000, available at http://web.archive.org/web/20010305034813/www.georgewbush.com/News/ speeches/ 082100_vfw.html.

66. انظر:

James Mann, *Rise of the Vulcans: The History of Bush's War Cabinet* (New York: Viking Adult, 2004).

67. انظر:

Condoleezza Rice, "Campaign 2000: Promoting the National Interest," *Foreign Affairs* 79(1) (January–February 2000): 46–53.

68. انظر:

Henry Cabot Lodge, *The Senate and the League of Nations* (New York: Scribner's, 1925), 213.

69. انظر:

Bernard Brodie, *Strategy in the Missile Age* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1959), 239, 237.

70. انظر:

This document, *The National Security Strategy of the United States of America*, White House, September 2002, can be accessed at http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.pdf; for the Bush administration's companion strategy document for combating weapons of mass destruction, see *National Strategy to Combat Weapons of Mass Destruction*, White House, December 2002, available at http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/12/WMDStrategy.pdf. A more chastened National Security Strategy released by the White House, *The National Security Strategy*, was issued in March 2006 (available at http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2006/).

71. انظر: Niccolo Machiavelli, *The Prince* (New York: W. W. Norton, 1992), 17.

72. انظر:

Robert Jervis, "The Remaking of a Unipolar World," *Washington Quarterly* 29(3) (summer 2006): 7–19.

اقترح علي جيفري ليجرو ملاحظة جيرفيس، ولكنْ، بصيغة مختلفة: سوف تبذل إدارة جورج بوش، قصارى جهدها؛ للمحافظة على الوضع القائم.

73. انظر:

"Video Surfaces of Cheney, in 1994, Warning That an Invasion of Iraq Would Lead to 'Quagmire,'" *Editor and Publisher*, August 13, 2007, available at http://www.infowars.com/articles/iraq/cheney_video_1994_warning_of_iraq_invasion_quagmire.htm.

74. انظر:

For first drafts of this history, see Bob Woodward, *Bush at War* (New York: Simon & Schuster, November 2002); Bob Woodward, *Plan of Attack* (New York: Simon & Schuster, October 2004); Bob Woodward, *State of Denial: Bush at War, Part III* (New York: Simon & Schuster, September 2006); Tenet, *At the Center of the Storm*; Karen DeYoung, *Soldier: The Life of Colin Powell* (New York: Knopf, October 2006); Ron Suskind, *The One Percent Doctrine: Deep Inside America's Pursuit of Its Enemies Since 9/11* (New York: Simon & Schuster, 2006); Thomas E. Ricks, *Fiasco: The American Military Adventure in Iraq* (New York: Penguin Press HC, July 2006); and Lawrence Wright, *The Looming Tower: Al-Qaeda and the Road to 9/11* (New York: Knopf, 2006).

75. انظر: Tenet, *At the Center of the Storm*.

76. انظر:

United States Senate, Senate Select Committee on Intelligence, *Report of the Select Committee on Intelligence on the U.S. Intelligence Community's Prewar Intelligence Assessments on Iraq Together with Additional Views*, Senate Report 108-301, 108th Congr., 2nd sess., July 9, 2004, 3–4.

77. انظر:

Scott Shane, "Senate Democrats Say Bush Ignored Spy Agencies' Prewar Warnings of Iraq Perils," *New York Times*, May 26, 2007 (available at http://www.nytimes.com/2007/05/26/washington/26intel.html); and Walter Pincus, "Assessments Made in 2003 Foretold Situation in Iraq," *Washington Post*, May 20, 2007 (available at http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/05/19/AR2007051900843.html).

78. تقدم عدد من أعضاء مجلس الشيوخ بطلبات تحريرية؛ للحصول على "التقويم الاستخباري الوطني" لبرامج أسلحة التدمير الشامل الخاصة بالعراق، في الأيام: 9 و10 و13 و17 من شهر أيلول/ سبتمبر عام 2002. وكان المجلس الوطني للاستخبارات الأجنبية، قد صدق هذا "التقويم"، وتمت طباعته في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر عام 2002:

Senate Select Committee on Intelligence, *Report of the Select Committee on Intelligence on the U.S. Intelligence Community's Prewar Intelligence Assessments on Iraq Together with Additional Views*, Senate Report 108–301, 108th Congr., 2nd sess., July 9, 2004, 13 (available at http://intelligence.senate.gov/108301.pdf).

79. انظر:

"Buying the War," *Bill Moyers Journal*, PBS, April 25, 2007, available at http://www.pbs.org/moyers/journal/btw/watch.html.

80. الإدانة الأشد حتى اليوم لحالات القصور المتعددة في الأداء، هي التي وردت في: كتاب "الإخفاق التام: المغامرة العسكرية الأمريكية في العراق"، للكاتب توماس ريكس

Thomas E. Ricks, *Fiasco: The American Military Adventure in Iraq*

81. أدلى باول، بهذا التعليق بتاريخ 17 كانون الأول/ ديسمبر عام 2006، خلال برنامج واجه الأمة *Face the Nation*، الذي تبثه قناة CBS. انظر:

Peter Baker, "President Plans to Expand Army, Marine Corps to Cope with Strain of Multiple Deployments," *Washington Post*, December 20, 2006.

82. تم تخصيص ما مجموعه 532 مليار دولار لعملية "حرية العراق"، خلال الفترة 2001 – 2008. وبحسب توقعات التمويل إلى غاية 2017، وعلى افتراض أن عدد القوات سيتم تخفيضه إلى 30000 جندي، فإن مكتب الميزانية التابع للكونجرس، يتوقع أن تبلغ كلفة العملية 801 من مليارات الدولارات. وإذا افترضنا أن حجم القوات التي ستبقى في العراق بعد تخفيض كثير منها، سيصل إلى 75000 جندي، فإن الكلفة المقدرة لبقائها حتى عام 2017، ستبلغ 1.265 من تريليونات الدولارات. انظر:

Letter to Senator Kent Conrad from Peter R. Orszag, Director, Congressional Budget Office, February 7, 2007, available at http://www.cbo.gov/ftpdocs/77xx/doc7793/02-07-CostOfWar.pdf.

83. للاطلاع على تقويم واقعي لاحتمالات وقوع أعمال إرهابية نووية والعقبات التي تعترضها، انظر:

Ferguson and Potter, *Four Faces of Nuclear Terrorism*, esp. 14–45.

84. انظر:

Matthew Bunn and Anthony Wier, *Securing the Bomb 2006* (Cambridge, MA: Project on Managing the Atom, 2006), 13. For other assessments of cooperative threat reduction efforts, see Finlay and Turpen, *Cooperative Nonproliferation*; Bunn and Wier, *Securing the Bomb*; and General Accountability Office, *Nuclear Nonproliferation: Security of Russia's Nuclear Material Improving; Further Enhancements Needed*, 2001, available at http://www.gao.gov/new.items/d01312.pdf.

85. انظر:

Strengthening the Global Partnership Project, *Assessing the G8 Global Partnership:From Kananaskis to St. Petersburg*, Center for Strategic and International Studies, July 2006, 3–4, available at http://www.sgpproject.org/publications/ SGPAssess ment2006.pdf.

86. انظر:

Brian D. Finlay and Andrew J. Grotto, *The Race to Secure Russia's Loose Nukes: Progress Since 9/11* (Washington, DC: Henry L. Stimson Center and Center for American Progress, September 2005), 1.

87. انظر:

Amy Belasco, *The Cost of Iraq, Afghanistan, and Other Global War on Terror Operations Since 9/11*, Congressional Research Service, March 14, 2007, 3, available at http://www.fas.org/sgp/crs/natsec/RL33110.pdf.

88. انظر:

Secretary of Energy Advisory Board, *A Report Card on the Department of Energy's Nonproliferation Programs with Russia* (Washington, DC: U.S. Department of Energy, 2001), iii, available at http://www.seab.energy.gov/publications/rusrpt.pdf.

الفصل الخامس

1. انظر:

For more on nuclear-tinged crises in South Asia, see P. R. Chari, Pervaiz Iqbal Cheema, and Stephen P. Cohen, *Four Crises and a Peace Process: American Engagement in South Asia* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2007); Kanti P. Bajpai, P. R. Chari, Pervaiz Iqbal Cheema, Stephen P. Cohen, and Sumit Ganguly, *Brasstacks and Beyond: Perception and Management of Crisis in South Asia* (New Delhi: Manohar, 1995); P. R. Chari, Pervaiz Iqbal Cheema, and Stephen Philip Cohen, *Perception, Politics, and Security in South Asia: The Compound Crisis of 1990* (Oxford: Routledge Curzon, 2003); Michael Krepon and Mishi Faruqee (eds.), *Conflict Prevention and Confidence-Building Measures in South Asia: The 1990 Crisis*, Occasional Paper 17 (Washington, DC: Henry L. Stimson Center, April 1994); Kargil Review Committee, *From Surprise to Reckoning: The Kargil Review Committee Report* (New Delhi: Sage, 2000); Ashley J. Tellis, *Limited Conflicts Under the Nuclear Umbrella* (Santa Monica, CA: RAND Corp., 2001); Bruce Riedel, *American Diplomacy and the 1999 Kargil Summit at Blair House*, Center for the Advanced Study of India, Policy Paper Series, May 2002, available at http://www.ccc.nps.navy.mil/ research/kargil/reidel.pdf; Strobe Talbott, *Engaging India: Diplomacy, Democracy, and the Bomb* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2004); Michael Krepon, Rodney W. Jones, and Ziad Haider (eds.), *Escalation Control and the Nuclear Option in South Asia* (Washington, DC: Henry L. Stimson Center, 2004); Michael Krepon (ed.), *Nuclear Risk Reduction in South Asia* (New York: Palgrave Macmillan, 2004); Polly Nayak and Michael Krepon, *U.S. Crisis Management in South Asia's Twin Peaks Crisis*, Report 57 (Washington, DC: Henry L. Stimson Center, September 2006), available at http://www.stimson.org/pub.cfm?id=327; Sumit Ganguly and Devin T. Hagerty, *Fearful Symmetry: India-Pakistan Crises in the Shadow of Nuclear Weapons* (Seattle: University of Washington Press, 2006); and Michael Krepon and Amit Sevak (eds.), *Crisis Prevention, Confidence Building, and Reconciliation in South Asia* (New York: St. Martin's Press, 1995).

2. انظر:

Bernard Brodie, "Some Notes on the Evolution of Air Doctrine," *World Politics* 7(3) (April 1955): 359.

3. انظر:

Bernard Brodie, "War in the Atomic Age," in Bernard Brodie (ed.), *The Absolute Weapon: Atomic Power and World Order* (New York: Harcourt, Brace, 1946), 28.

4. انظر:

Scott D. Sagan and Kenneth N. Waltz, *The Spread of Nuclear Weapons: A Debate Renewed*, 2nd ed. (New York: W. W. Norton, 2002), 119.

5. انظر:

Natural Resources Defense Council, "Table of Known Nuclear Tests World Wide: 1945–69 and 1970–96," November 25, 2002, available at http://www.nrdc.org/ nuclear/ nudb/datab15.asp.

6. أحد المؤشرات التي تعكس هذا الاتجاه، الاختبار الذي أجراه الاتحاد الروسي في أيلول/ سبتمبر عام 2007، لسلاح تقليدي جبار جديد. انظر:

Dmitry Solovyov, "Russia Tests Superstrength Bomb: Military," Reuters, September 11, 2007, available at http://www.reuters.com/article/worldNews/idUSL1155952320070911.

7. انظر:

Center for Nonproliferation Studies, *Chronology of State Use and Biological and Chemical Weapons Control*, October 2001, available at http://cns.miis.edu/research/ cbw/pastuse.htm.

وللاطلاع على تاريخ الحروب الكيماوية، انظر:

Jonathan B. Tucker, *War of Nerves: Chemical Warfare from World War I to Al Qaeda* (New York: Pantheon Books, 2006).

8. في عام 2002، شهد كارل دبليو. فورد الابن، مساعد وزير الخارجية لشؤون الاستخبارات والبحوث، أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ، بافتراض أن لدى العراق وليبيا مخزونات سرية من الأسلحة الكيماوية. وقد ثبت عدم صحة المزاعم الخاصة بالعراق، كما أن ليبيا تخلت عن برامجها لأسلحة التدمير الشامل عام 2003. انظر:

Carl W. Ford Jr., "Statement by Carl W. Ford Jr., Assistant Secretary of State for Intelligence and Research, Before the Senate Committee on Foreign Relations, Hearing on Reducing the Threat of Chemical and Biological Weapons," March 19, 2002, Avalon Project, Yale Law School, available at http://www.yale.edu/lawweb/ avalon/sept_11/ford_002.htm.

9. انظر:

Dilip Hiro, *The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict* (London: Routledge, 1991).

10. حول تاريخ الأسلحة البيولوجية، انظر:

Erhard Geissler and John Ellis van Courtland Moon (eds.), *Biological and Toxin Weapons: Research, Development, and Use from the Middle Ages to 1945* (Oxford: Oxford University Press, 1999); and Mark Wheelis, Lajos Rozsa, and Malcolm Dando (eds.), *Deadly Cultures: Biological Weapons Since 1945* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006). For an inside view of the Soviet biological weapons establishment, see Ken Alibek with Stephen Handelman, *Biohazard: The Chilling True Story of the Largest Covert Biological Weapons Program in the World—Told from the Inside by the Man Who Ran It* (New York: Delta, 2000). For policy prescriptions, see Joshua Lederberg (ed.), *Biological Weapons: Limiting the Threat* (Cambridge, MA: MIT Press, 2000); Richard A. Falkenrath, Robert D. Newman, and Bradley A. Thayer, *America's Achilles' Heel: Nuclear, Biological, and Chemical Terrorism and Covert Attack* (Cambridge, MA: MIT Press, 1999); and Jonathan B. Tucker (ed.), *Toxic Terror: Assessing Terrorist Use of Chemical and Biological Weapons* (Cambridge, MA: MIT Press, 2000).

11. انظر: Krepon et al., *Escalation Control*.

12. انظر:

George H. Quester, *Nuclear First Strike: Consequences of a Broken Taboo* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2006); and Nina Tannenwald, *The Nuclear Taboo: The United States and the Non-Use of Nuclear Weapons Since 1945* (Cambridge, U.K.: Cambridge University Press, 2007).

13. لم تُجرَ الدراسات العلمية الأولى حول التغييرات المناخية الواسعة النطاق والتبعات البيئية التي قد تنجم عن مواجهات نووية رئيسية، إلا بعد نحو أربعة عقود من حادثتي: هيروشيما وناجازاكي. انظر:

R. P. Turco, O. B. Toon, T. P. Ackerman, J. B. Pollack, and Carl Sagan, "Nuclear Winter: Global Consequences of Multiple Nuclear Explosions," *Science* 222(4630) (December 23, 1983): 1283–1293.

تمّ عام 2006، نشر المزيد من النماذج المتطورة التي تتناول التغيرات المناخية والعواقب البيئية المترتبة على الضربات النووية "المحدودة" المتبادلة بين الهند وباكستان. انظر:

Owen B. Toon, Richard P. Turco, Alan Robock, Charles Bardeen, Luke Oman, and Georgiy L. Stenchikov, "Atmospheric Effects and Societal Consequences of Regional Scale Nuclear Conflicts and Acts of Individual Nuclear Terrorism," *Atmospheric*

Chemistry and Physics Discussions 6 (November 22, 2006): 11,745–11,816; and Alan Robock, Luke Oman, Georgiy L. Stenchikov, Owen B. Toon, Charles Bardeen, and Richard P. Turco, "Climatic Consequences of Regional Nuclear Conflicts," *Atmospheric Chemistry and Physics Discussions* 6 (November 22, 2006): 11,817–11,843.

14. انظر:

Office of the Director of National Intelligence, *Iran: Nuclear Intentions and Capabilities*, November 2007, available at http://www.dni.gov/press_releases/20071203_ release.pdf.

15. انظر:

Richard Beeston, "Nuclear Steps Put Region on Brink of Most Fearful Era Yet," *Times of London*, November 4, 2006 (available at http://www.timesonline.co.uk/tol/news/world/middle_east/article624831.ece).

16. انظر: Quester, *Nuclear First Strike*, 139.

17. انظر: Sagan and Waltz, *Spread of Nuclear Weapons*.

18. للاطلاع على تطبيقات معضلة "الاستقرار - اللا استقرار" في جنوب آسيا، انظر:

Michael Krepon, "Is Cold War Experience Applicable to Southern Asia?" in Michael Krepon (ed.), *Nuclear Risk Reduction in South Asia* (New York: Palgrave Macmillan, 2004), 7–19; and Michael Krepon, "The Stability-Instability Paradox, Misperception, and Escalation Control in South Asia," in Rafiq Dossani and Henry S. Rowen (eds.), *Prospects for Peace in South Asia* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2005), 261–280. For a multiregional analysis, see Lyle J. Goldstein, *Preventive Attack and Weapons of Mass Destruction: A Comparative Analysis* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2006).

19. انظر:

Stephen P. Cohen, *The Idea of Pakistan* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2004); Husain Haqqani, *Pakistan: Between Mosque and Military* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2005); and Owen Bennett Jones, *Pakistan: Eye of the Storm* (New Haven: Yale University Press, 2002).

20. انظر:

Doug Brugge, Timothy Benally, and Esther Yazzie-Lewis, *The Navajo People and Uranium Mining* (Albuquerque: University of New Mexico Press, 2006).

21. انظر على سبيل المثال:

"Rogue Regulator: Mohamed ElBaradei Pursues a Separate Peace with Iran," *Washington Post*, September 5, 2007 (available at http://www.washing tonpost.com/

wp-dyn/content/article/2007/09/04/AR2007090401810.html); and Elaine Sciolino and William J. Broad, "An Indispensable Irritant to Iran and Its Foes," *New York Times*, September 17, 2007 (available at http://www.nytimes.com/2007/09/17/world/middleeast/17elbaradei.html).

22. انظر:

Shri Pranab Mukherjee, "Suo Moto Statement by the Minister of External Affairs, Mr. Pranab Mukherjee, on Indo-U.S. Civil Nuclear Co-Operation in Lok Sabha on December 12, 2006," December 12, 2006, available at http://www.indianembassy.org/newsite/press_release/2006/Dec/6.asp.

23. انظر:

Peter Baker, "Pakistani Scientist Who Met bin Laden Failed Polygraphs, Renewing Suspicions," *Washington Post*, March 3, 2002, A1 (available at http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A29790-2002Mar2?language=printer).

24. خلص "التقويم الاستخباري الوطني" لعام 2002، إلى استنتاج؛ مفاده: « إذا ما استحوذ على صدّام اليأس، فإنه قد يوقن أن لا أحد غير منظمة؛ كالقاعدة - بما تتمتع به من قدرة على الوصول إلى أي مكان في العالم، وبنية تحتية واسعة للعمليات الإرهابية، وكونها تخوض بالفعل صراع حياة أو موت ضد الولايات المتحدة الأمريكية - يستطيع أن يرتكب ذلك النوع من الأعمال الإرهابية التي يأمل أن يديرها بنفسه. وفي مثل هذه الظروف، فقد يقرر بأن الخطوة المتطرفة الأخيرة؛ لمساعدة الإرهابيين الإسلاميين على توجيه هجمات بأسلحة كيماوية أو بيولوجية للولايات المتحدة، سوف تمثل فرصته الأخيرة للثأر من خلال أخذ عدد كبير من الضحايا معه». انظر:

National Intelligence Council, *Iraq's Continuing Programs for Weapons of Mass Destruction*, National Intelligence Estimate 2002-16HC, Federation of American Scientists, October 2002, 7–8, available at: http://www.fas.org/irp/cia/product/iraq-wmd-nie.pdf.

25. انظر:

International Institute for Strategic Studies, *Nuclear Black Markets: Pakistan, A. Q. Khan, and the Rise of Proliferation Networks* (London: IISS, 2007), 108.

26. مقابلات سرية مع المؤلف.

27. انظر:

Krepon, *Nuclear Risk Reduction in South Asia*; and Krepon et al., *Escalation Control*.

.28 انظر:

Glenn T. Seaborg, *Kennedy, Khrushchev, and the Test Ban* (Berkeley: University of California Press, 1981); and Steve Fetter, *Toward a Comprehensive Test Ban* (Cambridge, MA: Ballinger, 1988). For a sense of the arguments used against limits on nuclear tests, see James H. McBride, *The Test Ban Treaty: Military, Technological, and Political Implications* (Chicago: Henry Regnery, 1967).

.29 انظر:

"Soviets OK Limited On-Site Inspections Offer on Troop Moves Seen as Breakthrough in East-West Talks," *Los Angeles Times*, August 20, 1986.

.30 انظر:

Don Oberdorfer, *The Turn: From the Cold War to a New Era—The United States and the Soviet Union, 1983–1990* (New York: Poseidon Press, 1991), 234.

.31 للاطلاع على نص هذه الاتفاقية، انظر:

Conference on Security and Co-operation in Europe, "Document of the Stockholm Conference," September 19, 1986, Federation of American Scientists, available at http://www.fas.org/nuke/control/osce/text/STOCK86E.htm.

.32 انظر:

Raymond L. Garthoff, *Détente and Confrontation: American-Soviet Relations from Nixon to Reagan* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2001); and Oberdorfer, *The Turn*. For a detailed account of the Intermediate-Range Nuclear Forces Treaty inspection provisions and their implementation, see Joseph P. Harahan, *On-Site Inspections Under the INF Treaty: A History of the On-Site Inspection Agency and INF Treaty Implementation, 1988–1991* (Washington, DC: On-Site Inspection Agency, United States Department of Defense, 1993); and Steven E. Steiner, "Remarks by Ambassador Steven E. Steinert: INF Commemoration, Moscow" U.S. Embassy at Canberra, Australia, May 21, 2001, available at http://canberra.usembassy.gov/hyper/ 2001/0521/epfl01.htm.

.33 انظر:

See Joseph P. Harahan and John C. Cuhn III, *On-Site Inspections Under the CFE Treaty: A History of the On-Site Inspection Agency and CFE Treaty Implementation, 1990–1996* (Washington, DC: On-Site Inspection Agency, U.S. Department of Defense, 1996).

34. انظر:

Mark M. Lowenthal, *The CFE Treaty: Verification and Compliance Issues*, Congressional Research Service, September 1, 1992, available at http://www.fas.org/nuke/control/cfe/congress/22b1.htm#verification_regime; and Wade Boese, "The Conventional Armed Forces in Europe (CFE) Treaty at a Glance," Arms Control Association, January 2002, available at http://www.armscontrol.org/subject/caec/cfeback2. asp.

35. يمكن الحصول على نص معاهدة ستارت -1 (وزارة الخارجية الأمريكية، اتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، حول تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها)، من:

http://www.state.gov/www/global/arms/starthtm/start/start1.html. On START verification, see Defense Threat Reduction Agency, *Strategic Arms Reduction Treaty (START) Inspection and Monitoring Sites in the Former Soviet Union*, available at http://www.dtra.mil/newsservices/fact_sheets/display.cfm?fs=start-fsu. Also see Defense Threat Reduction Agency, *Strategic Arms Reduction Treaty (START) Inspection and Monitoring Sites in the United States*, available at http://www.dtra.mil/newsservices/fact_sheets/display.cfm?fs=start-us; and Office of Technology Assessment, *Verification Technologies: Measures for Monitoring Compliance with the START Treaty*, OTA-ISC-479, December 1990, available at http://www.princeton.edu/~ota/ns20/alpha_f.html.

36. انظر:

John Borowski, *From the Atlantic to the Urals: Negotiating Arms Control at the Stockholm Conference* (Washington, DC: Pergamon-Brassey, 1988); and James Goodby, "The Stockholm Conference: Negotiating a Cooperative Security System for Europe," in Alexander L. George, Philip J. Farley, and Alexander Dallin (eds.), *U.S.-Soviet Security Cooperation: Achievements, Failures, Lessons* (New York: Oxford University Press, 1988), 144–172.

37. انظر:

International Atomic Energy Agency, *Annual Report 2005*, vi, available at http://www.iaea.org/Publications/Reports/Anrep2005/anrep2005_full.pdf.

38. انظر:

International Atomic Energy Agency, *Strengthened Safeguards System: Status of Additional Protocols*, June 13, 2007, available at http://www.iaea.org/OurWork/SV/Safeguards/sg_protocol.html.

.39 انظر:

Organization for the Prohibition of Chemical Weapons, *The Chemical Weapons Ban: Facts and Figures*, June 27, 2007, available at http://www.opcw.org/ factsandfigures/ index.html#DeclarationsInspections.

.40 انظر:

Organization for the Prohibition of Chemical Weapons, *The Chemical Weapons Ban: Facts and Figures*, June 20, 2007, available at http://www.opcw.org/factsandfigures/ index.html.

.41 إن المخاوف حيال عجز "الشبكة الزلزالية العالمية" - وهي التي أنشئت وفق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - عن مراقبة التجارب ذات الارتدادات الخفيفة، تبرز بشكل جلي في الحجج التي يسوقها المشككون في هذا الشأن. ويبدو نظام المراقبة في الوقت الحاضر، قادراً على تشخيص تجربة أصغر عشرين مرة من تلك التي أجرتها كوريا الشمالية. انظر:

Won-Young Kim and Paul G. Richards, "North Korean Nuclear Test: Seismic Discrimination at Low Yield," *Eos* 88(14) (April 3, 2007): 157–161. Also see Office of the Director of National Intelligence, Public Affairs Office, "Statement by the Office of the Director of National Intelligence on the North Korea Nuclear Test," October 16, 2006, available at http://www.dni.gov/announcements/20061016_release.pdf.

.42 انظر:

Andrew E. Kramer and Thom Shanker, "Russia Suspends Arms Agreement over U.S. Shield," *New York Times*, July 15, 2007 (available at http://www.nytimes.com/ 2007/07/15/world/europe/15russia.html).

.43 انظر:

Assistant Secretary of State Paula DeSutter, quoted by Carol Giacomo, "U.S. to Let START Nuclear Treaty Expire," Reuters, May 22, 2007 (available at http://www. reuters.com/article/topNews/idUSN2242996020070522).

.44 انظر:

White House, "Press Conference by President Bush and Russian Federation President Putin," June 16, 2001, available at http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/ 06/20010618.html.

.45 مقتطفات حرفية من وثيقة استعراض الموقف النووي Nuclear Posture Review، التي أصدرتها إدارة بوش، وقدمت إلى الكونجرس الأمريكي، بتاريخ 31 كانون الأول/ ديسمبر عام 2001. انظر:

U.S. Department of Defense, *Nuclear Posture Review Report*, available at http://www.globalsecurity.org/wmd/library/policy/dod/npr.htm.

46. انظر:

National Resource Defense Council, "Table of Known Nuclear Tests Worldwide, 1945–2002," available at http://www.nrdc.org/nuclear/nudb/datab15.asp.

47. توصل الباحثان غير الحكوميين: ديفيد رايت وليزبيث جرونلوند، إلى أن بكين، قد وقفت إنتاج البلوتونيوم للاستخدامات العسكرية، نحو عام 1990. انظر:

David Wright and Lisbeth Gronlund, "A History of China's Plutonium Production," *Science and Global Security* 11(1) (2003): 61–80.

48. البحثان اللذان يغطيان جميع القواعد الإلزامية، هما:

George Perkovich, Jessica T. Mathews, Joseph Cirincione, Rose Gottemoeller, and Jon B. Wolfsthal, *Universal Compliance: A Strategy for Nuclear Security* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, March 2005), available at http://www.carnegieendowment.org/files/uC2.FINAL3.pdf; and Weapons of Mass Destruction Commission, *Weapons of Terror: Freeing the World of Nuclear, Biological, and Chemical Arms* (Stockholm: Weapons of Mass Destruction Commission, 2006), available at http://www.wmdcommission.org/files/Weapons_of_Terror.pdf. Also see Jeffrey Laurenti and Carl Robichaud (eds.), *Breaking the Nuclear Impasse: New Prospects for Security Against Weapons Threats* (New York: Century Foundation Press, 2007); and Graham Allison (ed.), "Confronting the Specter of Nuclear Terrorism," special issue of *Annals of the American Academy of Political and Social Science* 607 (September 2006).

49. انظر:

Navnita Chadha Behera, *Demystifying Kashmir* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2006); and Sumantra Bose, *Kashmir: Roots of Conflict, Paths to Peace* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2003).

50. انظر على سبيل المثال:

Michael D. Swaine and Tuosheng Zhang (eds.), *Managing Sino-American Crises: Case Studies and Analysis* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2006); and Nancy Bernkopf Tucker (ed.), *Dangerous Strait: The U.S.-Taiwan-China Crises* (New York: Columbia University Press, 2005).

51. للاطلاع على الاقتراحات الخاصة بالخطوات المستقبلية، انظر على سبيل المثال:

Alexei Arbatov and Vladimir Dvorkin, *Beyond Nuclear Deterrence: Transforming the U.S.-Russian Equation* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International

Peace, 2006); and Sidney D. Drell and James E. Goodby, *The Gravest Danger: Nuclear Weapons* (Stanford, CA: Hoover Institution Press, 2003).

52. من المطبوعات ذات القيمة المتميزة، وتتناول البرامج التعاونية للحد من التهديدات: المجموعة التي أصدرها "مشروع إدارة الذرة"، في مركز بيلفر في جامعة هارفارد. انظر:

(http://www.belfercenter.org/project/3/managing_the_atom.html, the website of the Nuclear Threat Initiative http://www.NTI.org, and the publications of the Partnership for Global Security (see http://www.partnershipforglobalsecurity.org/).

53. للاطلاع على "الوصفات" التحليلية والسياسية التي تتناول القضية الإيرانية، انظر:

Henry Sokolski and Patrick Clawson (eds.), *Getting Ready for a Nuclear-Ready Iran* (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, October 2005), available at http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub629.pdf; and Patrick Clawson and Michael Eisenstadt, *Forcing Hard Choices on Tehran: Raising the Costs of Iran's Nuclear Program* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2006), available at http://www.washingtoninstitute.org/templateC04.php? CID=257. For background on the North Korean nuclear program, see Joel Wit, Daniel B. Poneman, and Robert L. Gallucci, *Going Critical: The First North Korean Nuclear Crisis* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2004). Also see Charles L. Pritchard, *Failed Diplomacy: The Tragic Story of How North Korea Got the Bomb* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2007).

54. ظهرت أجزاء من هذا القسم، في:

Michael Krepon, "Ban the Bomb. Really," *American Interest* 3(3) (winter 2008): 89–93.

55. انظر:

U.S. Department of State, *A Report on the International Control of Atomic Energy*, prepared by David E. Lilienthal (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1946). Online versions of the Acheson-Lilienthal plan can be found at http://www.learnworld.com/ZNW/LWText.Acheson-Lilienthal.html#text and http://www.honors.umd.edu/HONR269J/archive/AchesonLilienthal.html.

56. انظر: Turco et al., "Nuclear Winter."

57. انظر:

Jonathan Schell, *Fate of the Earth* (New York: Knopf, 1982); and Jonathan Schell, *The Abolition* (New York: Knopf, 1984).

58. انظر:

Henry L. Stimson Center, *An Evolving U.S. Nuclear Posture*, Second Report of the Steering Committee, Project on Eliminating Weapons of Mass Destruction, Report 19 (Washington, DC: Henry L. Stimson Center, December 1995), 39. Also see Henry L. Stimson Center, *An American Legacy: Building a Nuclear-Weapon-Free World*, Final Report of the Steering Committee Project on Eliminating Weapons of Mass Destruction, Report 22 (Washington, DC: Henry L. Stimson Center, March 1997); and Henry L. Stimson Center, *Beyond the Nuclear Peril: The Year in Review and the Years Ahead*, Report 15 (Washington, DC: Henry L. Stimson Center, January 1995).

59. انظر على سبيل المثال:

Canberra Commission, *The Canberra Commission on the Elimination of Nuclear Weapons: Executive Summary*, NuclearFiles.org, available at http://www.nuclearfiles.org/ menu/key-issues/nuclear - weapons/ issues/ civil-society/ canberra-commission-executive-summary_1996-08-00.htm; and Ministry of Foreign Affairs of Japan, *Facing Nuclear Dangers: An Action Plan for the 21st Century—The Report of the Tokyo Forum for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament*, July 25, 1999, available at http://www. mofa.go.jp/policy/un/disarmament/forum/tokyo9907/ index.html.

60. انظر:

Henry L. Stimson, "The Challenge to Americans," *Foreign Affairs* 26(1) (October 1947): 12.

61. انظر:

Paul H. Nitze, "A Threat Mostly to Ourselves," *New York Times*, October 28, 1999 (available at http://query.nytimes.com/gst/fullpage.html?res=950DE2DC1038 F93BA15753C1A96F958260). Also see Paul H. Nitze, "Is It Time to Junk Our Nukes? The New World Disorder Makes Them Obsolete," *Washington Post*, January 16, 1994.

62. انظر:

George P. Shultz, William J. Perry, Henry A. Kissinger, and Sam Nunn, "A World Free of Nuclear Weapons," *Wall Street Journal*, January 4, 2007.

63. انظر: Interview broadcast on the *CBS Evening News*, March 29, 1979.

64. انظر على سبيل المثال:

Charles L. Glaser, "The Flawed Case for Nuclear Disarmament," *Survival* 40(1) (spring 1998): 112–128; and Brent Scowcroft and Arnold Kanter, "Which Nuke Policy," *Washington Times*, March 24, 1997.

65. انظر:

Michael J. Mazarr (ed.), *Nuclear Weapons in a Transformed World: The Challenge of Virtual Nuclear Arsenals* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 1997); and Jonathan Schell, *The Gift of Time: The Case for Abolishing Nuclear Weapons Now* (New York: Metropolitan Books, 1998).

66. انظر:

For an authoritative first-person account of these deliberations, see Jayantha Dhanapala with Randy Rydell, *Multilateral Diplomacy and the NPT: An Insider's Account* (Geneva: UNIDIR, 2005).

67. انظر:

Kenneth N. Waltz, *The Spread of Nuclear Weapons: More May Be Better*, Adelphi Paper 171 (London: International Institute for Strategic Studies, 1981).

68. انظر: Sagan and Waltz, *Spread of Nuclear Weapons*, 29–43.

69. انظر:

Kurt M. Campbell, Robert J. Einhorn, and Mitchell B. Reiss (eds.), *Nuclear Tipping Point: Why States Reconsider Their Nuclear Choices* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2004). The editors express differing perspectives, but they conclude on an optimistic note: "Whatever path countries may take toward the tipping point, we are almost certainly not there yet—in fact, we do not appear to be close" (p. 328). Also see Mitchell Reiss, *Bridled Ambition: Why Countries Constrain Their Nuclear Capabilities* (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 1995).

70. انظر:

Devin Hagerty, *The Consequences of Nuclear Proliferation: Lessons from South Asia* (Cambridge, MA: MIT Press, 1998); and Ganguly and Hagerty, *Fearful Symmetry*.

يقلل جانجلي وهاجرتي، من أهمية عوامل أخرى؛ ربما كانت قد أفضت إلى غياب الحرب في شبه القارة، وبرغم طروحاتهما، فإنهما يجادلان بقدر من الإلحاح، بأن تبذل الولايات المتحدة الأمريكية مزيداً من الجهود المنسقة؛ لحسم الصراع في كشمير.

71. انظر:

Krepon, "Is Cold War Experience Applicable to Southern Asia?"; and Krepon, "The Stability-Instability Paradox." For a multiregional analysis, see Goldstein, *Preventive Attack*.

72. انظر:

Glenn Snyder, *Deterrence and Defense* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1961), 226.

73. انظر:

Robert Jervis, *The Illogic of American Nuclear Strategy* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984), 31.

74. انظر: Sagan and Waltz, *Spread of Nuclear Weapons*, 150.

75. انظر:

Emanuel Adler, "Arms Control, Disarmament, and National Security: A Thirty Year Retrospective and a New Set of Anticipations," *Daedalus* 120(1) (winter 1991): 3.

76. انظر:

Michael Krepon, *Strategic Stalemate, Nuclear Weapons, and Arms Control in American Politics* (New York: St. Martin's Press, 1984); and Michael Krepon, *Cooperative Threat Reduction, Missile Defense, and the Nuclear Future* (New York: Palgrave Macmillan, 2003), 165–187.

77. انظر:

Winston S. Churchill, *Never Give In! The Best of Winston Churchill's Speeches* (New York: Hyperion, 2003), 491.

78. انظر:

Thomas C. Schelling, "The Thirtieth Year," *Daedalus* 120(1) (winter 1991): 21, 24.

79. انظر:

"News Conference Styles of Four Presidents," *New York Times*, January 28, 1969, 12.

80. انظر:

Paul H. Nitze, "Atoms, Strategy, and Foreign Policy," *Foreign Affairs* 35(2) (January 1956): 187–198.

81. انظر:

Paul H. Nitze, "Assuring Strategic Stability in an Era of Détente," *Foreign Affairs* 54(2) (January 1976): 232.

.82 انظر:

Richard Pipes, "Why the Soviet Union Thinks It Could Fight and Win a Nuclear War," *Commentary* 74(1) (July 1977): 21–34.

.83 انظر:

McGeorge Bundy, "To Cap the Volcano," *Foreign Affairs* 48(1) (October 1969): 11.

.84 انظر:

Dean Rusk, Robert McNamara, George Ball, Roswell Gilpatric, Theodore Sorenson, and McGeorge Bundy, "The Lessons of the Cuban Missile Crisis," *Time*, September 27, 1982.

.85 انظر على سبيل المثال:

Henry A. Kissinger, "Arms Control, Inspections, and Surprise Attack," *Foreign Affairs* 38(4) (July 1960): 557–575; Henry A. Kissinger, *The Necessity for Choice* (New York: Harper & Brothers, 1960); Nitze, "Atoms, Strategy, and Foreign Policy"; and Nitze, "Assuring Strategic Stability."

.86 انظر على سبيل المثال:

Colin S. Gray and Keith Payne, "Victory Is Possible," *Foreign Policy* 39 (summer 1980): 14–27. Payne was a principal contributor to the George W. Bush administration's nuclear posture statement.

.87 انظر:

Keir A. Lieber and Daryl G. Press, "The Rise of U.S. Nuclear Primacy," *Foreign Affairs* 85(2) (March–April 2006): 42–54 (available at http://www.foreign affairs. org/20060301faessay85204/keir-a-lieber-daryl-g-press/the-rise-of-u-s nuclearprimacy. html).

.88 انظر: U.S. Department of Defense, *Nuclear Posture Review Report*.

.89 انظر:

White House, National Security Council, "Transform America's National Security Institutions to Meet the Challenges and Opportunities of the Twenty-First Century," in *The National Security Strategy*, September 2002, available at http://www.whitehouse. gov/nsc/nss/2002/nss9.html.

.90 انظر:

David E. Mosher, Lowell H. Schwartz, David R. Howell, and Lynn E. Davis, *Beyond the Nuclear Shadow: A Phased Approach for Improving Nuclear Safety and U.S.-Russian Relations* (Santa Monica, CA: RAND Corp., 2003).

91. من بين الحالات التي تذكرنا باحتمال وقوع حوادث مؤسفة، تلك التي تمّ فيها نقل صواريخ جوالة (كروز)، مزودة بأسلحة نووية من داكوتا الشمالية إلى لويزيانا، عام 2007، خطأً. انظر:

Joby Warrick and Walter Pincus, "Missteps in the Bunker," Washington Post, September 23, 2007, 1 (available at http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/09/22/AR2007092201447.html).

92. انظر: Bundy, "To Cap the Volcano," 10.

الفصل السادس

1. انظر:

"Excerpts from Two Wilson Hearings Before Senate Committees on Defense Appointment; Senators Get Wilson's Answers on His G.M. Stock Holdings," *New York Times*, January 24, 1953.

2. انظر:

X [George Kennan], "The Sources of Soviet Conduct," *Foreign Affairs* 25(4) (1946–1947): 582.

3. انظر:

Dick Cheney, "Vice President Speaks at VFW 103rd National Convention: Remarks by the Vice President to the Veterans of Foreign Wars 103rd National Convention," White House, Office of the Press Secretary, August 26, 2002, available at http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/08/20020826.html.

4. انظر:

George W. Bush, "President Says Saddam Hussein Must Leave Iraq Within 48 Hours: Remarks by the President in Address to the Nation," White House, Office of the Press Secretary, March 17, 2003, available at http://www.whitehouse.gov/news/releases/ 2003/03/20030317-7.html.

5. انظر:

National Security Council, *The National Security Strategy*, pt. 9, *Transform America's National Security Institutions to Meet the Challenges and Opportunities of the Twenty-First Century*, White House, September 2002, available at http://www.white house.gov/nsc/nss/2002/nss9.html.

6. انظر:

Harry S. Truman, *Memoirs: Years of Trial and Hope 1946–1952* (New York: Doubleday, 1955), v. 2, 383, 359.

7. انظر:

John F. Kennedy, "Special Message to the Congress on the Defense Budget," March 28, 1961, available at http://www.jfklink.com/speeches/jfk/publicpapers/1961/jfk99_61.html.

8. انظر:

Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment," *Foreign Affairs* 70(1) (winter 1990–1991): 32.

9. للاطلاع على شرح مفصل لوجهة النظر هذه، انظر:

Robert Strausz-Hupé, William R. Kintner, and Stefan T. Possony, *A Forward Strategy for America* (New York: Harper & Brothers, 1961).

10. للاطلاع على بحث مفصل لهذه الفكرة، انظر:

David Holloway, "Deterrence, Preventive War, and Preemption," in George Bunn and Christopher F. Chyba (eds.), *U.S.Nuclear Weapons Policy: Confronting Today's Threats* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2006), 34–74.

11. انظر:

Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment Revisited," *National Interest* 70 (winter 2002–2003): 10.

12. انظر:

George W. Bush, "Bush Addresses VFW National Convention, Milwaukee," August 21, 2000, available at http://transcripts.cnn.com/TRANSCRIPTS/0008/21/ se.01. html.

13. انظر:

13. Helene Cooper, "North Koreans Agree to Disable Nuclear Facilities," *New York Times*, October 4, 2007 (available at http://www.nytimes.com/2007/10/04/world/asia/04diplo.html?pagewanted=print).

14. يمكن تعقب تطور هذه الأساليب واتساع نطاقها في بعض كتاباتي السابقة. انظر:

Michael Krepon and Mary Umberger (eds.), *Verification and Compliance: A Problem-Solving Approach* (Cambridge, MA: Ballinger Books, 1988); Michael Krepon, Peter D. Zimmerman, Leonard S. Spector, and Mary Umberger (eds.), *Commercial Observation Satellites and International Security* (New York: St. Martin's Press, 1990); Michael Krepon and Amy Smithson (eds.), *Open Skies, Arms*

Control, and Cooperative Security (New York: St. Martin's Press, 1992); Michael Krepon and Amit Sevak (eds.), *Crisis Prevention, Confidence Building, and Reconciliation in South Asia* (New York: St. Martin's Press, 1995); Michael Krepon, Khurshed Khoja, Michael Newbill, and Jenny S. Drezin (eds.), *Global Confidence Building: New Tools for Troubled Regions* (New York: St. Martin's Press, 1999); and Michael Krepon, *Nuclear Risk Reduction in South Asia* (New York: Palgrave Macmillan, 2004).

15. أعتقد بأن أول شخص اقترح عليّ هذا المصطلح، كان الجنرال وليم بيرنز.

16. استعيرت هذه المصطلحات، من كتابات تشارلز كراوتهامر. انظر:

Krauthammer, "Unipolar Moment Revisited".

17. انظر: "National Security Council, "National Security Strategy.

18. انظر:

George W. Bush, "President Bush Delivers Graduation Speech at West Point," White House, Office of the Press Secretary, June 1, 2002, available at http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/06/20020601-3.html.

19. انظر على سبيل المثال:

Raymond Ibrahim (ed.), *The Al Qaeda Reader* (New York: Doubleday, 2007).

20. انظر:

George Perkovich, "Giving Justice Its Due," *Foreign Affairs* 84(4) (July– August 2005): 79–93.

21. انظر:

Don Rumsfeld, "Rumsfeld Memo: Global War on Terrorism," October 16, 2003, available at http://www.globalsecurity.org/military/library/policy/dod/rumsfeld-d20031016sdmemo.htm.

22. في عام 2000، سجلت وزارة الخارجية، 423 هجمة إرهابية على مستوى العالم؛ أودت بحياة 405 أشخاص، وأصابت 791 شخصاً بجروح. وفي عام 2006، ارتفع عدد هذه الهجمات إلى 14338 هجمة على المستوى نفسه، راح ضحيتها 20498 شخصاً، وأصيب فيها 38191 شخصاً. انظر:

U.S. Department of State, "National Counter-Terrorism Center Statistical Annex Supplement on Terrorism Deaths, Injuries, Kidnappings of Private U.S. Citizens," in *Country Reports on Terrorism*, prepared by U.S. Department of State, Office of the Coordinator for Counterterrorism, April 30, 2007, available at http://www.state.gov/

s/ct/rls/crt/2006/82739.htm; and U.S. Department of State, *Country Reports on Terrorism 2006*, prepared by U.S. Department of State, Office of the Coordinator for Counterterrorism, April 30, 2007, available at http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2006/.

23. انظر:

Bernard I. Finel and Holly Crystal Gell, *Are We Winning: Measuring Progress in the Struggle Against Violent Jihadism* (Washington, DC: American Security Project, September 2007), 6 (available at http://www.americansecurityproject.org/files/ ASP_RPTWeb_0.pdf).

24. انظر:

Walter A. McDougall,... *The Heavens and the Earth: A Political History of the Space Age* (New York: Basic Books, 1985), 177.

25. انظر:

Karl von Clausewitz, *On War*, J. J. Graham (trans.) (New York: Barnes and Noble, 1956), bk. 8, 127. For an elaboration of this dictum, see Raymond Aron, "Strategy and Diplomacy, or On the Unity of Foreign Policy," in his *Peace and War: A Theory of International Relations* (New York: Doubleday, 1966), 21–46.

26. لعل المثال الأوضح على ازدواجية المعايير، ذاك الذي برز في أثناء مناقشة مجلس الشيوخ معاهدة الأسلحة الكيماوية، عندما مرر الجمهوريون، شرطاً يسمح صراحة للرئيس بأن يمنع إجراء عمليات تفتيشية تجيزها المعاهدة أصلاً؛ إن كانت ستؤدي إلى كشف أسرار تتعلق بالأمن القومي، وشرطاً آخر يقلص نطاق هذه العمليات، إذا كانت ستعرض حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية للخطر. ولم يبقَ إلا معاهدة واحدة سارية المفعول مع الروس، تجيز القيام بعمليات تفتيشية، وهي التي أعلنت إدارة بوش، أن نظام التفتيش المعمول به - وفقها - بات نظاماً مرهقاً. انظر:

Carol Giacomo, "U.S. to Let START Nuclear Treaty Expire," Reuters, May 22, 2007 (available at http://www.reuters.com/article/topNews/idUSN2242996020070522.

كما اعترضت إدارة بوش، على تصديق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ورأت أنها تحد من خيارات الولايات المتحدة الأمريكية التي قد تتضمن حاجتها إلى استئناف مثل هذه التجارب.

27. انظر:

U.S. Air Force Space Command, *Strategic Master Plan FY06 and Beyond*, Center for Defense Information, October 1, 2003, available at http://www.cdi.org/news/ space-security/afspc-strategic-master-plan-06-beyond.pdf.

28. انظر:

The George W. Bush administration's National Space Policy can be found at Office of Science and Technology Policy, *U.S. National Space Policy*, Executive Office of the President, August 31, 2006, available at http://www.licensing.noaa.gov/USNationalSpacePolicy_083106.pdf.

29. انظر:

"Detection of Debris from Chinese ASAT Test Increases; One Minor Fragmentation Event in Second Quarter of 2007," *Orbital Debris Quarterly News* 11(3) (July 2007): 1 (available at http://orbitaldebris.jsc.nasa.gov/newsletter/pdfs/ODQNv11i3.pdf).

30. انظر:

William J. Broad and David E. Sanger, "China Tests Anti-Satellite Weapon, Unnerving U.S.," *New York Times*, January 18, 2007 (available at http://www.nytimes.com/2007/01/18/world/asia/18cnd-china.html?ex=1184904000&en=d4cfd4978bcfa96b&ei=5070).

31. انظر:

Defense Intelligence Agency, *The Decades Ahead: 1999–2020—A Primer on the Future Threat*, July 1999. Reprinted in Rowan Scarborough, *Rumsfeld's War: The Untold Story of America's Anti-Terrorist Commander* (Washington, DC: Regnery, 2004), 203.

32. تم تسريب مقتطفات كاملة من وثيقة (استعراض الموقف النووي)، وهي التي كانت قد عرضت على الكونجرس الأمريكي، في 31 كانون الأول/ ديسمبر عام 2001، ويمكن الاطلاع عليها، في:

U.S. Department of Defense, *Nuclear Posture Review Report*, GlobalSecurity.org, January 8, 2002, available at http://www.globalsecurity.org/wmd/library/policy/dod/npr.htm. This excerpt is from pages 12–13 of the original document.

33. انظر:

National Intelligence Council, *Foreign Missile Developments and the Ballistic Missile Threat Through 2015*, prepared under the auspices of the National Intelligence Officer for Strategic and Nuclear Programs, December 2001, Federation of American Scientists, available at http://www.fas.org/irp/nic/bmthreat-2015.htm.

34. انظر:

Hans M. Kristensen, Robert S. Norris, and Matthew McKinzie, *Chinese Nuclear Forces and U.S. Nuclear War Planning* (Washington, DC: Federation of American Scientists and Natural Resources Defense Council, November 2006), 35–136.

ومع ذلك، فقد تضاءل بمرور الزمن، حجم التقديرات الأمريكية الرسمية المبالغ فيها حول القدرات النووية الصينية.

35. انظر:

Keith B. Payne, "Post–Cold War Deterrence and a Taiwan Crisis," *China Brief* 1(5) (September 12, 2001), available at http://www.jamestown.org/publications_details.php?volume_id=17&issue_id=633&article_id=4569.

36. انظر:

Colin S. Gray and Keith Payne, "Victory Is Possible," *Foreign Policy* 39 (summer 1980): 14–27.

37. هناك كثير من المواد المنشورة في المواقع العامة، حول الخطط الحربية النووية القديمة؛ كما يتم تسريب نصوص الخطط الأحدث بعد صدورها بفترة وجيزة؛ وللاطلاع على مقتطفات من وثيقة استعراض الموقف النووي، انظر: U.S. Department of Defense, *Nuclear Posture Review Report*.

38. انظر:

Donald H. Rumsfeld, "Remarks as Delivered by Secretary of Defense Donald H. Rumsfeld, Shangri-La Hotel, Singapore, Saturday, June 04, 2005," U.S. Department of Defense, available at http://www.defenselink.mil/speeches/2005/sp20050604-secdef1561.html.

39. انظر:

Andrew E. Kramer, "Putin Cites Third Reich in Veiled Criticism of U.S.," *New York Times*, May 9, 2007 (available at http://www.nytimes.com/2007/05/09/world/europe/10cnd-russia.html?ex=1182398400&en=fa9cb71c388ba67e&ei=5070).

40. انظر:

Joseph S. Nye Jr., *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: Public Affairs, 2004), x.

41. انظر:

National Security Council, *United States Objectives and Programs for National Security*, Federation of American Scientists, April 14, 1950, available at http://www.fas.org/irp/offdocs/nsc-hst/nsc-68.htm. See in particular "U.S. Intentions and Capabilities: Actual and Potential."

42. بدأ استخدام البنتاجون، مصطلح "الانتشار المضاد counterproliferation"، في عهد الرئيس كلينتون، واكتسب زخماً قوياً في عهد إدارة بوش.

43. انظر: Cooper, "North Koreans Agree to Disable Nuclear Facilities".

44. للاطلاع على شرح تفصيلي مطول لهذه الفرضية، انظر:

Ian Shapiro, Containment: Rebuilding a Strategy Against Global Terror (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007).

45. انظر:

David E. Sanger and Mark Mazzetti, "Israel Struck Syrian Nuclear Project, Analysts Say," *New York Times*, October 14, 2007.

46. كشفت عينة صغيرة بحجم ملعقة من النفايات، التقطها مصدر سري خارج أبواب مصانع الشفاء، آثار عناصر تدخل في تكوين أحد المركبات التي يمكن استخدامها في صنع غاز الأعصاب VX، وفي تصنيع مبيدات الحشرات أيضاً. وبحسب جورج تينيت، مدير وكالة المخابرات المركزية، فـ «مايزال بإمكان المرء، إثارة نقاش داخل مجتمع الاستخبارات، حول مدى صلاحية مجمع الشفاء؛ هدفاً لهذه الضربة».

(George Tenet with Bill Harlow, *At the Center of the Storm: My Years at the CIA* [New York: Harper Collins, 2007], 117).

وتتضمن مذكرات الرئيس كلينتون، الفقرة الآتية: «ما زلت أعتقد بأننا قمنا بالعمل الصحيح».

(*My Life* [New York: Knopf, 2004], 805).

وقد توصل تقويم مستقل غير حكومي، أجري عام 1998، إلى أن «الأدلة المتوافرة حتى الآن، وبعد أخذ كل الحقائق في الحسبان، توحي أن هناك احتمالاً كبيراً حول أن مجمع الشفاء لم يكن له أي دور قط في إنتاج أسلحة كيماوية». انظر:

(Michael Barletta, "Chemical Weapons in the Sudan: Allegations and Evidence," *Nonproliferation Review* 6 [1] [fall 1998]: 130).

47. انظر:

For accounts of the Clinton administration's dealings with North Korea, see Charles L. Pritchard, *Failed Diplomacy: The Tragic Story of How North Korea Got the Bomb* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2007); and Joel Wit, Daniel B. Poneman, and Robert L. Gallucci, *Going Critical: The First North Korean Nuclear Crisis* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2004).

48. يتضمن بيان هيئة الأركان المشتركة ذو الصلة بالعمليات النووية الفقرة الآتية: «تفترض نظرية الردع، أن قيادة الخصم تتحرك؛ وفقاً لمنطق المصلحة الذاتية، على الرغم من أن هذه المصلحة يتم تأملها عبر منظورات ثقافية مختلفة، ووفقاً لمتطلبات أوضاع محددة بعينها. ويبدو هذا، عملاً صعباً – على نحو خاص – ضد خصوم لا يمثلون دولة، ويستخدمون أسلحة تدمير شامل، أو يحاولون استخدامها؛ وهنا، يمكن توجيه قدرات الردع نحو الدول التي تدعم جهود هؤلاء، بالإضافة إلى المنظمات الإرهابية نفسها. غير أن استمرار انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل إطلاقها، من شأنه أن يقوي احتمال استخدام تلك الأسلحة من طرف دولة ما، أو جهة غير مرتبطة بدولة، أو إرهابي ما، في يوم من الأيام؛ جراء سوء تقدير، أو بصورة متعمدة. وفي مثل هذه الحالات، يمكن أن يخفق الردع، حتى لو كان بُني على التهديد بإيقاع دمار هائل؛ ومن ثم، يجب أن تكون الولايات المتحدة، على استعداد لاستخدام الأسلحة النووية؛ إذا اقتضت الضرورة ذلك؛ ولذا، فإن أحد التحديات الرئيسية التي تنطوي عليها عملية الردع، يُمثّل بإمكانية جعل الطرف المعادي مقتنعاً بأن لدينا الإرادة والقدرة على القيام بذلك». انظر:

U.S. Department of Defense, *Doctrine for Joint Nuclear Operations*, Joint Chiefs of Staff, Joint Publication 3-12, Final Coordination (2), March 15, 2005, available at http://www.globalsecurity.org/wmd/library/policy/dod/jp3_12fc2_15mar2005.htm

49. بتاريخ 21 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2007، قال ديك تشيني، نائب الرئيس الأمريكي، في سياق ملاحظات أعدت سلفاً: إن «النظام الإيراني بحاجة إلى أن يعرف أنه إذا استمر في نهجه الحالي، فإن المجتمع الدولي مستعد لفرض تبعات خطيرة عليه. وتلتقي الولايات المتحدة الأمريكية في الرأي مع دول أخرى على توجيه رسالة واضحة؛ مفادها: نحن لن نسمح لإيران بأن تمتلك أسلحة نووية». انظر:

Richard Cheney, "Vice President's Remarks to the Washington Institute for Near East Policy," Office of the Vice President, October 21, 2007, available at http://www.whitehouse.gov/news/releases/2007/10/20071021.html.

وكان الرئيس جورج بوش، قد حذر قبل ذلك التاريخ بأربعة أيام، من احتمال نشوب "حرب عالمية ثالثة"؛ إذا نجحت إيران في الحصول على القنبلة النووية. انظر:

White House, Office of the Press Secretary, "Press Conference by the President," October 17, 2007, available at http://www.whitehouse.gov/news/releases/2007/10/20071017.html. Also see William Kristol, "And Now Iran", Weekly Standard 11(18) (January 23, 2006), available at http://www.weeklystandard.com/Content/Public/Articles/000/000/006/585tdlqf.asp; Norman Podhoretz, "The Case for Bombing Iran," *Wall Street Journal*, May 30, 2007 (available at http://www.opinionjournal.com/federation/feature/?id=110010139); Alan Dershowitz, "Amend International Law to Allow Preemptive Strike on Iran," *Forward* 108(31,511)

(August 20, 2004): 9; and Charles Krauthammer, "The Tehran Calculus." *Washington Post*, September 15, 2006 (available at: http://www.washingtonpost.com/wpdyn/content/article/2006/09/14/AR2006091401413.html.

50. انظر:

Ashton B. Carter and William J. Perry, *Plan B for Iran: What If Nuclear Diplomacy Fails?* Preventive Defense Project, Harvard and Stanford Universities, September 10, 2006, available at http://belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/2127/ plan_b_for_iran.html.

لم يؤيد كارتر وبيري، فكرة العمل الاستباقي: «في الوقت الذي يكون فيه من المهم الاستكشاف والتحليل لـ "نسخ" شتى من الخطة باء (البديلة)، فقد يكون من السابق لأوانه، أن نتخلى عن الخيار الدبلوماسي، ومايزال الوقت متاحاً؛ مادامت إيران بحاجة إلى سنوات عدة؛ كي تتمكن من صنع قنبلتها النووية الأولى». (ص1).

51. أحد الأمثلة على ذلك: «كما قال الإمام [آية الله الخميني] تجب إزالة إسرائيل من على الخريطة».

"Ahmadinejad: Wipe Israel Off Map," *Al-Jazeera*, October 28, 2005, available at http://english.aljazeera.net/English/archive/archive?ArchiveId=15816.

52. انظر:

Donald H. Rumsfeld, "Nuclear Posture Review," Foreword, submitted to Congress on December 31, 2001. U.S. Department of Defense, *Nuclear Posture Review Report.*

53. انظر:

For Hans M. Kristensen's accounting of the likely size of the U.S. nuclear reserve, see Hans M. Kristensen. "Estimates of the U.S. Nuclear Stockpile, 2007 and 2012," Federation of American Scientists, available at http://www.fas.org/blog/ssp/2007/05/estimates_of_us_nuclear_weapon.php. Also see Robert S. Norris, Hans M. Kristensen, and Christopher E. Paine, *Nuclear Insecurity: A Critique of the Bush Administration's Nuclear Weapons Policies*, National Resources Defense Council, September 2004, available at http://www.nrdc.org/nuclear/insecurity/critique.pdf.

54. انظر:

White House, Office of the Press Secretary, "Remarks by Samuel R. Berger, Assistant to the President for National Security Affairs, to the Annual Washington Forum of Business Executives for National Security," Clinton Presidential Library, National Archives and Records Administration, May 5, 1998, available at http://clinton2.nara.gov/WH/EOP/NSC/html/speeches/19980519-2612.html.

55. انظر:

Paul H. Nitze, "A Threat Mostly to Ourselves," *New York Times*, October 28, 1999.

56. انظر:

George P. Shultz, William J. Perry, Henry A. Kissinger, and Sam Nunn. "A World Free of Nuclear Weapons," *Wall Street Journal*, January 4, 2007.

57. لعل جون مولر، يحاول توسيع هذا التحليل بأثر رجعي؛ ليشمل العصر النووي الأول. انظر:

John Mueller, "The Essential Irrelevance of Nuclear Weapons," *International Security* 13(2) (fall 1988): 3–27.

58. انظر:

Henry L. Stimson and McGeorge Bundy, *On Active Service in Peace and War* (New York: Harper and Brothers, 1947), 633.

59. انظر:

Project on Eliminating Weapons of Mass Destruction, *An Evolving U.S. Nuclear Posture*, Henry L. Stimson Center, Second Report of the Steering Committee, Report 19, December 1995, 38.

60. انظر:

P. Stålenheim, C. Perdomo, and E. Sköns, *SIPRI Yearbook 2007* (Oxford: Oxford University Press, 2007), 270.

61. انظر: E-mail communication from Hans M. Kristensen, August 22, 2007.

62. انظر:

"The Next Generation of Nuclear Weapons," *Bulletin of the Atomic Scientists* 83(4) (July–August 2007): 30.

63. انظر:

Robert S. McNamara, "The Dynamics of Nuclear Strategy," *Department of State Bulletin* 57 (October 9, 1967), 450.

64. انظر: McNamara, "Dynamics of Nuclear Strategy," 448.

65. دونالد جي. برينان، من الشخصيات البارزة التي شهدت مولد نظرية مراقبة الأسلحة، وقد ترك صفوف الجماعة؛ بسبب هذه القضية. انظر، على سبيل المثال:

D. G. Brennan, "The Case for Missile Defense," Foreign Affairs 47(3) (April 1969): 434–448. For a comprehensive treatment of defense-oriented deterrence, see David Goldfischer, The Best Defense: Policy Alternatives for U.S. Nuclear Security from the 1950s to the 1990s (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993).

66. قامت مجموعة مستقلة من الخبراء الحكوميين، بتقدير العمر الافتراضي لصلاحية "مناجم" البلوتونيوم هذه، وتم إبلاغ الكونجرس بذلك. انظر:

Linton F. Brooks, "Letter to The Honorable John Warner, Chairman, Committee on Armed Services," Department of Energy, National Nuclear Security Administration, November 28, 2006, available at http://www.nukewatch.org/facts/nwd/JASON_ReportPuAging.pdf.

67. انظر على سبيل المثال:

Office of Defense Programs, "Complex 2030: An Infrastructure Planning Scenario for a Nuclear Weapons Complex Able to Meet the Threats of the 21st Century," National Nuclear Security Administration, U.S. Department of Energy, October 23, 2006.

68. للاطلاع على مجموعة المقالات التي تعبر عن مواقف مؤيدي برنامج استبدال الرؤوس الحربية والمعترضين عليه، انظر:

Bulletin of the Atomic Scientists 63(4) (July–August, 2007): 24–49, especially John R. Harvey, "Nonproliferation's New Soldier," *Bulletin of the Atomic Scientists*: 63(4) (July–August 2007): 32–33.

69. انظر على سبيل المثال:

Brennan, "Case for Missile Defense." For missile defense costs, see Steven A. Hildreth, *Ballistic Missile Defense: Historical Overview*, Congressional Research Service, CRS Report Code RS22120, July 9, 2007, available at http://www.fas.org/sgp/crs/weapons/RS22120.pdf.

70. انظر:

Dennis R. Gormley, *Dealing with the Threat of Cruise Missiles*, Adelphi Paper 339 (London: International Institute of Strategic Studies, 2005).

71. في تقويم نشر في أيلول/ سبتمبر من عام 1999، قلّل مجلس الاستخبارات الوطني، من احتمالات وقوع هذا التهديد ومن إمكانية تنفيذه. إلا أن تقريراً محدّثاً، نشر في كانون الأول/ ديسمبر من عام 2001؛ خلص إلى خلاف ذلك، حين ذكر أن: «أغلب أركان مجتمع الاستخبارات، يرى أن من المرجح أن تواجه الولايات المتحدة الأمريكية – قبل حلول 2015 – مخاطر الصواريخ الباليستية

العابرة للقارات القادمة من كوريا الشمالية وإيران، وربما من العراق أيضاً». وقد تبع ذلك صدور استنتاجات أكثر تشاؤماً، حول أسلحة التدمير الشامل العراقية المفترضة. انظر:

National Intelligence Council, *Foreign Missile Developments*.

72. انظر:

Paul H. Nitze, "Atoms, Strategy, and Policy," *Foreign Affairs* 35(2) (January 1956): 190–191.

73. التأكيد هنا، كما ورد في الأصل؛ ومع أن المقصود بهذه الإشارة، هو الاتحاد السوفييتي، إلا أن الاستنتاج نفسه، ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً. انظر:

Paul H. Nitze, "Assuring Strategic Stability in an Era of Détente," *Foreign Affairs* 54(2) (January 1976): 216.

74. ظهرت هذه "النسخة" من مقولة تشرشل المأثورة، في:

"Defense by Deterrents," *Time*, March 14, 1955 (available at http://www.time.com/time/printout/0,8816,807084,00.html).

75. انظر:

Henry A. Kissinger, "Arms Control, Inspections, and Surprise Attack," *Foreign Affairs* 38(4) (July 1960): 561.

الأمن أولاً.. قبل الندم!

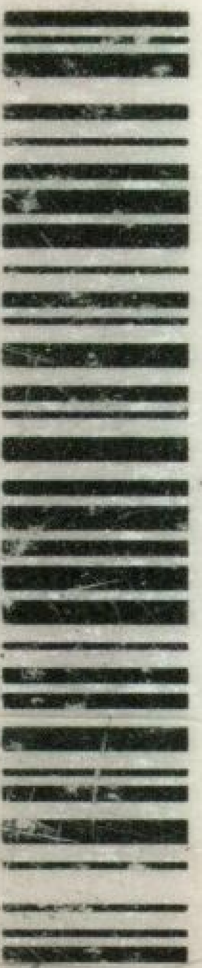
مفارقات التعايش مع "القنبلة"

ينطلق هذا الكتاب، من أن تبنِّي الولايات المتحدة الأمريكية، منذ مطلع العصر النووي الراهن، عناصر: الردع، والقوة العسكرية، والاحتواء، والجهد الدبلوماسي، ومراقبة الأسلحة؛ قد لعب دوراً فعالاً في منع اندلاع حرب نووية مدمرة، بين القوى العظمى، وأن هجمات 9/11، وفَّرت تحديات جديدة ممثلة بوقوع أسلحة الدمار الشامل، في أيدي أفراد وجماعات لهم أجنداتهم المتطرفة؛ ومن هنا، بات التعاون الدولي ملحاً؛ لتفعيل الجمع بين ميزات العناصر الخمسة السابقة.

ويوضح الكتاب، أن المآزق والمخاطر النووية التي يشهدها العصر الرقمي، ليست نسخاً مطابقة لما وقع منها في الماضي، فهناك، تهديدات جديدة صارت تبرز الآن، بينما بُدِّدت أخرى قديمة؛ فلا وجود اليوم! لخطر هجوم سوفيتي مباغت، أو لتهديد من الترسانة النووية السوفيتية؛ ومن هنا، فإن من البدهي أن تُبدد المخاوف القديمة، وأن تنشأ أخرى جديدة؛ ولأن الهواجس النووية، غالباً ما توصف بالأخطار التي تتهدد الوجود ذاته، فيمكنها أن تتخطى حدود الواقع، حتى عندما تثبت التحليلات العقلانية، أن هذه الهواجس قد تم تضخيمها.

ويشدد الكتاب، على أن أحد الدروس التي يحرص على توضيحها للقراء، هو أن التشاؤم لن يسهم في بلوغ الأهداف الناجعة، في إطار التعامل إزاء مخاطر الانتشار والإرهاب النوويين.

وعلى أي حال، فإن المخاطر النووية، كبيرة وحقيقية، ولا مفرَّ من الإقرار بها، غير أن المبالغة في تصوير الخطر؛ قد تقود إما: إلى الشلل التام، أو إلى خطوات منقوصة.



ISBN 978-9948-14-509-7

